

المحلى

لابن حزم

الخاصة والسادس

مكتبة دار التراث

٢١ شارع الجمهورية . القاهرة



Bibliotheca Alexandrina

0113270

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، قوى المارضة
شديد المارضة ، بليغ المباراة ، بالغ الحجّة ، صاحب التصانيف
المتّمة ، في النقول والمقول ، والسنة ، والفقه ، والأصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الأندلس

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الخامس

تحقيق

أحمد محمد شاكر

دَارُ الْبَيِّنَاتِ

ص.ب ١١٨٥ - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥١٣ - مسألة - ومن خرج عن بيوت مدية ، أو قرية ، أو موضع سكناء فشي

فصاعداً صلى ركعتين ولا بد اذا بلغ الميل ، فان مشى أقل من ميل صلى أربعاً .

قال علي : اختلف الناس في هذا ، كلوا ينامن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن أبي قتادة عن أبي الهيثب : أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كتب : انه بلغني أن رجلا لا يخرجون إماما ليلية ، وإمالة التجارة ، وأما الجسر (١) ثم لا يتمون الصلاة ، فلا تقيموا ، فأنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو (٢) .

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عياض بن عبد الله
ابن أبي ربيعة المخزومي . أن عثمان بن عفان كتب الى عماله : لا يصل (٣) الركتين
جلب ولا تاجر ولا تان ، انما يصل الركتين من كان معه (٤) الزاد والمزاد (٥) *

قال علي : الثاني هو صاحب الضيعة *

قال علي : هكذا في كتابي وصوابه عندي عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة •

(١) بفتح الجيم والشين المعجمة، قال في اللسان «وفي حديث عثمان رضي الله عنه أنه قال: لا يفرككم جسرکم من صلاتکم فأما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو محضراً عدو، قال أبو عبيد: الجسر القوم يخرجون بدوامهم إلى الرعي وبيتون مكانهم ولا يأتون إلى البيوت وربما رأوه سفراً فقصروا الصلاة فتهاهم عن ذلك لأن القام في الرعي وإن طال فليس بسفر» اه وفي النسخة رقم (١٦) «الجش» وهو تصحيف وخطأ (٢) انظر المحاوى (ج ١ ص ٢٤٧) (٣) في النسخة رقم (٤٥) «لا يسل» (٤) في النسخة رقم (١٦) «مع» وهو خطأ (٥) انظر المحاوى (ج ١ ص ٢٤٧)

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني عن قيس بن شلعم عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود قال : لا يفرنكم سوادكم هذا من صلاتكم ، فانه من مصركم *

وعن عبدالرزاق عن معمر بن الأعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه قال : كنت مع حذيفة بالدائن فاستأذنته أن آتي أهلي بالكوفة ، فاذن لي وشرط علي أن لا افطر ولا أصلي ركعتين حتى ارجع اليه ، وبينهما نصف وستون ميلا *
وهذه أسانيد في غاية الصحة *

وعن حذيفة أن لا يقصر إلى السواد ، وبين الكوفة والسواد سبعون ميلا (١) *
وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر : لا يبطأ أحدكم بما شئت أحداب الجبال ، ويطول الأودية وترعون أنكم سفر ، لا ولا كرامة ، أعمال التقصير في السفر البات ، من الأفق إلى الأفق *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن عاصم عن ابن سيرين قال : كانوا يقولون : السفر الذي تقصر فيه الصلاة الذي يحمل فيه الزاد والمزاد *
وعن أبي وائل شقيق بن سلمة . أنه سئل عن قصر الصلاة من الكوفة إلى واسط ؟ فقال : لا تقصر الصلاة في ذلك ، وبينهما مائة ميل وخمسون ميلا *
فإننا قول *

ورويانم طريق ابن جريج . أخبرني نافع : أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخير ، وهي مسيرة ثلاث فواصل (٢) لم يكن يقصر فيها دونه *
ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي وحيد ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر . أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر وهي كقدر الأهواز من البصرة ، لا يقصر فيما دون ذلك *
قال علي : بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز وهو مائة ميل واحدة غير أربعة أميال *

(١) الكلمة تقرأ في الأصلين «سيمون» وتقرأ «تسمون» لاهلها وأشباه رسمها
(٢) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) «قواعد» بدون نقط وكلاهما ظاهر أنه خطأ والغالب أن الكلمة محرفة فيحذف *

وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر، ثم نافع أيضا عن ابن عمر *
وروينا عن الحسن بن سفيان . انه قال : لا قصر في أقل من اثنين وثمانين ميلا ، كما بين
الكوفة وبنداد *

ومن طريق وكيع عن سعيد بن عبيد العثاني عن علي بن ربيعة الوالي (١) الأسدي
قال : سألت ابن عمر عن قصر الصلاة ؟ فقال : حاج أو مستمر أو غازی - قلت : لا ، ولكن
احدنا تكون له الضيقة بالسواد ، فقال : تعرف السويداء ؟ قلت : سمعتها ولم أرها ،
قال : فأنها ثلاثا وليتين (٢) وليلة للمسرع ، اذا خرجنا إليها قصرناه *
قال علي : من المدينة الى السويداء اثنان وسبعون ميلا اربعة وعشرون فرسخا *
فهذه رواية اخرى عن ابن عمر *

ومن طريق عبد الرزاق عن اسرائيل عن ابراهيم بن عبد الله عن علي بن ربيعة . سمعت سويد
ابن غفلة يقول . اذا سافرت ثلاثا فاقصر الصلاة *

وعن عبد الرزاق عن أبي حنيفة وسفيان الثوري ، كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن
ابراهيم النخعي أنه قال في قصر الصلاة ، قال أبو حنيفة في روايته : مسيرة ثلاث ، وقال
سفيان في روايته : الى نحو الدائن يعني من الكوفة ، وهو نحو ثيف وستين ميلا ،
لا يتجاوز ثلاثة وستين ولا ينقص عن واحد وستين *

ويهذين التحديدين جميعا يأخذ أبو حنيفة ، وقال في تفسير الثلاث : سير الاقدام
والثقل والابل *

وقال سفيان الثوري : لا قصر في أقل من مسيرة ثلاث ، ولم نجد عنه تحديد الثلاث *
وعن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير في قصر الصلاة : في مسيرة ثلاث *
ومن طريق الحجاج بن النبال : ثنا يزيد بن ابراهيم قال سمعت الحسن البصري
يقول : لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ليلتين *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن : لا تقصر الصلاة إلا في ليلتين ،
ولم نجد عنه (٣) تحديد الليلتين *

(١) في النسخة رقم (١٦) «على بن ربيعة الرأى» وهو خطأ أغريب (٢) كذا في الأصول
بتصحيح ليلتين (٣) في النسخة رقم (١٦) «عنده» وهو خطأ *

وعن معمر عن قتادة عن الحسن مثله ، قال : وبه يأخذ قتادة *
وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن مثله ، إلا أنه قال : مسيرة يومين *
وعن معمر عن الزهري قال : قصر الصلاة في مسيرة يومين ، ولم نجد عن قتادة
ولا عن الزهري تحديد اليومين *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابن عباس قال :
إذا سافرت يوماً إلى المشاء فأتم ، فإن زدت قصر *

وعن الحجاج بن النبال : ثنا أبو عوانة عن منصور — هو ابن المعتمر — عن مجاهد
عن ابن عباس قال : لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى الائمة ، إلا في أكثر من ذلك .
وهذا مما اختلف (١) فيه عن ابن عباس *

ومن طريق وكيع عن هشام بن الناز ربيعة الجرجسي (٢) عن عطاء بن أبي ياح : قلت لابن
عباس : أنقص إلى عرفة قال : لا ، ولكن إلى الطائف وعسفان ، فذلك ثمانية وأربعون ميلاً *
وعن معمر أخبرني أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعة أيام *
وهذا مما اختلف فيه عن ابن عمر كما ذكرنا *

وبهذا يأخذ الحديث ومالك في أشهر أقواله عنه ، وقال : فإن كانت أرض لأميال فيها فلا
قصر في أقل من يوم ولية لتقل . قال : وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة إلى . وقد ذكر عنه
لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلاً فصاعداً . وروى عنه : أنه لا قصر إلا في اثنين وأربعين
ميلاً فصاعداً . وروى عنه : لا قصر إلا في أربعين ميلاً فصاعداً *

وروى عنه إسماعيل بن أبي أويس : لا قصر إلا في ستة وثلاثين ميلاً فصاعداً . ذكر
هذه الروايات عنه إسماعيل بن إسحاق القاضي في كتابه المروف بالمبسوط . ورأى
لأهل مكة خاصة في الحج خاصة : أن يقصروا الصلاة إلى منى فما فوقها ، وهي أربعة
أميال . وروى عنه ابن القاسم : أنه قال فيمن خرج ثلاثة أميال — كالربيع وغيرهم —
فتأول فافطر في رمضان فلا شيء عليه إلا القضاء فقط *

(١) في النسخة رقم (١٦) « اختلفوا » (٢) الناز : بالتين المعجمة والزاى ويوئهما ألف ،
والجرجسي : بضم الجيم وفتح الراء وكسر الشين المعجمة . وفي النسخة رقم (١٦) « هشام بن ربيعة
ابن الناز الجرجسي » وفي النسخة رقم (٤٥) « هشام بن ربيعة بن الناز الجرجسي » وكلاهما خطأ
والصواب ما ذكرنا *

وردونا عن الشافعى : لا قصر فى أقل من ستة وأربعين ميلا بالهامشى *
وهنا أقوال آخر أيضا : كاردونا من طريق وكيع عن شعبة عن شيبيل (١) عن
أبي جرة الضبى قال قلت لابن عباس : أقصر الى الأيلة ؟ قال : تذهب ونجى ، فى يوم ؟
قلت : نعم ، قال : لا ، الا يوم متاح *.

وعن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء . قلت لابن عباس : أقصر الى
منى أو عرفة ؟ قال : لا ، ولكن الى الطائف أو جدة أو عسفان ، فإذا وردت على ماشية
لك أو أهل فاقم الصلاة *.

قال على : من عسفان الى مكة بكسير الحلفاء (٢) اثنان وثلاثون ميلا . وأخبرنا
الثقات أن من جدة الى مكة أربعين ميلا (٣) *.

وعن وكيع عن هشام بن النازع عن نافع عن ابن عمر : لا تقصر الصلاة الا فى يوم تام *
وعن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر : أنه سافر الى ريم فقصر
الصلاة ، قال عبد الرزاق : وهى على ثلاثين ميلا من المدينة *.

وعن عكرمة : اذا خرجت فبت فى غير أهلك فاقصر ، فان أتيت أهلك فاقم *
وبه يقول الأوزاعى : لا قصر الا فى يوم تام ، ولم نجد عن هؤلاء تحديد اليوم *
ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه قصد الى ذات النصب ، وكنت أسافر
مع ابن عمر البريد فلا يقصر . قال عبد الرزاق : ذات النصب من المدينة على ثمانية
عشر ميلا *.

ومن طريق محمد بن جعفر : ثنا شعبة عن خبيب (٤) بن عبد الرحمن عن حفص
ابن عاصم بن عمر بن الخطاب قال : خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب الى ذات
النصب - وهى من المدينة على ثمانية عشر ميلا - فلما أتانا قصر الصلاة *
ومن طريق أبي بكر بن أبى شية : ثنا هشيم أنا جوير عن الضحاك عن التزال بن

(١) شيبيل بضم الشين المعجمة وهو ابن عذرة بن عمر الضبى ، وشيخه أبو جرة
- بالجيم والراء - اسمه نصر بن عمران الضبى ، وفى النسخة رقم (١٦) « شيبيل بن
أبى جرة » وهو خطأ (٢) كذا فى الأصلين (٣) ما بين جدة ومكة من سبعين الى ثمانين
الف متر تقريبا فهو أكثر من أربعين ميلا (٤) بالحاء المعجمة مصنف *

سيرة: أن علي بن أبي طالب خرج إلى النخيلة ففصل بها الظهر ركعتين والمغرب ركعتين ثم رجع من يومه ، وقال : أردت أن أعلمكم سنة نبيكم ﷺ *

ومن طريق وكيع : ثنا حماد بن زيد (١) ثنا أنس بن سيرين قال : خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه ينقح سمرين - وهي على رأس خمسة فراسخ - فصلى بالمغرب فسقطة ، وهي تجري بنا في دجلة فاعداً على بساط ركعتين ثم سلم ، ثم صلى بنا ركعتين ثم سلم *

ومن طريق البزار : ثنا محمد بن المنثري ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن يزيد ابن خير عن حبيب بن عبيد عن جبير بن نفير عن ابن السمط - هو شرحبيل - : أنه أتى أرضاً يقال لها «دومين» - من حصص على بضعة عشر ميلاً - فصلى ركعتين ، فقلت له أتصلي ركعتين ؟ قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : «أفضل كراهة رسول الله ﷺ يفعل» (٢) *

وعن محمد بن بشار : ثنا محمد بن أبي عدي ثنا شعبة عن يزيد بن خير عن حبيب ابن عبيد عن جبير بن نفير قال : خرج ابن السمط - هو شرحبيل - إلى أرض يقال لها : «دومين» - من حصص على ثلاثة عشر ميلاً فكان يقصر الصلاة ، وقال : رأيت عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يقول : «أفضل كراهة رسول الله ﷺ يفعل» * .

ورواه من طريق مسلم أيضاً بإسناده إلى شرحبيل عن ابن عمر (٣) *

قال علي : لو كان هذا في طريق الحج لم يسأله ولا أنكر ذلك *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا اسماعيل بن علية عن الجريري عن أبي الورد ابن ثمامة (٤) عن العجاج قال : كنا نساير مع عمر بن الخطاب ثلاثاً أميالاً فيجوز في الصلاة ويفطر (٥) ويقصر . *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «ومن طريق حماد بن زيد» بدون نقط ، وهو خطأ (٢) كلمة «يفعل» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن ابن عمر» (٤) في النسخة رقم (٤٥) «عن أبي الورد عن ثمامة» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) «يفطر» وما هنا أحسن *

ومن طريق محمد بن بشار : ثنا أبو طاهر المقدسي ثنا شعبة قال : سمعت ميسر (١) ابن عمران بن عمير يحدث عن أبيه عن جده : أنه خرج (٢) مع عبد الله بن مسعود وهو رديفه على بنته له - مسيرة أربعة فراسخ ، فصلى الظهر ركعتين ، والمصر ركعتين قال شعبة : أخبرني بهذا ميسر بن عمران وأبو عمران بن عمير شاهد.

قال علي : عمير هذا مولى عبد الله بن مسعود *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني - هو سليمان ابن فيروز - عن محمد بن زيد بن خنينة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال * قال علي : محمد بن زيد هذا طائى ولاء علي بن أبي طالب القضاء بالكوفة ، مشهور

من كبار التابعين *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع ثنا ميسر - هو ابن كدام - عن محارب بن دثار قال سمعت ابن عمر يقول : إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر ،

يعنى الصلاة *

محارب هذا سدوسي قاضى الكوفة ، من كبار التابعين ، أحد الأئمة ، وميسر أحد الأئمة *

ومن طريق محمد بن الحنفى : ثنا عبد الرحمن بن مهدى قال ثنا سفيان الثوري قال سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا قصرت الصلاة * جبلة بن سحيم تابع ثقة مشهور *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن بشار كلاهما عن غندر - هو محمد بن جعفر - عن شعبة عن يحيى بن زيد الهناتى (٣) قال : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة ؟ فقال : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ - شك شعبة - صلى ركعتين *

قال علي : لا يجوز أن يجيب أنس إذا سئل إلا بما يقول به *

(١) بضم الهمزة وقح الياء التثنية وكسر السين الهمزة المشددة وآخره واء (٢) كلمة «خرج» سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ (٣) بضم الميم وقح النون وكسر الهمزة *

ومن طريق أبي داود السجستاني : أن دحية بن خليفة الكلبي أفطر في مسيرته
من القسطنطينية إلى قرية على ثلاثة أميال منها *

ومن طريق محمد بن بشر : ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن سعيد بن
جبير قال : لقد كانت لي أرض على رأس فرسخين فلم أدرك أقصر الصلاة إليها ؟
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة
قال : سألت سعيد بن المسيب : أقصر الصلاة وأفطر في يريد من المدينة ؟ قال : نعم .
وهذا استناد كالشمس *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زمة - هو ابن صالح - عن
مرو بن دينار عن أبي الشفاء - هو جابر بن زيد - قال : قصر في مسيرة ستة أميال *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا وكيع عن زكرياء بن أبي زائدة أنه سمع
الشمي يقول : لو خرجت إلى دير الثعالب لقصرت *

وعن القاسم بن محمد وسالم : أنهما أمارا رجلا مكيًا بالقصر من مكة إلى منى ، ولم يخصا جبا
من غيره ، ولا مكيًا من غيره *

وصح عن كلثوم بن هاني وعبد الله بن عمار بن قبيصة بن ذؤيب القصر في بضعة عشر ميلًا (١)
وبكل هذا نقول ، وبه يقول أصحابنا في السفر إذا كان على ميل فصاعدًا في حج أو عمرة
أو جهاد ، وفي الفطر في كل سفر *

قال علي : فهم من الصحابة كما أوردنا : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، ودحية بن
خليفة ، وعبد الله بن مسعود ، وابن عمر ، وأنس ، وشرحيل بن السمط ، ومن التابعين :
سعيد بن المسيب ، والشمي ، وجابر بن زيد ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله بن عمر ،
وقبيصة بن ذؤيب ، وعبد الله بن عمار بن قبيصة ، وكلثوم بن هاني ، وأنس بن سيرين ، وغيرهم .
وتوقف في ذلك سعيد بن جبير ، ويدخل فيمن قال بهذا مالك في بعض أقواله ، على
ما ذكرنا عنه في الفطر متأولًا ، وفي المكي قصر بمنى وعرفة *

(١) البضع في العدد بكسر الباء وبضم الراء مفتوحا وهو ما بين الثلاث إلى التسع ، والليل
يكسر اللام متبهي مد البصر ، والفرسخ ثلاثة أميال أم الجوهري *

قال على : وانما تقسينا الروايات في هذه الأبواب لأننا وجدنا المالكيين والشافعيين قد أخذوا يجهلون أنفسهم في دعوى الاجماع على قولهم !! بل قد هجم على ذلك كبير من هؤلاء وكبير من هؤلاء فقال أحدهما : لم أجد أحدا قال بأقل من القصر فيما كتبه ، فهو إجماع !! وقال الآخر : قولنا هو قول ابن عباس وابن عمر ، ولا يخالف لهما من الصحابة !! فاحتسبنا الأجر في إزالة ظلمة كذبهما عن القتر بهما ، ولم نورد إلا رواية مشهورة ظاهرة عند العلماء بالنقل ، وفي الكتب المتداولة عند حبيبي المحدثين فكيف أهل العلم !! والحمد لله رب العالمين (١) *

قال على : أأمن قال بتحديد ما يقصر فيه بالسفر من أفق الى أفق ، وحيث يحمل الزاد والزاد ، وفي ست وتسعين ميلا وفي اثنين وثمانين ميلا ، وفي اثنين وسبعين ميلا ، وفي ثلاثة وستين ميلا ، أو في أحد وستين ميلا ، أو ثمانية واربعين ميلا ، أو خمسة واربعين ميلا ، أو أربعين ميلا ، أو ستة وثلاثين ميلا - : فإلهم حجة أصلا ولا متعلق ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من إجماع ولا من قياس ، ولا من رأى سديد ، ولا من قول صاحب لا يخالف له منهم . وما كان هكذا فلا وجه للاشتغال به *

ثم نسأل من حد ما فيه القصر والفطر بشيء من ذلك عن أى ميل هو ؟ ثم نعلمه

(١) هذه الكتب التي كانت متداولة عند حبيبي المحدثين في عصر ابن حزم القرن الخامس ومن أهمها مصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ، واختلاف العلماء لابن المنذر - : صارت في عصرنا هذا بل وقبله بقرون من النوادر النافذة التي لا يسمع اسمها إلا الخواص من كبار المطالعين على كتب السنة ، وعامة المشتغلين بالحديث لا يعرفونها ، وأصولها فقدت تقريرا من المكاتب الاسلامية وبقيت منها قطع قليلة ، وقد علمنا ان مصنف ابن أبي شيبة يوجد منه نسختان بمكاتب الاستانة ولا ندرى ماذا يفعل بها الأتراك ، وبغيرهما من كتب الاسلام النادرة بمدان اعلموا خر وجههم على الدين وابدوا صفحتهم في عداة الاسلام ؟ ، وسمعتنا أيضا ان مصنف عبد الرزاق موجود في الاقطار اليمنية حفظها الله ، بل هذا الحلى نفسه تلقى كل مشقة في سبيل تصحيح اصوله بمدان كادت نسخه تنقضي بلاد الاسلام ، لولا ان قبض الله لاجائه الاستاذ الشيخ محمد منير العمشقي مدير ادارة الطباعة النورية حفظه الله وجزاه عن المسلمين احسن الجزاء ، ولعل ناشري الكتب في العالم الاسلامي يتممون بنشر ما يجهلون من آثار لعلنا نالوا كانت في امة من الأمم الأخرى لطاروا بها كل مطار . والله الهادي الى سواء السبيل *

من الليل عقدا أو قترا أو شبرا ، ولا يزال نطحه شيئا فشيئا فلا يبدله من التحكم في الدين ،
أو ترك ما هو عليه ؛ فسقطت هذه الأقوال جملة والحمد لله رب العالمين *

ولا يتعلق لهم بابن عباس وابن عمر لوجوه :

أحدها : أنه قد خالفهم غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم *

والثاني : أنه ليس للتحديد بالأيمال في ذلك من قولهما ، وإنما هو من قول من دونهما *

والثالث : أنه قد اختلف عنهما اشد الاختلاف كما آوردنا *

فروى حماد بن سلمة عن ايوب السخيتاني وحيد كلاما عن نافع ، وواقفهما ابن

جريج عن نافع : ان ابن عمر كان لا يقصر في أقل من ستة وتسعين ميلا *

وروى معمر عن ايوب عن نافع : ان ابن عمر كان يقصر في اربعة برد ، ولم

يذكر انه منع من القصر في أقل *

وروى هشام بن النازع عن نافع : ان ابن عمر قال : لا تقصر الصلاة الا في اليوم التام *

وروى مالك عن نافع عنه : انه كان لا يقصر في البريد . وقال مالك : ذات النصب

وروي كتابها من المدينة على نحو اربعة برد *

وروى عنه علي بن ربيعة الوالي : لا قصر في أقل من اثنين وسبعين ميلا *

وروى عنه ابنه سالم بن عبد الله - وهو اجل من نافع - : انه قصر في ثلاثين ميلا *

وروى عنه ابن اخيه حفص بن عاصم - وهو اجل من نافع واعلم به - : انه قصر

الى ثمانية عشر ميلا *

وروى عنه شرجيل بن السمط ، وعبد بن زيد بن خليفة ، ومخارب بن دينار موجهة

ابن سجين - وكلهم أئمة - : القصر في اربعة اميال ، وفي ثلاثة اميال ، وفي ميل واحد

وفي سفسرسة ، واقصى ما يكون سفر الساعة من ميلين الى ثلاثة *

واما ابن عباس فروى عنه عطاء : القصر الى عسفان ، وهي اثنان وثلاثون ميلا ،

واذا وردت على اهل او ماشية فأنتم ، ولا تقصر الى عرفة ولا منى *

وروى عنه مجاهد : لا قصر في يوم الى العتمة ، لكن فيما زاد على ذلك ، وروى

عنه ابو جرة الغنبي : لا قصر الا في يوم متاح (١) *

وقد خالفه مالك في أمره عطاء أن لا يقصر الى منى ولا الى عرفة ، وعطاء مكى ، فمن

(١) يتشديد التاء الثلاثة من فوق أى يوم يمتد سيره من اول النهار الى آخره وفتح النهار اذا

طال وامتد *

الباطل أن يكون بمض قوله حجة وجمهور قوله ليس حجة !!

وخالفه أيضاً مالك والشافعى فى قوله : اذا قدمت على أهل أو ماشية فآتم الصلاة ،
فحصل قول مالك والشافعى خارجاً عن أن يقطع بأنه تحميداً أحسن الصحابة رضى الله
عنهم ، ولا وجد بيننا أحسن التابعين أنه حد ما فيه القصر بذلك ، ولعل التحديد -
الذى فى حديث ابن عباس - إنما هو من دون عطاء ، وهو هشام بن ربيعة ، وليس فى
حديث نافع عن ابن عمر أنه منع القصر فى أقل من أربعة برد . فسقطت أقوال من حد
ذلك بالامبال المذكورة سقوطاً متيقناً . والله تعالى التوفيق *

ثم رجعنا الى قول من حد ذلك بثلاثة أيام ، أو يومين أو يوم وشئ زائد ، أو يوم تام
أو يوم وليلة - : فلم نجد من حد ذلك يوم وز يادة شئ متعلقاً أصلاً ، فسقط هذا القول *
ف نظرنا فى الأقوال الباقية (١) فلم نجد من متعلقاً إلا بالحديث الذى صح عن رسول الله
ﷺ من طريق ابى سعيد الخدرى ، وأبى هريرة ، وابن عمر فى نهى المرأة عن السفر ،
فى بعضها «ثلاثة أيام إلا مع ذى محرم» وفى بعضها : «ليتين إلا مع ذى محرم» وفى بعضها
«يوماً وليلة إلا مع ذى محرم» وفى بعضها : «يوماً إلا مع ذى محرم» فعلق كل طائفة
بلفظ مما ذكرنا *

فأما من تعلق بليتين أو يوم وليلة فلا متعلق لهم أصلاً ، لأنه قد جاء ذلك الحديث
يوماً وجاء بثلاثة أيام ، فلا معنى للتعلق باليومين ولا باليوم والليلة دون هذين المدين الآخرين
أصلاً ، وإنما يمكن أن يشب هنا بالتعلق بالأكثر مما ذكر فى ذلك الحديث أو بالأقل
مما ذكر فيه . وأما التعلق بمدد قد جاء النص بأقل منه أو بأكثر منه فلا وجه له أصلاً
فسقط هذان القولان أيضاً *

ف نظرنا فى قول من تعلق بالثلاث أو باليوم فكان من شبب عن تعلق باليوم ان قال : هو
أقل ما ذكر فى ذلك الحديث ، فكان ذلك هو حد السفر الذى مادونه بخلافه ، فوجب ان
يكون ذلك حداً لما يقصر فيه . قالوا : وكان من اخذ بمحدثنا قد استعمل حكم اليتين
واليوم والليلة والثلاث ، ولم يسقط من حكم ما ذكر فى ذلك الحديث شيئاً ، وهذا أولى
من أن يسقط أكثر ما ذكر فى ذلك الحديث *

قال علي : قتلنا لهم : لم تأتوا بشيء ! فان كنتم إنما تملقتم باليوم لأنه أقل ما ذكر في الحديث - : فليس كما قلتم ، وقد جهلتم او تعمدتم ! *

فان هذا الحديث رواه بشر بن الفضل عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوما وليلة الا ومعه ذو محرم منها » *

ورواه مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر يوما وليلة الا مع ذي محرم منها » *

ورواه الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه ان أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة مسلمة تسافر ليلة الا ومعه رجل ذو حرمة منها » *

ورواه ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم الا مع ذي محرم » *
ورواه جرير بن حازم عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ - فذكر الحديث وفيه - : « أن تسافر ريда » وسعيد أدرك أبا هريرة وسمع منه *

فاختلف الرواة عن أبي هريرة ثم عن سعيد بن أبي سعيد، وعن سهيل بن أبي صالح كما أوردنا *

وروى هذا الحديث ابن عباس فلم يضطرب عليه ولا اختلف عنه *
بكأحدنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وثانيه بن حرب كلاهما عن سفيان بن عيينة ثنا عمرو بن دينار عن أبي مبيد - هو مولى ابن عباس - قال سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يحلون رجل بامرأة الا ومعه ذو محرم ، ولا تسافر المرأة الا مع ذي محرم » *

فعم ابن عباس في روايته كل سفر دون اليوم ودون البر يد وأكثر منهما ، وكل سفر

قل أو طالع هو عام لما في سائر الأحاديث ، وكل ما في سائر الأحاديث فهو بعض ما في حديث ابن عباس هذا ، فهو المحتوى على جميعها ، والجامع لها كلها ، ولا ينبغي أن يمتد ما فيه إلى غيره ، فسقط قول من تعلق باليوم أيضاً . والله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول من حد ذلك بالثلاث فوجدناهم يمتلقون بذكر الثلاث في هذا الحديث وبما صح عن رسول الله ﷺ من قوله في المسح : «للسافر ثلاثا لياليين ، وللمقيم يوماً وليلة» لم نجد لهم موهاً بشيء هذا أصلاً *

قال علي : وقالوا : من تعلق بالثلاث كان على يقين من الصواب (١) ، لأنه إن كان عليه السلام ذكر نيه عن سفرها ثلاثاً قبل نيه عن سفرها يوماً أو أقل من يوم — فالخبر الذي ذكر فيه اليوم هو الواجب أن يعمل به ، ويقتضي نيه عن سفرها ثلاثاً على حكمه غير منسوخ ، بل ثابت كما كان ، وإن كان ذكر نيه عن سفرها ثلاثاً بعد نيه عن سفرها يوماً أو أقل من يوم : فنيه عن السفر ثلاثاً هو النسخ لنيه إياها عن السفر أقل من ثلاث . قالوا : فنحن على يقين من صحة حكم النبي لما عن السفر ثلاثاً إلا مع ذي عزم ، وعلى شك من صحة النبي لما عما دون الثلاث ، فلا يجوز أن يترك اليقين للشك !! *

قال علي : وهذا مع وجه فاسم من وجوه ثلاثة *

أحدها : أنه قد جاء النبي عن أن تسافر أكثر من ثلاث . وبناد ذلك من طرق كثيرة في غابة الصحة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : «لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومها ذو عزم» *

ومن طريق قتادة عن قزعة عن أبي سميد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : «لا تسافر المرأة (٢) فوق ثلاث ليال إلا مع ذي عزم» *

ومن طريق أبي معاوية وكيع عن الأعمش عن أبي صالح السمان عن أبي سميد الخدري قال رسول الله ﷺ : «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سراً فوق ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومها أخوها أو أبوها أو زوجها أو ابنتها أو ذو عزم منها» *

فإن كان ذكر الثلاث في بعض الروايات خرجاً لما دون الثلاث ، مما (٣) قد ذكر أيضاً

(١) في النسخة رقم (٤٥) «من الصلوات» وما هنا الحسن وأصح (٢) في النسخة رقم (٤٥) «لا تسافر امرأة» (٣) في النسخة رقم (٤٥) «لما» وهو خطأ *

في بعض الروايات ، عن حكم الثلاث - : فان ذكر مافوق الثلاث في هذه الروايات مخرج
لثلاث أيضاً، وان ذكرت في بعض الروايات عن حكم مافوق الثلاث ، وإلا فالقوم متلاعبون
متحكون بالباطل *

ويلزمهم أن يقولوا : إنهم على يقين من صحة حكم مافوق الثلاث وبقائه غير منسوخ
وعلى شك من صحة بقاء النهي عن الثلاث ، كما قالوا في الثلاث وفيها دونها سواء بسواء
ولا فرق *

فقالوا : لم يفرق أحد بين الثلاث وبين مافوق الثلاث . فقيل لهم : قلم بالباطل ،
قد صرح عن عكرمة أن حد ما سافر المرأة فيه بأكثر من ثلاث ، لا بثلاث ، *
فكيف ؟ ولا يجوز أن يكون قول قائله رجلان من التابعين ، ورجلان من فقهاء الأمصار ،
واختلف فيه عن واحد من الصحابة قد خالفه غيره منهم ، فأي يمدح إجماعاً إلا من لا دين له
ولا حياة !! *

فكيف ؟ وإذ قد جاء عن ابن عمر : انه عدائنين وسبعين ميلاً الى السويدياء مسيرة
ثلاث ، فان تمديده التي روى عنه أن لا قصر فيها دونه لسته وتسعين ميلاً - : موجب
ان هذا أكثر من ثلاث ، لأن بين المدينتين اربعة وعشرون ميلاً ، وعال كون كل واحد
من هذين المدينتين ثلاثاً مستوية !! *

والوجه الثاني : انه قد عارض هذا القول قول من حذب اليوم الواحد ، وقولهم : نحن
على يقين من صحة استئماننا نهي عليه السلام عن سفرها يوماً واحداً مع غير ذي عزم
ونهيها عن أكثر من ذلك لأنه ان كان النهي عن سفرها ثلاثاً هو الأول أو هو الآخر ،
فلها منية أيضاً عن اليوم ، وليس تأخير نهيها عن الثلاث بناسخ لما تقدم من نهي عليه
السلام عما دون الثلاث ، وأتم على يقين من مخالفتكم لنهي عليه السلام لما عبادون الثلاث
وخلاف امره عليه السلام - بنير يقين للنسخ لا يخل ، فعارض القولان . *

والثالث : ان حديث ابن عباس الذي ذكرنا قاض على جميع هذه الأحاديث وكلها بعض
ما فيه ، فلا يجوز (١) ان يخالف فيه أصلاً لأن من عمل به فقد عمل بجميع الأحاديث المذكورة ،
ومن عمل بشيء من تلك الأحاديث - دون سائرهما - فقد خالف نهي رسول الله

ﷺ ، وهذا لا يجوز *

قال على : ثم لو لم تمارض الروايات فانه ليس في الحديث الذى فيه نهى المرأة عن سفر مدة ما إلا مع ذى محرم ، ولا في الحديث الذى فيه مدة مسح المسافر والمقيم - : ذكر أصلاً - لا ينص ولا بدليل - على المدة التى يقصر فيها و يفطر ، ولا يقصر ولا يفطر فى أقل منها *

ومن المجب أن الله تعالى ذكر التقصر فى الضرب فى الأرض مع الخوف ، وذكر الفطر فى السفر والمرض ، وذكر التيمم عند عدم الماء فى السفر والمرض - : فجعل هؤلاء حكم نهى المرأة عن السفر إلا مع ذى محرم ، وحكم مسح المسافر - : دليلاً على ما يقصر فيه و يفطر ، دون ما لا يقصر فيه ولا يفطر ، ولم يجعلوه دليلاً على السفر الذى يتيمم فيه من السفر الذى لا يتيمم فيه ! *

فان قالوا : قلنا ما تقصر فيه الصلاة وما لا تقصر فيه على ما تسافر فيه المرأة مع غير ذى محرم وما لا تسافر ، وعلى ما مسح فيه المقيم وما لا مسح *

قلنا لهم : ولم قلتم هذا ؟ وما الملة الجامعة بين الآخرين ؟ أوما الشبه بينهما ؟ وهل قسم المدة التى اذا نوى إقامة المسافر آتم على ذلك أيضاً ؟ وما يجوز أحد أن يقس برأيه حكماً على حكم آخر ؟ وهل قسم ما يقصر فيه على ما لا يتيمم فيه ؟ فهو أولى إن كان القياس حقاً ، أو على ما اجتمع فيه للراكب التنفل على دابته ؟ *

ثم يقول لهم : أخبرونا عن قولكم : إن سافر ثلاثة أيام قصر وأفطر ، وإن سافر أقل لم يقصر ولم يفطر - : ماهذه الثلاثة الأيام ؟ أمن أيام حزيران ؟ أم من أيام كانون الأول ؟ أم بينهما ؟ وهذه الأيام التى قلتم ، أسير المسافر ؟ أم سير الرافق على الأبل ، أو على الحمار ، أو على البغال ؟ أم سير الراكب المجرد ؟ أم سير البريد ؟ أم مشى الرحالة ؟ وقد علمنا يقيناً أن مشى الراجل الشيخ الضعيف فى وحل ووعر أوفى حر شديد - : خلاف مشى الراكب على البغل المطبق فى الريح فى السهل وإن هذا مشى فى يوم ما لا يمليه الآخر فى عشرة أيام *

وأخبرنا عن هذه الأيام : كيف هى ؟ أم شيئاً من أول النهار إلى آخره ؟ أم إلى وقت العصر أو بعد ذلك قليلاً ، أو قبل ذلك قليلاً ؟ أم النهار والليل مما ؟ أم كيف هذا ؟ *

وأخبرنا : كيف جعلتم هذه الأيام ثلاثاً وستين ميلاً على واحد وعشرين ميلاً كل يوم ؟

ولم تحسبوا اثني وسبعين ميلاً على أربعة وعشرين ميلاً كل يوم ؟ أو اثنين وثلاثين ميلاً كل يوم ؟ أو عشرين ميلاً كل يوم ؟ أو خمسة وثلاثين ميلاً كل يوم ؟ فإين ذلك !!! فكل هذه المسافات تمشيها الرفق ، ولا سيل لهم الى تحديد شيء مما ذكرنا — دون سائر — إلا برأى فاسد . وهكذا يقال لمن قدر ذلك يوماً و ليلةً أو يوماً و يومين ولا فرق * فان قوا : هذا الاعتراض يلزمكم أن تدخلوه على رسول الله ﷺ في أمره المرأة ان لا تسافر ثلاثاً او ليتين او يوماً و ليلةً أو يوماً إلا مع ذي عزم ، وفي تحديده عليه السلام مسح السافر ثلاثاً والقيم يوماً و ليلةً *

قلنا — ولا كرامة لقائل هذا منكم — : بل بين تحديد رسول الله ﷺ وتحديدكم أعظم الفرق ، وهو أنكم لم تكوا الأيام التي جعلتموها حداً لما يقصر فيه وما يفطر ، أو اليوم واليلة كذلك ، التي جعلها منكم من جعلها حداً — : الى متى السافر المأمور بالقصر او الفطر في ذلك القدر ، بل كل طائفة منكم جعلت لذلك حداً من مساحة الأرض لا ينقص منها شيء ، لأنكم تجمعون على ان من متى ثلاثة أيام كل يوم ثمانية عشر ميلاً أو عشرين ميلاً لا يقصر ، فان متى يوماً و ليلةً ثلاثين ميلاً فانه لا يقصر ، وانقتم أنهن متى ثلاثة أيام كل يوم بربداً غير شيء أو جمع ذلك الشيء في يوم واحد أنه لا يقصر ، وانقتم معشر الموهين بذكر الثلاث ليالى في الحديثين على أنه لو متى من يومه ثلاثة وستين ميلاً فانه يقصر ويفطر ، ولو لم يمش إلا بعض يوم وهذا ممكن جداً كثير « في الناس ، وليس كذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة بأن لا تسافر ثلاثاً أو يوماً إلا مع ذي عزم ، وأمره عليه السلام السافر ثلاثة أيام بليالين بالمسح ثم يخلع ، لأن هذه الأيام موكولة الى حالة السافر والسافرة على عموم قوله عليه السلام الذي لو أراد غيره لبيته لأمتعه ، فلو أن مسافرة خرجت تريد سفر ميل فصاعداً لم يميز لها أن تخرجه إلا مع ذي عزم إلا لضرورة ، ولو أن مسافراً سافر يوماً يكون ثلاثة أميال يمشي في كل يوم ميلاً لكان له أن يمسح ، ولو سافر يوماً وأقام آخر وسافر ثالثاً لكان له أن يمسح الأيام الثلاثة كما هي ، وحتى لو لم يأت عنه عليه السلام إلا خبر الثلاث فقط لكان القول : أن المرأة ان خرجت في سفر مقدار قوتها فيه أن لا تعنى إلا ميلين من نهارها

أو ثلاثة :- لما حل لها إلا مع ذى محرم ، فلو كان مقدار قوتها أن تمشى خمسين ميلا كل يوم لكان لها أن تسافر مسافة مائة ميل مع ذى محرم (١) لكن وحدها ، والنزى حده عليه السلام في هذه الأخبار معقول مفهوم مضبوط غير مقدر بمساحة من الأرض لا تمتدى ، بل بما يستحق به اسم سفر ثلاث أو سفر يوم ولا مزيد ، والنزى حددتموه أتم غير معقول ولا مفهوم ولا مضبوط أصلا بوجه من الوجوه ، فظهر فرق ما بين قولكم وقول رسول الله ﷺ ، وتبين فساد هذه الأقوال كلها يبين لا إشكال فيه ، وأنها لا تتعلق لها ولا لشيء (٢) منها لا بقرآن ولا بستة صحيحة ولا سقيمة ، ولا باجماع ولا بقياس ولا بمعقول ، ولا بقول صاحب لم يختلف عليه نفسه فكيف أن لا يختلفه غيره منهم ، وما كان هكذا فهو باطل يبين *

فإن قول رسول الله ﷺ في الأخبار المأثورة عنه حق ، كلها على ظاهرها ومقتضاها ، من خالف شيئا منها خالف الحق ، لاسيما تفريق مالك بين خروج المسكى إلى منى وإلى عرفة في الحج فيقصر :- وبين سائر جميع بلاد الأرض يخرجون هذا المقدار فلا يقصر ون لا يعرف هذا التفريق عن صاحب ولا تابع قبله *

واحتج له بعض مقلديه بأن قال : إنما ذلك لأن رسول الله ﷺ قال : « يا أهل مكة آتموا فانا قوم سفر » ولم يقل ذلك : بمنى *

قال على : وهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ أصلا ، وإنما هو عفو عن عمر رضى الله عنه *

ثم لو صح لما كانت فيه حجة لهم ، لأنه كان يلزمهم إذ أخرجوا حكم أهل مكة بمنى عن حكم سائر الأسفار من أجل ما ذكرنا :- أن يقصر أهل منى بمنى وبمكة لأنه عليه السلام لم يقل لأهل منى : آتموا *

فإن قالوا : قد عرف أن الحاضر لا يقصر . قيل لهم : صدقتم ، وقد عرف أن ما كان من الأسفار له حكم الإقامة فاتهم لا يقصرون فيها ، فإن كان ما بين مكة ومنى من أحد السفرين المذكورين ذلك المسافة في جميع بلاد الله تعالى كذلك ولا فرق ، إذ ليس

(١) في النسخة رقم (١٦) « إلا مع ذى محرم » وهو خطأ ظاهر (٢) في الأصلين

« ولا بشيء » وهو خطأ ظاهر *

إلا سفر أو إقامة بالنص والمقول ولا فرق •

وقد حد بعض التأخرين ذلك بما فيه الشقة •

قال على : فقلنا هذا باطل لأن المشقة تختلف ، فتجد من يشق عليه مشى ثلاثة أميال حتى لا يلينها إلا بشق النفس ، وهذا كثير جدا ، يكاد أن يكون الأغلب ، ونجد من لا يشق عليه الركوب في عمارة في أيام الربيع مررها مخدوما شهرا وأقل وأكثر ، فبطل هذا التحديد •

قال على : فنقل الآن بمون الله تعالى وقوته على بيان السفر الذى يقصر فيه ويفطر فنقول والله تعالى التوفيق •

قال الله عز وجل (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الدين كفروا) . وقال عمر وعائشة وابن عباس : إن الله تعالى فرض الصلاة على لسان نبيه ﷺ في السفر ركعتين ، ولم يخص الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا المسلمون بأجمعهم سفرا من سفر ، فليس لأحد أن يخصه إلا بنص أو إجماع متيقن •
فإن قيل : بل لا يقصر ولا يفطر إلا في سفر أجمع المسلمون على التقصير فيه والفطر • قلنا لهم : فلا تقصروا ولا تفطروا إلا في حج ، أو عمرة ، أو جهاد ، وليس هذا قولكم ولو قتلتموه لكنتم قد خصصتم القرآن والسنة بلا برهان ، ولزكم في سائر الشرائع كلها أن لا تأخذوا في شيء منها لا بقرآن ولا بسنة إلا حتى يجمع الناس على ما أجمعوا عليه منها ، وفي هذا هدم ماذا هبكم كلها بل فيه الخروج عن الاسلام ، وإباحة مخالفة الله تعالى ورسوله ﷺ في الدين كله ، إلا حتى يجمع الناس على شيء من ذلك ، وهذا نفسه خروج عن الاجماع ، •

وانما الحق في وجوب اتباع القرآن والسنة حتى يصح نص أو إجماع في شيء منها أنه مخصوص أو منسوخ ، فيوقف عند ما صح من ذلك ، فانما بث الله تعالى نبيه ﷺ ليطاع ، قال تعالى : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله) ولم يرسته الله تعالى ليمعى حتى يجمع الناس على طاعته ، بل طاعته واجبة قبل أن يعطيه أحد ، وقبل أن يخالفه أحد ، لكن ساعة يأمر بالأمر ، هذا ما لا يقول مسلم خلافة ، حتى تقصر من تقصر •
والسفر هو البروز عن محلة الإقامة ، وكذلك الضرب في الأرض ، هذا الذى لا يقول أحد من أهل اللغة - التي بها خطبنا وبها نزل القرآن - سواء ، فلا يجوز أن يخرج

عن هذا الحكم إلا ما صح النص باخراجه ، ثم وجدنا رسول الله ﷺ قد خرج إلى البقيع لدفن الموق ، وخرج إلى القضاء للمناظرة والناس معه فلم يقصروا ولا أظفروا ، ولا أظفروا ولا قصر ، فخرج هذا عن أن يسمى سفراً ، وعن أن يكون له حكم السفر ، فلم يجوز لنا أن نوقع اسم سفر وحكم سفر إلا على من ساء من هو حجة في اللغة سفراً ، فلم نجد ذلك في أقل من ميل ، فقد روينا عن ابن عمر أنه قال : لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة ، فأوقفنا اسم السفر وحكم السفر في الفطر والقصر على الميل فصاعداً ، إذ لم نجد عربياً ولا شربياً عالماً أوقع على أقل منه اسم سفر ، وهذا رهان صحيح . والله تعالى التوفيق *

فان قيل : فلا جعلتم الثلاثة الأميال - كما بين المدينة وذى الحليفة - حداً للقصر والفطر إذ لم نجدوا عن رسول الله ﷺ أنه قصر ولا أظفر في أقل من ذلك ؟ *

قلنا : ولا وجدنا عنه عليه السلام منأمن الفطر والقصر في أقل من ذلك ، بل وجدناه عليه السلام أوجب عن ربه تعالى الفطر في السفر مطلقاً ، وجعل الصلاة في السفر ركعتين مطلقاً ، فصح ما قلناه . والله تعالى الحمد . *

والليل هو ما سمي عند العرب ميلاً ، ولا يقع ذلك على أقل من أنى ذراع *

فان قيل : لو كان هذا ما خفى على ابن عباس ولا على عثمان ولا على من لا يعرف ذلك من التابعين والفقهاء ، فهو مما تنظم به البلوى *

قلنا : قد عرفه عمر ، وابن عمر ، وأنس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين *

ثم نمكس عليكم قولكم ، فنقول للحذيفيين : لو كان قولكم في هذه المسألة حقاً ما خفى على عثمان ولا على ابن مسعود ، ولا على ابن عباس ، ولا على من لا يعرف قولكم ، كمالك ، والليث والأوزاعي ، وغيرهم ، ممن لا يقول به من الصحابة والتابعين والفقهاء ، وهو مما تنظم به البلوى *

وتقول للمالكين : لو كان قولكم حقاً ما خفى على كل من ذكرنا من الصحابة والتابعين . والفقهاء ، وهو مما تنظم به البلوى *

إلأن هذا الالتزام لازم للطوائف المذكورة لآنا ، لأنهم يرون هذا الالتزام حقاً ، ومن حقق شيئاً لزمه ، وأما نحن فلا نحقق هذا الالتزام الفاسد ، بل هو عندنا وسواس وضلال ، وأما حسناً اتباع ما قال الله تعالى ورسوله عليه السلام ، عرفه من عرفه ، وجهله من جهله ، وبما من شريعة اختلف الناس فيها إلا قد علمها بعض السلف وقال بها ، وجهلها بعضهم

فلم يقل بها . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : وقد موه بعضهم بأن قال : إن من المعجب ترك سؤال الصحابة رضي الله عنهم لرسول الله ﷺ عن هذه العظيمة ، وهي حد السفر الذي تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه في رمضان ! *

فقلنا : هذا أعظم برهان وأجل دليل وأوضح حجة لكل من له أدنى فهم وتميز — : على أنه لا حد لتلك أصلاً إلا ما سعى سقراً في لغة العرب التي بها خاطبهم عليه السلام ، إذ لو كان لمقدار السفر حد غير ما ذكرنا لما أغفل عليه السلام بيانه البتة ، ولا أغفلوا ما سؤاله عليه السلام عنه ، ولا اتفقوا على ترك نقل تحديده في ذلك البناء فارتفع الاشكال جملة ، والله الحمد ، ولا ح بذلك أن الجميع منهم قنعوا بالنص الجلي ، وإن كل من حدى ذلك حداً فاعما هو ويم أخطأ فيه *

قال علي : وقد اتفق الفريقان على أنه إذا فارق بيوت القرية وهو يريد أمثاله أيام وأما أربعة برد — : أنه يقصر الصلاة ، فسنألم : أهو في سفر تقصر فيه الصلاة ؟ أم ليس في سفر تقصر فيه الصلاة بعد ، لكنه يريد سفر تقصر فيه الصلاة بعد ، ولا يدري أيله أم لا ؟ ولا بد من أحد الأمرين *

فان قالوا : ليس في سفر تقصر فيه الصلاة بعد ، ولكنه يريد ، ولا يدري أيله أم لا ، أقروا بأنهم أباحوا له القصر وهو في غير سفر تقصر فيه الصلاة ، من أجل نيته في إرادته سفر تقصر فيه الصلاة ، ولزمهم أن يبيحوا له القصر في منزله وخارج منزله^١ بين بيوت قريته ، من أجل نيته في إرادته سفر تقصر فيه الصلاة ولا فرق ، وقد قال بهذا القول عطاء وأنس بن مالك وغيرهما ، إلا أن هؤلاء يقولون أنه ليس في سفر ، ثم يأمرونه بالقصر ، وهذا لا يحل أصلاً *

وان قالوا : بل هو في سفر تقصر فيه الصلاة ، هدموا كل ما بنوا ، وأبطلوا أصلهم ومذهبهم ، وأقروا بأن قليل السفر وكثيره تقصر فيه الصلاة ، لأنه قد ينصرف قبل أن يبلغ المقدار الذي فيه القصر عندهم *

وأما نحن فان مادون الليل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر ، فلا يقصر فيه ولا يفطر ، فإذا بلغ الليل فحينئذ صار في سفر تقصر فيه الصلاة ويفطر فيه ، فحينئذ

يقصر ويفطر، وكذلك إذا رجع فكان على أقل من ميل فانه يتم، لأنه ليس في سفر يقصر فيه بمد *

٥١٤ - مسألة - وسواء سافر في بر، أو بحراً، أو نهر، كل ذلك كما ذكرنا، لأنه سفر ولا فرق *

٥١٥ - مسألة - فإن سافر المرء في جهاد أو حج أو عمرة أو غير ذلك من الأسفار - فأقام في مكان واحد عشرين يوماً بلياليها قصر، وإن أقام أكثر أتم ولو في صلاة واحدة *

ثم ثبتا بمون الله تعالى على أن سفر الجهاد، وسفر الحج، وسفر العمرة، وسفر الطاعة وسفر المعصية، وسفر ما ليس طاعة ولا معصية - كل ذلك سفر، حكمه كله في القصر واحد، وإن من أقام في شيء منها عشرين يوماً بلياليها فأقل فانه يقصر ولا بد، سواء نوى أقامتها أو لم ينو أقامتها، فإن زاد على ذلك إقامة مدة صلاة واحدة فأكثر أتم ولا بد، هذا في الصلاة خاصة *

وأما في الصيام في رمضان فيخلاف ذلك، بل إن أقام يوماً وليلة في خلال السفر لم يسافر فيهما - ففرض عليه أن ينوي الصوم فيها يستأنف (١) وكذلك إن نزل ونوى إقامة ليلة والفد، ففرض عليه أن ينوي الصيام ويصوم *

فإن ورد على ضيعة له أو ماشية أو دار فنزل هناك أتم فإذا رحل ميلاً فصاعداً قصر * قال علي: واختلف الناس في هذا فروينا عن ابن عمر: أنه كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتم الصلاة، وروينا أيضاً عن سعيد بن المسيب، وبه يقول أبو حنيفة وأصحابه *

وروينا من طريق أبي داود ثنا محمد بن الملاء ثنا حفص بن غياث ثنا عاصم عن عكرمة عن ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ أقام بمكة سبعة عشر يوماً يقصر الصلاة» قال ابن عباس: من أقام سبعة عشر يوماً بمكة قصر، ومن أقام فزاد أتم *

وروي عن الأوزاعي: إذا أجمع إقامة ثلاث عشرة ليلة أتم فإن نوى أقل قصر * وعن ابن عمر قول آخر: أنه كان يقول: إذا أجمعت إقامة ثني عشرة ليلة فأتم الصلاة * وعن علي بن أبي طالب: إذا أتمت عشراً فأتم الصلاة. وبه يأخذ سفیان الثوري

والحسن بن حي وحيد الرؤاسي صاحبه . *

وعن سميد بن السيب قول آخر وهو : اذا أقمت أو بما فصل أو بماً . و به يأخذ مالك ،
والشافعي ، والليث ، الا أنهم يشترطون ان ينوي إقامة أربع ، فان لم ينوها قصر وان
بقى حولا . *

وعن سميد بن السيب قول آخر وهو : اذا أقمت ثلاثاً قائم .
ومن طريق وكيع عن شعبة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سميد بن جبير :
اذا أراد أن يقيم أكثر من خمس عشرة أتم الصلاة . *

وعن سميد بن جبير قول آخر : اذا وضعت رحلك (١) بأرض قائم الصلاة .
وعن معمر عن الأعمش عن أبي وائل قال كنا مع مسروق بالسلسلة سنتين وهو عامل
عليها فبصل بنا ركعتين ركعتين حتى انصرف . *

وعن وكيع عن شعبة عن أبي التياح الضبي عن أبي المنهال المعزى قلت لابن عباس : إني
أقيم بالدينة حولا لا أشد على سير ؟ قال : صل ركعتين . *

وعن وكيع عن المعمر عن نافع عن ابن عمر : أنه أقام بأذربيجان ستة أشهر أرنج
عليهم الثلج ، (٢) فكان يصلي ركعتين . *

قاله علي : الوالي لا ينوي رحلا قبل خمس عشرة ليلة بلا شك ، وكذلك من أرنج
عليه الثلج فقد أيقن أنه لا يتحل الى أول الصف . *

وقد أمر ابن عباس من أخبره انه مقيم سنة لا ينوي سيراً بالقصر .
وعن الحسن وقائدة : يقصر المسافر ما لم يرجع الى منزله ، إلا أن يدخل مصر
من أمصار المسلمين . *

قال علي : احتج أصحاب أبي حنيفة بأن قولهم أكثر ما قبل ، وانه يجمع عليه أنه اذا
نوى المسافر إقامة ذلك المقدار أتم ، ولا يخرج عن حكم القصر إلا بإجماع . *

قال علي : وهذا باطل ، قد أوردنا عن سميد بن جبير انه يقصر حين ينوي أكثر
من خمسة عشر يوماً ، وقد اختلف عن ابن عمر نفسه ، وخالفه ابن عباس كما أوردنا وغيره
فيطل قولهم عن أن يكون له حجة . *

(١) يفتح الراء واسكان الحاء المهملة . وفي النسخة رقم (٩٦) «درجلك» بالجيم وهو تصحيف

(٢) في اللسان «ارتاج الثلج دوائه واطباقه ، وارتاج البابسته» . *

واحتج مالك ، والشافعي مقلدهما بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق
 الملا بن الحضرمي أنه عليه السلام قال : « يمكث المهاجر بعد انقضاء نسكه ثلاثاً »
 قالوا : فكره رسول الله ﷺ للمهاجرين الإقامة بمكة التي كانت أوطانهم فأخرجوا عنها
 في الله تعالى حتى يلقوا ربهم عز وجل غرباء عن أوطانهم لوجه عز وجل ثم أباح لهم
 المقام بها ثلاثاً بعد تمام النسك ، قالوا : فكانت الثلاث خارجة عن الإقامة المكروهة
 لهم ، وكان ما زاد عن هذا خلافاً للإقامة المكروهة *

مانع لهم حجة غير هذا أصلاً *

وهذا لأحجة لهم فيه ، لأنه ليس في هذا الخبر نص ولا إشارة إلى المدة التي إذا
 أقامها المسافر أيام ، وإنما هو في حكم المهاجر ، فإلزامه أن يقاس المسافر بغيره
 على المهاجر يقيم ؟ هذا لو كان القياس حقاً ، وكيف وكله باطل ؟ *

وأيضاً فإن المسافر مباح له أن يقيم ثلاثاً وأكثر من ثلاث ، لا كراهية في شيء من
 ذلك ، وأما المهاجر فمكروه له أن يقيم بمكة بعد انقضاء نسكه أكثر من ثلاث ، فأى نسبة بين
 إقامة مكروهة وإقامة مباحة لو أنصفوا أنفسهم ؟ *

وأيضاً : فإن ما زاد على الثلاثة الأيام للمهاجر داخل عندهم في حكم أن يكون مسافراً
 لأمقياً ، وما زاد على الثلاثة للمسافر إقامة صحيحة ، وهذا مانع من أن يقاس أحدهما
 على الآخر ، ولو قيس أحدهما على الآخر لوجب أن يقصر المسافر فيما زاد على الثلاث ، لأن
 يتم ، بخلاف قولهم *

وأيضاً : فإن إقامة قدر صلاة واحدة زائدة على الثلاثة مكروهة ، فينبغي عندهم —
 إذا قاسوا عليه المسافر — أن يتم ولو نوى زيادة صلاة على الثلاثة الأيام ، وهكذا قال أبو ثور *
 فيقول قولهم على كل حال ، وعريت الأقوال كلها عن حجة ، فوجب أن ينين البرهان على
 صحة قولنا بموت الله تعالى وقوته *

قال على : أما الإقامة في الجهاد والحج والممرة فإن الله تعالى لم يجعل القصر إلا مع
 الضرب في الأرض ، ولم يجعل رسول الله ﷺ القصر إلا مع السفر ، لا مع الإقامة ، وبالضرورة
 ندرى أن حال السفر غير حال الإقامة ، وإن السفر إنما هو التنقل في غير دار الإقامة وإن
 الإقامة هي السكون وترك التنقل والتنقل في دار الإقامة ، هذا حكم الشرع والطبيعة معاً *

فاذ ذلك كذلك فالقيم في مكان واحد مقيم غير مسافر بلا شك ، فلا يجوز أن يخرج عن حال الإقامة وحكمها في الصيام والاعتمام إلا بنص ، وقد صح بإجماع أهل النقل : أن رسول الله ﷺ تزل في حال سفره فأقام باقي نهاره وليته ثم رحل في اليوم الثاني ، وأنه عليه السلام قصر في باقي يومه ذلك وفي ليلة التي بين يومي قتله ، فخرجت هذه الإقامة عن حكم الإقامة في الاعتمام والصيام ، ولولا ذلك لكان مقيم ساعة له حكم الإقامة *

وكذلك من ورد على ضيعة له أو ماشية أو عقار فزل هناك فهو مقيم ، فله حكم الإقامة كما قال ابن عباس ، اذ لم نجد نصاً في مثل هذه الحال ينقلها عن حكم الإقامة ، وهو أيضاً قول الزهري ، وأحمد بن حنبل *

ولم نجد عنه عليه السلام أنه أقام يوماً وليته لم يرحل فيهما فقصر وأفطر إلا في الحج ، والمعمرة ، والجهاد فقط ، فوجب بذلك ما ذكرنا من أن من أقام في خلال سفره يوماً وليته لم يظعن في أحدهما فإنه يتم ويصوم ، وكذلك من مشى ليلاً ويظل نهاراً فإنه يقصر باقيلته ويومه الذي بين ليلتي حر كته ، وهذا قول روى عن ربيعة *

ونسأل من أبي هذا عن ماش (١) في سفر تقصر فيه الصلاة عندهم نوى إقامة وهو سائر (٢) لا يزل ولا يثبت - : اضطر لشدة الخوف إلى أن يصلي فرضه ركباً ناهضاً أو يزل لصلاة فرضه ثم يرجع (٣) إلى المشي : أيقصر أو يتم ؟ فنقولهم : بقصر ، فصح أن السفر هو المشي . *

ثم نسألهم عن نوى إقامة وهو نازل غير ماش : أيتم أم يقصر ؟ فنقولهم : يتم ، فقد صح أن الإقامة هي السكون لا المشي متقلاً . وهذا نفس قولنا . والله تعالى الحمد *

وأما الجهاد والحج فإن عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا ميمون بن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله قال : « أقام رسول الله ﷺ ثبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة » *

(١) في النسخة رقم (٤٥) «عن مشي» (٢) في النسخة رقم (٤٥) «وهو مسافر» (٣) في النسخة رقم (١٦) «فزل» ماض ، و«يرجع» مضارع ، وفي النسخة رقم (٤٥) عكس ذلك والأنسب لسياق الكلام أن يكون كلامها مضارعاً *

قال على : محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ثقة ، وباقى رواية الخبر أشهر من أن يسأل عنهم . وهذا أكثر ما روى عنه عليه السلام فى إقامته بقبوك ، فخرج هذا المقدار من الإقامة عن سائر الأوقات بهذا الخبر •

وقال أبو حنيفة ، وما لك : يقصر مادام مقباً فى دار الحرب •
قال على : وهذا خطأ ، لما ذكرنا من أن الله تعالى لم يجعل ولا رسوله عليه السلام الصلاة ركعتين إلا فى السفر ، وأن الإقامة خلاف السفر لما ذكرنا •
وقال الشافعى ، وأبو سليمان : كقولنا فى الجهاد . وروينا عن ابن عباس مثل قولنا نصاً إلا أنه خلف فى المدة •

وأما الحج ، والعمره فلما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن يحيى بن أبي إسحاق عن أنس بن مالك قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة الى مكة فصلى ركعتين ركعتين حتى رجع قال : (١) كم أقام بمكة ؟ قال : عشرأ •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا موسى ثنا وهيب عن أيوب السخيتانى عن أبي العالصة البراء عن ابن عباس قال : « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وإصحابه لصبح رابعة يلبون بالحج » وذكر الحديث •
قال على : فاذ قدم رسول الله ﷺ صبح رابعة من ذى الحجة ، فبالضرورة نعلم انه أقام بمكة ذلك اليوم الرابع من ذى الحجة ، والثانى وهو الخامس من ذى الحجة ، والثالث وهو السادس من ذى الحجة ، والرابع وهو السابع من ذى الحجة ، وانه خرج عليه السلام الى منى قبل صلاة الظهر من اليوم الثامن من ذى الحجة ، هذا مالا خلاف فيه بين أحد من الأمة ، نعمت له بمكة أربعة أيام وأربع ليال كلاً ، أقام عليه السلام ناوياً للإقامة هذه المدة بما بلا شك ، ثم خرج الى منى فى اليوم الثامن من ذى الحجة كما ذكرنا •

وهذا يطل قول من قال : ان نوى إقامة أربعة أيام أتم لأنه عليه السلام نوى بلا شك إقامة هذه المدة ولم يتم ، ثم كان عليه السلام بمنى اليوم الثامن من ذى الحجة ، وبات بها ليلة يوم عرفة ، ثم أتى الى عرفة بلا شك فى اليوم التاسع من ذى الحجة ، فبقى هنالك الى أول الليلة العاشرة ، ثم نهض الى مزدلفة فبات بها الليلة العاشرة ، ثم

نهض في صباح اليوم العاشر الى منى ، فكان بها ، ونهض الى مكة فطاف طواف الافاضة إما في اليوم العاشر وإما في الليلة الحادية عشرة ، بلا شك في أحد الأمرين ، ثم رجع الى منى فأقام بها ثلاثة أيام ، ودفع منها في آخر اليوم الرابع بعد رمي الجمار بعد زوال الشمس ، وكانت أقامته عليه السلام بمكة اربعة ايام غير نصف يوم ثم اتى الى مكة فبات الليلة الرابع عشرة بالأبطح ، وطاف بها طواف الوداع ، ثم نهض في آخر ليلته تلك الى المدينة ، فكل له عليه السلام بمكة وعرفة ومزدلفة عشر ليال كلاً كما قال أنس فصح قولنا ، وكان معه عليه السلام متمتون ، وكان هو عليه السلام قارناً ، فصح ماقلناه في الحج والعمرة ، والله الحمد ، فخرجت هذه الاقامة بهذا الأثر في الحج والعمرة حيث أقام عن حكم سائر الاقامات ، والله تعالى الحمد .

فان قيل : ليس قدر ويتم من طريق ابن عباس وعمران بن الحصين روايات مختلفة ، في بعضها : « أقام رسول الله ﷺ بمكة تسع عشرة » وفي بعضها : « ثمان عشرة » وفي بعضها « سبع عشرة » وفي بعضها « خمس عشرة » يقصر الصلاة ؟

قلنا : نعم ، وقد بين ابن عباس أن هذا كان في عام الفتح ، وكان عليه السلام في جهاد وفي دار حرب ، لأن جماعة من أهل مكة كصفوان وغيرهم لمدة موادة لم تنقض بعد ، ومالك بن عوف في هوازن قد جمعت له المساكر بخين على بضعة عشر ميلاً ، وخالد بن سفيان الهنلي على أقل من ذلك يجمع هذيلاً لحربه ، والكفار يحيطون به محاربون له ، فالتقصير واجب بعد في أكثر من هذه الاقامة ، وهو عليه السلام يتردد من مكة الى حنين . ثم الى مكة متمراً ، ثم الى الطائف ، وهو عليه السلام بوجه السرايا الى من حول مكة من قبائل العرب ، كبنى كنانة وغيرهم ، فهذا قولنا ، وما دخل عليه السلام مكة قط من حين خرج عنها مهاجراً إلا في عمرة القضاء ، أقام بها ثلاثة أيام فقط ، ثم حين فتحها كما ذكرنا عارياً ، ثم في حجة الوداع أقام بها كما وصفنا ولا مزيد .

قال علي : وأما قولنا : إن هذه الاقامة لا تكون إلا بعد الدخول في اول دار الحرب وبعد الاحرام - فلائن القاصد الى الجهاد مادام في دار الاسلام فليس في حال جهاد ، ولكنه مريد للجهاد وقاصد اليه ، وانما هو مسافر كسائر المسافرين ، إلا اجر نيته فقط ، وهو ما لم يحرم فليس بعد في عمل حج ولا عمل عمرة ، لكنه مريد لأن يحج أولاً أن يستمر ، فهو كسائر من يسافر ولا فرق .

قال على : وكل هذا لاحجة لم فيه ، لأن رسول الله ﷺ يقول اذ أقام بمكة أياماً :
 إني أنا قصرت أو بما لآنى في حج ولا لآنى في مكة ، ولا قال إذ أقام بتيوك عشرين يوماً
 يقصر : إني أنا قصرت لآنى في جهاد ، فن قال : شيئاً من هذا فقد قوله عليه السلام ما لم
 يقل ، وهذا لا يحل ، فصح يقيناً أنه لولا مقام النبي عليه السلام في تيوك عشرين يوماً
 يقصر ، وبمكة دون ذلك يقصر - : لكان لا يجوز التقصر إلا في يوم يكون فيه المرء مسافراً ،
 ولكان مقيم يوم يلزمه الأتمام ، لكن لما أقام عليه السلام عشرين يوماً بتيوك يقصر
 صح بذلك أن عشرين يوماً إذا أقامها المسافر فله فيها حكم السفر ، فإن أقام أكثر أو نوى
 إقامة أكثر فلا يبرهان بخروج ذلك عن حكم الإقامة أصلاً *

ولا فرق بين من خص الإقامة في الجهاد بشرين يوماً يقصر فيها وبين من خص
 بذلك بتيوك دون سائر الأماكن ، وهذا كله باطل لا يجوز القول به ، إذ لم يأت به نص قرآن
 ولا سنة . وبالله تعالى التوفيق *

ووجب أن يكون الصوم بخلاف ذلك ، لأنه لم يأت فيه نص أصلاً ، والعباس لا يجوز ، فن
 نوى إقامة يوم في رمضان فانه يصوم . وبالله تعالى التوفيق (١) *

(١) من أول قوله « قال على : وكل هذا لاحجة لم فيه » الخ هو في النسخة رقم (١٩)
 وهو يوافق ما في النسخة رقم (١٤) . ولكنه محذوف في النسختين رقم (٤٨٥ و٤٨٦) و بدله فيهما
 مانعه : « قال على : ثم تمقينا هذا التفريق فوجدناه خطأ ، برهان ذلك أن رسول الله ﷺ
 لم اخط ذلك (كذا في الأصلين) ولا قال قط : إني أنا أقصر لآنى في جهاد ، ولا . إني أقصر
 في حج أو عمرة ، فاذ لم يقل عليه السلام فلا يجوز لنا ولا لأحد أن يقول فيشرع ما لم يأذن
 به الله تعالى ، لكن لما وجدناه عليه السلام قد حكم لإقامة عشرين يوماً في حال السفر في الفضاء
 (كذا في الأصلين) وجب علينا الاتقياد له في ذلك في كل حال كل سفر (كذا فيهما) ولا فرق
 بين من عمل ذلك في الجهاد خاصته وبين من عين فقال : ليس ذلك إلا في تيوك خاصة . وكلا القولين
 خطأ وباطل ، وتحكم في الدين فلا يبرهان ، أنا هذا في الصلاة لافي الصوم في رمضان ،
 وهذا تخصيص منه عليه السلام أنا ما جاز في الصلاة لافي الصوم ، والقياس باطل ، لاسباب عند
 الثماليين منهم . لا يجوز أن يقاس أصل على أصل . وبالله تعالى التوفيق » وهذه عبارة قلقة
 غير محررة ، وما في النسختين رقم (١٤ و١٦) أوضح وأصح *

قال علي: (١) وقال أبو حنيفة والشافعي: إن أقام في مكان ينوي خروجاً غداً أو اليوم فانه يقصر ويفطر ولو أقام كذلك أعواماً، قال أبو حنيفة: وكذلك لو نوى خروجاً ما بين وبين خمسة عشر يوماً ونوى إقامة أربعة عشر يوماً فانه يفطر ويقصر، وقال مالك: يقصر ويفطر وإن نوى إقامة ثلاثة أيام فانه يفطر ويقصر، وإن نوى أخرج اليوم أخرج غداً قصر ولو بقى كذلك أعواماً *

قال علي: ومن العجب العجيب إسقاط أبي حنيفة النية حيث افترضها الله تعالى من الوضوء للصلاة، وغسل الجنابة، والحيض، وبقائه في رمضان ينوي الفطر الى قبل زوال الشمس، ويجز كل ذلك بالنية: - ثم يوجب النية فرضاً في الإقامة، حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ، ولا أوجبها برهان نظري *

قال علي: وبرهان صحة قولنا: أن الحكم لإقامة المدة (٢) التي ذكرنا - كانت هنالك نية لإقامة أولم تكن - فهو ان النيات إنما تجب فرضاً في الأعمال التي أمر الله تعالى بها (٣) فلا يجوز ان تؤدي بالنية (٤) وأما عمل لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ فلا معنى للنية فيه؛ إذ لم يوجبها هنالك قرآن، ولا سنة، ولا نظر، ولا إجماع، والإقامة ليست عملاً مأموراً به، وكذلك السفر، وإنما حاشا لان أوجب الله تعالى فيهما العمل الذي أمر الله تعالى به فيهما، فذلك العمل هو المحتاج الى النية، لا الحال، وهم موافقون لنا ان السفر لا يحتاج الى نية، ولو ان امرأ خرج لا يريد سفراً فدفعته ضرورات لم يقصد لها حتى صار من منزله على ثلاث ليال، أو سير به (٥) مأسوراً أو مكرهاً محمولاً مجبراً فانه يقصر ويفطر، وكذلك يقولون فيمن أقيم به كره فاعتذرت به مدته فانه يتم ويصوم، وكذلك يقولون فيمن اضطر للخوف الى الصلاة أكأ أو ماشياً، فذلك الخوف وتلك الضرورة لا يحتاج فيها الى نية، وكذلك النوم لا يحتاج الى نية؛ وله حكم في إسقاط الوضوء وإيجاب تجديده وغير ذلك، وكذلك الاجتناب لا يحتاج الى نية، وهو يوجب الغسل، وكذلك الحدث لا يحتاج الى نية، وهو يوجب حكم الوضوء والاستنجاء، فكل عمل لم يؤمر به لكن أمر فيه بأعمال موصوفة فهو لا يحتاج الى نية، ومن جملة هذه الأعمال هي الإقامة

(١) هنأ في النسخة رقم (٤٥) «مسألة قال علي» الخ ولا نرى داعياً لفصل هذا عما قبله بعنوان جديد، بل هو باق البحث (٢) في النسخة رقم (٤٥) «الإقامة للمدة» الخ وما هنا هو الصحيح (٣) في النسخة رقم (١٦) «التي فرض الله تعالى بها» وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) «فلا يجوز أن تؤدي بالنية» (٥) في النسخة رقم (١٦) «على ثلاث وصير به» الخ وهو خطأ *

والسفر ، فلا يحتاج فيهما الى نية أصلاً ، لكن متى وجدا وجب لكل واحد منهما الحكم الذى أمر الله تعالى به فيه ولا مزيد . وبالله تعالى التوفيق . وهذا قول الشافعى وأصحابنا .

٥١٦ - مسألة - ومن ابتدأ صلاة وهو مقيم ثم نوى فيها السفر : أو ابتدأها وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم - : أتم في كلا الحالين *

برهان ذلك ما ذكرناه من أن الإقامة غير السفر ، وأنه لا يخرج عن حكم الإقامة مما هو إقامة إلا ما أخرجه نص ، فهو إذا نوى في الصلاة سفراً فلم يسافر بعد ، بل هو مقيم ، فله حكم الإقامة ، وإذا انتحى وهو مسافر فنوى فيها الإقامة فهو مقيم بعد لا مسافر ، فله أيضاً حكم الإقامة ، إذ انما كان له حكم السفر بالنص المخرج لتلك الحال عن حكم الإقامة ، فإذا بطلت تلك الحال بطلان نيت صار في حال الإقامة . وبالله تعالى التوفيق *

٥١٧ - مسألة - ومن ذكر وهو في سفر صلاة نسيها أو نام عنها في أقامته صلاها ركعتين ولا بد ، فإن ذكر في الحضر صلاة نسيها في سفر صلاها ركعتين أو ما ولا بد *

وقال الشافعى : يصلها في كاتنا الحائتين أو بما *

وقال مالك : يصلها إذا نسيها في السفر فذكرها في الحضر ركعتين ، وإذا نسيها في الحضر فذكرها في السفر صلاها ركعتين *

حجة الشافعى : أن الأصل الاتمام ، وإنما القصر رخصة *

قال على : وهذا خطأ ، ودعوى بلا برهان ، ولو أردنا معارضته لقننا : بل الأصل القصر ، كما قالت عائشة رضي الله عنها : « فرضت الصلاة ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر على الحالة الأولى » ولكننا لا نرضى بالشغب ، بل نقول : أن صلاة السفر أصل ، وصلاة الإقامة أصل ، ليست أحدهما فرعاً للآخرى ، فيبطل هذا القول *

واحتج مالك بأن الصلاة إنما تؤدي كما لمت إذا قامت *

قال على : وهذا أيضاً دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو خطأ ، وهو أول من يخالف هذا الأصل ويهدمه في كل موضع ، إلا هنا فإنه تناقض ، وذلك أنه يقول : من فاتته صلاة الجمعة فانه لا يصلها إلا أربع ركعات ، ومن فاتته في حال مرضه صلوات كان حكمها الوصلها أن يصلها قاعداً أو مضطجعا أو موثقاً فذكرها في حقه - : فانه لا يصلها الا قاعداً ومن ذكر في حال المرض المذكور صلاة فاتته في حقه كان حكمها أن يصلها قاعداً فانه لا يصلها الا قاعداً أو مضطجعا ، ومن صلى في حال خوفه ركعتين أو ما شيا صلاة نسيها في حال الأمن فانه يؤديها ركعتين أو ما شيا ، ومن

ذكر في حال الأمن صلاة نسيها في حال الخوف حيث لو صلاها الصلاه اركباً أو ما شافانه لا يصلها الا نازلاً قائماً ، ومن نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصلها الا متوضئاً فذكرها في حال تيمم صلاها متيمماً ، ولو نسي صلاة لو صلاها في وقتها لم يصلها الا متيمماً فذكرها والماء معه فانه لا يصلها الا متوضئاً ، والقوم أصحاب قياس يزعمهم ، وهذا مقدار قياسهم !

وأما نحن فان حجتنا في هذا إنما هو قول رسول الله ﷺ : « من نسي صلاة أو نام عنها لم يصلها اذا ذكرها » فانما جيل عليه السلام وقتها وقت اداها لها الوقت الذي نسيها فيه أو نام عنها ، فكل صلاة تؤدي في سفر فهي صلاة سفر ، وكل صلاة تؤدي في حضر فهي صلاة حضر ولا بد *

فان قيل : فان في هذا الخبر : « كما كان يصلها الوقتها » *

قلنا : هذا باطل ، وهذه لفظة موضوعة لم تأت قط من طريق فيها خير *

قال علي : وأما قولنا : ان نسي صلاة في سفر فذكرها في حضر فانه لا يصلها الا اركباً : فهو قول الأوزاعي ، والشافعي ، وغيرهما ، وأما قولنا : ان نسيها في حضر فذكرها في سفر فانه يصلها سفر بقية : فهو قول روى عن الحسن . والله تعالى التوفيق *

وقال الشافعي : لا يقصر إلا من نوى القصر في تكبيرة الاحرام *

قال علي : وهذا خطأ ، لأن الشافعي قد تناقض ، فظهر انية للأمام ، وهذا على أصله الذي قد بينا خطأه فيه ، من ان الأصل عنده الأمام ، والقصر دخيل ، وقد بينا أن صلاة السفر ركعتان ، فلا يلزمه الا ان ينوي الظهر ، أو العصر ، أو العتمة فقط ، ثم ان كان مقياً في أربع ، وان كان مسافراً فهي ركعتان ولا بد ، ومن الباطل الزامه النية في أحد الوجهين دون الآخر . والله تعالى التوفيق *

٥١٨ - مسألة - فان صلى مسافر بصلاة إمام مقيم قصر ولا بد ، وان صلى مقيم بصلاة

مسافر أتم ولا بد ، وكل أحد يصل لنفسه ، وإمامة كل واحد منهما لا آخر جائزة ولا فرق *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سميد بن السائب عن داود بن أبي عاصم قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر ؟ فقال : ركعتان قلت : كيف ترى ونحن ههنا مجي ؟ قال : ويحك ! سمعت رسول الله ﷺ وأمنت به ؟ قلت : نعم قال : « فانه كان يصلي ركعتين » فصل ركعتين إن شئت أودع . وهذا بيان جلي بأمراين عمر السافر (١) أن يصلي خلف المقيم ركعتين فقط *

(١) في النسخة رقم (٤٥) « بيان جلي من ابن عمر للمسافر » الخ *

ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبد الرحمن بن تميم بن حنبل (١) قال : كان أبى إذا أدرك من صلاة القيم ركعة وهو مسافر صلى بها أخرى ، وإذا أدرك ركعتين اجتزأ بهما *
قال على : تميم بن حنبل من كبار أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه *
وعن شعبة عن مطر بن قبل (٢) عن الشعبي قال : إذا كان مسافراً فأدرك من صلاة القيم ركعتين اعتديهما *

وعن شعبة عن سليمان التيمي قال : سمعت طاوساً وسأله عن مسافر أدرك من صلاة المقيم ركعتين ؟ قال : يجزأ به *
قال على : برهان صحيح لنا ما قدمه عن رسول الله ﷺ من أن الله تعالى فرض على لسانه ﷺ صلاة الحضر أو بصلاة السفر ركعتين *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عبد الرحمن بن محمد ابن شعيب أنا الأوزاعي عن يحيى - هو ابن أبى كثير - عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثنى عمرو بن أمية أن رسول الله ﷺ قال له : « إن الله قد وضع عن المسافر الصيام (٣) ونصف الصلاة ولم يخص عليه السلام ما مؤمن من إمام من منفرد (وما كان بك نسياً) وقال تعالى (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازر الذرية) *
قال على : والعجب من المالكيين والشافعيين والحنفيين القائلين بأن المقيم خلف السافر يتم ولا ينتقل إلى حكم إمامه في التقصير ، وإن السافر خلف المقيم ينتقل إلى حكم إمامه في الأعمام ، وهم يدعون أنهم أصحاب قياس بزعمهم ولو صح قياس في العالم لكان هذا أصح قياس يوجد ولكن هذا مما تركوا فيه القرآن والسنة والقياس ، *
وما وجدت لهم حجة الا ان بعضهم قال : إن السافر إذا نوى في صلاته الإقامة ثم أتمها ، والمقيم إذا نوى في صلاته السفر لم يقصرها ، قال : فإذا خرج بيتته إلى الأعمام فأحرى أن يخرج إلى الأعمام بحكم إمامه *

قال على : وهذا قياس في غاية الفساد ، لأنه لانسبة ولا شبه بين مصرف التنية من سفر إلى إقامة وبين الائتمام بإمام مقيم ، بل التشبيه بينهما هوس ظاهر *
(١) فتح الحاء المهمة واسكان النال المعجمة وفتح اللام (٢) كذا في جميع الأصول ، وضبط في النسخة رقم (١٤) بالقلم بكسر الفاء ولم أجده ترجمته ولا ذكره في شيء من الكتب (٣) في النسخة رقم (١٦) « الصوم » وما هنا هو الموافق للنسخين رقم (١٤ و ٥٥) والنسائي (ج ١ ص ٣١٥) *

(١) فتح الحاء المهمة واسكان النال المعجمة وفتح اللام (٢) كذا في جميع الأصول ، وضبط في النسخة رقم (١٤) بالقلم بكسر الفاء ولم أجده ترجمته ولا ذكره في شيء من الكتب (٣) في النسخة رقم (١٦) « الصوم » وما هنا هو الموافق للنسخين رقم (١٤ و ٥٥) والنسائي (ج ١ ص ٣١٥) *

واحتج بعضهم بقول النبي ﷺ : « انما جبل الامام ليؤتم به » قلنا لهم : فقولوا للمقيم خلف المسافر : ان يأتهم به إذن فقال قائمهم : قد جاء : « أو أصلا نركب فانقوم سفر » قلنا : لو صح هذا لكان عليكم ، لأن فيه أن المسافر لا يتم ، ولم يفرق بين أموه ولا امام ، فالواجب على هذا أن المسافر جملة يقصر ، والمقيم جملة يتم ، ولا يراعى أحدهما حال إمامه . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ صلاة الخوف ﴾

٥١٩ - مسألة - من حضره خوف من عدو ظالم كافر ، أو باغ من المسلمين ، أو من سبل ، أو من تارء ، أو من حفس ، أو وسيع ، أو غير ذلك وهم في ثلاثة فصاعداً - : فأبهرم بخير بين أربعة عشر وجهاً ، كلها صح عن رسول الله ﷺ ، قد بيناها غاية البيان والتقصي في غير هذا الكتاب ، والحمد لله رب العالمين *

وانما كتبنا كتابنا هذا للامامي والبتدي وتذكرة للعالم ، فنذكر هنا بعض تلك الوجوه ، مما يقرب حفظه ويسهل فهمه ، ولا يضيف فله ، وبالله تعالى التوفيق *

فان كان في سفر ، فان شاء صلى بالطائفة ركعتين ثم سلم وسلموا ، ثم تأتي طائفة أخرى فيصلي بهم ركعتين ثم يسلمو ويسلمون ، وان كان في حضر صلى بكل طائفة أربع ركعات ، وإن كانت الصبح صلى بكل طائفة ركعتين ، وان كانت المغرب صلى بكل طائفة ثلاث ركعات ، الأولى فرض الامام ، والثانية تطوع له . *

وان شاء في السفر أيضاً صلى بكل طائفة ركعة ثم تسلم تلك الطائفة ويميزهما ، وإن شاء هو سلم ، وإن شاء لم يسلم ، ويصلي بالأخرى ركعة ويسلم ويسلمون ويميزهم ، وإن شاءت الطائفة أن تقضي الركعة والامام واقف فملت ، ثم تمل الثانية أيضاً كذلك . فان كانت الصبح صلى بالطائفة الأولى ركعة ثم وقف ولا بد وقضوا ركعة ثم سلموا ، ثم تأتي الثانية فيصلي بهم الركعة الثانية ، فاذا جلس قاموا فقضوا ركعة ثم سلمو ويسلمون . فان كانت المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، فاذا جلس قاموا فقضوا ركعة وسلموا وتأتي الأخرى فيصلي بهم الركعة الباقية ، فاذا قصد صلوا ركعة ثم جلسوا وشهدوا ، ثم صلوا الثالثة ثم يسلمو ويسلمون *

فان كان وحده فهو بخير بين ركعتين في السفر أو ركعة واحدة ويميزه ، وأما الصبح

فانتان ولا بد والمغرب ثلاث ولا بد، وفي الحضر أربع ولا بد *

سواء ههنا الخائف من طلب (١) بحق أو بنير حق *

قال الله تعالى: (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتكم الدين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا . وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم) فهذه الآية تقتضى بمومنها الصفات التي قلنا نسا *

ثم كل ما صح عن رسول الله ﷺ فلا يحل لأحد أن يرغب عن شيء منه قال الله تعالى أسراً لرسوله ﷺ أن يقول: (قل اتقوا الله فإنه يهديكم إلى صراط مستقيم ديناً قبله ابراهيم حنيفاً وما كان من المشركين) . وقال تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) وكل شيء فله رسول الله ﷺ فهو من ملة ، وملة هي ملة إبراهيم عليه السلام *

وقد ذكرنا قبل هذا يسير في باب من نسي صلاة فوجد جماعة يصلون يصلي صلاة أخرى في حديث أبي بكره وجابر: «أن رسول الله ﷺ صلى بطائفة ركعتين في الخوف ثم سلم، و بطائفة أخرى ركعتين ثم سلم» وذكرنا من قال ذلك من السلف، فأغنى عن إعادته، وهذا آخر غزل رسول الله ﷺ، لأن أبا بكره شهد معه ولم يسلم إلا يوم الطائف، ولم ينز عليه السلام بعد الطائف غير تبوك فقط ، فهذه أفضل صفات صلاة الخوف لما ذكرنا ، وقال بهذا الشافعي وأحمد بن حنبل *

وقد ذكرنا أيضاً حديث ابن عباس: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أرباعاً، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا أحمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى ابن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري حدثني أشعث بن سليم - هو ابن أبي الشتاء - عن الأسود بن هلال عن ثعلبة بن زهدم قال: «كنا مع سعيد بن العاصي بطبرستان فقال: أياكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ فقال حذيفة: أنا ، فقام حذيفة وصف الناس خلفه صفين ، صفاً خلفه وصفاً موازى المدو ، فصلى بالدين خلفه ركعة ، وانصرف هؤلاء إلى مكان هو لاء ، وجه أولئك ، فصلى بهم ركعة ولم يقضوا» قال سفيان: وحدثني الزكي

ابن الربيع عن القاسم بن حسان عن زيد بن ثابت عن النبي ﷺ مثل صلاة حذيفة*
قال علي : الأسود بن هلال ثقة مشهور ، وثلبة بن زهدم احد الصحابة حنظلي وفد
على رسول الله ﷺ وسمع منه وروى عنه *

وصح هذا ايضا مستنداً من طريق يزيد بن زريع وأبي داود الطيالسي كلاهما عن
عبد الرحمن بن عبد الله السعدي عن يزيد الفقير عن جابر عن النبي ﷺ ، وأخبر جابر أن
القصر المذكور في الآية عند الخوف هو هذا ، لا كون الصلاة ركعتين في السفر *

وصح أيضاً من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن
النبي ﷺ ، وروى أيضاً عن ابن عمر ، فهذه آثار متظاهرة متواترة ، وقال بهذا جمهور من السلف ،
كما روى عن حذيفة أيام عثمان رضي الله عنه ، ومن مع من الصحابة ، لا ينكر ذلك أحد منهم ،
وعن جابر وغيره *

وروي نافع أبي هريرة : أنه صلى عن معه صلاة الخوف ، فصلها بكل طائفة ركعة إلا
أنه لم يقض ولا أمر بالقضاء *

وعن ابن عباس : يومئذ ركعة عند القتال *

وعن الحسن : أن أبا موسى الأشعري صلى في الخوف ركعة *

وعن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : إذا كانت المسابقة فأناهي ركعة يومئذ ،
إعلاء حيث كان وجهه ، راكباً كان أو ماشياً *

وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال في صلاة المطاردة : ركعة *

ومن طريق سميد بن عبد العزيز عن مكحول في صلاة الخوف : إذا لم يقدر القوم على أن
يصلوا (١) على الأرض صلوا على ظهور الدواب ركعتين ، فإذا لم يقدروا فركعة وسجدتان ، فإن
لم يقدروا آخر واحد يأمنوا *

قال علي : أما تأخيرها عن وقتها فلا يحل البتة ، لأنه لم يسمح الله تعالى في تأخيرها
ولا رسوله ﷺ ، قال الله تعالى (فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا) *

وقال سفيان الثوري : حدثني سالم بن عبد الله الأفطس سمعت سميد بن جبير يقول:
كيف يكون قصر وهم يصلون ركعتين ؟ وإنما هو ركعة ركعة ، يومئذ بها حيث كان وجهه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «علي أن لا يصلوا» وهو خطأ *

وعن شعبة عن أبي مسلمة (١) - هو سعيد بن يزيد - عن أبي نصره عن جابر بن غراب (٢) :
 كنا معاصي المدو (٣) بفارس ، ووجوهنا إلى المشرق ، فقال هرم بن حيان : ليركع كل إنسان
 منكم ركعة تحت جنته حيث كان وجهه * .

وعن عبد الرحمن بن مهيدي عن شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان
 وقتادة عن صلاة السابعة ؟ فقالوا : ركعة حيث كان وجهه * .

وعن وكيع عن شعبة عن النيرة بن مقسم عن إبراهيم مثل قول الحكم ، وحماد ، وقتادة *
 وعن أبي عوانة عن أبي بشر عن عباد بن قول الله تعالى (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) قال :
 في الندو يصلى راكبا وراجلا يومئذ حيث كان وجهه ، والركعة الواحدة تجزئه . وبه يقول
 سفيان الثوري ، وإسحاق بن راهويه * .

قال علي : وهذان المعلان أحب العمل لينا ، من غير أن نرغب عن سائر ما صحح عن
 رسول الله ﷺ ذلك ، ومعاذ الله من هذا ، لكن ملنا إلى هذين لسهولة العمل فيهما على
 كل جاهل ، وعالم ، ولكثرة من رواهما عن النبي ﷺ . ولكثرة من قال بهما من الصحابة
 والتابعين ، وتواتر الخبر بهما عن رسول الله ﷺ ، ولوافقهما القرآن * .
 وقد قال بعض من لا يبالي بالكذب ، عصبية لتقليده المبلط له : الأمر عندنا على
 أنهم قضا ! *

قال علي : هذا انسلاخ من الحياء جملة ، وقصد إلى الكذب جهاراً ! ولا فرق بين من قال
 هذا القول وبين من قال : الأمر عندنا على أنهم أتوا أرباباً * .
 وقال : لم نجد في الأصول صلاة من ركعة * .

وقتلناهم : ولا وجدتهم في الأصول صلاة الإمام بطاقتين ، ولا صلاة إلى غير القبلة ، ولا صلاة
 يقضى فيها المأموم ما فاتته قبل تمام صلاة إمامه ، ولا صلاة يقف المأموم فيها لاهو يصلى مع إمامه
 ولا هو يقضى ما بقي عليه من صلاته ، وهذا كله عندكم جائز في الخوف ، ولا وجدتم شيئاً

(١) بفتح اليم واسكان السين وفي النسخة رقم (١٦) «عن أبي مسلمة» وهو خطأ (٢) كذا
 في أكثر الأصول ، ولم أجده ترجمة وضبط في النسخة رقم (١٤) «غراب» بالنين والزاى
 المجمعتين ووضع عليه علامة التصحيح وما أظنه صحيحاً فإن الذهبي لم يذكر في المشته «غراب»
 ولم يذكر شرح القاموس مادة «غزب» (٣) أى نصف وجاء المدو ، وهذا هو الصواب الذى
 في النسخة رقم (١٤) وفي باقى الأصول «نصلى في المدو» وهو خطأ ظاهر * .

من الديانة حتى جاء به رسول الله ﷺ عن الله تعالى، والأصول ليست شيئاً غير القرآن والسنة *

فان قيل: قد روى من طريق حذيفة: انه أمر بقضاء ركعة *

قلنا: هذا انفرد به الحجاج بن أرطاة، وهو ساقط لانهج الرواية عنه، ثم لو صح للمنع

من رواية الثقات أنهم لم يقضوا، بل كان يكون كل ذلك جائزاً *

وقال بعضهم: قد روى عن حذيفة صلاة الخوف ركعتين (١) وأربع سجعات *

قلنا: هذا من رواية يحيى الحماني وهو ضعيف، عن شريك، وهو مدلس، وخديج،

وهو مجهول، ثم لو صح ذلك لكان مقصوداً بصلاته إمامهم بهم *

وكذلك القول في رواية سليم بن صالح (٢) السلول وهو مجهول عن حذيفة: أنه قال

لسميد: مرطائفة من أصحابك فيصلون لك وطائفة خلفكم، فتصلي بهم ركعتين وأربع سجعات

وهكذا تقول: في صلاة الإمام بهم *

وقال بعضهم: قد صح عن النبي ﷺ: «صلاة الليل والنهار مني» *

قلنا: نعم، إلا ما جاء نص فيه أنه أقل من مني، كالوتر وصلاة الخوف، أو أكثر من مني

كالظهر والمصر والمشاء *

وقال بعضهم: قد نهي عن التبرأ *

قال علي: وهذه كذبة وخبر موضوع وما ندرى التبرأ في شيء من الدين والله الحمد *

وقال بعضهم: انتم تميزون للإمام أن يصلي بهم أن شاء ركعة ويسلم وأن شاء

وصلها بأخرى بالطائفة الثانية، وييقن ندرى أن ما كان للمرفعه وركعتهم تطوع لافرض،

واذ ذلك كذلك ففعال أن يصل فرضه لا يفصل بينهما سلام *

قال علي: انما يكون ما ذكرنا فيما لم يأت به نص، وأما اذا جاء النص فالنظر كما

باطل، لا يحمل به مراضة الله تعالى ورسوله ﷺ *

ثم نقول لهم: أليس يصلي الفرض من امام او مفرد - عندكم وعندنا - مخيراً بين

أن يقرأ مع أم القرآن سورة ان شاء طويلة وان شاء قصيرة وان شاء اقتصر على أم

القرآن فقط وان شاء سبح في ركوعه وسجوده تسبيحة تسبيحة وان شاء طولهما؟ فمن

قولهم: نعم، قلنا لهم: فقد اجتمعت ههنا ما قد حكمت بأنه باطل ومحال من صلته (٣)

(١) كذا في الأصلين (٢) سليم بن صالح وصليح بالصاد المهملتين وبالتصغير فيما *

(٣) أي من وصله الفرض بالتطوع، رداً على من أنكروا صلاة الإمام ركعة فريضة بالطائفة

فريضة بما هو عندكم تطوع ان شاء فله وان شاء تركه. *
قال على : وليس كما قالوا ، بل كل هذا خير فيه البر ، فان طول قرض اداء ،
وان لم يطول قرض اداء ، وان كان صلى ركعة في الخوف فهي فرضه ، وان صلى ركعتين
فهما فرضه ، كما قل عليه السلام وكما امر (وما يتعلق عن الهوى ان هو الاوحى يوحى) *
(لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) *

قال على : وسائر الوجوه الصحاح التي لم تذكر أخذ ببعضها على بن أبي طالب رضي الله
عنه ، وأبو موسى الاشعري ، وابن عمرو جماعة من التابعين والفقهاء رضي الله عنهم *
وهنا أقوال لم تصح قطع عن رسول الله ﷺ ، ولم تروعه أصلاً بل كنز وبيت من دون
رسول الله ﷺ ، فمن الصحابة رضي الله عنهم عبد الرحمن بن سمرة بن جبيب بن عبد شمس ،
والحكيم بن عمرو الغفاري ، ومن التابعين مسروق ، ومن الفقهاء الحسن بن حي ، وحميد
الرؤاسي صاحبه ، ومن جملتها قول رويته عن سهل بن أبي حشمة يرجع مالك الى القول به ،
بعد أن كان يقول ببعض الوجوه التي صححت عن رسول الله ﷺ ، وهو : أن يصف
الامام أصحابه طائفتين ، احدهما خلفه والثانية مواجهة المدو ، فيصلى الامام بالطائفة التي
معه ركعة بسجديتها ، فاذا قام الى الركعة الثانية ثبت واقفاً وأتمت هذه الطائفة لأضها
الركعة التي بقيت عليها ، ثم سلت ونهضت فوقفت بازاء المدو ، والامام في كل ذلك
واقف في الركعة الثانية ، وتأتي الطائفة الثانية التي لم تصل فقصف خلف الامام وتكبر ،
فيصلى بهم الركعة الثانية بسجديتها ، هي لم أولى ، وهي للامام ثانية ، ثم يجلس الامام
ويتشهد ويسلم ، فاذا سلم قامت هذه الطائفة الثانية فقصت الركعة التي لها *

قال على : وهذا العمل المذكور - قضاء الطائفة الأولى والامام واقف ، وقضاء الطائفة
الثانية بدان يسلم الامام - لم يأت قط جمع هذين القضاءين على هذه الصفة في شيء مما صح عن
رسول الله ﷺ أصلاً ، وهو خلاف ظاهر القرآن ، لأنه تعالى قال : (ولأتأت طائفة أخرى لم
يصلوا فليصلوا معك) ولأن الطائفة لم تصل بعض صلاتها معه ، وما كان خلافاً لظاهر القرآن
دون نص من بيان النبي ﷺ - فلا يجوز القول به ، وليس يوجب هذا القول قياس ولا

الأولى ثم صلاته أخرى تطوعاً بالطائفة الثانية موصولة بالأولى من غير فصل بالسلام وهكذا
رسم في الأصلين «صلته» على هذا المنى على الصواب ، وظن فاسخاً الأصلين أن سوابه
«صلاته» وهو ظن خطأ بل الصواب ما ذكرناه . *

نظر ، وليس تقليد سهل بن أبي حنمة رضى الله عنه بأولى من تقليد من خالفه من الصحابة ،
 ممن قد ذكرنا ، كمرو ، وابن عمرو ، وأبي موسى ، وجابر ، وابن عباس ، والحكم ابن عمرو ،
 وحذيفة وثلبة بن زهدم ، وأنس ، وعبد الرحمن بن سمرة وغيرهم . *

فان قيل : إن سهل بن أبي حنمة روى بعض تلك الأعمال وخالفه ، ولا يجوز أن يظن
 به أنه خالف ما حضر مع رسول الله ﷺ إلا لأمر علمه هو ناسخ لما رواه *

قلنا : هذا باطل ، وحكم بالظن ، وترك لليقين ، وإضافة الى صاحب رضى الله عنه
 ما لا يحل أن يظن به ، من أنه روى لنا النسخ ، وكم الناسخ ، ولا فرق بين قولكم
 هذا وبين من قال : لا يصح عنه أنه يخالف ما روى ، فالداخله اعلمه فيما روى عنه مما أنصف
 اليه ، لانها رواه هوعن النبي ﷺ ، واستدل على ذلك بأنه لا يجوز أن يخالف حكم
 رسول الله ﷺ *

قال على : ولنا نقول : بشئ من هذين القولين ، بل نقول : إن الحق أخذ رواية
 الراوى ، لا أخذ رأيه ، إذ قد يتأول فيهم ، وقد ينسى ، ولا يجوز البتة أن يكتم الناسخ
 ويروى النسخ *

ولا يجوز لهم أن يوهوا ههنا بعمل أهل المدينة ، لأن ابن عمر ، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة ،
 والزهري مخالفون لاختيار مالك ، وما وجدنا ما اختاره مالك عن أحد قبله إلا عن سهل بن
 أبي حنمة وحده . والله تعالى التوفيق *

ومنها قول رويناه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وإبراهيم النخعي ، أخذ به
 أبو حنيفة وأصحابه إلا أن أبا يوسف رجع عنه ، وهو أن يصفهم الامام صفين : طائفة خلفه ، وطائفة
 بازاء العدو ، فيصل بالتي خلفه ركة بسجدها ، فإذا قام الى الركة الثانية وقف ، ونهضت
 الطائفة التي صلت معه فوقفوا بازاء العدو ، وهم في صلاتهم بمد ، ثم أتى الطائفة التي كانت بازاء
 المد فكبركم خلف الامام ، ويصل بهم الامام الركة الثانية له . وهي لهم الأولى ، فإذا جلس وتشهد
 سلم ، وتنهض الطائفة الثانية التي صلت معه الركة الثانية ، وهم في صلاتهم . فتقف بازاء العدو ،
 وتأتي الطائفة التي كانت صلت مع الامام الركة الأولى فترجع الى المكان الذي صلت فيه مع
 الامام ، فتقف فيه الركة التي بقيت لها ، وتسلم ، ثم تأتي فتقف بازاء العدو ، وترجع الطائفة
 الثانية الى المكان الذي صلت فيه مع الامام ، فتقف فيه الركة التي بقيت لها إلا أن أبا حنيفة
 زاد من قبل رأيه زيادة لا تصرف من أحسن الأمة قبله ، وهي أنه قال : تنفض الطائفة الأولى

الركعة التي بقيت عليها بلا قراءة شيء من القرآن فيها ، وتقضى الطائفة الثانية الركعة التي بقيت عليها بقراءة القرآن فيها ولا بد *

قال على : وهذا عمل لم يأت قط عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وذلك أن فيه عماداً يخالف كل أثر جاف صلاة الخوف تأخير الطائفتين مما إتمام الركعة الباقية لهما لي أن يسلم الإمام ، فثبتدى ، أولاً بالقضاء ، ثم لا تقضى الثانية إلا حتى تسلم الأولى ، وفيه أيضاً ما يخالف كل أثر روى في صلاة الخوف عني ، كل طائفة للقضاء خاصة إلى الموضع الذي صلت فيه مع الإمام بعد أن زالت عنه إلى مواجهة العدو *
فإن قيل : فنروى نحو هذا عن ابن مسعود *

قلنا : قلتم الباطل والكذب ، إنما جاء عن ابن مسعود من طريق واحدة خبر فيه ابتداء الطائفتين مما بالصلاة مما مع الإمام ، وأن الطائفة التي صلت آخر أهي بدأت بالقضاء قبل الثانية ، وليس هذا في قول أبي حنيفة ، واثم تعظمون خلاف صاحب ، لا سيما إذا لم ير وعن أحد من الصحابة خلافه *

فإن قالوا : إنما تغيرنا ابتداء طائفة بعد طائفة اتباعاً للآية *
قلنا : فقد خالفتم الآية في إيجابكم صلاة كل طائفة ما بقي عليها بعد تمام صلاة الإمام ، وإنما قال تعالى : (فليصلوا معك) فخالفتهم القرآن وجميع الآثار عن النبي ﷺ وجميع ما وسقهما ، وجميع الصحابة رضي الله عنهم بلا نظر ولا قياس *

واحتج بعضهم بخاتمة هو : أنه قال : يلزم الإمام المدل بينهم ، فكما صلت الطائفة الواحدة أولاً فكذلك تقضى أولاً *

قال على : وهذا باطل ، بل هو الجور والحماقة ، بل المدل والتسوية هو أنه إذا صلت الواحدة أولاً انقضت الثانية أولاً ، فتأخذ كل طائفة بحظها من التقدم وبحظها من التأخر *
وقال بعضهم : لم يترك قط مأموماً بدأ بالقضاء قبل تمام صلاة إمامه .

فقبل لهم : ولا رأيتم قط مأموماً يترك صلاة إمامه ويغضى إلى شغل أو يقف برهة طويلة بعد تمام صلاة إمامه لا يقضى ما فاتهما ، واثم تقولون : بهذا يفرص ولا قياس ، ثم تسيون من اتباع القرآن والسنة ، ألا ذلك هو الضلال المبين ، لا سيما أنهم أبي حنيفة في قضاء الطائفتين ، أحدهما بقراءة والاخرى بغير قراءة ، فاعرف هذا عن أحد قبله ، ولا يؤيدو أي سديد ولا قياس *

ومنها قول ذهب إليه أبو يوسف في آخر قوله ، وهو قول الحسن التلوي ، وهو : أن لا تصل صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ .

قال علي : وهذا خلاف قول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)

قال علي : إلا أن من قال : إن النكاح يسورة من القرآن خاص للنبي ﷺ ، والصلاة جالسا كذلك - لا يقدر أن ينكر على أبي يوسف قوله هنا !

ومنها قوله ويناه عن الفصحاك بن مزاحم ، ومجاهد ، والحكم بن عتيبة ، وأصحاب بن راهويه ، وهو : أن تكبيرتين فقط تجزئان في صلاة الخوف .

وروينا أيضا عن الحكم بن مجاهد : تكبيرة واحدة تجزئ في صلاة الخوف .

وهذا خطأ ، لأنه لم يأت به نص . وبالله تعالى التوفيق .

فان قال قائل : كيف تقولون بصلاة الخوف على جميع هذه الوجوه ، وقد رويتم عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الخوف مرة ، لم يصل بنا قبلها ولا بعدها ؟

قلنا : هذا لو صح لكان أشد عليكم ، لأنه يقال لكم : من أين كان لكم بأن الوجه الذي اخترتموه هو العمل الذي عمل رسول الله ﷺ إذ صلاها ؟ لا سيما إن كان المقترض هذا حنيفيا أو مالكيا ؟ لأن اختياره اتين الفرقين لم يأت قط عن رسول الله ﷺ ! وكيف وهذا حديث ساقط ؟ لم يروه إلا يحيى الخاني ، وهو ضعيف ، عن شريك القاضي ،

وهو مدلس لا يحتج بحديثه ، فكيف يستحل ذو دين أن يمارض بهذه السوءة أحاديث الكوف من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ؟ أنهم شهدوا صلاة الخوف مع رسول الله ﷺ مرات سرية بنى قرد ، ومرة بذات الرقاع ومرة بنجد ، ومرة بين ضنجان وعسفان ، ومرة بأرض حبيشة ، ومرة بنخل ، ومرة بعسفان ، ومرة يوم محارب وثنية ، ومرة إماما بالطائف وإماما ببوك ، وقد يمكن أن يصلحها في يوم مرتين لظهور والمصر ، وروي ذلك عن الصحابة أكابر التابعين والفتاوى الأئمة ؟ ونموذ بالله من الخذلان .

قال علي : وأما قلنا : بالصلاة ركعة واحدة في كل خوف لعموم حديث ابن عباس « فرضت الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أو بما وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة »

ولا يجوز تخصيص حكمه عليه السلام بالظنون الكاذبة . وبالله تعالى التوفيق .

٥٢٠ - مسألة - ولا يجوز أن يصل صلاة الخوف بطائفتين من خف من طالب

له بحق ، ولا أن يصل أُملا ثلاث طوائف فصاعدا ،
لأن في صلاتها بطائفتين عملا لكل طائفة في صلاتها هي منية عنه ان كانت باغية ،
ومن عمل في صلاته ما لم يؤمر به فلا صلاة له ، اذ لم يصل كما أمر .
وكذلك من صلى راكبا أو ماشيا أو معاربا أو لتير القبلة أو قاعدا خوف طالب له
بحق ، لأنه في كل ذلك عمل عملا قد نهى عنه في صلاته ، وهو في كونه مطلوبوا بإطل
عامل من كل ذلك عملا أبيض له في صلاته تلك .

ولم يصل عليه السلام قط ثلاث طوائف ، ولولا صلاته عليه السلام بطائفتين لما جاز
ذلك ، لأنه عمل في الصلاة ، ولا يجوز عمل في الصلاة إلا ما أحياه النص ، لقول رسول الله
ﷺ : « ان في الصلاة لشفلا »

والواحد مع الامام طائفة وصلاة جماعة .
ومن صلى كما ذكرناها ربا عن كافر أو عن باغ بطلت صلاته أيضا ، الا ان يتوى في
مشيه ذلك تحمرا لقتال أو تحميرا إلى فئة فتجزئه صلاته حينئذ ، لأن الله تعالى قال :
(اذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال
أو متحيزا إلى فئة فقد باء بنصب من الله) فمن ولى الكفار ظهره والبغاء المفترض قتالهم
لا ينزى تحميرا ولا تحمرا . فقد عمل في صلاته عملا عرما عليه ، فلم يصل كما أمر . وبالله
تعالى التوفيق .

وأما الفار عن السباع ، والنار ، والحش ، والمجنون ، والحيوان المادى ، والسيل ، وخوف عطش
وخوف فوت الرقة أو فوت متاعه ، أو ضلال الطريق - : فصلاته نامة ، لأنه لم يفعل في
ذلك إلا ما أمر به . وبالله تعالى التوفيق .

﴿ صلاة الجمعة ﴾

٥٢١ - مسألة - الجمعة هي ظهر يوم الجمعة ، ولا يجوز أن تصلى إلا بدائرا وال ،
وآخر وقتها آخر وقت الظهر في سائر الأيام .
وروي نافع بن عبد الله بن سيلان (١) قال : شهدت الجمعة مع أبي بكر الصديق فقضى
صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، ثم شهدت الجمعة مع عمر بن الخطاب فقضى صلاته
وخطبته مع زوال الشمس .

(١) بكسر السين المهملة واسكان الياء المثناة التحتية .

وعن وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : صلى بنا ابن مسعود الجمعة نحي ، وقال : إنما عجبت بكم خشية الحر عليكم *
ومن طريق مالك بن أنس في موطنه عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه قال : كنت أرى طنفسة لمقبل بن أبي طالب تطرح الى جدار المسجد الغربي ، فاذغشي الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصرى ، ثم نرجع بمسحاة الجمعة فتقبل قائلة الضحى *
قال على : هذا يوجب أن صلاة عمر رضى الله عنه الجمعة كانت قبل الزوال ، لأن ظل الجدار مادام في الغرب منه شيء فهو قبل الزوال ، فإذا زالت الشمس صار الظل في الجانب الشرق ولا بد . *

وعن مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن ابن أبي سليط : أن عثمان بن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى المصر بطل (١) قال ابن أبي سليط : وكنا نصل الجمعة مع عثمان وتنصرف وما للجدار ظل . *

قال على : بين المدينة ومثل اثنان وعشرون ميلا ، ولا يجوز البتة أن يزول الشمس ثم يخطب ويصلى الجمعة ثم يمتنى هذه المسافة قبل اصفرار الشمس إلا من طرق طرق السرايا (٢) أو ركض ركض البريد المؤجل ، (٣) وبالحرى أن يكون هذا *
وقد رويناه أيضا هذا عن ابن الزبير . *

وعن ابن جريج عن عطاء قال : كل عيد من عيدينا الضحى ، الجمعة والأضحى والفطر ، كذلك بلغنا *

وعن وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد قال : كل عيد فهو نصف النهار قال على : أين الموهون أنهم متبوعون عمل الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ؟ للشنون بخلاف صاحب اذا خالف تقليدهم ؟ وهذا عمل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان وما بن مسعود ، وابن الزبير وطائفة من التابعين ! ولكن القوم لا يبالون ما قالوا : في نصر تقليدهم ! *
وأما نحن فالهجرة عندنا فيما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب

(١) يفتح الهم واللام وآخره لام ثافية — بلفظ الملل من اللال — وهو منزل على طريق المدينة الى مكة عن ثمانية وعشرين ميلا من المدينة ، قاله ياقوت (٢) الطرق — باسكان الزاء — هو سرعة المشى (٣) ضبط هذا الحرف في النسخة رقم (١٤) بكسر الجيم الشدة ، وما أدري وجه ذلك ولعل الكلمة مصحفة أو معرفة *

ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع
عن يعلى بن الحارث الحارثي عن إياس بن سلمة بن الأكو عن أبيه قال: «كنا نجمع
مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم فرجع فتتبع النوى» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا هرون بن عبد الله ثنا
يحيى بن آدم ثنا حسن بن عياش (١) ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: «كنا
نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم فرجع فخرجنا، قلت: أي ساعة؟ قال: زوال الشمس» *
وبه إلى أحمد بن شعيب: ثنا هبة بن سعيد عن مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة
أن رسول الله ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح فكا ما قرب بدنه، ومن
راح في الساعة الثانية فكا ما قرب بقره، ومن راح في الساعة الثالثة فكا ما قرب بكبشه،
ومن راح في الساعة الرابعة فكا ما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكا ما قرب
بيضة، فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن
عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا صفوان بن عيسى ثنا محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ: «مثل المهاجر إلى الجمعة كمثل من يهدي بدنه، ثم كمن يهدي بقره،
ثم كمثل من يهدي شاة، ثم كمثل من يهدي دجاجة، ثم كمثل من يهدي عصفوراً، ثم كمثل
من يهدي بيضة، فاذا خرج الإمام فجلس طويلا يصحف» *

وروي نحوه من طريق الليث بن سعد عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن
النبي ﷺ *

قال علي: فقي هذين الحديثين فضل التذكير في أول النهار إلى المسجد لا تتظار الجمعة،
ويطال قول من منع من ذلك، وقال: إن هذه الفضائل كلها انما هي لساعة واحدة، وهذا
باطل، لأن رسول الله ﷺ جعلها ساعات متناهيات (٢) ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة،
فلا يحل لأحد أن يقول: إنها ساعة واحدة *

وأياها فإن درج الفضل يتقطع بخروج الإمام، وخروجه إنعاهو قبل النداء، وم
يقولون: إن تلك الساعة مع النداء، فظهر فساد قولهم *

(١) هو أخو أبي بكر بن عياش، وهو ثقة حجة، مات سنة ١٧٢ هـ (٢) في النسخة

وفيها أن الجمعة بداء الزوال ، لأن مالكا عن سمي ذكر خمس ساعات ، وزاد محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة واليث عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة : ساعة سابعة ، وقد ذكر أن يخرج الإمام تطوى المصنف ، فصيح أن يخرج به الساعة السادسة ، وهو أول الزوال ووقت الظهر *

فإن قيل : قد رويتم عن سلمة بن الأكوع : « كأن جمع مع رسول الله ﷺ فخرج وما نجد للحيطان ظلانستظل به » *

قلنا : نعم ، ولم ينف سلمة الظل جملة ، إنما نفى ظلانستظلون به ، وهذا إنما يدل على قصر الخطبة وتمجيل الصلاة في أول الزوال *

وكذلك قول سهل بن سعد : « ما كنا نقبل ولا تنفد إلا بعد صلاة الجمعة » ليس فيه بيان أن ذلك كان قبل الزوال *

وقد روينا عن ابن عباس : خرج علينا عمر حين زالت الشمس فخطب ، يعني للجمعة * وعن أبي اسحاق السبسي : شهدت على بن أبي طالب يصلي الجمعة إذا زالت الشمس * وفرق مالك بين آخر وقت الجمعة وبين آخر وقت الظهر ، على أنه موافق لثاني أن أول وقتها هو أول وقت الظهر ، وهذا قول لا دليل على صحته ، وأذهب ظهر اليوم فلا يجوز التفريق بين آخر وقتها من أجل اختلاف الأيام . وبالله تعالى التوفيق *

٥٢٢ — مسألة — والجمعة إذا صلاها اثنتان فصاعداً ركعتان يجهر فيهما بالقراءة . ومن صلاها وحده صلاها أربع ركعات يسر فيها كلها ، لأنها الظهر ، وقد ذكرنا في باب وجوب قصر الصلاة من كتابنا حديث عمر : « صلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم ﷺ » (١) *

قال أبو محمد : وذهب بعض الناس إلى أنها ركعتان للفقد والجماعة بهذا الخبر * قال علي : وهذا خطأ ، لأن الجمعة اسم إسلامي لليوم ، لم يكن في الجاهلية ، إنما كان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية « المروبة » ، فسمى في الإسلام « يوم الجمعة » ، لأنه يجتمع فيه للصلاة اسماً مأخوذاً من الجمع ، فلا تكون صلاة الجمعة إلا في جماعة ولا فليست صلاة جمعة ، إنما هي ظهر ، والظهر أربع ركعات (٢) *

(١) ذكرها المصنف في المسئلة ١٢٤ (ج ٤ ص ٢٦٥) (٢) هنا بحاشية النسبة رقم (١٤) ما نصه « حكى أبو عمر بن عبد البر أن داود بن علي يرى أن الجمعة على واحد ، يعني يصلي ركعتين فقط ، وحكي

وقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه كان يجر فيها ، وهو عمل أهل الاسلام ، قبل كواف من بعده عليه السلام الى اليوم في شرق الأرض وغربها *

وأما العدد الذى يصله الامام فيه جمعة ركعتين كذا كرنا : فقد اختلف فيه *

فروينا عن عمر بن عبد الميز : الجمعة تكون بخمسين رجلا فصاعداً *

وقال الشافى : لاجمة إلا بأربعين رجلا أحرارا مقيمين عقلاء ، بالثنتين فصاعداً *

ورويانا عن بعض الناس : ثلاثين رجلا *

وعن غيره : عشرين رجلا *

وعن عكرمة : سبعة رجال لأقل *

وعن أبى حنيفة ، واليث بن سعد ، وزفر ، ومحمد بن الحسن : اذا كان ثلاثة رجال والامام رابعهم صلوا الجمعة بخمسة ركعتين ، ولا تكون بأقل *

وعن الحسن البصرى : اذا كان رجلان والامام ثالثهما صلوا الجمعة بخمسة ركعتين ، وهو أحد قولى سفيان الثورى ، وقول أبى يوسف ، وأبى ثور *

وعن ابراهيم النخعى : اذا كان واحد مع الامام صلوا الجمعة بخمسة ركعتين . وهو قول الحسن بن حى ، وأبى سليمان وجميع أصحابنا ، وبه تقول *

قال على : فأما من حد خمسين فانهم ذكروا حديثاً فيه : «على الخمسين جمعة اذا كان عليهم امام» وهذا خبر لا يصح ، لأنه عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمامة ، والقاسم هذا ضعيف (١) *

عنه أبو محمد خلاف هذا «اه» وأقول : لم يحك ابن حزم شيئاً عن داود ، ويظهر لى أن نقل ابن عبد البر صواب ، ولتلك لم يذكر ابن حزم أى داود ، وإنما رد على من قال ان المنفرد يصلها ركعتين كما ترى ، وأقول أيضاً : إن ما ردد به ابن حزم ليس قويا وليس حجة ، وإنما هو جدال ، والحق ان صلاة يوم الجمعة ركعتان للجماعة والمنفرد على اطلاق حديث عمر ، وتسمية اليوم «يوم الجمعة» لاجتماع الناس فيه لا يمنع من ان فرض الصلاة فيه ركعتان ، إذ من شأنها الاجتماع عليها ، وليس المراد فى تسميتها «صلاة الجمعة» انها لا تكون جمعة إلا فى جماعة ، أما المراد انها صلاة يوم الجمعة كما قال تعالى . (اذنودى للصلاة من يوم الجمعة) وهذا معنى دقيق يحتاج الى تأمل وقته *

(١) هو القاسم بن عبد الرحمن الشافى النمشى وهو تابعى ثقة ، وإنما جاء الضعف فى

وأما من حد ثلاثين فأنهم ذكروا خيراً مرسلان من طريق أبي محمد الأزدي — وهو مجهول — «إذا اجتمع ثلاثون رجلاً (١) طيئروا رجلاً يصلي بهم الجمعة».

وأما من قال: بقول أبي حنيفة والليث فذكروا حديثاً من طريق معاوية بن يحيى عن معاوية بن سعيد عن الزهري عن أم عبد الله النوسية وقد أدركت النبي ﷺ أنه قال: «الجمعة واجبة في كل قرية وإن لم يكن فيهم إلا أربعة».

وهذا لا يجوز الاحتجاج به، لأن معاوية بن يحيى، ومعاوية بن سعيد مجهولان. وإيضاً فإن أبا حنيفة أول من يخالف هذا الخبر، لأنه لا يرى الجمعة في القرى، لكن في الأمصار فقط.

فكل هذه آثار لا تصح، ثم لو صححت لما كان في شيء منها حاجة، لأنه ليس في شيء منها إسقاط الجمعة عن أقل من العدد المذكور.

وقد روى حديث ساقط عن روح بن غطيف — وهو مجهول (٢) — «لا يلغوا ما بين جمع بهم النبي ﷺ: فإن أخذوا بالآثار فهذا الخبر هو الأكثر، وإن أخذوا بالآقل فسند كذا إن شاء الله تعالى حديثاً فيه أقل».

وأما الشافعي فإنه احتج بخبر صحيح ورواه عن طريق الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه: أنه كان إذا سمع نداء الجمعة ترحم على أبي أمامة أسد بن زرار، فقال له ابنه عن ذلك؟ فقال: إنه أول من جمع بنا في هزم (٣) حرة بني ياضة، في تقع يعرف بتقع الغضضات (٤)، ونحن يومئذ أربعون رجلاً (٥).

بعض أحاديثه من قبل الدينري ورواه، فأما إذا روى عنه ثقة فحديثه يحتاج به. وهذا الحديث رواه الدارقطني (ص ١٦٤) من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة باستادين، وجعفر هو الحنفى القمشق وهو متروك باتفاق، ويروى عن القاسم أشياء موضوعة (١). ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦) «ثلاثون يتأ» (٢) بل هو معروف، ولكنه ضيف جداً منكر الحديث، وذكر البخاري له حديثاً في التاريخ الكبير وقال «هذا باطل» (٣) بفتح الميم واسكان الزاي، وهو مما اطمان من الأرض (٤) النفع بالنون المفتوحة وكسر القاف، وهو في اللغة الوضع الذي يستقيم فيه الماء، والغضضات بفتح الغاء وكسر الصاد المجتمعتين، وانظر تحقيق هذا الوضع في باقوت (ج ٨ ص ٣١٢ و ٣١٤ و ٤٦٢ و ٤٦٤) (٥) هذا الحديث رواه ابن اسحق في السيرة

قال على : ولا حجة لى هذا ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل إنه لا يجوز الجمعة بأقل من هذا العدد ، نعم والجمعة واجبة بأربعين رجلا وبأكثر من أربعين وأقل من أربعين * واحتج من قال : بقول أبى يوسف بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبد الله بن سبيد عن يحيى - هو القطان - عن هشام - هو الدستوائى - ثنا حمادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى عن النبى ﷺ قال : « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقرهم بالأمم أقرؤهم » * وهذا خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : إنه لا تكون جماعة ولا جمعة بأقل من ثلاثة *

وأما حجتنا فهى ما قد ذكرناه قبل من حديث مالك بن الحويرث أن رسول الله ﷺ قال له : « إذا سافرنا فأتانا وأقربا ، وليؤمك الأكبر كما » فجعل عليه السلام للثنين حكم الجماعة فى الصلاة *

فان قال قائل : إن الاثنين إذا لم يكن لهما ثالث فإن حكم الامام أن يقف المأموم على عین الامام ، فإذا كانوا ثلاثة فقد قيل : يقفان عن عین الامام ويساره ، وقيل : بل خلف الامام ، ولم يحتجوا فى الأربعة ان الثلاثة يقفون خلف الامام ، فوجدنا حكم الأربعة غير حكم الاثنين *

قلنا : فكان ماذا ؟ نعم ، هو كما تقولون : فى مواضع الوقوف ، إلا أن حكم الجماعة واجب لهما باقراركم ، وليس فى حكم اختلاف موقف المأموم دليل على حكم الجمعة أصلا ، وقد حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بأن صلاة الجمعة ركعتان . وقال عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) فلا يجوز أن يخرج عن هذا الأمر وعن هذا الحكم أحد إلا من جاء نص جلى أو إجماع متيقن على خروجه عنه ، وليس ذلك إلا الفتن وحده . والله تعالى التوفيق *

فان أجدأها انسان ولا أحد معه ثم أتاه آخر أو أكثر ، فسواء أتوه إثر تكبيره فابى

التي هذبها ابن هشام (ص ٢٩٠) ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٣ و ١٤) والحاكم (ج ١ ص ٢٨١) كلاهما من طريق ابن اسحق ، ونقله ياقوت (ج ٨ ص ٦٢) عن مجمع الطبرانى ، وكتاب الصحابة لأبى نعيم ، وكتاب معرفة الصحابة لابن مندة ، والآثار للبيهقى ، ونسبه ابن حجر فى التلخيص (ص ١٣٣) إلى ابن جبان *

ذلك الى ان يركع من الركعة الأولى - : يجملها جمعو يصلها ركعتين ، لأنها قد صارت صلاة جمعة ، فحقها أن تكون ركعتين ، وهو قادر على أن يجملها ركعتين بنية الجمعة ، وهي ظهر يومه ، فان جاءه بعد أن ركع فابن ذلك الى أن يسلم - : فيقطع الصلاة ويتبناها صلاة جمعة ، لا بد من ذلك ، لانه قد لزمت الجمعة ركعتين ، ولا سبيل له الى أداء ما زمه من ذلك إلا بقطع صلاته التي قد بطل حكمها . والله تعالى التوفيق *

٥٢٣ - مسألة - سواء فيما ذكرنا - من وجوب الجمعة - المسافر في سفره ، والمبدي ، والحرم ، والقيم ، وكل من ذكرنا يكون اماماً فيها ، راتباً وغير راتب ، ويصلها المسجونون ، والمختفون ركعتين في جماعة بخطبة كائنا الناس ، وتصل في كل قرية صفت أم كبرت ، كان هناك سلطان أو لم يكن ، وان صليت الجمعة في مسجدتين في القرية فصاعداً جاز ذلك *

ورأى أبو حنيفة ومالك والشافعي أن لا جمعة على عبد ولا مسافر . *
واحتج لهم من قدم في ذلك بأثار وأهية لا تصح : أحدها مرسل ، والثاني فيه هريم وهو مجهول (١) والثالث فيه الحكم بن عمرو ، وضراء بن عمرو ، وهما مجهولان (٢) ولا يحل الاحتجاج بتل هذا *

(١) هريم بضم الهاء وفتح الراء وآخره ميم وهو هريم بن سفيان البجلي الكوفي وليس مجهولاً كما زعم ابن حزم بل هو ثقة ، وحديثه رواه أبو داود (ج ١ ص ٤١٢) من حديث طارق بن شهاب ، وهو مرسل لأن طارقاً رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ولكن رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) عن طارق عن أبي موسى وصححه على شرط الشيخين ، ونقل شارح أبي داود عن البيهقي في المعرفة نحوه بزيادة أبي موسى أيضاً الحديث صحيح ، وانظر تفصيل الكلام عليه في شرح أبي داود ، وفي نصب الراية (ج ١ ص ٣١٤ و ٣١٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) «الحكم أبو عمرو وضراء أبو عمرو» وهو صواب في الأول خطأ في الثاني ، لأن الحكم بن عمرو هو الجزري وكنيته أبو عمرو . وحديثه نسيه الزيلعي (ج ١ ص ٣١٥) الى البيهقي ونسبه الشوكاني (ج ٣ ص ٢٧٩) الى العقيلي والحاكم أبي أحمد ، ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن البخاري أنه قال في الحكم في هذا الحديث « لا يتابع على حديثه » وعن الأزدى أنه قال « كذاب ساقط » *

ولوشنا لمارضناهم بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : « يلقى
أن رسول الله ﷺ جمع أصحابه في سفر ، وخطبهم يتوكأ على عصا » ولكنتا والله الحمد
في غنى بالصحيح عما لا يصح •

واحتجوا بأن رسول الله ﷺ لم ييهر في صلاة الظهر برفة ، وكان يوم جمعة •
قال على : وهذه جراءة عظيمة ! وما روى قط أحد أنه عليه السلام لم ييهر فيها ،
والقاطع بذلك كاذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ ، قد قضا مالا علم له به ! •
وقد قال عطاء وغيره : إن وافق يوم عرفة يوم جمعة جبر الامام •

قال على : ولا خلاف في أنه عليه السلام خطب و صلى ركعتين وهذه صفة صلاة الجمعة ،
وحق لوصح لم أنه عليه السلام لم ييهر لما كان لم في ذلك حجة أصلاً ، لأن المهر ليس
فرضاً ، ومن أسر في صلاة جهر أو جهر في صلاة سر فصلاته تامة ، لما قد ذكرنا قبل •
ولجأ بعضهم الى دعوى الاجماع على ذلك ! وهذا مكان هان فيه الكذب على مدعيه •
وروينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال : من ادعى الاجماع كذب •

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن
وضاح ومحمد بن عبد السلام الخشني ، قال ابن وضاح : ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ، وقال
محمد بن عبد السلام الخشني : ثنا محمد بن الثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، ثم اتفق وكيع ، وعبد الرحمن
كلاهما عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع عن أبي هريرة : أنهم كتبوا الى عمر بن
الخطاب يسألونه عن الجمعة وهم بالبحرين ؟ فكتب اليهم : أن جموا حينما كنتم ، وقال
وكيع : انه كتب •

وعن أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا ابو خازم الأحمر عن عبد الله بن يزيد قال : سألت سميد
ابن السيب : على من تجب الجمعة ؟ قال : على من سمع النداء •
وعن القعني عن داود بن قيس سمعت عمر بن شبيب وقيل له : يا أبا ابراهيم ، على من تجب
الجمعة ؟ قال : على من سمع النداء •

فهم سميد وعمر وكل من سمع النداء ، ولم يخص ابداً ولا مسافراً من غيرهما •
وعن عبد الرزاق عن سميد بن السائب بن يسار ثنا صالح بن سعد السكي : أنه كان مع
عمر بن عبد العزيز وهو متبدي بالسويداء (٩) في امارته على الحجاز ، فحضرت الجمعة ، فغيروا

(٩) تصغير سوداء ، وهو موضع على إثنين من المدينة على طريق الشام . قاله ياقوت •

له مجلساً من البطحاء ، ثم أذن المؤذن بالصلاة ، فخرج إليهم عمر بن عبد العزيز ، فجلس على ذلك المجلس ، ثم أذنوا أذاناً آخر ، ثم خطيبهم ، ثم أقيمت الصلاة ، فجلس بهم ركعتين وأعلن فيهما بالقراءة ، ثم قال لهم : إن الامام يجمع حينئذ كان *
وعن الزهري مثل ذلك ، وقال : إذ استل عن المسافر يدخل قرية يوم الجمعة فيزل فيها ؟ قال : إذا سمع الأذان فليشهد الجمعة *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي مكين عن عكرمة قال : إذا كانوا سبعة في سفر فجمعوا ، يجمع الله ويثني عليه ويخطب في الجمعة والأضحى والفطر *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أيما عبد كان يؤدى الخراج فليعلم ان يشهد الجمعة ، فإن لم يكن عليه خراج أو شغله عمل سيده . فلا الجمعة عليه *
قال علي : للفرق بين عبد عليه الخراج وبين عبد لا خراج عليه دعوى بلايرهان ، فقد ظهر كذبه في دعوى الإجماع *

فلجؤا الى ان قالوا : روى عن علي بن أبي طالب : لا الجمعة على مسافر *
وعن أنس : أنه كان ينسابور سنة أو سنتين فكان لا يجمع *
وعن عبد الرحمن بن سمرة : أنه كان بكابل شتوة أو شتوتين فكان لا يجمع *
قال علي : حصلنا من دعوى الإجماع على ثلاثة قد خالفتموه أيضاً ، لأن عبد الرحمن ، وأنساً رضي الله عنهما كانا لا يجمعان ، وهؤلاء يقولون : يجمع المسافر مع الناس ويمزونه ، ورأى علي أن يستخلف بالناس من يصلى بضعفائهم صلاة العيد في المسجد أربع ركعات *
وم لا يقولون : بهذا ، وهذا عمر بن الخطاب يرى الجمعة عموماً *
قال علي : قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذكروا يوم الجمعة تساموا الى ذكر الله وذروا البيع) *

قال علي : هذا خطاب لا يجوز أن يخرج منه مسافر ولا عبد بغير نص من رسول الله ﷺ . وكذلك قول رسول الله ﷺ وحكمه وفعله أن صلاة الخوف ركعة *
وأما إمامة المسافر ، والعبد في الجمعة فإن أبا حنيفة ، والشافعي ، وأبوسليمان وأصحابهم قالوا : يجوز ذلك ، ومنع مالك من ذلك : وهو خطأ ، أول ذلك قوله : إن المسافر ، والعبد إذا حضر الجمعة كانت لها جمعة ، فالفرق بين هذا وبين جواز إمامتهما فيها مع قول النبي ﷺ : « وليؤمكم أكرمكم » و « يؤم القوم أقرؤهم » ؟ فلم يخص عليه السلام جمعة

من غيرها ، ولا مسافرا ، ولا عبدا من حرمهم ، ولا جاء قطعن أحدا من الصحابة منع العبد من الإمامة فيهما ، بل قد صح أنه كان عبد لثمان رضى الله عنه أسود بملوك أميراه على الرتبة يصلى خلفه أبو ذر رضى الله عنه وغيره من الصحابة الجمعة وغيرها ، لأن الرتبة بها جمعة *

وأما قولنا : كان هناك سلطان أولم يكن - : فال حاضر ومن مخالفينا موافقون لنا في ذلك إلا أبا حنيفة ، وفي هذا خلاف قديم ، وقد قلنا : لا يجوز تخصيص عموم أمر الله تعالى بالتجميع بغير نص جلى ، ولا فرق بين الامام (١) في الجمعة والجماعة فيها وبين الامام (٢) في سائر الصلوات والجماعة فيها ، فن أن وقع لهم رد الجمعة خاصة الى السلطان دون غيرها ؟ *

وأما قولنا : تصلى الجمعة في أى قرية صغرت أم كبرت - : فقد صح عن علي رضى الله عنه : لا جمعة ولا تشرىق الا في مصر جامع ، وقد ذكرنا خلاف عمر لثقلك ، وخلافهم لعلى في غيرها قصة *

وقال مالك : لا تكون الجمعة إلا في قرية متصلة بالبيان * قال على : هذا تحديد لا دليل عليه ، وهو أيضا فاسد ، لأن ثلاثة دور قرية متصلة بالبيان ، والا فلا بدله من تحديد العدد الذى لا يقع اسم قرية على أقل منه ، وهذا مالا سبيل اليه *

وقال بعض الحنفيين : لو كان ذلك لكان الثقل به متصلا * فيقال له : نعم قد كان ذلك ، حتى قطعه المقلدون بضلالهم عن الحق ، وقد شاهدنا جزيرة «ميورة» (٣) يجمعون في قراها ، حتى قطع ذلك بعض المقلدين لمالك ، وباء بأثم النهى عن صلاة الجمعة . *

وروي أن ابن عمر كان يمر على المياه وهم يجمعون فلا ينههم عن ذلك * وعن عمر بن عبد العزيز : أنه كان يأمر أهل المياه أن يجمعوا ، ويأمر أهل كل قرية لا ينتقلون بأن يؤمر عليهم أمير يجمعهم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «بين الامامة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «و بين الامامة» (٣) قال ياقوت : « بالفتح ثم الضم وسكون الواو والراء يلتقى فيه ساكتان وقاف جزيرة في شرقي الأندلس بالقرب منها جزيرة يقال لها منوة بالنون » *

ويقال لهم : لو كان قولكم حقا وصوابا لجاء به النقل والتواتر ، ولما جاز أن يجمله ابن عمر ، وقبله أبوه عمر ، والزهرى وغيره ، ولا حجة في قول قائل دون رسول الله ﷺ .
وأما قولنا : إن الجمعة جائزة في مسجدين فصاعدا في القرية - : فان أصحاب أبى حنيفة حكوا عن أبى يوسف : أنها لا تجزى الجمعة إلا في موضع واحد من المصر ، إلا أن يكون جانبان بينهما نهر ، فيجزى . أن يجمع في كل جانب منهما *
وروا عن أبى حنيفة ومحمد بن الحسن وأبى يوسف أيضا : أن الجمعة تجزى في موضعين في المصر ، ولا تجزى في ثلاثة مواضع *

وكلا هذين المذهبين من السخف بحيث لا نهاية له لأنه لا يمتددا قرآن ، ولا سنة ، ولا قول صاحب ، ولا إجماع ، ولا قياس *
وقد روا عن محمد بن الحسن : أنها تجزى في ثلاثة مواضع من المصر .
فان قالوا : صلى على الميذ في المصلى واستخف من صلى بالصفاء في المسجد ، فهما موضعان وهذا لا يقال : رأيا *

قلنا لهم : قولوا : انه لا تجزى الجمعة الا في المصلى ، وفي الجامع فقط ، والا فقد خالفتموه ، كما خالفتموه في هذا الخبر نفسه ، إذ أمرضى الله عنه الذى استخف أن يصلى بهم العيد أربأ *

فقلتم : هذا شاذ !! فيقال لكم : بل الشاذ هو الذى أجزتم ، والمروف هو الذى أنكرتم !! وما جعل الله تعالى آراءكم قياساً على الأمة ، ولا عيارا في دينه ! وهلا قلتم : في هذا الخبر كاتقولون في خبر المصراة وغيره : هذا اعتراض على الآية لان الله تعالى عم الذين آمنوا باقتراض السعى الى الجمعة ، فصار تخصيصه اعتراضاً على القرآن بخبر شاذ غير قوى النقل في أن ذلك لا يجب الا في مصر جامع ؟ *

ومنع مالك والشافعى من التجميع في موضعين في المصر *
ورأينا التنسين إلى مالك يحدون في أن لا يكون بين الجامعين أقل من ثلاثة أميال !
وهذا عجب عجيب !!! ولا ندري من أين جاء هذا التحديد ؟ ولا كيف دخل في عقل ذى عقل حتى يجمله ديناً ؟ نعوذ بالله من الخذلان . قال الله تعالى : (اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إليه ذكرا لله وذرا البيع ذلكم خير لكم) فلم يقل عز وجل : في موضع ولا موضعين ولا أقل ، ولا أكثر . (وما كان ذلك لنسب) *

فان قالوا : فكدان أهل الموالى يشهدون مع النبي ﷺ الجمعة .
 قلنا : نعم وقد كان أهل ذى الحليفة يجمعون معه أيضا عليه السلام ، وروينا ذلك
 من طريق الزهرى . ولا يلزم هذا عنكم ، وقد كانوا يشهدون معه عليه السلام سائر
 الفلوات ، ولم يكن ذلك دليلا على أن سائر قومهم لا يصلون الجماعات في مساجدهم ، ولم
 يأت قط نص بأنهم كانوا لا يجمعون سائر قومهم في مساجدهم ، ولا يحدون هذا أبدا *
 ومن البرهان القاطع على صحة قولنا : أن الله تعالى إنما افترض في القرآن السعى إلى
 صلاة الجمعة إذا نودى لها ، لا قبل ذلك ، وبالضرورة أن من كان على نحو نصف ميل أو
 ثلثي ميل لا يدرك الصلاة أصلا إذا راح إليها في الوقت الذي أمره الله تعالى بالروح إليها ،
 فصح ضرورة أنه لا بد لكل طائفة من مسجد يجمعون فيه إذا راحوا إليه في الوقت
 الذي أمروا بالروح إليه فيه أدركوا الخطبة والصلاة ، ومن قال غير هذا فقد أوجب الروح
 حين ليس بواجب ، وهذا تناقض وإيجاب ما ليس عندم واجبا *

ومن أعظم البرهان عليهم : أن رسول الله ﷺ أتى المدينة وإنما هي قرى متناثرة
 مفرقة ، بنو مالك بن النجار في قرىتهم حوالى دورهم أموالهم ونخلهم ، وبنو عدي بن النجار
 في دارهم كذلك ، وبنو مازن بن النجار كذلك ، وبنو سالم كذلك ، وبنو ساعدة كذلك ،
 وبنو الحارث بن الخزرج كذلك ، وبنو عمرو بن عوف كذلك ، وبنو عبد الأشهل
 كذلك ، وسائر بطون الأنصار كذلك ، فبنى مسجده في بنى مالك بن النجار ، وجمع فيه
 في قرية ليست بالكبيرة ، ولا مصر هناك ، فبطل قول من ادعى أن لاجمة إلا في مصر ، وهذا
 امر لا يجهله أحد لا مؤمن ولا كافر ، بل هو ثقل الكواف من شرق الأرض إلى غربها .
 وبالله تعالى التوفيق *

وقول عمر بن الخطاب : « حينما كنتم » إباحة للجميع في جميع المساجد *
 وروينا عن عمر بن دينار أنه قال : إذا كان المسجد يجمع فيه للصلاة فلتصل فيه الجمعة *
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لمطاء بن أبي ديار : أرايت أهل البصرة
 لا يسمون المسجد الأكبر ، كيف يصنعون ؟ قال : لكل قوم مسجد يجمعون فيه ثم يجرى
 ذلك عنهم . وهو قول أبي سليمان ، وبه تأخذ *

٥٢٤ — مسألة وليس للسيد منع عيده من حضور الجمعة ، لأنه إذ قد ثبت أنه مدعو
 إليها فسميه اليافرض كما كان الصلاة فرض ولا فرق ، ولا يحمل له منه من شيء من فرائضه ؛

قال تعالى : (أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) وقال رسول الله ﷺ :
ولا طاعة في معصية إنما الطاعة في الطاعة * .

٥٢٥ - مسألة - ولا جمعة على منسور بمرض ، أو خوف ، أو غير ذلك من الأعذار ، ولا على النساء ، فإن حضره هؤلاء صلوا ركعتين * .

لأن الجمعة كسائر الصلوات تجب على من وجبت عليه سائر الصلوات في الجماعات ويسقط الاجابة من الاعذار ما يسقط الاجابة الى غيرها ولا فرق * .

فإن حضرها المنذور فقد سقط المنذر فصار من أهلها وهي ركعتان كما قال رسول الله ﷺ
ولوصلها الرجل المذوب وأمر أن يصلها ركعتين ، وكذلك لوصلها النساء في جماعة * .

٥٢٦ - مسألة - ويلزم الحجيء الى الجمعة من كان منها بحيث إذا زالت الشمس وقد
توضأ قبل ذلك دخل الطريق اثر اول الزوال ومشى مترسلاً ويدرك منها ولو السلام
سواء سمع النداء أو لم يسمع ، فمن كان بحيث إن فعل ما ذكرنا لم يدرك منها ولا السلام لم يلزمه
الحجيء اليها ، سمع النداء أو لم يسمع ، وهو قول ربيعة * .

والمنذر في التخلف عنها كالمنذر في التخلف عن سائر صلوات الغرض ، كإذ كرنا قبل * .
واختلف الناس في هذا * .

فرويتا عن ابن جريج عن سليمان بن موسى : أن معاوية كان يأمر على التبر في خطبته
أهل فائين (١) فمن دونها بحضور الجمعة ، وهم على أربعة وعشرين ميلاً من دمشق * .

وعن معاذ بن جبل : أنه كان يأمر من كان على خمسة عشر ميلاً بحضور الجمعة معهم * .
وعن الزهري وقادة : تجب الجمعة على من كان من الجامع بمقدار وادي الخليفة من المدينة
وقال ابراهيم النخعي : تؤتي الجمعة من فرسخين * .

وعن ابى هريرة ، وأنس بن مالك ، وعكرمة ، والحكم ، وعطاء ، وعن الحسن ، وقادة
وابى ثور : تؤتي الجمعة من حيث إذا صلاها ثم خرج أدركه الليل في منزله ، وهو قول الأوزاعي * .

وروى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعن سعيد بن المسيب ، وعمرو بن شعيب : تجب
الجمعة على من سمع النداء ، وإن عبد الله بن عمر وكان يكون من الطائف على ثلاثة أميال فلا

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) «فائين» ولم نجد هذا الحرف في
شيء من كتب البلدان ولا كتب اللغة ، ولا في الفهارس الموضوع على الطريقة الحديثة لكثير
من الكتب الكبرى وغيرها .

يأتى الجمعة ، وبه يقول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه *
وعن ابن النكسر : تؤتى الجمعة على أربعة أميال *
وقال مالك والليث : تجب الجمعة على من كان من المصر على ثلاثة أميال ، ولا تجب على
من كان على أكثر من ذلك *

وقال الشافعى : تجب على أهل المصر وإن عظم ، وأما من كان خارج المصر ، فمن كان
بحيث يسمع النداء فعليه أن يجيب ومن كان بحيث لا يسمع النداء لم تنزهه الجمعة *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : تنزه الجمعة جميع أهل المصر ، سمعوا النداء أو لم يسمعوا ،
ولا تنزه من كان خارج المصر ، سمع النداء أو لم يسمع *

قال على : كل هذه الأقوال لأحجة لقائلها ، لأن من قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ،
ولا قول صاحب لا يخالف له ، ولا إجماع ، ولا قياس ، لا سيما قول أبى حنيفة وأصحابه *
فإن تلقى من بعد ذلك ثلاثة أميال بأن أهل العوالي كانوا يجتمعون مع رسول الله ﷺ *
قلنا : وقد روى أن أهل ذى الحليفة كانوا يجتمعون معه عليه السلام ، وهى على أكثر من
ثلاثة أميال ، وليس في ذلك دليل على أنه عليه السلام أو جسد ذلك عليهم فرضا بل قدر وى أنه عليه
السلام أذن لهم في أن لا يصلوها معه ، وقد صح ذلك عن عثمان رضى الله عنه ، كما روى بنان
طريق مالك عن الزهرى عن أبى عبيد (١) مولى ابن أزهري قال : شهدت العيد مع عثمان بن
عفان فصلى ثم خطب فقال : إنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان ، فمن أحب من
أهل المالية أن ينظر الجمعة فلينظرها ، ومن أحب أن يرجع فليرجع ، فقد أذنت له *
قال على : لو كان ذلك عنده فرضا عليهم لما أذن لهم في تركها *

وأما من قال : تجب على من سمع النداء - : فإن النداء قد لا يسمعه خلفاء صوت
المؤذن ، أو لحل الرمح له إلى جهة أخرى ، أو لحواله (٢) راية من الأرض دونه من
كان قريبا جداً ، وقد يسمع على أميال كثيرة إذا كان المؤذن في المنار والقرية في جبل
والمؤذن سيئاً والرمح يحمل صوته *

(١) اسمه «سمد بن عبيد» بالتصغير في اسم أبيه وفي كنيته ، وحديثه هذا في الموطأ
(ص ١٣٣) (٢) كذا في الأصلين بابتات الماء في آخر الكلمة ، ومصدر «حال» بين اثنين
«الحول» يأسكان الواو والحوؤل والمجالة» وأما «الحوال» بكسر الحاء فهو كل شئ حال
بين اثنين وكذلك «الحول» بفتح الحاء والواو *

و بالضرورة ندرى أن قول رسول الله ﷺ: «أسمع النداء؟ قال: نعم، قال: أجب» انه إنما أمره بالاجابة لحضور الصلاة المدعو اليها، لامن يوقن انه لا يدرك منها شيئاً، هذا معلوم يقيناً و يبين ذلك اخباره عليه السلام بأنه هم باحراق منازل المتخلفين عن الصلاة في الجماعة لتغير عثره، *

فأذا خلافتوا هذا الاختلاف فالرجوع اليه ما اقتضاه الرجوع اليه من القرآن والسنة. فوجدنا الله تعالى قد قال: (يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله، وذروا البيع) فاقترض الله تعالى السعي اليها اذا نودى لها، لا قبل ذلك، ولم يشترط تعالى من سماع النداء ممن لم يسمعه، والنداء لها انما هو اذا زالت الشمس، فمن أمر بالرواح قبل ذلك فرضاً فقد افترض ما لم يفترضه الله تعالى في الآية ولا رسوله ﷺ، فصح يقيناً انه تعالى امر بالرواح اليها اثر زوال الشمس، لا قبل ذلك، فصح انه قبل ذلك فضيلة لا لفرصة، كمن قرب بدنة، او بقرة، او كبشاً، او ما ذكر معها *

وقد صح امر النبي ﷺ من متى الى الصلاة بالسكينة والوقار، والسعي المذكور في القرآن انما هو المشى لا الجرى، وقد صح ان السعي المأمور به انما هو لادراك الصلاة لا للقاء دون ادراكها، وقد قال عليه السلام: «فما ادركم فصلوا وما فاتكم فاتوا» فصح قولنا ييقن لامرية فيه. و باقاه تعالى التوفيق *

٢٧٥ - مسألة - وينتدى الامام بعد الاذان وتعمامه بالخطبة فيخطب وانفا خطبتين يجلس بينهما جلسة *

وليست الخطبة فرضاً فلو صلاها امام دون خطبة صلاها ركعتين جبراً ولا بد. ونستحب له أن يخطبهما على أعلى المنبر مقبلاً على الناس يوجهه بحمد الله تعالى، و يصل على رسوله صلى الله عليه وسلم، ويذكر الناس بالآخرة، ويأمرهم بما يلزمهم في دينهم. وما خطب به مما يقع عليه اسم خطبة أجزأه، ولو خطب بسورة يقرؤها فحسن. فان كان لم يصل على الناس اذ دخل فليسلم عليهم اذا قام على المنبر. وروينا عن أبي بكر وعمر: انهما كانا يسلطان اذا قصدا على المنبر.

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو كامل المجندى ثنا خالد بن الحارث ثنا عبيد الله -

هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : « كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يجلس ثم يقوم ، كما يفعلون اليوم » *

وقد روينا عن عثمان ومعاوية . أنهما كانا يخطبان جالسين *

قال ابو محمد : قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله ﷺ اسوة حسنة) فانما لنا الاتساع بفعله ﷺ ، وليس فله فرضا *

فاما ابو حنيفة ، ومالك فقالا : الخطبة فرض لا تجزى . صلاة الجمعة إلابا ، والوقوف في الخطبة فرض ، واحتجوا بفعل رسول الله ﷺ ، ثم تناقضا فقالا : إن خطب جالسا أجزاء ، وإن خطب خطبة واحدة أجزاء ، وإن لم يخطب لم يجزه ، وقد صح عن جابر انه قال : « من أخبرك أن رسول الله ﷺ خطب جالسا فقد كذب » *

قال ابو محمد : من الباطل ان يكون بعض فله عليه السلام فرضا وبعضه غير فرض . وقال الشافعي : ان خطب خطبة واحدة لم تجزه الصلاة ، ثم تناقض فأجاز الجمعة لمن خطب قاعداً ، والقول عليه في ذلك كالقول على ابن حنيفة ، ومالك في إجازتهما الجمعة بخطبة واحدة ولا فرق . *

وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد : من لم يدرك الخطبة يوم الجمعة لم يصلها الا اربما ، لأن الخطبة أقيمت مقام الركعتين *

ورويانم طريق الخشني : ثنا محمد بن النثيثا ابو عاصم الضحاك بن غنم عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي السكي قال : سمعت طاوسا وعطاء يقولان : من لم يدرك الخطبة صلى أربما *

ومن طريق محمد بن النثيث : ثنا يحيى بن سعيد القطان عن أبي يونس الحسن بن يزيد سمعت مجاهداً يقول : إذا لم تدرك الخطبة يوم الجمعة فصل أربما *

ورويانم طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب : أن عمر بن الخطاب قال : الخطبة موضع الركعتين ، فمن فاتته الخطبة صلى أربما *

قال ابو محمد : الحنيفيون والمالكيون يقولون : الرسل كالسند وأقوى ، فيلزمهم الأخذ بقول عمرهما ، وإلا فقد تناقضوا *

قال ابو محمد : من احتج في إيجاب فرض الخطبة بأنها جلت بدلا عن الركعتين لزمه أن يقول بقول هؤلاء ، والا فقد تناقض *

واحتج بعضهم في إيجاب الخطبة بقول الله تعالى : (واذارأوا تجارة أو لموا اقتضوا اليها وتركوا قائماً) *

قال ابو محمد : وهذا الاحتجاج لا منفعه لهم فيه في تصويب قولهم ، وانعافه أنهم تركوه قائماً ، وهكذا قول ، وانعافو رد على من قال : إنهم تركوه عليه السلام قائماً ، وهذا لا يقوله أحد ، وليس في انكار الله تعالى تركهم لتيهه عليه السلام قائماً - : إيجاب لفرض القيام في الخطبة ، ولا لفرض الخطبة *

فان كان ذلك عندهم كما يقولون فيلزمهم أن من خطب قائماً فلا جمعة له ولا لهم ، وهذا لا يقوله أحد منهم ، فظهر أن احتجاجهم بالآية عليهم ، وأنها مبطله لأقوالهم في ذلك لو كانت على إيجاب القيام ، وليس فيها أثر بوجه من الوجوه على إيجاب الخطبة ، إنما فيها أن الخطبة تكون قياماً فقط *

فان ادعوا اجماعاً أكذبهم مارويناه عن سميد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري : من لم يخطب يوم الجمعة صلى ركعتين على كل حال . وقد قاله أيضاً ابن سيرين *

وقد أقدم بعضهم - بخاري عادتهم في الكذب على الله تعالى - فقال : إن قول الله تعالى (فاسموا الى ذكر الله) إنما مراده الى الخطبة ، وجعل هذا حجة في إيجاب فرضها *

قال ابو محمد : ومن لهذا القدم ان الله تعالى أراد بالله كذا المذكور فيها الخطبة ؟ بل أول الآية وآخرها يكذبان عنه الفاسد ، لأن الله تعالى إنما قال : (اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله) ثم قال عز وجل : (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً) فصح ان الله إنما افترض السعي الى الصلاة اذا نودي لها ، وأمر اذا قضيت بالانتشار وذكره كثيراً ، فصح قينا ان الذكر المأمور بالسعي له هو الصلاة وذكر الله تعالى فيها بالكبير ، والتسبيح ، والتسجيد ، والقراءة ، والتشهد لا غير ذلك *

ولو كان ما قاله هذا الجاهل لكان من لم يدرك الخطبة ولا شيئاً منها وادرك الصلاة غير مؤد لما افترض الله تعالى عليه من السعي ، وهم لا يقولون : هذا ، وقد قاله من هو خير منهم ، فلا يكذبون ثانية في دعوى الاجماع موهين على الضعفاء ، والله تعالى التوفيق *

فان قالوا : لم يسلبها عليه السلام قط إلا بالخطبة *

فنا : ولا صلاها عليه السلام قط إلا بالخطبتين قائماً يجلس بينهما ، فاجلوا كل ذلك فرضاً لا تصح الجمعة إلا به ، ولا سلب عليه السلام قط إلا رفع يديه في التكبيرة الأولى ،

فأبطلوا الصلاة ترك ذلك *

وأما قولنا: ما وقع عليه اسم خطبة فافتداء بظاهر فعل رسول الله ﷺ
وقال أبو حنيفة: تجزئ تكبيرة، وهذا نقض منه لا يجابه الخطبة فرضاً، لأن
التكبيرة لا تسمى خطبة، ويقال لهم: إذا جاز هذا عندكم فلم لأجزاء عن الخطبة
تكبيرة الاحرام فعلى ذكر؟ *

وقال مالك: الخطبة كل كلام ذي مال *

قال أبو محمد: ليس هذا حداً للخطبة، وهو يراها فرضاً، ومن أوجب فرضاً فواجب
عليه تحديده، حتى يلمعه بموهماً لا إشكال فيه، وإلا فقد جعلوا فرضهم! *

وأما خطبتها على أعلى النبر فهكذا فعل رسول الله ﷺ، صحت بذلك الآثار المتواترة
وكان يلزمهم أن يجعلوا هذا أيضاً فرضاً، لأنه مدخل النبر لم يخطب النبي ﷺ في الجمعة إلا عليه *

وأما قولنا: إن خطب بسورة يقرؤها فحسن (١) *

روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن خبيب
ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن محمد بن معاوية عن ابنة لحارثة بن النعمان قالت:
«ما حفظت (٢) (٣) إلا من في رسول الله ﷺ، يخطب بها كل جمعة، وكان تنورنا وتنور
رسول الله ﷺ واحداً» *

٥٢٨ - مسألة - ولا تجوز إطالة الخطبة، فإن قرأ فيها بسورة فيها سجدة أو آية
فها سجدة فنستحب له أن ينزل فيسجد والناس، فإن لم يفعل فلا حرج *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج حدثني شريح بن يونس حدثني عبد الرحمن بن
عبد الملك بن أبيجر عن أبيه عن واصل بن حيان قال قال أبو وائل: خطبنا عمار بن ياسر
فأوجز وأبلغ، فلما نزل قلنا: يا أبا اليقظان، لقد أملت وأوجزت فلو كنت تنفست؟ فقال:
إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة (٣) من
فقه، فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة، فإن من البيان سحراً» *

ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال قال ابن مسعود:
أحسنوا هذه الصلاة واقصروا هذه الخطب *

قال أبو محمد: شهدت ابن ممدان في جامع قرطبة قد أطلال الخطبة، حتى أخبرني بعض

(١) جواب أما عندئذ دل عليه ما يمد به فتد كره يستد (٢) أي سورة (٣) والقرآن
المجيد (٣) في الصحاح «مئة» أي علامة *

وجوه الناس أنه بال في ثيابه وكان قد نشب في القصورة *

حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا ابن السليم القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله ابن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري قال : «قرأ رسول الله ﷺ على النبر (ص) ، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه» *

ومن طريق حماد بن سمية عن علي بن زيد عن صفوان بن محرز : أن أبا موسى الأشعري قرأ - سورة الحج على النبر بالبصرة فسجد بالناس سجدتين - *

ومن طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه : أن عمر بن الخطاب قرأ السجدة وهو على النبر يوم الجمعة ، ثم نزل فسجد فسجدوا معه ، ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهيؤا للسجود ، فقال عمر : على رسلكم ، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء *

ومن طريق البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى أنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرني قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله ابن الهدير (١) - وكان من خيار الناس - أنه شهد عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على النبر سورة النحل ، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه ، حتى إذا كانت الجمعة الفاظة قرأها ، حتى إذا جاء السجدة قال : يا أيها الناس ، اتماعر بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا حرج عليه (٢) فلم يسجد عمر *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش أن عمار بن ياسر قرأ يوم الجمعة على النبر (إذا السماء انشقت) ثم نزل فسجد *

ومن طريق شعبة عن أبي إسحاق السبيعي : أن الضحاك بن قيس كان يخطب فقرأ (ص) ، وذلك بمضرة الصحابة ، لا يشكر ذلك أحد بالمدينة والبصرة ، والكوفة ، ولا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، وقد سجد رسول الله ﷺ في سجدة القرآن المشهورة ، فإين دعواهم عمل الصحابة ؟ *

٥٢٩ - مسألة - وفرض على كل من حضر الجمعة - سماع الخطبة أو لم يسمع - أن لا يتكلم مدة خطبة الامام بشئ البتة ، إلا التسليم إن دخل حينئذ ، ورد السلام على

(١) بضم الميم. وفتح الدال المهملة واسكان اليا. التحية وآخرها. (٢) كذا في النسخة رقم (١٤) وفي البخاري (ج ٢ ص ١٠١) « فلا يتم عليه » *

من سلم عن دخل حيثنذ ، وحمد الله تعالى ان عطس ، وتشميت العاطس ان حمد الله ،
والرد على الشمت ، والصلاة على النبي ﷺ اذا أمر الخطيب بالصلاة عليه ، والتأمين
على دعائه ، وابتداء مخاطبة الامام في الحاجة تمن ، ومجاوبة الامام عن ابتداء الامام
بالكلام في أمرنا فقط * .

ولا يحل أن يقول أحد حيثنذ لمن يتكلم :- أنصت ، ولكن يشير اليه أو يغمزه
أو يحصبه * .

ومن تكلم بغير ما ذكرنا ذا كرا علما بالنهي فلا جمعة له * .
فان داخل الخطيب في خطبته مالم يس من ذكر الله تعالى ولا من الدعاء للأمور به
فالكلام مباح حيثنذ ، وكذلك اذا جلس الامام بين الخطيبين فالكلام حيثنذ مباح ،
وبين الخطبة وابتداء الصلاة أيضا ، ولا يجوز الس للخصي مدة الخطبة * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا اسحاق بن راهويه
انا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور بن المعتمر عن ابي معشر زيادين كليب عن ابراهيم
النخعي عن علقمة عن القرع الضبي - (١) وكان من القراء الأولين - عن سلمان الفارسي
قال قال رسول الله ﷺ : « ما من رجل تطهر يوم الجمعة كما أمر ثم خرج الى الجمعة فيصت
حتى يقضى صلاته - : إلا كان كفارة لما كان قبله (٢) من الجمعة * .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد
ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت - غفر له
ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ، ومن مس الحصى فقد لغا * .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا
(١) القرع بفتح القاف واسكان الراء وفتح التاء الثلاثة وآخره عين مبهمة ، والقرع هذا
كان مخضرا أدرك الجاهلية والاسلام ، وكان من زهاد التابعين ، وقتل في خلافة عثمان
شهيدا ، رحمه الله وفي النسخة رقم (١٦) « عن علقمة بن القرع الضبي » وهو خطأ ،
بل علقمة روى عن القرع وليس ابنه (٢) في سنن النسائي (ج ٣ ص ١٠٤) « ولما قبله »
بجحف « كان » واعلم اننا اعتمدنا الآن نسخة النسائي المطبوعة حديثاً بالمطبعة المصرية
واسناد هذا الحديث اسناد صحيح * .

يحيى بن بكير ثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال أخبره أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب (١) فقد لغوت » *

قال ابو محمد : قال الله تعالى : (واذا مروا بالناس مروا بالسلافة وأولئك هم المفلحون) (٢) واما ما رواه ابو محمد عن عبد الله بن مسعود عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ان رسول الله ﷺ كان يقرأ سورة على المنبر ، فقال أبو ذر لأبي بن كعب : متى تزلت هذه السورة ؟ فأعرض عنه أبي ، فلما قضى صلاته قال أبي بن كعب لأبي ذر : مالك من صلاتك إلا ما لغوت ، فدخل أبو ذر على رسول الله ﷺ فأخبره بذلك ، فقال : صدق أبي بن كعب » *

ويه الى حماد عن حميد عن بكر بن عبد الله الزني : ان علقمة بن عبد الله الزني كان بمكة فجاء كريبه (٣) والامام يخطب يوم الجمعة ، فقال له : حبست القوم ، فدار تحلوا (٣) ، فقال له : لا تنجل حتى تنصرف ، فلما قضى صلاته قال له ابن عمر : اما صاحبك ففما ، واما أنت فلا جمعة لك ! *

ومن طريق وكيع عن أبيه عن ابراهيم بن مهاجر عن ابراهيم النخعي . ان رجلا استفتح عبد الله بن مسعود آية والامام يخطب ، فلما صلى قال : هذا خطبك من صلاتك * قال ابو محمد : فهو لا ثلاثة من الصحابة لا يعرف لهم من الصحابة رضي الله عنهم مخالف ، كلهم يسلط صلاته من تكلم عندما في الخطبة ، وبه يقول ، وعليه عادتها في الوقت ، لأنه لم يسلطها والمعجب ممن قال : منى هذا أنه بطل أجره ! *

قال ابو محمد : واذا بطل أجره فقد بطل عمله بلا شك * ومن طريق معمر عن ايوب السخيتاني عن نافع : أن ابن عمر حسب رجلين كانا يتكلمان

- (١) قوله « والامام يخطب » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهو الموافق البخاري (ج ٤ ص ٤٨)
(٢) بوزن فصيل من الكراء ، والكري هو الذي يكر بك دابة فصيل - بكسر العين - يقال : اكرى دابته فهو مكر وكري ، وقد يقع على الكري فصيل بمعنى فمفل - ففتح العين - قاله في اللسان (٣) أى جعلوا الرجال على الابل ، يقال : رجل البعير وارتمله جعل عليه الرجل - باسكان الحاء الهمة - والمعنى انهم تهيؤا للنهاب *

يوم الجمعة ، وأنه رأى سائلا يسأل يوم الجمعة فحسبه ، وأنه كان يومى^١ إلى الرجل يوم الجمعة :
أن أسكت .

وأما إذا أدخل الإمام في خطبته (١) مدح من لاجأه بالمسلمين إلى مدحه، أو دعه فيه بنى وقصود من القول، أو ذم من لا يستحق - : فليس هذا من الخطبة، فلا يجوز الانصات لتلك، بل تنصيره واجب إن أمكن *

روينا من طريق سفيان الثوري عن مجاهد قال : رأيت الشعبي وأبا بردة بن أبي موسى الأشعري يتكلمان والحجاج يخطب حين قال : لمن الله ولمن الله ، قلت : أتتكلمان في الخطبة ؟ فقالا : لم نؤمر بأن نصنع لهذا *

وعن المعتز بن سليمان التيمي عن اسمعيل بن أبي خالد قال: رأيت ابراهيم النخعي يتكلم والامام يخطب زمن الحجاج *

قال أبو محمد : كان الحجاج وخلفاؤه يطمنون عليا وابن الزبير رضي الله عنهم ولعن لا عنهم *
قال أبو محمد : وقد روينا خلافاً عن بعض السلف لا يقولون به *

دو بناء من طريق وكيع عن ابن نائل (٢) عن اسماعيل بن أمية عن عروة بن الزبير :
 أنه كان لا يرى بأساً بالكلام إذا لم يسم الخطبة •

وأما ابتداء السلام وردة فأن عبد الله بن ربيع حدثنا قال شاعروا بن عبد الملك ثنا محمد ابن بكر ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا بشر - هوابن الفضل - عن محمد بن عجلان عن المقبري - هوسعيد بن أبي سعيد - عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا انتهى أحدكم الى المجلس فليسلم ، فإذا أراد أن يقوم فليسلم ، فليس الأولى بأحق من الآخرة » (٣) وقال عز وجل : (واذا حيتن بجهة غيورا بأحسن منها أو ردها) *

وأما حمد العاطس وتسميته فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك
ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنائان بن أبي شيبة ثنا جرير عن منصور عن هلال بن يساف
عن سالم بن عبيد قال : انسمع رسول الله ﷺ قال : «إذا عطس أحدكم فليحمد الله ،
وليقبل لمن عنده : يرحمك الله ، وليرد عليهم : يغفر الله لنا ولكم» (٤) .

(١) في النسخة رقم (١٤) «في الخطبة» (٢) كذا في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة

رقم (١٦) «ابن أبي نابل» ويحجر رأيتهما أصبح، فاني لم أعرف من هو (٣) واما ابوداود (ج٤ ص ٥٢٠) (٤) اختصر المؤلف ، وهو في أبي داود (ج٤ ص ٤٦٦ و ٤٦٧) وكذلك بالاستناد التي فيه زيادة خالدين عرفة *

وقد قيل : إن ابن هلال بن يساف وبين سالم بن عبيد الله بن عرفة •
 وبه إلى أبي داود : ثنا موسى بن اسمعيل قال عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي
 سلمة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا
 جلس أحدكم فليقل : الحمد لله على كل حال ، وليقل أخوه أو صاحبه : رحمك الله ، ويقول
 هو : يهديكم الله ويصلح بالكم » •

قال أبو محمد : فإن قيل : فتصح النية عن الكلام والأمر بالانصات في الخطبة ، وصح
 الأمر بالسلام ورده ، وبحمد الله تعالى عند العطاس وتشميته عند ذلك ورده ، فقال
 قوم : إلا في الخطبة ، وقلم أتم : بالانصات في الخطبة إلا عن السلام ورده والحمد والتشميت
 والرد ، فن لكم بترجيح استثنائكم وتعليب استعمالكم للأخبار على استثناء غيركم
 واستعماله للأخبار لاسمها وقد أجمعتم معنا على أن كل ذلك لا يجوز في الصلاة ؟ •

قلنا وبالله تعالى التوفيق : قد جاء عن رسول الله ﷺ في الصلاة أنه « لا يصلح فيها
 شيء من كلام الناس » والقياس للخطبة على الصلاة باطل ، إذ لم يوجبه قرآن ، ولا سنة ،
 ولا إجماع ، فنظرنا في ذلك فوجدنا الخطبة يجوز فيها ابتداء الخطيب بالكلام ومجاوبته ،
 وابتداء ذي الحاجة له بالكلمة وجواب الخطيب له ، على ما ذكره بعد هذا ، وكل هذا
 ليس هو فرضا ، بل هو مباح ، ويجوز فيها ابتداء الداخل بالصلاة تطوعا ، فصح أن
 الكلام المأمور به مغلب على الانصات فيها ، لأنه من المحال المتمتع الذي لا يمكن الإتيان
 جوازه - : أن يكون الكلام المباح جائزا فيها ويكون الكلام المفروض المأمور به الذي
 لا يحل تركه محرما فيها . وبالله تعالى تأييد •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا
 إبراهيم بن المنذر ثنا الوليد بن مسلم ثنا أبو عمرو - هو الأوزاعي - حدثني اسحاق بن
 عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال . « بينا النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة أقرا
 فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع البقال ، فدفع الله لنا ، فرفع رسول الله ﷺ
 يديه ، ومازى في السماء قرعة (١) » وذكر باقي الحديث •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) القرعة بنتح القاف واثرأ والمعين المهمة : القطعة من السحاب •

ابن علي ثمال بن الحجاج ثاشيان بن فروخ ثاسليان بن المغيرة ثاميد بن هلال قال قال أبو رفاعه : « انتهيت الى رسول الله ﷺ وهو يخطب ، فقلت : يا رسول الله ، رجل غريب جاء يسأل عن دينه ، لا يدري مادينه ، فأقبل على رسول الله ﷺ وترك خطبته حتى انتهى الى ، وأتى (١) بكرسى حسب قوائمه حديثاً ، فقدم عليه رسول الله ﷺ ، وجعل يلقي بماعله الله عز وجل ، ثم أتى خطبته (٢) فأنتم آخرها » *

قال أبو محمد : أبو رفاعه هذا نعيم المدي (٣) له صحة ، *

وقد ذكرنا قبل هذا الباب في الباب التصل به كلام عمر مع الناس على المنبر في أن السجود ليس فرضاً ، وذكرنا قبل كلام عمر مع عثمان بحضرة الصحابة رضی الله عنهم وكلام عثمان معه وعمر يخطب في أمر غسل الجمعة وانكار تركه ، لا ينكر الكلام في كل ذلك أحد من الصحابة ، حتى نشأ من لا يمتد به مع من ذكرنا .
والعجب أن بعضهم - ممن ينتسب الى العلم يزعمهم قال : لعل هذا قبل نسخ الكلام في الصلاة ! أو قال : في الخطبة ! *

قلت شمرى ! أين وجد نسخ الكلام الذي ذكرنا في الخطبة ؟ وما الذي أدخل الصلاة في الخطبة ؟ وليس لها شيء من أحكامها ، ولو خطب الخطيب على غير وضوء لما ضر ذلك خطبته ، وهو يخطبها الى غير القبلة ، فأين الصلاة من الخطبة لو عقلا ؟ ونموذ بالله من الضلال . والدين لا يؤخذ بليل *

ومن طريق وكيع عن الفضل بن دهم (٤) عن الحسن قال : يسلم ويرد السلام ويشمت بالماس والامام يخطب *

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي مثله *
وعن الشعبي وسالم بن عبد الله بن عمر قال : رد السلام يوم الجمعة وأسمع *
وقال القاسم بن محمد ومحمد بن علي : يرد في نفسه *

ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن ابى سليمان والحكم بن عتيبة عن رجل جاء

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣٩) « فأتى » (٢) في النسخة رقم (١٤) « ثم أتى الى خطبته »
وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (٣) اختلف في اسم فقيل « نعيم بن أسد » وقيل « نعيم ابن أسيد » وقيل « عبد الله بن الحارث بن أسد » وهو صحابي معروف بكنته وبها اشتهر .
(٤) بفتح الال المهملة والهاء وينهما لام ساكنة ، والفضل هذا وقته وكيع وضفه غيره *

يوم الجمعة ،وقد خرج الامام ؟ فقالا جميعا : يسلّم وبردون عليه ، وإن عطس شتموه ويرد عليهم *

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إذا عطس الرجل يوم الجمعة والامام يخطب فحمد الله تعالى ، أو سلّم وأنت تسمعه وتسمع الخطبة فيثمت في نفسك ، وورد عليه في نفسك ، فإن كنت لا تسمع الخطبة فيثمت وأسمه ورد عليه وأسمه *
وعن معمر عن الحسن البصري وقادة قال جميعا في الرجل يسلّم وهو يسمع الخطبة : انه يرد ويسمه *

وعن حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن : أنه كان لا يرى بأساً أن يسلّم الرجل ويرد السلام والامام يخطب *
وهو قول الشافعي ،وعبد الرزاق ،وأحمد بن حنبل ،واسحاق بن راهويه ،وأبي سليمان وأصحابهم *

٥٣٠ — مسألة — والاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك شرب الماء ، وإعطاء الصدقة ، ومناولة المرأة أخاه حاجته ، لأن كل هذا أفعال خير لم يأت عن شيء منها نهى ، وقال تعالى : (وافعلوا الخير) ولو كرهت أو حرمت لبين ذلك تعالى على لسان نبيه ﷺ (وما كان ربك نسيا) *

وقد جاء النهي عن الاحتباء والامام يخطب من طريق أبي مرحوم عبد الرحيم ابن ميمون عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني *

وأبو مرحوم هذا مجهول (١) ، لم يرو عنه أحد نعله إلا سعيد بن أبي أيوب *
روينا عن ابن عمر : أنه كان يحتج يوم الجمعة والامام يخطب ، وكذلك أنس بن مالك وشريح ، وصمصمة بن صوحان ، وسعيد بن المسيب ، وإبراهيم النخعي ، ومكحول ، وإسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ، ونسيم بن سلامة ، ولم يلقنا عن أحد من التابعين أنه كرهه ، إلا عبادة بن نسي وحده ، ولم ترو كراهة ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم *

(١) أما أبو مرحوم فانه ليس مجهولا ، وقد روى عنه أيضا نافع بن يزيد وبجي ابن أيوب وابن لهيعة وغيرهم ، وهو لا بأس به ، وفيه ضعف ، وشيخه سهل بن معاذ فيه ضعف أيضا *

ورويانا عن طلوس اباحة شرب الماء يوم الجمعة والامام يخطب *

وهو قول مجاهد والشافعي وأبي سليمان *

وقال الأوزاعي : إن شرب الماء فسدت جهته . وبالله تعالى التوفيق *

٥٣١ - مسألة - ومن دخل يوم الجمعة والامام يخطب فليصل ركعتين قبل

أن يجلس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
ثنا آدم ثنا شعبة ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ
« إذا جاء أحدكم والامام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن
عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « إن النبي ﷺ خطب فقال : اذا
جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين » *

قال أبو محمد : هذا أمر لاحية لموه فيه ! والله تعالى الحمد *

وبه الى مسلم : ثنائيتة واسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - كلاهما عن سفیان
ابن عيينة عن عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله يقول : « دخل رجل المسجد
ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فقال له رسول الله ﷺ : أصليت ؟ قال : لا ،
قال : قم فصل الركعتين » هذا لفظ اسحاق ، وقال قتيبة في حديثه : « ركعتين »
وهكذا رويانه من طريق حماد بن زيد وأيوب السختياني وابن جريج كلهم عن عمرو
عن جابر عن النبي ﷺ ، ومن طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود
ثنا محمد بن محبوب واسماعيل بن ابراهيم قالوا ثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن
أبي صالح عن أبي هريرة قال : « جاء سليك القطفاني ورسول الله ﷺ يخطب ، فقال
له عليه السلام : أصليت شيئاً ؟ قال : لا ، قال : صل الركعتين تجوز فيهما » *

وحدثنا احمد بن محمد الطنكسي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن فراس البقسي (١)

(١) نسبة الى « عبد القيس » وينسب اليه « المبدى » أيضا والبقسي أشهر ،

قاله البسماني *

ثنا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري ثنا اسحاق بن راهويه أنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري « انه جاء مروان يخطب يوم الجمعة ، فقام فصلي الركعتين ، فأجلسوه ، فاني ، وقال : أيمد ما صليتموها مع رسول الله ﷺ ؟ ! » *

فهذه آثار متظاهرة متواترة عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم بأصح اسانيد توجب العلم بأمره ﷺ من جاء يوم الجمعة والامام يخطب بأن يصلي ركعتين ، وصلاهما ابوسعيد مع النبي ﷺ وبعده بحضرة الصحابة ، لا يعرف له منهم مخالف ، ولا عليه منكر ، إلا شرط مروان الذين تكلموا بالباطل وعملوا الباطل في الخطبة ، فأظهروا بدعة وراموا إمامة سنة وإطفاء حق ، فمن أعجب شأنهم يقتدي بهم ويدع الصحابة ؟ * وقد روى الناس من طريق مالك وغيره عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو ابن سليم الزرقى عن أبي قتادة عن رسول الله ﷺ قال : « اذا دخل أحدكم المسجد فلا يركع ركعتين قبل ان يجلس » فم عليه السلام ولم يخص فلا يحل لأحد ان يخص إلا ما خصه النبي ﷺ ، ممن يجد الامام يقيم لصلاة الفرض ، او قد دخل فيها ، وسبحان من يسر هؤلاء لمكس الحقائق فقالوا : من جاء والامام يخطب فلا يركع ، ومن جاء والامام يصلي الفرض ولم يكن أوتر ولا ركع ركعتي الفجر فليترك الفريضة وليشتغل بالنافلة ؛ فمكسوا أمر رسول الله ﷺ عكسا ، *

ولولا البرهان الذي قد ذكرنا قبل بأن لا فرض الا الجلس لكانت هاتان الركعتان فرضاً ، ولكنهما في غاية التأكيد ، لاشئ من السنن أو كد منهما ، لتردد أمر رسول الله ﷺ بهما . *

ورويانا من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان الثوري عن أبي نهيك (١) عن سهاك بن سلمة قال : سأل رجل ابن عباس عن الصلاة والامام يخطب فقال : لو أن الناس فعلوه كان حسنا . *

وعن أبي نعيم الفضل بن دكين : ثنا يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال : رأيت الحسن البصري دخل يوم الجمعة وابن هبيرة يخطب ، فصلي ركعتين في مؤخر

(١) بفتح النون ، وأظن انه القاسم بن محمد الاسدي والضبي ، وله ترجمة في التهذيب (ج ١٢ ص ٢٥٩) وله فيه أيضاً ذكر في ترجمة سهاك (ج ٤ ص ٢٣٥) *

السجد ثم جلس *

وعن وكيع عن عمران بن جذير عن أبي مجلز قال : اذا جثت يوم الجمعة وقد خرج الامام فان شئت صليت ركعتين *

وهو قول سفيان بن عيينة ، ومكحول ، وعبد الله بن يزيد المقرئ ، والحيدى ، وأبي ثور ، وأحمد بن حنبل ، واسحاق بن راهويه ، وجهمر أصحاب الحديث ، وهو قول الشافعى وأبي سليمان وأصحابهما *

وقال الأو زاعى : ان كان صلاما فى بيته جلس ، وان كان لم يصلهما فى بيته ركعهما فى المسجد والامام يخطب *

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يصل ، قال مالك : فان شرع فيهما فليتهما *
قال أبو محمد : ان كانتا حقا فلم لا يتدى بهما ؟ فان خير ينبنى البدار اليه ، وان كانتا خطأ وغير جائزتين فما يجوز التمدادى على الخطأ . وفى هذا كفاية *

واحتج من منع (١) منها بخبر ضعيف رويناه من طريق معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية قال : كنا مع عبد الله بن بسر صاحب رسول الله ﷺ فقال : « جاء رجل يتخطى وقاب الناس يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب ، فقال له رسول الله ﷺ : اجلس فقد أذيت » (٢)
قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه ، لوجوه أربعة *

أحدها : أنه لا يصح ، لأنه من طريق معاوية بن صالح ، لم ير وغيره ، وهو ضعيف *
والثانى : أنه ليس فى الحديث - لو صح - أنه لم يكن ركعها ، وقد يمكن أن يكون ركعها ثم يتخطى ، ويمكن أن لا يكون ركعها ، فاذ ليس فى الخبر لانه ركع ولا أنه لم يركع - فلا حجة لهم فيه ولا عليهم ، ولا يجوز أن يقيم فى الخبر ما ليس فيه فيكون من فعل ذلك أحد الكذابين *

والثالث : أنه حتى لو صح الخبر ، وكان فيه أنه لم يكن ركع - : لكان ممكنا أن يكون قبل أمر النبي ﷺ من جاء والامام يخطب بالكوع ، ويمكن ان يكون بدمه ، فاذ ليس فيه بيان بأحد الوجهين فلا حجة فيه لهم ولا عليهم *

(١) فى الأصلين « واحتج من سمع » الخ وهو خطأ ظاهر واتفاق الاصلين عليه غريب
(٢) رواه ابوداود (ج ١ ص ٤٣٥ و ٤٣٦) والنسائى (ج ٣ ص ١٠٣) واحمد فى المسند (ج ٤ ص ١٩٠) وهو حديث صحيح ومعاوية بن صالح ثقة خلافا لمازعم ابن حزم *

والرابع : أنه لو صح الخبر وصح فيه أنه لم يكن ركع ، وصح ان ذلك كان بعد أمره عليه السلام من جاء والامام بخطب بأن يركع ، وكل ذلك لا يصح منه شيء . - لما كانت لهم فيه حجة ، لأننا لم نقل إنها فرض ، وإنما قلنا : إنها سنة يكره تركها ، وليس فيه نهي عن صلاتها . *

فبطل تعطيم بهذا الخبر الفاسد جملة . وبالله تعالى التوفيق ، وبقي أمره عليه السلام بصلاتها لامعارض له . *

وتدل بمضمون الخبر روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن سميد عن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري : « ان رجلا دخل المسجد - فذكر الحديث وفيه - » ان رسول الله ﷺ أمره ان يصلي ركعتين ، ثم قال : ان هذا دخل المسجد في هيئة بنده فأمرته ان يصلي ركعتين وأنا أرجو أن يفتن له رجل فيصدق عليه » قالوا : فأما أمره رسول الله ﷺ بالركعتين ليفتن فيصدق عليه . *

قال أبو محمد : وهذا الحديث من أعظم الحجج عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بصلاتها ، وعلى كل حال فليس اعتراض على حديث جابر الذي ذكرنا ، وفيه قوله عليه السلام : « من جاء يوم الجمعة والامام بخطب أوقد خرج فليركع ركعتين » *

ثم يقول لهم : قولوا لنا : هل أمر رسول الله ﷺ من ذلك بحق أم ياطل ؟ فان قالوا : ياطل ، كفرنا ، وإن قالوا : بحق أبطلوا مذهبهم ، ولزمهم الأمر بالحق الذي أمر به رسول الله ﷺ ، وصح انهما حق على كل حال ، إذ لا يأمر عليه السلام بوجه من الوجوه إلا بحق . *

ثم يقول لهم : إذ قلتم هذا افتخولون أنتم به فأمر من دخل بيته بنده والامام بخطب يوم الجمعة بأن يركع ركعتين ليفتن له فيصدق عليه ؟ أم لا ترون ذلك ؟ فان قالوا : فأمره بذلك تركوا مذهبهم ، وإن قالوا : لسنا تأمره بذلك ، قيل لهم : فأبرأه لكم في توجبكم (١) للخبر الثابت وجوبها أنتم مخالفون لها ، وعاصون للخبر على كل حال ؟ وهل هنأ إلا أيها الضعفاء المعتزين المحرومين أنكم أبطلتم حكم الخبر وصحتم بذلك قوتكم ؟ والأمر في ذلك بالضعف ، بل هو عليكم . وحسبنا الله ونعم الوكيل . *

وقال بمضمون : لا لم يميز ابتداء التطوع لمن كان في المسجد لم يميز لمن دخل المسجد .

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة لم يأذن الله تعالى بها ، ولإقضاها رسول الله عليه السلام . بل قد فرق عليه السلام بينهما ، بأن أصر من حضر بالانصات والاستماع ، وأمر الداخل بالصلاة ، فالتعرض على هذا مخالف لله ورسوله عليه السلام ، فالتطوع جائز لمن في المسجد ما لم يبدأ الإمام بالخطبة ولن يدخل ما لم تقم الإقامة للصلاة *

٥٣٢ - مسألة - والكلام مباح لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة ، والكلام جائز بعد الخطبة الى أن يكبر الإمام ، والكلام جائز في جلسة الإمام بين الخطبتين ، لأن الكلام بالمباح مباح إلا حيث منع منه النص ، ولم يمنع النص إلا من الكلام في خطبة الإمام كما أوردنا قبل *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثاموس بن معاوية ثنا وكيع عن جرير بن حازم عن ثابت بن أسلم الثاني عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله ﷺ ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل في الحاجة ، فيكلمه ثم يتقدم الى الصل فيصلي » *

ومن طريق حماد بن سلمة أنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر الصديق لما قعد على المنبر يوم الجمعة قال له بلال : يا أبا بكر ، قال : لييك ، قال : أعنتني لله أم لنفسك ؟ قال أبو بكر : بل لله تعالى ، قال : فاذن لي أجاهد في سبيل الله تعالى ، فاذن له ، فذهب الى الشام فات بها رضى الله عنه *

ومن طريق حماد بن سلمة عن يرد ابن اللؤلؤ عن الزهري : أن عمر بن الخطاب قال : كلام الإمام يقطع الكلام . فممن يرد عمر الكلام يقطعه إلا كلام الإمام *

وعن سفيان بن عيينة عن مسمر بن كدام عن عمران بن موسى عن أبي الصعبة قال قال عمر بن الخطاب لرجل يوم الجمعة وعمر على المنبر : هل اشتريت لنا أو هل ابتنتنا بهذا ؟ بنى الحب *

وعن هشيم بن بشير أخبرني محمد بن قيس أنه سمع موسى بن طلحة بن عبيد الله يقول : رأيت عثمان بن عفان جالسا يوم الجمعة على المنبر والمؤذن يؤذن وعثمان يسأل الناس عن أسرارهم وأخبارهم *

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب : كلام الإمام يقطع الكلام *

وعن عبد الله بن عون : قال لي حماد بن أبي سليمان في السجد بعد أن خرج الامام يوم الجمعة : كيف أصبحت ؟ وعن عطاء و ابراهيم النخعي : لا بأس بالكلام يوم الجمعة قبل أن يخطب الامام وهو على المنبر وبعد أن يفرغ *

وعن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني مثله *

وعن حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية مثله *

وعن الحسن : لا بأس بالكلام في جلوس الامام بين الخطيبين *

٥٣٣ - مسألة - ومن رغب والامام يخطب واحتاج الى الخروج فليخرج، وكذلك

من عرض له ما يدعو الى الخروج ، *

ولامعنى لاستئذان الامام ، قال الله عز وجل : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال

تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) . ولم يأت نص بإيجاب استئذان الامام في ذلك *

ويقال لمن اوجب ذلك : فان لم يأذن له الامام ، أتراه يقي بلا وضوء ؟ او هو يلوث

السجد بالدم ؟ او يضع مالا يجوز له تنصيصه من نفسه أو ماله أو أهله ؟ وماذا الله من هذا *

٥٣٤ - مسألة - ومن ذكر في الخطبة صلاة فرض نسيها او نام عنها فليقم وليصلها ،

سواء كان قتها او غير قته ، لقول رسول الله ﷺ : «من نام عن صلاة او نسيها فليصلها

إذا ذكرها» وقد ذكرناه باسناده قبل *

وقد فرق قوم في ذلك بين الفقيه وغيره . وهذا خطأ لم يوجه قرآن ، ولا سنة ، ولا نظر

ولا معقول ، بل الحجة ألزم للفقيه في أن لا يضيع دينه منها لغيره *

فان قيل : يراه الجاهل فيظن الصلاة تطوعا جائزة حينئذ *

قلنا : لا أعجب ممن يستعمل لنفسه مخالفة امر رسول الله ﷺ وتضييع فرضه خوف ان

يخطئ غيره ! ولعل غيره لا يظن ذلك او يظن ، فقد قال تعالى . (لا تكلف إلا نفسك)

وقال تعالى : (عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اعتديتم) *

٥٣٥ - مسألة - ومن لم يدرك مع الامام من صلاة الجمعة إلا ركعة واحدة أو الجلوس

فقط فليدخل منه وليقض اذا أدرك ركعة واحدة (١) وان لم يدرك إلا الجلوس

(١) في النسخة رقم (١٦) «وليقض اذا أدرك ركعة واحدة» وهو خطأ والصواب

تكرار كلمة «ركعة» مرتين كما هو ظاهر وكما هو في النسخة الصحيحة رقم (١٤) *

صلى ركعتين فقط . وبه قال أبو حنيفة وأبو سليمان *
وقال مالك والشافى : إن أدرك ركعة قضى إليها أخرى ، فإن لم يدرك إلا رفع الرأس
من الركعة فابعد صلى أرباعاً *
وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد - وروىناه أيضاً عن عمر بن الخطاب : من لم يدرك (١)
شيئاً من الخطة صلى أرباعاً *
واحج من ذهب الى هذا بأن الخطة جعلت بازاء الركعتين ، فيلزم من قال بهذا أن
من فاتته الخطة الأولى وأدرك الثانية أن يقضى ركعة واحدة مع أن هذا القول لم
يأت به نص قرآن ولا سنة *
واحج مالك والشافى بقول رسول الله ﷺ : «من أدرك مع الامام ركعة فقد
أدرك الصلاة» *

قال أبو محمد : وهذا خبر صحيح ، وليس فيه أن من أدرك أقل من ركعة لم يدرك الصلاة *
بل قد صح عن رسول الله ﷺ ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا اسحاق بن اساميل
النضرى ثنا عيسى بن حبيب ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ
ثنا جدى محمد بن عبد الله ثنا سفيان بن عينة عن الزهرى عن سعيد بن السيب عن
أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأتم تسمون ، وأتوها
وأتم تمشون ، عليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأقضوا» *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد البلخى ثنا الفريرى ثنا البخارى
ثنا أبو نعيم ثنا شيان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه
قال : «بينما نحن نصلى مع رسول الله ﷺ إذ سمع جلبة رجال (٢) ، فلما صلى قال : ما شأنكم ؟
قالوا : استعجلنا الى الصلاة ، قال : فلا تفعلوا ، إذا أتيت الصلاة فليكن السكينة ،
فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا» *

فأمره رسول الله ﷺ بأن يصل مع الامام ما أدرك ، وعم عليه السلام ولم يخص ،
وسواء مدر كالمأ أدرك من الصلاة ، فمن وجد الامام جالساً أو ساجداً فإن عليه أن يصير
معه فى تلك الحال ، ويلتزم إمامته ، ويكون بذلك بلا شك داخل فى صلاة الجماعة
فانما يقضى ما فاتته ويتم تلك الصلاة ، ولم تفته إلا ركعتان ، ومسللة الجمعة ركعتان فلا

(١) فى النسخة رقم (١٤) «لن لم يدرك» وما هنا أصح وأحسن (٢) أى صوتهم *

يصلي إلا ركعتين *

وهذان الخبران زائدان على الذي فيه «من أدرك ركعة» والزيادة لا يجوز تركها .
وبالله تعالى التوفيق *

روينا من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يدرك امام يوم الجمعة وهم جلوس ؟ قال : يصلي ركعتين ، قال شعبة : قتلنا له : ما قال هذا عن ابراهيم إلا حماد ؟ قال الحكم : ومن مثل حماد ؟ ! وعن معمر عن حماد بن أبي سليمان قال : ان ادركهم جلوساً في آخر الصلاة يوم الجمعة صلى ركعتين *

قال أبو محمد : إلا أن الحنفيين قد تناقضوا ههنا ، لأن من اسولهم - التي جملوها ديناً - ان قول الصاحب الذي لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف فانه لا يحمل خلافه . وقد روينا عن معمر عن ابوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : إذا ادرك الرجل ركعة يوم الجمعة صلى اليها أخرى ، وإن وجد القوم جلوساً صلى أربعا *

وعن سفيان الثوري عن ابى اسحق عن أبى الأحوص (١) عن ابن مسعود : من ادرك الركعة فقد ادرك الجمعة ، ومن لم يدرك الركعة فليصل أربعا *

ولا يعرف لهما (٢) من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، نعم ، وقد رويت فيه آثار - ليست بأضعف من حديث الوضوء بالتيذء والوضوء من التهبة في الصلاة ، والوضوء والبناء من الرطف والقيء ، مخالفوها إذ خالفها أبو حنيفة - من طريق الحجاج بن أرطاة من طريق ابن عمر ، ومن طريق غيره عن الزهري عن أبى سلمة عن ابى هريرة مستدين ، وهذا مما تناقضوا فيه *

قال أبو محمد : وأما نحن فلا حاجة عندنا في أحد دون رسول الله ﷺ ، ولو صح في هذا اثر عن النبي ﷺ لقلنا به ولم نتمده *

٥٣٦ - مسألة - والنفل واجب يوم الجمعة لليوم لا للصلاة (٣) ، وكذلك الطيب ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «عن الأحوص» وهو خطأ ، وأبو الأحوص هذا اسمه «عوف ابن مالك بن نضلة الجشمي الكوفي» وهو شيخ ابى اسحق السبيعي ، وأما أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي فهو تلميذ ابى اسحق (٢) في النسخة رقم (١٤) «ولا يعرف له» وهو خطأ (٣) هنا بمحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : « قال ابن كثر : أما من اتى الجمعة فيزومه النفل فيها ، لقوله عليه السلام : « اذا جاء أحدكم الجمعة » ، فإذا اراد أحدكم ان يأتي

والسواك، وقد ذكرنا كل ذلك فأغنى عن ترداده ، إذ قد قمينا في كتاب الطهارة من ديواننا هذا والله الحمد ، ولا يطيب لها المحرم ولا المرأة ، لما ذكرنا في كتابنا هذا في النساء يحضرن صلاة الجماعة ، ولأن المحرم منهن عن إحداث التطيب ، على ما نذكر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ، *

ويلزم الفسل والسواك المحرم والمرأة كما يلزم الرجل ، فمن عجز عن الماء تيمم ، لما قد ذكرناه في التيمم من ديواننا هذا . والله تعالى الحمد . *

٥٣٧ - مسألة - فإن ضاق المسجد أو امتلأت الرحاب وانصلت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في الدور والبوت ، والدكاكين المتصلة بالصفوف ، وعلى ظهر المسجد ، بحيث يكون مسامحة لما خلف الإمام ، لا للإمام ، ولأمام الإمام أصلاً . ومن حال بينه وبين الإمام والصفوف نهر عظيم أو صغير أو خندق أو حائط لم يضره شيئاً ، وصلى الجمعة بصلاة الإمام . *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفرير ثنا البخاري ثنا محمد - هو ابن سلام - ثنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في حجرته ، ويجدار الحجرة قصير ، فرأى الناس شخص النبي ﷺ ، فقام أناس يصلون بصلاته » وذكر باقي الحديث . *

قال أبو محمد : حكم الإمامة سواء في الجمعة وغيرها ، والنافلة والفريضة ، لأنه لم يأت قرآن ولا سنة بالفرق بين أحوال الإمامة في ذلك ، ولا جاء نص بالمنع من الاستدعاء بالإمام إذا اتصلت الصفوف ، فلا يجوز النع من ذلك بالرأى الفاسد ، وصح عن النبي ﷺ : « جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فإني أدر كتك الصلاة فصل » فلا يحل أن يمنع أحسن الصلاة في موضع إلا موصفاً جاء النص بالمنع من الصلاة فيه ، فيكون مستثنى من هذه الجملة . *

روينا عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها : أنها كانت تصل في بيتها بصلاة الإمام وهو في المسجد . *

وقد جاء ذلك ميتاً في صلاة الكسوف ، إذ صلت في بيتها بصلاة النبي ﷺ بالناس . *

الجمعة و « من جاء منكم الجمعة » في هذه التصريح ببارادة الاتيان ، وهذا يوجب الفسل قبل الصلاة ، فأما من لم يأت الجمعة فله الفسل في أي وقت شاء قبل الجمعة وبمدها . *

ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني جيلة بن أبي سليمان الشقري (١) قال : رأيت أنس ابن مالك يصلي في دار أبي عبد الله في الباب الصغير الذي يشرف على المسجد يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن المتعمّر بن سليمان عن أبيه عن أبي مجلز قال : تصلي المرأة بالامام وإن كان بينهما طريق أو جدار (٢) ، بعد أن تسمع التكبير *

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه : انه جاء يوم الجمعة الى المسجد وقد امتلاً ، فدخل دار حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، والطريق بينه وبين المسجد ، فصلى معهم وهو يرى ركوعهم وسجودهم *

وعن النضر بن أنس أنه صلى في بيت الخياط يوم الجمعة في الرحبة التي تباع فيها القباب * وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني قال : جئت أنا والحسن البصري يوم الجمعة والناس على الجدر والكف ، فقلت له : أبا سعيد ، أترجو لهؤلاء ؟ قال : أرجو أن يكونوا في الأجر سواء *

وقال مالك : لاتصل الجمعة خاصة في مكان محجور بصلاة الامام في المسجد ، وأما سائر هدايات الفرض فلا بأس بذلك فيها *

وهذا لانقله عن أحد من الصحابة ، ولا يعضد هذا القول قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قياس ، ولا رأى سديد *

وقال أبو حنيفة : إن كان بين الامام والمأموم نهر صغير أجزأه صلاته ، فإن كان كبيراً لم تجزه *

وهذا كلام ساقط ، لا يعضده قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحبه ولا رأى سديد *

وحده النهر الكبير بما يمكن أن تجرى فيه السفن *

قال أبو محمد : ليت شمرى أى السفن ؟ ! وفي السفن ما يحمل الف وسق ، وفيها زويرق صغير يحمل ثلاثة أو أربعة فقط *

(١) جيلة : بفتح الجيم والباء الموحدة . والشقري : بفتح الشين المعجمة والقاف وكسر الراء ، نسبة الى بني شقرة - بكسر القاف - على غير قياس . وله ترجمة في الانساب (ورقة ٣٣٦)
(٢) في النسخة رقم (١٤) «أو جدر» بالجيم والهمزة المضمومتين جمع جدار *

وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال : من صلى بصلاة الامام وبينهما طريق أو جدر أو نهر فلا يأثم به . فلم يفرق بين نهر صغير وكبير *
وروينا من طريق شعبة : ثنا قتادة قال قال لي زرار بن أوفى سمعت أبا هريرة يقول : لا جمعة لمن صلى في الرحبة . وبه يقول زرار *
قال أبو محمد : لو كان تقليد كل هذا - لصحة اسناده - أول من تقليد المالک وأبي حنيفة *
وعن عقبة بن صهيبان (١) عن أبي بكر : أنه رأى قوماً يصلون في رحبة المسجد يوم الجمعة ، فقال : لا جمعة لهم ، قلت : لم ؟ قال : لأنهم يقدر ون على أن يدخلوا فلا يفعلون *
قال أبو محمد : هذا كما قال لمن قدر على أن يصل الصف فلم يفعل *
وان العجب كله ممن يميز الصلاة حيث صحبه رسول الله ﷺ عن الصلاة فيه كالقبرة ، ومعلن الأبل ، والحمام ، ثم يمنع منها حيث لا نص في المنع منها ، كالوضع المحجور أو بينها نهر كبير ! وكل هذا كما ترى ! والله تعالى التوفيق *

٥٣٨ - مسألة - ومن زوحم يوم الجمعة أو غيره فإن قدر على السجود كيف أمكنه ولو إيماء ، وعلى الركوع كذلك - : أجزأه ، فإن لم يقدر أصلاً وقف كما هو ، فإذا خف الأمر صلى ركعتين وأجزأه . لقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولقول الله تعالى : (لا يكلف الله قسراً الا وسعها) ولا فرق بين المعجز عن الركوع والسجود بمرض أو بخوف أو بجمع زحام ، وقد صلى السلف الجمعة إيماء في المسجد ، اذ كان بنو أمية يؤخرون الصلاة الى قرب غروب الشمس *

٥٣٩ - مسألة - وان جاء اثنان فصاعداً وقد فاتت الجمعة صلوا جماعة ، لا ذكرنا من أنها ركعتان في الجماعة *
٥٤٠ - مسألة - ومن كان بالمصر فراح الى الجمعة من أول النهار فحسن ، لم اذكرنا قبل ، وكذلك من كان خارج المصر أو القرية على أقل من ميل ، فإن كان على ميل فصاعداً صلى في موضعه ، ولم يميز له المجيء الى المسجد ، الا المسجد مكثوم مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس خاصة فالجئ إليها على بعد فضيلة *
لسا حذنا أحد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحد بن عمرو ابن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن معمر ثاروح - هو ابن عباد - ثنا محمد بن أبي حفصة

(١) بضم الصاد المهملة واسكان الهاء . وعقبه هذا تابعي ثقة مات سنة ٨٢ *

عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :
 « إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، ومسجد إيلياء » *
 قال أبو محمد : الرحلة هي السفر ، وقد يتأقبل أن السفر ميل فصاعداً والله تعالى التوفيق *
 ٥٤١ — مسألة — والصلاة في القصورة جائزة ، والأثم على المانع على المطلق
 له دخولها ، بل الفرض على من أمكنه دخولها أن يصل الصفوف فيها ، لأنّها كل
 الصفوف فرض كما قدمنا فنأطلق على ذلك فحقه أطلق له ، وحق عليه لم يمنع منه ، ومن
 منع منه فحقه منع منه ، والمانع من الحق ظالم ، ولا أثم على المتنوع ، لقول الله تعالى :
 (لا يكلف الله قسراً الا وسهلاً) (١) *

٥٤٢ — مسألة — ولا يحل البيع من أثر استواء الشمس ومن أول أخذها في
 الزوال والميل إلى أن تقضى صلاة الجمعة ، فإن كانت قرية قد منع أهلها الجمعة أو كان
 ساكناً بين الكفار ولا مسلم معه قال أن يصل ظهر يومه ، أو يصلوا ذلك كله أو
 بعضهم ، فإن لم يصل فإلى أن يدخل أول وقت العصر *
 ويفسخ البيع حينئذ أبداً إن وقع ، ولا يصححه خروج الوقت ، سواء كان التباعد
 من المسلمين أو من مسلم وكافر ، أو من كافرين ، ولا يحرم حينئذ نكاح ، ولا اجارة ، ولا
 سلم ولا ماليس بيعا *
 وقال مالك كذلك في البيع الذي فيه مسلم ، وفي النكاح ، وعقد الاجارة ، والسلام ،
 وإباح المبة ، والقرض ، والصدقة *

وقال أبو حنيفة والشافعي : البيع والنكاح والاجارة والسلام جائز كل ذلك في الوقت المذكور *
 قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر
 الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون فإذا قضيت الصلاة فاقشروا في الأرض

(١) القصورة المكان الذي كان خلاصا بالملك المسلمين يصلون فيه الجمعة وغيرها -
 حين كانوا يصلون - وكانت لا يدخلها عليهم الا القريون منهم ويمتنع عامة المسلمين ،
 وهي بدعة اجدها لاتوافق قواعد الاسلام ، وقد جاء بالتسوية بين نبي آدم ، لا كرامة
 لأحد على أحد إلا بالتقوى . ثم ما زالوا يتدرجون في ترك الدين خطوة خطوة حتى
 تركوا الصلاة في الجماعات والجماعات ، والله أعلم بحالهم هل يصلونها فرادى ؟ إلا من
 هدى الله ، فانا لله وانا اليه راجعون *

واجتنبوا من فضل الله (ووقت النداء هو أول الزوال فحرم الله تعالى البيع الى انقضاء الصلاة ، وأباحه بعدها فهو كما قال عز وجل ، ولم يحرم تعالى نكاحه ولا اجارة ، ولا سلفاً ولا ماليس فيما (وما كان ربك نسيا) و (تلك حدود الله فلا تمتدوها) *

وكل ما ذكرنا فجائز أن يكون وهو ناهض الى الصلاة غير متشاغل بها ، فجاز كل ذلك ، لأنه ليس مانعاً من السعى الى الصلاة ، فظهر تناقض قول مالك وفساده *

فإن كان جمل علة كل ذلك التشاغل ، سألتهم عن لم يتشاغل ، بل باع ، أو انكح أو اجر وهو ناهض الى الجمعة ، أو وهو في المسجد ينتظر الصلاة ؟ فنقولهم : يفسخ فبطل تسليمه بالتشاغل ، فإن لم يطلوا بالتشاغل فقد قاسوا على غير علة ، وهو باطل عند من يقول بالقياس ، فكيف عند من لا يقول به *

فإن قال : النكاح بيع قلنا : هذا باطل ما به الله تعالى قط فيما ولا رسوله ﷺ ونسألهم عن حلف ان لا يبيع فتكح أو اجر ؟ فنقولهم : لا يمتح *

واعتل أبو حنيفة والشافعي بأن النعى عن ذلك إنما هو للتشاغل عن الجمعة فقط • قال ابو محمد : وهذه دعوى كاذبة ، وقول على الله تعالى ينير علم ، وهذا لا يجمل لأحد ان يخبر عن مراد الله تعالى ينير ان يخبر بذلك الله تعالى ، أو رسوله ﷺ ، ولو اراد الله تعالى ذلك لبيته ولم يمكننا الى خطأ رأى ابى حنيفة وظنه ، وقد قال رسول الله ﷺ « إياكم والظن ، فإن الظن اكذب الحديث » وقال تعالى (وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون) *

فإن قالوا : قد علمنا ذلك *

قلنا : ومن أين علمتموه ؟ فإن ادعيت ضرورة كذبتم ، لأننا غير مضطرين الى علم ذلك ، والطبيعة واحدة ، وإن ادعوا أدليلاً ستلوه ، ولا سبيل لهم اليه ، فظهرت الا الظن *

وقالوا : نحن منبهيون عن البيع في الصلاة ، ولو باع امرؤ في صلاته فقد البيع • قلنا لهم : إن البيع لا يجوز أن يكون في الصلاة أصلاً ، لأنه اذا وقع عنماً أبطلها ، فليس حينئذ في صلاة ، واذا لم يكن في صلاة فيميه جائز ، وإن ظن أنه ليس في صلاة فباع أو تكح ، أو أنكح ، أو عمل مالا يجوز في الصلاة فهو كله باطل ، لأن الحال التي هو فيها مأمنة من ذلك ، وهي حال ثابته ، فإضاهاها فباطل ، وكذلك من باع أو نكح أو طلق أو أعتق ولم يبق عليه من الوقت الا مقدار احرامه بالتكبير - وهو ذا كر قلنا - فهو كله باطل ،

لأنه منى عن كل ذلك ، وقال عليه السلام : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »
فكل من عمل أمراً بخلاف ما أمر به فهو مردود بنص حكم رسول الله ﷺ *
و رويانم طريق عكرمة عن ابن عباس : «لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى بالصلاة
فاذا قضيت الصلاة فاشتر وبع » (١) *

وعن القاسم بن محمد : أنه فسخ يوماً وقع في الوقت المذكور *
قال أبو محمد : وهذا مما تناقض فيه الشافعيون والحنيفيون ، لأنهم لا يجوزون خلاف
الصاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وهذا مكان لا يعرف لابن عباس فيه مخالف
من الصحابة رضي الله عنهم *

وتناقض المالكيون أيضاً ، لأنهم حملوا قوله تعالى : (وذروا البيع) على التحريم ،
ولم يحملوا امره تعالى بتمتع المعلقة على الإيجاب ، وقالوا : لفظة «ذر» لا تكون إلا للتحريم ،
فقلنا : هذا باطل ، وقد قال تعالى (ثم ذرم في خوضهم يلعبون) فهذه للوعيد لا للتحريم *
وأما مننا أهل الكفر من البيع حينئذ فقلوه تعالى : (وقالتنم حتى لا تكون فتنة
ويكون الدين كله لله) فوجب الحكم بين أهل الكفر بحكم أهل الاسلام ولا بد ، وقال
تعالى (وان احكم بينهم بما أنزل الله) *

﴿ صلاة العيدين ﴾

٥٤٣ - مسألة - هما عيد الفطر من رمضان ، وهو اول يوم من شوال ، وهو يوم الأضحية ، وهو
اليوم العاشر من ذى الحجة ، ليس للمسلمين عيد غيرهما ، الا يوم الجمعة وثلاثة أيام بصد يوم الأضحية
لأن الله تعالى لم يجعل لهم عيداً غير ما ذكرنا ولا رسوله ﷺ ، ولا خلاف بين أهل الاسلام
في ذلك ، ولا يحرم العمل ولا البيع في شيء من هذه الأيام لأن الله تعالى لم يمنع من ذلك ولا
رسوله ﷺ ، ولا خلاف أيضاً بين أهل الاسلام في هذا *

وسنة صلاة العيدين أن يبرز أهل كل قرية أو مدينة الى فضاء واسع محضرة
منازلهم نحوه إثر ايضاء الشمس ، وحين ابتداء جواز التلوع ، و يأتي الامام فيتقدم
بلا أذان ولا اقامة ، فيصلي بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة ، في كل ركعة أم القرآن
وسورة ، ونستحب أن تكون السورة في الأولى (ق) وفي الثانية (اقربت الساعة) أو

(١) في النسخة رقم (١٤) «فانشر وبع» ولا بأس بها وما هنا أحسن

(سبح اسم ربك الأعلى) (هل أُنَاكَ حديث الناشئة) وما قرأ من القرآن مع أم القرآن أجزاءً ، ويكبر في الركعة الأولى أثر تكبيرة الاحرام سبع تكبيرات متصلة قبل قراءة أم القرآن ، ويكبر في أول الثانية أثر تكبيرة القيام خمس تكبيرات ، يجر بجميعهن قبل قراءته أم القرآن ، ولا يرفع يديه في شيء منها الا حيث يرفع في سائر الصلوات فقط ، ولا يكبر بعد القراءة الا تكبيرة الركوع فقط ، فاذا سلم الامام قام فخطب الناس خطبتين يجلس بينهما جلسة ، فاذا أتمهما افترق الناس ، فان خطب قبل الصلاة فليست خطبة ، ولا يجب الانصات له ، كل هذا لا خلاف فيه الا في مواضع نذكرها ان شاء الله تعالى *
منها ما يقرأ مع أم القرآن ، وفي صفة التكبير ، وأحدث بنو أمية تأخير الخروج الى الميعة ، وتقديم الخطبة قبل الصلاة والأذان والاقامة .

فاما الذي يقرأ مع أم القرآن فان ابا حنيفة قال : اكره ان يقتصر على سورة بسمها ، وشاهدنا المالكيين لا يقرؤون مع أم القرآن الا (والشمس ونحماها) (وسبح اسم ربك الأعلى) (وهذان الاختاران فاسدان ، وان كانت الصلاة كذلك جائزة ، وانما ننكر اختيار ذلك لأنها خلاف ما صح عن رسول الله ﷺ *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى قرأت على مالك عن صفرة بن سميد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود : أن عمر بن الخطاب سأل ابا واقد الليثي : «ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الفطر والأضحية ؟ فقال : كان يقرأ فيهما بنو القرآن المجيد ، واقربت الساعة» *

قال أبو محمد عبد الله ادرك ابا واقد الليثي وسمع منه ، واسمه الحارث بن عوف ، ولم يصح عن رسول الله ﷺ شيء غير هذا *
وما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان ثنا وكيع ثنا مسمر بن كدام وسفيان - هو الثوري - كلاهما عن معبد بن خالد عن زيد ابن عتبة عن سمرة بن جندب : «أنه عليه السلام كان يقرأ في العيد سبح اسم ربك الأعلى وهل أُنَاكَ حديث الناشئة» *

واختارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان . وقد روى عن أبي حنيفة أنه ذكر بعض ذلك *

ومنها التكبير ، فان أبا حنيفة قال : يكبر للاحرام ثم يتنوء ثم يكبر ثلاث تكبيرات يجهر بها ، ويرفع يديه مع كل تكبيرة ، ثم يقرأ ثم يركع ، فاذا قام بعد السجود الى الركعة الثانية كبر للاحرام ثم قرأ ، فاذا أتم السورة مع أم القرآن كبر ثلاث تكبيرات جهرًا ، يرفع مع كل تكبيرة يديه ، ثم يكبر للركوع *

وقال مالك : سبأ في الأولى تكبيرة الاحرام ، وخمساً في الثانية سوى تكبيرة القيام واختلف في ذلك عن السلف رضى الله عنهم *

فروينا عن علي رضى الله عنه : أنه كان يكبر في الفطر ، والأضحية ، والاستسقاء سبأ في الأولى ، وخمساً في الآخرة ، ويصلي قبل الخطبة ، ويجهر بالقراءة . وأن أبا بكر ، وعمر ، وعثمان كانوا يفعلون ذلك ، إلا أن في طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، وهو أيضاً منقطع ، عن محمد بن علي بن الحسين (١) : أن عليا *

ورويانا من طريق مالك وأيوب السختياني كلاهما عن نافع قال : شهدت العيد مع ابن هريرة ، فكبر في الأولى سبأ ، وفي الأخرى خمساً قبل القراءة . وهذا سند كالشمس . وروينا من طريق معمر عن أبي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال : كان ابن مسعود جالساً وعنده حذيفة ، وأبو موسى الأشعري ، فسأله سعيد بن العاصي عن التكبير في الصلاة يوم الفطر والأضحية ؟ فقال ابن مسعود : يكبر أربعا ثم يقرأ ، ثم يكبر في الركعة الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعا بعد القراءة *

ومن طريق شعبة عن خالد الحذاء وقادة كلاهما عن عبد الله بن الحارث هو ابن نوفل . قال : كبر ابن عباس يوم العيد في الركعة الأولى أربع تكبيرات ، ثم قرأ ثم ركع ، ثم قام فقرأ ثم كبر ثلاث تكبيرات سوى تكبيرة الصلاة *

وهذان اسنادان في غاية الصحة ، وبهذا نطق أبو حنيفة . قال أبو محمد : أين وجدناه رضى الله عنهم وأئمتهم للصلاة رضى الله عنهم مائة له من أن يتنوء إثر الأولى ثم يكبر ثلاثاً ، وأنه يرفع يديه ممن ؟ فبطل عن أن يكون له متعلق بصاحب *

وأطرف (٢) ذلك أمره برفع الأيدي في التكبير ، التي لم يصح قط أن رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) «محمد بن علي بن الحسن» وهو خطأ ، فإنه أبو جعفر الباقر عليه السلام .
(٢) زين العابدين بن الحسين ، وأمه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب (٢) بالطاء المهملة *

ﷺ رفع فيه يديه ، ونهيه عن رفع الأيدي في التكبير في الصلاة حيث صح أن رسول الله ﷺ كان يرفع فيه يديه وهكذا فليكن عكس الحقائق وخلاف السنن!

ورويان من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في التكبير في الميدين قال : يكبر تسماً أو إحدى عشرة أو ثلاث عشرة . وهذا سند في غاية الصحة *

وعن جابر بن عبد الله قال : التكبير في يوم العيد في الركعة الأولى أو بقاء وفي الآخرة ثلاثاً والتكبير سبع سوى تكبير الصلاة . إلا أن في الطريق إبراهيم بن زيد (١) وليس بشيء .
قال أبو محمد : وفي هذا آثار عن رسول الله ﷺ لا يصح شيء منها *

منهمان طريق ابن لهيعة عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان يكبر في الفطر والأضحية في الأولى سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات » *

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الآخرة ، والقراءة بعدها كلتاها » وهذا كله لا يصح ، وما ذا قلنا أن محتج بالآلة يصح كمن يحتج بابن لهيعة وعمرو بن شعيب إذا وافقا هواه ، كفضله في زكاة الأبل وغير ذلك ، ويرد روايتهما إذا خالفا هواه ! هذا فعل من لا دين له ، ولا يبالي بأن يضل في دين الله تعالى ويضل *

ومنها خبر من طريق زيد بن الحباب عن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبيه عن مكحول أخبرني أبو عائشة جليس أبي هريرة أنه حضر سعيد بن العاصي سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان : « كيف كان رسول الله ﷺ يكبر في الأضحية والفطر ؟ فقال أبو موسى كان يكبر أربعا ، تكبيره على الجنازة ، قال حذيفة : صدق ، قال أبو موسى : كذلك كنت أكر بالبرصة حيث كنت عليهم *

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن ثوبان ضعيف (٢) وأبو عائشة مجهول ، لا يدري من هو ولا يعرفه أحد (٣) ولا تصح رواية عنه لأحد ، ولو صح لما كان فيه للحثيفين حجة ،

(١) إبراهيم بن زيد في الرواة شائع ، فما أدري إيه أراد المؤلف ومنهم الثقة ومنهم غير الثقة ؟ (٢) هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان المنسي - بالنون - نسب إلى جده ، وهو لا بأس به على ضعف في روايته (٣) وكذلك قال ابن القطان فيما نقل عنه في التهذيب ،

لانه ليس فيه ما يقولون من اربع تكبيرات في الأولى بأكبر الاحرام ، واربع في الثانية بأكبر الركوع ، ولا أن الأولى يكبر فيها قبل القراءة وفي الثانية بدلا للقراءة ، بل ظاهره اربع في كلتا الركعتين في الصلاة كلها ، كما في صلاة الجنازة ، - وهذا قياس عليهم لاهم ، لان تكبير الجنازة اربع فقط ، وهم يقولون : يستفي كلتا الركعتين دون تكبير في الاحرام والركوع والقيام ، أو بمشتركتين إن عدوا فيها تكبيرة الاحرام والقيام والركوع ، وليس فيه رفع الأيدي كالأربع ، فظهر نحوهم جملة . والله تعالى الخد . قال علي : وأما مالك فانه جعل في الأولى سبعا بتكبيرة الاحرام ، وخمسا في الثانية دون تكبيرة القيام ، وهذا غير محفوظ عن أحد من السلف .

وانما اخترنا ما اخترنا لانه أكثر ما قيل ، والتكبير خير ، ولكل تكبيرة عشر حسنات ، فلا يحقرها إلا عروم ، ولو وجدنا من يقول : بأكثر لقلنا به ، لقول الله تعالى (واضلوا الخويل) والتكبير خير بلا شك ، واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان . ومنها : ما أحدث بنو أمية من تأخير الصلاة ، وإحداث الأذان والإقامة ، وتقديم الخطبة

قبل الصلاة *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري عن أبي عاصم و يعقوب بن إبراهيم ، قال أبو عاصم : أنا ابن جريج أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس ، وقال يعقوب : ثنا أبو أسامة - هو محاذ بن أسامة - ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ثم اتفق ابن عباس وابن عمر كلاهما يقول : «أبى رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يصلون المدين قبل الخطبة» قال ابن عباس : «وعثمان» (١) . ومن طريق مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهري قال : شهدت الميجمع عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، كلهم يصلون ثم يخطفون *

وبالسند المذكور إلى البخاري : ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن ابن جريج أخبرني قال : أخبرني عطاء عن ابن عباس وجابر بن عبد الله كلاهما : لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحية *

قال علي : لا أذان وإقامة (٢) لتغير الفريضة ، والأذان والإقامة فيها الدعاء إلى

(١) روى المؤلف الحديثين بالنحو وضمهما فجعلهما حديثا واحدا ، وهما في البخاري (٢٠٧٠ ص ٥٩٩) (٢) في النسخة رقم (١٦) «الأذان والإقامة» الخ وهو خطأ . *

الصلاة ، فلو أمر عليه السلام بذلك لصوت تلك الصلاة فرضة بدعائه اليها
واعتوا بأن الناس كانوا اذا صلوا تركوهم ولم يشهدوا الخطبة ، وبذلك لأنهم كانوا يملنون على بن
أبي طالب رضي الله عنه ، فكان المسلمون يفرون ، وحق لهم ، فكيف وليس الجلوس للخطبة واجبا
حدثنا حام بن احمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن ايمن ثنا أحمد بن زهير
ابن حرب ثنا عبد الله بن أحمد الكرماني ثنا الفضل بن موسى السيناني (١) عن ابن جريج
عن عطاء - هو ابن أبي رباح - عن عبد الله بن السائب قال : « شهدت مع رسول الله ﷺ
الميد فصلى ، ثم قال عليه السلام : قد قضيت الصلاة فمن أحب ان يجلس للخطبة فليجلس
ومن أحب ان يذهب فليذهب »

قال أبو محمد : إن قيل : إن محمد بن الصباح أرسله عن الفضل بن موسى
قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ السند زائد علما لم يكن عند الرسل ، فكيف وخصوصا
اكثرهم يقول : ان الرسل والسند سواء ؟

وروينا من طريق ابن جريج عن عطاء قال : ليس حقا على الناس حضور الخطبة ، يعني
في الميدن - والآثار في هذا كثيرة جدا

٤٤٤ - مسألة - يصلحها ، الميدان ، الحرة ، والحاضر ، والمسافر ، والمفرد ، والمرأة والنساء ،
وفي كل قرية ، صمرت أم كبرت ، كما ذكرنا ، إلا أن المفرد لا يخطب

وان كان عليهم مشقة في البروز الى المصلى صلوا جماعة في الجامع
لأن رسول الله ﷺ قد ذكرنا عنه في كلامنا في القصر في صلاة السفر وصلاة الجمعة :
أن صلاة العيد ركعتان ، فكان هذا عموما ، لا يجوز تخصيصه بغير نص ، وقال تعالى : (واقبلوا
الحير) والصلاة خير

ولا نطم في هذا خلافا ، الا قول أبي حنيفة : إن صلاة الميدن لا تصلى الا في مصر جامع ،
ولا حجة لهم الا شيئا رويناه من طريق علي لاجمة ولا تشرى في الا في مصر جامع ، وقد قدمنا
أنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ

فان كان قول علي رضي الله عنه حجة في هذا فقد روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي
عن شعبة ثنا محمد بن النعمان عن أبي قيس عن هزبل بن شرحبيل (٢) : أن علي بن أبي طالب

- (١) يكسر السين المهملة ثم ياء تحتانية ثم نون . نسبة الى «سنان» قرية من خراسان
(٢) هزبل : بضم الهاء وفتح الزاي . وشرحبيل : بضم الشين وفتح الراء واسكان الحاء المهملة .

أمر رجلاً أن يصلي بضمقة الناس أربع ركعات في المسجد يوم العيد*
فان ضمعوا هذه الرواية قيل لهم: هي أقوى من التي تلتقم بها عنه وأمثالها، ولا فرق،
وكلهم يجمع على أن صلاة العيدين تصلى حيث تصلى الجمعة، وقد ذكرنا حكم الجمعة، ولا فرق
بين صلاة العيدين وصلاتها في المواطن *

وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما: أنهما صليا العيد بالناس في المسجد لطر
وقع يوم العيد، وكان رسول الله ﷺ يري زالى المصلى لصلاة العيدين. فهذا أفضل،
وغيره يجرى، لأنه فعل لأمر. وبالله تعالى التوفيق *

٥٤٥- مسألة- ويخرج الى المصلى النساء حتى الأبكار، والحيض وغير الحيض،
ويمنزل الحيض المصلى، وأما الطواهر فيصليان مع الناس، ومن لا جلباب لها فتستمر
جلباباً وتخرج، فإذا اتى الامام الخطبة فختار له ان يأتيهن يغطيهن ويأمرهن بالصدقة،
ونستحب لمن الصدقة يومئذ بما تيسر *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن ابراهيم بن احمد ثنا الفرير ثنا البخاري ثنا ابو معمر -
هو عبد الله بن عمر - الرق - ثنا عبد الوارث - هو ابن سعيد التوري - ثنا ايوب السخياقي
عن حفصة بنت سيرين قالت: كنا نجمع جوارينا ان يخرجن يوم العيد، فلما قدمت ام
عطية اتيتنا فالتأها؟ فالت عن رسول الله ﷺ انه قال: «تخرج المواتق وذوات الخدور،
او قال: وذوات الخدور - شك ايوب والحيض، فيمنزل الحيض المصلى، وليشبهن
الخير ودعوة المؤمنين» *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا عيسى بن يونس ثنا هشام - هو ابن
حسان - عن حفصة بنت سيرين عن ام عطية قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ ان نخرجن
في الفطر والأضحية، المواتق والحيض وذوات الخدور، فاما الحيض فيعزلن الصلاة،
ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله، إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال:
تلبسها اختمان جلبابها» *

وبالسند المذكور الى البخاري: ثنا اسحاق - هو ابن ابراهيم بن نصر - ثنا عبد الرزاق

وفي النسخة رقم (١٦) «نرى» وكذلك ذكر بحاشية النسخة رقم (١٤) على أنه نسخة
أخرى، وهو خطأ فيها.

أنا ابن جرير أخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله يقول : «قام النبي ﷺ يوم الفطر فصل ، فبدأ بالصلاة ، ثم خطب ، فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن ، وهو يتوكل على يد بلال ، أو بلال يأسط ثوبه ، أتى فيه النساء مدقة » وقلت لعطاء : أرى حقا على الامام ذلك ، يأتيهن ويدكرهن ؟ قال : إنه لحق عليهم ، ومالم لا يفتلونه *

وبالسند المذكور الى مسلم حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أنا ابن جرير أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس قال : شهدت صلاة الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكلمهم يصليها قبل الخطبة ثم يخطف ، فنزل نبي الله ﷺ كأنه انظر اليه حين يجلس الرجال بيده ، ثم أقبل يشقه ، حتى جاء النساء ومعه بلال (١) ، فقال : (يا أيها النبي اذا جاءك المؤمنات يابستك على ان لا يشركن بالله شيئا) فلاحذه الآية ، ثم قال : انن على ذلك ؟ فقالت امرأة واحدة منهن — لم يجدها غيرها منهن (٢) — : نعم يا نبي الله ، قال : تصدقن ، فبسط بلال ثوبه ، ثم قال : هلم فدا لكن ابى وأمى ، فجعلن يلقين الفتش والغواصم في ثوب بلال *

فهذه آثار متواترة عنه ﷺ من طريق جابر ، وابن عباس وغيرهما بأنه عليه السلام رأى حضور النساء المصلى ، وأمر به ، فلا وجه لقول غيره اذا خالفه *

ولا متعلق للمخالف إلا رواية عن ابن عمر أنه منهن ، وقد جاء عن ابن عمر خلافها ، ولا يجوز ان يظن باين عمر إلا انه إذ منهن لم يكن بلفه أمر رسول الله ﷺ ، فاذ بلفه وجع الى الحق كما فعل إذ سب ابنه اشد السب اذ سمعه يقول : تمنع النساء المساجد ليلا * ولا حجة في احدث مع رسول الله ﷺ ، ولو ادعى امرؤ الاجماع على صحة خروج النساء الى العيدن ، وأنه لا يحمل منهن — : لصدق ، لأننا لا نشك في ان كل من حضر ذلك من الصحابة رضى الله عنهم أو بلفه ممن لم يحضر — : فقد سلم ورضى واطاع ، والناع من هذا مخالف للاجماع وللجنة *

٥٤٦ — مسألة — ونستحب السير الى العيد على طريقين والرجوع على آخر ، فان لم يكن ذلك فلا حرج ، لأنه قد روى ذلك من فعل رسول الله ﷺ ، وليست الرواية فيه بالقوية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ومعه اذن بلال» وهو خطأ. (٢) في النسخة رقم (١٤) «لم

يجيها منهن غيرها» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٤١).

لأن في رواته إسرائيل، وعبد الحميد بن جعفر، وإيسا بالقوين، ولأمونة على خصوصنا من الاحتجاج بهما إذا وافق ما رواه تقليدهما، وهنا خلفا ورايتهما *

فأما رواية إسرائيل، فإنه روى عن عثمان بن المغيرة عن أبي إسحاق بن أبي رملة: سمعت معاوية سأل يزيد بن أرقم: أشهدت مع رسول الله ﷺ عيدين؟ قال: «نعم صلى العيد أول النهار، ثم رخص في الجمعة» (١) •

٥٤٨ مسألة- والتكبير ليلة عيد الفطر فرض ، وهو ليلة عيد الأضحي حسن ، قال تعالى وقد ذكر صوم رمضان : (واستكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم) فباكمل عدة صوم رمضان وجب التكبير ، ويجزئ من ذلك تكبيرة ، وأما ليلة الأضحي ويومه ويوم الفطر فلم يأت به أمر ، لكن التكبير فعل خير وأجر .

٥٤٩- مسألة- ويستحب الأكل يوم الفطر قبل الغدو الى الصلوة ، فان لم يفعل فلا حرج ، والم يرغب عن السنة في ذلك ، وإن أكل يوم الأضحية قبل غدوه الى الصلوة فلا بأس ، وإن لم يأكل حتى يأكل من أضحيته غنم . ولا يحل صيامها أصلاً .
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

(١) كلابيل هو حديث صحيح واعله بعضهم بأن اياس بن ابي رملة مجهول، واما اسرائيل فانه ثقة حجة . والحديث رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٨٨) وصححه هو والنسائي ورواه ايضا احمد وابوداود وابن ماجه والنسائي وصححه ابن المديني . انظر الشوكاني (ج ٣ ص ٣٤٧) وعند الحاكم شاهد له من حديث ابي هريرة وصححه هو والنسائي (ج ٣ ص ١٩٤) وعبد الحميد بن جعفر ثقة اخرجه له مسلم (٣) زعم المؤلف مناهة على غيره كثير آمن رد السنة بالآراء والقياس .

ابن عبد الرحيم أنا سعيد بن سليمان أخبرنا هشيم أنا عبيد الله بن أبي بكر بن انس عن انس قال : « كان رسول الله ﷺ لا ينفذ يوم الفطر حتى يأكل تمرات » *

قال أبو محمد : يلزم من أوجب ذلك ان يوجب التمردون غيره *

ورويانا من طريق عبد الرزاق عن ميمر عن أيوب السخثياني عن نافع قال : كان ابن عمر ينفذ يوم الفطر من المسجد ، ولا اعلمه أكل شيئا . *

وعن ابراهيم النخعي عن علقمة ، والأسود : ان ابن مسعود قال : لانا كلوا قبل ان تخرجوا يوم الفطر إن شئتم *

وعن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : إن شاء طعم يوم الفطر والأضحى وإن شاء لم يطعم *

٥٥٠ - مسألة - والتفعل قبلهما في المصلي حسن ، فان لم يفعل فلا حرج ، لأن التفعل فعل خير *

فان قيل : قد صح ان رسول الله ﷺ لم يصل قبلهما ، ولا بعدها *

قلنا : نعم ، لأنه عليه السلام كان الامام ، وكان يجئته الى التكبير لصلاة للمبديلا فصل ، ولم يته عليه السلام قط - لا بإيجاب ولا بكرهة - عن التفعل في المصلي قبل صلاة العيد وبعدها ، ولو كانت مكروهة لينها عليه السلام ، وقد صح أن رسول الله ﷺ لم يزد قط في ليلة على ثلاث عشرة ركعة ، أكثرهون الزيادة أو تمنون منها ١٢ فن قولهم : لا ، فيقال لهم : فرقوا ولا سبيل الى فرق *

ورويانا عن قتادة : كان أبوهريرة ، وانس بن مالك ، والحسن ، واخوه سعيد ، و جابر بن زيد يصلون قبل خروج الامام وبعده ، يعني في الميدين *

وعن ميمر عن أيوب السخثياني قال : رأيت انس بن مالك والحسن يصليان قبل صلاة العيد *

وعن معتمر بن سليمان عن أبيه قال : رأيت انس بن مالك والحسن واخاه سعيداً و ابا الشمااء جابر بن زيد يصلون يوم العيد قبل خروج الامام *

وعن علي بن أبي طالب : انه أتى المصلي فرأى الناس يصلون ، فقيل له في ذلك ، فقال : لا أكون القى ينهى عبداً اذا صلى *

٥٥١ - مسألة - والتكبير اثر كل صلاة، وفي (١) الأضحى ، وفي أيام التشريق ويوم عرفة - : حسن كله ، لأن التكبير قتل خير ، وليس ههنا اثر عن رسول الله ﷺ بتخصيص الأيام المذكورة دون غيرها *
وروي عن الزهري، وإبي وائل، وإبي يوسف، ومحمد استحباب التكبير غداة عرفة الى آخر أيام التشريق عند العصر *

وعن يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود وأصحاب ابن مسعود قال (٢) : كان ابن مسعود يكبر صلاة الصبح (٣) يوم عرفة الى صلاة يوم النحر ، قال عبد الرحمن في روايته : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله، الله اكبر الله اكبر، الحمد لله (٤) *
وعن علقمة مثل هذا ، وهو قول أبي حنيفة *

وعن ابن عمر : من يوم النحر الى صلاة الصبح آخر أيام التشريق *
قال ابو محمد : من قاس ذلك على تكبير أيام منى فقد اخطأ ، لأنه قاس من ليس بحاج على الحاج ولم يختلقوا انهم لا يقيسونهم عليهم في التلبية ، فيلزمهم مثل ذلك في التكبير *
ولاحتملني قال : إنما ذلك في الأيام المعلومات ، لقول الله تعالى (وذكروا اسم الله في أيام معلومات وقال : إن يوم النحر مجمع عليه أنه من المعلومات ، وما بعده مختلف فيه ، لأنه دعوى فاسدة ، وما حذر الله تعالى قط ذكره في شيء من الأيام *
ولا معنى لمن اقتصر بالمعلومات على يوم النحر لان النص يمنع من ذلك ، بقوله تعالى (على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وقد صح ان يوم عرفة ليس من أيام النحر وان ما بعد يوم النحر هو من أيام النحر ، فيبطل هذا القول . والله تعالى التوفيق *

٥٥٢ - مسألة - ومن لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحى لصلاة العيدين خرج لصلاتهما في اليوم الثاني ، وان لم يخرج غدوة خرج ما لم تزل الشمس . لأنه فصل خير ،

(١) بابايت الراو في الأسلين وهو صواب (٢) كذا في الأسلين «قال» بالافراد ، وهو صحيح فالقائل أبو اسحق ثقلان الأسود وغيره (٣) كذا في الأسلين وهو صحيح (٤) في النسخة رقم (١٦) «وقه الحمد» وكانت هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناسخها صحها الى «الحمد لله» وهي نسخة صحيحة عني بما كتبها واجتهد في أن تكون من أصح النسخ فلذلك اعتمدناها في التصحيح .

وقال تعالى : (واضلوا الخير) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر - هو الخوضي - ثنا شعبة عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي عمير بن انس بن مالك عن عومة له من أصحاب النبي ﷺ : « أن ركبا جاؤا الى رسول الله ﷺ يشهدون انهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم أن يفطروا (١) وإذا أصبحوا ابتدوا الى مصلام » * قال أبو محمد : هذا سند صحيح ، وأبو عمير مقطوع على انه لا يخفى عليه من أعمامه من صحت صحبته ممن لم تصح صحبته وإنما يكون هذا علة من يمكن أن يخفى عليه هذا ، والصحابة كاهم عدول رضى الله عنهم ، لثناء الله تعالى عليهم *

وهذا قول أبي حنيفة والشافعي *

فلو لم يخرج في الثاني من الأضحى وخرج في الثالث فقد قال به أبو حنيفة ، وهو فعل خير لم يأت عنه نهى *

٥٥٣ - مسألة - والفناء واللبس والزمن (٢) في أيام العيد بن حسن في السجد وغيره * حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا أحمد ابن صالح ثنا ابن وهب انا عمرو - هو ابن الحارث - ان محمد بن عبد الرحمن - هو بتم عروة - حدثه عن عروة عن عائشة قالت : « دخل على رسول الله ﷺ وعندى جارتان تفتيان بفتاء بعات (٣) ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه فدخل أبو بكر فاتهر في وقال : مزماره الشيطان عند رسول الله ﷺ ؟ فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال : دعها (٤) ، فلما غفل غمزتهما فخرجتا ، وكان يوم عيد ، يلبس السودان بالدوق والحراب ، فاما سألت رسول الله ﷺ وإما قال : نشتهن تنظرين ؟ فقلت : نعم ، فأقمني وراهما ، خدى على خده ، وهو يقول : دونكم يا بني أرفدة (٥) حتى اذا ما قلت قل : حبسك ؟

(١) في النسخة رقم (١٦) « فأمرهم النبي ﷺ أن يفطروا » وما هنا هو الموافق لابی داود (ج ١ ص ٤٩ و ٤٥٠) (٢) بفتح الزاى واسكان الفاء ، وانظر المسئلة ٥٠٠ (ج ٤ ص ٢٤٦) (٣) بضم الباء وفتح اللامين المهملة المخففة . موضع في نواحي المدينة على ليلتين منها . كانت به وقائع بين الأوس والخزرج في الجاهلية (٤) هكذا في الأصلين بالامراء ، وفي البخاري (ج ٢ ص ٥٤ و ٥٥) « دعهما » وكل صحيح (٥) بفتح الهمزة واسكان الراء وكسر الفاء وفتح الدال المهملة ، لقب بالحجشة *

قلت : نعم ، قال : فذهبي *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي حدثني ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن ابن شهاب حدثه عن عروة عن عائشة : « أن أبا بكر دخل عليها وعندها جارتان في أيام منى تضيآن وتضربان ، ورسول الله ﷺ مسجى بثوبه ، فاتهرما أبو بكر ، فكشف رسول الله ﷺ عنه وقال : دعهما يا أبا بكر فاتهما أيام عبد » * وبه إلى مسلم : ثنا زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام - هو ابن عروة - عن أبيه عن عائشة قالت : « جاء جيش يزنقون في يوم عيد في السجد ، فدعاني النبي ﷺ فوضعت رأسي على منكبيه ، فجعلت أنظر إلى أعينهم ، حتى كنت أنا التي انصرفت » *

وبه إلى مسلم : حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : « بينما الحبشة يلعبون عند رسول الله ﷺ بمجراهم إذ دخل عمر بن الخطاب ، فأهوى إليهم ليحصبهم بالحصباء ، فقال رسول الله ﷺ : دعهم يا عمر » قال أبو محمد : أين يقع انكار من انكار سيدي هذه الأمة بعد نبينا ﷺ - أبي بكر ، وعمر رضي الله عنهما ؟ وقد انكر عليه السلام عليهما انكارهما ، فرجما عن رأيهما إلى قوله عليه السلام *

﴿ صلاة الاستسقاء ﴾

٥٥٤ - مسألة قال أبو محمد : إن قحط الناس واشتد المطر حتى يؤذي طيوع السلون في أبادرسلواتهم وسجودهم وعلى كل حال ، ويدعو الإمام في خطبة الجمعة ، قال عز وجل : (ادعوني - استجب لكم) وقال تعالى : (فلو لا إذ جاءهم بأستانقروا أولئك قست قلوبهم) * فإن أراد الإمام البر وز في الاستسقاء خاصة - لأفيا سواء - فيخرج مبتذلاً متواضعا إلى موضع المصل والناس معه ، فيبدأ فيخطب بهم خطبة يكثر فيها من الاستغفار ، ويدعو الله عز وجل ، ثم يحول وجهه إلى القبلة وظهره إلى الناس ، فيدعو الله تعالى رافعاً يديه ، ظهورهما إلى السماء ، ثم يقاب رداؤه أو ثوبه الذي يتغطاه ، فيجمل باملته ظاهره ، وأغلاه أسفله ، وما على منكب من منكبيه على النكب الآخر ، ويفعل الناس كذلك ، ثم يصلي بهم ركعتين ، كلنا في صلاة العيد سواء سواء ، بلا أذان ولا إقامة ، إلا أن

صلاة الاستسقاء يخرج فيها النبر الى المصلى ، ولا يخرج في الميدين ، فاذا سلم انصرف وانصرف الناس *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا ابن أبي ذئب عن الزهرى عن عباد بن عيم عن عمه - هو عبد الله بن زيد الأنصارى - قال : « رأيت رسول الله ﷺ يوم خرج يستسقى فحول الى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه ، ثم صلى لنا ركعتين جهر فيهما بالقراءة » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبيد ثنا حاتم بن اسماعيل عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن أبي كنانة عن أبيه قال : « سألت ابن عباس عن صلاة رسول الله ﷺ في الاستسقاء ؟ فقال : خرج رسول الله ﷺ متبذلاً متواضعاً متضرعاً ، فجلس على النبر ، فلم يخطب خطبتكم هذه ، لكن لم يزل في التضرع ، والدعاء ، والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلى في العيد » *

قال أبو محمد : أما الاستسقاء فقول الله تعالى (واستغفروا ربكم إنه كان غفاراً يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً) . وتحويل الرداء يقتضى ما قلناه . وهذا كله قول أصحابنا *

وقال مالك : بتقديم الخطبة *

وقال الشافعى : صلاة الاستسقاء كصلاة العيد *

وقد روينا عن السلف خلاف هذا ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *
روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفیان الثورى عن أبي اسحاق السبيعي : أن ابن الزبير بعث الى عبد الله بن يزيد - هو الخطمى - أن يستسقى بالناس ، فخرج فاستسقى بالناس ، وفيهم البراء بن عازب وزيد بن أرقم ، فصلى ثم خطب *

قال أبو محمد : لبيد الله بن يزيد هذا حجة بالنبي ﷺ *
وعن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى : أنهم كانوا يكبرون في الاستسقاء ، والفطر ، والأنهى سباً في الأولى وخمساً في الثانية ، و يصلون قبل الخطبة ، ويجهرون بالقراءة ، ولكن في الطريق ابراهيم بن أبي يحيى ، وهو أيضاً منقطع *

وروينا : أن عمر خرج الى المصلى فدعا في الاستسقاء ، ثم انصرف ولم يصل *
قال أبو محمد : ولا ينجس اليهود ولا الجوس ولا النصارى من الخروج الى الاستسقاء للدعاء فقط ، ولا يباح لهم إخراج ناقوس ولا شئ يخالف دين الاسلام . والله تعالى التوفيق *

﴿صلاة الكسوف﴾

٥٥٥ - مسألة - صلاة الكسوف على وجوه •

أحدها أن تصلي ركعتين كسائر التطوع ، وهذا في كسوف الشمس وفي كسوف القمر أيضاً •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث - هو ابن سميد التوري - ثنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكره قال: «خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر داءه ، حتى انتهى إلى المسجد ، فتاب الناس (١) فصلى بهم ركعتين ، فأنجحت الشمس ، فقال : إن الشمس والقمر آياتان من آيات الله ، وإنهما لا يخفان (٢) لوت أحد ، وإذا كان ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم ، وذلك أن ابنا النبي ﷺ مات ، يقال له : إبراهيم ، فقال ناس في ذلك (٣) • حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يزيد - هو ابن زريع (٤) ثنا يونس - هو ابن عبيد - عن الحسن عن أبي بكره : «كنا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشمس ، فقام إلى المسجد يجر داءه من العجلة ، فقام إليه الناس ، فصلى ركعتين كما يصلون ، فلما أنجحت خطبنا ، فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما (٥) عباده ، وإنهما لا ينكسفان (٦) لوت أحد ولا لحياة (٧) فإذا رأيتم كسوف أحدهما فصلوا حتى ينجلي (٨) •»

وروينا نحو هذا أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص يوم مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ إلا أن فيه تطويل الركوع والسجود والقيام •

فأخذوا بهذا طائفة من السلف ، منهم عبد الله بن الزبير ، صلى في الكسوف ركعتين

(١) في البخاري (ج ٢ ص ٩٦ و ٩٧) «وثاب الناس إليه» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يخفان» وما هنا هو الموافق للبخاري . (٣) في البخاري «فقال الناس في ذلك» (٤) يضم الزاي وفتح الراء وآخره عين هائلة وفي الأصلين «يزيع» وهو خطأ صرف ، وليس في رجال الكتب الستة من يسمى «يزيد بن يزيع» وهو في النسائي (ج ٣ ص ١٥٢ و ١٥٣) «حدثنا يزيد وهو ابن زريع» على الصواب (٥) في النسخة رقم (١٦) «•» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «لا ينكسفان» وما هنا هو الموافق للنسائي (٧) كلمة «ولا لحياة» نابتة في الأصلين ولا توجد في النسائي (٨) التي في النسائي «فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم» •

كسائر الصلوات *

فان قيل : قد خطأه أخوه عروة *

قلنا : عروة أحق بالخطأ ، لأن عبد الله صاحب ، وعروة ليس بصاحب ، وعبد الله عمل بيلم ، وأنكر عروة ما لم يعلم *

وبهذا يقول أبو حنيفة *

قال أبو محمد : وهذا الوجه يصلى لكسوف الشمس ولكسوف القمر في جماعة ، ولو صلى ذلك عند كل آية تظهر - من زلزلة أو نحوها - لكان حسناً ، لأنه فعل خير * وإن شاء صلى ركعتين ويسلم ، ثم ركعتين ويسلم ، هكذا حتى ينجلي الكسوف في الشمس والقمر ، والآيات كما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن أبي شبيب الحراني ثنا الحارث بن عبد البصرى عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال : « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فجعل يصلى ركعتين ركعتين ، ويسأل عنها حتى انجلت » *

وروي أيضاً قوله عليه السلام : « فصلوا حتى تنجلي » عن أبي بكر ، كما ذكرنا آتفاً ، وعن المنيرة بن شبة ، وعن ابن عمر ، وأبي مسعود ، بأسانيد في غاية الصحة ، وهذا اللفظ يقتضى ما ذكرنا *

وهذا قول طائفة من السلف *

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح (١) وقال سفيان : عن المنيرة عن إبراهيم النخعي وقال الربيع : عن الحسن (٢) ثم اتفق الحسن وإبراهيم فلا

(١) الربيع يفتح الراء ، وصبيح يفتح الصاد ، كلاهما يوزن أمير (٢) قوله « وقال الربيع عن الحسن » سقط من النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) « رويانا من طريق وكيع عن سفيان الثوري والربيع بن صبيح ، وقال سفيان عن المنيرة ، وقال الربيع عن الحسن عن إبراهيم النخعي ثم اتفق الحسن وإبراهيم » الخ وهو خطأ في الأولى وخطأ في الثانية ، والصواب ما استخرجناه من مجموعهما هنا ، فان الثوري يروي عن المنيرة - وهو ابن مقسم الضبي - والمنيرة يروي عن إبراهيم وكيع يروي عن الربيع والربيع عن الحسن ، وقول المؤلف عتيه « ثم اتفق الحسن وإبراهيم » دليل على أن قولهما متاثران ، لأن أحدهما يروي به عن الآخر ، وهذا واضح جداً *

جميعاً في الكسوف : صلى ركعتين ركعتين ، وإن شاء ذكر الله تعالى ودعا بمدان يكبر قائماً ، فإذا انجلي الكسوف قرأ وركع ركعتين ، هذا في الشمس والقمر والآيات أيضاً *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن الجريري عن حيان بن عمر (١) أبي العلاء عن عبد الرحمن بن حمزة - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ - قال : « كنت أرمي (٢) بأسهمي في المدينة في حياة رسول الله ﷺ إذ كسفت الشمس ، فبذتها ، وقلت : والله لأنظرن إلى ما حدث لرسول الله ﷺ في كسوف الشمس ، قال : فأنتبه وهو قائم في الصلاة رافع (٣) « يديه ، فجعل يسبح ويحمد ويلل ويكبر ، ويدعو حتى حسر عنها ، فلما حسرتها قرأ سورتين وصلى ركعتين » *

وإن شاء لكسوف الشمس خاصة إن كسفت من طلوع الشمس إلى أن يصلي الظهر - صلى ركعتين كما قمنا ، وإن كسفت من بعد صلاة الظهر إلى أخذها في الغروب صلى أربع ركعات كصلاة الظهر أو العصر *

وفي كسوف القمر خاصة إن كسفت بعد صلاة المغرب إلى أن تصلي العشاء الآخرة صلى ثلاث ركعات كصلاة المغرب وإن كسف بعد صلاة العشاء إلى الصبح صلى أو بما كصلاة العشاء *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد الحميد الثقفي - ثنا خالد - هو الحذاء عن أبي قتادة عن النعمان بن بشير قال : « انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجر ثوبه فزما ، حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلي - بنا (٤) حتى انجلت ، فلما انجلت (٥) قال : إن فاساً يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان إلا لوت أحد ولا لحياة ، ولكنهما آيتان من آيات الله تعالى ، وإن والقمر لا ينكسفان لوت أحد ولا لحياة ، ولكنهما آيتان من آيات الله تعالى ، وإن

(١) حيان : يفتح الحاء انهملة وتشديد الياء التثنية التحية ، وعمر : بالتصغير (٢) في الأصلين « أرتني » وصححناه من مسلم (ج ١ ص ٢٥٠ و ٢٥١) (٣) في النسخة رقم (١٦) « رافعا » وما هنا هو الموافق لمسلم (٤) كلمة « بنا » مخوفاً من الأصلين ، وزدناها من النسائي (ج ٣ ص ١٤١) (٥) قوله « فلما انجلت » زدناه من النسائي *

الله (١) اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له (٢) فاذا رأيتم ذلك فصلوا كما حدث صلاة صليتموها من المكتوبة *

فان قيل : إن أبا قلابة قد روى هذا الحديث عن رجل عن قبيصة العامري . قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ وأبو قلابة قد أدرك النعمان فروى هذا الخبر عنه ، ورواه أيضا عن آخر فحدث بكنا روايته ، ولا وجه للتسلل بمثل هذا أصلا ولا معنى له *

وإن شاء في كسوف الشمس خاصة صلى ركعتين ، في كل ركعة ركعتان ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمد» ثم يسجد سجدتين ، ثم يقوم فيركع أخرى ، في كل ركعة ركعتان ، كما وصفنا ، ثم يسجد سجدتين ، ثم يجلس ويشهد ويسلم ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبي ثور *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله ابن مسلمة عن مالك بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال : «انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فعلى رسول الله ﷺ ، فقام قياما طويلا نحواً من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعا طويلا ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد ، ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد (٣) ثم انصرف وذكر باقي الخبر *

وروي أيضا من عاتشة رضي الله عنها *

وإن شاء صلى في كسوف الشمس خاصة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات ، يقرأ ثم يركع ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقول : «سمع الله من حمد» ثم يسجد سجدتين ، ثم يقوم فيركع أيضا ركعة فيها ثلاث ركعات كما ذكرنا ، ثم يرفع (٤) ثم يسجد ثم يجلس ويشهد ويسلم *

(١) في النسائي «إن الله» بحذف الواو (٢) كلمة «له» محذوفة في النسخة رقم (١٦) وانظر بحثا قريبا جيدا في قوله «إن الله اذا تجلى لشيء من خلقه خشع له» في شرح السيوطي والسندى على سنن النسائي وفي نهافت الفلاسفة للترزالي (ص ٤ و ٥) * (٣) قوله «ثم يسجد» سقط من النسخة رقم (١٦) خطلا ، وما هنا هو الصواب الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٩٢) (٤) في الأصلين «ثم يركع» وهو خطأ واضح .

رويان من طريق حماد بن سلمة : أفتاد عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس : أنه صلى
فازالة بالصرة ، قام بالناس فكبر أربعاً ثم قرأ ثم كبر وركع ، ثم رفع رأسه فكبر أربعاً ،
ثم قرأ ما شاء الله أن يقرأ ، ثم كبر فركع (١) *

ومن طريق معمر عن قتادة وعاصم الأحمول كلاهما عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس :
انه صلى بالبصرة في الزلثة فأطال القنوت ، ثم ركع ثم رفع رأسه فأطال القنوت ثم ركع ثم رفع
رأسه فأطال القنوت ، ثم ركع ، ثم سجد ، ثم صلى الثانية كذلك ، فصار ثلاث ركعات في
أربع سجعات ، وقال هكذا صلاة الآيات ، قال قتادة : صلى حذيفة بالمداين بأصحابه مثل صلاة
ابن عباس في الآيات ، ثلاث ركعات ثم سجد سجدتين وفعل في الأخرى مثل ذلك .

ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين قالت : صلاة الآيات ست ركعات في أربع مائة سجدة .

وإن شاء صلى في كسوف الشمس خلعتين في كل ركعة أربع ركعات ، يقرأ
ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع فيقرأ ثم يركع ، ثم يرفع
فيقول : «سمع الله لمن حمده» ثم يسجد سجدتين ، ثم يفعل في الثانية كذلك أيضا سواء
سواء ، ثم يجلس ويتشهد ويسلم .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا إسماعيل بن علي عن سفيان الثوري عن جيب — هوائن أبي ثابت — عن طاوس عن ابن عباس قال: «صلى رسول الله ﷺ حين كسفت الشمس ثمانين ركعات في أربع سجعات» •
وعن علي رضي الله عنه مثل ذلك •

وبه الى مسلم : نا محمد بن التی ثنا بحی بن سعید القطان عن سفیان الثوری نا حبیید
هو ابن ابی ثابت - عن طاوس عن ابن عباس عن النبی ﷺ : «أفضل فی کسوف : قرآن ثم رکع ،
ثم قرآن ثم رکع ، ثم قرآن ثم رکع ، ثم سجدة ، قال : والآخری مثلاً» •
وهو قول علی کا ذکر نا •

وقد فعله أيضا ابن عباس وحبيب بن أبي ثابت •

قال أبو محمد : لا يحل الاعتصار على بعض هذه الآثار دون بعض لأنها كلها سنن ، ولا يحل النهي عن شيء من السنن *

فأما مالك فإنه في اختياره بعض ما روى من طريق ابن عباس ، وعائشة رضي الله عنهما وتقليد أصحابه له في ذلك :- هادمون أصلاً لهم كبيراً ، وهو أن الثابت عن عائشة وابن عباس خلاف ما روي (١) مما اختاره مالك كأوردنا آتفاً ، ومن أصلهم أن صاحب إذا صح عنه خلاف ما روى كان ذلك دليلاً على نسخه ، لأنه لا يترك ما روى إلا لأن عنده علماً بسنة هي أولى من التي ترك ، وهذا مما تناقضوا فيه *

وأما أبو حنيفة ومن قبله فأنهم عارضوا سائر ما روى بأن قالوا : لم نجد في الأصول صفة شيء من هذه الأعمال *

قال أبو محمد : وهذا ضلال يؤدي إلى الانسلاخ من الإسلام ! لأنهم مصرحون بأن لا يؤخذ لرسول الله ﷺ سنة ، ولا يطلع له أمر :- إلا حتى يوجد في سائر الديانة حكم آخر مثل هذا الذي خالفوا ، ومع هذا فهو حق من القول *

وليت شعري ! من أين وجب أن لا تؤخذ لله شريعة إلا حتى توجد أخرى مثلها ولا فلا ؟ وما ندرى هذا يجب ، لا يدين ولا يعقل ، ولا يرى سديده ، ولا يقول متقدم ، وما هم بأولى من آخر قال : بل لا تأخذها حتى أجد لها نظيرين !! أو من ثالث قال : لا حتى أجد لها ثلاث نظائر ! والزيادة ممكنة لمن لا دين له ولا عقل ولا حياة *

ثم نقضوا هذا الجوزوا صلاة الخوف كما جوزوها ، ولم يجدوا لها في الأصول نظيراً ، في أن يقف المأموم في الصلاة بعد دخوله فيها مختاراً للوقوف ، لا يصلي بصلاة امامه ، ولا يتم ما بقي عليه *

وجوزوا البناء في الحديث ، ولم يجدوا في الأصول لها نظيراً ، أن يكون في صلاته بلا طهارة ، ثم لا يعمل عمل صلاته ، ولا هو خارج عنها ، والقوم لا يبالون بما قالوا ! *

وقال أبو حنيفة ومالك : لا ييهر في صلاة الكسوف . وقال من احتج لهم : لو جهر

بهما رسول الله ﷺ لعرف بما قرأ *

قال أبو محمد : هذا احتجاج فاسد ، وقد عرف ما قرأ *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد

ابن مهران - هو الرازى - ثنا الوليد بن مسلم ثنا ابن عمر - هو عبد الرحمن - سمع ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : « جهر رسول الله ﷺ في صلاة الكسوف بقراءته » • حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنا العباس بن الوليد بن مزيد أخبرنى أبى ثنا الأوزاعى أخبرنى عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ قرأ قراءة طويلة فجهر بها » في صفتها صلاة الكسوف •

قال ابو محمد : قطع عائشة وعروة والزهرى والأوزاعى بأنه عليه السلام جهر فيها : أولى من ظنون هؤلاء الكاذبة ! • وقد روينا من طريق أبى بن كعب : « أن رسول الله ﷺ قرأ في أول ركعة من صلاة الكسوف سورة من الطول » •

فان قيل : ان سمرقندى فقال : « انه عليه السلام صلى في الكسوف لانسمع له صوتا » • قلنا : هذا لا يصح ، لأنه لم يروه الاثلية بن عباد المبدى ، وهو مجهول • ثم لو صح لم تكن لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه انه عليه السلام لم يجهر وانما فيه « لانسمع له صوتا » وصدق سمرقندى في انه لم يسمعه ولو كان بحيث يسمعه لسمعه كما سمعت عائشة ترضى الله عنها التي كانت قريبا من القبلة في حجرتها ، وكلاما صادق •

ثم لو كان فيه « لم يجهر » لكان خبر عائشة زائدا على ما في خبر سمرقندى ، والزائد أولى اولكان كلا الأمرين جائزا لا يطل احدهما الآخر فكيف وليس فيه شيء من هذا ؟ • قال ابو محمد : ولا نعلم اختيار السالكين روى عنه عن احمد بن الصاحب ترضى الله عنهم بيان اقتضاه على ذلك العمل •

فان قيل : كيف تكون هذه الأعمال صحاحا كلها وانما صلاها عليه السلام مرة واحدة اذ مات ابراهيم ؟ •

قلنا : هذا هو الكذب والقول بالجهل •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا عبد بن عبد الرحمن انا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة عن عائشة : « أن رسول الله

ﷺ صلى في كسوف في صفة زمزم أربع ركعات وأربع سجعات» (١) *
فهذه صلاة كسوف كانت بمكة سوى التي كانت بالدينة، وماروا وقطعوا عن أحد ان
رسول الله ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة . وكسوف الشمس يكون متواترا، بين
كل كسوفين خمسة أشهر قمرية، فأى نكرة في ان يصل عليه السلام فيه عشرين
المرات في نبوته؟ (٢) *

(١) قال السيوطي في شرح النسائي (ج ٣ ص ١٣٥) «قال الحافظ عماد الدين بن كثير :
تفرد النسائي عن عبدة بقوله «في صفة زمزم» وهو وهم بلا شك، فإن رسول الله ﷺ
لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة بالدينة في المسجد، هذا هو الذي ذكره الشافعي،
واحمد، والبخاري، والبيهقي، وابن عبد البر، وأما هذا الحديث بهذه الزيادة فيخشى ان يكون
الوهم من عبدة بن عبد الرحيم هذا، فإنه مروى في تزل دمشق ثم صار الى مصر فاحتل
أن النسائي سمعه منه بمصر، فدخل عليه الوهم، لأنه لم يكن معه كتاب وقد أخرجه
البخاري ومسلم والنسائي أيضا بطريق آخر من غير هذه الزيادة . وعرض هذا على الحافظ
جمال الدين الزبيدي فاستحسنته وقال : «قد أجادوا حسن الاقتداء» وقال ابن حجر في التلخيص
(ص ١٤٧) : «فيه نظر، لأن الحافظ روى عن يحيى بن سعيد بدون قوله : في صفة
زمزم كذا هو عند مسلم والنسائي أيضا بهذه الزيادة شاذة» (٢) حقيقة إن الأحاديث التي
وردت في وصف صلاة الكسوف مختلفة جدا، وكثير منها صحيح الاسناد وللعلماء فيها
مسلكان : مسلك الجمع بينها بحملها على تعدد حصول الكسوف وصلاته في عهد النبي ﷺ
وهو الذي ذهب اليه اسحق ورجحه ابن رشد الفيلسوف في بداية المجتهد (ج ١ ص
١٦٧) والمؤلف في هذا الكتاب وغيرهم . والمسلك الثاني الترجيح، قال ابن حجر
في الفتح (ج ٣ ص ٣٦٢) : «قل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم
كانوا يمدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة، فإن أكثر طرق
الحديث يمكن رد بعضها الى بعض، ويممها ان ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام
وإذا انحلت القصة تعين الأخذ بالراجح» والراجح قطعاً هو حديث عائشة التي فيه ركوعان
في كل ركعة . ومثل هذا الأمر لا يمكن فيه الاحتمال فقط بل يجب تحقيقه، ولئن زعم
بعض علمائنا رحمهم الله ان حساب التبعين لا يقبل ولا يعتمد، فأما ذلك كان ظناً منهم
أنه من باب (التنجيم) ولم يعلموا انه حساب دقيق قاطع في الدلالة على موافقته مثل هذه

الأشياء ، وليس هو من علم النيب كما يفهم بعض الناس . وكسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الأرض ، وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه ، لأن نورهم مستمد من الشمس فإذا حجب عنه أظلم . ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقراء ، فانه في كل ٦٥٨٥ يوما وثلاث يوم - أى نحو ثمانية عشر عاما و احد عشر يوما - يحدث سبعون كسوفاً منها ٢٩ للقمر و ٤١ للشمس ، ويكون أقله مرتان ، وإذا كان قاصراً عليهما كان للشمس وحدها ، وقد يصل الى سبع مرار ، منها اثنتان أو ثلاثة للقمر ، وأربعة أو خمسة للشمس ، وأما المتأخرون فصاروا يحسبون لذلك حساباً دقيقاً جداً ، حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي ، وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله ، وكسوف الشمس لا يرى إلا في جهات معينة ، بل قد يمر بدون ان يرى ، والكسوف الكلي - وهو الذى يغطي فيه القمر وجه الشمس كله - لا يرى إلا في أماكن ضيقة قد لا تزيد على ١٦٥ ميلاً ، ولا يزيد وقت بقائه على خمس دقائق أوست . (وهذه المعلومات اقتبسها من كتاب بسائط علم الفلك للدكتور صروف ص ٢٧ و ٣١ ومن دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ج ١٥ ص ٣٥٦ ومن دائرة معارف لاروس ج ٤ ص ٣٤ وتفصل بترجمتهما صديقي الاستاذ احمد بك وجدى الحملى بالرقازيق) فاذاعلنا هذا تبين لنا ان قول المؤلف : « بين كل كسوفين خمسة اشهر قريبة » قول قريب من الحقيقة ، ويظهر لى انه كان ذا اطلاع على بعض علم الهيئة والفلك ، وقد مدح هو ذلك فى الملل والنحل (ج ٥ ص ٣٧) وقال : ان العلم بهذا « يتج منه معرفة رؤية الأهلّة لقرض الصبوم والفتور ومعرفة الكسوفين » . ولقد حاولت كثيراً ان اجد من العلماء بالفلك من يظهر لنا بالحساب الدقيق عدد الكسوفات التى حصلت فى مدة اقامة النبي ﷺ بالمدينة وتكون رؤيتها بها ممكنة ، وطلبت ذلك من بعضهم مراراً - فلم أوفق الى ذلك ، إلا انى وجدت للمرحوم محمود باشا الفلكى جزأً صغيراً من كتابه (نتائج الانهام فى تقويم العرب قبل الاسلام) ألفه بالجنة القرنسوية وترجمه الى العربية الاستاذ العلامة احمد ذكى باشا وطبع فى بولاق سنة ١٣٠٥ ، وقد حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذى حصل فى السنة العاشرة وهو اليوم الذى مات فيه ابراهيم عليه السلام ، ومنه انضح ان للشمس كسفت فى المدينة المنورة فى يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة ١٠ الموافق ليوم ٢٧ يناير سنة ٦٣٢ ميلادية فى الساعة ٨ والدقيقة ٣٠ صباحاً . وهو يرد اكثر الأقوال التى نقلت فى تحديد يوم موت ابراهيم عليه السلام . وعسى ان يكون هذا البحث والتحقيق

وأما اقتصارنا على ما وصفنا في صلاة كسوف القمر لقول رسول الله ﷺ: « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » فلا يجوز أن تكون صلاة إلامثنى مثنى ، إلا صلاة جاء نص جلي صحيح بأنها أقل من مثنى أو أكثر من مثنى ، كما جاء في كسوف الشمس ، فيوقف عند ذلك ولا تقرب الشرائع بعضها ببعض ، بل كلها جق *
 وإنما قلنا بصلاة الكسوف القمري والآيات في جماعة لقول رسول الله ﷺ: « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين » ويصلها النساء ، والمفردة ، والمسافرون كما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

﴿ سجود القرآن ﴾

في القرآن أربع عشرة سجدة ، أولها في آخر ختمه سورة الأعراف ، ثم في الرعد ، ثم في النحل ، ثم في سبحان ، ثم في كيمص ، ثم في الحج في الأولى وليس قرب آخرها سجدة ، ثم في الفرقان ، ثم في النمل ، ثم في آل نازل ، ثم في ص ، ثم في حم فصلت ، ثم في حافراً لبعض النباه من المالمين بالفلك الى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في السنين العشر الأولى من الهجرة النبوية الى الوقت وفاته ﷺ في يوم الأحد ١٢ ربيع الأول سنة ١١ او الاثنين ١٣ منه الموافق ليومى ٧ يونيه سنة ٩٣٣ ٨٠ منه ، فاذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة أمكن التحقق من صحة احد السلكين : إما حمل الروايات على تعدد الوقائع وإما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وأنا اميل جداً الى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن إلا مرة واحدة ، فقد علمنا من رسالة محمود باشا الفلكي انه حصل خسوف للقمر في المدينة في يوم الاربعاء ١٤ جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق ٢٠ نوفمبر سنة ٦٢٥ ولم يرد ما يدل على ان النبي ﷺ جمع الناس فيه لصلاة الكسوف ويؤيد هذا ان الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف دالة بسياقها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة ، وان الصحابة لم يكونوا يعلمون ماذا يصنع رسول الله ﷺ في وقتها ، وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم ، وان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موته ﷺ لم تزد على اربعة اشهر ونصف ، فلو كان الكسوف حصل مرة أخرى وقاموا للصلاة لظاهر ذلك واضحا في النقل لتوافر الدوامي الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة ، والله أعلم بالصواب *

والنجم في آخرها ، ثم في اذا السماء انشقت عند قوله تعالى : (لا يسجدون) ثم في اقرأ باسم ربك في آخرها *

وليس السجود فرضاً لكنه فضل ، ويسجد لها في الصلاة الفريضة والتطوع وفي غير الصلاة في كل وقت ، وعند طلوع الشمس وغروبها واستوائها ، الى القبلة والى غير القبلة ، وعلى طهارة وعلى غير طهارة *

فاما السجدة المتصلة الى (الم نزل) فلا خلاف فيها ، ولا في مواضع السجود منها إلا في سورة النمل ، فان كثيراً من الناس قالوا : موضع السجدة فيها عند تمام قراءتك (رب العرش العظيم) وقال بعض الفقهاء : بل في تمام قراءتك (وما يملنون) وهذا نقول لأنه أقرب الى موضع ذكر السجود والأمر به ، والمبادرة الى فعل الخير أولى ، قال تعالى : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) *

وقالت طائفة : في الحج سجدة ثانية قرب آخرها ، عند قوله تعالى (وانفلوا الى خير لعلكم تفلحون) ، ولا نقول : هذا في الصلاة البتة ، لأنه لا يجوز ان يزداد في الصلاة سجود لم يصح به نص ، والصلاة تبطل بذلك ، وأما في غير الصلاة فهو حسن ، لأنه فعل خير * وانما لم تجز في الصلاة لأنه لم يصح فيها ستة عن رسول الله ﷺ ، ولا اجمع عليها ، وانما جاء فيها أثر مرسل ، وصح عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وابي الدرداء السجود فيها ، وروى أيضا عن أبي موسى الأشعري *

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا شعبة عن سعد (١) بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف سمعت عبد الله بن ثلبة يقول : صليت خلف عمر بن الخطاب نسجد في الحج سجدتين *

وعن مالك عن عبد الله بن دينار : رأيت عبد الله بن عمر سجد في الحج سجدتين * وعن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر : انه وأباه عمر كانا يسجدان في الحج سجدتين وقال ابن عمر : لو سجدت فيها واحدة لكانت السجدة في الآخرة أحب إلي * وقال عمر : انها فضلت بسجدتين *

وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خير عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه : ان ابا الدرداء سجد في الحج سجدتين *

وروى أيضا عن علي بن ابي طالب، وأبي موسى، وعبد الله بن عمرو بن العاصي * قال أبو محمد : أين المولود (١) من أصحاب مالك، وأبي حنيفة بتعليم خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة ؟ وقد خالفوا هنا قبل عمر بحضرة الصحابة ، لا يعرف لهم منهم مخالف ، ومعه طوائف ممن ذكرنا ، ومهم حديث مرسل يمثل ذلك ، وطوائف من التابعين ومن بعدهم * وبه يقول الشافعي *

وأما نحن فلا حاجة عندنا إلا بما صح عن رسول الله ﷺ *

فإن قالوا : قد جاء عن ابن عباس في هذا خلاف *

قلنا : ليس كما تقولون ، إنما جاء عن ابن عباس : السجود عشر ، وقد جاء عنه : ليس في من سجدة ، فبطل أن يصح عنه خلاف في هذا ، بل قد صح عنه السجود في الحج بسجدين ، كما روينا من طريق شعبة عن عاصم الاحول عن أبي المالية عن ابن عباس قال : فضلت سورة الحج على القرآن بسجدين *

واختلف أفي من سجدة أم لا ؟ *

وإنما قلنا بالسجود فيها لأنه قد صح عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، وقد ذكرناه قبل هذا في سجود الخطيب يوم الجمعة يقرأ السجدة *

واختلف في السجود في حم ، فقالت طائفة : السجدة عند تمام قوله تعالى (إن كنتم آياء تميدون) وبه تأخذ ، وقالت طائفة : بل عند قوله (وم لا يأمون) ، وأما اخترنا ما اخترنا لوجهين : أحدهما أن الآية التي يسجد عندها قبل الأخرى ، والسرعة إلى الطاعة أفضل ، والثاني أنه أمر بالسجود ، واتباع الأمر أولى *

وقال بعض من لم يوفق للحواس : وجدنا السجود في القرآن إنما هو في موضع الخبر ، لا في موضع الأمر *

قال أبو محمد : وهذا هو أول من خالفه ، لأنه وسائر المسلمين يسجدون في القرآن في قوله تعالى (وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا : وما الرحمن ؟ أنسجلنا تأمرنا وما زادهم نفورا) وهذا أمر لا خبر ، وفي قراءة لكسائي وهي إحدى القراءات الثابتة : (ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض) إلى آخر الآية بتخفيف : « ألا » بمعنى : ألا يقوم اسجدوا ، وهذا أمر ، وفي التحل عند قوله تعالى : (ويفعلون ما يؤمرون) *

وقد وجدنا ذكر السجود بالخبر لاسجود فيه عند أحد ، وهو قوله تعالى في آل عمران (ليسوا سواء من اهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون) . وفي قوله تعالى : (والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما) فمع ان القوم في تخليط لا يحملون ما يقولون ١ *

ورويان عن وكيع عن ابيه عن ابي اسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الاسود قال : كان اصحاب ابن مسعود يسجدون بالأولى من الآيتين . وكذلك عن ابي عبد الرحمن السلي . وهو قول مالك وابي سليمان *

وصح عن ابن مسعود وعلي : انهما كانا لا يريان عرائم السجود من هذه المذكورات (١) إلا ألم وحم ، وكانا يريانها أوكد من سواهما *
وقال مالك : لاسجد في شيء من الفصل ، وروى ذلك عن ابن عباس ، وزيد ابن ثابت *

وخالفها آخرون من الصحابة ، كما نذكر إن شاء الله تعالى ، بعد أن نقول : صح عن رسول الله ﷺ السجود فيها ، ولا حجة في أحد دونه ولا معه *
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن التلي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي قال سمعت الأسود بن يزيد عن ابن مسعود : « أن رسول الله ﷺ قرأ والنجم فسجد فيها »
حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثامسد ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في والنجم ، وقرأ باسم ربك » *

وبه يأخذ جمهور السلف *

ورويانا من طريق مالك عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة : أن عمر بن الخطاب قرأ لهم والنجم اذا هوى فسجد فيها ، ثم قام فقرأ بسورة أخرى ، واتفق ذلك في الصلاة بالمسلمين *

وعن أبي عثمان النهدي : أن عثمان بن عفان قرأ في صلاة المشاء بالنجم فسجد في

آخرها ، ثم قام فقرأ بالتين والذيتون فركع وسجد ، فقرأ سورتين في ركعة •

ومن طريق سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش عن علي بن أبي طالب قال : المزامير أربع ، ألم تنزل ، وحَمَّ السجدة ، والنجم ، وقرأ باسم ربك • وعن شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش عن ابن مسعود قال : عزائم السجود أربع ، ألم تنزل ، وحَمَّ ، والنجم ، وقرأ باسم ربك •

وعن سليمان بن موسى وإيوب السخيتاني كلاهما عن نافع مولى ابن عمر قال : إن ابن عمر كان إذا قرأ بالنجم سجد •

وعن المطلب بن أبي وداعة قال : «سجد رسول الله ﷺ في النجم ولم يسجد - وكان مشركاً حينئذ - قال : فلي ادع السجود فيها أبداً» - اسلم المطلب يوم الفتح • فهذا عمر وعثمان ، وعلى بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يشتمون أقل من هذا • وبالسجود فيها يقول عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وسفيان ، وإبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد وداود ، وغيرهم •

قال أبو محمد : واحتج المفلدون لما لك بخبر رويته من طريق يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن زيد بن ثابت قال : «قرأت على رسول الله ﷺ والنجم فلم يسجد فيها» قال أبو محمد : لا حجة لهم في هذا ، فانه (١) لم يقل : إن النبي ﷺ قال : لا سجود فيها ، وإنما في هذا الخبر حجة على من قال : إن السجود فرض فقط ، وهكذا يقول : إن السجود ليس فرضاً ، لكن إن سجد فهو أفضل ، وإن تركه فلا حرج ، ما لم يرغب عن السنة •

وأيضاً : فإن راوى هذا الخبر قد صرح عن مالك أنه لا يعتمد على روايته - وهو ابن قسيط - (٢) فالآن سارت روايته حجة في إبطال السنن ١٢ على أنه ليس فيها شيء مما يدعونه •

وموهو أيضاً بخبر رويته من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن بكر هو ابن عبد الله المزني أن أبا سعيد الخدري قال : «إن رسول الله ﷺ كان يسجد بمكة بالنجم ،

(١) في النسخة رقم (١٤) «ولأنه» (٢) بضم القاف وفتح السين المهمة وآخره طامة مهمة ويزيد هذا قوة ، وقد احتج به مالك والشيخان وغيرهم وإنما طعن مالك في الذي حدثه عن يزيد وهو رجل لم يسم ، وذلك في حديث آخر •

فلما قدم المدينة رأى أبو سعيد فيما يرى النائم كأنه يكتب سورة ص ، فلما أتى على السجدة سجلت الدواة والقلم والشجر وما حوله من شيء ، قال : فأخبرت رسول الله ﷺ فسجد فيها وترك النجم * .

فهذا خبر لا يصح ، لأن بكرأ لم يسمعه من أبي سعيد ، والله أعلم بمن سمعه ، إلا أنه قد صح (١) بطلان هذا الخبر بلا شك ، لما روينا أنفاس من قول أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ سجد بهم في النجم » وأبو هريرة متأخر الاسلام ، إنما أسلم بعد فتح خيبر ، وفي هذا الخبر أن ترك السجود فيها كان اثر قدومه عليه السلام المدينة ، وهذا باطل * .
وموهو الخبر وروينا من طريق مطر الوراق يذكره عن ابن عباس : « أن رسول الله ﷺ لم يسجد في الفصل مذ قدم المدينة » * .

وهذا باطل بحت ، لما ذكرنا من حديث أبي هريرة ، ولما ذكره اثر هذا إن شاء الله تعالى ، وعلة هذا الخبر هو أن مطراً سبي الحفظ ، ثم لو صح لكان الثبت أولى من النافي ، ولا عمل أقوى من عمل عمر ، وعثمان بحضرة الصحابة بالمدينة وبالله تعالى التوفيق * .
وذكروا أحاديث مرسلة ساقطة ، لا وجه للاشتغال بها لما ذكرنا * .

وأما إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك فإن عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا مسلم بن إبراهيم ، ومعاذ بن فضالة قالنا هاشم الدستوائي عن يحيى — هو ابن أبي كثير — عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : « رأيت أبا هريرة سجد في إذا السماء انشقت ، فقلت : يا أبا هريرة ، ألم أرك تسجد ؟ قال : لو لم أر النبي ﷺ سجد لم أسجد بها » * .

ومن طريق مالك أيضاً عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بجملة * .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة قال : « سجدنا مع رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك » * .

(١) في الامين « قد صح عنه » وكتب في النسخة رقم (١٤) على كلمة « عنه » بالجمرة حرف زاي ، اشارة الى انها زائدة وهي حقا زائدة قد تفسد المعنى .

قال أبو محمد : هذا يكذب رواية مطر التي احتجوا بها *
ومن طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن
الأعرج عن أبي هريرة : «سجد رسول الله ﷺ في إذا السماء انشقت وأقرأ باسم ربك» *
وروي عنه من طرق كثيرة متواترة كالشمس ، اكتفينا منها بهذا *
وبهذا يأخذ عامة السلف *

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والمعتز بن سليمان
كلهم قال ثائرة - هو ابن خالد - عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «سجد أبو
بكر وعمر في إذا السماء انشقت ومن هو خير منهما» زاد عبد الرحمن والمعتز : «وأقرأ باسم ربك»
وهذا أثر كالشمس صحة *

وقد ذكرنا عن علي ، وابن مسعود آثقا : عزائم السجود آلم وحمل والنجم وأقرأ باسم ربك *
ومن طريق شعبة عن عاصم بن أبي النجود عن أبي زرارة : «قرأ أمار بن ياسر إذا السماء
انشقت وهو يخطب ، فنزل فسجد *

وعن الثقات أيوب ، وعبيد الله بن عمر ، وسليمان بن موسى عن نافع : أن ابن عمر كان
يسجد في إذا السماء انشقت ، وأقرأ باسم ربك *

وهو قول أصحاب ابن مسعود ، وشريح ، والشمي ، وعمر بن عبد العزيز أمر الناس بذلك ،
والشمي (١) وأبي حنيفة والأوزاعي وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وداود
وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وأما سجودها على غير وضوء وإلى غير القبلة كيفما يمكن فلائها ليست صلاة ، وقد
قال عليه السلام : «صلاة الليل والنهار مثني مثني» فما كان أقل من ركعتين فليس صلاة
إلا أن يأتي نص بأنه صلاة ، كركعة الخوف ، والوتر ، وصلاة الجنائزة ولانص في أن سجدة
التلاوة صلاة *

وقد روى عن عثمان رضي الله تعالى عنه ، وسعيد بن المسيب : تومي الخائض بالسجود
قال سعيد : وقول : رب لك سجدت . وعن الشمي جوازها إلى غير القبلة *

﴿سجود الشكر﴾

(١) كذا في الأصلين يتكرار اسم «الشمي»

٥٥٧ - مسألة - سجود الشكر حسن ، اذا وردت لله تعالى على المرء نعمة فيستحب له السجود ، لأن السجود فعل خير ، وقد قال الله تعالى (واضلوا الخير) ولم يأت عنه نهى عن التبي ﷺ .

بل قد حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم سمعت الأوزاعي قال ثنا الوليد بن هشام الميلى ثنا ممدان بن أبي طلحة اليعمرى قال : «لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ ، قلت له (١) : أخبرني بعمل يدخلني الله به الجنة ، أوقلت : ما أحب الأعمال (٢) الى الله تعالى ؟ فقال : سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال : (٣) عليك بكثرة السجود لله تعالى ، فانك لا تسجد لله سجدة إلا وفقك الله عز وجل بها درجة ، وحط عنك بها خطيئة ، قال ممدان : ثم لقيت أبا هريرة فسأله ، فقال : مثل ما قال لي (٤) ثوبان .»

قال ابو محمد : الوليد بن هشام من كبار أصحاب عمر بن عبد العزيز لفضله وعمله ، وبقى الاستاد اشهر من أن يسأل عنهم .

وليس لأحد أن يقول : إن هذا السجود إنما هو سجود الصلاة خاصة ، ومن أقدم على هذا فقد قال على رسول الله ﷺ : ما لم يقله ، بل كذب عليه ، إذ أخبر عن مراده بالتيب واللقن الكاذب .

وقد روينا عن أبي بكر الصديق : أنه لما جاءه فتح اليمامة سجد .
وعن علي بن أبي طالب : أنه لما وجد ذوالندينه في القتل سجد ، إذ عرف أنه في الحزب البطل ، وأنه هو الحق .

وصح عن كعب بن مالك في حديث تخلفه عن تبوك : أنه لما تيب عليه سجد .
ولا يخالف لهؤلاء من الصحابة أسلا ، ولا مفرق في خبر كعب البتة .

(١) كلمة «له» ليست في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٤٠) (٢) في مسلم «أوقلت فأحب الأعمال» (٣) في مسلم «سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال» الخ (٤) كلمة «لي» ليست في مسلم .

﴿كتاب الجنائز﴾

صلاة الجنائز وحكم الموتي

٥٥٨ — مسألة — غسل السلم الذكر والاشئ وتكفينهما فرض ، ولا يجوز أن يكون الكفن إلا حسناً على قدر الطاقة ، وكذلك الصلاة عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا اسماعيل - هو ابن أبى أويس - ثنا مالك عن أيوب السخيتانى عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية قالت : «دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته ، فقال : اغسلها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ، إن رأيتن ذلك» وذكر الحديث *
فأمر عليه السلام بغسلها ، وأمره فرض ، ما لم يخرجها عن الفرض نص آخر ، ولا خلاف في أن حكم الرجل والمرأة في ذلك سواء *

وإيجاب الفسل هو قول الشافعى ، ودادود *

والعجب ممن لا يرى غسل الميت فرضاً ، وهو عمل رسول الله ﷺ وأمره ، وعمل أهل الإسلام منذ أوله إلى الآن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن عبد الله ثنا حجاج بن محمد الأعور قال قال ابن جريج أنا أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث : «أن النبي ﷺ خطب (١) يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل ، فقال : إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفته» *

ورويان بن مسعود : أنه أوصى أن يكفن في حلة بمائتى درهم *
وعن ابن سيرين : كان يقال : من ولى أخاه فليحسن كفته ، فانهم يزاورون في أكفانهم *

وعن حذيفة : لا تتألوا في الكفن ، اشترؤا لى ثوبين نصين *

(١) في النسخة رقم (١٦) «يحدث عن رسول الله ﷺ أنه خطب» الخ وما هنا هو الواقع
للم (ج ١ ص ٢٥٨)

قال أبو محمد : هذا تحسين للكفن ، وإنما كره الغلاة قطع *
وعن أبي سعيد الخدري : أنه قال لأفس ، وابن عمر ولشريح من أصحاب النبي ﷺ :
احملوني على قطيفة قيصرانية ، وأجرها على أوقية بجر (١) وكنفوني في ثيابي التي أسلى
فيها ، وفي قطيفة (٢) في البيت منها *

والذي روى عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه في أن ينسل الثوب الذي عليه ويكفن فيه وفي
ثوبين آخرين - : تحسين للكفن ، وحتى لو كان خلاف لوجب الدال رسول الله ﷺ *
٥٥٩ - مسألة - ومن لم ينسل ولا كفن حتى دفن وجب إخراجه حتى ينسل
ويكفن ولا بد *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي بن
عبد الله ثاسفيان - هو ابن عينة - قال عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله قال : «أتى
رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بدينا دخل في حفرة ، فأمر به فأخرج ، فوضه على
ركبته ، وثقت عليه من ريقه ، والبسه قيساً» *

قال أبو محمد : أمر النبي ﷺ بالنسل والكفن ليس محدوداً بوقت ، فهو فرض
أبداً ، وإن تقطع الميت ، ولا فرق بين تقطعه بالبلل وبين تقطعه بالجراح ، والجدري ،
لا يمنع شيء من ذلك من غسله وتكفينه *

٥٦٠ - مسألة - ولا يجوز أن يدفن أحد ليلاً إلا بعد ضرورة ، ولا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع ، ولا حين استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، ولا حين اجداؤه
أخذها في الغروب ، ويتصل ذلك بالليل إلى طلوع الفجر الثاني ، والملاة جائزة عليه (٣)
في هذه الأوقات كلها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يوسف بن سعيد
ثنا حجاج بن محمد الأعور عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله
يقول : «خطب رسول الله ﷺ فزجر أن يقبر انسان ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك» *

قال أبو محمد : كل من دفن ليلاً منه عليه السلام ومن أرواحه ومن أصحابه رضي الله
عنهم - : فأنما ذلك لضرورة أوجبت ذلك ، من خوف زحام ، أو خوف الحر على من

(١) الجمر شيء يتبخر به (٢) يضم القاف : هي الثوب من ثياب مصر رقيقة بيضاء ، وكانته
منسوب إلى القبط بكسر القاف على غير قياس (٣) في النسخة رقم (١٦) «عليها» *

حضر ، وحر المدينة شديد ، أو خوف تنير ، أو غير ذلك مما يبسح النفن ليلا ، لآحد أن يظن بهم رضى الله عنهم خلاف ذلك *

روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام الدستوائى عن قتادة عن سعيد ابن المسيب : أنه كره النفن ليلا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب عن موسى ابن علي بن رباح (١) عن أبيه سمعت عقبة بن عامر يقول : « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهى أن نصل فيها أو أن نقر فيها موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب حتى تغرب » قال أبو محمد : قد بينا قبل أن الصلاة النهي عنها في هذه الأوقات إنما هي التطوع . التمتع ابتداءه قصدا إليه ، وكذلك كل صلاة فرض مقضية تمتدركها الى ذلك الوقت وهو يذكرها فقط ، لا كل صلاة مأمور بها أو مندوب اليها . وبالله تعالى التوفيق *

٥٦١- مسألة- والصلاة على موتى المسلمين فرض *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان أنا أبو داود - هو الطيالسي - ثنا شعبة عن عثمان بن عبد الله بن موهب سمعت عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ أتى برجل من الأنصار ليصل عليه ، فقال ﷺ : صلوا على صاحبكم ، فإن عليه ديننا » وذكر الحديث *

فهذا امر بالصلاة عليه عموما . وروى مثل ذلك أيضا في النال *

٥٦٢- مسألة- حاشا المقتول بأيدي المشركين خاصة في سبيل الله عز وجل في المركة خاصة ، فإنه لا يفسل ولا يكفن ، لكن يدفن بدمه وثيابه ، إلا أنه يترع عنه السلاح فقط ، وإن صلى عليه فحسن ، وإن لم يصل عليه فحسن ، فإن حمل عن المركة وهو حي فأت غسل وكفن وصلى عليه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا الليث - هو ابن سعد - حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله : أنه ذكر قتل أحد وقال : « إن رسول الله ﷺ أمر بدفنه في دناهم ، ولم يفسلوا ولم يصل عليهم » *

(١) « على » بضم العين مصنفه ، و« رباح » بفتح الراء وتخفيف الباء الواحدة وآخره مهملة

وبه أيضا الى الليث بن سعد : حدثني يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة ابن عامر الجهني : « ان رسول الله ﷺ خرج يوما فصلى على أهل أحد صلاته على البيت ، ثم انصرف الى المنبر » وذكر الحديث *

قال أبو محمد : فخرج هؤلاء عن امر النبي ﷺ بالكفن ، والنفل ، والصلاة - وبقى سائر من قتلهم سلم ، أو باغ ، أو غارب أو رفع عن الحركة حياً - على حكم سائر الموتى *
وذهب أبو حنيفة الى ان يصلى عليهم *

قال أبو محمد : ليس يجوز ان يترك أحد الأثرين المذكورين الآخر ، بل كلاهما حق مباح ، وليس هذا مكان نسخ ، لأن استمالةهما مما يمكن في أحوال مختلفة ، وقد صح عن النبي ﷺ ان البطون والعلمون والفرق والحريين وصاحب ذات الجنب وصاحب الهدم والمرأة تموت بجمع (١) - : شهداء كلهم ، ولا خلاف في انه عليه السلام كفن في حياته ، وغسل من مات فيهم من هؤلاء . وبالله تعالى التوفيق . وقد كان عمر ، وعثمان ، وعلى رضي الله عنهم شهداء ، ففصلوا وكفنوا وصلى عليهم *

ولا يصح في ترك المجلودات ، لأن راويه علي بن عاصم ، وليس بشيء *
٥٦٣ - مسألة - وإعماق (٢) حفير القبر فرض ، ودفن السلم فرض ، وجائز دفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد ، ويقدم أكثرهم قرأنا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن معمر ثنا وهب بن جرير بن حازم ثنا أبي قال سمعت حميداً - : هو ابن هلال - عن سعد بن هشام بن عامر عن أبيه قال : « لما كان يوم أحد أصيب من أصحاب المسلمين ، فأصاب الناس جراحات ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا وأوسموا ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في القبر ، وقدموا أكثرهم قرأنا » *

وبه الى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن بشار ثنا اسحاق بن يوسف ثنا سفيان - هو الثوري - عن ايوب السخيتي عن حميد بن هلال عن هشام بن عامر قال : « شكونا الى رسول الله ﷺ يوم أحد ، فقلنا : يا رسول الله ، الحفر علينا لكل انسان شديد ، فقال رسول الله ﷺ : احفروا واعفوا واحسنوا (٣) ، وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر »

(١) بجمع - بفتح الجيم واسكان الميم - أى ولادة (٢) بالين المهملة (٣) قوله « واحسنوا » زيادة من النسائي (ج ٤ ص ٨٠ و ٨١) *

واحد ، قدموا (١) أكثرهم قرآنا» فلم يذرم عليه السلام في الاعماق في الحفر *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا عبد الله
ابن يوسف ثنا الليث - هو ابن سعد حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن
مالك عن جابر بن عبد الله قال : « كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل احد
في الثوب الواحد ، ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا اشير له الى احدهما قدمه
في اللحد » *

٥٦٤ - مسألة - ودفن الكافر الحر في غيره فرض *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا عبد الله
ابن محمد سمع روح بن عبادة ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال ذكر لنا أنس بن مالك :
« أن رسول الله ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلا من صناديد قريش فقتلوا
في طوى (٢) من أطواء بدر حيث نجت » *

وقد صرح نبيه عليه السلام عن المثلة ، وترك الانسان لا يدفن مثله . وصح أن رسول الله
ﷺ أمر إذ قتل بني قريظة بأن تحفر خنادق ويلقوا فيها *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد ثنا
يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سفیان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن ناجية
ابن كعب عن علي بن أبي طالب قال : « قلت للنبي ﷺ : إن علك الضال قدمات ! فمن يوار به ؟
قال : اذهب فوار أباك » وذكر باقي الحديث *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي سنان عبد الله بن سنان
عن سعيد بن جبيرة قال قلت لابن عباس : رجل فيناتم نصرانيا وترك ابنه ؟ قال : ينبغي
أن يمشی معه ويدفنه *

قال سفیان : وسمعت حماد بن أبي سليمان يحدث عن الشعبي : أن أم الحارث بن أبي ريمة
ماتت وهي نصرانية ، فشيها أصحاب النبي ﷺ *

٥٦٥ - مسألة - وأفضل الكفن للمسلم ثلاثة أثواب يرض للرجل ، يلف فيها ،

(١) في النسخة رقم (١٤) « ودموا » بزيادة الواو وليست في النسائي (٢) فتح الطاء المهمة
وكسر الواو وتشديد الياء ، صفة ، فمیل بمعنى مفعول في الأصل وانتقل الى الأسماء . وهو
البثر الطورية بالحجارة ، وهو مذكر فإن أنث فملي معنى البثر .

لا يكون فيها قيصر، ولا عمامة، ولا سراويل ولا قطن، والمرأة كذلك وثوبان زائدان، فان لم يقدر له على أكثر من ثوب واحد أجزاء، فان لم يوجد للاثنتين إلا ثوب واحد أدراجاً فيه جميعاً، وان كفن الرجل والمرأة بأقل أو أكثر فلا حرج *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية، (١) ليس فيها قيصر، ولا عمامة» *
قال أبو محمد: ما تخير الله تعالى لنبيه إلا أفضل الأحوال *

وبه إلى البخاري: ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - حدثني نافع عن ابن عمر قال: «ان عبد الله بن أبي (٢) لما توفي جاء ابنه إلى النبي ﷺ فقال: اعطني قبضك أكفنه فيه، وصلى عليه واستغفر له، فأعطاه قبضه، وقال له: آذني أصل عليه» وذكر الحديث (٣) *

وبه إلى البخاري: ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي عن الأعمش ثنا شقيق ثنا حجاب قل: «هاجرنا مع رسول الله ﷺ نلتمس وجهه الله، فوقع أجرنا على الله، ففنا من مات لم يأكل من أجره شيئاً، منهم مصعب بن عمير، قتل يوم أحد، فلم نجد ما نكفنه إلا بردة، إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غطينا رجليه خرج رأسه، فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه، وان نجعل على رجله من الادرع» (٤) *

قال أبو محمد: هكذا يجب ان يكفن من لم يوجد له إلا ثوب واحد لا يمهله *

قال أبو محمد: وهنا حديث وهم فيه راويه: رويناه من طريق أحمد بن حنبل عن الحسن بن موسى الأشيب عن حماد بن سلمة عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب عن محمد بن علي بن أبي طالب - هو ابن الحنفية - عن أبيه: «ان النبي ﷺ

(١) في اللسان: «يروي بفتح السين وضمتها، فالفتح منسوب إلى السحول وهو القصار، لأنه بسجلها أي ينسلها، أو إلى سحول، قرية باليمن، وأما الضم فهو جمع سحل، وهو الثوب الأبيض النقي، ولا يكون إلا من قطن، وفيه شدوذ، لأنه نسب إلى الجمع، وقيل: ان اسم القرية بالضم أيضاً» (٢) كان رئيس المناقبين (٣) في البخاري (ج ٢ ص ١٦٦ و ١٦٧) (٤) هو حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب

كفن في سبعة أثواب» (١) والوهم فيه من الحسن بن موسى ، او من عبد الله بن محمد بن عقيل *

فان ذكر ذا كرا الخبر الذي روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان قال سمعت سعيد بن أبي عروبة يحدث عن ايوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال : «البسوا من ثيابكم البياض ، فانها اطهر وأطيب ، وكفنوا فيه موتاكم» *

قلنا : هذا ليس فرضاً ، لأنه قد صح أنه عليه السلام لبس حلة حمراء (٢) وشملة سوداء . وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا القعنبى عن عبد المزين بن محمد - هو الدراوردي - عن زيد - هو ابن أسلم - ان ابن عمر قيل له : «لم تصبغ بالصفرة ؟ قال : إني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها ، ولم يكن شئ أحب اليه منها ، وكان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته» *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا عمرو ابن عاصم ثنا همام بن يحيى عن قتادة قال قلت لأنس بن مالك : «اي الثياب كان احب الى رسول الله ﷺ ؟ قال : الحبرة» (٣) *

قال ابو محمد : لا يميل ان يترك حديث الحديث ، بل كلها حق . فصح ان الأمر باليباض نذب *

وباختيارنا هذا يقول جمهور السلف *

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : ان أبا بكر الصديق قال لها في حديث : «فيم كفتموه ؟» - يعنى النبي ﷺ - قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحول (٤) ليس فيها قميص ولا عمامة ، فقال أبو بكر : انظر وأتوبى

(١) هو في السنن (ج ١ ص ٩٤) ورواه احمد أيضاً (ج ١ ص ١٠٢) عن عفان وحسن بن موسى كلاماً عن حماد باسناده . قالوهم فيه اذن من عبد الله بن محمد بن عقيل (٢) في النسخة رقم (١٤) «قد صح عنه عليه السلام لبس حلة حمراء» الخ (٣) يكسر الحاء المهملة وفتحها مع فتح الباء الواحدة فيهما : ضرب من يروى البين منفر ، والجمع حبر وحبرات ، بكسر الحاء (٤) يروى بفتح السين وبضمها .

هذا فاغسلوه ، وبه ردع (١) من زعفران أو مشق (٢) واجعلوا منه ثوبين آخرين « (٣) *
ومن طريق ابن عمر قال : كفن عمر بن الخطاب في ثلاثة أثواب ، ثوبين سحوليين ،
ووب كان يلبسه *

وعن أبي هريرة أنه قال لأهله عند موته : « لا تقمصوني ولا تميموني فإن رسول
الله ﷺ لم يقمص ولم يسم (٤) *
وعن ابن جريج عن عطاء : لا يسم البيت ولا يؤزر ولا بردى (٥) ، لكن يلف
فيها لفا *

قال ابن جريج : وأخبرني ابن طلوس عن أبيه : أنه كان يكفن الرجل من أهله في
ثلاثة أثواب ليس فيها عمامة *
وهو اختيار الشافعي ، وأبي سليمان ، واحد بن حنبل وأصحابهم . وهكذا كفن بق
ابن مخلد ، وقاسم بن محمد أفتى بذلك الحشني وغيره ممن حضر *

وأما كفن المرأة فإن عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري
ثنا البخاري ثنا حماد بن محمد بن زياد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن
أم عطية قالت : « توفيت إحدى بنات النبي ﷺ فخرج فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً
أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدر ، واجملن في الآخرة ككفوراً أو شيئاً من ككفوره
فاذا فرغتن فأذنتي ، فلما فرغتن آذناه ، فالتى الينا حقوه (٦) ، وقال : أشمرنها إياه *
وروي عن الحسن قال : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار وثلاث لفائف *
وعن النخعي : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع ، وخمار ، ولفافة ، ومنطقة ، ورداء *
وعن ابن سيرين : تكفن المرأة في خمسة أثواب : درع وخمار ولفافتين وخرقعة *
وعن الشعبي : تكفن المرأة في خمسة أثواب ، والرجل في ثلاثة *

(١) يفتح الراء واسكان الدال وآخره عين وهم مهمتان وهو اثر الخلق والطيب في الجسد
والثوب ، أي ليطبخ بميه كله ، يقال : رده بالشيء ردعاً فارتدع ، ليطبخ به فتلطخ . قاله
في اللسان . (٢) بكسر الهم واسكان الشين المعجمة ، هو المغرة ، وهو صبغ أحمر . (٣) انظره
مطلولا في مسند أحمد (ج ٦ ص ١٣٢) وفي الطبقات لابن سعد (ج ٣ ص ١٤٣) كلاماً عن
عقنان عن حماد بن أسد . (٤) في النسخة رقم (١٦) « لم يقمص ولا يسم » (٥) بالراء من الرداء
(٦) أي أزاره *

٥٦٦ - مسألة - ومن مات وعليه دين يستغرق كل ماترك فكل ماترك للقرماء ، ولا يلزمهم كفته دون سائر من حضر من المسلمين *

لأن الله تعالى لم يجعل ميراثا ولا وصية إلا بما يحلقة الرء بدنيته ، فصح أن الدين مقدم ، وأنه لاحق له في مقدار دينه مما يتخلقه ، فاذ هو كذلك فحق تكفينه - إذا لم يترك شيئا - واجب على كل من حضر من غريم أو غير غريم لقول الله تعالى : (إنا نأمر المؤمنون أخوة) وقول رسول الله ﷺ : «من ولي أخاه فليحسن كفته» وقد ذكرناه قبل بإسناده ، فكل من وليه فهو مأمور بإحسان كفته ، ولا يحمل أن يخص بذلك النر ماء دون غيرهم ، وهو قول أبي سليمان وأصحابه *

فإن فضل عن الدين شيء ، قال كفن مقدم فيه قبل الوصية والميراث ، لما ذكرنا قبل من أن رسول الله ﷺ كفن مصعب بن عمير رضي الله عنه في بردة لم يترك شيئا غيرها ، فلم يجعلها لوارثه *

٥٦٧ - مسألة - وكل ما ذكرنا أنه فرض على الكفاية فن قام به سقط عن سائر الناس ، كفضل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه ، وهذا لا خلاف فيه ، ولأن تكليف ما عدا هذا داخل في الحرج والمتنع قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *

٥٦٨ - مسألة - وصفة النسل أن ينسل جميع جسد الميت ورأسه بناء قد رمى فيه شيء من سدر ولا بد ، إن وجد ، فإن لم يوجد فبالماء وحده - ثلاث مرات ولا بد ، يبدأ بالماء من يوضأ ، فإن أحبوا الزيادة فلي الوتر أبدا ، إما ثلاث مرات وإما خمس مرات وإما سبع مرات ، ويجعل في آخر غسله - إن غسل أكثر من مرة - شيئا من كافور ولا بد فرضا ، فإن لم يوجد فلا حرج ، لأمر رسول الله ﷺ بذلك كله *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (١) أنا يزيد بن زريع عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : «دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نتمسك ابنته (٢) فقال : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ، إن رأيتن ذلك ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن يحيى» وهو خطأ ، وانظر مسلم (ج ١ ص ٢٥٧)

(٢) كلمة «ابنته» سقطت من النسخة رقم (١٦) خطأ وما هنا هو الموافق لـ

بماء وسدر، واجبلن في الآخرة ككفورا أو شيثانم ككفور» *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
 ثنا يحيى بن موسى ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين
 عن أم عطية قالت : «لما غسلنا بنت رسول الله ﷺ قال لنا : ابدأن (١) بميا منها
 وبمواضع الوضوء» *

وقال الله تعالى (لا يكلف الله قسسا إلا وسهيا) وقال تعالى : (لا يكلف الله قسسا إلا
 ما آتاهما) فصح ان من لم يؤته الله تعالى سدرًا ولا كفورًا فلم يكنه إياهما *
 وروينا عن ابن جريج عن عطاء : ينسل البيت ثلاثا أو خمساً أو سبعاً ، كلهن بماء
 وسدر ، في كلهن ينسل رأسه وجسده ، قال ابن جريج : فقلت له : فان لم يوجد سدر
 نخلطى ؟ قال : لا ، سيوجد السدر ، ورأى الواحدة تجزئ ، وهذا رأى منه *

وعن سليمان بن موسى وإبراهيم : غسل البيت ثلاث مرات *
 وعن محمد بن سيرين وإبراهيم : ينسل البيت وتراً *
 وعن ابن سيرين : ينسل مرتين بماء وسدر ، والثالثة بماء فيه ككفور ، والمرأة
 أيضا كذلك *

وعن قتادة عن سعيد بن المسيب : البيت ينسل بماء ، ثم بماء وسدر ، ثم بماء وككفور *
 وعن ابن سيرين : البيت يوضأ كأيوضأ الحلى يبدأ بميامنه *
 وعن قتادة يبدأ بميا من البيت ، يعني في النسل *

٥٦٩ — مسألة — فان عدم الماء يتم الميت ولا بد ، لقول رسول الله ﷺ :
 «جلت لي الأرض مسجداً وطهوراً اذا لم نجد الماء» *

٥٧٠ — مسألة — ولا يحمل تكفين الرجل فيلأجل لباسه ، من حرير ، أو مذهب ،
 أو مصفر ، وجائز تكفين المرأة في كل ذلك ، لما قد ذكرناه في كتاب الصلاة من قول
 رسول الله ﷺ في الحرير والذهب : «إنهما حرام على ذكور أمتي حل لائسها»
 وكذلك قال في المصفر : إذ نهى عليه السلام الرجال عنه *

٥٧١ — مسألة — وكفن المرأة وحفر قبرها من رأسها ، ولا يلزم ذلك زوجها
 لأن أموال المسلمين محظورة إلا بنص قرآن أو سنة ، قال رسول الله ﷺ : «إن دماءكم

(١) في النسخة رقم (١٦) «ابدأ» وهو موافق لبعض نسخ البخاري (٢ ج ص ١٦٢)

وأموالكم عليكم حرام» وإتماماً لوجوب تمالي على الزوج النفقة، والكسوة، والسكان، ولا يسمى في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها الكفن كسوة ولا القبر إسكاناً *

٥٧٢ - مسألة - ويصلى على الميت بامام يقف ويستقبل القبلة، والناس وراءه صفوف، ويقف من الرجل عند رأسه، ومن المرأة عند وسطها (١) *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: «صلى رسول الله ﷺ على النجاشي فكننت في الصف الثاني أو الثالث» *

ولا خلاف في أنها صلاة قيام، لا ركوع فيها ولا سجود، ولا قعود ولا تشهد *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبد الوارث بن سعيد عن حسين ابن ذكوان حدثني عبد الله بن يزيد عن سمرة بن جندب قال: «صليت خلف رسول الله ﷺ، وصلى على أم كعب، مانت في نفاسها، فقام رسول الله ﷺ في الصلاة عليها وسطها» *

ورويته أيضاً من طريق البخاري عن مسدد ثنا يزيد بن زريع عن الحسين بن ذكوان بإسناده. ورواه أيضاً يزيد بن هرون، والفضل بن موسى، وعبد الله بن المبارك، عنهم عن الحسين بن ذكوان بإسناده *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا داود ابن معاذ ثنا عبد الوارث بن سعيد عن نافع أبي غالب أنه قال: «صليت على جنازة عبد الله ابن عمير، وصلى عليه بنا أنس بن مالك وأنا خلفه، فقام عند رأسه، فكبر أربع تكبيرات، لم يطل ولم يسرع، ثم ذهب يقعد فقالوا: يا أبا حمزة، المرأة الأنصارية، فقربها وعليها نعش أخضر، فقام عند عجزتها، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل، ثم جلس، فقال له الملايين زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنازة كصلاتك، يكبر عليها أرباعاً، ويقوم عند رأس الرجل وعجزة المرأة؟ قال: نعم» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن النبال ثنا همام بن يحيى عن أبي غالب، فذكر حديث أنس

هذا ، وفي آخره أن الملاء بن زياد أقبل على الناس بوجهه فقال : احفظوا *

فدل هذا على موافقة كل من حضر له ، وهم تابعون كلهم *

ويبدأ بأخذ الشافعي ، وأحمد ، وداود وأصحابهم وأصحاب الحديث *

وقال أبو حنيفة ، وما لك بخلاف هذا ، وما نعلم لهم حجة إلا دعوى فاسدة ، وإن ذلك كان إذ لم تكن النعوش ! وهذا كذب ممن قاله لأن أنساً صلى كذلك والمرأة في نفس أخضر *

وقل بعضهم : كما يقوم الامام مواري وسط الصف خلفه كذلك يقوم موازي وسط الجنازة ! فيقال له : هذا باطل ، وقياس فاسد ، لأنه امام الصف وليس اماماً للجنازة ولا موما لها ، والذي اقتدينا به في وقوفه ازاؤ وسط الصف هو الذي اقتدينا به ازاؤ وسط المرأة وازاء رأس الرجل ، وهو النبي عليه السلام ، الذي لا يحل خلاف حكمه . والله تعالى التوفيق *

٥٧٣ - مسألة - ويكبر الامام والمأمون بتكبير الامام على الجنازة خمس تكبيرات لا أكثر ، فإن كبروا أو بماً فحسن ، ولا أقل ، ولا ترفع الأيدي إلا في أول تكبيرة فقط ، فإذا انقضى التكبير المذكور سلم تسليمين ، وسلموا كذلك ، فإن كبر سبعا كرهناه واتبعناه ، وكذلك إن كبر ثلاثاً ، فإن كبر أكثر لم ننبهه ، وإن كبر أقل من ثلاث لم نسلم بسلامه ، بل أكلنا التكبير *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى قال ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « كان زيد بن أرقم يكبر على جنازتنا أربماً ، وإنه كبر على جنازة خساً ، فسألته ؟ فقال : كان رسول الله ﷺ يكبرها » . وصح عن النبي ﷺ أنه كبر أيضاً أربماً ، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . قال أبو محمد : واحتج من منع من أكثر من أربع بحجج رويتها من طريق وكيع عن سفیان الثوري عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال : « جمع عمر بن الخطاب الناس فاستشارهم في التكبير على الجنازة ، فقالوا : كبر النبي ﷺ سبعمائة وخمساً وأربماً ، فجمعهم عمر على أربع تكبيرات كأطول الصلاة (١) » *

(١) رواه الطحاوي في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) من طريق مؤمل عن سفیان عن عامر ابن شقيق بإسناده ، وفي آخره زيادة « صلاة الظهر » *

وروي أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمر بن شقيق عن أبي وائل قد ذكره *

قالوا : فهذا اجماع ، فلا يجوز خلافه *

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد ، أول ذلك ان الخبر لا يصح ، لأنه عن عامر بن شقيق ، وهو ضعيف ، وأما عمر بن شقيق فلا يدري في العالم من هو !! (١) ومعاذ الله أن يستشير عمر رضي الله عنه في إحداث فرضة بخلاف ما فعل فيها رسول الله ﷺ ، أول المنع من بعض ما فعله عليه السلام ، ومات وهو مباح ، فيحرم بعده ، لا يظن هذا بعمر إلا جاهل بحمل عمر من الدين والاسلام ، طاعن على السلف رضي الله عنهم *

وذكروا أيضا ما حدثناه حماد بن عمار بن أصبغ ثنا ابن أبي عمير ثنا أحمد بن زهير ثنا علي بن الجهم ثنا شعبة عن عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب يحدث عن ابن عمر قال : كل ذلك قد كان ، أربما وخمسا ، فاجتمعنا على أربع ، يعني التكبير على الجنائز * وبه إلى شعبة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : جاء رجل من اصحاب معاذ بن جبل ، فسلم على جنازة ، فكبر عليها خمسا ، فضحكوا منه ، فقال ابن مسعود : قد كنا نكبر أربما وخمسا وستا ، وسبعا ، فاجتمعنا على أربع *

ورويناه أيضا من طريق الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي نحوه *

ومن طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن

(١) أما عامر بن شقيق فانه لا بأس به وقد حسن البخاري له حديثا وصح له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم . وأما عمر بن شقيق فلما ظهر أنه هو عامر وان بعض الرواة أخطأ في تسميته أو تصحيف عليه ، فقد يكون مكتوبا في خطوطهم القديمة بحذف الألف كما يحذفونها في «ملك» و«الحرب» وغيرهما فظنه الراوي كما كتب . وعندنا في الرواة «عمر بن شقيق الجرمي» ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهلي «مارأيت أحدا ضمه» ولكنه متأخر عن هذا ، فانه يروي عن أتباع التابعين ، وأما عمر بن شقيق فانه يروي عن أبي وائل وهو من كبار التابعين ، أدرك النبي ﷺ ولم يره . فهو متقدم عن عمر بن شقيق الجرمي . ونقل ابن حجر كلام ابن حزم الذي هنا وظن أنه في عمر ابن شقيق المتأخر وهو وهم منه رحمه الله *

الخطاب : كل ذلك قد كان اربع ، وخمس يسنى التكبير على الجنابة ، قال سميد : فأمر عمر الناس بأربع *

قالوا : فهذا إجماع *

قال أبو محمد : هذا الكذب ؟ لأن ابراهيم لم يدرك ابن مسعود ، وعلى بن الجهم ليس بالقوى (١) ، وسميد لم يحفظ من عمر إلا نسيه الثمان بن مقرن على النبر فقط ، فكل ذلك منقطع أو ضعيف *

ولوصح لكان ما روه من ذلك مكذبا لدعواهم في الاجماع ، لأن صاحب ماذا المذكور كبر خسا ، ولم ينكر ذلك عليه ابن مسعود ، وقد ذكرنا عن زيد بن أرقم أنه كبر بعد عمر خسا *

حدثنا حماد بن ابراهيم مفرج (٢) ثنا ابن الاعرابي ثنا الديري ثابعد الرزاق عن سفيان ابن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي حدثني عبد الله بن مغفل : أن علي بن ابي طالب صلى على سهل بن حنيف فكبّر عليه ستاً ، ثم التفت اليها فقال : إنه يدري . قال الشعبي : وقدم علقمة من الشام فقال لابن مسعود : إن إخوانك بالشام يكبرون على جنازتهم خسا ، فلو قمنا وقتنا تابكم عليه ؟ فأطرق عبد الله ساعة ثم قال : انظروا جنازكم ، فكبروا عليها ما كبر أمتكم ، لا وقت ولا عدد *

قال أبو محمد : ابن مسعود مات في حياة عثمان رضى الله عنهما ، فانما ذكر له علقمة كبر عن الصحابة رضى الله عنهم الذين بالشام ، وهذا اسناد في غاية الصحة ، لأن الشعبي أدرك علقمة وأخذ عنه وسمع منه *

حدثنا محمد بن سميد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن المنهال بن عمرو عن

(١) كلاب هو ثقة . أمون كما قال الدارقطني ، وقال ابن معين : « ثقة صدوق أثبت البغدادي في شعبة » (٢) ذكرنا في المسألة ١١٦ (ج ١ ص ٨٢) أننا ترجح أنه بالجيم ، ثم ذكرنا في المسألة ١١٨ (ج ١ ص ٨٧) أنه في البنية بالحاء . ولكن قد تأكدنا الآن أنه بالجيم فقد كتب بها مراراً في النسخة رقم (١٤) وهي نسخة صحيحة حجة كما قلنا مراراً . وهو بالجيم أيضا في ترجمته في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ٢٠١) .

ز بن حيش قال : وأيت ابن مسعود صلى على رجل من بلعدان (١) - فخذ من نبي أسد - فكبر عليه خمسا *

وبالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ان علياً كبر على جنازة خمسا *

وبه الى عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن عمرو بن دينار عن ابي معبد عن ابن عباس : انه كان يكبر على الجنائز ثلاثا *

ورويناه أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت أبا معبد يقول : كان ابن عباس يكبر على الجنائز ثلاثا . وهذا اسناد في غاية الصحة * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني شعبة بن أيمن (٢) : ان انس بن مالك صلى على جنازة فكبر ثلاثا *

وبه الى حماد عن يحيى بن أبي اسحاق : انه قيل لانس : ان فلانا كبر ثلاثا ، يعني على جنازة ؟ فقال انس : وهل التكبير إلا ثلاثا ؟ *

وقال محمد بن سيرين : انما كان التكبير ثلاثا فزادوا واحدة يعني على الجنائز * ومن طريق مسلم بن ابراهيم عن شعبة عن زرارة بن أبي الحلال (٣) المتكفي : ان جابر بن زيد أبا الشعثاء أمر يزيد بن الهلب ان يكبر على الجنائز ثلاثا * قال أبو محمد : أف لكل اجماع يخرج عنه علي بن ابي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وانس بن مالك ، وابن عباس والصحابه بالشام رضى الله عنهم ثم التابعون بالشام ، وابن سيرين ، وجابر بن زيد وغيرهم بأسانيد في غاية الصحة ، ويدعى الاجماع بخلاف هؤلاء بأسانيد واهية فمن اجهل ممن هذه سبله ؟ فن أخسر صفقة ممن يدخل في عقله ان

(١) بفتح الباء واسكان اللام وفتح الميم والذال المهمتين ، وأصلها « بنو المدان » وم قيلة من أسد كما هنا وفي اللسان أيضا (٢) لم أجد له ترجمة ولا ذكرا (٣) بفتح الحاء المهملة وتخفيف اللام ، وفي النسخة رقم (١٦) « زرارة بن الحلال » بالمعجمة . وفي النسخة رقم (١٤) « زرارة بن الحلال » بالمعجمة وهو خطأ فيعابله هو « زرارة بن ربيعة ابن زرارة الأزدي المتكفي » وأبوه كنيته « أبو الحلال » وزرارة هذا ترجمة في تسجيل النسخة لابن حجر ، ولكن تكرر فيه ذكر « أبي الحلال » بالغاء المعجمة وهو خطأ أيضا ، وقد ضبطنا صحته من الشبهة فذهبي ص (١٩٢) *

اجماع عرفه أبو حنيفة ومالك، والشافعي، وخفي عليه على بن عيسى، وابن مسعود، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وابن عباس، حتى خالفوا الاجماع؟ حاشا لله من هذا *

ولا متعلق لهم بما روينا من أن عمر كبر أربما، وعلياً كبر على ابن المكلف (١) أربماً، وزيد بن ثابت كبر على أمه أربماً، وعبد الله بن أبي أوفى كبر على ابنته أربماً، وزيد ابن أرقم كبر أربماً، وأنساً كبر أربماً، فسلك هذا حق وصواب، وليس من هؤلاء أحد صح عنه أنكار تكبير خمس أصلاً، وحتى لو وجد لكان معارضاً لقول من اجازها، ووجب الرجوع حيث دلى ما افترض الله تعالى الرد اليه عند التنازع، من القرآن والسنة، وقد صح عنه عليه السلام كبر خمساً وأربماً، فلا يجوز ترك أحد عليه للآخر *

ولم نجد عن أحد من الأئمة تكبيراً أكثر من سبع، ولا أقل من ثلاث، فمن زاد على خمس وبلغ ستاً أو سبعاً فقد عمل عملاً لم يصح عن النبي ﷺ قط، فكرهناه لذلك، ولم يفته عليه السلام عنه فلم يقل: بتحريمه لك، وكذلك القول: فيمن كبر ثلاثاً *

وأما ما دون الثلاث وفوق السبع فلم يفعله النبي ﷺ ولا علمنا أحداً قال به، فهو تكلف، وقد نهينا أن نكون من التكلفين، إلا حديثاً ساقطاً وجب أن نفيه عليه ثلاثاً بقرينه، وهو أن رسول الله ﷺ صلى على حمزة رضي الله عنه يوم أحد سبعين صلاة وهذا باطل بلا شك. (٢) والله تعالى التوفيق *

وأما رفع الأيدي فإنه لم يأت عن النبي ﷺ أنه رفع في شيء من تكبير الجنازة إلا في أول تكبير فقط، فلا يجوز فعل ذلك، لأنه عمل في الصلاة لم يأت به نص، وإنما جاء عنه عليه السلام أنه كبر ورفع يديه في كل خفض ورفع، وليس فيها رفع ولا خفض *
والحجب من قول أبي حنيفة: برفع الأيدي في كل تكبيرة في صلاة الجنازة! ولم يأت قط عن النبي ﷺ أو منته من رفع الأيدي في كل خفض ورفع في سائر الصلوات، وقد صح عن النبي ﷺ: *

وأما التسليمان في صلاة، وتحليل الصلاة التسليم، والتسليمة الثانية ذكره وضل خير والله تعالى التوفيق *

(١) بغايين الأولى مفتوحة مشددة، واسمه «يزيد بن المكلف» كما في معاني الآثار (ج ١ ص ٢٨٨) (٢) بل هو ثابت، وانظر سيرة ابن هشام (ص ٥٨٥) وطبقات ابن سعد (ج ١ ص ١٣٩) والتلخيص (ص ١٥٨ و ١٥٩) أو بعضها صحيح الاستاد

٥٧٤ — مسألة — فإذا كبر الأول قرأ أم القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ﷺ ، فان دعا للمسلمين خسن ، ثم يدعو للميت في باقي الصلاة *
 أمأقراءة أم القرآن فلا نرسول الله ﷺ بها صلاة بقوله : « صلوا على صاحبكم »
 وقال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) بأم القرآن » *
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا محمد بن كثير ثنا سفيان - هو الثورى - عن سمد - هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - عن طلحة - بن عبد الله بن عوف قال : « صليت خلف ابن عباس على جنازة ، فقرأ فاتحة الكتاب ، قال : لتملوا أنها سنة » *

ورويناه أيضا من طريق شعبة وابراهيم بن سمد كلاهما عن سمد بن ابراهيم عن طلحة بن عبد الله عن ابن عباس *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد أنا الليث بن سمد عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف ومحمد بن سويد الدمشقي (٢) عن الضحاك بن قيس ، قال الضحاك وأبو امامة : السنة في الصلاة على الجنائز ان يقرأ في التكبيرة مخافة ، ثم يكبر ، والتسليم عند الآخرة *
 وعن ابن مسعود : انه كان يقرأ على الجنائز بأم الكتاب *
 ومن طريق وكيع عن سلمة بن زييط (٣) عن الضحاك بن قيس قال : يقرأ ما بين التكبيرتين الأولتين فاتحة الكتاب *

وعن حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عمرو ابن عطاء : ان المسور بن غرمة صلى على الجنائز فقرأ في التكبيرة الأولى فاتحة الكتاب وسورة قصيدة ، رفع بها صوته ، فلما فرغ قال : لا أجل أن تكون هذه الصلاة عجماء ، ولكني أردت أن أعلمكم أن فيها قراءة *

(١) في النسخة رقم (١٤) « لمن لم يقرأ » (٢) مسطوف على أبي امامة ، اي ان الزهري روى عن أبي امامة وروى عن محمد بن سويد عن الضحاك . ومحمد بن سويد بن كثوم بن قيس الفهري امير دمشق ، تابعي ثقة ، والضحاك بن قيس عم ابيه يختلف في محبته ، وابو امامة تابعي ولكنه سمع هذا من رجال من الصحابة كما في المستدرک (ج ١ ص ٣٦٠) وان كان اللفظ يختلف وفيه زيادة ونقص (٣) بالنون والياء والطاء المهمة معصر

قال أبو محمد : فرأى ابن عباس والسور المختارة ليست فرضاً *

وعن أبي هريرة عن أبي الرداء، وابن مسعود، وأنس بن مالك : أنهم كانوا يقرؤون بأم القرآن ويدعون ويستغفرون بمد كل تكبيرة من الثلاث في الجنازة ، ثم يكبرون وينصرفون ولا يقرؤون *

وعن معمر عن الزهري سمعت أبا امامة بن سهل بن حنيف يحدث سعيد بن المسيب (١) قال : السنة في الصلاة على الجنازة ان تكبر ، ثم تقرأ بأم القرآن ثم تصلى على النبي ﷺ ، ثم تخلص الدعاء للميت ، ولا تقرأ إلا في التكبيرة الأولى ، ثم يسلم في نفسه عن يمينه * وعن ابن جريج : قال لي ابن شهاب : القراءة على الميت في الصلاة في التكبيرة الأولى * وعن ابن جريج عن مجاهد في الصلاة على الجنازة : يكبر ثم يقرأ بأم القرآن ثم يصلى على النبي ﷺ ، ثم ذكر دعاء *

وعن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن (٢) : أنه كان يقرأ بفاتحة الكتاب في كل تكبيرة في صلاة الجنازة *

وهو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحابهما *

قال أبو محمد : واحتج من منع من قراءة القرآن فيها بأن قالوا : روى عن النبي ﷺ : « اخلصوا له الدعاء » *

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط ، ما روى قط من طريق يشتغل بها (٣) ، ثم لو صح لما منع من القراءة ، لأنه ليس في اخلاص الدعاء للميت نهى عن القراءة ، ونحن نخلص له الدعاء ونقرأ كما أمرنا *

(١) في النسخة رقم (١٦) « يحدث سعيد بن المسيب » فكأنه من رواية أبي امامة عن أبي السيب ، وهو خطأ والصواب ان الزهري سمعه من أبي امامة وسعيد بن المسيب حاضر يسمع ، فالصواب ما هنا وهو الثاني في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق أيضاً في ابن الجارود (ص ٢٦٥) وانظر المستدرک (ج ١ ص ٣٩٠) (٢) في النسخة رقم (١٤) « عن الحسين » وهو خطأ ، فان المراد الحسن البصري (٣) بل هو صحيح ، رواه أبو داود (ج ٣ ص ١٨٨) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٥) من حديث أبي هريرة ، وفي استاده محمد بن اسحق والحق انه ثقة حجة ، وقد رمى بالتدليس ، ولكن قل ابن حجر في التلخيص ان في بعض طرقه عند ابن حبان تصريح ابن اسحق بالسماع (ص ١٦١)

وقالوا : قد روى عن ابى هريرة : أنه سئل عن الصلاة على الجنائز ؟ فذكر دعاء ولم يذكر قراءة *

وعن فضالة بن عبيد : انه سئل : أيقرا في الجنائز بشئ من القرآن ؟ قال : لا *
وعن ابن عمر : انه كان لا يقرأ في صلاة الجنائز *

قال ابو محمد : قلنا : ليس عن واحد من هؤلاء انه قال : لا يقرأ فيها بأمر القرآن ، ونعم ، نحن نقول : لا يقرأ فيها بشئ من القرآن إلا أمر القرآن ، فلا يصح خلاف بين هؤلاء وبين من صرح بقراءة القرآن من الصحابة رضي الله عنهم ، كابن عباس ، والسورة والضحاك بن قيس ، وابى هريرة ، وابى الدرداء ، وابن مسعود ، وانس ، لاسيما وابو هريرة لم يذكر نكيرا ولا سليا ، فبطل ان يكون لهم به متعلق . وقد روى عنه قراءة القرآن في الجنائز ، فكيف ولو صح عنهم في ذلك خلاف الوجوب الرد عند تنازعهم الى ما أمر الله تعالى بالرد اليه من القرآن والسنة ، وقد قال عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ (١) بأمر القرآن » *

وقالوا : لعل هؤلاء قرؤوها على أنها دعاء ! *

قلنا : هذا باطل ، لأنهم ثبت عنهم الأمر بقراءتها ، وانها سبها ، فقول من قال : لعلمهم قرؤوها على أنها دعاء - كذب بحت *

ثم لا ندري ما الذي حملهم على المنع من قراءتها حتى يتقحموا في الكذب بمثل هذه الوجوه الضعيفة *

والمعجب أنهم اصحاب قياس ، وهم يرون انها صلاة ، ويوجبون فيها التكبير ، واستقبال القبلة ، والامامة للرجال ، والعلوية ، والسلام ثم يسقطون القراءة *

فان قالوا : لما سقط الركوع والسجود والجلوس سقطت القراءة *

قلنا : ومن أين يوجب هذا القياس دون قياس القراءة على التكبير والتسليم ؟ بل لو صح القياس لكان قياس القراءة على التكبير والتسليم - لأن كل ذلك ذكر باللسان -

أو لمن قياس القراءة على عمل الجسد ولكن هذا علمهم بالقياس والسنة *

وهم يظلمون خلاف العمل بالمدينة ، وهما أمرنا بعمل الصحابة ، وسعيد بن المسيب ، وأبى أمامة ، والزهري ، علماء اهل المدينة ، وخالفهم - والله تعالى التوفيق *

٥٧٥ - مسألة - وأحب الدعاء التي على الجنائز هو ما حدثناه عبد الله بن يوسف

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي حمزة بن سليم عن عبد الرحمن بن جبير بن بقير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي قال: «سمعت رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم (١) على جنازة يقول: اللهم اغفر له وارحمه، واعف عنه وعافه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بماء، وتلج، وبرد، وقهمن الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته، وقه فتنة القبر، وعذاب القبر (٢)، وعذاب النار» *

وما حدثناه عبد الله بن ريس ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن هرون الرقي ثنا شعيب - يعني ابن إسحاق - عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: «صلى رسول الله ﷺ على جنازة فقال: اللهم اغفر لحينا، وميتنا، وصغيرنا، وكبيرنا، وذكرنا، وأوتانا، وشاهدنا، وغائبنا، اللهم من أحييته منا فأحبه على الإيمان، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفلنا بعده» *

فإن كان صغيراً فليقل: «اللهم الحق به إبراهيم خليلك» لأن الذي صح أن الصنار مع إبراهيم ﷺ قبر وضة خضراء. ومادعا به حسن *

٥٧٦ - مسألة - ونستحب اللحد، وهو الشق في أحد جانبي القبر، وهو أحب إلينا من الضريح، وهو الشق في وسط القبر *

ونستحب اللبن أن توضع على فتح اللحد، ونكره الخشب والقصب والحجارة. وكل

ذلك جائز *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا عبد الله بن جعفر السوردي عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه عاصم بن سعد: أن أباه سعد بن أبي وقاص قال في مرضه الذي هلك فيه: «الحمد والى الحمد، وانصبوا على اللبن نصبا، كما صنع

(١) في النسخة رقم (١٦) «صلى» بخذف الواو، وإتيانها هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٤)

وللنسخة رقم (١٤) (٢) كذا في الأصلين بإثبات قوله «وعذاب القبر» وهي زيادة ليست في أي نسخة من نسخ صحيح مسلم *

رسول الله ﷺ *

٥٧٧ - مسألة - ولا يحل أن يبنى القبر ، ولأن يجصص ، ولا أن يزداد على ترابه شيء ، ويديم كل ذلك ، فإن بنى عليه بيت أو قائم لم يكره ذلك ، وكذلك لو نقش اسمه في حجر لم يكره ذلك *

روينا بالسند المذكور إلى مسلم : حدثني هرون بن سميد الأيلي ثنا ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث أن ثمامة بن شق (١) حدثه قال : كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس ، فتوفي صاحب لنا ، فأمر فضالة بقبوره فسوى ، وقال : «سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويها» *

وبه إلى مسلم : ثنا يحيى بن يحيى أنا وكيع عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل عن أبي الهياج الأسدي قال قال لي علي بن أبي طالب : «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ ؟ أن لا تدع تنالا إلى أطمسه ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» *
وبه إلى مسلم : حدثني محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق (٢) عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : «سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن أن تجصص القبور ، وأن يقصد عليها ، وإن يبنى عليها (٣)» *

قال أبو محمد : قد ائتمر عليه السلام بموضع قبره بقوله : «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة» وأعلم أنه في بيته بذلك ، ولم ينكر عليه السلام كون القبر في بيت ، ولا نهى عن بناء قائم ، وإنما نهى عن بناء على القبر : قبة فقط *
وعن وكيع عن الربيع عن الحسن : كان يكره أن تجصص القبور أو تعطين أو يزداد عليها من غير حفريها *

وعن وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال : تسوية القبور من السنة *
وعن عثمان أمير المؤمنين رضي الله عنه أنه أمر بتسوية القبور وإن ترفع من الأرض شبراً *

(١) ثمامة : بضم التاء المثناة ، وشنى : بضم الشين المعجمة وفتح الفاء وتشديد اليا
(٢) قوله «ثنا عبد الرزاق» سقط من الأصلين خطأ ، وصحنا من مسلم (ج ١ ص ٢٦٥)
(٣) في النسخة رقم (١٦) «وأن يقصد عليه وإن يبنى عليه» والذي في مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده إلى جابر «نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر وأن يقصد عليه وإن يبنى عليه»
ثم أتى مسلم بالاسناد الذي هنا وقال «بثله» (٤) في النسخة رقم (١٦) «بين قبري» بحذف «ما»
واعلم أن هذا الحديث رواه البخاري في مواضع ، ومسلم ، وأحمد بن حنبل ، وابن سعد وغيرهم

وعن عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السخيتاني عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد قال : سقط الحائط الذي على قبر النبي ﷺ فستر ، ثم نبى ، فقلت للذي ستره : ارفع ناحية الستر حتى أنظر إليه ، فظفرت إليه ، فإذا عليه جيب (١) ورمل كأنه من رمل العرصة * حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا يعقوب بن كعب ثنا ابن أبي فديك أخبرني عمرو بن عثمان بن هانئ عن القاسم بن محمد قال : دخلت على عائشة فقلت : يا أمه ، أكتفى لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبه فكشفت لي عن ثلاثة قبور ، لا لاطئة (٢) ولا مشرفة ، مبطوحة (٣) يطعها العرصة الحمراء ، فرأيت رسول الله ﷺ مقدما ، وأبو بكر عند رأسه ، ورجلاه بين كتفي النبي ﷺ ، ورأيت عمر عند رجلي أبي بكر رضي الله عنهما (٤) *

٥٧٨ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يجلس على قبر ، فإن لم يجد أين يجلس فليقف

كأهم من حديث أبي هريرة بلفظ «ما بين يتي إلى منبري» وكذلك من حديث عبد الله بن زيد المازني بهذا اللفظ ، ورواه أحمد عن أبي هريرة وأبي سعيد معا به ، وفي لفظ لأحمد عن أبي هريرة «ما بين منبري إلى حجرتي» (ج ٢ ص ٤١٢) وفي آخر عنده (ج ٢ ص ٥٣٤) بلفظ «ما بين حجرتي ومنبري» وفي لفظ لأحمد عن عبد الله بن زيد (ج ٤ ص ٤١) «ما بين هذه البيوت يمتد إلى منبري» وفي لفظ له عن جابر (ج ٣ ص ٣٨٩) بلفظ «أن ما بين منبري إلى حجرتي» وأما اللفظ الذي هنا فقد جاء في رواية ابن عساکر للبخاري في أواخر الحج (ج ٣ ص ٥٥) وقال ابن حجر في الفتح «وهو خطأ» ثم نسب هذا اللفظ للزائر بسند رجاله ثقات من حديث سعد بن أبي وقاص والطبراني من حديث ابن عمر . وانظر الفتح (ج ٣ ص ٥٧٧ ج ٤ ص ٧٠) والسنن (ج ٧ ص ٢٦١ و ٢٦٣) وطبقات ابن سعد (ج ١ ص ١٢) ومسنده أحمد (ج ٢ ص ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٤٠١ و ٤٣٨ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٥٢٨ و ٥٣٣) و (ج ٣ ص ٤) و (ج ٤ ص ٣٩ و ٤١) ووفاء الوفا للسهمودي (ج ١ ص ٣٠٢ وما بعدها) * (١) الجيوب بفتح الجيم له مانع منها : الدرر المفتح ، وكأنه المراد هنا (٢) بالهمزة والياء ، أي مستوية على وجه الأرض ، يقال لطلا بالأرض ، أي لصق بها (٣) أي ملأ فيها البطحاء وهو الحصى الصنار (٤) أما الذي هنا فهو خطأ ، ولعله من الناسخين وإن انفتحت عليه أصول المجلد . والحديث في أبي داود (ج ٣ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) إلى قوله «العرصة الحمراء» ثم قال البخاري أبو علي راوى السنن . «يقال : إن رسول الله ﷺ مقدم ، وأبو بكر عند

حتى يقضى حاجته ، ولو استوفى ولم يقعد لم ين أنه يخرج (١) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن
 محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد
 عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لأن يجلس
 أحدكم على جرة فتحرق (٢) ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » *
 وهكذا رويناها من طريق سفيان الثوري وعبد العزيز الدراودي كلاهما عن سهيل
 عن أبيه عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ *
 وروينا أيضاً من طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ النهي عن القعود على
 القبر ، وقد ذكرناه قبل هذا يسير *
 وروينا أيضاً من طريق واثلة بن الأسقع عن أبي مرثد الثنوي عن رسول الله
 ﷺ : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » *
 فهذا نثر متواتر في غاية الصحة ، وهو قول جماعة من السلف رضي الله عنهم ،
 منهم أبو هريرة *
 ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن سالم البراء عن ابن عمر قال : لأن
 أطأ على رصف (٣) أحب إلى من أن أطأ على قبر *
 وعن ابن مسعود : لأن أطأ على جرة حتى تبرد أحب إلى من أن أتمد وطء
 قبر لي عنه مندوحة *

رأسه ، وعمر عند رجله ، رأسه عند رجلي رسول الله ﷺ . ورواه الحاكم مطولاً
 (ج ١ ص ٣٦٩) وفيه بعد قوله « العرصة الحمراء » : « فرأيت رسول الله ﷺ مقدماً ،
 واباً بكر رأسه بين كتفي النبي ﷺ ، وعمر رأسه عند رجلي النبي ﷺ » وصححه
 الحاكم والذهبي ، والظاهر أن هذا هو الذي نقله المؤلف فأخطأ فيه أو أخطأ الناسخون
 وقد اختلف كثيراً في صفة القبور الثلاثة ، وانظر تفصيل ذلك في وفاء الوفا (ج ١ ص
 ٣٩٠ وما بعدها) . (١) من المخرج بالحاء الهمزة أي لم يظهر لنا أنه عليه حرج (٢) بحاشية
 النسخة رقم (١٤) أن في نسخة من المحلى « فتحرق » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص
 ٢٩٥) (٣) فتح الراء واسكان الضاد المعجمة : الحجارة التي حيت بالشمس أو بالنار *

وعن سميد بن جبير : لأن أظاً على جرة حتى تبرد أحب الى من أن اظاً على قبر . وهو قول ابى سليمان *

فقال قائلون بإباحة ذلك ، ومحلوا الجلوس التواعد عليه إنها هولاء خاصة *

وهذا باطل بحث لوجه *

أولها انه دعوى بلا برهان ، وصرف لكلام رسول الله ﷺ عن وجهه ، وهذا عظيم جدا وثانيها ان لفظ الخبر مانع من ذلك قطعاً ، بقوله عليه السلام : «لأن يجلس أحدكم على جرة تنحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من أن يجلس على قبر» وبالضرورة يدور كل ذى حس سليم ان القمود للناط لا يكون هكذا البتة ، وما عهدنا قط أحدا يقعد على ثيابه للناط إلا من لاسحة لعاغه *

وثالثها ان الرواة لهذا الخبر لم يتصدوا به وجهه من الجلوس اليهود ، وما علمنا قط في اللغة «جلس فلان» بمعنى تنوط ، فظهر فساد هذا القول . والله تعالى الحمد *

وقد ذكرنا تحريم الصلاة الى القبر وعليه في كتاب الصلاة . (١) والله تعالى محمود *

٥٧٩ - مسألة - ولا يجمل لأحد ان يمضى بين القبور بملين سبعتين (٢) وما اللتان لاشعر فيهما ، فان كان فيما شر جاز ذلك ، فان كانت احدهما بشعر والأخرى بلا شعر جاز المشي فيهما *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله ابن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شيبان - وكان ثقة عن خالد بن سمير عن بشير بن نبيك (٣) عن بشير رسول الله ﷺ - وهو ابن الخصاصية - (٤) قال : «كنت أمشي مع رسول الله

(١) في المسألة رقم (٣١٣) (ج ٤ ص ٢٧ و ٣٢) (٢) بكسر السين المهملة واسكان الباء الموحدة ، والسبت الجبل المدبوغ بالقرظ ، قال الأزهري «كأنها سميت سبئية لأن شعرها قد سبت عنها أي حلقوا زيل بصلاح من الدباغ معلوم عند دباغها» (٣) بشير بفتح الباء وكسر الشين المعجمة ، ونبيك بفتح النون وكسر الهاء . (٤) بشير بفتح الموحدة أيضاً ، والخصاصية بفتح الخاء المعجمة وتخفيف الصاد المهملة الأولى وكسر الثانية وتخفيف الباء ، وهي إحدى جداته ، وهو بشير بن معبد وحديثه في النساق (ج ٤ ص ٩٦) وأبى داود (ج ٣ ص ٢١٠) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٤٤) . وقد ذكر بشير هنا في المسألة ٥٨٢ باسم «بشير رسول الله ﷺ» وفي أبى داود «بشير مولى رسول الله ﷺ» ولم أر شيئاً يؤيدهما في هذه النسبة *

عنه ﷺ فرأى رجلاً عثمياً في القبور في نعليه، فقال: يا صاحب السبتين، ألقهما*
 وحدثناه حماد بن عيسى بن أبي بصير ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن سليمان البصري
 ثنا سليمان بن حرب ثنا الأسود بن شيبان حدثني خالد بن سمير أخبرني بشير بن نهبك
 أخبرني بشير بن الخصاصية - وكان اسمه في الجاهلية زحم، (١) فسماه رسول الله ﷺ
 بشيراً - قال: «ينأ أنا مشور بين المقابر وعلى نملان» إذ ناداني رسول الله ﷺ: يا صاحب
 السبتين، يا صاحب السبتين، إذا كنت في مثل هذا المكان فاطلع نملك، قال: فخلتهما*
 قال أبو محمد: فإن قيل: فماذا منعتهم من كل نمل، لمعوم قوله عليه السلام: «فاطلع نملك»*
 قلنا: منع من ذلك وجهان: أحدهما أنه عليه السلام إنما دعا صاحب السبتين، بنص
 كلامه، ثم أمره بخلع نعليه*
 والثاني ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إبراهيم

ابن يعقوب بن اسحاق الجوزجاني ثنا يونس بن محمد ثنا شيان (٢) عن قتادة ثنا
 ابن مالك قال قال نبي الله ﷺ: «إن البعد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه، أنه
 ليسمع قرع نعالهم» وذكر الحديث*
 قال أبو محمد: فهذا إخبار منه عليه السلام بما يكون بعده، وإن الناس من المسلمين

سليسون النعال في مدافن الموتى إلى يوم القيامة، على عموم إنداره عليه السلام بذلك،
 ولم ينه عنه، والأخبار لا تنسخ أصلاً، فصح إباحتهم لبس النعال (٣) في المقابر، ووجب
 استثناء السبئية منها، لنصه عليه السلام عليها*
 قال أبو محمد: وقال بعض من لا يبالي بما أطلق به لسانه فقال: لعل نعليك النملين

كان فيهما قنبر*
 قال أبو محمد: من قطع بهذا فقد كذب على رسول الله ﷺ، إذ قوله ما لم يقل،
 ومن لم يقطع بذلك فقد حكم بالظن، وقفاً ما لا علم له به، وكلاهما خطئنا خسف نموذج
 بألفه منهما*
 (١) بفتح الراء واسكان الحاء المهملة (٢) في النسخة رقم (١٩) «شياً» وسقطت
 النون الأخيرة من الكاتب خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «فصح لبس النعال»
 وما هنا أحسن*

ثم يقال له : فيك ذلك كذلك ؟ أتقولون : هذا أنتم ؟ خمنون من الشيء بين القبور
بتملين فيما قدر ؟ فمن قولهم : لا ، فيقال لهم : فأى راحة لكم في دعوى كاذبة ؟ ثم لوححت
لم تقولوا بها ، ولبيقتم مخالفين للخبر بكل حال ؟ *
ويقال له أيضا : ولعل البناء في الرعاف إنما هو في الدم الأسود لشبهه بدم الحيض ،
ولعل فساد صلاة الرجل إلى جنب المرأة إنما هو إذا كانت شابة خوف الفتنة ، ومثل
هذا كثير * .

٥٨٠ - مسألة - ويصلى على ما وجد من الميت المسلم ، ولو أنه ظفر أو شعر فـ
فوق ذلك ، ويفسل ، ويكفن ، إلا إن يكون من شهيد فلا يفسل ، لكن ياف ويدفن *
ويصلى على الميت المسلم وإن كان غائبا لا يوجد منه شيء ، فإن وجد من الميت عضو
آخر بعد ذلك أيضا غسل أيضا ، وكفن ، ودفن ، ولا بأس بالصلاة عليه ثانية وهكذا أبدا *
برهان ذلك أننا قد ذكرنا قبل وجوب غسل الميت وتكفينه ودفنه والصلاة عليه ،
فصح بذلك غسل جميع أعضائه ، قليلها وكثيرها ، وستر جميعها بالكفن والدفن ،
فذلك بلا شك واجب في كل جزء منه (١) ، فاذ هو كذلك فواجب عمله فيما أمكن
عمله فيه ، بالوجود متى وجد ، ولا يجوز أن يسقط ذلك في الأعضاء المرفقة بلا برهان *
وينوي بالصلاة على ما وجد منه الصلاة على جميعه ، جسده وروحه *
وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن وجد نصف الميت الذي فيه الرأس أو أكثر من نصفه
وإن لم يكن فيه الرأس - : غسل وكفن وصلى عليه ، وإن وجد النصف الذي ليس فيه
الرأس أو أقل من النصف الذي فيه الرأس - : لم يفسل ولا كفن ولا صلى عليه * .

قال أبو محمد : وهذا تحطيط ناهيك به !! *
وقيل لهم : من أين لكم أن الصلاة على أكثره واجبة ، وعلى نصفه غير واجبة ؟
وأنتم قد جعلتم الربع - فيما انكشف من بطن الحرة وشعرها - كثيرا في حكم الكل ؟
وجعلتم الشعر - (٢) في بعض مسائلكم أيضا - في حكم الكل ؟ وهو من خلق عشر رأسه
أو عشر لحية من الحرمين فيقول محمد بن الحسن ، فمن أين هذه الأحكام في الدين بغير
إذن من الله تعالى بها ؟ *

وقد روينا عن أبي أيوب الأنصاري : وأبى موسى الأشعري رضي الله عنهما : أنها

(١) في النسخة رقم (١٦) «منها» (٢) في النسخة رقم (١٤) «وجعلتم الشعر» وهو خطأ ظاهر

صلياً على رجل انسان . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

وروى عن عمر : أنه صلى على عظام *

وعن أبي عبيدة : أنه صلى على رأس *

وأما الصلاة على النائب فقد جاء به نص قاطع ، أغنى عن النظر ، وإن كان النظر نجب به الصلاة عليه ، لأن قول رسول الله ﷺ : «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» عموم يدخل فيه النائب والحاضر ، ولا يجوز أن يخص به أحدهما ، بل فرض في كل مسلم دفن بغير صلاة أن يصلى عليه من بطنه ذلك من المسلمين ، لا نفترض على الكفاية ، وهي فمن صلى عليه ندم (١) *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا ما عيل ابن أبي اويس حدثني مالك عن ابن شهاب عن سميدين السبيعي عن أبي هريرة : «أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج الى المصلى فصلى بهم وكبر أربعا» *

و به الى البخارى : ثنا إبراهيم بن موسى ثنا هشام بن يوسف ان امين جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء انه سمع جابر بن عبد الله يقول : «قال النبي ﷺ : قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش ، فلم فصلوا عليه ، فصففنا ، فصلى النبي ﷺ ونحن» *

و به الى البخارى : ثنا مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله : «أن رسول الله ﷺ صلى على النجاشي ، قال جابر : فكنت في الصف الثاني أو الثالث» *

ورويناه أيضاً من طريق قوية عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ *

فهذا أمر رسول الله ﷺ وعمله وعمل جميع أصحابه ، فلا إجماع أصح من هذا ، وآثار متواترة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما أوردنا *

ومنع من هذا مالك ، وأبو حنيفة ، وادعى أصحابهما الخصوص للنجاشي وهذه دعوى كاذبة بلا برهان . والله تعالى التوفيق *

فان قالوا : هل فصل هذا أحد من الصحابة بعد رسول الله ﷺ ؟
قلنا لهم : وهل جاء قط عن أحد من الصحابة انه زجر عن هذا أو أنكره ؟
ثم يقال لهم : لائحة في أحد غير رسول الله ﷺ ، قال تعالى : (تِلْكَ أَلُمُوكُمْ) للناس على الله حجة بعد الرسل *

٥٨١ — مسألة — والصلاة جائزة على القبر ، وإن كان قد صلى على المدفون فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «وهي من صلى عليه ندم» وهو خطأ

وقال أبو حنيفة : إن دفن بلا صلاة صلى على القبر ما بين دفنه الى ثلاثة أيام ، ولا يصلى عليه بعد ذلك ، وإن دفن بعد أن صلى عليه لم يصلى أحد على قبره . *

وقال مالك : لا يصلى على قبر ، وروى ذلك عن إبراهيم النخعي .
وقال الشافعي ، والأوزاعي ، وأبو سليمان : يصلى على القبر وإن كان قد صلى على المدفون فيه ، وقد روى هذا عن ابن سيرين . *

وقال أحمد بن حنبل : يصلى عليه الى شهر ، ولا يصلى عليه بعد ذلك .
وقال اسحق : يصلى النائب (١) على القبر الى شهر ، ويصلى عليه الحاضر الى ثلاث .
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أبي رافع عن أبي هريرة : « أن امرأة سوداء كانت تقيم المسجد أو شاباً ، ففقدوها (٢) رسول الله ﷺ ، فسأل عنها وأوعنه ، فقالوا : مات ، فقال : أفلا كنتم آذنتموني ؟ قال : فكأنهم صغروا أمرها أو أمره ، فقال : دلوني على قبره ، فدلوه ، فصلى عليها ، ثم قال : إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وإن الله تعالى ينورها لهم بصلاتي عليهم » . *

فادعى قوم أن هذا الكلام منه عليه السلام دليل على أنه خصوص له .
قال أبو محمد : وليس كما قالوا ، وإنما في هذا الكلام يركب صلاته عليه السلام ، وفضيلتها على صلاة غيره فقط ، وليس فيه نهى غيره عن الصلاة على القبر أصلاً ، بل قد قال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) *

وعما يدل على بطلان دعوى الخصوص ههنا ما روينا بالسند المذكور الى مسلم :
ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا محمد بن ادریس عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن الشعبي عن حدثه قال : « اتينا مع رسول الله ﷺ الى قبر رطب ، فصلى عليه ، وصفوا خلفه ، وكبر أرباعاً » قال الشيباني : قلت لأمير الشعبي : من حدثك ؟ قال : الثقة ،

(١) في النسخة رقم (١٤) « يصلى على النائب » وهو خطأ قطعاً ، فإن المراد أن النائب يصلى على القبر الى شهر وإن الحاضر يصلى عليه الى ثلاث فقط . وهذا الجملة سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) في الأصلين « شاب فقدوها » وما هنا هو الموافق لـ (ج

من شاهده، ابن عباس . فهذا باطل (١) الخصوص ، لأن أصحابه عليه السلام وعليهم وضوان الله صلوا معه على القبر ، فبطلت دعوى الخصوص *

وبه الى مسلم حدثني ابراهيم بن محمد بن عرعة السامي (٢) ثنا غندر شاذبة عن حبيب ابن الشهيد عن ثابت (٣) عن أنس : «أن النبي ﷺ صلى على قبر» *

قال أبو محمد : فلهذا آثار متواترة لا يسع الخروج عنها *

واحتج بعضهم بأن رسول الله ﷺ لم يصل المسلمون على قبره *

قال أبو محمد : ما علمنا أحداً من الصحابة رضي الله عنهم نهى عن الصلاة على قبر رسول الله ﷺ ، وما نهى الله تعالى عنه ، ولا رسوله عليه السلام ، قلنا : من ذلك باطل ، والصلاة عليه فعل خير ، والدعوى باطل إلا يرهان *

وقال بعضهم : نهى النبي ﷺ عن الصلاة الى القبر وعلى القبر مانع من هذا ! *

قال أبو محمد : وهذا عجب مأمثله عجب ! وهو أن المحتج بهذا عكس الحق عكساً ،

لأنه صح عن النبي ﷺ النهي عن الصلاة على القبر ، أو إليه ، أو في المقبرة ، وعن الجلوس على القبر ، فقال هذا القائل : كل هذا مباح ! وصح عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر صلاته على الميت ، فقال هذا القائل : لا يجوز ذلك ! واحتج بالنهي عن الصلاة مطلقاً في منعه من صلاة الجنائز على القبر ، واحتج بخبر الصلاة (٤) على القبر في إباحته الحرام من

الصلوات في المقبرة ، وإلى القبر ، وعليه : وحسبنا الله ونعم الوكيل *

وقال بعضهم : كان ابن عمر لا يصلي على القبر . قلنا : نعم ، كان لا يصلي سائر الصلوات

على القبر ، ويصلي صلاة الجنائز على القبر أبداً *

قال أبو محمد : وهذا لو صح لكان قد صح ما يمارسه ، وهو أنه رضي الله عنه صلى صلاة الجنائز على القبر ، ثم لو لم يأت هذا عنه لكان قد عارضه ما صح عن الصحابة في ذلك ، فكيف ولا حجة في أحدود رسول الله ﷺ ؟ ، ولا يصح عن ابن عمر إلا ما ذكرناه *

(١) في النسخة رقم (١٤) «إبطال» (٢) في النسخة رقم (١٦) «ابراهيم بن محمد بن عرعة

السامي» وهو خطأ ، وعرعة بيمين مهملةين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء

مفتوحة ثم هاء ، والسامي بالسين المهملة نسبة الى جده الأعلى «سامة بن لؤي» (٣) قوله

«عن ثابت» سقط من الأصلين خطأ ، وصحناه من مسلم . (٤) في النسخة رقم (١٦) «واحتج

بالنهي عن الصلاة» الخ وهو خطأ واضح *

وروي عن معمر بن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة: مات عبد الرحمن بن أبي بكر على ستة أيام من مكة ، فحملناه فحسنا به مكة فدفعناه ، فقدمت علينا عائشة أم المؤمنين فقالت : أين قبر أخى ؟ فدللتنا عليه ، فوضعت في هودجها عند قبره فصلت عليه * وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : إنه قدم وقدمات أخوه عاصم ، فقال : أين قبر أخى ؟ فدل عليه ، فصلى عليه ودعاه * قال أبو محمد . هذا بين أنها صلاة الجنائز ، لا الدعاء فقط *

وعن علي بن أبي طالب : أنه أمر قرظة (١) بن كعب الأنصاري أن يصلى على قبر سهل بن حنيف يقوم جاء وأبعد مادفن وصلى عليه * وعن علي بن أبي طالب أيضا : أنه صلى على جنازة بعد ما صلى عليها * وعن يحيى بن سعيد القطان ثنا أبان بن يزيد المطار عن يحيى بن أبي كثير : أن أنس بن مالك صلى على جنازة بعد ما صلى عليها * وعن ابن مسعود نحو ذلك *

وعن سعيد بن المسيب إباحة ذلك * وعن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد : أنه صلى على جنازة بعد ما صلى عليها * وعن قتادة : أنه كان إذا فاتته الصلاة على الجنائز صلى عليها * فهذه طوائف من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف * وأما أمر تحديد الصلاة بشهر أو ثلاثة أيام خطأ لا يشك ، لأنه تحديد بلا دليل ، ولا فرق بين من حد بهذا أو من حد بغير ذلك *

٥٨٢ - مسألة - ومن تزوج كافرة فحملت منه وهو مسلم ومات حاملا - : فإن كانت قبل أربعة أشهر ولم ينفع فيه الروح بعد دفنت مع أهل دينها ، وإن كان بعد أربعة أشهر والروح قد نفع فيه دفنت في طرف مقبرة المسلمين ، لأن عمل أهل الإسلام من عهد رسول الله ﷺ أن لا يدفن مسلم مع مشرك *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا وكيع عن الأسود بن شيبان - وكان ثقة - عن خالد بن سمير عن بشير بن نزيك عن بشير رسول الله ﷺ - وهو ابن الخصاصية (٢) قال : كنت أشتى مع رسول الله ﷺ ، ففر على

(١) بالقاء والراء والظاء المعجمة المفتوحات . (٢) انظر الكلام عليه في المسألة ٥٧٩

قبور المسلمين ، فقال : لقد سبق هؤلاء شراً كثيراً ، (١) ثم مر على قبور المشركين فقال :
لقد سبق هؤلاء خيراً كثيراً * .

فصح بهذا تقرين قبور المسلمين عن قبور المشركين *
والحمل مالم ينفخ فيه الروح فأنما هو بعض جسم أمه ، ومن حشوة (٢) بطنها ، وهي
مدفونة مع المشركين ، فإذا نفخ فيه الروح فهو خلق آخر ، كما قال تعالى : (فكسونا
الغمام لحماهم أنشاء خلقا آخر) فهو حيثن (٣) إنسان حي غير أمه ، بل قد يكون ذكراً
وهي أنثى ، وهو ابن مسلم فله حكم الاسلام ، فلا يجوز أن يدفن في مقابر المشركين ،
وهي كافرة ، فلا تدفن في مقابر المسلمين ، فوجب أن تدفن بتاحية لأجل ذلك *
روينا عن سليمان بن موسى : أن وائلة بن الأسقع صاحب رسول الله ﷺ دفن امرأة
نصرانية ماتت حبلى من مسلم : في مقبرة ليست بمقبرة النصراني ، ولا بمقبرة المسلمين بين ذلك
ورويانا عن عمر بن الخطاب : أنها تدفن مع المسلمين من أجل ولدها * .

٥٨٣ - مسألة - والصغير يسبى مع أبيه أو أحدهما أو دونهما فيموت - : فإنه
يدفن مع المسلمين ويصلى عليه ، قال تعالى : (فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق
الله ذلك الدين القيم) فصح أن كل مولود فهو مسلم ، إلا من أقره الله تعالى على الكفر ،
وليس إلا من ولد بين ذميين كافرين ، أو حريين كافرين ، ولم يسب حتى بلغ ، وما
عداهذين فسلم * .

٥٨٤ - مسألة - وأحق الناس بالصلاة على الميت والميتة الأولياء ، وهم الأب
وآبؤه ، والابن وأبناؤه ، ثم الاخوة الاشقاء ، ثم الذين للأب ، ثم بنوم ، ثم الأعمام
للأب والأم ، ثم للأب (٤) ، ثم بنوم ، ثم كل ذي رحم محرمة ، إلا أن يوصى الميت
أن يصلى عليه إنسان ، فهو أولى ، ثم الزوج ، ثم الأمير أو القاضي ، فإن صلى غير
من ذكرنا أجزأ * .

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وهذا

- (١) هكذا رواية النسائي ورواية أبي داود وابن ماجه « أدرك هؤلاء خيراً كثيراً » .
(٢) بكسر الحاء المهملة وبضمها مع اسكان الشين المجمة وفتح الواو ، وهي ما انضمت
عليه الضلوع ، أو هي الأضواء ، والمراد ظاهره ، وفي النسخة رقم (١٤) بالسین المهملة وهو
خطأ . (٣) في النسخة رقم (١٦) «يومئذ» (٤) قوله «ثم للأب» سقط من النسخة رقم (١٤)

عموم لا يجوز تخصيصه ، وقول رسول الله ﷺ : « لا يؤمن الرجل في أهله » يدخل فيه ذوالرحم والزوج ، فإذا اجتمعا فهما سواء في الحديث ، فلا يجوز تقديم أحدهما على الآخر (١) وذوالرحم أولى بالآية ، ثم الزوج أولى من غيره بالحديث .

رويه عنه قتادة عن سعيد بن المسيب : أنه قال في الصلاة على المرأة : أب أو ابن أو أخ أحق بالصلاة عليهما من الزوج .

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ليث عن زيد بن أبي سليمان : أن عمر ابن الخطاب قال : في الصلاة على المرأة إذا ماتت — : الولي دون الزوج .

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة في الصلاة على المرأة إذا ماتت الأخ أحق من الزوج . ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن : كانوا يقدمون الأئمة على جنائزهم ، فن تداروا (٢) فالولي ثم الزوج .

فان قيل : قد قدم الحسين بن علي سيد بن العاصي على ولي له وقال : لولا أنها سنة ما قدمت . وقال أبو بكر (٣) لأخوة زوجته : أنا أحق منكم .

قلنا : لم ندع لكم إجماعا فتمارضونا بهذا ، ولكن إذا تنازع الأئمة وجب الرادى القرآن والسنة ، وفي القرآن والسنة ما وردنا ، ولم يبح الله تعالى الرد في التنازع الى غير كلامه وحكم نبيه ﷺ .

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، والأوزاعي في أحد قوليه : الأولياء أحق بالصلاة عليها من الزوج ، إلا أن أبا حنيفة قال : إن كان ولدها ابن زوجها الحاضر فالزوج أبو الولد أحق . وهذا لا معنى له ، لأنه دعوى بلا برهان .

٥٨٥ — مسألة — وأحق الناس باتزال المرأة في قبرها من لم يطأ تلك الليلة ، وإن كان أجنبيا ، حضر زوجها أو أولياؤها أو لم يحضروا ، وأحقهم باتزال الرجل أولياؤه . أما الرجل فلقول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) وهذا عموم ،

لا يجوز تخصيصه إلا بنص .
وأما المرأة فان عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري

(١) في النسخة رقم (١٦) « وعلى الآخر به » وزيادة كلمة « به » خطأ قطعاً (٢) أى تداوموا في الخصومة وغيرها (٣) في النسخة رقم (١٦) « أبو بكر » وهو خطأ ، فإنه ليس في أزواج أبي بكر من ماتت في خلافته .

ثنا البخاري فتابعه الله بن محمد - هو السندی - ثنا ابو عامر - هو المقدی - ثنا طلیح بن سلیمان عن هلال بن علی عن أنس بن مالك قال : « شهدنا بتأ رسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ جالس على القبر ، فرأيت عينه تدمعان ، فقال : هل منكم رجل لم يقارف الليلة ؟ فقال ابو طلحة : انا ، قال : فازل ، فزل في قبرها (١) » *

حدثنا احمد بن محمد العلفنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا احمد بن عمرو البزار ثنا محمد بن معمر ثنا روح بن أسلم ثنا احمد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس « ان رسول الله ﷺ قال لما ماتت رقية ابنته رضى الله عنها : لا يدخل القبر رجل قارف الليلة ، فلم يدخل عثمان » *

قال ابو محمد : القارفة الوطء ، لا مفارقة الذنب . (٢) ومما زاد الله أن يترك أبو طلحة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه لم يقارف ذنباً ، فصح أن من لم يطل تلك الليلة أولى من الأب والزوج وغيرها *

٥٨٦ - بقية من المسألة - التي قبل هذه *

قال أبو محمد : واستدركنا الوصية بأن يصلى على الوصي غير الولي وغير الزوج ، وهو أن الله تعالى سوف يذكر وصية المختصر - قال : (فمن بدله بما سمعته فأنما أشع على الذين يدعون) * وروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمار بن دينار : أن أم سلمة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها أوصت أن يصلى عليها سعيد بن زيد ، وهو غير أمير ولا ولي (٣) من ذوى عمارها ولا من قومها ، وذلك بحضرة الصحابة رضى الله تعالى عنهم * وبه الى سفيان عن أبي اسحاق السبيعي : أن أبا ميسرة أوصى أن يصلى عليه شرح وليس من قومه *

ومن طريق وكيع عن مسمر بن كدام عن أبي حصين : أن عبيدة السلماني أوصى أن يصلى عليه الأسود بن يزيد النخعي *

٥٨٧ - مسألة - وتقبيل الميت جائز *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) هو في البخاري (ج ٣ ص ١٧٢) (٢) هذا هو الصواب ، وأخطأ جدامن فسرهما بمفارقة الذنب في هذا الحديث (٣) في النسخة رقم (١٦) « وهو غير الأمير ولا وليا » وهذا خطأ *

أنا بشر بن محمد (١) أنا عبد الله بن المبارك أخبرني معمر ويونس عن الزهري أخبرني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته : « أن أبا بكر دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مسجى يرد حجرة - تمنى إذ مات عليه السلام - قالت : فكشف عن وجهه ، ثم أكب عليه قبله ، ثم بكى وقال : بأبي أنت وأمي يا رسول الله » وذكر الحديث (٢) *

٥٨٨ - مسألة - ويسجى البيت بثوب ويحمل على بطنه ما يمنع استنساخه *
أما التسجية فلما ذكرناه في رسول الله ﷺ ، وكل ما فعل فيه ﷺ فهو حق ، لقوله تعالى : (والله بمصنوع من الناس) وهذا عموم ، لا يجوز تخصيصه إلا بنص *
وأما قولنا : بوضع (٣) على بطنه فلقول الله تعالى : (وتماونوا على البر والتقوى) .
وكل ما فيه رفق بالسلم ودفع للمثلة عنه فهو بر وتقوى *

٥٨٩ - مسألة - والعبر واجب ، والبكاء باح ، ما لم يكن نوح ، فإن النوح حرام والصياح ، ونخش الوجوه وضربها ، وضرب الصدور ، ونفث الشعر وحلقه للميت : كل ذلك حرام ، وكذلك الكلام المكروه الذى هو تسخط لأقدار الله تعالى ، وشق الثياب *
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا آدم ثنا شعبة ثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : « مر النبي ﷺ بامرأة تبسك عند قبر ، فقال : اتقى الله واصبرى » *

وبه الى البخارى : نا محمد بن بشار نا غندر عن شعبة عن ثابت البناني قال سمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال : « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » *
وبه الى البخارى : نا الحسن بن عبد الميز نا يحيى بن حسان حدثني قريش - هو ابن حيان (٤) - عن ثابت البناني عن أنس قال : « دخلنا مع رسول الله ﷺ على إبراهيم - هو ابن رسول الله ﷺ - وهو يبكود بنفسه ، فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : وأنت يا رسول الله ؟ فقال : يا ابن عوف ، إنها رحمة ، الذين تسمع ، والقلب يحزن ، ولا تقول إلا ما يرضى ربنا ، وأنا بفرأناك يا إبراهيم لحزونون »

(١) في النسخة رقم (١٤) « بشير بن محمد » بزيادة الياء وهو خطأ (٢) هو في البخارى (٣) ص ١٥٧ و ١٥٨ (٣) في النسخة رقم (١٤) « وأما ما بوضع » (٤) بفتح الحاء وتشديد الياء المثناة التحتية

فهذا إباحة الحزن التي لا يقدر أحد على دفعه ، و(لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
وفيه إباحة البكاء ، وتحريم الكلام بما لا يرضى الله تعالى *

وبه الى البخارى : نا محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان عن الأعمش
عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « ليس منا من
ضرب الخلود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » *

حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد
نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن منصور نا حبان بن هلال (١) نا أبان -
هو ابن يزيد المطار - نا يحيى - هو ابن أبي كثير - أن زيدا حدثه أن أبا سلام حدثه
أن ابامالك الأشمري حدثه أن النبي ﷺ قال : « أربيع في أمي من أمر الجاهلية
لا يتركوهن : (٢) الفخر في الأحساب ، والظن في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ،
والنأحة ، النائحة اذا ماتت ولم تنب قبل موتها (٣) تقام يوم القيامة وعليها سر بال من
قطران ودروع من جرب » *

وبه الى مسلم : نا عبد الله بن حميد ، واسحاق بن منصور نا أرفأ نا جعفر بن عون نا
ابو عيسى (٤) قال : سمعت أبا صخرة يذكر عن عبد الرحمن بن يزيد نا أبي بردة بن
أبي موسى الأشمري نا جيم (٥) : أغنى علي أبي موسى فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح دينة ،
فأفاق قال : ألم تملئي - وكان يحدثها (٦) - أن رسول الله ﷺ قال : « أنا يرى من
خلق ولسق (٧) وخرق ؟ » *

(١) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة ، وكنيته أبو حبيب وهو بصري . ويشبه
اسمه باسم « حيان - بالثناة التحتية - ابن هلال أبي عبد الله » وهو بصري أيضا وي عن سيف
ابن سليمان ، ولكن ليس له شيء في الكتب الستة . (٢) في النسخة رقم (١٦) « لا يتركوهن »
بخط التون وهو خطأ ، والتصحيح من مسلم (ج ١ ص ٢٥٦) (٣) القى في نسخ مسلم « النائحة
اذا لم تنب قبل موتها » فليس فيه قوله « ماتت » ولعل ما هنا رواية للمؤلف . (٤) بضم الميم
المهملة مصدر وآخره سين مهملة وفي النسخة رقم (١٦) « بن عيسى » وهو خطأ .
(٥) لفظ « جيم » ليس في صحيح مسلم (ج ١ ص ٤٠) (٦) في النسخة رقم (١٦) « يحدثنا »
وهو خطأ محتمل من مسلم (٧) في النسخة رقم (١٦) « ولسق » بالصاد ، وما هنا هو الموافق
لمسلم ، وكلاهما صحيح في المعنى : السلق والصلق رفع الصوت عند المصيبة

ومن طريق البخارى : نا أسيف نا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد ابن الحارث الأنصارى عن عبد الله بن عمر قال : « اشتكى سعد بن عبادة فماده النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، فلما دخل عليه وجده في غاشيته (١) ، فبكى النبي ﷺ ، فلما رأى القوم بكاء النبي ﷺ بكوا ، فقال : ألا تسمعون ؟ إن الله لا يعذب بد مع العين ولا يحزن القلب ، ولكن يعذب بهذا — وأشار الى لسانه — أو يرحم ، وإن الميت يعذب بكاء أهله عليه » *

قال ابو محمد : هذا الخبر يتامه بين معنى ما وهل (٢) فيه كثير من الناس من قوله عليه السلام : « ان الميت يعذب بكاء أهله عليه » ولا ح بهذا ان هذا البكاء الذى يعذب به الميت ليس هو الذى لا يعذب به من دمع العين، وحزن القلب ، فصيح انه البكاء باللسان اذ يعذبونه برأسته التى جارفها فمذب عليها ، وشجاعته التى يعذب عليها إذ صرفها في غير طاعة الله تعالى ، ويجرده الذى أخذ ما جاد به من غير حله ، ووضعته في غير حقه فأهله يكونونه بهذه الفاخر ، وهو يعذب بها بميتها ، وهو ظاهر الحديث لمن لم يتكلف في ظاهر الخبر ما ليس فيه . وبالله تعالى التوفيق *

وقد روينا عن ابن عباس : أنه أنكر على من أنكر البكاء على الميت ، وقال : الله أنحك وأبكي *

٥٩٠ - مسألة - واذا مات المحرم ما بين أن يحرم الى أن تطلع الشمس من يوم النحر إن كان حيا ، أو ان يتم (٣) طوافه وسعيه ، إن كان معتمرا - : فان الفرض ان يغسل بعماء وسدر فقط ، إن وجد السدر ، ولا عس بكافور ولا بيطيب ، ولا ينطلى وجهه ولا رأسه ولا يكفن الا في ثياب احرامه فقط ، او في ثوبين غير ثياب إحرامه ، وان كانت امرأة فكذلك ، إلا ان رأسها تغطى ويكشف وجهها ، ولو أسدل عليه من فوق رأسها فلا بأس من غير ان تفتح *

فمن مات من محرم أو محرمة بعد طلوع الشمس من يوم النحر فكسا ثر الموتى ، رمي الجمار أول يومها *

(١) في اكثر روايات البخارى « في غاشية أهله » وهو الموافق للنسخة رقم (١٤) وانظر الحديث في البخارى (ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠) (٢) أى غلط فيه (٣) في النسخة رقم (١٤) « أو ان يتم » وزيادة هذا الحرف لا معنى لها ، بل هي خطأ *

وقال أبو حنيفة، ومالك : هما كسائر الموتى في كل ذلك *

يرهان قولنا : بما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن بشار نا محمد بن جعفر نا شعبة سمعت أبا بشر - هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « أن رجلا وقع عن راحلته فأقصته (١) ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، ويكفن في ثوبين ، خارج رأسه ووجهه ، فانه يبعث يوم القيامة ملبداً » * ومن طريق أحمد بن شعيب نا عبيدة بن عبد الله البصري نا أبو داود - هو الحفري (٢) عن سفيان - هو الثوري - عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « مات رجل فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه (٣) بماء وسدر ، وكفنوه في ثيابه ، ولا تخمروا وجهه ولا رأسه ، فانه يبعث يوم القيامة يلي » *

ومن طريق البخاري نا قتيبة نا حامد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « بينا رجل واقف مع رسول الله ﷺ بمرفة ، اذ وقع من راحلته ، فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه . ولا تخمروا رأسه ، فانه يبعث يوم القيامة مليا » *

ومن طريق البخاري نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عازم (٤) - نا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . « أن رجلا وقصه بغيره ونحن مع رسول الله ﷺ وهو محرم ، فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تخمروا رأسه ، فان الله يبعثه يوم القيامة ملبداً » *

ومن طريق أبي داود السجستاني نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن العتمر - عن الحكم - هو ابن عينة - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « وقصت (٥) برجل محرم ناقته فقتلته ، فأتي فيه (٦) رسول الله ﷺ فقال : اغسلوه وكفنوه ، ولا تنطلوا رأسه ولا تقربوه ضيقاً ، فانه يبعث يمل » *

(١) بتقديم الصاد على المين أى دفنته فقتلته (٢) بفتح الحاء المهملة والفاء ، نسبة الى الحفر وهو موضع الكوفة . وأبو داود هذا اسمه عمر بن سعد وهو من طبقة أبي داود الطيالسي (٣) في النسخة رقم (١٤) « اغسلوه » (٤) بالمين المهملة وهو لقب محمد بن الفضل (٥) بالبناء الفاعل . والوقص كسر المعق أو الكسر مطلقا ، ويقال « وقصته ووقصت به وأوقصته » وكأها روايات في هذا الحديث ومعناها واحد (٦) في أبي داود (ج ٣ ص ٢١٣) « فأتي به » وفي النسخة رقم (١٤) « فأقي فيه » *

فهذا لا يباح أحداً خلافة، لأنه كالشمس صفة، رواه شعبة، وسفيان، وأبو عوانة، ومنصور
وحمد بن زيد، ورواه قبلهم أبو بشر، وعمر بن دينار، والحكم، وأيوب، أئمة السلفين
كلهم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه شهد القصة في حجة الوداع، آخر
حياة رسول الله ﷺ، وصحت ألفاظ هذا الخبر كلها، فلا يحل ترك شيء منها، وأمر
عليه السلام بذلك في محرم ستل عنه، والمحرم يعم الرجل والمرأة، والبنت والتبعية يجمعهما،
ويما جاء الآخر، والسبب النصوص عليه في الحكم (١) *

فان قيل: إنكم تميزون للمحرم الحلى أن يغطي وجهه، وتمنمون ذلك الميت *
قلنا: نعم، للنصوص الواردة في ذلك، ولا يحل الاعتراض على رسول الله ﷺ،
فلم يأمر المحرم الحلى بكشف وجهه، وأمر بذلك في الميت، فوقفنا عند أمره عليه السلام،
(وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) *

وما ندرى من أين وقع لهم أن لا يفرق الله تعالى بين حكم المحرم الحلى والمحرم الميت؟
أم في أي سنة وجدوا ذلك أم في أي دليل عقل؟ ثم هم أول قائلين بهذا نفسه، فيفرون بين حكم
المحرم الحلى والمحرم الميت بآرائهم الفاسدة، وينكرون ذلك على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ *
وقل بضمهم هذا: خصوص لذلك المحرم *

فقلنا: هذا الكذب منكم، لأن النبي ﷺ إنما أفتى بذلك في المحرم يموت إذ ستل
عنه كما أفتى في المستحاضة، وكما أفتى أم سلمة في أن لا تحل ضمير رأسها في غسل الجنابة

(١) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) ما نصه: «قوله والمحرم يعم الرجل والمرأة إنما يصح
لو كان في الأحاديث محرم مطلق، وليس فيه ذلك، إنما فيها رجل محرم، والرجل لا يتناول
المرأة، فإن ادعى أن حكم النساء حكم الرجال في كل شيء فمليه الدليل، فإن أقامه صحت
دعواه، والا فلا والله أعلم» ويظهر أن هذا الاعتراض من قس كاتب النسخة وهو «أحمد
ابن محمد بن منصور الأشعومي الحنفى» الذى كتبها في شوال سنة ٧٧٩ وهو اعترض
غلط، والأشعومي يضم الهمزة واسكان الشين المعجمة وميمين نسبة الى «أشعوم» باليم
احدى قريتين بالديار المصرية إحداهما «أشعوم طناح» - يفتح الطاء المهملة وتشديد
النون - وهى قرب دمياط، والأخرى «أشعوم الجربسات» - بضم الجيم وفتح الراء واسكان
الياء وبالسین المهملة والتاء الثناة - وهى بالنوفية، هكذا قال ياقوت في معجم البلدان
ولم أجدها الأشعومي ترجمة.

وسائر ما استفتي فيه عليه السلام فأفتى فيه فكان عموماً *

ومن عجائب الدنيا أنهم أتوا إلى قوله عليه السلام: «فانه يمتح ملبداء» و«يلبي» و«يل» فلم يستعملوه ، وأوقفوه على إنسان بيته وأتوا إلى ما خصه عليه السلام من البر ، والشعر والتمر ، والملح ، والتعب ، والفضة : فتعدوا بحكمها إلى ما لم يحكم عليه السلام قط بهذا الحكم فيه فانما أولعوا بمخالفة الأوامر المنصوص عليها *

وقال بعضهم : قد صح عن عائشة أم المؤمنين وابن عمر تحنيط الحرم اذامات ، وتطحيه وتخميم رأسه *

قلنا : وقد صح عن عثمان وغيره خلاف ذلك *

كأروين بن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري قال : خرج عبد الله بن الوليد ممتتما مع عثمان بن عفان ، فمات بالسقيا (١) وهو محرم ، فلم ينيب عثمان رأسه ، ولم يحسسه طيأ ، فأخذ الناس بذلك *

ومن طريق عبد الرزاق نا أبي (٢) قال : توفي عبيد بن يزيد بالزدلفة وهو محرم ، فلم ينيب المغيرة بن حكيم رأسه في النش *

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن أبي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن أبي طالب قال في المحرم : ينسل رأسه بالساء والسدر ، ولا ينطلى رأسه ، ولا يمس طيأ *

وهو قول الشافعي وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وغيرهم *

والمعجب أن الزهري يقول : فأخذ الناس بذلك ، وهم يدعون للاجماع في أقل من هذا كد عوام في الحد في التمر ثمانين ، وغير ذلك *

فان قيل : قد خالف ابن عمر عثمان بعد ذلك ، فبطل أن يكون اجماعا *

قلنا : وقد خالف عثمان وعلي و الحسن وعبد الله بن جعفر في حد التمر بعد عمر ، فبطل أن يكون اجماعا *

وإذا تنازع السلف فالقصر علينا رد ما تنازعوا فيه إلى القرآن والسنة ، لا إلى قول أحد دونهما *

(١) بالقصر وضم السين المهمة واسكان القاف . موضع قريب من مكة (٢) والد عبد الرزاق هو هام بن نافع الصنعاني وهو ثقة .

ومن طرائف الدنيا احتجاجهم في هذا بما روياء من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن رسول الله ﷺ قال : « خروا وجوههم ، ولا تشبهوا باليهود » * وهذا باطل لوجوه : *

أولها أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل *
والثاني أنه ليس فيه نص ولا دليل - لوصح - على أنه في الحرم (١) أصلا ، بل كان يكون في سائر الموق *

وثالثها أنه لا يجوز أن يقول عليه السلام أصلا ، لأنه عليه السلام لا يقول إلا الحق واليهود لا تكشف وجوه موتاهم ، فصح أنه باطل ، سمي عطاء ممن لا خير فيه ، أو ممن وهم *
والرابع أنه لو صح مستدا في الحرم لما كانت فيه حجة ، لأن خبر ابن عباس هو الآخر بلا شك ، ومن المحال أن يقول عليه السلام في أمر أمر به أنه تشبه باليهود ، وجاز أن ينهى عن التشبه باليهود قبل أن ينزل عليه الوحي ، ثم يأمر بمثل ذلك الفعل ، لا تشبه بهم ، كقَالَ عليه السلام في قول اليهودية في عذاب القبر ، ثم أتاه الوحي بصحة عذاب القبر *

واحتج بعضهم في هذا بالخبر الثابت : « إذا مات الميت اقتطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم علمه ، وولد صالح يدعو له » *
وهذا لا حجة لهم فيه أصلا ، لأنه أنما فيه أنه اقتطع عمله ، وهكذا تقول ، وليس فيه أنه يتقطع عمل غيره فيه ، بل غيره . وأمور فيه بأعمال مفترضة ، من غسل ، وصلاة ، ودفن وغير ذلك ، وهذا العمل ليس هو عمل الحرم الميت ، إنما هو عمل الأحياء . فظاهر تخليطهم وتعميمهم *

واحتج بعضهم بقول الله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) *
وهذه إحالة منهم للكلم عن مواضعه ، ولم يقل قط : إن هذا من سعى الميت ، لكنه من سعى الأحياء المأمور به في الميت كما أمرنا بأن لا تنسل الشهيد ولا تكفنه ، وأن ندفنه في ثيابه ، وليس هو عمل الشهيد ولا سعيه ، لكنه عملنا فيه وسعينا لأنفسنا التي أمرنا به فيه ولا فرق *

والقوم متحكمون بالآراء الفاسدة ولا مزيد إلا أن كانوا يحومون حول أن يترضوا

(١) في النسخة رقم (١٦) « أنه ليس في الحرم » وهو خطأ *

بهذا كله على قول النبي ﷺ: «فانه يمشى ملبداً» «يلبى» و«يهل» فهذا ردة، ولا فرق بين قوله عليه السلام: «ان المحرم يمشى يوم القيامة يلبى» و«يهل» و«ملبد آ» وبين قوله عليه السلام: «ان من يكلم في سبيل الله يأتى يوم القيامة وجرحه يشب (١) دماً اللون لون الدم والريح ريح المسك» وكل هذه فضائل لا تنسخ ولا ترد، والقوم أصحاب قياس بزعمهم، فهلا قالوا: المفتول في سبيل الله والميت محرماً كلامات في سبيل الله تعالى، وحكم أحدهما خلاف حكم الموتى، فكذلك الآخر؟ ولكنهم لا ينصرون (٢) يتبعون، ولا القياس يحسنون، ولا شك في ان الشبه بين الجهاد والحج أقرب من الشبه بين السرقة والنكاح *

٥٩١ — محالة — ونستحب القيام للجنازة إذا رآها المرء، وإن كانت جنازة كافر، حتى توضع أو تحمله، فان لم يتم فلا حرج *

لساروينا من طريق البخارى ناقتية نااليت — هو ابن سمد — عن نافع عن ابن عمر عن عاصم بن ربيعة عن النبي ﷺ قال: «اذ رأى احدكم الجنازة فأن لم يكن ماشياً معها فليقم حتى تحمله أو تحمله أو توضع من قبل ان تحمله» *

ورويناه أيضاً من طريق ايوب، وابن جريح، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله بن عون، كاهم عن نافع عن ابن عمر مسنداً، ومن طريق الزهري عن سالم عن أبيه مسنداً *

ومن طريق البخارى نامسلم — هو ابن ابراهيم — ناهشام — هو الدستوائى — نايجي ابن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدرى عن النبي ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنازة تقوموا، فن تيمها فلا يقيم حتى توضع» *

ومن طريق البخارى نامااذ بن فضالة ناهشام — هو الدستوائى — عن يحيى — هو ابن ابي كثير — عن عبيد الله بن مقسم عن جابر قال: «مر بنا جنازة، فقام لها النبي ﷺ وقنا فقلنا: يا رسول الله، إنها جنازة يهودى؟ قال: فاذا (٣) رأيتم الجنازة تقوموا» *

و به أخذ أبو سعيد — ورواه أوجاباً — وابن عمر، وسهل بن حنيف، وقيس بن سمد،

(١) بالياء الثلاثة والعين المهمة المفتوحتين ثيب الماء والدم ونحوهما يشبه ثيبا جرحه فالتعب كما يشب الدم من الألف قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) «النصر» بالافراد .
(٣) في البخارى (ج ٢ ص ١٨٢) «إذا» .

وأبو موسى الأشعري، وأبو مسعود البصري، والحسن بن علي، والمسور بن غرمة، وقادة وابن سيرين، والنخعي، والشامي، وسالم بن عبد الله *

ومن طريق مسلم نا محمد بن رمح بن المهاجر نا الليث - هو ابن سعد - عن يحيى بن سعيد - هو الأنصاري - عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ نا فافع بن جبير بن مطعم أخبره أن مسعود بن الحكم حدثه عن علي بن أبي طالب أنه قال: «قام رسول الله ﷺ ثم قصد . . . يعني للجنائزة *

فكان يقوم به ﷺ بعد أمره بالقيام ميبناً أنه أمر نذب، وليس يجوز أن يكون هذا نسخاً لأنه لا يجوز ترك سنة متبعة إلا يقين نسخ، والنسخ لا يكون إلا بالنهي أو بترك معه نهي *

فان قيل: فقد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن واقد بن عمرو ابن سعد بن معاذ قال: قلت الى جنب نافع بن جبير في جنائزة، فقال لي: حدثني مسعود ابن الحكم بن علي بن أبي طالب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بالقيام، ثم أمرنا بالجلوس» فلا تعلمتم بالنسخ بهذا الخبر *

قلنا: كنا نقول ذلك، لولا ما رويناه من طريق أحمد بن شعيب نا يوسف بن سعيد نا حجاج بن محمد - هو الأعور عن ابن جريج عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري نا جميعاً: ما راينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط فجلس حتى توضع» فهذا عمله عليه السلام المداوم، وأبو هريرة، وأبو سعيد ما فارقاه عليه السلام حتى مات، فصح أن أمره بالجلوس إباحة وتخفيف، وأمره بالقيام وقيامه نذب *

ومن كان يجلس ابن عباس، وأبو هريرة، وسعيد بن المسيب *

— ٥٩٢ — مسألة ويحبب الاسراع بالجنائزة، ونستحب أن لا يزول عنها من صلى عليها حتى تدفن، فان انصرف قبل الدفن فلا حرج، ولا معنى لانتظار إفزول الجنائزة * أما وجوب الاسراع فلما رويناه من طريق مسلم نا أبو الطاهر نا ابن وهب نا خبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب حدثني أبو أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أسرعوا بالجنائزة، فان كانت سالحة فريتموها (١) الى الخبير،

(١) كذا في الأصلين ومسلم (ج ١ ص ٢٥٩) وبمحاشية النسخة رقم (١٤) أن في نسخة من الحلى «قدموها» *

وان كانت غير ذلك كان شراً نضمنونه عن رقابكم * *

وهو عمل الصحابة ، كما روينا من طريق أحمد بن شبيب أنا علي بن حجر عن إسماعيل ابن علي وهشيم كلاهما عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة قال : « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وإنا لنكاد نرمل بالجنازة وملا » *

ومن طريق مسلم نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا حذتي قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة اليمري عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « من صلى على جنازة فله قيراط ، فإن شهد دفنها فله قيراطان ، القيراط مثل أحد » *

ورويناه أيضاً من طريق ابن منفل وأبي هريرة مسنداً صحيحاً *
قال أبو محمد : الاسراع به أمر ، وهذا الآخر نذب ، وفي إباحته عليه السلام لمن صلى على الجنازة أن لا يشهد دفنها وجعل له مع ذلك قيراط أجر مثل جيل أحد - : يان جلي بأنه لا معنى لاذن صاحب الجنازة *

روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي أن ابن مسعود قال : اذا صليت على الجنازة فقد قضيت الذي عليك ، فخلها وأهلها ، وكان ينصرف ولا يستأذنهم *

وبه الى معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن زيد بن ثابت : أنه كان ينصرف ولا ينتظر إذنهم ، يعني في الجنازة وبه يأخذ معمر ، قال معمر : وهو قول الحسن ، وقتادة ، وصح عن القاسم ، وسالم ، وروى عن عمر بن عبد العزيز *

٥٩٣ - مسألة - ويقف الإمام - اذا صلى على الجنازة - من الرجل قبالة رأسه ومن المرأة قبالة وسطها *

قال مالك ، وأبو حنيفة يقف من الرجل قبالة وسطه ، ومن المرأة عند منكبيها ، وروى عن أبي حنيفة أيضاً : يقف قبالة الصدر من كليهما *

برهان صحة قولنا ما رويناه من طريق أبي داود : نا داود بن معاذ نا عبد الوارث عن أبي غالب نا ف (١) قال : « شهدت جنازة عبد الله بن عمر ، فضلى عليها أنس بن مالك وأنا خلفه ، فقام عند رأسي فكبر أربع تكبيرات ، ثم قالوا : يا أبا حمزة ، المرأة الأنصارية

(١) هو أبو غالب الباهلي الخياط البصري . فقه ، اسمه نافع ، وقيل رافع .

فقر بواؤها عليها نشأ أخضر ، فقام عليها عند عجزتها ، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل (١) فقال له الملاة بن زياد : يا أبا حمزة . هكذا كان رسول الله ﷺ يصلى على الجنائز كصلاتك ، يكبر عليها أربعاً ، ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة ؟ قال : نعم * .

ورويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن نافع أبي غالب ، فذكر حديث أنس هذا ، وفي آخره : فأقبل الملاة بن زياد على الناس فقال : احفظوا * .

قال أبو محمد : هذا مكان خالف فيه الحنفيون والمالكيون أصولهم ، لأنهم يشنعون بخلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف ، وهذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف وقد خالفوه * .

وقولنا هذا هو قول الشافعي ، وأحمد ، وأبي سليمان ، وإليه رجع أبو يوسف * ولا نعلم لمن قال : يقف في كليهما عند الوسط - : حجة ، إلا أنهم قالوا : قسنا ذلك على وقوف الإمام مقابل وسط الصف خلفه وهذا أسخف قياس في العالم ، لأن الميت ليس مأموماً للإمام فيقف وسطه * .

وحجة من قال : يقف عند الصدر أنهم قالوا : كان ذلك قبل اتخاذ النعوش . فيستر المرأة من الناس وهذا باطل ، ودعوى كاذبة بلا برهان ، وهذا عظيم جدا فمؤذ بالله منه . ثم مع كذبه بارد باطل لأنه وإن ستر عجزتها عن الناس لم يسترها عن نفسه وهو والناس سواء في ذلك * .

٥٩٤ - مسألة - ولا يحل سب الأموات على القصد بالآذى ، وأما تحذير من

كفر أو بدعة أو من عمل فاسد فباح ، ولعن الكفار مباح *
لسا رويانا من طريق البخاري : نا آدم ناشعة عن الاعشى عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين قالت قال النبي ﷺ : « لا تسبوا الأموات (٢) فانهم قد أفضوا الى ما قدموا » *
وقد سب الله تعالى أباهم وفرعون تحذيراً من كفرهما ، وقال تعالى : (لمن الذين كفروا من بني إسرائيل) وقال تعالى : (ألا لعنة الله على الظالمين) وأخبر عليه السلام

(١) قوله « فصلى عليها نحو صلاته على الرجل » وضع عليه علامة تدل على أنه في بعض النسخ فقط وهو ثابت في أبي داود (ج ٣ ص ١٨٤ : ١٨٦) والحديث هناك مطول واختصره المؤلف وقد حسنه الترمذي وسكت عنه أبو داود والنسائي وابن القيم (٢) في النسخة رقم (١٤) « الموتى » وما هاتهو الموافق البخاري (ج ٢ ص ٢١٤)

ان الشملة التي غلبا مدعم (١) تشتمل عليه تاراً ، وذلك بمدموته *
 ٥٩٥ — مسألة — ويجب تلقين الميت الذي يموت في ذنبه - (٢) - ولسانه منطلق -

او غير منطلق - شهادة الاسلام ، وهي « لا إله الا الله محمد رسول الله » *
 لما روينا من طريق مسلم ناعمر بن النافذ نا أبو خالد الأحمر عن يزيد بن كيسان عن
 أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لقنوا موتاكم لا إله الا الله »
 وصح هذا أيضاً عن أم المؤمنين ، وروى عن عمر بن الخطاب *

وعن ابراهيم عن علقمة قال : لقنوا لا إله الا الله وأسرعوا إلى حفري *

وأما من ليس في ذنبه فلا يمكن تلقينه ، لأنه لا يلقن *

وأما من منع الكلام فيقولها في نفسه ، نسأل الله خير ذلك المقام *

٥٩٦ — مسألة — ويستحب تمييز عيني الميت اذا قضى *

لما روينا من طريق مسلم : حدثني زهير بن حرب نا معاوية بن عمرو نا أبو اسحق
 الفزاري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن قبيصة بن ذؤيب عن أم سلمة أم المؤمنين
 قالت : « دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره (٣) فأغمضه . وروى
 عن عمر بن الخطاب : أنه امر بتمييز أعين الموتى *

٥٩٧ — مسألة — ويستحب أن يقول المصاب . « ان الله وإنا اليه راجعون اللهم

أجرني في مصيبي (٤) وأخلف لي خيراً منها » *

لما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو أسامة عن سعد بن سعيد
 اخبرني عمر بن كثير بن افلح سمعت ابن سفيانة (٥) يحدث انه سمع أم سلمة تقول سمعت
 رسول الله ﷺ يقول : « ما من عبد نصيبه مصيبة فيقول : إنا لله وإنا اليه راجعون ،

(١) بكسر الهم واسكان الدال وفتح العين المهملتين وآخره ميم . وهو عبد أسود

أهداه رفاعه بن زيد الجذامي الى النبي ﷺ ، وقتل في الرجوع عن خير ، وقصته في
 البخاري (ج ٨ ص ٢٥٧ و ٢٥٨) ومسلم (ج ١ ص ٤٣ و ٤٤) وانظر البيهقي (ج ٣ ص ٢١٥) طبع
 النيرية (٢) يعني حاضر العقل (٣) شق بفتح الشين المعجمة وبصره فاعل ، وضبطه بعضهم
 بصره بالنصب وهو صحيح أيضاً ، وانكره ابن السكيت . ومعناه شخص بصره .

(٤) قال النووي في شرح مسلم (ج ٦ ص ٢٢٠) قال القاضي : أجرني بالقصر والمند ،
 حكاهما صاحب الأفضال ، وقال الأسمعي وأكثر أهل اللغة : هو مقصور ولا يمد *

(٥) سفيانة هو مولى أم سلمة وشرطت عليه ان يخدم النبي ﷺ ، وابنه هذا يقال : انه عمر *

اللهم أجرني في مصيبي وأخف لي خيرا منها: الأجره الله في مصيبيته وأخفله خيرا منها *
 ٥٩٨- مسألة - ونسحب الصلاة على المولود يولد حيا ثم يموت ، استهل أولم

يستهل ، وليس الصلاة عليه فرضا ما لم يبلغ *

أما الصلاة عليه فانها فعل خير لم يأت عنه نهى *

وأما ترك الصلاة عليه فلما روينا من طريق أبي داود : نا محمد بن يحيى بن فارس
 نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد حدثني ابي عن محمد بن اسحاق حدثني عبد الله بن ابي
 بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت :
 « مات ابراهيم ابن رسول الله ﷺ وهو ابن ثمانية عشر شهرا ، فلم يصل عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم » *

هذا خبر صحيح ولكن انما فيه ترك الصلاة ، وليس فيه نهى عنها ، وقد جاء اثران
 مرسلان بأنه عليه السلام صلى عليه ، والمرسل لاحجة فيه *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب أنا اسماعيل بن مسعود
 أنا خالد بن الحارث نا سعيد بن عبد الله الثقفي سمعت زياد بن جبير بن حية يحدث عن ابيه
 عن الزبيرة بن شبة (١) أنه ذكر أن رسول الله ﷺ قال : «الراكب خلف الجنائزة ،
 والمشي حيث شاء منها ، والطفل يصلى عليه » *

وبهذا يأخذ جمهور الصحابة *

روينا من طريق الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن قتادة عن سعيد بن المسيب
 أن ابا بكر الصديق قال : أحق من صليتنا عليه أطفالنا *

ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن السيب عن أبي هريرة
 أنه صلى على متفوس إن عمل خطيئة قط (٢) قال : اللهم أعذه من عذاب القبر *

ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن
 عبد الله قال : اذا استهل الصبي صلى عليه وورث *

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر أنه قال : اذا

(١) في النسخة رقم (١٦) «زياد بن جبير بن حية عن ابيه يحدث عن الزبيرة بن
 شبة «وما هنا هو الموافق للنسائي» (ج ٤ ص ٥٨) إلا أنه ليس فيه «ابن حية» (٢) «إن»
 نافية وفي النسخة رقم (١٤) «انه صلى على متفوس له لم يعمل خطيئة قط» *

ثم خلقه فصاح صلى عليه وورث *

ومن طريق شعبة : ناظر ومن مرة قال قال لي عبد الرحمن بن أبي ليلى : ادركت بقايا الأنصار يصلون على الصبي اذا مات *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان وعبد الرزاق قال يحيى : نايعيد أنفسهوا بن عمر - وقال عبد الرزاق : نايعمر عن أيوب ، ثم اتفق عبيد الله وأيوب كلاهما عن نافع قال : صلى عبد الله بن عمر على سقط له لا أدري استهل أم لا ؟ هذا لفظ أيوب ، وقال عبيد الله : مولود مكان سقط *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن زياد بن جبير (١) عن أبيه عن المنيرة بن شعبة قال : السقط يصل على ويُدعى لأبويه (٢) بالمغنية والرحمة * ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين : أنه كان يمجبه اذا تم خلقه ان يصل على . ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين انه كان يدعو على (٣) الصغير كما يدعو على (٤) الكبير ، فقيل له : هذا ليس له ذنب ؟ فقال : والنبي ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأمرنا أن نصلي عليه *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة وأيوب ، قال قتادة عن سعيد بن المسيب وقال أيوب عن محمد بن سيرين قال جميعا : اذا تم خلقه ونفخ فيه الروح صلى عليه وان لم يستهل * وروينا عن قتادة عن سعيد بن المسيب في السقط لأربعة أشهر يصل على ، قال قتادة : ويسمى ، فانه يموت أو يدعى يوم القيامة باسمه . *

ومن طريق البخاري ناظر أبو الهيثم أنا شبيب - هو ابن أبي حمزة - قال ابن شهاب : يصل على كل مولود متوفى ، وإن كان لثنية (٥) من أجل أنه ولد على فطرة الاسلام . ثم ذكر حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » (٦) *

وقال الحسن وإبراهيم : يصل على اذا استهل *

(١) في النسخة رقم (١٦) « زياد بن يزيد » وفي النسخة رقم (١٤) « زياد بن جبر » وكلاهما خطأ بل هو زياد بن جبير بن حبة الذي مضى في حديث المنيرة ثم فوجأ قريبا . (٢) في النسخة رقم (١٦) « لوالديه » (٣) « كذا في الموضعين » على « وله وجه » (٤) « بفتح النون المجمة وتشديد الياء التثنية الفتوحة من التي ، أي مولودنا ، يقال لثنية » (٥) « بفتح النون المجمة وتشديد الياء التثنية الفتوحة من التي ، أي مولودنا ، يقال لثنية » (٦) « هو في البخاري (ج ٢ ص ١٩٨) *

قال أبو محمد : لا معنى للاستهلال ، لأنه لم يوجبه نص ولا إجماع *
وقال حماد : إذا مات العبدى من السبى ليس أبويه صلى عليه *
وروى عن الزبير بن العوام : أنه مات له ابن قد لعب مع الصبيان واشتد ولم يبلغ
الحلم ، اسمه عمر (١) ، فلم يصل عليه *

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سميد بن جبير قال : لا يصل على العبدى *
ورويناه أيضا عن سويد بن غفلة *

٥٩٩ — مسألة — ولا نكره اتباع النساء الجنائز ، ولا تمنعن من ذلك *
جاءت في النهى عن ذلك آثار ليس منها شيء يصح ، لأنها إما مرسلات ، وإما عن
مجهول ، وإما عن لا يحتج به *

وأشبه ما فيه ما رويناه من طريق مسلم : نا اسحاق بن دهاويه نا عيسى بن يونس عن
هشام عن حفصة عن أم عطية قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا » *
وهذا غير مستند لأننا لا ندري من هذا الناهي ؟ ولعله بعض الصحابة (٢) ، ثم
لوصح مستند لم يكن فيه حجة ، بل كان يكون كراهة فقط *

بل قد صح خلافه كما رويناه من طريق ابن الزبينة : نا وكيع عن هشام بن عروة عن
وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ
كان في جنازة فرأى عمر امرأة ، فصاح بها فقال له رسول الله ﷺ : دعها يا عمر فإن
العين دامة ، والنفس مصابة ، والمهتد قريب » (٣) *

وقد صح عن ابن عباس أنه لم يكره ذلك *
٦٠٠ — مسألة — فستحب زيارة القبور ، وهو فرض ولو مرة ولا بأس بان يزور المسلم
قبر حيمه الشرك ، الرجال والنساء سواء *

لما رويناه من طريق مسلم : نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن أبي سنان -
هو ضار (٤) (بن مرة عن معاذ بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ :

(١) هكذا في الأصول والتي في طبقات ابن سعد (ج ٣ ق ١ ص ٧٠ و ٧١) أن اسم ابنه
« عمرا » وأنه سماه على اسم « عمرو بن سميد بن الماص » (٢) هذا احتمال بعيد ، والظاهر
القريب أنه مستند ، ولكنه لا يدل إلا على الكراهة فقط كما قال المؤلف (٣) استناد هذا
الحديث صحيح جدا (٤) بكسر الصاد المعجمة وتخفيف الراء *

«فثبتكم عن زيارة القبور فزورها» *

ومن طريق مسلم : نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن عبيد عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : «زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله ، فقال : استأذنت ربي فإني أستغفر لها فلم يؤذن لي ، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور فانها تذكر الموت» *

وقد صح عن أم المؤمنين ، وابن عمر وغيرهما زيارة القبور . وروى عن عمر النخعي عن ذلك ، ولم يصح *

٦٠١ — مسألة . ونستحب لمن حضر على القبر أن يقول ما رويناه من طريق مسلم : نا زهير بن حرب نا محمد بن عبد الله الأسدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال «كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر ، فكان قائلهم يقول : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وأنا إن شاء الله بكم لاحقون (١) ، أسأل الله لنا ولكم العافية» *

٦٠٢ — مسألة . ونستحب أن يصلى على الميت مائة من السليخ فصاعدا . لما رويناه من طريق مسلم : نا الحسن بن عيسى نا ابن المبارك نا سلام بن أبي مطيع عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين (٢) عن النبي ﷺ قال «ما من ميت يصلى عليه مائة من السليخ يلعن مائة كلهم يشفعون له : إلا شفوا فيه» قال (٣) : فحدثت به شبيب بن الحبحاب (٤) فقال : حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ *

قال أبو محمد : الخبر الذي فيه «يصلى عليه أربعون» رواه شريك بن عبد الله بن أبي نمر ، وهو ضعيف *

قال أبو محمد : الشفع يكون بعد المقاب ، إلا أنه تخفف ما قد قضى الله تعالى أنه لولا الشفاعة

(١) في مسلم (ج ١ ص ٢٦٦) «وإن شاء الله للآحقون» وأما الذي هنا فهو لفظ حديث عائشة عن مسلم أيضا (٢) قوله «عن عائشة أم المؤمنين» سقط من النسخة رقم (١٦) وهو خطأ (٣) القائل هو سلام بن أبي مطيع التميمي روى عن أيوب كذا في النسائي في روايته (ج ٤ ص ٧٥) (٤) يفتح الحاء من المهملين ويتنابله موحدة ساكنة

لم يخفف ، وشفاع رسول الله ﷺ التي هي أكبر الشفاعات تكون قبل دخول النار وبعد دخول النار كما جاءت الآثار نموذ بالله من النار *

٦٠٣ - مسألة - وإدخال الموتى في المساجد والصلاة عليهم فيها حسن كله ، وأفضل مكان صلى فيه على الموتى في داخل المساجد ، وهو قول الشافعي وأبي سليمان ، ولم ير ذلك مالك *

برهان محقق قولنا ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج : فاعلم ابن حاتم نا هـ - هو ابن أسد ناوهيب - هو ابن خالد - نا موسى بن عقبة عن عبد الواحد - هو ابن حمزة - عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : «إنها أتت سمدة بن أبي وقاص ، أرسل أزواج النبي ﷺ أن يبروا بيننا في المسجد فيصلين عليه ، فقلوا ، فوقف به على حجر من يصلين (١) عليه ، ثم خرج به (٢) من باب الجنائز الذي كان على المقاعد ، (٣) فلنهن أن الناس عابوا ذلك ، وقالوا : ما كانت الجنائز يدخل بها المسجد ، فقالت عائشة : ما أسرع الناس إلى أن يسئوا ما لا علم لهم به ؟ عابوا علينا أن يمر بالجنائز (٤) في المسجد ، وما صلى (٥) رسول الله ﷺ على سبيل ين يضاء إلا في جوف (٦) المسجد ؟ *

ومن طريق مسلم : نا محمد بن رافع نا ابن أبي فديك نا الضحاك بن عثمان عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عائشة أم المؤمنين قالت : « والله لقد صلى رسول الله ﷺ على أبي يضاء سهيل وأخيه في المسجد »
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر ، وسفيان الثوري كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه : أنه رأى الناس يخرجون من المسجد ليصلوا على جنازة ، فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ ما صلى على أبي بكر الصديق إلا في المسجد *

ومن طريق ابن أبي شيبة : نا الفضل بن دكين عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر : أن عمر صلى عليه في المسجد *

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي جميع نسخ صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٦٥) وفي النسخة رقم (١٤) « فصلين » (٢) في كل نسخ مسلم « اخرج به » زيادة الهمزة وحذف « ثم » (٣) هكذا في الأصلين ، وفي صحيح مسلم « إلى المقاعد » (٤) في مسلم « بيننا » (٥) كذا في الأصلين ، وهو الموافق للنسخة المخطوطة من مسلم ، وفي طبع بولاق « ما » بحذف الواو (٦) كلمة « جوف » محذوفة من النسخة رقم (١٦) خطأ *

فهذه أسانيد في غاية الصحة ، وفصل رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه ، لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا أصلاً *

قال علي : وقد شهد الصلاة عليها خيار الأمة ، فلم ينكروا ذلك ، فإن الشنع بعمل أهل المدينة : واحتج من قدام الكافي ذلك بما روينا من طريق ابن أبي شبة : ناخص بن غياث عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من صلى على جنازة في المسجد فلا صلاة له » قال : وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا تضابق بهم المكان رجعوا ولم يصلوا *

ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن إسماعيل عن كثير بن عباس (١) قال : لأعرفن ماصليت على جنازة في المسجد *

وقال بعضهم : الميت جيفة ، ويبتنى تجنب الجيف المساجد *

مانع لم شيتا مو هو ابه غير هذا ، وهو كله لا شيء *

اما الخبر عن النبي ﷺ وأصحابه فلم يروا أحد الا صالح مولى التوأمة وهو ساقط *

ومن عجائب الدنيا تقليد المالكيين مالكا دينهم ، فاذا جاءت شهادته التي لا يحل ردها - لثقتة - اطرحوها ولم يلتفتوا اليها ! فواخلافاه ! *

روينا من طريق مسلم بن الحجاج قال : نا ابو جعفر الدارمي - هو أحد بن سعيد ابن صخر - نا بشر بن عمر - هو الزهراني (٢) قال : سألت مالكا بن أنس عن صالح مولى التوأمة ؟ فقال : ليس بقعة (٣) *

فكذبوا مالكا في تجريمه صالحاً ، واحتجوا برأيه صالح في رد السفن الناتجة واجماع الصحابة *

وأما النكرون ادخال سعد في المسجد فليس في الخبر إلا تعجيلهم ، وانهم أنكروا ما لا علم لهم به ، فصح أنهم جهال أو أعراب كذلك بلا شك *

ولا يصح لكثير بن عباس صحة *

وأما قول من قال : الميت جيفة فقله مرغوب عنه ، بل لعله إن عادى عليه ولم يتناقض

(١) « كثير » بفتح الكاف ، وهو أخو عبد الله بن عباس رضي الله عنهم جميعاً ، وهو تابعي ولد في عهد النبي ﷺ ولم تصح له رواية ولا حجة ، كما قال المؤلف (٢) بفتح الزاي واسكان الماء ، وفي الأصلين « الزهراني » وهو خطأ (٣) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢) *

خرج الى الكفر ، لأنه يلزمه ذلك في الأنبياء عليهم السلام ، وقدمص عن النبي ﷺ أنه قال : « المؤمن لا يتنجس » فبطل قول هذا الجاهل ، وصح ان المؤمن طاهر طيب حيا وميتا . والحمد لله رب العالمين *

٦٠٤ — مسألة — ولا بأس بان يسط في القبر تحت الميت ثوب *

لما روينا من طريق مسلم : نا محمد بن النضر نا يحيى بن سعيد القطان نا شعبة نا ابو جرة عن ابن عباس قل : « بسط في قبر رسول الله ﷺ قطيفة حمراء » *
ورواه أيضا كذلك وكيع ، ومحمد بن جعفر ، ويزيد بن زريع ، كاهم عن شعبة بإسناده *
وهذا من جملة ما يكساه الميت في كفته ، وقد ترك الله تعالى هذا العمل في دفن
رسوله المصوم من الناس ، ولم يمنع منه ، وفعله خيرة أهل الأرض في ذلك الوقت باجماع
منهم ، لم ينكره أحد منهم . ولم يرد ذلك المالكيون ، وهم يدعون في أقل من هذا عمل
أهل المدينة ! وقد تركوا علمهم هنا ، وفي الصلاة على الميت في المسجد ، وفي حديث
صخر أنه علمهم ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

٦٠٥ — مسألة — وحكم تشيع الجنازة ان يكون الركب ان خلفها ، وأن يكون الماشي
حيث شاء ، عن يمينها أو شمالها أو أمامها أو خلفها ، وأحب ذلك لنا خلفها *
يرهان ذلك ما روينا آنفا في باب الصلاة على الطفل من قول رسول الله ﷺ :
« الراكب خلف الجنازة ، والماشي حيث شاء منها » (١) *

وماروينا من طريق البخارى : نا ابو الوليد - هو الطيالسي - نا شعبة عن الأشعث
ابن ابي الشعثاء قال سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب قال : « أمرنا
رسول الله ﷺ باتباع الجنازة » (٢) *

قال أبو محمد : فلفظ الاتباع لا يقع الا على التالى ، ولا يسمى المتقدم تابعا ، بل هو
متبوع ، فولا الخبر الذى ذكرنا آنفا والخبر الذى روينا من طريق أحمد بن شعيب
أنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا أبي ناهام - هو ابن يحيى - نا سفيان ومنصور

(١) تقدم الكلام عليه في المسألة رقم ٥٩٨ فارجع اليه (٢) هو فى البخارى (ج ٢ ص ١٥٦)
وقد اختصره المؤلف ، وفي النسائى (ج ١ ص ٢٧٥ طبعة أولى وج ٤ ص ٤٤ طبعة ثانية)
وفيهما كاهما « عن معاوية بن سعد » وهو خطأ ، فإنه ليس فى رواية الكتب الستة من
إسناده « معاوية بن سعد » والصواب « معاوية بن سويد » كما هنا *

وزياد كلهم ذكر أنه سمع الزهري يحدث أن سالم بن عبد الله بن عمر أخيره أن أباہ أخبره: «أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان (١) يمشون بين يدي الجنائز» - :
لوجب أن يكون النبي خلفها فرضاً لا يميز غيره ، للأمر الوارد باتباعها ، ولكن هذان الخبران يثبتان أن النبي خلفها ندب ، *

ولا يجوز أن يقطع في شيء من هذا بنسخ ، لأن استعمال كل ذلك ممكن ، *
ولم يخف علينا قول جمهور أصحاب الحديث أن خبر هام هذا خطأ ، ولكننا لا تفتت
إلى دعوى الخطأ في رواية الثقة الا ببيان لا يشك فيه *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن سهل بن أبي صالح
عن أبيه قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يمشون أمام الجنائز *
وقد جاءت آثار فيها إيجاب النبي خلفها ، لا يصح شيء منها ، لأن فيها أبا ماجد الحنفي ،
(٢) والطرح (٣) ، وعبيد الله بن زحر ، (٤) وكأهم ضعفاء . *

وفي الصحيح الذي أوردهنا كفاية ، وبكل ذلك قال السلف .
روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عروة بن الخارث عن زائدة بن
أوس الكندي (٥) عن سميد بن عبد الرحمن بن أزي عن أبيه قال : كنت مع علي
ابن أبي طالب في جنازة ، وعلى أخذ يدي ، ونحن خلفها ، وأبو بكر وعمر أمامها ،
فقال علي : إن فضل النبي خلفها على النبي يمضي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة
الفرد ، وانهما ليعلمان من ذلك ما أعلم ، ولكنهما يسهلان على الناس *

(١) قوله «وعثمان يمشون» سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ والصواب ما في النسخة
رقم (١٤) وهو الموافق للنسائي (ج ٤ ص ٥٦) (٢) اسمه عائذ بن فضالة وهو ضعيف جداً
(٣) بضم الهم وتشديد الطاء المهملة وكسر الراء وآخره حاء مهملة ، وهو ابن يزيد الأسدي
(٤) عبيد الله بالتصغير ، وزحر يفتح الزاي واسكان الحاء المهملة ، وهو وتليذه الطرح
سفيان أيضاً ، وحديثهما عند عبد الرزاق ، نقله الزيلعي في نصب الراية (٥) زائدة
هذا لم أجده له ذكر في كتب الرواة ، وهذا الأثر ذكره الزيلعي في نصب الراية (ج ١
ص ٣٥٩) من طريق عبد الرزاق كما هنا ثم قال «ورواه ابن أبي شيبة : حدثنا محمد
ابن فضل عن زيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أزي قال : كنت
في جنازة . الحديث » ولم أعرف محمد بن فضل ولا شيخه زيد بن أبي زياد *

ويذا يقول سفيان وأبو حنيفة *

ومن طريق عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حيد الطويل قال : سمعت أنس بن مالك وقد سئل عن المني أمام الجنابة فقال : إنما أنت مشيع ، فأمنش ان شئت امامها ، وان شئت خلفها ، وان شئت عن يمينها وان شئت عن يسارها *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لمطاء : المني وراء الجنابة خير أم أمامها ؟ قال لا أدري ، قال أبو محمد . قال مالك : المني أمام افضل ، واحتج أصحابه بفعل ابي بكر ، وعمر ، وعلى قد اخبر عنهما بنير ذلك فعملوا ظن مالك ، اصدق من خبر علي ! *

٦٠٦ - مسألة - ومن بلغ درهما أو ديناراً أو لؤلؤة شق بطنه عنها ، لصحة نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال . ولا يجوز أن يجبر صاحب المال على أخذ غير عين ماله ، مادام عين ماله ممكنة ، لأن كل ذى حق أولى بحقه ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » . فلو بطل وهو حى حبس حتى يرميه ، فإن رماه ناقصاً ضمن ما نقص ، فإن لم يرمه ضمن ما بطل ، ولا يجوز شق بطن الحى لأن فيه قتله ، ولا ضرر فى ذلك على الميت . ولا يحل شق بطن الميت بلا معنى ، لأنه تمدى ، وقد قال تعالى : (ولا تمتدوا) *

فان قيل : قد صح عن رسول الله ﷺ : « كسر عظم الميت ككسره حيا » * قلنا : نعم ، ولم نكسر له عظماً ، والقياس باطل ، ومن المحال أن يريد رسول الله ﷺ النهى عن غير كسر العظم (١) ، فلا يذكر ذلك ويذكر كسر العظم ، ولو أن امرأة شهد على من شق بطن آخر بأنه كسر عظمه لكان شاهد زور ، وهم أول مخالف لهذا الاحتجاج ، ولهذا القياس ، فلا يرون القود ولا الأرض على كسر عظم الميت ، بخلاف قولهم فى عظم الحى (٢) والله تعالى التوفيق *

٦٠٧ - مسألة - ولومات امرأة حمل والودحى يتحرك قد تجاوز ستة أشهر فانه يشق بطنها طولا ويخرج الولد ، نقول الله تعالى : (ومن أحيها فكاتماً أحيا الناس جميعاً) . ومن تركه عمداً حتى يموت فهو قاتل نفس ، ولا معنى لقول أحد رحمه الله : تدخل

(١) فى النسخة رقم (١٤) « عن كسر غير العظم » (٢) النهى عن كسر عظم الميت إنما هو نص بإشارته على النهى عن إيذائه ، وان ذلك كإيذاء الحى وشق البطن للضرورة جائز كما لو كانت فيه ودة لبكر العظم *

القابلة يدها فخرجه ، لوجهين : أحدهما انه محال لا يمكن ولو فعل ذلك لمات الجنين
يقين قبل أن يخرج ، ولولا دفع الطبيعة المخلوقة المقدرة وجبر ليخرج لهلك بلا شك ،
والثاني أن من فرجها لتبر ضرورية حرام (١) *

٦٠٨ - مسألة - ولا يحمل لأحد أن يتمنى الموت لفرضزل به *

روينا من طريق احمد بن شبيب : أنا قتبية بن سعيد أنا يزيد بن ذريح عن حميد
عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : « لا يمتن أحدكم الموت لفرضزل به في الدنيا
لكن ليقول : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي »
ورويناه أيضاً بأسانيد صحاح من طريق أبي هريرة وخباب *

فإن ذكرنا قول الله تعالى عن يوسف عليه السلام : (توفى مسلماً والحقى بالصالحين)
فليس هذا على استبدال الموت للنهي عنه ، لكن على الدعاء بأن لا يتوفاه الله تعالى إذا
توفاه بالإسلام ، هذا ظاهر الآية التي لا تزيد فيه *

٦٠٩ - مسألة - ويحمل النشك كإشاء الحامل ، أن شاء من أحد قوائمه ، وإن
شاء بين العمودين . وهو قول مالك ، والشافعي ، وإبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : يحمله من قوائمه الأربع *

واحتج عمار وبنام طريق ابن أبي شيبة : نا هشيم عن يعلى بن عطاء عن علي الأزدي (٢)
قال : رأيت ابن عمر في جنازة لحمل (٣) يجواب السرير الأربع ، ثم تنحى *

ومن طريق ابن أبي شيبة : نا حميد (٤) عن مندل (٥) عن جعفر بن أبي الغيرة عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : أن استطلعت فابداً بالقائمة التي تلي يده اليمنى ، ثم
أطف بالسري ، وإلا فكأن قرياً منها *

ومن طريق سعيد بن منصور : نا حماد بن زيد عن منصور عن عبيد بن نسطاس (٦)
عن أبي عبيدة - هو ابن عبد الله بن مسعود - قال قال عبد الله - يعني أباه - : من تبع

(١) أما إخراج الولد الحي من بطن الحامل إذا ماتت فإنه واجب ، وأما كيف
يجزى ؟ فهذا من شأن أهل هذه الصناعة من الأطباء والقوايل (٢) هو علي بن
عبد الله الأزدي البارق (٣) في النسخة رقم (١٦) « يحمل » (٤) هو ابن عبد الرحمن الرؤاسي
(٥) بتلث الميم واسكان النون وفتح الدال المهملة ، وهو ابن علي المزني ، وهو ضعيف من
قبل حفظه . (٦) بكسر النون واسكان السين المهملة *

جائزة فليحمل بجواب السريركها ، فانه من السنة ثم يتلوع بعد إن شاء أوليدع (١) *
ومن طريق سعيد بن منصور : نا حبان بن علي (٢) حدثني حمزة الزيات عن بعض
أصحابه : كان عبد الله بن مسعود يذأ بيا من السريرك على عاتقه اليمنى من مقدمه ، ثم
الرجل اليمنى ، ثم الرجل اليسرى ، ثم اليد اليسرى *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد - هو القطان - عن ثور عن عاصم
ابن جشيب (٣) وغيره من أهل الشام قالوا : قال أبو الدرداء من تمام أجر الجنائز ان
يشيها من أهلها ، وأن يحملها بأركانها الأربع ، وان يحثوا في القبر *
وروينا أيضا ذلك عن الحسن *

قالوا : قال ابن مسعود وأبو الدرداء : إنه من السنة ولا يقال : هذا إلا عن توقيف *
قال أبو محمد : أما هذا القول ففساد ، لأن من عجائب الدين أن يأتيوا الى قول لم
يصح عن ابن مسعود وأبي الدرداء فلا يستحيون من القطع بالكذب على رسول الله
ﷺ بئله ثم لا يلتفتون الى قول ابن عباس الثابت عنه في قراءة أم القرآن في صلاة
الجنائز إنها السنة ، وقد صح عن النبي ﷺ تصديق قول ابن عباس هذا ، بقوله عليه السلام :
« لا سلاطين يقرأ (٤) بأم القرآن » ولا يحمل لأحد أن يضيف الى رسول الله ﷺ قولاً بالظن
فيتموا مقدمه من النار *

وكل هذه الروايات لا يصح منها شيء إلا عن ابن عمر *
وأما رواية ابن عباس فمن متدل وهو ضعيف *
وأما خبر ابن مسعود فنقطمان ، لأن أبا عبيدة لا يذكر من أئمة شيئا ، وعاصم بن
جشيب غير مشهور *

وقد صح عن ابن عمر وغيره خلاف هذا *
كأرو بن ميمون طريق سعيد بن منصور : نا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن مالك
(١) رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٣٢) عن محمد بن مسلمة عن حماد بن زيد باسناده ،
واسناده ثقات إلا أنه منقطع ، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئا (٢) بكسر الحاء المهملة
وتشديد الباء الموحدة ، وهو أخو متدل بن علي المزني ، وهو ضعيف كأخيه . (٣) بفتح الجيم
وكسر الشين المجمة وآخره باء موحدة ، وعاصم هذا وقته ابن حبان وغيره ، فدعوى
المؤلف أنه غير مشهور لا أثر لها عند التحقيق (٤) في النسخة رقم (١٤) « يقرئ » .

(١) قال : خرجت مع جنازة عبد الرحمن بن أبي بكر فرأيت ابن عمر جاء قدام بين الرجلين في مقدم السرير ، فوضع السرير على كاهله ، فلما وضع ليصلي عليه خلى عنه * ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن عباد بن منصور عن أبي الهزم (٢) عن أبي هريرة قال : من حمل الجنازة ثلاثاً فقد قضى ما عليه *
فاذ ليس في حملها نص ثابت عن رسول الله ﷺ فلا اختيار في ذلك ، وكيفما حملها الحامل أجزأه (٣) *

٦١٠ - مسألة - ويصلي على الميت النائب بامام وجماعة ،
فدعوى رسول الله ﷺ على النجاشي رضي الله عنه - ومات بأرض الحبشة - وصلى معه أصحابه عليه صفواً ، وهذا إجماع منهم لا يجوز تمديه *

٦١١ - مسألة - ويصلي على كل مسلم ، ير ، أو فاجر ، مقتول ، أو حي ، أو في حراقة ، أو في بني ، ويصلي عليهم الامام وغيره ، وكذلك على المبتدع مالم يلغ الكفر ، وعلى من قتل نفسه ، وعلى من قتل غيره ، ولو أنه شر من على ظهر الأرض ، اذا مات مسلماً *
لعموم أمر النبي ﷺ بقوله : « صلوا على صاحبكم » والسلم صاحب لنا ، قال تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض) فمن منع من الصلاة على مسلم فقد قال قولاً عظيماً ، وإن الفاسق لا حوج الى دعاء إخوانه المؤمنين من الفضائل المرحوم *

وقد قال بعض المخالفين : ان رسول الله ﷺ لم يصل على ماعز *
قلنا : نعم ، ولم يقل ان فرضاً على الامام أن يصلي على من رجم ، انما قلنا : له ان يصلي عليه كسائر الموتى ، وله أن يترك كسائر الموتى ، ولا فرق . وقد أمرهم عليه السلام بالصلاة عليه ، ولم يخص بذلك من لم يرحمه ممن رجمه *
وقد روينا عن طريق أحمد بن حنبل : أن أبا عبد الله بن سعيد نايجي - هو ابن سعيد القطان -

(١) بفتح الهاء لا غير - كلمة اعجمية ، ومن ضبطه يكرر الهاء فقد أخطأ جداً وقد تقدم لفظه ماهك في آخر صحيفة ١٦٨ هـ (٢) بفتح الهاء وتشديد الزاي الفتوحة ، وضبطه في التقريب بتشديد الزاي المكسورة ، وضبطه في المفتي بتشديد الزاي الفتوحة ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما ذكرنا كما ضبطه في المشبه والقاموس ، واسمه يزيد بن سفيان ، وهو ضعيف جداً . (٣) في النسخة رقم (١٦) « أجزأ » بدل « أجزأه »

عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن جبان (١) عن أبي عمرة (٢) عن زيد بن خالد الجهمي، قال: «مات رجل بخير، فقال رسول الله ﷺ: صلوا على صاحبكم، إنه قد غل في سبيل الله، قال ففتشنا متاعه، فوجدنا خرزاً من خرز يهود لا يساوي (٣) درهماين» * قال أبو محمد: وهؤلاء الحنيفيون والمالكيون - المخالفون لنا في هذا المكان - لا يرون امتناع النبي ﷺ من الصلاة على النال حجة في المنع من أن يصلي الإمام على النال فمن أين وجب عندهم أن يكون تركه عليه السلام أن يصلي على ماعز حجة في المنع من أن يصلي على الرجوم الإمام؟ وكلاهما ترك وترك! إن هذا المعجب فكيف وقد صح أن رسول الله ﷺ صلى على من رجم *

كما روينا من طريق أحمد بن حنبل: أنا إسماعيل بن مسعود (٤) ناخدا - هو ابن الحارث - نا هشام - هو الدستوائي - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن الحصين: «أن امرأة من جبهة أتت إلى (٥) رسول الله ﷺ فقالت: إني زنت - وهي جلي - فدفعتها إلى وليها، وقال: أحسن إليها، فأذا وضعت فأتى بها، فلما وضعت جاء بها، فأمر بها فشكت عليها ثيابها، ثم رجها، ثم صلى عليها، فقال له عمر: تصلى (٦) عليها وقد زنت؟ قال: لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوستهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها» (٧) *

فقد صلى عليه السلام على من رجم *

فإن قيل: تابت قلنا: وما عز تاب أيضاً ولا فرق *

والمعجب كله من منهم الإمام من الصلاة على من أمر برجمه، ولا يمتنعون التولين للرجم من الصلاة عليه: فإن القياس لودروا ما للقياس؟ *

(١) يفتح الحاء المهملة: وضبطه في النسخة رقم (١٤) بكسر هاء وهو تصحيف (٢) هو مولى زيد بن خالد. (٣) في النسائي (ج ٤ ص ٦٤) «ما يساوي» (٤) في النسخة رقم (١٦) «إسماعيل بن عمود» وهو خطأ، والتصحيح من النسخة رقم (١٤) ومن النسائي (ج ٤ ص ٦٣) (٥) في النسائي بخط «إلى» (٦) في النسائي «أتصلى» (٧) في النسخة رقم (١٦) «أفضل من أن جاءت بنفسها» وما هنا هو الموافق لنسخة رقم (١٤) والنسائي، إلا أن فيه زيادة في آخره «فله عز وجل»

وروينا عن علي بن أبي طالب : أنه إذ رجم شراحة (١) المموانية قال لأولياها
استموا بما كما تستمون بموتاكم *

وصح عن عطاء أنه يصلي على ولد الزنا ، وعلى أمه ، وعلى المتلاعنين ، وعلى الذي
يقاد منه ، وعلى الرجوم ، والذي يفر من الزحف فيقتل ، قل عطاء : لا أدع الصلاة على
من قال (٢) لا إله إلا الله ، قال تعالى : (من بعد ماتين لهم أنهم أصحاب الجحيم) قال
عطاء : فمن يعلم أن هؤلاء من أصحاب الجحيم ؟ قال ابن جرير : فسألت عمر بن دينار
فقال : مثل قول عطاء *

وصح عن إيرايم النخعي أنه قال : لم يكونوا يحبون الصلاة عن أحد من أهل القبلة ،
والذي قتل نفسه يصلي عليه ، وأنه قال : السنة أن يصلي على الرجوم . فلم يخص إماما
من غيره *

وصح عن قتادة : صل على من قال لا إله إلا الله ، فإن كان رجلا سوء جدا فقل : اللهم
اغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات . ما أعلم أحدا من أهل العلم اجتنب الصلاة
على من قال : لا إله إلا الله *

وصح عن ابن سيرين : ما أدركت أحدا يتأثم من الصلاة على أحد من أهل القبلة *
وصح عن الحسن أنه قال : يصلي على من قال لا إله إلا الله وصلى إلى القبلة ، إنما
هي شفاعه *

ومن طريق وكيع عن أبي هلال عن أبي غالب قلت لأبي أمامة الباهلي : الرجل يشرب
الخمر ، أيصلي عليه ؟ قال : نعم ، لعله اضطلع مرة على فراشه فقال : لا إله إلا الله ، فنفقر له *
وعن ابن مسعود : أنه سئل عن رجل قتل نفسه : أيصلي عليه ؟ فقال : لو كان يقتل
ما قتل نفسه *

وصح عن الشعبي : أنه قال في رجل قتل نفسه : مامات فيكم مذكذا وكذا أحوج
إلى استغفاركم منه *

وقد روينا في هذا خلافا من طريق عبد الرزاق عن أبي معشر عن محمد بن كعب عن
ميمون بن مهران : أنه شهد ابن عمر صلى على ولد زنا ، فقيل له : إن أبا هريرة لم يصل
عليه ، وقال : هو شر الثلاثة . فقال ابن عمر : هو خير الثلاثة *

(١) بالشين المعجمة والراء والهاء الهمزة المفتوحة وهي التي اعترفت فجلدها على ثم
رجمها ، وقصبتها مشهورة (٢) في النسخة رقم (١٤) يقول *

وقدر وينا من طريق وكيع عن الفضيل بن غزو ان عن نافع عن ابن عمر : أنه كان لا يصلى على ولد زنا ، صغير ولا كبير *
ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال له : لا يصلى على المرجوم ، ويصلى على الذى يقاد منه ، إلا من أقيده فدرجهم . فلم يخص الزهري إماما من غيره *
وأما الصلاة على أهل المعاصي فأنعم لمن منع من ذلك سلفا من صاحب أو تابع في هذا القول *

وقولنا هذا هو قول سفيان ، وابن أبي ليلى ، وأبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *
قال أبو محمد : لقد رجانا الله تعالى فى المعفو والجنة حتى يقول : قد فزنا ، ولقد خوفنا عز وجل حتى نقول : قدهلكنا ، إلا أناعلى يقين من أن لا خلود على مسلم فى النار ، وإن لم يفعل خيرا . قط غير شهادة الاسلام بقلبه ولسانه ، ولا امتنع من شر قط غير الكفر ، ولعله قد تاب من هذه صفته قبل موته ، فسبق المجتهدين ، أو لعل له حسنات لا نعلمها ، تغمر سيئاته . فن صلى على من هذه صفته ، أو على ظالم للمسلمين متبلغ فيهم ، أو على من له قبله مظالم لا يريد أن يفرها له . : فليدع له كايدهو ، لنيره ، وهو يريد بالفقرة والرحمة ما يؤل إليه أمره بعد القصاص ، وليقل : اللهم خذنى بحقى منه *

٦١٢ - مسألة - وعيادة مرضى المسلمين فرض - ولو مرة - على الجار الذى لا يشق عليه عيادته . ولا يخص مرضاً من مرض *

روينا من طريق البخارى : نا محمد هو ابن يحيى النهلى - نا عمرو بن أبى سلمة عن الأوزاعى أخبرنى ابن شهاب أخبرنى سميد بن المسيب أن أبا هريرة قل سمعت رسول الله ﷺ يقول : « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس » *

ومن طريق أبى داود : نا عبد الله بن محمد النفلى نا حجاج بن محمد عن يونس بن أسحاق السبيعي عن أبيه عن زيد بن أرقم قال : « عادنى رسول الله ﷺ من وجع كان ببني » *

وقد عاد رسول الله ﷺ عمه أبا طالب (١) *
ومن طريق أبى داود : نا سليمان بن حرب نا حماد - هو ابن سلمة - عن ثابت البناني

(١) وذلك اذ عرض عليه الاسلام ، وقصته مشهورة ، انظرها فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣ و ٢٤) وغيره من الكتب المؤلفة فى السير وغيره

عن أنس : « أن غلاما من اليهود مرض ، فأتاه النبي ﷺ بيوده ، فقمع عند رأسه ، فقال له : أسلم ، فنظر الى أبيه وهو عند رأسه ، فقال : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فقام النبي ﷺ وهو يقول : الحمد لله الذي اتقده من النار »
 فيادة الكافر فعل حسن *

٦١٣- مسألة- ولا يحل ان يهرب أحد عن الطاعون اذا وقع في بلد هو فيه ، ويباح له الخروج لسفره الذي كان يخرج فيه لو لم يكن الطاعون ، ولا يحل الدخول الى بلد فيه الطاعون لمن كان خارجا عنه حتى يزول *

والطاعون هو الموت الذي يكثر في بعض الأوقات كثرة خارجة عن المهود
 لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد الخطاطب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس (١) قال قال عبد الرحمن بن عوف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، واذا وقع في أرض وأتم فيها (٢) فلا تخرجوا (٣) فراراً منه » *

قال أبو محمد : فلم ينه عليه السلام عن الخروج الابنية الفرار منه فقط
 وقدر روينا عن عائشة رضي الله عنها اباحة الفرار عنه ، ولا حجة في أحد مع رسول الله ﷺ *

٦١٤- مسألة- ونستحب تأخير الدفن ولو يوما و ليلة ، ما لم يخف على الميت التلف ، لاسباب من توقع أن يشفى عليه ، وقد مات رسول الله ﷺ يوم الاثنين ضحوة ، ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء *

وروينا من طريق وكيع عن سفيان عن سالم الخياط عن الحسن قل : ينتظر بالمصوق ثلاثا *

٦١٥- مسألة- ويجعل الميت في قبره على جنبه اليمين ، ووجهه قبالة القبلة ، ورأسه ورجلاه الى يمين القبلة ويسارها ، على هذا جرى عمل أهل الاسلام من عهد رسول الله ﷺ الى يومنا هذا ، وهكذا كل مقبرة على ظهر الأرض *

٦١٦- مسألة- وتوجيه الميت الى القبلة حسن ، فان لم يوجه فلا حرج . قال الله تعالى

(١) في الوطأ (ص ٣٦١) « عبد الله بن عياش » وهو خطأ . (٢) هو في الوطأ وصحيح مسلم عن مالك (ج ٢ ص ١٨٨) « واذا وقع بأرض وأتم بها » (٣) في النسخة رقم (١٦) « فلا تخرجوا عنها » وزيادة « عنها » ليست في النسخة رقم (١٤) ولا في الوطأ ولا في مسلم *

(فأينما تولوا فثم وجه الله) ولم يأت نص بجوحيه الى القبلة *

روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر قال : سألت الشعبي عن الميت يوجه الى القبلة ؟ فقال : إن شئت فوجهه ، وإن شئت فلا توجهه ، ولكن اجعل القبر الى القبلة ، قبر رسول الله ﷺ وقبر أبي بكر وقبر عمر الى القبلة *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري وابن جريج عن أسامة بن أمية أن رجلا دخل على سعيد بن المسيب قال ابن جريج : حين حضره الموت وهو مستلق - فقال : وجوه الى القبلة ، فغضب سعيد وقال : ألت الى القبلة ؟ *

٦١٧ - مسألة - وجائز أن تنسل المرأة زوجها وأما الولد سيدها ، وإن انقضت العدة بالولادة ، ما لم تنكحها ، فإن نكحها لم يحل لها غسله إلا كالأجنبيات *

وجائز للرجل أن ينسل امرأته وأمه ولده وأخته ، ما لم يتزوج حريمها أو يستحل حريمها بالملك ، فإن فعل لم يحل له غسلها *

وليس للأمة أن تنسل سيدها أصلا ، لأن ملكها بموته انتقل الى غيره *

برهان ذلك قول الله تعالى : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) فيها زوجة بعد موتها ، وهي - إن كنا مسلمين - امرأته في الجنة ، وكذلك أم ولده وأخته ، وكان حلالا له رؤية أبدانهم في الحياة وتقبيلين ومسهن ، فكل ذلك باق على التحليل ، فن ادعى تحريم ذلك بالموت فقله باطل إلا بنص ، ولا سبيل له اليه *

وأما إذا تزوج حريمها أو نكحها أو تزوجت هي - : فحرام عليه الاطلاع على بدنها مما ، لأنه جمع بينها ، وكذلك حرام على المرأة التلذذ برؤية بدن رجلين معا *

وقولنا هو قول مالك ، والشافعي ، وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : تنسل المرأة زوجها ، لأنها في عدة منه ، ولا ينسلها هو *

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن معمر (١) بن سليمان الرقي عن حجاج عن داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : الرجل أحق ينسل امرأته *

ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن الأسود قال : أتى لأغسل نسائي ، وأحول يميني وبين أمهاتهن وبناتهن وأخواتهن *

(١) معمر - بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الهمزة وآخره راء ، وفي النسخة :

رقم (١٦) «معتمر» وهو خطأ *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري سمعت حماد بن أبي سليمان يقول : اذا ماتت المرأة مع القوم فالمرأة تفصل زوجها والرجل امرأته *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء - هو جابر بن زيد - قال : الرجل أحق أن يفصل امرأته من أخيها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم عن عطاء بن أبي رباح قال : يفصل زوجها اذا لم يجد من يفصلها *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن البصري قال : يفصل كل واحد صاحبه - يني الزوج والزوجة - بعد الموت *

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن قال : لا بأس ان يفصل الرجل أم ولده *
ومن طريق ابن أبي شيبة : نا أبو اسامة عن عوف - هو ابن أبي جميلة - : أنه شهد قسامة بن زهير (١) وأشياعا أدركوا عمر بن الخطاب وقد أنام رجل فآخبرهم ان امرأته ماتت فأمرته أن لا يفصلها غيره ، ففصلها ، فاما منهم أحد أنكر ذلك *

وروينا أيضا من طريق سليمان بن موسى أنه قال : يفصل الرجل امرأته *
وعن أبي سلفة بن عبد الرحمن بن عوف : اذا ماتت المرأة مع رجال ليس فيهم امرأة فان زوجها يفصلها *

والحنيفيون يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له منهم مخالف ، وهذه رواية عن ابن عباس لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وقد خلفوه *

وقد روى أيضا عن علي : أنه غسل فاطمة مع أسماء بنت عيسى *
فاترضوا على ذلك برواية لاتصح : انها رضى الله عنها اغتسلت قبل موتها وأوصت ان لا تحرك ، فدفت بذلك النسل (٢) *

وهذا عليهم لالهم ، لأنهم قد خالفوا في هذا أيضا عليا وفاطمة بحضرة الصحابة *
فان ذكرنا ما روي من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن ليث عن يزيد

(١) بفتح القاف وتخفيف السين المهملة ، وهو تابعي قديم أدرك عمر بن الخطاب ، وقيل أدرك النبي ﷺ ، وليس له حجة ، وأخطأ صاحب القاموس فزعم أنه صحابي . وفي النسخة رقم (١٦) «مسئلة بن زهير» وهو خطأ (٢) لم أرهذه الرواية ، ولها من مقررات الشيعة ، وغسل الميت انما يجب بعد موته ، فالنسل قبله لا يسقطه ، ومما رآه أن تأمر فاطمة رضى الله عنها بهذا .

ابن أبي سليمان (١) عن مسروق قال : ماتت امرأة لعمر ، فقال : أنا كنت أولى بها إذ كانت حية ، فأما الآن فأنت أولى بها *

فلا حجة لهم فيه ، لأنه إنما خاطب بذلك أولياءها في إدخالها القبر والصلاة عليها ، ولا خلاف في أن الأولياء لا يجوز لهم غسلها ، ودليل ذلك أنه بلفظ خطاب المذكر ، ولو خاطب النساء لقال أنتن أولى بها ، وعمر لا يحسن *

٦١٨ — مسألة — فلو مات رجل بين نساء لا رجل مهن ، أو ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم — : غسل النساء الرجل وغسل الرجال المرأة على ثوب كثيف ، يصب الماء على جميع الجسد دون مباشرة اليد ، لأن النسل فرض كما قدمنا ، وهو ممكن كما ذكرنا بلا مباشرة ، فلا يحل تركه ، ولا كراهة في صب الماء أصلا . والله تعالى التوفيق *

ولا يجوز أن يوضع التيمم من النسل إلا عند عدم الماء فقط . والله تعالى التوفيق *
وروينا أثرًا فيه أبو بكر بن عياش عن مكحول أن رسول الله ﷺ قال : « يمينان » وهذا مرسل ، وأبو بكر بن عياش ضعيف فهو ساقط *
وممن قال بقولنا هذا طائفة من العلماء *

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري وقتادة قالا جميعا : تنسل وعليها الثياب ، يمتنان في المرأة تموت بين رجال لا امرأة معهم *
ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد وزياد الأعلم والحجاج ، قال حميد وزياد عن الحسن ، وقال الحجاج عن الحكم بن عتيبة ، قالا جميعا — في المرأة تموت مع رجال ليس معهم امرأة — : أنها يصب عليها الماء من وراء الثياب *
والمعجب أن القائلين أنها تيمم فروا من المباشرة خلف ثوب وأباحوها على البشرية وهذا جهل شديد . والله تعالى التوفيق *

٦١٩ — مسألة — ولا ترفع اليدان في الصلاة على الجنازة إلا في أول تكبيرة فقط ، لأنه لم يأت يرفع الأيدي فيما عدا ذلك نص . وروى مثل قولنا هذا عن ابن مسعود وابن عباس . وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان . وصح عن ابن عمر رفع الأيدي لكل تكبيرة . ولقد كان يلزم من قال بالقياس أن يرفها في كل تكبيرة ، قياسا على التكبيرة الأولى (٢)

(١) في النسخة رقم (١٤) « زيد بن أبي سليمان » وهو خطأ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : « وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان لا يرفع يديه في صلاة الجنازة إلا في أول تكبيرة . قال الدارقطني : نا محمد بن مخلد وعثمان بن أحمد الدقاق قالا نا محمد بن

٦٢٠ مسألة— وإن كانت أظفار الميت وافرة وأشار به وافياً أوعاته أخذ كل ذلك، لأن الص قد ورد وصح بأن كل ذلك من الفطرة، فلا يجوز أن يميز المر به تعالى إلا على الفطرة التي مات عليها *

وردونا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة: أن سمع بن أبي وقاص طلق عاقبة ميت *

وهم يظلمون مخالفة صاحب الذي لا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا صاحب لا يعرف له منهم مخالف *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الحسن في شمر عانة الميت إن كان وافرًا، قال: يؤخضه *

واحتج بعضهم بأن قال: فإن كان أظف لم يخن؟ *

قلنا: نعم، فكأن ماذا؟ واختمان من الفطرة *

فإن قيل: فأنتم لا ترون أن يظهر للجناية أن مات مجتبا، ولا للحيض إن ماتت حائضا، ولا ليوم الجمعة أن مات يوم الجمعة، فما الفرق؟ *

قلنا: الفرق أن هذه الأغسال مأمور بها كل أحد في نفسه، ولا تخلف من لا يخطب، كالمجنون، والنمى عليه، والصغير، وقد سقط الخطاب عن الميت *

وأما قص الشارب، وحق المانة، والابط، واختمان فالنص جاءنا بأنها من الفطرة، ولم يؤمر بها المرء في نفسه، بل الكل مأمورون بها، فيعمل ذلك كله بالمجنون، والنمى عليه، والصغير *

٦٢١ مسألة— ويدخل الميت القبر كيف أمكن، إمام القبة أو من دبر القبة

سليمان بن الحارث نا اسمعيل بن أبان الوراق نا ابن يعلى عن يزيد بن ستان عن زيد ابن أبي أنيسة عن الزهري عن سميد بن السبب عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى على الجنازة رفع يديه في أول تكبيرة، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى «وهذا الحديث في سنن الدارقطني (ص ١٩٢)، وروى الترمذي نحوه عن القاسم بن دينار عن اسمعيل بن أبان الوراق بإسناده (ج ١ ص ١٢٧ طبع الهند) وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». وهذا الحديث ضعيف، في إسناده يحيى بن يعلى الأسلمي، وهو ضعيف مضطرب الحديث، ويزيد بن ستان أبو فروة الهاموي، وهو أضعف من ابن يعلى، بل هو منكر الحديث، فلا أدري كيف يجوز كاتب هذه الحاشية بثبوت هذا الأمر؟ *

أومن قبل رأسه أو من قبل رجله ، اذ لانص في شيء من ذلك *
وقد صح عن علي أنه أدخل يزيد بن المكف (١) من قبل القبة *
وعن ابن الحنفية : أنه أدخل ابن عباس من قبل القبة *
وصح عن عبد الله بن زيد الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ : أنه أدخل الحارث
الخماري (٢) من قبل رجل القبر *

و روى قوم مراسلات لاتصح في ادخال النبي ﷺ *
فمن ابراهيم النخعي : أنه عليه السلام أدخل من قبل القبة *
وعن ربيعة ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وموسى بن عقبة : أنه عليه السلام ادخل
من قبل الرجلين *
و كل هذا لو صح لم تكم به حجة في الوجوب ، فكيف وهو لا يصح ، لأنه ليس
فيه منع مما سواه *

٦٢٢ - مسألة - ولا يجوز التراحم على النمش ، لأنه بدعة لم تكن قبل ، وقد
أمر رسول الله ﷺ بالرفق *
و روي عن طريق مسلم : نا محمد بن المني نا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان
الثوري نا منصور بن المتمر عن عيم بن سلمة عن عبد الرحمن بن هلال عن جرير بن عبد الله
عن النبي ﷺ قال : « من يحرم الرفق يحرم الخير » *
ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن : أنه كره التراحم على السري ، وكان اذا
رأهم يزدهمون قال : أولئك الشياطين *

ومن طريق وكيع عن همام عن قتادة : أنه قال : شهدت جنازة فيها أبو السوار -
هو حريث بن حسان العدوي (٣) - فازدهموا على السري ، فقال أبو السوار : أترون
هؤلاء أفضل أو أصحاب محمد ﷺ ؟ كان الرجل منهم اذا رأى محملاً حمل ، والاعترل
ولم يؤذ أحداً *

(١) سبق بيانه في المسألة ٥٧٣ (٢) هو الحارث بن عبد الله الأعور الحمماني ،
وخالف - بإخلاء المجعة والراء والفاء - بطن من همدان (٣) أبو السوار - بفتح السين
الهملة وتشديد الواو - وحريث : بالتمنيير ، وجزم ابن سمد بأن اسمه « حسان بن
حريث العدوي » وهو المصواب ، وأما حريث بن حسان فانه شياني صحابي *

٦٢٢ - مسألة - ومن فاته بعض التكبيرات على الجنازة كبر ساعة يأتي، ولا ينتظر تكبير الإمام، فإذا سلم الإمام أمم هو ما بقى من التكبير، يدعو بين تكبيرة وتكبيرة كما كان يفعل مع الإمام، لقول رسول الله ﷺ فيمن أتى إلى الصلاة أن يصلي ما أدرك ويتم ما فاته، وهذه صلاة، وماعدا هذا فقول فسد لا دليل على صحته، لأن نص ولا قياس ولا قول صاحب. وبالله تعالى التوفيق ﴿تم كتاب الجناز من كتاب المحلى والحمد لله رب العالمين﴾ *

﴿كتاب الاعتكاف﴾

الاعتكاف هو الإقامة في المسجد بنية التقرب إلى الله عز وجل ساعة فما فوقها، ليلاً أو نهاراً *
٦٢٤ - مسألة - ويجوز اعتكاف يوم دون ليلة وليلة دون يوم، وما أحب الرجل أو المرأة يرهان ذلك قول الله تعالى: (ولا تبأثر وهن وأنهم عاكفون في المساجد) *
وروي عن طريق مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري: «أن رسول الله ﷺ كان يشتكف العشر الأوسط من رمضان، والله عليه السلام قال: من كان اعتكف مئتي ليلة تشكف العشر الأواخر» *

فالقرآن تزل بلسان عربي مبين، وبالمرية خاطبنا رسول الله ﷺ، والاعتكاف في لغة العرب الإقامة، قال تعالى: (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) بمعنى مقبوضون متبذرون لها، فاذ لا شك في هذا فكل إقامة في مسجد فته تعالى بنية التقرب إليه اعتكاف وعكوف، فاذ لا شك في هذا، فالاعتكاف يقع على ما ذكرنا مما قل من الأزمان أو أكثر اذ لم يخص القرآن والسنة عدداً من عدد، ولا وقتاً من وقت، ومدعى ذلك غلط، لأنه قائل بلا برهان *

والاعتكاف فضل حسن، قد اعتكف رسول الله ﷺ وأزواجه وأصحابه رضي الله عنهم بعده والتابعون *
ومن قال بتل هذا طائفة من السلف *

كما أن محمد بن سعيد بن نبات أن محمد بن عبد البصري ناقض من أصبغنا محمد بن عبد السلام الخشني أن محمد بن المثنى أن عبد الرحمن بن مهدي عن زائدة عن عمران بن أبي مسلم عن سويد بن غفلة قال: من جلس في المسجد وهو طاهر فوعا كف فيه، ما لم يحدث *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت عطاء بن أبي رباح يخبر عن يعلى

ابن أمية قال : إني لأمكث في المسجد ساعة ما أمكث إلا لأعتكف ، قال عطاء : حسبت أن صفوان بن يحيى أخبرني ، قال عطاء : هو اعتكف ما أمكث فيه ، وإن جلس في المسجد احتساب الخير فهو متكف ، وإلا فلا *

قال أبو محمد : يعلى صاحب ، وسو يضمن كبار التابعين ، أفتى أيام عمر بن الخطاب ، ولا يعرف يعلى في هذا بخلاف من الصحابة *

فان قيل : قد جاء عن عائشة ، و ابن عباس ، و ابن عمر : لا اعتكف إلا بصوم ، و هذا خلاف لقول يعلى *

قلنا : ليس كما تقول ، لأنه لم يأت قط عن ذكرت لا اعتكف أقل من يوم كامل ، إنما جاء عنهم أن الصوم واجب في حال الاعتكاف فقط ، ولا يمنع أن يتكف المرء على هذا ساعة في يوم هو فيه صائم ، وهو قول محمد بن الحسن ، فبطل ما أوهمتم به *

وقوله تعالى : (وأنتم عاكفون في المساجد) فلم يخص تعالى مدة من مدة ، وما كان ربك نسيا *

ومن طريق مسلم : نازح بن حرب نا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال : «قال عمر : يا رسول الله ، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فأوف بتركك » *

فهذا عموم منه عليه السلام بالأمر بالوفاء بالنذر في الاعتكاف ، ولم يخص عليه السلام مدة من مدة ، فبطل قول من خالف قولنا . و الحمد لله رب العالمين *

وقولنا هذا هو قول الشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : لا يجوز الاعتكاف أقل من يوم *

وقال مالك : لا اعتكف أقل من يوم وليلة ، ثم رجع وقال : لا اعتكف أقل من عشر ليال ، وله قول : لا اعتكف أقل من سبع ليال ، من الجمعة إلى الجمعة وكل هذا قول بلا دليل *

فان قيل : لم يتكف رسول الله ﷺ أقل من عشر ليال *

قلنا : نعم ، ولم يمنع من أقل من ذلك ، وكذلك أيضا لم يتكف قط في غير مسجد المدينة ، فلا تميزوا الاعتكاف في غير مسجده عليه السلام ، ولا اعتكف قط إلا في رمضان وشوال ، فلا تميزوا الاعتكاف في غير هذين الشهرين *

والاعتكاف في فعل خير ، فلا يجوز المنع منه إلا بئس وارد بالنع : وبالله تعالى التوفيق

فان قالوا : قسنا على مسجده عليه السلام سائر المساجد *

قبل لهم : قيسوا على اعتكافه عشراً أو عشرين مادون العشر وما فوق العشرين ،
اذ ليس منها ساعة ولا يوم إلا وهو فيه متكف *

٦٢٥ - مسألة وليس الصوم من شروط الاعتكاف ، لكن إن شاء المتكف صام
وإن شاء لم يصم *

واعتكف يوم الفطر ويوم الأضحي وأيام التشريق حسن . وكذا لك اعتكاف ليلة بلا
يوم ويوم بلا ليلة *

وهو قول الشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وأبي سليمان ، وهو قول حائفة من السنف *
روينا من طريق سميد بن منصور : نا عبد العزيز بن محمد - هو الدر اوردى - عن
أبي سهيل بن مالك قال : كان على امرأة من أهلى اعتكاف ، فسألت عمر بن عبد العزيز
فقال : ليس عليها صيام إلا أن تجمله على نفسها ، فقال الزهرى : لا اعتكاف إلا بصوم .
فقال له عمر : عن النبي ﷺ ؟ قال : لا ، قال . فمن أتى بكر ؟ قال . لا ، قال . فمن
عمر ؟ قال . لا ، قال . فأظنه قال : فمن عثمان ؟ قال : لا قال أبو سهيل . فليقت طأوساً وعطاء .
فسألتها ، فقال طأوس : كان فلان لا يرى عليها صياماً إلا أن يجمله على نفسها ، وقال
عطاء : ليس عليها صيام إلا أن يجمله على نفسها *

وبه الى سميد : فاجاب بن على نا ليث عن الحكم عن مقسم أن علياً وابن مسعود قالوا
جيمتا المتكف ليس عليه صوم إلا أن يشترط ذلك على نفسه *

واختلف فى ذلك عن ابن عباس ، كما حدثنا محمد بن سميد بن نبات نا عبد الله بن
محمد القلى نا محمد بن أحمد الصواف نا بشر بن موسى نا صالح بن عميرة نا أبو بكر
الحيدى (١) نا عبد العزيز بن محمد الدر اوردى نا أبو سهيل بن مالك قال اجتمعت
أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز ، وكان على امرأتى اعتكاف ثلاثى
المسجد الحرام ، فقال ابن شهاب : لا يكون اعتكاف إلا بصوم ، فقال له عمر بن عبد العزيز :
أمن رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، قال : فمن أتى بكر ؟ قال : لا ، قال : فمن عمر ؟ قال :
لا ، قال : فمن عثمان ؟ قال : لا ، قال أبو سهيل : فأنصرفت فليقت طأوساً ، وعطاء فسألتها
عن ذلك ، فقال طأوس : كان ابن عباس لا يرى على المتكف صياماً إلا أن يجمله على
نفسه ، قال عطاء : ذلك رأيت *

(١) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير القرشى الأسدى الحيدى الحافظ الفقيه

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال : المتكف ان شاء لم يصم *

ومن طريق ابن ابي شيبة : ناعبة عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن الحسن قال : ليس على المتكف صوم الا ان يوجب ذلك على نفسه *

وقال ابو حنيفة وسفيان والحسن بن حي ومالك والليث . لا اعتكف الا بصوم ، وصح عن عروة بن الزبير والزهري *

وقد اختلف فيه عن طاوس وعن ابن عباس ، وصح عنهما كلا الأمرين *

كتب الى داود بن ابى اشاذ بن داود المصرى قال نا عبد الله بن سديد الحافظ نا هشام بن محمد بن قرة الرعنى نا أبو جعفر الطحاوى نا الربيع بن سليمان المؤذن نا ابن وهب عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر قالا جميعا . لا اعتكف الا بصوم *

وروى عن عائشة . لا اعتكف الا بصوم *

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن عطاء عن عائشة أم المؤمنين قالت : من اعتكف عليه الصوم *

قال أبو محمد . شغبتم قلة القائلين بأنه لا اعتكاف الا بصوم بأن قالوا . قال الله تعالى : (فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَابْتَغُوا مَكْرًا فَكُلُّوا) وكأوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل ولا تباشروهم وأنتم عاكفون في المساجد) قالوا : فذكر الله تعالى الاعتكاف اثر ذكره للصوم ، فوجب ان لا يكون الاعتكاف الا بصوم *

قال أبو محمد : ماسم بأقبح من هذا التحريف لكلام الله تعالى والاقام فيه ما ليس فيه ! وما علم قط ذو تميز أن ذكر الله تعالى شريعة إثر ذكره أخرى موجه عقد احداها بالأخرى *

ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل لما ذكر الصوم ثم الاعتكاف وجب أن لا يجزى صوم إلا باعتكاف *

فان قالوا : لم يقل هذا أحد *

قلنا . فقد أقرتم بصحة الاجماع على بطلان حجكم ، وعلى ان ذكر شريعة مع ذكر أخرى لا يوجب ان لاتصح احداها الا بالأخرى *

وأبضا . فان خصومتنا بمحمون على أن المتكف هو بالليل متكف كما هو بالنهار ، وهو بالليل غير صائم ، فلو صح لهم هذا الاستدلال لوجب ان لا يجزى الاعتكاف الا

بالتجار الذي لا يكون الصوم الا فيه فبطل توجيه بايراد هذه الآية ، حيث ليس فيها شيء مما هوها به ، لا يتص ولا يدلل *

وذكرنا ما روينا من طريق أبي داود قال . نا أحمد بن ابراهيم نا أبو داود هو الطيالسي - نا عبد الله بن بديل (١) عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : « ان عمر جعل عليه في الجاهلية ان يتكف ليلة أو يوماً عند الكعبة ، فسأل النبي ﷺ ، فقال : اعتكف وصم » *

قال أبو محمد . هذا خبر لا يصح ، لأن عبد الله بن بديل مجهول (٢) ، ولا يعرف هذا الخبر من مسند عمرو بن دينار أصلاً ، وما نعرف لعمرو بن دينار عن ابن عمر حديثاً مستنداً الا ثلاثة وليس هذا منها ، احدها في الممرة . (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) والثاني في صفة الحج ، والثالث . « لاتعموا امام الله مساجد الله » فسقط عنا هذا الخبر لبطان سنده *

ثم العلامة الكبرى احتجاجهم به في ايجاب الصوم في الاعتكاف وغالفتهم اياه في ايجاب الوفاء بما نفروه المرء في الجاهلية فهذه عظيمة لا يرعى بها ذدين * فان قالوا . معنى قوله « في الجاهلية » أي أيام ظهور الجاهلية بعد اسلامه * قلنا لمن قال هذا . ان كنت تقول هذا قاطعاً به فانت أحد الكذابين ، لنعلمك بما لا دليل لك عليه ، ولا وجدت قط في شيء من الأخبار ، وان كنت تقول غلطاً فان الحقائق لا تترك بالظنون ، وقد قال الله تعالى . (ان الظن لا يغني عن الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ . « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » *

فكيف وقد صح كذب هذا القول ، كما روينا من طريق ابن أبي شيبة : نا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « نفرت فترأ في الجاهلية فسألت النبي ﷺ ، فأمروني أن أو في بنري » * وهذا في غاية الصحة ، لا كحديث عبد الله بن بديل القاهلي الرياح *

(١) بضم الباء . وضع الدال المهمة (٢) ليس مجهولاً بل هو معروف ، ذكره ابن جبان في الثقات ، وقال ابن ميين « صالح » وقال ابن عدي « له ما يكره عليه الزيادة في متن وأسانيد » وذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بهذه الرواية عن عمرو بن دينار ، وهي رواية شاذة يخالف ما في البخاري من أنه أمره باعتكاف ليلة ، وليس فيه ذكر للصوم .

فهل سمع بأعجب من هؤلاء القوم !! لا يزالون يأتون بالخبر يحتجون به على من لا يصححه فيما وافق تقليد م ، وم أول مخالفين لتلك الخبر نفسه فيما خالف تقليد م .. فكيف يسند مع هذا عمل ونموذ بالله من الضلال ، فساد خبرهم حجة عليهم لا علينا ، ولوصحور أينا حجة تلقنا : به *

ومو هو يأين هذا روى عن أم المؤمنين ، وابن عباس ، وابن عمر ، قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى *

تلقنا : أما ابن عباس فقد اختلف عنه في ذلك ، فصح عنه مثل قولنا ، وقدر وينا عنه من طريق : عبد الرزاق أنا ابن عينة عن عبد الكريم بن أبي أمية (١) سمعت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقول : إن أمنا ماتت وعليها اعتكف ، فسألت ابن عباس فقال : اعتكف عنها وصم *

فإن أين صار ابن عباس حجة في إيجاب الصوم على المتكف - وقدصح عنه خلاف ذلك - ولم يصرح حجة في إيجابه على الولي قضاء الاعتكف عن الميت ؟ وهلا قلتم ها هنا : مثل هذا لا يقال : بالرأى وعهدنا م يقولون : لو كان هذا عند فلان صحيحاً مائركه ، أو يقولون : لم يترك ما عنده من ذلك إلا لا هو أصح عنده * وقد ذكرنا عن عطاء آفا أنه لم ير الصوم على المتكف ، وسمع طواساً يذكر ذلك عن ابن عباس فلم ينكر ذلك عليه فهلا قالوا . لم يترك عطاء ما روى عن ابن عباس وابن عمر إلا لا هو عنده أقوى منه . ولكن القوم متلاعبون *

وأما أم المؤمنين فقد روي عنها من طريق أبي داود . نا وهب بن بقية أنا خالد بن عبد الرحمن - يعني ابن اسحق - عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أنها . « قالت (٢) السنة على المتكف أن لا يودم رضاء ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ولا يباشرها ، ولا يخرج لحاجة إلا لا بد منه (٣) ، ولا اعتكف إلا بصوم ، ولا اعتكف

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) « عن عبد الكريم بن أمية » وانا أارجح أن كليهما خطأ وإن الصواب « عن عبد الكريم أبي أمية » وهو عبد الكريم بن أبي الخارق البصري وكتبته أبو أمية . (٢) في النسخة رقم (١٦) « قالت » بخفف « أنها » وأثبتها هو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٣١٠) (٣) هذا هو الموافق لأبي داود ، وفي النسخة رقم (١٦) « إلا لا بد منه » ، وفي النسخة رقم (١٤) « لحاجة لا لئسان إلا لا بد منه »

الا في مسجد جامع *

فمن أين صار قولها في إيجاب الاعتكاف حجة ولم يصر قولها : « لا اعتكاف الا في مسجد جامع » حجة *

وروينا عنهما من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمّر ، قال ابن جريج : أخبرني عطاء : ان عائشة نذرت جواراً (١) في جوف ثبير (٢) مما على منى ، وقال معمّر عن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين بين حراء و ثبير فكنا نأتيها هنالك *

فخالقوا عائشة في هذا أيضاً ، وهذا عجب *

وأما ابن عمر فحدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح : ان ابن عمر كان اذا اعتكف ضرب فسطاطاً او خباء يقضى فيه حاجته ، ولا يظله سقف بيت *

فكان ابن عمر حجة فيما روى عنه أنه لا اعتكاف الا بصوم ، ولم يكن حجة في أنه كان اذا اعتكف لا يظله سقف بيت *

فصح ان القوم إنما يجهلون بذكر من يحتج به من الصحابة ايها ، لأنهم لا مؤنة عليهم من خلافهم فيما لم يوافق من أقوالهم رأى ابن حنيفة ومالك ، وأنهم لا يرون أقوال الصحابة حجة إلا اذا وافقت رأى ابن حنيفة ومالك فقط ، وفي هذا ما فيه . فبطل قولهم لتمريره من البرهان *

ومن عجائب الدنيا ومن الهوس قولهم : لما كان الاعتكاف لبثاً في موضع شبه الوقوف بمرقة ، والوقوف بمرقة لا يصح إلا عمرماً ، فوجب ان لا يصح الاعتكاف الا بمعنى آخر ، وهو الصوم *

(١) بضم الجيم وكسرهما (٢) كذا في حاشية النسخة رقم (١٤) على انه نسخة ، وقد اخترناه لوضوح معناه ، وفي الأصلين « في جور ثبير » ولم يتضح معنى كلمة « جور » هنا الا ان كان المراد بجبانته وعلى ناحية منه ، كأنه من قولهم « هو جور عن طريقنا » اي مائل عنه ليس على جادته *

ف قيل لهم : لما كان البت بركة لا يقتضى وجوب الصوم وجبان يكون الاعتكاف لا يقتضى وجوب الصوم *

قال ابو محمد : من البرهان على صحة قولنا اعتكف النبي ﷺ في رمضان ، فلا يخلو صومه من ان يكون لرمضان خالصاً - وكذلك هو - فصل الاعتكاف مجرداً عن صوم يكون من شرطه ، واذا لم يحتاج الاعتكاف الى صوم يتوى به الاعتكاف فقد بطل ان يكون الصوم من شروط الاعتكاف وصح انه جائز بلا صوم ، وهذا برهان ما قدروا على اعترافه الا بوساوس لا تمتثل . ولو قالوا : إنه عليه السلام صام للاعتكاف لرمضان او لرمضان والاعتكاف لم يعمدوا عن الانسلاخ من الاسلام *

وأيضاً فان الاعتكاف هو بالليل كصوم بالنهار ، ولا صوم بالليل ، فصح ان الاعتكاف لا يحتاج الى صوم *

فقال مهلكوهم ههنا : إنما كان الاعتكاف بالليل تبعاً للنهار *
فقلنا : كذبتم ولا فرق بين هذا القول وبين من قال : بل إنما كان بالنهار تبعاً لليل ، وكلا القولين فاسد *

فقالوا : إنما قلنا : ان الاعتكاف يقتضى (١) ان يكون في حال صوم *
فقلنا : كذبتم الآن رسول الله ﷺ يقول : «انما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى» فلما كان الاعتكاف عندنا وعندكم لا يقتضى ان يكون منه صوم يتوى به الاعتكاف - صح ضرورة أن الاعتكاف ليس من شروطه ولا من صفاته ولا من حكم أن يكون منه صوم ، وقد جاء نص صحيح بقولنا *

كما روينا من طريق ابى داود : نا عثمان بن ابى شيبه نا أبو معاوية ويعلى بن عبيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : «كان رسول الله ﷺ اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل متكف» ، قالت : وانه اراد عمرة ان يعتكف في المشرك الا و اخر من رمضان ، قالت : فامر بيناته ففصر ب فلما رأيت ذلك امرت بيناتى ففصر ، وأمر غيرة من ازواج النبي ﷺ بيناتهن (٢) ففصر ، فلما صلى الفجر نظر الى الأنبية ، فقال : ما هذه ؟ لبرتردن ؟ فامر بيناته ففوض ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «ان الاعتكاف انما يقتضى» الخ (٢) في ابى داود (ج

٣٠٧ و ٣٠٨) نسختان «بيناته» و «بيناتها» وما هنا أحسن *

وأمر ازواجه بأبنتين فقوضن (١) ثم أخرج الاعتكاف الى المشر الأول ، يعني من شوال *
قال ابو محمد . فهذا رسول الله ﷺ قد اعتكف المشر الأول ولمن شوال ، وفيها يوم
الفطر ، ولا صوم فيه *

ومالك يقول . لا يخرج المعتكف في المشر الأول وآخر من رمضان من اعتكافه الا حتى
ينهض الى الصلي ، فسالهم : أمتكف هو ما لم ينهض الى الصلي أم غير متكف ؟ فان
قالوا هو متكف ، تناقضوا ، وأجازوا الاعتكاف بلا صوم بركة من يوم الفطر ، وان
قالوا : ليس . متكفا ، قلنا . فلم منتموه الخروج اذن ؟ *

٦٢٦ - مسألة - ولا يحل للرجل مباشرة المرأة ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال
الاعتكاف بشيء من الجسم ، الا في ترجيل المرأة للمتكف خاصة فهو مباح ، وله اخراج
رأسه من المسجد للترجيل *

لقول الله تعالى : (ولا تبشر و هن و أتم عاكفون في المساجد) فصح أن من تمتد
مانيه عنه من عموم المباشرة - ذا كرا لا اعتكافه - فلم يمتكف كما أمر ، فلا اعتكاف له ،
فان كان ندرا قضاء ، وإلا فلا شيء عليه ، وقوله تعالى : (وأتم عاكفون في المساجد)
خطاب للجميع من الرجال والنساء ، فحرمت المباشرة بين السنتين *

ومن طريق البخاري : نا محمد بن يوسف ناسفان الثوري عن منصور بن
التمتع عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله
ﷺ يخرج رأسه من المسجد وهو متكف ، فأرجله وأنا حائض » *

فخرج هذا النوع من المباشرة من عموم نهى الله عز وجل . والله التوفيق *

٦٢٧ - مسألة - وجاز للمتكف أن يشترط ماشاء من المباح والخروج له ، لأنه
بذلك إنما التزم الاعتكاف في خلال (٢) ما استثناء ، وهذا مباح له ، أن يمتكف
اذا شاء ، ويترك اذا شاء ، لأن الاعتكاف طاعة ، وتركه مباح ، فان أطاع أجز ،
وان ترك لم يقض *

وإن العجب ليكثر من لا يميز هذا الشرط ١ والنص من كلها من القرآن والسنة
موجبة لما ذكرنا ، ثم يقول : يلزم الشرط (٣) التي أبطلها القرآن والسنة ، من
اشتراط الرجل للمرأة إن تزوج عليها أو تسرى فأمرها يدها ، والداخلية بشكاح

(١) في أبي داود « فقوضت » (٢) في النسخة رقم (١٦) « في خال » (٣) في النسخة

رقم (١٦) « ثم يقولون يلزم الشرط » الخ وما هنا اصح *

طالق، والسرية حرة، وهذه شروط الشيطان، وتحريم ما أحل الله عز وجل، وقد أنكر الله تعالى ذلك في القرآن *

٦٢٨- مسألة - وكل فرض على المسلم فإن الاعتكاف لا يمنع منه، وعليه أن يخرج إليه، ولا يضر ذلك باعتكافه، وكذلك يخرج لحاجة الإنسان، من البول والغائط وغسل النجاسة، وغسل الاحتلام، وغسل الجمعة ومن الحيض، إن شاء في حمام أو في غير حمام. ولا يتردد على أكثر من عام غسله، وقضاء حاجته، فإن فعل بطل اعتكافه * وكذلك يخرج لا يتباع ما لا بدله ولأهله منه، من الأكل واللباس، ولا يتردد على غير ذلك، فإن تردد بلا ضرورة بطل اعتكافه. وله أن يشيع أهله إلى منزلها *
وانما يبطل الاعتكاف خروجه للمباليس فرضا عليه *

وقد افترض الله تعالى على المسلم ما رويناه من طريق البخارى: ثنا محمد ثنا عمرو بن أبى سلمة (١) عن الأوزاعى أنا ابن شهاب أخبرنى سعيد بن المسيب أن أباه ريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «حق المسلم على المسلم خمس، رد السلام، وعيادة المريض، وإتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس» *
وأمر عليه السلام من دعى إن كان مفطراً فليأكل، وإن كان ساعماً فليصل، (٢)
بمعنى أن يدعو لهم *

وقال تعالى: (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله وذروا البيع) وقال تعالى: (ولايأب الشهداء إذا ما دعوا) وقال تعالى: (انفروا خفافاً وثقالاً) فهذه فرائض لا يحل تركها للاعتكاف، وبلا شك عند كل مسلم أن كل من أدى ما افترض الله تعالى عليه فهو محسن، قال الله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) *
فقرض على المتكف أن يخرج لزيارة المريض مرة واحدة، يسأل عن حاله واقفاً وينصرف، لأن ما زاد على هذا فليس من الفرض، وانما هو تطويل، فهو يبطل الاعتكاف *

وكذلك يخرج لشهود الجنائز، فإذا صلى عليها انصرف، لأنه قد أدى الفرض، وما زاد فليس فرضاً، وهو به خارج عن الاعتكاف *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ثنا محمد بن عمرو بن أبى سلمة» وهو خطأ، صححه ابن البخارى (ج ٢، ص ١٥٧) ومن النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٤) «أن يأكل» و«أن يصل»

وفرض عليه أن يخرج اذا دعى ، فان كان صاعماً بلغ الى دار الداعي ودعا وانصرف ، ولا يزد على ذلك *

وفرض عليه أن يخرج الى الجمعة بمقدار ما يدرك أول الخطبة ، فاذا سلم رجع ، فان زاد على ذلك خرج من الاعتكاف ، فان خرج كما ذكرنا ثم رأى أن في الوقت فسحة فان علم أنه ان رجع الى ممتلكه ثم خرج أدرك الخطبة فعليه أن يرجع ، والا فليتأدى ، وكذلك ان كان عليه في الرجوع حرج ، لقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) *

وكذلك يخرج للشهادة اذا دعى سواء ، قبل أو لم يقبل ، لأن الله تعالى أمر الشهاده بان لا يأبوا اذا دعوا ، ولم يشترط من يقبل من لا يقبل ، وما كان ربك نسيا ، فاذا أداها رجع الى ممتلكه ولا يتردد ، فان تردد بطل اعتكافه *

فان نزل عدو كافراً وظالم بساحة موصمه ، فان اضطر الى التفارقه وقتل ، فاذا استغنى عنه رجع الى ممتلكه ، فان تردد لتبر ضرورة بطل اعتكافه *

وهو كله قول أبي سليمان وأصحابنا *

ورو ينامن طريق سميد بن منصور : أنا أبو الأحوص أنا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن عاصم بن ضمرة قال قال علي بن أبي طالب : اذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة وليحضر الجنازة وليعد المريض وليأت أهله بأمرهم بحاجته وهو قائم *

وبه الى سميد : ناسفان - هو ابن عينة - عن عمار بن عبد الله بن يسار (١) عن أبيه : أن علي بن أبي طالب أعان ابن أخته (٢) جعدة بن هيرة بسمانة درهم من عطائه ، أن يشتري بها خادماً ، فقال : إني كنت ممتلكاً ، فقال له علي : وما عليك لو خرجت الى السوق فاجئت ؟ *

وبه الى سفیان : ناهشيم عن الزهري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين : أنها كانت (١) عمار هذا لم أجده ترجمه. ولكن ذكره في التهذيب راوياً عن أبيه عبد الله ابن يسار الجنبى ، ووقع في التهذيب (ج ٦ ص ٨٥) بلفظ «وعنه ابن عمار» وهو خطأ مطبعي ، والصواب «وعنه ابنه عمار» وله رواية عن أبيه في تاريخ الطبري (ج ٦ ص ٢٢٣) (٢) في النسخة رقم (١٤) «ابن أخيه» وهو تصحيف ، والصواب ما هنا ، فان جعدة بن هيرة أمه أم هاني بنت أبي طالب أخت علي رضي الله عنه *

لا يموت المريض من أهلها إذا كانت متكفة إلا وهي مارة *
 وبه إلى سعيد : ناهشيم أنا مغيرة عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون
 للمتكف أن يشترط هذه الخصال -وهن له وإن لم يشترط- : عيادة المريض ولا يدخل
 سقفاً ، ويأتى الجمعة ، ويشهد الجنازة ، ويخرج إلى الحاجة . قال إبراهيم : ولا يدخل
 المتكف سقيفة إلا الحاجة *

وبه إلى هشيم : أنا أبو اسحق الشيباني عن سعيد بن جبير قال : المتكف يعود
 المريض ويشهد الجنازة ويحجب الإمام *
 ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أنه كان يرخص للمتكف أن
 يتبع الجنازة ويعود المريض ولا يجلس *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 أنه قال : المتكف يدخل الباب فيسلم ولا يقعد ، يعود المريض ، وكان لا يرى بأساً
 إذا خرج المتكف لحاجته فلقه رجل فسأله أن يقف عليه فيسأله *

قال أبو محمد : إن اضطر إلى ذلك ، أو سأله عن سنة من الدين ، وإلا فلا *
 ومن طريق شعبة عن أبي اسحاق الشيباني عن سعيد بن جبير قال : للمتكف أن
 يعود المريض ويتبع الجنازة ويأتى الجمعة ويحجب الداعي *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لمطاء : إن نذر جواراً أينوى (١)
 في نفسه أنه لا يصوم ، وأنه يبيع ويتاع ، ويأتى الأسواق ، ويعود المريض ، ويتبع الجنازة
 وإن كان مطر «فأنى أستكن في البيت ، وأنى أجاور جواراً مقطوعاً ، أو أن يتكف
 النهار ويأتى البيت بالليل ؟ قال عطاء : ذلك على نيته ما كانت ، ذلك له ، وهو قول قتادة أيضاً *
 وروينا عن سفيان الثوري أنه قال : المتكف يعود المرضى (٢) ويخرج إلى الجمعة
 ويشهد الجنازة . وهو قول الحسن بن حي *

ورويانا عن مجاهد وعطاء وعروة والزهري : لا يموت المتكف مريضاً ولا يشهد
 الجنازة . وهو قول مالك والليث *
 قال مالك : لا يخرج إلى الجمعة *

(١) في النسخة رقم (١٦) «يتوى» بدون الهمزة (٢) في النسخة رقم (١٦) «للمتكف
 أن يعود المريض» *

قال أبو محمد : هذا مكان صح فيه عن علي وعائشة ما أوردنا ، ولا يخالف لمعايرف من الصحابة ، وهم يغلطون مثل هذا إذا خالف (١) تقليدنا .

وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن علي بن الحسين عن صفية أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ متكفًا فأتته أذوره ليلا ، فخدمته ، ثم قت فاقبلت ، فقام معي ليلتي ، وكان مسكنا (٢) في دار أسامة » وذكر باقي الخبر .

قال أبو محمد : في هذا كفاية ، وما نعلم لمن منع من كل ما ذكرناه حاجة ، لامن قرآن ولا من سنة ولا من قول صاحب ، ولا قياس .

ونسألم : ما الفرق بين ما أباحوا له من الخروج لقضاء الحاجة وإتياع ما لا بد منه وبين خروجه لما افترضه الله عز وجل عليه .

وقال أبو حنيفة . ليس له ان يعود المريض ، ولان يشهد الجنازة ، وعليه ان يخرج الى الجمعة بمقدار (٣) ما يصل ست ركعات قبل الخطبة ، وله ان يبقى في الجامع بعد صلاة الجمعة مقدار ما يصل ست ركعات ، فان بقي أكثر او خرج لأكثر لم يضر شيئا ، فان خرج للجنازة أو لزيارة مريض بطل اعتكافه .

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : له أن يخرج لكل ذلك ، فان كان مقدار لته في خروجه لثلاث نصف يوم فأقل لم يضر اعتكافه ذلك ، فان كان أكثر من نصف يوم بطل اعتكافه .

قال أبو محمد : ان في هذه التحديدات لمجبا وما ندرى كيف يسمح ذو عقل أن يشرع في دين الله هذه الشرائع الفاسدة فيصير محرما محلا موحيا دون الله تعالى وما هو الا ما جاء النص باباحه فهو مباح ، قل أمده أو أكثر ، أو ما جاء النص بحرمه فهو حرام قل أمده أو أكثر ، أو ما جاء النص بإيجابه فهو واجب الا أن يأتي نص بتحديده في شيء من ذلك ، فسمأ وطاعة .

(١) كذا في الأصلين «خالف» والكلام يقتضي ان يكون «وافق» (٢) في النسخة رقم (١٦) «مسكنا» وهو خطأ ، والصواب ما هنا ، وهو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٣٠٩ و ٣١٠) وقد روى الحديث عن ابن شويه الروزي عن عبد الرزاق ، ونسبه النتنري للبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه . ومعنى «ليقتني» أي يردني الى بيتي (٣) في النسخة رقم (١٦) «وعلى أن يخرج الى الجمعة الا بمقدار» الخ وهو خطأ وخطأ .

٦٢٩- مسألة - ويسئل المتكف في المسجد كل ما أميح له ، من محاذثة فيها
لا يحرم ، ومن طلب العلم اى علم كان ، ومن خياطة وخصام في حق ونسخ وبيع وشراء ،
وتزويج وغير ذلك لا تمأش شيئاً لأن الاعتكاف هو الإقامة كما ذكرنا ، فهو اذا فعل
ذلك في المسجد فلم يترك الاعتكاف *

وهو قول أبى حنيفة ، والشافعى ، وأبى سليمان *

ولم ير ذلك مالك . وما نعلم له حجة في ذلك ، لامن قرآن ولا من سنة لاصحيجة
ولاسقيمة ، ولا قول صاحب ، ولا قول متقدم من التابعين ، ولا قياس ، ولا رأى له وجهه *
وأعجب ذلك (١) منه من طلب العلم في المسجد ، وقد ذكرنا قبل أن رسول
الله ﷺ كانت عائشة رضى الله عنها ترجل شمره المقدس وهو في المسجد ، وكل
ما أباحه الله تعالى فليس ممصية لكنه إما طاعة وإما سلامة *

٦٣٠- مسألة - ولا يطل الاعتكاف شئ الاخروجه عن المسجد لغير حاجة
عامداً ذا كراً ، لأنه قد فارق المكوف وتركه ، ومباشرة المرأة في غير الترجيل ، لقول
الله تعالى : (ولا تبأشر وهن وأتم عاكفون في الساجد) وتعد ممصية الله تعالى - أى
ممصية كانت ، لأن الكوف الذى ندب الله تعالى اليه هو الذى لا يكون على ممصية ،
ولا شك عند أحد من أهل الاسلام في أن الله تعالى حرم الكوف على المصية
فمن عكف في المسجد على ممصية فقد ترك الكوف على الطاعة فبطل عكوفه *

وهذا كله قول أبى سليمان ، وأحد قولى الشافعى *

وقال مالك : القبلة تبطل الاعتكاف *

وقال أبو حنيفة : لا يطل الاعتكاف مباشرة ولا قبلة إلا أن ينزل ، وهذا تعديد

فلسد ، وقياس للبطل على الباطل ، وقول بلا يرهان *

٦٣١- مسألة ومن عصى ناسياً أو خرج ناسياً أو مكرها أو بأشر أو جامع ناسياً أو
مكرها : - قال اعتكاف تام لا يكسح (٢) كل ذلك فيه شيئاً ، لأنه لم يعمداً بطل (٣) اعتكافه

(١) في النسخة رقم (١٤) «وأعجب من ذلك» وما هنا أحسن (٢) كذا في الأصلين
بالكاف ، وهو صحيح ، يقال : كسح وجه امرء اذا أقسده (٣) كذا في الأصلين وهو
صحيح ، «عمداً» يعمد بنفسه وباللام ويالى *

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» *

٦٣٢ — مسألة — ويؤذن في المئذنة إن كان بابها في المسجد أو في صحنه ، ويصعد على ظهر المسجد ، لأن كل ذلك من المسجد ، فان كان باب المئذنة خارج المسجد بطل اعتكافه إن تمعد ذلك *

وهو قول مالك والشافعي وأبي سليمان *

وقال أبو حنيفة : لا يبطل *

وهذا خطأ ، لأن الخروج عن المسجد — قل أو أكثر — مفارقة للكوف وترك له ، والتجديد في ذلك بغير نص باطل ، ولا فرق بين خطوة وخطوتين إلى مائة ألف خطوة والله تعالى التوفيق *

٦٣٣ — مسألة — والاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجماعة ولم يجمع ، سواء كان مسقفاً أو مكشوفاً ، فان كان لا يبطل فيه جماعة ولا له إمام لزمه فرض الخروج لكل صلاة إلى المسجد تصل في جماعة (١) ، إلا أن يمد منه مبدأ يكون عليه فيه حرج فلا يلزمه ، وأما المرأة التي لا يلزمها فرض الجماعة فتعتكف فيه ، ولا يجوز الاعتكاف في رجة المسجد إلا ان تكون منه ، ولا يجوز للمرأة ولا للرجل ان يعتكفا أو أحدهما في مسجد داره *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وأتموا كفون في المساجد) فم تمالى ولم يخص * فان قيل : قد صح عن رسول الله ﷺ : «جملت لي الأرض مسجداً وطهوراً» * قلنا نعم ، بمعنى انه يجوز الصلاة فيه ، وإلا فقد جاء النص والاجماع بأن البول والمناط جائز في عدا المسجد ، فصح انه ليس لما عدا المسجد حكم المسجد ، فصح ان لاطاعة في إقامة في غير المسجد ، فصح ان الاعتكاف إلا في مسجد ، وهذا يوجب ما قلنا *

وقد اختلف الناس في هذا *

فقال طائفة : لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ *

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وهو صحيح ، وفي النسخة رقم (١٤) «إلى المسجد تصل في جماعة»

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أحسبه عن سعيد بن المسيب قال : لا اعتكف الا في مسجد النبي ﷺ *

قال ابو محمد : ان لم يكن قول سعيد فهو قول قتادة ، لاشك في احدهما ، وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد مكة ومسجد المدينة فقط *

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا جوار الا في مسجد مكة ومسجد المدينة ، قلت له : فسجد ايليا ؟ قال : لا تجاوز الامسجد مكة ومسجد المدينة . وقد صرح عن عطاء أن الجوار هو الاعتكف *

وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد مكة أو مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس * كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن واصل الأحمد عن ابراهيم التيمي قال : جاء حذيفة الى عبد الله بن مسعود فقال له : ألا أعجبك (١) من فاس عكوف بن دارك ودار الأشمري ؟ فقال له عبد الله : فلمهم اصابوا أو أخطأت فقال له حذيفة : ما أباي ، أفبه اعتكف أو في سوقكم هذه ، إنما الاعتكف في هذه المساجد الثلاثة : مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، والمسجد الأقصى ، قال ابراهيم : وكان الذين اعتكفوا فماب عليهم حذيفة - : في مسجد الكوفة الأكبر *

ورويناه أيضا من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة عن جامع بن ابى راشد قال سمعت ابا وائل يقول : قال حذيفة لعبد الله بن مسعود : قوم عكوف بن دارك ودار ابى موسى ، ألا تنهائم ؟ فقال له عبد الله : فلمهم اصابوا وأخطأت ، وحفظوا ونسيت فقال حذيفة : لا اعتكف الا في هذه المساجد الثلاثة : مسجد المدينة ، ومسجد مكة ، ومسجد ايليا *

وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد جامع *

روينا هذا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، وهو أول قوله * وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مصر جامع *

كما روينا من طريق ابن ابى شبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن ابى اسحاق عن الحارث عن علي قال : لا اعتكف الا في مصر جامع *

وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد نبى *

(١) بكسر الجيم الشدة ، يقال : عجبته الشيء تعجبا فيه على التمجيد

كاروينا من طريق ابن الجهم : ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا عبيد الله بن عمر هو القواريري - ثنا مازد بن هشام المستوائي ثنا أبي عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال : لا اعتكف الا في مسجد نبي *

وقالت طائفة : لا اعتكف الا في مسجد جماعة *

كاروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمّر ، قال سفیان : عن جابر الجعفی عن سميد بن عبيدة (١) عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب ، وقال معمّر : عن هشام بن عروة ويحيى بن أبي كثير ورجل ، قال هشام : عن أبيه ، وقال يحيى . عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، وقال الرجل : عن الحسن ، قالوا كلهم : لا اعتكف الا في مسجد جماعة *

وصح عن ابراهيم وسعيد بن جبير وأبي قلابة اباحة الاعتكف في المساجد التي لا تصلي فيها الجمعة ، وهو قولنا ، لأن كل مسجد بني للصلاة فأقامة الصلاة فيه جائزة فهو مسجد جماعة * وقالت طائفة : الاعتكف جائز في كل مسجد ، ويمتلك الرجل في مسجديته * روينا ذلك عن عبد الرزاق عن اسرائيل عن رجل عن الشعبي قال : لا بأس ان يعتكف الرجل في مسجد بيته *

وقال ابراهيم ، وأبو حنيفة : تعتكف المرأة في مسجد بيتها *

قال ابو محمد : أمان من حد مسجد المدينة وحده أو مسجد مكة ومسجد المدينة ، أو المساجد الثلاثة أو المسجد الجامع (٢) : فأقول لا دليل على محنتها فلا (٣) معنى لها وهو تخصيص لقول الله تعالى (وأنتم عاكفون في المساجد) *

فان قيل : فأين أنتم عما رويتموه من طريق سعيد بن منصور : ناسفان - هو ابن عينة - عن جامع بن أبي راشد عن شقيق بن سلمة قال : قال حذيفة لبيد الله بن مسعود : قد علمت أن رسول الله ﷺ قال : « لا اعتكف إلا في المساجد الثلاثة » أو قال : « مسجد جماعة ؟ » *

قلنا : هذا شك من حذيفة أو ممن دونه ، ولا يقطع على رسول الله ﷺ بشك ، ولو أنه عليه السلام قال : « لا اعتكف إلا في المساجد الثلاثة » لحفظه الله تعالى علينا ،

(١) في الأصلين «سعيد بن عبيدة» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «الحرام» بدل «الجامع» وهو خطأ ظاهر (٣) في النسخة رقم (١٦) «ولا» *

ولم يدخل فيه شكاً ، فصح يقينا أنه عليه السلام لم يقله قط *
 قال قيل : فقدروا من طريق سميد بن منصور : فاهشيم أنا جوهر عن الضحاك
 عن حذيفة قال قال رسول الله ﷺ : « كل مسجد فيه إمام ومؤذن فلا عتكاف فيه
 يصلح (١) » *

قلنا : هذه سواء لا يشتغل بها ذو فهم ، جوهر هالك ، والضحاك ضعيف ولم
 يدرك حذيفة (٢) *

وأما قول إبراهيم وأبي حنيفة خطأ ، لأن مسجد البيت لا يطلق عليه اسم مسجد ،
 ولا خلاف في جواز يمه وفي أن يحمل كنيها *
 وقد صح أن أرواح النبي ﷺ اعتكف في المسجد ، وهم يظنون خلاف الصاحب ،
 ولا يخالف لمن من الصحابة *

فقال بعضهم : إنا كنا ذلك لأنهم كن معه عليه السلام *
 قلنا : كذب من قال هذا واقرى بنير علم وأثم *
 واحتج أيضا بقول عائشة : لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منع النساء
 لمنهن المساجد *

وقد ذكرنا في كتاب الصلاة بطلان التعلق بهذا الخبر ، (٣) وأقرب ذلك بأنه لا يحمل
 ترك ما لم يتركه النبي ﷺ ، ولا المنع مما لم يمنع منه عليه السلام - : لظن أنه لو عاش
 لتركه ومنع منه ، وهذا إحداث شريعة في الدين ، وأم المؤمنين القاتلة هذا لم ترفض
 منع النساء من المساجد ، فظهر فساد قولهم . وبالله تعالى التوفيق *

٦٣٤ - مسألة - وإذا حاضت المعتكفة أقامت في المسجد كلهم تذكرا لله تعالى ،
 وكذلك إذا ولدت ، فاتها إن اضطرت إلى الخروج خرجت ثم رجعت إذا قدرت *
 لما قد بينا قبل من أن الحائض تدخل المسجد ، ولا يجوز منتهامه (٤) ، إذ لم يأت
 بالنوع لها منه نص ولا إجماع . وهو قول أبي سليمان *

(١) إرواه أيضا الدارقطني (ص ٢٤٧) من طريق اسحق الأزرق عن جوهر (٢) الضحاك
 هو ابن مزاحم ، وهو لم يدرك أحدا من الصحابة ، وفي سماعه من ابن عباس خلاف ،
 والراجح أنه لم يسمع منه ، ووافق الدارقطني المؤلف في أنه لم يسمع من حذيفة (٣)
 وقد تقدم ذلك في المسألة ٣٢١ (ج ٣ ص ١٣٢-١٣٦) وفي المسألة ٤٨٥ (ج ٤ ص ٢٠٠-
 ٢٠١) (٤) تقدم في المسألة ٢٦٢ (ج ٢ ص ١٨٤-١٨٧)

روينا من طريق البخاري : نا قتيبة نا يزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه مستحاضة ، فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فربما وضعت لطلست تحتها وهي تصلي » (١) *
 ٦٣٥ — مسألة — ومن مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وليه أو استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه ، لا بد من ذلك *

لقول الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) *
 ولقول رسول الله ﷺ : « لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ » (٢) فدين الله أحق أن يقضى * *

ولما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس : « أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ فقال : إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه ؟ فقال رسول الله ﷺ : اقضه عنها » وهذا عموم لكل نذر طاعة ، فلا يحل لأحد خلافه . *

وقد ذكرنا في باب هل على المتكف صيام أم لا قبل فيا ابن عباس بقضائه نذر الاعتكاف (٣) *

وروينا من طريق سعيد بن منصور : نا أبو الأحوص نا إبراهيم بن مهاجر عن عامر بن مصعب قال : اعتكفت عائشة أم المؤمنين عن أخيها بعد ما مات *
 وقال الحسن بن حي : من مات وعليه اعتكاف اعتكف عنه وليه *
 وقال الأوزاعي : يتكف عنه وليه إذا لم يجد ما يطعم (٤) قال : ومن نذر صلاة فأتى صلاها عنه وليه *

قال إسحاق بن راهويه : يتكف عنه وليه ويصلي عنه وليه إذا نذر صلاة أو اعتكافا ثم مات قبل أن يقضى ذلك *
 وقال سفيان الثوري : الا طعام عنه أحب الى من أن يتكف عنه *

(١) في النسخة رقم (٢١) « وتصل » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٣ ص ١٠٧)
 (٢) « قاضيه » بالهاء خطاب للمذكر ، إذا سأل رجل ، كما في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥) وفي النسخة رقم (١٦) « قاضية » بالياء ، وهو تصحيف (٣) تقدم في المسألة ٦٢٥ من هذا الجزء (٤) في النسخة رقم (١٦) « وإذا لم يجد ما يطعم » وهو كلام لا معنى له هنا *

قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يطعم عنه لكل يوم مسكين *
 قال أبو محمد : هذا قول ظاهر الفساد ، وما للاطعام مدخل في الاعتكاف *
 وهم يظلمون خلاف للمصاحب اذا وافق تقليدهم ، وقد خالفوا هنا عائشة وابن
 عباس ، ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله تعالى عنهم *
 وقولهم في هذا قول لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ،
 بل هو مخالف لكل ذلك . وبالله تعالى التوفيق *

ومن عجائب الدنيا قول أبي حنيفة : من نذر اعتكاف شهر وهو مريض فلم يصح
 فلا شيء عليه ، فلو نذر اعتكاف شهر وهو صحيح فلم يصح إثر نذره إلا عشرة أيام ومات
 فانه يطعم عنه ثلاثون مسكيناً ، وقد نذر اعتكاف شهر قال : فان نذر اعتكافاً لزمه يوم
 بلا ليلة ، فان قال على اعتكاف يومين لزمه يومان ومعهما ليلتان ! (١) وقال أبو يوسف :
 إن نذر اعتكاف ليلتين (٢) فليس عليه إلا يومان وليلة واحدة ، كما لو نذر اعتكاف
 يومين ولا فرق *

فهل في التخطيط أكثر من هذا ؟ ونسأل الله العافية *
 ٦٣٦ - مسألة - ومن نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطوعاً - :
 فانه يدخل في اعتكافه قبل أن يتبين له طلوع الفجر ، ويخرج اذا غاب جميع قرص
 الشمس ، سواء كان ذلك في رمضان أو غيره *

ومن نذر اعتكاف ليلة أو ليال مساة أو أراد ذلك تطوعاً - : فانه يدخل قبل
 أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج اذا تبين له طلوع الفجر *

لأن مبدأ الليل إثر غروب الشمس ، وتامه بطلوع الفجر . ومبدأ اليوم بطلوع الفجر ،
 وتامه بغروب الشمس كلها ، وليس على أحد إلما التزم أو مانوى *

فان نذر اعتكاف شهر أو أرادته تطوعاً - : فبدأ الشهر من أول ليلة منه فدخل
 قبل أن يتم غروب جميع قرص الشمس ، ويخرج اذا غابت الشمس كلها من آخر الشهر ،
 سواء رمضان وغيره *

لأن الليلة المتأقفة ليست من ذلك الشهر الذى نذر اعتكافه أو نوى اعتكافه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «الليتان» وما هنا أحسن (٢) في النسخة رقم (١٦) «إن
 اعتكاف ليلتين» وهو خطأ *

فان نذرا عتكاف المشر الأواخر من رمضان دخل قبل غروب الشمس من اليوم التاسع عشر لأن الشهر قد يكون من تسع وعشرين ليلة ، فلا يصح له اعتكاف المشر الأواخر إلا كما قلنا ، وإلا فاما اعتكاف تسع ليال فقط ، فان كان الشهر ثلاثين علم أنه اعتكاف ليلة زائدة ، وعليه أن يتم اعتكاف الليلة الآخرة ليلي بنذره ، إلا من علم بانتقال القمر ، فيدخل بقدر ما يدري أنه بقي ينذره *

والذي قلنا - من وقت الدخول والخروج - هو قول الشافعي وأبي سليمان *
وروي ثامن طريق البخاري : نا عبد الله بن منير سمع هرون بن اسمعيل ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كبير سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا سعيد الخدري قال له :
« اعتكفنا مع رسول الله ﷺ المشر الأوسط من رمضان ، فخر جناب ليلة عشرين » (١) *
وهذا نص قولنا *

ومن طريق البخاري : نا إبراهيم بن حمزة (٢) - هو الزبيدي - حدثني ابن أبي حازم والدر وروى كلاهما عن يزيد - هو ابن عبد الله بن الهاد - عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري قال : « كان رسول الله ﷺ يجاء ورفي رمضان المشر التي (٣) في وسط الشهر ، فاذا كان حين يمسي من عشرين ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجع الى مكانه ، ورجع من كان يجاوره * »

وهذا نص قولنا ، إلا أن فيه أنه عليه السلام كان يبق يومه الى أن يمسي ، وهذا يخرج على أحد وجهين : إما أنه تنفل منه عليه السلام ، وإما أنه عليه السلام نوى أن يعتكف العشر الليالي بمشرة أيامها *

وهذا حديث رواه مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم ، فوقع في لفظه تخليط وإشكال لم يقمافي رواية عبد العزيز بن أبي حازم وعبد العزيز بن محمد الدراوردي إلا أنه موافق لهما في المعنى *

وهو أننا روينا هذا الخبر نفسه عن مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري :

(١) هو في البخاري (ج ٣ ص ١٠٦ - ١٠٧) (٢) هو بالحاء والزاى ، وفي النسخة رقم (١٦) «جرة» وهو تصحيف (٣) في الأصلين «الذي» وما هنا هو ما في البخاري (ج ٣ ص ١٠١) والحديث اختصره المؤلف *

«ان رسول الله ﷺ كان يتكف المشر الأوسط (١) من رمضان ، فاعتكف عاماً (٢) حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهى الليلة التى يخرج من صبيحتها (٣) من اعتكفنه - قال : من كان (٤) اعتكف مئى فليعتكف المشر الأواخر ، فقد رأيت (٥) هذه الليلة ثم أنسيتها ، وقد رأيتنى أسجد فى ماء وطين من صبيحتها ، فالتسوها فى المشر الأواخر ، والتسوها فى كل وتر ، فطرت السماء (٦) تلك الليلة ، وكان المسجد على عريش ، فصبرت (٧) عيناى رسول الله ﷺ على جيبته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين *

قال أبو محمد : من الحال الممتنع أن يكون عليه السلام يقول هذا القول بعد انقضاء ليلة إحدى وعشرين ، ويندر بسجوده فى ماء وطين فيما يستأنف ، ويكون ذلك ليلة إحدى وعشرين التى مضت ، فصح ان معنى قول الراوى : «حتى اذا كان ليلة إحدى وعشرين» أراد استقبال ليلة إحدى وعشرين ، وهذا تنفق رواية يحيى بن أبى كبير مع رواية محمد بن ابراهيم ، كلاهما عن أبى سلمة ورواية الراوى وابن أبى حازم ومالك ، كلهم عن يزيد ابن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم التميمي *

ورويانا من طريق البخارى : نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل - نا حماد بن زيد نا يحيى - هو ابن سعيد الأنصارى - عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : «كان النبي ﷺ يتكف فى المشر الأواخر من رمضان ، فكنت أضرب له خباء فيصلى الصبح ثم يدخله *

قال أبو محمد : هذا تلوع منه عليه السلام ، وليس أمراً نه ومن زاد فى البر زاد خيراً * ويستحب للمتكف والمتكفة أن يكون لكل أحد خباء فى محن المسجد ، انشاء بالنبي ﷺ ، وليس ذلك واجبا والله تعالى التوفيق *

(تم كتاب الاعتكاف وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين والحمد لله رب العالمين)

(١) فى الموطأ (ص ٩٨) «المشر الأوسط» وفى البخارى (ج ٣ ص ١٠٣) من طريق مالك «يتكف فى المشر الأوسط» (٢) قوله «عاماً» محذوف من الأصلين ، وزدناه من الموطأ والبخارى (٣) هذا فى البخارى ، وفى الموطأ «يخرج فيها من صبيحتها» (٤) فى الأصلين بمحذف «كان» وهو خطأ (٥) هكذا فى النسخة رقم (١٦) والموطأ ، وفى النسخة رقم (١٤) والبخارى «أريت» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «فطرت السماء» وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) «فطرت» وهو خطأ ، وما هنا هو الموافق للبخارى ، وفى الموطأ «فأبصرت» .

﴿ كتاب الزكاة ﴾

٦٣٧ - مسألة - الزكاة فرض كالصلاة ، هذا اجماع متيقن •
 وقال الله تعالى : (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيهم) فم يرحم الله
 تعالى سبيل أحد حتى يؤمن بالله تعالى ويتوب عن الكفر ويقم الصلاة ويؤتي الزكاة •
 حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو غسان مالك بن عبد الواحد المسمى (١)
 ثنا عبد الملك بن الصباح عن شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب
 عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله ﷺ : «أمرت أن أقاتل الناس حتى
 يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فاذا
 فعلوه عصموا مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله» (٢) •

قال أبو محمد : وبين الله تعالى على لسان رسوله ﷺ مقدار الزكاة ، ومن أي
 الأموال تؤخذ ؟ وفي أي وقت تؤخذ ، ومن يأخذها ؟ ، وأين توضع ؟ •
 ٦٣٨ - مسألة - والزكاة فرض على الرجال والنساء الأحرار منهم والحرائر
 والعبيد ، والاماء ، والكبار ، والصغار ، والمقلاء ، والمجانين من المسلمين . ولا تؤخذ من كافر •
 قال الله عز وجل : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) فهذا خطاب منه تعالى لكل بالغ
 عاقل ، من حر ، أو عبد ، ذكر ، أو أنثى ، لأنهم كلهم من الذين آمنوا •
 وقال تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها) فهذا عموم لسكل صغير
 وكبير ، وعقل ومجنون ، وحر وعبد ، لأنهم كلهم محتاجون الى طهارة الله تعالى لهم وتزكيتهم
 إياهم ، وكلهم من الذين آمنوا •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفرزدق ثنا البخاري

(١) بكسر الهمزة الأولى وفتح الثانية ويتهما سين مهملة نسبة الى السامة ، وهي
 حلة بالبرص تزلها بنو مسمع بن شهاب بن عمرو بن عباد بن ربيعة ، و «مسمع» يفتح
 الهمزة الأولى وكسر الثانية ، والنسبة اليه بكسر الأولى وفتح الثانية ، قال السمعاني في الانساب
 «هكذا سمنا مشايخنا يقولون» (٢) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٣) •

ثنا أبو عاصم الضحاك بن غلدة عن زكرياء بن اسحق عن يحيى بن عبد الله بن سبني (١) عن أبي مبيد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٢) عليهم خمس صلوات في يوم وليلة (٣) ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض (٤) عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم ، وترد على فقرائهم » (٥) .

فهذا عموم لكل غنى من المسلمين ، وهذا يدخل فيه الصغير والكبير ، والمجنون ، والعبد ، والأمة ، إذا كانوا أغنياء .
وقد اختلف الناس في هذا .

فأما أبو حنيفة والشافعي فقالا : زكاة مال العبد على سيده ، لأن مال العبد لسيده ولا يملكه العبد .

قال أبو محمد : أما هذان فقد وافقا أهل الحق في وجوب الزكاة في مال العبد ، وإنما اختلفا بيننا وبينهم في هل يملك العبد ماله أم لا ؟ وليس هذا مكان الكلام في هذه المسألة ، وحسبنا أنهما متفقان معنا في أن الزكاة واجبة في مال العبد .
وقال مالك : لا تجب الزكاة في مال العبد ، لاعليه ولا على سيده .

وهذا قول فاسد جدا ، لخلافه القرآن والسنة ، وما نعلم لهم حجة أصلا ، إلا أن بعضهم قال : العبد ليس بتمام الملك ، فقلنا : أما تام الملك فكلام لا يقبل .

لكن مال العبد لا يخلو من أحد أوجه ثلاثة لا أربع لها .
إما أن يكون للعبد ، وهذا قولنا ، وإذا كان له فهو ماله ، وهو مسلم ، فالزكاة عليه كسائر المسلمين ولا فرق .

وإما أن يكون لسيده كما قال أبو حنيفة والشافعي ، فيزكيه سيده ، لأنه مسلم .
وكذلك إن كان لهما مالا .

وإما أن يكون للعبد ولا للسيد ، فإن كان ذلك فهو حرام على العبد وعلى السيد .

(١) يفتح الصاد المهملة واسكان ألياء ، وفي النسخة رقم (١٦) بالصاد المعجمة وهو تصحيف .
(٢) في البخاري (ج ١ ص ٢١٥) « وقد افترض » (٣) كذا في الأصلين ، وفي البخاري « في كل يوم وليلة » (٤) في النسخة رقم (١٦) « فرض » وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) كذا في الأصلين ، وفي البخاري « وترد على فقرائهم » .

و ينبغي أن يأخذه الامام، فيضمه حيث يضع كل مال لا يعرف له رب وهذا لا يقولون به، لاسيما مع تناقضهم في إباحتهم للعبد أن يسرى بأذن سيده، فلولا أنه عندهم مالك لما له لاملح له ووطء فرج لا يملكه أصلا، ولكان زانياً، قال الله تعالى: (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فلم يكن العبد المالك بعبته لكان عادياً إذا تسرى، وهم يرون الزكاة على السفيه والمجنون، ولا يتفقد أمرهما في أموالهما، فالفرق بين هذا وبين مال العبد ؟ *

وموه بعضهم بأنه صرح الاجماع على أنه لا زكاة في مال المكاتب *

فقلنا : هذا الباطل، وماروى إسقاط الزكاة عن مال المكاتب إلا عن أقل من عشرة من بين صاحبون تابع، وقد صرح عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم : أن المكاتب عبد مابق عليه درهم، وصح إيجاب الزكاة في مال العبد عن بعض الصحابة، فالزكاة على هذا القول واجبة في مال المكاتب *

وهذا مكان تناقض فيه أبو حنيفة والشافعي، فقالا : لا زكاة في مال المكاتب *

واحتج بأنه لم يستقر عليه ملك بعه *

قال أبو محمد : وهذا باطل، لأنهما عجمان مع سائر المسلمين على أنه لا يملح لأحد أن يأخذ من مال المكاتب فلساً بغير إذنه أو بغير حق واجب، وأن ماله يده يتصرف فيه بالعرف، من نفقة على نفسه وكسوة وبيع وابتياح، تصرف ذي الملك في ملكه، فلولا أنه ماله وملكه ماحل لشيء من هذا كله فيه *

وم كثيراً يمارضون السنن بأنها خلاف الأصول ! كقولهم في حديث المصراة، وحديث المتن في الستة الأعب بالقرعة، وحديث الخمين مع الشاهد، وغير ذلك، فليت شمري ؟ في أى الأصول وجدوا مالا يحكموا به لانسان ممنوعاً منه كل أحسنه مطلقاً عليه يده في بيع وابتياح ونفقة وكسوة وسكنى -- : وهو ليس له ؟ أم في أى سنة وجدوا هذا ؟ أم في أى القرآن ؟ أم في غير قياس ؟ *

وعن رأى الزكاة في مال المكاتب أبو زور وغيره *

والعجب أن أبا حنيفة والشافعي عجمان على أن المكاتب عبد مابق عليه درهم، فمن أين إسقاط الزكاة عن ماله دون مال غيره من العبيد ؟ *

وأبضا فمن أين وقع لهم أن يفرقوا بين مال المكاتب ومال العبد ؟ *

ولا بد من أحد أمرين : إما أن يمتن الكتاب ، فإنه له فركانه عليه ، وإما أن يرق ، فإنه - قيل وبمد - كان عندهما لسيده ، فركانه على السيد *

وشتب بعضهم روايات رويت عن عمر بن الخطاب ، وابنه ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم : لا زكاة في مال العبد والكتاب *

قال أبو محمد : أما الحنيفيون والشافعيون فقد خالفوا هذه الروايات ، فأروا الزكاة في مال العبد . ومن الباطل أن يكون قول من ذكرنا بمضه حجة وبمضه خطأ ، فهذا هو التحكم في دين الله تعالى بالباطل ! *

وأما المالكيون فيقال لهم : قد خالف من ذكرنا ما هو أصح من تلك الروايات حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا يزيد بن إبراهيم - هو التستري (١) - ثنا محمد بن سيرين حدثني جابر الخذاء قال : سألت ابن عمر قلت : على المملوك زكاة ؟ قال : ليس مسلماً ! قلت : بلى ، قال : فإن عليه في كل مائتين خمسة (٢) فازاد فبحساب ذلك *

حدثنا يوسف بن عبد الله ثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا معمر بن ابن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يقول : الكتاب عبد ما بقى عليه درهم (٣) *

فأزكاة في قول ابن عمر على الكتاب * وقد صح عن أبي بكر الصديق أنه قال : لأعائن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال *

قال أبو محمد : ومجموع على أن الصلاة واجبة على العبد والكتاب ، والنص قد جاء بالجمع بينهما على كل مؤمن على ما أوجبهما النص *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري : أنه قال في مال العبد ، قال : يزكاه العبد *

(١) نسبة إلى «تستر» بلد ، يضم التاء الأولى وفتح الثانية وينهما سين مهملتا ساكنة (٢) في نسخة «خمس دراهم» (٣) هو في الموطأ (من ٢٣١) بلفظ «الكتاب عبد ما بقى عليه من كتابته شي» *

وبه الى حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن سعد - عن عطاء بن أبي رباح : انه قال في زكاة مال العبد ، قال يزكاه المملوك *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الهريثي ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن حبيب : أن طائوساً كان يقول : في مال العبد زكاة *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباقي ثنا عبد الله بن يونس المرادي ثنا بقي ابن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن زمة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : في مال العبد زكاة *

وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا غندر عن عثمان بن غياث عن عكرمة : أنه سئل عن العبد هل عليه زكاة ؟ قال : هل عليه صلاة ؟ *

وقد روينا نحو هذا عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن أبي ذئب . وهو قول أبي سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد : وكم قصة خالفوا فيها عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله ، كقولهما جميعاً في صدقة الفطر : مدان من قح أو صاع من شعير ، وغير ذلك كثير *

وأما مال الصنبر والمجنون فإن مالكا والشافعي قالوا يقولنا ، وهو قول عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأم المؤمنين عائشة وجابر وابن مسعود وعطاء وغيره *

وقال أبو حنيفة : لا زكاة في أموال المماليك الناض (١) والمالشية خاصة ، والزكاة واجبة في ثمارها وزروعها *

ولانضم أحداً تقدمه الى هذا التقسيم . وقال الحسن البصري وابن شبرمة : لا زكاة في ذهبه وفضته خاصة وأما الثمار والزروع والمواشي ففيها الزكاة *

وأما إبراهيم النخعي وشرح فقالوا : لا زكاة في ماله جملة * قال أبو محمد : وقول أبي حنيفة اسقط كلام وأغته ؟ ليت شمرى ؟ ما الفرق بين زكاة الزرع والثمار وبين زكاة المالشية والذهب والفضة ؟ فلأننا كما عكس قولهم ، فأوجب الزكاة في ذهبيهما وفضتيهما وماشيتهما ، واسقطها عن زروعها وثمرتها ، أكان يكون بين

(١) الأسمي : « اسم الدراهم والدينارين عن أهل الحجاز الناض والنض ، وأنعموه ناضاً اذا تحول عيناً بعدما كان متاعاً ، لأنه يقال : مانض يدي من شئ » . نقله في اللسان

التحكيين فرق في الفساد ١٢ •

قال أبو محمد : إن موهبهم بأنه لا صلاة عليهما •
 قيل له : قد تسقط الزكاة عن لامل له ولا تسقط عنه الصلاة ، وإن عتجب الصلاة
 والزكاة على العاقل البالغ ذى المال الذى فيه الزكاة ، فإن سقط المال سقطت الزكاة ، ولم
 تسقط الصلاة وإن سقط العقل ، أو البلوغ سقطت الصلاة ولم تسقط الزكاة ، لأنه لا يسقط
 فرض أوجه الله تعالى أو رسوله ﷺ إلا حيث أسقطه الله تعالى أو رسوله ﷺ ، ولا يسقط
 فرض من أجل سقوط فرض آخر بالرأى الفاسد بلا نص قرآن ولا سنة (١) •
 وأيضاً فإن أسقطوا الزكاة عن مال الصنير والمجنون لسقوط الصلاة عنهما ولأنهما
 لا يحتاجان إلى طهارة فلا يسقطها هذه الملة فتفسها عن زرعها وثمارها ولا فرق ، ولا يسقطا
 أيضاً عنهما زكاة الفطر بهذه الحجة •

فإن قالوا : النص جاء بزكاة الفطر على الصنير •
 قلنا : والنص جاء بها على البعد ، فأسقطتموها عن رقيق التجارة بأرائكم ، وهذا
 مما تروكوا فيه القياس ، إذ لم يقيسوا زكاة الماشية والناض على زكاة الزرع والفطر ،
 أو ظيبيوها على المكاتب ، لوجوب الصلاة عليه ولا فرق •
 وقد قال بعضهم : زكاة الزرع والثمرة حق واجب في الأرض ، يجب بأول خروجه •
 قال أبو محمد : وقد كذب هذا القائل ، ولا فرق بين وجوب حق الله تعالى في الزكاة
 في الذهب والفضة والمواشى من حين اكتسابها إلى تمام الحول - وبين وجوبه في
 الزرع والثمار من حين ظهورها إلى حلول وقت الزكاة فيها ، والزكاة ساقطة بمخروج
 كل ذلك عن يد مالكه قبل الحول وقبل حلول وقت الزكاة في الزرع والثمار . وإنما

(١) نعم لا يسقط فرض أوجه الله أو رسوله إلا حيث أسقطه الله أو رسوله ، ونعم لا يسقط
 فرض من أجل سقوط فرض آخر ، ولكن إذا كانت الزكاة تجب على العاقل البالغ ذى المال فإنها
 تسقط حيث سقط واحد من هذه الشروط - شروط الوجوب - إن صح جعلها شروطاً
 لوجوبها ، والظاهر أن المؤلف أساء العبارة إذ أومأ أنها شروط للوجوب ، وكان الأصح
 أن الزكاة تجب في المال كما تجب الديقة وكما يجب العوض وكما يجب الثمن مثلاً ، وإن ولى الصبي
 أو المجنون مكافأه من مال محجوره ، وإن ولى الأمر يجب عليه استيفاؤه من المال ،
 وهذا هو التحقيق ، وهو الذى لجأ إليه المؤلف أخيراً في بابائى ، وإن حاوروا وادعوا رفق التبرير .

الحق على صاحب الأرض، لا على الأرض، ولا شريعة على أرض أصلاً، وإنما على صاحب الأرض، قال الله تعالى: (إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً) فظهر كذب هذا القائل وفساد قوله. وأيضاً: فلو كانت الزكاة على الأرض لا على صاحب الأرض لوجب أخذها في مال الكافر من زرعه وثماره، فظهر فساد قولهم. وبالله تعالى التوفيق.

ولا خلاف في وجوب الزكاة على النساء كهي على الرجال.

وهم مقرون بأنها قد تكون أرضون كثيرة لاحق فيها من زكاة ولا من خراج، كأرض مسلم جعلها قصباً وهي تذل المال الكثير، أو تركها لم يحصل فيها شيئاً، وكأرض ذمي صالح على جزية رأسه فقط.

وقد قال سفيان الثوري والحسن البصري وأشباه الشافعي إن الخراجي الكافر إذا ابتاع أرض عشر من مسلم فلا خراج فيها ولا عشر.

وقد صح أن اليهود والنصارى والمجوس بالحجاز واليمن والبحرين كانت لم أرضون في حياة النبي ﷺ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لم يسلم عليه السلام فيها عشراً ولا خراجاً.

فان ذكرنا قول رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر «الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق».

قلنا: فأسقطوا عنهما بهذه الحجة زكاة الزروع والثمار، وأروش الجنائيات، التي هي ساقطة بها بلا شك، وليس في سقوط القلم سقوط حقوق الأموال، وإنما فيه سقوط الملامة، وسقوط فرائض الأبدان فقط. وبالله تعالى التوفيق.

فان قالوا: لانية لمجنون ولالمن لم يبلغ، والفرائض لا تجزى إلا بنية.

قلنا: نعم، وإنما أمر بأخذها الإمام والمسلمون، بقوله تعالى: (خمن أبوهم صدقة) فإذا أخذها من امر بأخذها بنية أنها الصدقة أجزأت عن النائب والنمى عليه والمجنون والصغير ومن لانية له.

والعجب أن المحفوظ عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إيجاب (١) الزكاة في مال اليتيم. وروينا من طريق أحمد بن حنبل: ثنا سفيان - هو ابن عينة - عن عبد الرحمن بن

القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق وايوب السخيتي ويحيى بن سعيد الانصارى أنهم كلهم سمعوا القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق يقول : كانت عائشة تزكى اموالنا ونحن أيتام في حجرها ، زاد يحيى : وإنه ليخبرها في البحر *
ومن طريق أحمد بن حنبل : ثنا وكيع ثنا القاسم بن الفضل - هو الحداني (١) عن معاوية بن قرة عن الحكم بن ابي العاصي الثقفي قال قال لي عمر بن الخطاب : ان عندى مال يتيم قد كادت الصدقة ان تأتى عليه *

ومن طريق عبد الرزاق ومحمد بن بكر قال : اخبرنا ابن جريج اخبرنى أبو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الرجل على مال اليتيم ، قال : يسطى زكاته *
ومن طريق سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن عبيد الله بن ابي رافع قال : باع على بن ابي طالب ارضاً لنا بثمانين ألفاً ، وكنا يتامى في حجره ، فلما قبضنا اموالنا قمصت ، فقال : إني كنت اذكيه *

وعن ابن مسعود قال : أحصى ما في مال اليتيم من زكاة ، فاذا بلغ ، فان آفست منه رشداً فأخبره ، فان شاء : زكى وان شاء ترك *

وهو قول عطاء وجابر بن زيد وطائوس ومجاهد والزهري وغيرهم ، وما نعلم لمن ذكرنا مخالفاً من الصحابة ، الا رواية ضيقة عن ابن عباس ، فيها ابن لمية *
وقد حدثنا حماد عن ابن مفرج عن ابن الاعرابي عن الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال يوسف بن ماهك قال رسول الله ﷺ : « اجتنبوا في مال اليتيم لاناكاه الزكاة » (٢) *

والخفيفون يقولون : الرسل كالسند ، وقد خالفوا هذا الرسل وجهو بالصحابة رضى الله عنهم *

٦٣٩ - مسألة - ولا يجوز أخذ الزكاة من كافر *

قال أبو محمد : هي واجبة عليه ، وهو منسب على منها ، إلا أنها لا تجزى عنه الا ان

(١) بضم الحاء وتشدد الدال المهملتين ، نسبة الى حدان بن شمس - بضم الشين المعجمة واسكان اليم - ابن عمرو بن غنم بن غالب بن عثمان - ولم يكن القاسم بن الفضل من بني حدان بل هو أزدى ، وإنما كان نازلاً بجانب بني حدان فنسب اليهم ، وكنته أبو الخير (٢) ورواه الشافعي من طريق ابن جريج عن يوسف بن محمد بن سلا. أيضاً انظر التلخيص (ص ١٧٦)

يسلم ، وكذلك الصلاة ولا فرق ، فإذا اسلم فقد تفضل عز وجل بإسقاط ما سلف عنه من كل ذلك ، قال الله تعالى : (الأنحاب الذين في جنات يساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر قالوا : لم نك من الصالحين ولم نك نعلم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب يوم الدين حتى أتانا اليقين) وقال عز وجل : (وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون) وقال تعالى : (قل : للذين كفروا إن يتوبوا ينفر لهم ما قد سلف) *

قال أبو محمد : ولا خلاف في كل هذا ، إلا في وجوب الشرائع على الكفار ، فإن طائفة عندت عن القرآن والسنة ، خالفوا في ذلك *

٦٤٠ — مسألة — ولا تجب الزكاة إلا في ثمانية أصناف من الأموال فقط وهي :

الذهب والفضة والقمح والشعير والتمر والابل والبقر والغنم ضأنها وما عزاها فقط .
قال أبو محمد : لا خلاف بين أحد من أهل الإسلام في وجوب الزكاة في هذه الأنواع ، وفيها جاءت السنة ، على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، واختلفوا في أشياء مما عداها *

٦٤١ — مسألة — ولا زكاة في شيء من الثمار ، ولا من الزرع ، ولا في شيء من المعادن ، غير ما ذكرنا ، ولا في الخيل ، ولا في الرقيق ، ولا في السمل ، ولا في عروض التجارة ، إلا على مدير (١) ولا غيره *

قال أبو محمد : اختلف السلف في كثير مما ذكرنا ، فأوجب بعضهم الزكاة فيها ، ولم يوجبها بعضهم (٢) ، واتفقوا في أصناف سوى هذه أنه لا زكاة فيها .
فما اتفقوا على أنه لا زكاة فيه كل ما اكتسب للثينة لا للتجارة من جوهر ، وياقوت ، ووطاء ، وغطاء ، وثياب ، وآنية نحاس أو حديد أو رصاص أو قزدير ، وسلاح ، وخشب ، ودور (٣) وضياح ، وبنال ، وصوف ، وحرير وغير ذلك كله لا تمأش شيئاً *

وقالت طائفة : كل ما عمل منه خبز أو عصيدة فيه الزكاة ، وما لم يؤكل إلا تفكهة فلا زكاته فيه ، وهو قول الشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٦) «ولا على مدير» والسياق يأتي زيادة الواو . وبمashية النسخة رقم (١٤) ما نصه : «المدير الذي يدبر النصاب قبل حلول الحول» (٢) في النسخة رقم (١٦) «فأوجب بعضهم الزكاة فيما لم يوجبها بعضهم» (٣) في النسخة رقم (١٤) «ودور» بدل الدور ، وما هنا أحسن ، فالنور أنسب لذكرها مع الضياح .

وقال مالك : الزكاة واجبة في القمح والشعير والسلت (١) ، وهي كلها صنف واحد ، قال : وفي الطس (٢) ، وهو صنف منفرد ، وقال مرة أخرى : أنه يضم إلى القمح والشعير والسلت ، قال : وفي الدخن ، وهو صنف منفرد ، وفي السمسم ، والأرز ، والذرة ، وكل صنف منها منفرد لا يضم إلى غيره ، وفي القول ، والحمص (٣) ، واللوبيا والندس والجلبان (٤) والبسيل (٥) والترمس وشائر القطنية (٦) ، وكل ما ذكرناه صنف واحد يضم بمضنه إلى بعض في الزكاة •

قال : وأما في البيوع فكل صنف منها على حياله ، إلا الحمص واللوبيا فانهما صنف واحد • ومرة رأى الزكاة في حب المعصر ، ومرة لم يرها فيه ، وأوجب الزكاة في زيت الفجل (٧) ، ولم ير الزكاة في زريعة الكتان ، (٨) ولا في زيتها ، ولا في الكتان ولا في الكرسة (٩) ، ولا في الخضر كلها (١٠) ، ولا في اللقت •

ورأى الزكاة في الزبيب وفيت الزيتون لافي حبه ، ولم يرها في شيء من التمار ، لافي تين ولا بلوط ولا قسطل ولا مان ولا جوز الهند ولا جوز ، ولا لوز ، ولا غير ذلك أصلا •

(١) سياتى الكلام عليه بعد قليل (٢) بالعين المهملة واللام المفتوحين وبمدهما سين مهملة : هو نوع جيد من القمح ، وقيل : هو ضرب من القمح يكون في الكمام منه جتان يكون بناحية اليمن وهو طعام أهل صنعاء ، وقال ابن الأعرابي : الندس يقال له الطس قاله في اللسان . (٣) بكسر الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة وكسرها أيضا فیه لثتان (٤) يضم الجيم وضم اللام وتشديد الباء الموحدة ، وباسكان اللام وتخفيف الباء ، وهو حب أغبر أكر على لون الماش إلا أنه أشد كدرة منه وأعظم جرما ، وهو يطبخ . قاله في اللسان ووصفه داود في التذكرة وصفا مفصلا (٥) هكذا في الأصلين ، والذي في اللسان أن البسيلة الترمس . (٦) بكسر القاف واسكان الطاء المهملة وتخفيف الباء المثناة ، ويموز تشديدها ، و يضم القاف مع تشديد الباء فقط ، هي واحدة القطاني ، وهي الحبوب التي تدخر كالحمص والندس والترمس والأرز وغيرها وهي ما كان سوى الخنطة والشعير والزبيب والتمر (٧) يضم الفاء والجيم وباسكان الجيم أيضا (٨) الزريعة الشيء المزروع فالمراد نفس نبات الكتان لا يزده (٩) يكسر الكاف واسكان الراء وكسر السين المهملة وتحتها مع تشديد النون المفتوحة : نبات له حب في غلف تملقه الدواب ، وصفته مفصلة عند داود (١٠) في النسخة رقم (١٤) تقديم وتأخير في هذه الأصناف وزيادة «ولا في القطن»

وقال أبو حنيفة : الزكاة في كل ما أنبتت الأرض من حبوب أو ثمار أو ثمار (١) لا تحاش شيئاً ، حتى الورد والسوسن ، والترجى وغير ذلك ، حاشا ثلاثة أشياء فقط ، وهي : الحطب ، والقصب ، والحشيش فلا زكاة فيها ، واختلف قوله في قصب النخلة (٢) ، فرة رأى فيها الزكاة ومرة لم يرها فيها *

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا زكاة في الخضر كلها ، ولا في الفواكه ، وأوجبا الزكاة في الجوز ، واللوز ، والتين ، وحب الزيتون ، والجوز (٣) والصنوبر والفسق والكمون والكرويا (٤) والخردل والمناجيب والبسباس (٥) وفي الكتان ، وفزر يمتد أيضاً ، وفي حب المصفر وفي ثواره ، وفي حب القنب (٦) لافي كتانه ، وفي الفوة (٧) ، اذا بلغ كل صنف مما ذكرنا خمسة أوسق ، والأفلا ، وأوجبا الزكاة في الزعفران وفي القطن والورس * ثم اختلفا *

فقال أبو يوسف : اذا بلغ ما يصاب من أحد هذه الثلاثة ما يساوي خمسة أوسق من قح أو شعير أو من ذرة أو من تمر أو من زبيب - أحد هذه الخمسة فقط ، لا من شيء غيرها - ففيه الزكاة ، وإن نقص عن قيمة خمسة أوسق من أحد ما ذكرنا فلا زكاة فيه * وقال محمد بن الحسن : ان بلغ ما يرفع (٨) من الزعفران خمسة أمان - وهي عشرة أربال - ففيه الزكاة ، وإلا فلا ، وكذلك الورس ، وإن بلغ القطن خمسة أمان - وهي ثلاثة

(١) بضم النون وتشديد الواو المفتوحة : هو الزهر (٢) بفتح الدال المعجمة وكسر الراء وبمد الياء راء ثانية وهي : فأت من قصب الطيب الذي يجمعه من الهند يشبه قصب النشاب . قاله في اللسان (٣) بكسر الجيم وتشديد اللام المفتوحة واسكان الواو وآخره زاي ، وهو : البندق ، وهو عربي حكاه سيويه . (٤) الكرويا والكرويا . مروفة ، بفتح الراء واسكان الواو وليس بينهما شيء ، وحكاها بعضهم بوزن زكريا مقصوراً (٥) البسباس والبساسة بفتح الباء يقل طيب الريح يشبه طعمه طعم الجزر (٦) بفتح القاف وكسرهما مع تشديد النون المفتوحة : نبات يفضل من لحائه جبال وخيطان (٧) الفوة والفوة ، بضم الفاء وفتح الواو المشددة وبالهاء والياء : عروق دقاق طوال حر يصنع ويدأوى بها (٨) بنى ما نقله الأرض ، يقال : جاء من الرفاع - بكسر الراء وفتحها - وهو اكتناز الزرع ورفعه بمد الحصاد *

آلاف رطل فلفلية (١) ففيه الزكاة ، وإلا فلا *
وانتقا على أن حب المصفر إن بلغ خمسة أوسق زكى هو ونواره ، وإن نقص عن ذلك لم يزك لأحبه ولا نواره *

واختلفا في الإجاز (٢) والبصل والثوم والحناء ، فرة أو جيا فيها الزكاة ، ومرة أسقطاها .
وأسقطا الزكاة عن خيوط القنب وعن حب القطن ، وعن البلوط والقسطل والنبق (٣) والتفاح والكثرة والشمش والمليج (٤) والبليخ والفتاء واللفت والتوت والخروب والحرف (٥) والحلبة والشونيز (٦) والكراث *

وقال أبو سليمان داود بن علي وجمهور أصحابنا : الزكاة في كل ما أنبت الأرض ، وفي كل ثمرة ، وفي الحشيش وغير ذلك ، لا تخاش شيئا ، قالوا : فما كان من ذلك يحتمل الكيل لم يجب فيه زكاة حتى يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق فصاعداً ، وما كان لا يحتمل ففي قليله وكثيره الزكاة *

ورينا أيضاً عن السلف الأول أئوالا *
فروى عن ابن عباس : أنه كان يأخذ الزكاة من الكراث *
وعن ابن عمر : أنه رأى الزكاة في السلت *

وعن مجاهد ومجاهد بن أبي سليمان وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم النخعي إيجاب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض ، قل أو أكثر ، وهو عن عمر بن عبد العزيز وإبراهيم ومجاهد بن أبي سليمان في غاية الصحة *

(١) بمحاشية النسخة رقم (١٤) في (ص ٢٥١ منها) - بمدنيف وثلثين صفحة عند الكلام على تفسير المد - مانسه : « الرطل الفلفلى هو الرطل البغدادي ، قال أبو عبيد : وزنه عندهم ثمانية وعشرون درهما ومائة درهم كيلا » (٢) بكسر الهمزة وتشديد الجيم ، ويضم من كلام داود أنه قال : « كته من أنواعها الخوخ والبرقوق وغيرها » (٣) في النسخة رقم (١٩) « والين » وهو خطأ (٤) بفتح الماء وكسر اللامين بينهما ياء ، ويقال إهليلج وإهليلجة بزيادة همزة مكسورة في أولهما وفتح اللام الثانية فيهما ولا يجوز زكرها فيهما ، قال في اللسان « عقر من الأدوية معروف وهو مغرب ؟ » ولم يفسره داود بأكثر من هذا (٥) يضم الحاء المهملة واسكان الراء ، هو حب الرشاد (٦) يضم الشين وكسر النون ، ويقال « الشينيز » بكسر الشين ، وهو الحبة السوداء *

رواه عن عمر بن عبد العزيز ميمر عن سباح بن الفضل عنه *
 ورواه عن ابراهيم وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عنه ، وأنه قال : في عشر
 دستجات بقل دستجة (١) *
 ورواه عن حماد بن ابى سليمان شعبة *
 وروينا عن الزهري وعمر بن عبد العزيز بإيجاب الزكاة في الثمار عموما ، دون تخصيص
 بعضها من بعض *

وعن الزهري بإيجاب الزكاة في التوابل والزعفران عشر ما يصاب منها *
 وعن ابى بردة بن ابى موسى بإيجاب الزكاة في البقول *
 قال أبو محمد : أما ما روي عن ابن عمر رضي الله عنه من إيجاب الزكاة في السلط فانه قدرانه
 نوع من القمح ، وليس كذلك ، وان كان القمح يستحيل في بعض الأرضين سلتا ، فان اسمها (٢)
 عند العرب مختلف ، ووحدها في المشاهدة مختلف ، فمما صنفان بلا شك (٣) وقد يستحيل المصير
 خمرًا أو يستحيل الخمر خلاهي أصناف مختلفة بلا خلاف ، ولم يأت بقطر هان من نصر ولا من إجماع
 ولا من معقول على أن ما استحال الى شيء آخر فمما نوع واحد ، ولكن اذا اختلف الأسماء لم يميز
 أن يوقع حكم ورد في اسم صنف ما على ما لا يقع عليه ذلك الاسم ، لقول الله تعالى : (ومن
 يتمدد حدود الله فقد ظلم نفسه) ولو كان ذلك لوجب أن يوقع على غير السارق حكم السارق ،
 وعلى غير النعم حكم النعم !! وهكذا (٤) في كل شيء (٥) *

وروي في ذلك أنرا لا يصح ، من طريق ابن لهيعة ، وهو ساقط ، عن عمارة بن غزية
 وهو ضعيف (٦) ، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم : «إن هذا كتاب رسول الله

(١) بفتح الدال واسكان السين المهملةين وفتح التاء والجيم ، وهي الحزمة ، فارسي
 مرب (٢) في الاصطلاح «اسمها» وهو خطأ ظاهر (٣) السلط بضم السين المهملة واسكان
 اللام - نوع من الشعير لا قشر له يكون بالغور والحجاز يتبردون بسويقه في الصيف ،
 هكذا في اللسان ، ورجحه على قول من زعم أنه نوع من الحنطة ، وكذلك قال داود : انه
 نوع من الشعير وانه يثبت بالعراق واليمن وينزع من قشره كالحنطة وانه أجود ما يؤكل
 مطبوخا باللبن ويسمن تسمينا عظيما (٤) في النسخة رقم (١٤) «وهذا» (٥) هذه منالطة
 غربية (٦) غزية بفتح النون المججمة وكسر الزاي وتشديد اليااء الفتوحة ، وعمارة هذا تابعي
 ثقة ، قال الذهبي في الميزان «ما علمت أحدا ضعفه سوى ابن حزم»

ﷺ لعمر وبن حزم : في النخل ، والزرع قحجه وسلته وشميره فيها سقى من ذلك بالرشاء (١) نصف المشر « وذكر الحديث (٢) »

وهذه صحيفة لاتسد ، وقد خالف خصومنا أكثر ما في هذه الصحيفة .
وأما قول الشافعي فانه حد حدا فاحدا لا يرهان على صحته ، لامن قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ، وما نعلم أحدا قاله قبله ، وما كان هكذا فهو ساقط لا يجل القول به *

والمجب انه قاس على البر والشمير كل ما يعمل منه خبز أو عصيدة ، ولم يقس على التمر والزرع كل ما يتقوت من الثمار ؛ فان البلوط والتين والقسطل وجوز الهند أقوى وأشهر في التقوت من الزبيب بلا شك ثنا علنا بلداً يكون قوت أهله الزبيب صرفاً ولم يلاذ أليس قوتها إلا القسطل وجوز الهند والتين صرفاً ، وكذلك البلوط ، وقد يعمل منه الخبز والعصيدة ، فظهر فساد هذا القول *

وأما قول مالك فأشدد وأبين في الفساد ، لأنه إن كانت علة التقوت ، فان القسطل والبلوط والتين وجوز الهند واللفت بلا شك أقوى في التقوت من الزيت ومن الزيتون ومن الحمص ومن العدس ومن اللوبيا *

والمجب كاه إيجابه الزكاة في زيت الفجل ؛ وهو لا يؤكل ، وانما هو للوقيد (٣) خاصة ولا يعرف إلا بأرض مصر فقط . وأخبرني ثقة في نقله وتعيينه أن المسمى بمصر فجلا

(١) الرشاء بكسر الراء وبالفتح الدلو . والمراد هنا ما سقى يأكلة من آلات السقي
(٢) كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن مع عمرو بن حزم سبق أن ذكرنا في المسألة (١١٦) (ج ١ ص ٨١ و ٨٢) أنه كتب صحيح و ذكرنا استاده من المستدرك للحاكم ، وهذه القطعة التي هنا ليست في المستدرك بهذا اللفظ ، ولكن فيه : « وما كتب الله على المؤمنين من المشر في المقار ماسقت السماء أو كان سحاً أو بلا فقيه المشر اذا بلغت خمسة أوسق ، وما سقى بالرشاء والدالية فقيه نصف المشر اذا بلغ خمسة أوسق » وقد ورد هذا المعنى باسناد صحيح جدا عند الدارقطني (ص ٢١٥) من طريق ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : « كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن » الخ وأرجو أن أوفى الى جمع كل أسانيد هذا الأثر الجليل وكل ألفاظه وأحقها تحقيقاً شافياً باذن الله . (٣) الوقيد بالياء أحد مصادر « وقد » *

يُعمل منه الزيت الذي رأى مالك فيه الزكاة - هو النبات المسمى عندنا بالأنجلس «البشتر» (١) وهو نبات ججراوى لا ينترس أصلاً.

ولم ير الزكاة في زيت زريعة الكتان، ولا في زيت السمسم، وزيت الجوز، وزيت المركان، وزيت النرجس (٢) وزيت الصبر، (٣) وهذه تؤكل ويوقد بها، وهي زيوت خراسان والعراق وأرض الصامدة وصقلية.

ولا متعلق لقوله في قرآن ولا في سنة صحيحة ولا في رواية سقيمة، ولا من دليل إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس، ولا من عمل أهل المدينة، لأن أكثر ما رأى فيه الزكاة ليس يعرف بالمدينة، وما نعرف هذا القول عن أحد قبله، فظاهر فساد هذا القول جملة. وبالله تعالى التوفيق.

والمعجب كل المعجب أن مالكا والشافعي قالانصاعتهما: إن قول الله تعالى (وهو الذي أنشأ جنات ممر وشات غير ممر وشات والنخل والزروع مختلفاً كالألوان والرمال متشابهة وغير متشابهة كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده) إنما أراد به الزكاة الواجبة.

قال أبو محمد: فكيف تكون هذه الآية أنزلها الله تعالى في الزكاة عندهما، ثم يدعى أن الزكاة عن أكثر ما ذكر الله تعالى فيها باسمه، من الرمان وسائر ما يكون في الجنات؟ وهذا عجب لا نظير له؟

واحتج بعضهم بأنه إنما أوجب الله تعالى الزكاة فيها فيما يحصد. وقيل للمالكين: فمن أين أوجبتم الزكاة في الزيتون وهو عندكم لا يحصد؟ ويقال للشافعيين: من لكم بأن الحصاد لا يطلق على غير الزرع؟ والله تعالى ذكر منازل الكفار قال: (متهاقنم وحصيد) وقال رسول الله ﷺ يوم الفتح: «أحصدوا وحصدوا» وأما قول أبي يوسف ومحمد فأنسقط هذه الأقوال (٤) كلها وأشدّها تناقضاً، لأنهما

(١) ضبطت هذه الكلمة بالقلم في النسخة رقم (١٤) بفتح اللام وكسر الباء الموحدة واسكان الشين المعجمة وفتح التاء التثنية، ولم أصل إلى تحقيقها، ولعلها كلمة إسبانية مما عرب بمد فتح الأندلس (٢) المركان والزنجير لم أعرفهما (٣) بكر الضاد واسكان الراء وآخره واو، هو من شجر الجبال كالبلوط العظيم، حقق داود أن صنفه هو المروف بالحصى لبان الجاوى أنظر اللسان والتذكرة (٤) في بعض النسخ «فأنسقط من هذه الأقوال» وما هنا أصبح وأنسب للسياق.

لم يلتزموا التحديد بما يتقون ، ولا بما يسكال ، ولا بما يؤكل ولا بما يديس ، ولا بما يدخر ، وأتيا بأقوال في غاية الفساد ، فأوجيا الزكاة في الجوز واللوز والجوز والصنوبر ، وأسقطاها عن البلوط والقسطل والفت وأوجياها في السباس ، وأسقطاها عن الشونيز ، وهما أخوان وأوجياها - في بعض الأقوال - في الثوم ، والبصل ، وأسقطاها عن الكراث ، وأوجياها في خيوط الكتان وجه ، وأوجياها (١) في حب المصفر ونواره ، وأوجياها في خيوط القطن دون حبه ، وأوجياها في حب القنب وأسقطاها عن خيوطه ، وأوجياها في الخردل وأسقطاها عن الحرف ، وأوجياها في التاب ، وأسقطاها عن النبق ، وهما أخوان ، وأوجياها في الرمان ، وأسقطاها عن التفاح والفرجل وهي (٢) سواء .

فان قيل : الرمان مذكور في الآية . قيل : والزرع مذكور في الآية .

وقد أسقطا الزكاة عن أكثر ما يزرع .

وهذه وسوس تشبه ما يأتي به المروء (٣) أو مالهما متعلق لامن قرآن ولا من سنة ولا من رواية ضيقة ، ولامن قول صاحب ولا قياس ولا رأى سديد ، وما نعلم أحدا قال بذلك قبلها ، فسقط هذا القول الفاسد أيضا جملة .

وأما قول أبي حنيفة فلا متعلق له بالقرآن ، ولا يقول رسول الله ﷺ : « فباسقت السماء العشر » لأنه قد أخرج من جملة ذلك القصب والحشيش وورق التاركلها ، وهذا تخصيص لما احتج به ، بلا برهان من نص ولا من إجماع ، ولامن قياس ولا من رأى له وجه يعقل ، مع خلافه للسنة ، فخرج أيضا هذا القول عن الجواز (٤) . والله تعالى التوفيق . قال أبو محمد : فلم يبق إلا قول أصحابنا وقولنا ، فنظرنا في ذلك ، فوجدنا أصحابنا يحتاجون بالآية المذكورة وبالثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : « فباسقت السماء العشر » ، لاجبة لهم غير هذين النصين .

فوجدنا الآية لا متعلق لهم بها لوجوه .

أحدها : ان السورة مكية ، والزكاة مدنية بلا خلاف من أحد من العلماء ، فبطل ان تكون أنزلت في الزكاة .

(١) في النسخة رقم (١٤) « واختلفا » وهو خطأ ، فقد سبق ان نقل المؤلف عنهما إيجابها في حب المصفر ونواره (٢) في النسخة رقم (١٦) « وهما » وهو خطأ ، اذا المراد ان الرمان والتفاح والفرجل سواء (٣) هو الذي غلبت عليه المرة (٤) في النسخة رقم (١٤) « على الجواز »

وقال بعض المخالفين : نعم هي مكية ، إلا هذه الآية وحدها ، فانها مدنية *
قال ابو محمد : هذه دعوى بلا برهان على صحتها ، وتخصيص بلا دليل ، ثم لوصح لها
كانت لهم في ذلك حجة ، لأن قائل هذا القول زعم انها انزلت في شأن ثابت بن قيس
ابن الشاس رضي الله عنه ، إذ جد ثمرته فتصدق منها حتى لم يبق له منها شيء (١) ، فبطل
ان يكون ار يد بها الزكاة *

والثاني : قوله تعالى فيها : (وآتوا حقه يوم حصاده) ولا خلاف بين أحد من الأمة
في ان الزكاة لا يجوز إيتاؤها يوم الحصاد ، لكن في الزرع بمسد الحصاد نحو اللوس
والنرو ، والكيل ، وفي الثمار بمسد اليبس والتصفية والكيل ، فبطل ان يكون ذلك الحق
الأمور به هو الزكاة التي لا تجب إلا بمسد ما ذكرنا *

والثالث : قوله تعالى في الآية نفسها : (ولا تسرفوا) ولا سرف في الزكاة ، لأنها محدودة ،
لا يحل ان ينقص منها حبة ولا تزداد أخرى (٢) *
فان قيل : فما هذا الحق المفترض في الآية ؟ *

قلنا : نعم ، هو حق غير الزكاة ، وهو ان يعطى الحاصد حين الحصاد ما طاب به نفسه
ولا بد ، لاحد في ذلك ، هذا ظاهر الآية ، وهو قول طائفة من السلف *

كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا ابراهيم بن حماد ثنا اسماعيل
ابن اسحاق القاضي ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن أشعث —
هو ابن عبد الملك — عن محمد بن سيرين وعن نافع عن ابن عمر في قوله تعالى : (وآتوا
حقه يوم حصاده) قال : كانوا يعطون من اعتر بهم (٣) شيئا سوى الصدقة *

وبه الى اسماعيل بن اسحاق قال : ثنا محمد بن أبي بكر — هو القمسي — ثنا يحيى —
هو ابن سعيد القطان — عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي في

(١) هذا رواه الطبري في التفسير (ج ٨ ص ٤٥) عن ابن جريج مرسلًا ، وكذلك
نسبه السيوطي في الدر المنثور (ج ٣ ص ٤٩) اليه والى ابن أبي حاتم ، ولا حجة في نيل هذا
(٢) أى على انها من المفروض ، وإلا فالتطوع بالزيادة لا خلاف في جوازه (٣) يقال
« اعتره واعتر به » اذا آتاه فطلب ممره . وهذا الأثر رواه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٤١٢
عن حفص وعبد الرحيم عن أشعث بهذا الامتناد . ورواه النحاس في النسخ والنسوخ

قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: يعطى نحواً من الضفت *
ومن طريق جرير عن منصور عن مجاهد في قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده)
قال: إذا حصدت وحضرك المساكين طرحت لهم منه، وإذا طليت طرحت لهم منه،
وإذا نقيته وأخذت في كيله شئت لهم منه، وإذا علمت كيله عزلت زكاته، وإذا أخذت
في جداد النخل (١) طرحت لهم من التفاريق (٢) والتمر، وإذا أخذت في كيله شئت
لهم منه، وإذا علمت كيله عزلت زكاته *
وعن مجاهد أيضاً: هذا واجب حين يصرم *
وعن أبي العالقة في قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: كانوا يعطون شيئاً
غير الصدقة *

وعن سعيد بن جبيرة في قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: يمر به الضعيف
والمسكين فيعطيه حتى يعلم ما يكون *
وعن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده: (وأتوا حقه يوم حصاده)
قال: بعد الذي يجب عليه من الصدقة، يعطى الضفت (٣) والشيء *
وعن الريسع بن أنس: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: لقاط السبل *
وعن عطاء في قوله تعالى: (وأتوا حقه يوم حصاده) قال: شيء يسير سوى الزكاة الفروضة *

(ص ١٣٩) من طريق حفص وفيه «أنبأنا شبيب عن نافع عن ابن عمر» والظاهر أن قوله
«شبيب» خطأ صوابه «أشعث» وروى الطبري (ج ٨ ص ٤٢) معناه باسنادين - ووقع في
الخروج «من اعترام» وقد ظهر لنا الآن أنه خطأ وأن صوابه «من اعتر بهم» كافي الدر المنثور
أيضاً (ج ٣ ص ٤٩) وكافي بعض الفاظ الطبري عن ابن عمر «يعطى المتر» (١) الجداد
بفتح الجيم وكسرهما وبالذال المهملتين، كما في النسخة رقم (١٤) وفي النسخة رقم (١٦)
بالمجتمتين وكذلك في كثير من كتب السنة، وهو تصحيف، ولم تذكر هذه الكلمة
في كتب اللغة إلا في مادة (جدد) وليس لها ذكر في مادة (جذذ) (٢) بالثاء الثلاثة جمع تفرق
وهو قبح البصرة والتمر، والمراد هنا التناقيد يخرط ماعليها فتبقى عليها التمرة والتمران
والثلاث يخطئها الخطب فتبقى للمسكين قاله في اللسان، والأثر رواه يحيى بن آدم رقم ٤٠٣
والطبري (ج ٨ ص ٤١) ووقع في الأصلين «التفاريق» بالثناة وهو تصحيف (٣) أي الحزمة *

ولا يصح عن ابن عباس أنها نزلت في الزكاة ، لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة ، وهو ساقط ، ومن طريق مقسم ، وهو ضعيف .

ومن ادعى أنه نسخ لم يصدق الا بنص متصل الى رسول الله ﷺ ، وإلا فبايعز أحد عن ان يدعى في أي آية شاء وفي أي حديث شاء أنه منسوخ ، ودعوى النسخ إسقاط لطاعة الله تعالى فيما أمر به من ذلك النص ، وهذا لا يجوز الا بنص مسند صحيح .

وأما قول (١) رسول الله ﷺ : « فبا سقت السماء المشر وفيها سقي ينفع أودالية (٢) نصف المشر » فهو خبر صحيح ، ولم يأت ما يخصه لم يجوز خلافه لأحد .

لكن وجدنا ما حدثنا عبد الله بن يوسف وأحمد بن محمد الطلنكي ، قال عبد الله :

ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والنائد ، وزهير بن حرب ، قالوا كلهم : ثنا وكيع ،

وقال الطلنكي : ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا أحمد بن الوليد المدني ثنا يحيى بن آدم ، ثم اتفق وكيع ويحيى ، كلاهما عن

سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوساق (٣) تمر ولا حب صدقة » قال وكيع في روايته : « من تمر » واتفقا فيما عدا ذلك (٤) .

قال أبو محمد : وهذا إسناد في غاية الصحة ، ففي رسول الله ﷺ الصدقة عن كل

مادون خمسة أوساق (٥) من حب أو تمر .

ولفظ «دون» في اللغة العربية تقع على معنيين ، وقوعاً مستوياً . ليس أحدهما أولى من الآخر ، وهما بمعنى : أقل ، وبمعنى : غير ، قال عز وجل : (ألا تتخذون من دوني دليلاً)

أي من غيري ، وقال عز وجل : (وآخرين من دونهم لآملوهم) أي من غيرهم ، وحجنا وقت لفظ «دون» في القرآن فهي بمعنى غير ، فلا يجوز لأحد ان يقتصر بلفظة «دون»

(١) في النسخة رقم (١٤) «فأما» (٢) هي شيء يتخذ من خوص وخشب يستقى به بحال تشد في رأس جذع طويل . قاله في اللسان (٣) في النسخة رقم (١٤) «أوسق»

وكلاهما جمع صحيح ، وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ٢٦٧) (٤) هو في الخراج ليحيى برقم ٢٤٠ بهذا الاسناد ولكن لفظه : « لاصدقة في حب ولا تمر دون خمسة أوسق »

(٥) في النسخة رقم (١٤) «أوسق»

في هذا الخبر على معنى : أقل دون معنى : غير ، ونحن اذا حملنا «دون» هنا على معنى غير دخل فيه أقل ، وتخصيص اللفظ بلا برهان من نص لا يحمل ، *

فصح بقينا أنه لازكاة في غير خمسة أوسق من حب أو تمر ، ووجبت الزكاة فيما زاد على خمسة أوسق بنص قول (١) رسول الله ﷺ وبالإجماع المتيقن على ذلك ، وكذلك في الأبل والبقر والغنم والذهب والفضة بالإجماع المتيقن والنص أيضا ، وسقطت الزكاة عما عدا ذلك مما اختلف فيه ولانص فيه ، بنى النبي ﷺ الزكاة عن كل ما هو غير خمسة أوسق من حب أو تمر ، (٢) *

ثم وجب ان ننظر ما يقع عليه اسم «حب» في اللغة التي يا خا طبار رسول الله ﷺ فوجدنا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد المصممي (٣) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قول الله تعالى : (حبا وعنبا وقضبوا زيتونا ونخلًا) قال ابن عباس : الحب البر ، والقضب النصفصة (٤) ، فاقصر ابن عباس - وهو الحجة في اللغة - بالحب على البر *

وذكر أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري اللقوي في كتابه في النبات ، في باب ترجمته «باب الزرع والحراث وأسماء الحب والقطاني وأوصافها» فقال : قال أبو عمرو - هو الشيباني - : جميع بزور النبات يقال لها «الحبة» بكسر الحاء *

قال أبو محمد : كما صح عن رسول الله ﷺ من قوله : « فينبون كما نبت الحبة في حبل السيل » *

قال أبو حنيفة الدينوري في الباب المذكور : وقال الكسائي : واحد الحبة حبة يفتح

(١) في النسخة رقم (١٦) «فصل» وهو خطأ (٢) كل هذا تكلف من ابن حزم ولا معنى له ولا دليل عليه ، وزعمه ان «دون» في الحديث بمعنى غير زعم ليس صحيحا ، بل سياق ألفاظ الحديث على اختلاف رواياته يدل على ان المراد به «أقل» بل جاء في بعض ألفاظه الوقوف على الصحابة الذين روه (٣) يفتح العين المهملة وتشديد الهمزة المكسورة ، نسبة الى «الم» وهو بطن من تميم (٤) بقاين مكسورين بينهما صاد مهملة ساكنة وبعدهما صاد مهملة مفتوحة ، وهي الرطبة وقيل الفت ، جمعا فصانص . يفتح الفاء الاولى .

الحاء ، فأما الحب فليس إلا الحنطة والشعير ، وأحدها حبة ، بفتح الحاء ، وإنما اتركتنا في الجمع . ثم ذكر أبو حنيفة بهذا الفصل - إثر كلام ذكره لابي نصر صاحب الأسمى - :

كلاماً نفسه : وكذلك غيره من الحبوب كالارز ، والدخن *

قال علي : فهذه ثلاثة جموع : الحب للحنطة والشعير خاصة ، والحببة - بكسر الحاء - وزيادة الماء في آخرها - لكل ماعداها من البرور خاصة ، والحبوب للحنطة والشعير وسائر البرور . والكسائي امام في اللثة وفي الدين والمدالة *

فاذعن صرح ان الحب لا يقع الا على الحنطة والشعير في لغة العرب ، وقال رسول الله ﷺ : نصا بنفي الزكاة عن غيرهما وغير التمر - : فلا زكاة في شيء من النبات غيرهما وغير التمر * وقد روى من لا يوثق به عن لا يوثق به ولا يدرى من هو عن لا يوثق به - : ايجاب الزكاة في الحبوب ، وهو عبد الملك بن حبيب الاندلسي عن الطلحي (١) عن عبد الرحمن ابن زيد بن اسلم وهو ايضا منقطع *

قال أبو محمد : وقال قوم من السلف بتل هذا ، وزادوا الى هذه الثلاثة الزبيب * كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أبي صبيح ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمرو بن عثمان وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله ، قال عمرو : عن موسى بن طلحة بن عبيد الله : أن ماذا لما قدم اليمن لم يأخذ الصدقة إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وقال طلحة بن يحيى : عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه : أنه لم يأخذها إلا من الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر في صدقة التمار والزرع ، قال : ما كان من نخل أو عنب أو حنطة أو شعير *

وبه إلى أبي عبيد : ثابriz يدعن هشام (٢) - هو ابن حسان - عن الحسن البصري :

(١) يفتح الطاء المهملة واسكان اللام ، نسبة إلى طلحة بن عبيد الله ، والطلحي هذا هو عبد الرحمن بن صالح بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله ، وهو من اهل الصدق (٢) في النسخة رقم (١٤) «يزيد بن هشام» الخ وهو خطأ والصواب ما هنا - فان يزيد هو ابن هرون ، وهو يروي عن هشام بن حسان ، وعنه أبو عبيد القاسم بن سلام .

أنه كان لا يرى المشر إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب *
قال أبو عبيد : وقال يحيى بن سعيد - هو القطان - عن أشعث - هو ابن عبد الملك
الحراني - عن الحسن ومحمد بن سيرين أنهما قالا : الصدقة في تسعة أشياء : الذهب
والورق والابل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب. قال أبو عبيد : وهو قول
ابن أبي ليلى وسفيان الثوري *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يحيى بن مخلد
ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن الحسن - هو ابن حي - عن مطرف -
هو ابن طريف - قال قال لي الحكم بن عتيبة وقد سأله عن الأقطان والسباسم : أفيها صدقة ؟
قال : ما حفظنا عن أصحابنا أنهم (١) كانوا يقولون : ليس في شيء من هذا شيء ، إلا في
الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

قال أبو محمد : الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة *
وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله قال
سأل عبد الحميد موسى بن طلحة بن عبيد الله عن الصدقة ؟ فقال موسى : إنما الصدقة في
الحنطة والشعير والتمر والزبيب *

وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال لي عطاء وعمر بن
دينار : لا صدقة إلا في نخل أو عنب أو حب *
وقد روى نحوه هذا عن علي بن أبي طالب *

قال أبو محمد : وهو قول الحسن بن حي وعبد الله بن المبارك وإبي عبيد وغيرهم *
قال أبو محمد : وادعى من ذهب إلى هذا أن إيجاب الزكاة في الزبيب جامع ، وذكر آثاراً
ليس منها شيء يصح *

أحدها من طريق موسى بن طلحة : عندنا كتاب مماذ عن النبي ﷺ : أنه إنما
أخذ الصدقة من التمر والزبيب والحنطة والشعير *
قال أبو محمد : هذا مقطوع ، لأن موسى بن طلحة لم يدرك مماذاً بمقله *

(١) في النسخة رقم (١٤) قال : فيما حفظنا عن الصحابة أنهم «الح» ، ويظهر أن ما هنا
أحسن لقول المؤلف بعد أن الحكم أدرك كبار التابعين وبعض الصحابة ، فكأنه يدل
على تفسير مراده بقوله «أصحابنا»

وأخر من طريق محمد بن أبي ليلى ، وهو سىء الحفظ ، عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهى صحيحة ، عن النبي ﷺ : « المشر فى التمر والزبيب والحنطة والشعير » *

وخصوصنا يخالفون كثيراً من صحيفة عمرو بن شعيب ، ولا يرونه حجة .
وأخر من طريق عبد الرحمن بن اسحاق ، وعبد الله بن قافع ، وكلاهما فى غاية الضعف ، ومن طريق محمد بن مسلم الطائى ، وهو فى غاية الضعف ، ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسى عن أسد بن موسى وهو منكر الحديث ، عن نصر بن طريف وهو أبوجز ، وهو ساقط البتة ، كما هم يذكر عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد (١) : أنه أمر بخرص المنب .
وسعيد لم يولد إلا بعد موت عتاب بستين وعتاب لم يولد النبي ﷺ إلا مكة ولا زرع بها ولا عتب *

فسقط كل ما شئوا به ، ولو صح شئ من هذه الآثار لأخذنا به ، ولما حل لنا خلافة ، كما لا يحل الأخذ فى دين الله تعالى بخبر لا يصح *

وأما دعوى الاجماع فباطل *

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الحكم بن عتيبة عن شرح قال : تؤخذ الصدقة من الحنطة والشعير والتمر ، وكان لا يرى فى المنب صدقة *

وبه الى أبى عبيد : ثنا هشيم عن الاجلح (٢) عن الشعبي قال . الصدقة فى البر والشعير والتمر *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عوف الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشنى ثنا محمد بن بشار بن دار ثنا غندر ثنا شعبه عن الحكم بن عتيبة قال . ليس فى الخيل زكاة ولا فى الابل العوامل زكاة ، وليس فى الزبيب شئ *

فهو لا مخرج ، والشعير ، والحكم بن عتيبة ، لا يرون فى الزبيب زكاة *

قال أبو محمد : وليس إلا قول من قال بإيجاب الزكاة فى كل ما أنبتته الأرض ، على

(١) عتاب بفتح المعين المهمة وتشديد التاء المثناة ، وأسيد بفتح الهمزة وكسر السين المهمة
(٢) بفتح الهمزة واسكان الجيم وفتح اللام وآخره حاء مهمة ، وهو ابن عبد الله الكندى
وانظر خراج يحيى بن آدم رقم ٥١٦ و ٥١٧ *

عموم الخبر الثابت : « فبا سقت السماء العشر » أوتولنا ، وهو : لازم كذا إلا أنها أوجبها فيه رسول الله ﷺ باسمه ، على ما صح عنه عليه السلام من أنه قال : « ليس فيها دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » *

وأما من أسقط من ذلك الخبر ما يقتضيه عموم ، وزاد في هذا الخبر ما ليس فيه - : فلم تعلقوا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا برواية ضيقة ، ولا بقول صاحب لا يخالف له منهم ، ولا بقياس ولا بتعليل مطرد ، بل خالفوا كل ذلك ، لأنهم إن راعوا القوت فقد أسقطوا الزكاة عن كثير من الأقوات ، كاللبن والفسطل واللبن وغير ذلك ، وأوجبوه فيما ليس قوتاً ، كالزيت والحصى وغير ذلك مما لا يتقوت إلا لضرورة مجاعة ، وإن راعوا الأكلا فقد أسقطوها عن كثير مما يؤكل ، وأوجبها بعضهم فيما لا يؤكل ، كزيت الفجل والقطن وغير ذلك ، وإن راعوا ما يوسق فقد أسقطوها عن كثير مما يوسق *

ثم أيضاً لو راعوا شيئاً من هذه المعاني وطردوا أصلهم لكانوا قائلين بلا برهان ، لكن بدعوى فاسدة وظن كاذب ، والله تعالى يقول : (إن الظن لا يغني عن الحق شيئاً) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » *

فألم يبق إلا أحد هذين القولين المذكورين فإن قول من أوجب الزكاة في كل ما أنبتت الأرض - : حرج شديد ، وشق الأنفس ، وعسر لا يطاق ، والأخذ بذلك الخبر تكليف ما ليس في الوسع ، وممتنع لا يمكن البتة ، لأنه يوجب أن لا ينبت في دار أحد أو في قطعة أرض له عشب ولو أنه ورقة واحدة أو نرجسة أو فول أو غصن حرف أو يهارة (١) أو تينة واحدة - : إلا وجب عليه عشر كل ذلك أو نصف عشره وكذلك ورق الشجر والتبن حتى تبن الفول وقصب الكتان ، نعم ، وأصول الشجر نفسها ، لأن كل ذلك مما يسقيه الماء ، وهذا ما لا يمكن البتة . وقد قال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وأمنن تعالى علينا إذ أجابنا في دعائنا الذي أمرنا تعالى أن ندعوه به فنقول : (ر بنا ولا تحمل علينا أصراً كما حملته على الذين من قبلنا ر بنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) وقال رسول الله ﷺ : « يسر وأولاً تسر وأ » *

فان قيل : يفعل في ذلك ما يفعل الشرى كان فيه *

(١) يفتح الباء الواحدة هو نبت طيب الريح يقال له عين البقر ينبت أيام الريح *

قلنا : هذا لا يجوز ، لأن بيع أحد النثر يكتن من صاحبه مباح ، وتحليله له جائز ، ولا يجوز بيع الصدقة قبل قبضها ، ولا التحليل منها أصلاً ، *
فصح يقينا أن ذلك الخبر ليس على عمومه ، فاذ ذلك كذلك فلا ندرى ما يخرج منه إلا بيان نص آخر فصح أن لازكاة إلا فيما أوجبه بيان نص غير ذلك النص ، أو اجماع متيقن ، ولا نص ولا اجماع إلا في البر والشعير والتمر فقط . ومن قسدى هذا فانما بشرع برأيه ، ويخصص الأثر بظنه الكاذب . وهذا حرام والله تعالى التوفيق - *
(وأما المادان) فان الأمة مجمعة بخلاف من أحدهما على أن الصفر والحديد والرصاص والقزدير لازكاة في اعيانها ، وإن كثرت ، *

ثم اختلفوا اذا مزج شيء منها في الدنانير والدرام والحلى *
فقال طائفة . تزك تلك الدنانير والدراهم بوزنها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ فاحش ، لأن رسول الله ﷺ أسقط الزكاة نصفاً بدون خمس أواق من الورق وفيها دون مقدار مامن النخب ولم يوجب - بخلاف - زكاة في شيء من اعيان المادان المذكورة فمن أوجب الزكاة في الدنانير والدرام المزوجة بالنحاس أو الحديد أو الرصاص أو القزدير فقد خالف رسول الله ﷺ مرتين : أحدهما في إيجابه الزكاة في أقل من خمس أواق من الرقة (١) والثانية في إيجابه الزكاة في اعيان المادان المذكورة .
وأيضاً : فانهم ناقضوا اذا أوجبوا الزكاة في الصفر والرصاص والقزدير والحديد اذا مزج شيء منها بفضة أو ذهب وأسقطوا الزكاة عنها اذا كانت صرفاً وهذا تحكم لا يحل *
وأيضاً : فنسألهم عن شيء من هذه المادان مزج بفضة أو ذهب فكأن المزوج منها أكثر من الذهب ومن الفضة ؟ ثم لا تزال تزيد الى ان نسألهم عن مائتي درهم في كل درهم فلس فضة فقط وسائرهما نحاس ؟ فان جعلوا فيها الزكاة أخشوا جداً ، وان أسقطوها سألناهم عن الحد الذي يوجبون فيه الزكاة والذي يسقطونها فيه ؟ فان حدوا في ذلك حداً زادوا في التحكم بالباطل ، وان لم يحدوا حداً كانوا قد خلطوا ما يحرمون بما يحلون ، ولم يبينوا الأنفسهم ولا لمن اتبهم الحرام فيجتنبوه ، من الحلال فيأتوه ! *

قال أبو محمد : والحق من هذا هو أن الاسماء في اللغة والبناء واقعة على السميات بصفات محمولة فيها ، فلفضة صفاتها التي اذا وجدت في شيء سمي ذلك الشيء فضة ،

(١) الرقة بالتخفيف الدرهم *

وكذلك القول في اسم الذهب، واسم للنحاس هو اسم كل مسمى في العالم . وأحكام البيانة إنما جاءت على الأسماء ، فلفضة حكمها ، ولذهب حكمه ، وللنحاس حكمه ، وكذلك كل اسم في العالم . فإذا سقط الاسم الذي عليه جاء النص بالحكم سقط ذلك الحكم ، وانتقل المسمى إلى الحكم الذي جاء في النص على الاسم التي وقع عليه ، كالمصير والجر والخل والماء والدم واللبن واللحم والآنية والدنانير ، وكل ما في العالم . *

فإن كان المزج في الفضة أو الذهب لا يغير صفاتها - التي مادامت فيها سمياً فضة وذهبا - فهي فضة وذهب ، فالزكاة فيها . *

وإن كان المزج في الفضة أو الذهب قد غير صفاتها - وسقط عن الدنانير والدرهم اسم فضة واسم ذهب لظهور المزج فيها - فهو حينئذ فضة مع ذهب ، أو فضة مع نحاس فالواجب أن في مقدار الفضة التي في تلك الدراهم تجب الزكاة فيها خاصة ، ولا زكاة في النحاس الظاهر فيها أثره . وكذلك القول في الذهب مع ما مزج به . *

فإن كان في الدنانير ذهب تجب في مقداره الزكاة وفضة لا تجب فيها الزكاة ، فالزكاة فيها فيهما من الذهب دون ما فيها من الفضة . *

وإن كان ما فيها من الفضة تجب فيه الزكاة وما فيها من الذهب لا تجب فيه الزكاة فالزكاة فيها فيهما من الفضة دون ما فيها من الذهب . *

وإن كان فيها من الفضة ومن الذهب ما تجب في كل واحد منهما الزكاة في كل واحد منهما كحكمه لو كان منفرداً . *

وإن كان ما فيها من الذهب ومن الفضة لا تجب فيه الزكاة وانفرد فلا زكاة هناك أصلاً . فإن زاد المزج حتى لا يكون للفضة وللذهب هناك صفة فليس في تلك الأعيان فضة أصلاً ولا ذهب ، فلا زكاة فيها أصلاً ، اتباعاً للنص . وبالله التوفيق . *

وأما الخليل والريق فقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد ابن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المهنا ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس بن مالك : أن عمر بن الخطاب كان يأخذ من الرأس عشرة (٩) ومن الفرس (٢) عشرة ، ومن البراذين خمسة . يعني رأس الريق بمائة دراهم ، وخمسة دراهم . *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم» وذكر الفهرام خطأ في لفظ الاثر ، إذ صنيع المؤلف في تفسير المشرة يدل على أنها لم تميز في الرواية (٢) في النسخة رقم (١٦) «ومن البقر» وهو خطأ صرف

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البديري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو - هو ابن دينار - قال : إن حبي بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أمية يقول : ابتاع عبد الرحمن بن أمية - أخو يعلى بن أمية - فرساً أشي بمائة قلووس ، فقدم البائع ، فلحق بعمرو ، فقال : غصني يعلى وأخوه فرساً لي ! فكتب عمرو إلى يعلى : إن الحق في فأنائه فأخبره الخبر ، فقال عمرو : إن الخيل لتبلغ عندكم هذا ! فقال يعلى : ما علمت فرساً بلغ هذا قبل هذا ، فقال عمرو : فأخذ من أربعين شاة ولا تأخذ من الخيل شيئاً ؟ أخذ من كل فرس ديناراً قال : فضرب على الخيل ديناراً ديناراً *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقي بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن السائب بن اخت عمر (١) أخبره : أنه كان يأتي عمر بن الخطاب بصدقات الخيل ، قال ابن شهاب : وكان عثمان بن عفان يصدق الخيل *

ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري : أن مروان بعث إلى أبي سعيد الخدري : أن ابنته إلى يزكاة وقيقتك ، فقال للرسول : إن مروان لا يعلم ! إنما علينا أن نطعم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر *

ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال : وفي الخيل الزكاة فذهب أبو حنيفة ومن قلده إلى أن في الخيل الزكاة . واحتجوا بهذه الآثار ، ويقول الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) قالوا : والخيل أموال ، فالصدقة فيها بنص القرآن ، ويقول رسول الله ﷺ الثابت عنه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : «الخيل لرجل أجر ورجل ستر» فذكر الحديث ، وفيه : «ورجل ربطا فتنيا وتمغنا» ولم ينس حق الله في رقاها ولا ظهروها ، فهي ليست * قال أبو محمد : هذا ماموه به الحيفيون من الاحتجاج بالقرآن والسنة وفضل الصحابة وهم مخالفون لسلك ذلك *

أما الآية فليس فيها أن في كل صنف من أصناف الأموال صدقة ، وإنما فيها : (خذ من أموالهم) فلو لم يرد إلا هذا النص وحده لأجزأ فليس واحد عن جميع أموال السلم ، لأنه صدقة أخذت من أمواله (٢) *

(١) هو السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة ، وهو صحابي ، والنمر هو ابن جيل ، وهو خال أبيه فرفوا به (٢) في النسخة رقم (١٦) «عن جميع أموال المسلمين ، لأنه صدقة أخذت من أموالهم» وما هنا أحسن *

ثم لو كان في الآية أن في كل صنف من أصناف الأموال صدقة - وليس ذلك فيها لابنص ولا بدليل - لما كانت لهم فيها حجة ، لأنه ليس فيها مقدار المال المأخوذ ، ولا مقدار المال المأخوذه ولا متى تؤخذ تلك الصدقة . ومثل هذا لا يجوز العمل فيه بقول أحدون رسول الله ﷺ بالبيان ، قال تعالى : (لتبين للناس ما نزل إليهم)
وأما الحديث فلا يصح فيه إلا أن الله تعالى حقا في رعاياها وظهورها ، غير معين ولا معين المقدار ، ولا مدخل للزكاة في ظهور الخيل بإجماع منا ومنهم ، فصح أن هذا الحق إنما هو على ظاهر الحديث ، وهو حمل على ما دأبت نفسه منها في سبيل الله تعالى ، وعارية ظهورها للمضطر *

وأما فعل عمر وعثمان رضي الله عنهما فقد خالفوها ، وذلك أن قول أبي حنيفة : إنه لا زكاة في الخيل المذكور ولو كثرت وبلغت ألف فرس (١) فإن كانت إناثا أو إناثا وذكر رأ سائمة غير معلوفة - فحينئذ تجب فيها الزكاة ، وصفة تلك الزكاة أن صاحب الخيل مخير ، أن شاء أعطى عن كل فرس منها ديناراً أو عشرة دراهم ، وإن شاء قوما فأعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم (٢) *

قال أبو محمد : وهذا خلاف فعل عمر *

وأيضا فقد خالفوا فعل عمر في أخذه الزكاة من الرقيق عشرة دراهم من كل رأس ، فكيف يجوز لذي عقل ودين أن يحمل بعض فعل عمر حجة وبعضه ليس بحجة ؟
وخالفوا عليا في إسقاط زكاة الخيل جملة ، وأنوا بقول في صفة زكاتها لا نعلم أحداً قاله قبلهم . فظهر فساد قولهم جملة *

وذهب جمهور الناس إلى أن لا زكاة في الخيل أصلا *

حدثنا حماد بن أسلم عن ابن مفرج عن ابن الأعرابي عن الديلمي عن عبد الرزاق عن معمر بن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق * وقد صح أن عمر إنما أخذها على أنها صدقة تطوع منهم لا واجبة *

حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقى بن مخلد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن ابن أبي خالد عن شبيل بن عوف (٣) وكان قد أدرك الجاهلية - قال : أصر عمر بن الخطاب الناس بالصدقة ، فقال الناس :

(١) الفرس يطلق على الذكر وعلى الأنثى سواء (٢) في النسخة رقم (١٦) «عشرة دراهم» وهو خطأ ظاهر (٣) ابن أبي خالد هو اسمعيل ، وشبيل بضم الشين المعجمة *

بأمر المؤمنين ، خيل لناو رقيق ، افرض علينا عشرة عشرة ، فقال عمر : أما انا فلا افرض ذلك عليكم *

حدثنا حماد بن عباس بن ابي بصير ثنا محمد بن عبد الملك بن ابي نعيم ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قرأت على أبي عن يحيى بن سعيد القطان عن زهير بن وهب عن ابن معاوية (١) - ثنا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن حارثة - هو ابن مضرب - قال : « حججت مع عمر ابن الخطاب فأتاه اشرف أهل الشام فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إنا أصبنا رقيقاً ودواب فخذ من أموالنا صدقة تطهرنا وتكون لنا زكاة ، فقال : هذا شي . لم يفعل اللذان كانا قبلي (٢) » * قال أبو محمد : هذه أسانيد في غاية الصحة ، والاسناد فيه ان رسول الله ﷺ لم يأخذ من الخيل صدقة ، ولا أبو بكر بعده ، وإن عمر لم يفرض ذلك * وإن علياً بعده لم يأخذها *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمود بن غيلان ثنا أبو اسامة - هو حماد بن اسامة - ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم ابن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ : « قد عفوت عن الخيل ، فأدوا صدقة أموالكم ، من كل مائتين خمسة » * وقد صح عن رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » *

والفرس والبعد اسم للجنس كله ، ولو كان في شيء من ذلك صدقة لما اغفلناه السلام بيان مقدارها ومقدار ما تؤخذ منه . والله تعالى التوفيق * وهو قول عمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، ومكحول ، والشامي ، والحسن ، والحكم بن عتيبة ، وهو فضل أبي بكر ، وعمر ، وعلي كذا كرنا ، وهو قول مالك والشافعي وأصحابنا * وأما الحميز فما نعلم أحداً أوجب فيها الزكاة ، إلا شيئاً حدثناه حماد قال ثنا عبد الله

(١) في النسخة رقم (١٦) « عن زهير بن حرب هو ابن معاوية » وهذا خلط (٢) الحديث في مسند أحمد (ج ١ ص ٣٢) وهناك خطأ في اسناده فان فيه « قرأت على يحيى بن سعيد بن زهير » والصواب « عن زهير » كما هنا . وعنده في آخره « ولكن انتظروا حتى أسأل المسلمين » ورواه أيضا عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن أبي اسحاق بنجوه (ج ١ ص ١٤) وروى أيضا باسناد آخر عن عمر وحذيفة « ان النبي ﷺ لم يأخذ من الخيل والرقيق صدقة » (ج ١ ص ١٨) *

ابن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يوسف ثنا يحيى بن خالد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة
ثاجرير عن منصور عن إبراهيم النخعي، قال منصور : سألت عن الحبر أفها زكاة ؟
فقال إبراهيم : أما أنا فأشبهها بالبقر ، ولا نعلم فيها شيئا *

قال أبو محمد : كل ما لم يأمر النبي ﷺ فيه بزكاة محدودة موصوفة فلا زكاة فيه .
ولقد كان يجب على من رأى الزكاة في الخيل بموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة)
أن يأخذها من الحبر ، لأنها أموال ، وكان يلزم من قاس الصداق على ما قطع فيه اليد
أن يقبسها على الإبل ، والبقر ، لأنها ذات أربع مثلها ، وإن افرقت في غير ذلك ، فكذلك
الصداق يخالف السرقة في أكثر من ذلك *

وأما العسل فإن مالكا والشافعي وأبا سليمان وأصحابهم لم يروا فيه زكاة *
وقال أبو حنيفة : إن كان النحل في أرض المشر فيه الزكاة ، وهو عشر ما أصيب
منه ، قل أو أكثر ، وإن كان في أرض خراج فلا زكاة فيه قل أو أكثر ، ورأى في المواشي
الزكاة ، سواء كانت في أرض عشر أو في أرض خراج *

وقال أبو يوسف : إذا بلغ العسل عشرة أوطال ففيه رطل واحد ، وهكذا ما زاد
ففيه العشر ، والرطل هو الفلقل *

وقال محمد بن الحسن : إذا بلغ العسل خمسة أفرق ففيه العشر ، والأفلا . والفرقة
وثلاثون رطلا فلفلية ، والخمسة الأفرق مائة رطل وثمانون رطلا فلفلية ، قال : والسكر كذلك *
قال أبو محمد أما مناقضة أبي حنيفة وإيجابه الزكاة في العسل ولوائه قطرة إذا لم يكن في
أرض الخراج - : فظاهرة لا خفاء بها *

وأما محمد بن سحابة ففي غاية الفساد والخطب والتخليط ! وهو إلى الهزل أقرب منه إلى الجد *
لكن في البسل خلاف قديم *

كبار وينان طريق عطاء الخراساني : أن عمر بن الخطاب قال لا أهل اليمن في العسل
إن عليكم في كل عشرة أفرق فرقا *

ومن طريق الحارث بن عبد الرحمن (١) عن مثير بن عبد الله عن أبيه عن سعد بن أبي ذياب (٢)

(١) هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد - وقيل الميرت بن أبي ذياب ، مات
سنة ١٤٦ وهجرة (٢) ذياب ، بضم الدال المعجمة وبالموحدين . وفي الأصلين «عن مثير
ابن عبد الله عن سعيد بن أبي ذياب» وهو خطأ ، فإن سوابه «سعد» وكذلك هو في كل
كتب الصحابة ، ثم إن مثير بن عبد الله إنما يروى هذا عن أبيه عن سعد بن أبي ذياب

وكانت له حجة - : انه أخذ عشر المثل من قومه واتى به عمر ، فجعله عمر في صدقات المسلمين ، قال : «وقدمت على رسول الله ﷺ فأسلمت واستعملني على قومي ، واستعملني أبو بكر بعده ، ثم استعملني عمر من بعده ، فقلت لقومي : في المثل زكاة ، فانه لا خير في مال لا يزكي فقالوا : كم ترى ؟ قلت : المشر ، فأخذته وأتيت به عمر» (١) *

ومن طريق نعيم بن حماد عن بقية عن محمد بن الوليد الزبيدي عن عمرو بن شعيب عن هلال بن مرة : ان عمر بن الخطاب قال في عشر المثل : ما كان منه في السهل فقيه المشر ، وما كان منه في الجبل فقيه نصف المشر *

وصح عن مكحول والزهرى : ان في كل عشرة ازق (٢) من المثل زقا . وروياه من طريق ثابته عن الأوزاعي عن الزهرى *

وعن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : في كل عشرة ازق من عمل زق : - والزق يسع رطلين *

وروى أيضا من طريق لانسح عن عمر بن عبد العزيز . وهو قول ربيعة ويحيى ابن سعيد الأنصاري وابن وهب *

واحتج أهل هذه المقالة بما رويناه من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال : «جاء هلال الى رسول الله ﷺ بعشور نخل له ، وسأله ان يحمي له واديا يقال له : سلبة فجاءه له» (٣) *

كذلك رواه عبد الله بن احمد في مستدأيه (ج ٤ ص ٧٩) ومن طريقه ابن الأثير في اسد الغابة (ج ٢ ص ٢٧٦) ورواه كذلك ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٦٨ و ٥٦٩) ونقله ابن حجر في الإصابة ولسان الميزان وتعبيل النعمة . ورواه ابن سعد في الطبقات مطولا (ج ٤ ص ٢٤٢) عن انس بن عياض وسفيان بن عيسى كلاهما عن الحارث بن عبد الرحمن ابن ابي ذباب الدوسي عن أبيه عن سعد بن ابي ذباب ، وانا اظن انه سقط عند ابن سعد ذكر «منير بن عبد الله» في الاستناد لانفاهم كاهم على ذكره فيه ، ويؤيد وجوب زيادة «عن ابيه» هناما سيذكره المؤلف في الكلام على هذا الاستناد *

(١) في الطبقات زيادة واخبرته بما كان قبضه عمر فباعه ، ثم جلت منه في صدقات المسلمين (٢) في النسخة رقم (١٦) «ازق» وهو جمع صحيح بفتح الهمزة وضم ائراى وتشديد قاف . (٣) سلبة بالسين المهملة واللام والياء الوحدة المفتوحة ، وهو وادبني تمان (بضم نيم واسكان التاء المثناة) والحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٢) والنسائي (ج ٥ ص ٤٦) *

وبار و بناء من طريق عبد الله بن عمرو عن الزهرى عن ابى سلفة عن ابى هريرة
«ان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن : ان يؤخذ من العسل المشور *
ومن طريق سميد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى : «ان أبا سيارة التميمى قال
للنبي ﷺ : ان لى نخلا ، قال . فأدمنته العشر» (١) *

ومن طريق ابن جريج قال كتبت الى ابراهيم بن ميسرة أسأله عن زكاة العسل ؟
فذكر جوابه : وفيه . انه قال : ذكر لى من لانهم من اهلى : ان عروة بن محمد السمدى (٢)
قال له . انه كتب الى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل ؟ فردا له عمر . قد وجدنا
يان صدقة العسل بأرض الطائف ، فخذ منه المشور *
قال أبو محمد : هذا كله لاجبة لهم فيه *

اما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فصحيحة لاتصح وقد تركوها حيث
لاتوافق تقليدهم بما قد ذكرناه فى غير ماموضع *
وأما حديث أبى هريرة فن رواية عبد الله بن عمرو (٣) وهواسقط من كل ساقط
متفق على اطراحه *

وأما حديث ابى سيارة التى ففقط لان سليمان بن موسى لا يعرفه لقاء احقمن
الصحابة رضى الله عنهم *

وأما حديث عمر بن عبد العزيز فنقطع ، لأنه عن لم يسم *
وأما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح ، لأنه عن عطاة الخراسانى عنه ، ولم يذكر عطاة ،
وعن منير بن عبد الله عن أبيه ، وكلاهما مجهول ، وبمضرواته يقول : متين (٤) بن عبد الله
ولا يدري من هو ، وعن بقة ، وهو ضيف ، ثم عن هلال بن مرة ، ولا يدري من هو *
فقط أن يصح فى هذا عن رسول الله ﷺ شىء او عن عمر ، او عن أحد من الصحابة
رضى الله عنهم *

(١) رواه احمد (ج ٤ ص ٢٣٦) وابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٧) وابن سمد (ج ٧ ص ٢٢٦)
واللتى يضم اليه وفتح التاء ، قال السمعاني : «هذه النسبة الى متع وهو بطن من فهم
فما اظن» واناظن انه نسبة الى «بنى تمان» الذين منهم هلال الماضى فى الحديث السابق
(٢) كان من عمال سليمان بن عبد الملك على اليمن واقرب عمر بن عبد العزيز عليها حتى مات وكذا
يزيد بن عبد الملك ، ووليا عشرين سنة . (٣) عمر داسم . فقول يوزن معظم (٤) ضبط بالقلم فى
النسخة رقم (١٤) يضم اليه وفتح التاء والتاء واسكان الياء وآخره فون ، ولا أدري ما صحته *

قال أبو محمد : وقد عارض ذلك كله خبر مرسل أيضا •
 كإحدنا حمام ثابعا لله بن محمد بن علي الباقي ثابعا لله بن موسى ثابقي بن محمد ثنا
 أبو بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع عن سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس : أن معاذ بن جبل
 لما أتى اليمن أتى بالمثل وأوقاص (١) التمس ، فقال : لم أؤمر فيها بشيء •
 ولكننا لا نستحل الحجاج (٢) بمرسل ، لأنه لا حجة فيه (٣) •
 وبهالي وكيع عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر (٤) عن نافع قال : بئني عمر بن عبد
 العزيز إلى اليمن ، فأردت أن أخذ من المثل المشر ، فقال المنيرة بن حكيم البصري :
 ليس فيه شيء ، فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز : فقال : صدق ، هو عدل رضي •
 قال أبو محمد : وبأن لا زكاة في المثل يقول مالك ، وسفيان الثوري ، والحسن بن حي ،
 والشافعي ، وأبو سليمان وأصحابهم •
 قال علي : قد قلنا : إن الله تعالى قال : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله
 ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يجوز إيجاب فرض زكاة في مال لم يصح
 عن رسول الله ﷺ فيه إيجابها •
 فإن احتجوا بموم قول الله تعالى : (خمن أموالهم صدقة) •
 قبل لم : فأوجوها فيما خرج من معادن الذهب والفضة ، وفي القصص ، وفي ذكور
 الخيل ، فكل ذلك أموال للمسلمين ، بل أوجوها حيث لم يوجيها الله تعالى ، وأسقطوها (٥)
 مما خرج من النخل (٦) والبر ، والشعير ، في أرض الخراج وفي الأرض المستأجرة ! ولكنهم
 قوم يجهلون !

وأما مروض التجارة فقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في أحد قوله : بإيجاب الزكاة

(١) جمع وقص - بفتح الواو وفتح القاف - وهو ما بين الفريضتين من الأبل والنم
 نحو ما زاد على خمس من الأبل إلى تسع وما زاد على عشر إلى أربع عشرة ، فليس في
 هذه الزيادة صدقة (٢) في النسخة رقم (١٦) «الاحتجاج» (٣) لأن رواية طاوس عن معاذ
 مرسل (٤) نقل نحوه هذا الأثر في التهذيب (ج ١٠ ص ٢٥٨) ولكن فيه «عبيد بن عمير» وأنا
 أرجح أنه خطأ وإن الصواب ما هنا ، إذ ليس في الذين يسمون «عبيد بن عمير» من
 روى عن نافع ولا من روى عنه الثوري (٥) في النسخة رقم (١٦) «واسقطتموها» وهو خطأ
 (٦) باغاء المجمة ، وفي النسخة رقم (١٤) بالهملة وهو تصحيف

في المروض اتخذ للتجارة *

واحتجوا في ذلك بخبر رويته من طريق سليمان بن موسى عن جعفر بن سعد بن سمرة
ابن جندب عن خبيب بن سليمان بن سمرة بن جندب (١) عن أبيه عن جده سمرة: «أما
بعد ، فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من التي نصدلبيع » *
وبخبر صحيح عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : كنت على بيت المال زمان (٢) عمر
ابن الخطاب ، فكان إذا خرج المظلاء جمع أموال التجار ثم حسبها ، غائبها وشاهدها ، ثم
أخذ الزكاة من شاهد المال عن الثائب والشاهد *

وبخبر رويته من طريق أبي قلابة : أن عمال عمر قالوا : يا أمير المؤمنين ، إن التجار
شكوا شدة التقويم ، فقال عمر : هاه ! هاه ! خففوا *

وبخبر رويته من طريق يحيى بن سميد عن عبد الله بن أبي سلمة عن أبي عمر وابن
حساس (٣) عن أبيه قال : مر بي عمر بن الخطاب فقال : يا حساس ، أدزكاة مالك ، فقلت :
مالي مال الاجاب (٤) وادم (٥) ، فقال : قومها قيمة ثم أدزكاتها (٦) *
وبخبر صحيح رويته عن ابن عباس أنه كان يقول : لا بأس بالتر بص حتى يبيع ،
والزكاة واجبة فيه *

وبخبر صحيح عن ابن عمر : ليس في المروض زكاة إلا أن تكون لتجارة *

وقال بعضهم : الزكاة موضوع فيما ينمي من الأموال *

مانظم لهم متعلقا غير هذا ، وكل هذا لاحجة لهم فيه *

أما حديث سمرة فساقط ، لأن جميع رواته - ما بين سليمان بن موسى وسمرة رضي الله
عنه - مجهولون لا يعرف من هم ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه أن تلك
الصدقة هي الزكاة المفروضة ، بل لو أراد عليه السلام بها الزكاة المفروضة ليقين وقها ومقدارها

(١) خبيب بضم الخاء المهملة ، وفي الأصلين بالحاء المهملة ، وهو خطأ ، وهذا الحديث
رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣) والدارقطني (ص ٢١٤) معطولا ، وسكت عنه أبو داود والنسري
وحسنه ابن عبد البر ، وجعفر بن سعد ، وخبيب بن سليمان بن سمرة وأبوه سليمان بن سمرة وفون
ذكرهم ابن جبان في الثقات (٢) في النسخة رقم (١٦) « زمن » (٣) بكسر الحاء المهملة
وتخفيف اليم وآخره سين مهملة (٤) بكسر الجيم جمع جبة يفتحها ، وهي كنانة النشاب
(٥) بالهمزة والdal المهملة المضمومتين ويموزا سكن الدال ، جمع « ادبم » وهو الجلد
(٦) هذا لا نزوه الشافعي في الام (ج ٢ ص ٣٩) ونسبه بعضهم للمالك ولا حملوا أباه عندهما *

وكيف تخرج ، أمن أعيانها ، أم يتقويم ، وبماذا تقوم ؟ ومن المحال ان يكون عليه السلام
يوجب علينا زكاة لا يبين كم هي ؟ ولا كيف تؤخذ ؟ وهذه الصدقة لو صحت لكانت موكلة
الى أصحاب تلك السلع •

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا ابوداود ثنا مسدد
ثنا ابومعاوية عن الأعمش عن ابى وائل عن قيس بن أبى غرزة (١) قال : « مر بنا رسول الله
ﷺ فقال : يا معشر التجار ، إن البيع يحضره اللغو والحلف ، فشوبوه بالصدقة » •
فهذه صدقة مفروضة غير معدودة ، لكن مطابقت به انفسهم ، وتكون كفارة لما
يشوب البيع مما لا يصح ، من لغو ، وحلف •

وأما حديث عمر فلا يصح ، لأنه عن ابى عمرو بن حماس عن أبيه ، وهما مجهولان (٢) •
روينا من طريق عبد الله بن احمد بن حنبل قال : ثنا عازم بن الفضل قال سمعت
أبا الأسود - هو حميد بن الأسود - يقول : ذكرت لمالك بن أنس حديث ابن حماس
في المتاع يزكى ، عن يحيى بن سعيد ؟ فقال مالك : يحيى قاش •
قال ابو محمد : مناه انه يجمع القماش ، وهو الكناسة اى يروى عن لا قدر له ولا يستحق •
وأما حديث أبى خلافة فرسل ، لأنه لم يدرك عمر بقله ولا بسنه •
وأما حديث عبدالرحمن بن عبدالقارى فلاحجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه أن تلك الأموال
كانت عرضا للتجارة ، وقد كانت للتجار أموال تجب فيها الزكاة ، من فضة وذهب
 وغير ذلك ، ولا يحل أن يزداد في الخير ما ليس فيه ، فيحصل من فعل ذلك على الكذب •
وأما حديث ابن عباس فكذلك أيضا ، ولا دليل فيه على إيجاب الزكاة في عروض
التجارة ، وهو خارج على مذهب ابن عباس المشهور عنه في أنه كان يرى الزكاة واجبة
في فائده الذهب والفضة والماشية حين تستفاد ، فرأى الزكاة في الثمن اذا باعوه •

حدثنا يحيى بن عبدالرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك
ابن أبى عمير ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبى عن عبد الصمد التتورى ثنا حماد ثنا قاتدة
عن جابر بن زيد أبى الشثاء (٣) عن ابن عباس : أنه قال في المال المستفاد : يزكيه حين
يستفده ، وقال ابن عمر : حتى يحول عليه الحول . وقد بين هذا إعطاء ، وهو أكبر أصحابه ،

(١) بنين مسجدة ثمراء ثم زاي مفتوحات (٢) كلا بل هامر وقان قحان (٣) في
النسخة رقم (١٦) «عن جابر بن زيد بن أبى الشثاء» وهو خطأ ، بل ابوالشثاء هو
جابر بن زيد وهى كنيته •

على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى *

وأما خبر ابن عمر فصحيح ، إلا أنه لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ .
وكم قضية خالفوا فيها عمر وابنه ؟ منها للمالكين الرواية في زكاة المسلسل ، وللحنفيين
حكمه في زكاة الرقيق ، وغير ذلك كثير جدا . ومن الحال أن يكون عمر وابنه حجة في
موضع غير حجة في موضع آخر !! *

وأيضا : فإن الحنفيين والمالكين والشافعيين خالفوا ما روى عن عمر وابن عمر في
هذه المسألة نفسها ، فالثقوف بين المديريين وغير المديريين ، وأسقطوا الزكاة عن باع عرضا بمرض ،
مالم ينض له درهم ، وليس هذا فياروى عن عمر وابنه *

والشافعي يرى أن لا يزكى الربح مع رأس المال إلا الصيرافة خاصة ، وليس هذا عن
عمر ولا عن ابن عمر *

وكلهم يرى فيمن ورث عرضا أو ابتاعها لفقيرة ثم نوى بها التجارة أنها لازكاة فيها
ولو بقيت عنده ستين ، ولا في ثمنها إذا باعها ، لكن يستأنف حولا ، وهذا خلاف عمر
وابن عمر ، فيبطل احتجاجهم بهما رضي الله عنهما *

وقد جاء خلاف ما روى عن عمر وابن عمر عن غيرهما (١) من الصحابة رضي الله عنهم *
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الليث عن عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني نافع بن الخواري (٢) قال : كنت جالسا عند عبد الرحمن بن قافع إذ جاءه
زيد البواب فقال له : إن أمير المؤمنين - يعني ابن الزبير - يقول : أوسل زكاة (٣)
مالك ، فقام فأخرج مائة درهم ، وقال له : أقرأ عليه السلام ، وقل له : إنما الزكاة
في الناض ، قال نافع : فقلت يا أبا قتيل : أبلغته ؟ قال : نعم ، قلت : فإذا قال ابن الزبير ؟
فقال : قال : صدق . قال ابن جريج : وقال لي عمرو بن دينار : ما أرى الزكاة إلا في العين *
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد الميزان
أبو عبيد ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن قطن (٤) قال : مروت بواسط زمن عمر بن عبد الميزان ،
فقالوا : قرئ علينا كتاب أمير المؤمنين : أن لا تأخذوا من أرباح التجار شيئا حتى
يحول عليها الحول (٥) *

(١) في النسخة رقم (١٤) «وعن غيرهما» وزيادة الواو خطأ (٢) هكذا هو في الأصلين
بالغاء المعجمة والواو ولم أعرفه ولم أجده ترجمه (٣) في النسخة رقم (١٤) «بزكاة»
(٤) بفتح القاف والطاء المهملة (٥) في النسخة رقم (١٦) «بالحول» وهو خطأ .

قال أبو عبيد : وثنا ما ذ عن عبد الله بن عون قال : أتيت المسجد وقد قرئ الكتاب ، فقال صاحب لي : لو شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز في أرباح التجار ان لا يمرض لها حتى يحول عليها الحول . *

فهذا ابن الزبير ، وعبد الرحمن بن نافع (١) وعمر بن دينار ، وعمر بن عبد العزيز ، وقد روى أيضا عن عائشة ، وذكره الشافعي عن ابن عباس ، وهو أحد قول الشافعي .
قال أبو محمد : وحتى لو لم يأت خلاف في ذلك لما وجبت شريعة بغير نص قرآن أو سنة نابتة أو إجماع متيقن لا يشك في أنه قال به جميع الصحابة رضي الله عنهم .
وقد أسقط الحنفيون الزكاة عن الأبل الملوقة والبقر الملوقة وأموال الصنار كلها إلا ما أخرجت أرضهم . *

واسقط المالكيون الزكاة عن أموال العبيد والحلي . *

واسقطها الشافعيون عن الحلي وعن المواشي الستملة . *

وكل هذا خلاف للسنة النابتة بلا برهان . *

وذكروا الخبر الذي من طريق أبي هريرة : ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : ان رسول الله ﷺ مصدق ، فقال : منع العباس ، وخالد بن الوليد ، وابن جيل ، فقال رسول الله ﷺ : « انكم تظلمون خالداً ، ان خالداً قد احتبس ادراعه وأعبده (٢) في سبيل الله » .
قالوا : فدل هذا على ان الزكاة طلبت منه في دروعه وأعبده ، ولا زكاة فيها الا ان تكون لتجارة . *

قال أبو محمد : وليس في الخبر لائن ولا دليل ولا إشارة على شيء مما ادعوه ، وإنما فيه انهم ظلموا خالداً اذ نسبوا اليه منع الزكاة وهو قد احتبس ادراعه وأعبده في سبيل الله

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعبد الله بن نافع» وهو خطأ (٢) كذا في الأصلين

بالباء الموحدة المضمومة جمع عبد ، وهو رواية حكاهما القاضي عياض في نسخ البخاري ، والمشهور في رواية البخاري «واعتده» بضم التاء المثناة الفوقية وهو جمع قلة للتأد وهو ما أعده الرجل من السلاح والذواب وآلة الحرب للجهاد ، يجمع على «اعتده» بضم التاء ، وعلى «اعتده» بكسرهما مع زيادة هاء في آخره ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن حفص «واعتاده» قال الدارقطني «قال احمد بن حنبل قال علي بن حفص واعتاده واطأه فيه ويحذف ، وانما هو اعتده» نقله في اللسان ، وانظر البخاري (ج ٢ ص ٢٤٥) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٨) وضع الباري (ج ٣ ص ٢٦٣) والميني (ج ٧ ص ٤٧) . *

قط ، وصدق عليه السلام ، اذ من المحال ان يكون رجل عاقل خودين ينفق النفقة العظيمة في التطوع ثم يمنع اليسير في الزكاة المفروضة ، هذا حكم الحديث ، واما إعمال الظن الكاذب على رسول الله ﷺ فباطل *

وقد صرح عن رسول الله ﷺ ما يدل على ان لازكاة في عروض التجارة ، وهو أنه قد صح عن النبي ﷺ : « ليس فيها دون خمس أواق من الورق صدقة ، ولا فيها دون خمس ذود من الابل صدقة » وانه اسقط الزكاة عما دون الأربعين من النعم ، وعما دون خمسة أوسق من التمر والحلب ، فمن اوجب زكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في كل مانق عنه عليه السلام الزكاة مما ذكرنا *

وصح عنه عليه السلام : « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر » وانه عليه السلام قال : « قد عفوت عن صدقة الخيل » وانه عليه السلام ذكر حق الله تعالى في الابل والبقر والنعم والكنز (١) فستل عن الخيل فقال : « الخيل ثلاثة : هي لرجل أجبر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر » فستل عن الحبر فقال : « ما انزل على فيها شيء . إلا هذه الآية الفاذة (٢) الجامعة (فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره » *

فمن اوجب الزكاة في عروض التجارة فانه يوجبها في الخيل والحبر والبيد ، وقد قطع رسول الله ﷺ بأن لازكاة في شيء منها إلا صدقة الفطر في الرقيق ، فلو كانت في عروض التجارة أوفى شيء . مما ذكر عليه السلام زكاة إذا كان لتجارة . : لين ذلك بلا شك ، فاذ لم يبينه عليه السلام فلا زكاة فيها أصلا *

وقد صح الاجماع التيقن على ان حكم كل عرض كحكم الخيل والحبر والرقيق وما دون النصاب من الماشية والبعين *

ثم اختلف الناس ، فمن موجب الزكاة في كل ذلك اذا كان لتجارة ، ومن مسقط الزكاة في كل ذلك لتجارة كانت أولئير تجارة *

وصح بالنص ان لازكاة في الخيل ولا في الرقيق ولا في الحبر ولا فيها دون النصاب من الماشية والبعين ، وصح الاجماع من كل احد على ان حكم كل عرض في التجارة كحكم هذه ، فصح من ذلك ان لازكاة في عروض التجارة بالاجماع المذكور ، وقد صح الاجماع أيضا على انه لازكاة في العروض *

ثم ادعى قوم أنها اذا كانت لتجارة ففيها زكاة ، وهذه دعوى بلا يرهان *

(١) في النسخة رقم (١٦) بحذف الابل وتقديم وتأخير (٢) أي للتفردة في مسألتها *

واجمع الحنفيون والمالكيون والشافعيون على أن من اشترى سلماً للقيمة ثم نوى بها التجارة فلا زكاة فيها . وهذا تحكم في إيجابهم الزكاة في أعيانها إذا بيعت ثم تجرئها بـ (١) برهان *

وأما قولهم : إن الزكاة فيها ينمى ، فدعوى كاذبة متناقضة ، لأن عروض القيمة تنمى قيمتها كمروض التجارة ولا فرق *

فإن قالوا : المروض للتجارة فيها النماء *

قلنا : وفيها أيضاً الخسارة ، وكذلك الحبر تنمى ، ولا زكاة فيها عندم ، وأخيل تنمى ، ولا زكاة فيها عند الشافعيين والمالكيين ، والأبل الدوامل تنمى ولا زكاة فيها عند الحنفيين والشافعيين ، وما أصيب في أرض الخراج ينمى ، ولا زكاة فيها عند الحنفيين وأموال البعير تنمى ، ولا زكاة فيها عند المالكيين *

قال أبو محمد : وأقوالهم واضطرابهم في هذه المسألة نفسها برهان قاطع على أنها ليست من عند الله تعالى *

فإن طائفة منهم قالت : تزكى عروض التجارة من أعيانها . وهو قول الزنى *

وطائفة قالت : بل تقومها ، ثم اختلفوا *

فقال أبو حنيفة : تقومها بالأحوط للمساكين *

وقال الشافعي : بل بما اشتراها به ، فإن كان اشترى عرضاً بمرض قومه بما هو الأغل من نقد البلد *

وقال مالك : من باع عرضاً بمرض أبداً فلا زكاة عليه إلا حتى يبيع ولو بدرهم ، فإذا فض له ولو درهم قوم حينئذ عروضة وزكاهما *

قلت شمرى ! ما شأن الدرهم هنا ! إن هذا لمعجب ؟ فكيف إن لم ينض له إلا نصف درهم أوجبة فضة أو فلس ، كيف يصنع ؟ *

وقال أبو حنيفة والشافعي : يقوم ويزكى وإن لم ينض له درهم *

وقال مالك : المدير الذى يبيع ويشترى يقوم كل سنة ويزكى ، وأما المحكر فلا زكاة عليه - ولو جس عروضة ستين - إلا حتى يبيع ، فإذا باع زكى حينئذ لسنة واحدة . وهذا عجب جداً ! *

وقال أبو حنيفة والشافعي : كلاهما سواء ، يقومان كل سنة ويزكيان *

(١) تجز من باب نصر وكتب *

حدثنا حماد بن عمار بن محمد بن علي ثناب الله بن يونس ثنابي بن مخلد ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا محمد بن بكر عن ابن جريج قال قال لي عطاء : لاصدقة في أولئك ولا في زبرجد ، ولا ياقوت ، ولا نصوص ، ولا عرض ولا شيء لا يدار ، فان كان شيء من ذلك يدار ففيه الصدقة في ثمنه حين يباع . وهذا خلاف قول من ذكرنا *

وقال الشافعي : لا يضيف الربح الرأس المال إلا الصياغة ، وهذا عجب جداً *
وقال أبو حنيفة ومالك : بل يضيف الربح الرأس المال ولو لم يربحه إلا في تلك الساعة فكان هذا أيضاً عجيباً *

وأقولهم في هذه المسألة طريفة جداً لا يدل على صحة شيء منها قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة ، ولا قول صاحب أصلاً ، وأكثر ذلك لا يعرف له قائل قبل من قاله منهم ، والله تعالى يقول : (فان تنازعتم في شيء فروده الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) فليت شعري هل رد هؤلاء هذا الاختلاف الى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ ؟ وهل وجدوا في القرآن والسنة نصاً أو دليلاً على شيء من هذه الأقوال الفاسدة ؟ *
وكأهم يقول : من اشترى سلعة للقيمة فنوى بها التجارة فلا زكاة فيها ، فان اشتراها للتجارة فنوى بها القيمة تسقط الزكاة عنها ، فاحتاطوا للاسقاط الزكاة التي أوجبها ببيعهم *
وقالوا كأهم : من اشترى ماشية للتجارة أو زرع للتجارة فان زكاة التجارة تسقط وتزومه الزكاة المفروضة ، وكان في هذا كفاية لو أنصفوا أنفسهم ولو كانت زكاة التجارة حقاً من عند الله تعالى ما أسقطتها الزكاة المفروضة ، لكن الحق يطلب الباطل *
فان قالوا : لا يجمع زكاتان في مال واحد *

قلنا : فما المانع من ذلك ، ليت شعري ، إذا كان الله تعالى قد أوجبهما جميعاً اورسوله صلى الله عليه وسلم ؟ *

٦٤٢ — مسألة — ولا زكاة في تمر ولا بر ولا شعير حتى يبلغ ما يصيه المرء الواحد من الصنف الواحد منها خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد بعد النبي ﷺ ، والممن وطل ونصف الدرطل وربع على قدر زكاة المد وخفته ، وسواء زرع في أرض له أو في أرض لغيره بنفسه أو بمعاملة جائزة أو غير جائزة ، اذا كان البئر غير مفسوب ، سواء أرض خراج كانت أو أرض عشر *

وهذا قول جمهور الناس ، وبه يقول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبو سليمان *
وقال أبو حنيفة : يزكي ماثل من ذلك وما أكثر ، فان كان في أرض خراج فلا زكاة .

فما أصيب فيها ، فإن كانت الأرض مستأجرة فالزكاة على رب الأرض لا على الزارع ،
فإن كان في أرض مفسوبة : فنقض لصاحب الأرض بما تقصها الزرع فالزكاة على صاحب
الأرض ، وإن لم يقض له بشئ . فالزكاة على الزارع . قال : والمد رطلان *
فهذه خمسة مواضع خالف فيها الحق في هذه المسألة ، وقد ذكرنا قول رسول الله
ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب أو تمر صدقة » *

وتلق أبو حنيفة بقول رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء العشر » *
وأخطأ في هذا ، لأنه استعمل هذا الخبر وعصى الآخر ، (١) وعذالاجل *
ونحن أظننا في الخبرين جميعاً ، وهو قد خالف هذا الخبر أيضاً ، إذ خص بماسقت
السماء كثيراً برأيه ، كالقصب ، والخطب ، والحشيش ، وورق الشجر وما أصيب في أرض
الخراج ولم ير أن يخصه بكلام رسول الله ﷺ *
وأيضاً فإنه كف من ذلك ما لا يطاق ، كما قدمنا ، وخص من ذلك برأيه ما أصيب في
عرصات الدور ، وهذه تحاليل لأنظير لها *

وأما أبو سليمان فقال : ما كان يحتمل التوسيق فلا زكاة فيه حتى يبلغ خمسة أوسق ،
وما كان لا يحتمل التوسيق فالزكاة في قليله وكثيره ، وقد ذكرنا فساد هذا القول قبل *
والمعجب أن أبا حنيفة يزعم أنه صاحب قياس ، وهو لم يرفها يزك شيئاً قليلاً وكثيره (٢)
فهل قياس الزرع على الماشية والبعير ؟ فلا النص اتبع ، ولا القياس طرد *

وأما المد فإن أبا حنيفة وأصحابه احتجوا في ذلك بما روينا من طريق شريك بن عبد الله
القاضي عن عبد الله بن عيسى عن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ :
« يجزى في الوضوء رطلان » مع الأثر الصحيح في أنه عليه السلام كان يتوضأ بالمد *
وهذا الاحتجاج فيه ، لأن شريكاً مطروح ، مشهور بتدليس النكرات إلى التفت ، وقد
أسقط حديثه الإمامان عبد الله بن المبارك ، ويحيى بن سعيد القطان ، والله لا أطلع من
شهدا عليه بالجرحة *

ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأنه لا يدل ذلك على أن المد رطلان ، وقد صح

(١) في النسخة رقم (١٦) « وعصى الآية » وهو خطأ ظاهر (٢) في الأصلين « يزك
قليله ولا كثيراً » وزيادة حرف « لا » خطأ صرف يفسد المعنى معها ، كما هو واضح
عند التأمل *

أن رسول الله ﷺ توضأ بنثى المد ، ولا خلاف فى أنه عليه السلام لم يكن يمر (١) له الماء للوضوء بكيلى ككيلى الزيت لا يزيد ولا ينقص *
وأيضاً فلو صح لما كان فى قوله عليه السلام «يجزى» فى الوضوء «مطلان» مانع من أن يجزى أقل ، وهم أول موافق لنا فى هذا ، فمن توضأ عنهم بنصف رطل أجزاء ، فبطل تملقهم بهذا الأثر *

واحتجوا بخبر روىناه من طريق موسى الجهنى : كنت عند مجاهد نأى باناء يسع ثمانية أرطال ، تسعة أرطال ، عشرة أرطال ، فقال : قالت عائشة : «كان رسول الله ﷺ ينتسل بمثل هذا» مع الأثر الثابت أنه عليه السلام كان ينتسل بالصاع *
قال أبو محمد : وهذا لأحاجة فيه ، لأن موسى قد شك فى ذلك الاثنا من ثمانية أرطال الى عشرة : وهم لا يقولون : ان الصاع يزيد على ثمانية أرطال ولا قلنا *
وأيضاً فقد صح أنه عليه السلام اغتسل هو وعائشة رضى الله عنها جميعاً من إناء يسع ثلاثة أمداد ، وإيضاً من إناء هو الفرق ، والفرق اثنا عشر مداً ، وإيضاً بخمسة أمداد ، وإيضاً بخمسة مكاي (٢) وكل هذه الآثار فى غاية الصحة والاسناد الوثيق الثابت المتصل ، والغلبة مكاي خمسون مداً ، ولا خلاف فى أنه عليه السلام لم يبرله الماء للفعل بكيلى ككيلى الزيت ، ولا توضأ واغتسل باناء من مخصوصين ، بل قد توضأ فى الحضر والسفر بلا مراعاة لمقدار الماء ، وهم أول مخالف لهذا التحديد ، فلابد يختلفون فى أن امره الواغسل بنصف صاع لأجزأه . فبطل تملقهم بهذه الآثار الواهية *
واحتجوا بر وايتين واهيتين *

إحداهما من طريق أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية عن ابنى اسحاق عن رجل عن موسى بن طلحة : ان القفيز الحجاجى قفيز عمر اوصاع عمر (٣) *

(١) بفتح العين المهملة وتشديد الياء التثنية المفتوحة ، يقال : «غير اليزان والكيال وعاورهما وعايرهما وعاير بينهما معايرة وعياراً قدرهما ونظر ما بينهما» نقله فى اللسان (٢) المكوك - بفتح الميم وضم الكاف المشددة - مكيال لأهل المراق سمته صاع ونصف ، وجمه مكايك ومكاي بتشديد الياء فى آخره على البدل كراهية التضعيف ، وذكر فى اللسان - فى مادة (م ك ك) مقداره ومقدار غيره من الكايل بتفصيل وان ثم قال : «ويختلف مقداره باختلاف اصطلاح الناس عليه فى البلاد» (٣) رواه يحيى بن آدم فى الخراج وقه ٤٧٦ عن زهير بن معاوية بمعناه *

والآخري من طريق مجالد عن الشعبي قال: الفقير الحجاجي صاع عمر*
 ويرواية عن ابراهيم عيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجيا (١)*
 وبرواية عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن ابراهيم: «كان صاع رسول الله ﷺ ثمانية أرطال، ومده وطلين» *

قال أبو محمد هذا كله سواء وجوده وعلمه*
 أما حديث موسى بن طلحة فيبن أبي اسحاق وبينه من لا يدري من هو، ومجالد
 ضعيف، اول من ضعفه أبو حنيفة، وابراهيم لم يدرك عمر*
 ثم لوصح كل ذلك لما اتفقوا به، لأننا لم ننازعهم في صاع عمر رضى الله عنه ولا في
 ققيزه، إنما ننازعهم في صاع النبي ﷺ، ولنا نضع ان يكون لعمر صاع وققيز ومد
 رتبة لأهل البراق لفقاتهم وأوزانهم، كما بمصر الوية والاردب، وبالشام المدى (٢)
 وكما كان لروان بالدينة مداخلته، ولشام بن اسماعيل مداخلته، ولا حجة في شيء*
 من ذلك *

وأما قول ابراهيم في صاع النبي ﷺ ومده فقول ابراهيم وقول أبي حنيفة سواء في الرغبة
 عنهما إذا خالفا للصواب *

وقدر وبنامن طريق البخاري: ثنائمان بن أبي شبة ثنا القاسم بن مالك الزني ثنا الحميد
 ابن عبد الرحمن (٣) عن السائب بن يزيد قال: «كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ
 مدًا وثلاثين بعد كم اليوم، فزيد فيه في زمن (٤) عمر بن عبد العزيز» *
 ورويان عن مالك أنه قال في مكيقة كاة القطر بالمد الأصغر مد رسول الله ﷺ (٥)
 وعنه أيضا في زكاة الحبوب والزيتون بالصاع الأول صاع رسول الله ﷺ (٦)*

(١) رواه الطحاوي (ج ١ ص ٣٢٤) من طريق مفترية عن ابراهيم، وزاد في آخره:
 «والحجاجي عندهم ثمانية أرطال بالبغدادى» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وبالشام المد
 والدينار» وهو خطأ في موضعين، فليس له ذكر الدينار هنا موضع، والمدى - بضم
 الميم واسكان الدال وآخره ياء بوزن قفل مكيال لأهل الشام، وهو غير المد يشهد الدال
 (٣) الحميد بالتصغير والذي رجحه ابن حجر ان اسمه «الحميد» بالتكبير (٤) في النسخة
 رقم (١٤) «زمان» وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٨ ص ٢٩٠) ورواه البخاري أيضا بعمامة عن
 عمرو بن زرة عن القاسم (ج ٩ ص ١٨٨) وكذلك النسائي (ج ٥ ص ٥٤) (٥) هو في
 الوطأ (ص ١٢٤) (٦) هو في الوطأ (ص ١١٨) *

ومن طريق مالك عن نافع قال : كان ابن عمر يعطى زكاة الفطر من رمضان بعد رسول الله ﷺ المد الاول •

فصح ان بالمدينة صاعاً ومداً غير مد النبي ﷺ . ولو كان صاع عمر بن الخطاب هو صاع النبي ﷺ لما نسب الى عمر اصلاً دون ان ينسب الى ابي بكر ، ولا الى ابي بكر أيضاً دون ان يضاف الى رسول الله ﷺ . فصح بلا شك أن مد هشام بإعارة به هشام ، وأن صاع عمر أعارة به عمر . هذا إن صح أنه كان هناك صاع يقال له «صاع عمر» فإن صاع رسول الله ﷺ ومدّه منسوبان اليه لا الى غيره ، باقيا بحسبهما •

وأما حقيقة الصاع الحجاجي الذي عولوا عليه فانثار وينامن طريق اسماعيل بن اسحاق عن مسدد عن المتمر بن سليمان عن الحجاج بن أرطاة قال حدثني من سمع الحجاج ابن يوسف يقول : صاعى هذا صاع عمر (١) أعطنيه عجوز بالمدينة •

فان احتجوا برواية الحجاج بن أرطاة عن ابراهيم فروايته هذه حجة عليهم ، وهذا أصل صاع الحجاج ، فلاكثر ولا طيب ، ولا بورك في الحجاج ولا في صاعه •

وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن يزيد (٢) — هو ابن أبي زياد — عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : الصاع يزيد على الحجاجي مكياً •

فبطل ما هو به من الباطل ، ووجب الرجوع الى ما صح عن النبي ﷺ • كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق —

هو ابن راهويه — ومحمد بن اسماعيل بن علي ، قال اسحق عن الملائي (٣) وقال ابن علي : ثنا ابونعيم — هو الفضل بن دكين — كلاهما عن سفيان الثوري عن حفصة ابن ابي سفيان الجمعي عن طاوس عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : « السكيات

(١) في النسخة رقم (١٦) «صاع ابن عمر» وهو خطأ ، ففي خراج يحيى بن آدم (رقم ٤٧٧) « قال لي اسرائيل عن ابي اسحق قال : قدم علينا الحجاج من المدينة فقال : اني قد اتخذت لكم غنوما على صاع عمر بن الخطاب » وهو اسناد صحيح متصل الى الحجاج (٢) في النسخة رقم (١٦) «زيد» وهو خطأ (٣) بضم الميم وتخفيف اللام ، وأنا أرجح انه ابونعيم الفضل بن دكين — بضم الدال المهملة — وليس شخصا آخر كما يوم كلام المؤلف . وهذا الاثر بهذا الاسناد لم أجده في النسائي ، ولكن وجدته فيه عن ابي سليمان عن ابي نعيم (ج ٥ ص ٥٤) •

على مكيال أهل المدينة ، والوزن على وزن أهل مكة •

فلم يسمع أحداً يخرج عن مكيال أهل المدينة ومقداره عندهم ، ولا عن موازين (١) أهل مكة ، ووجدنا أهل المدينة ولا يختلف منهم اثنان في أن مد رسول الله ﷺ الذي به تؤدى الصدقات ليس أكثر من رطل ونصف : ولا أقل من رطل وربع ، وقال بعضهم : رطل وثلاث - وليس هذا اختلافاً ، لكنه على حسب رزانة المكيال من البر والتمر والشعير •

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن عروة : « أن مد النبي ﷺ الذي كان يأخذ به الصدقات رطل ونصف » • حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود عن أحمد بن حنبل قال : صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث - قال أبو داود : وهو صاع رسول الله ﷺ •

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قال : ذكر أبي أنه غير مد النبي ﷺ بالخطئة فوجدناه رطلاً وثلاثاً (٢) في البر (٣) ، قال : ولا يبلغ من التمر هذا المقدار •

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا إبراهيم بن حماد ثنا إسماعيل بن إسحاق قال : دفع إلينا إسماعيل بن أبي أويس (٤) المد ، وقال : هذا مد مالك وهو على مثال مد النبي ﷺ ، فذهبت به إلى السوق ، وخرط لي عليه مد وحلته مني إلى البصرة ، فوجدته نصف كيلجة (٥) بكيلجة البصرة ، يزيد على كيلجة البصرة شيئاً يسيراً خفيفاً ، إنما هو شبه بالرجحان الذي لا يقع عليه جزء من الأجزاء ، ونصف كيلجة البصرة هو ربع كيلجة بغداد - فالمد ربع الصاع ، والصاع مقدار كيلجة بغدادية يزيد الصاع عليها شيئاً يسيراً •

قال أبو محمد : وخرط لي مد على تحقيق المد المتوارث عند آل عبد الله بن علي الباقي ،

(١) في النسخة رقم (١٤) « موازن » وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « رطل وثلاث » وهو لحن (٣) في النسخة رقم (١٦) « في المد » بدل قوله « في البر » ، وكانت أيضاً هكذا في النسخة رقم (١٤) ولكن ناسخها صححها إلى « في البر » وهو الصواب ، وبدل عليه قوله بمده « ولا يبلغ من التمر هذا المقدار » (٤) هو إسماعيل بن عبد الله ، وهو ابن اخت مالك ونسبه (٥) بفتح الكاف واللام والجيم ، وهو مكيال •

وهو عند أكبرهم (١) لا يفارق داره ، أخرجه الى قتي (٢) الذي كافته ذلك ، عل.
ابن عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن علي المذكور ، وذكر أنه مدأ به وجده وابي جد
أخذه وخرطه على مد أحمد بن خالد ، وأخبره أحمد بن خالد أنه خرطه على مديجي
ابن يحيى ، الذي أعطاه إياه ابنه عبد الله بن يحيى بن يحيى ، وخرطه يحيى على مديالك ،
ولأشك أن أحمد بن خالد صححه أيضا على مد محمد بن وضاح الذي صححه ابن وضاح بالدينه *
قال أبو محمد : ثم كنهه بالقمح الطيب ، ثم وزنه ، فوجده رطلا واحدا ونصف
رطل بالفلقي (٣) ، لا يزيد حبة ، وكنهه بالشعير ، الا أنه لم يكن بالطيب ، فوجده
رطلا واحدا ونصف أوقية *

قال أبو محمد : وهذا امر مشهور بالدينه ، منقول نقل الكافة ، صغبرهم وكبرهم ،
وصالحهم ومالهم ، وعالمهم وجاهلهم ، وحرائرهم وامائهم ، كما قل أهل مكة موضع الصفا ،
والروة ، والاعتراض على أهل المدينة في صاعهم ومدهم كالاعتراض على أهل مكة في موضع
الصفا والروة ولا فرق ، وكنهه يترض على أهل المدينة في القبر والنبر والبقيع ، وهذا
خروج عن الديانة والمقول *

قال أبو محمد : وبجست انا غاية البحث عند كل من وقتت بتمييزه ، فكل اتفق لي على
ان دينار الذهب بمكة وزنه اثنان وثمانون حبة وثلاثة اعشار حبة الحلب من الشعير المطلق ،
والدرهم سبعة اعشار النقال ، فوزن الدرهم المكى سبع وخمسون حبة وستة اعشار حبة وعشر
عشر حبة ، فالرطل مائة درهم واحدة وثمانية وعشرون درهما بالدرهم المذكور *

وقد رجع أبو يوسف الى الحق في هذه المسألة إذ دخل المدينة ووقف على أمداد أهلها *
وقد موه بعضهم بأنه إنما سمي الوسق لأنه من وسق البعير *
قال أبو محمد : وهذا طريف في المروج جدا ! وليت شمري من له بذلك !! وهلا
قال : لأنه وسق الحمار !! *

ثم أيضا فان الوسق الذي أشار اليه هو عديم ستة عشر ريبا بالقرطبي ، وحمل البعير
أكثر من هذا القدار ينحو نصفه *
وأما اسقاطهم الزكاة عما أصيب في أرض الخراج من بر وعمر وشعير فحاش جدا ،
وعظيم من القول ، واسقاط للزكاة المفترضة *

(١) في النسخة رقم (١٦) «أكثرهم» وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم (١٦) «تق»

وهو خطأ (٣) هنا بمحاشية النسخة رقم (١٤) كلمة في تفسير الرطل الفلقي نقلنا هافيا معنى *

ومو هو افي هذا بطوام ، منها : أن قاله عليهم : إن عمر لم يأخذ الزكاة من ارض الخراج *
قال أبو محمد : وهذا نحو به بارد ! لأن عمر رضي الله عنه إنما ضرب الخراج على اهل
الكفر ، ولا زكاة تؤخذ منهم ، فان ادعى أن عمر لم يأخذ الزكاة ممن أسلم من أصحاب
أرض الخراج فقد كذب جدا ، ولا يجد هذا أبدا ، ومن ادعى ان عمر أسقط الزكاة
عنهم كمن ادعى انه أسقط الصلاة عنهم ولا فرق *

وموه بعضهم بأن ذكر ما قد صرح عن رسول الله ﷺ من قوله : « منعت المراق فقيرها
ودرهمها ، ومنعت الشام مديها (١) » ودینارها ، ومنعت مصر إردیها ودینارها ، وعدم من
حيث بدأتم » (٢) ، شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه ، قالوا : فأخبر عليه السلام بما
يجب في هذه الأرضين ، ولم يخبر ان فيها زكاة ، ولو كان فيها زكاة لأخبر بها *

قال أبو محمد : مثل هذا ليس لا يراده وجه إلا ليحمد الله تعالى من سمعه على خلاصه
من عظيم ما ابتلوا به من المجاهرة بالباطل ومعارضة الحق بأغث ما يكون من الكلام ؟
وليت شمرى ! في أى معقول وجدوا أن كل شريعة لم تذكر في هذا الحديث فهي ساقطة ؟
وهل يقول هذا من له نصيب من التميز ؟ وهل بين من أسقط الزكاة - لأنها لم تذكر في
هذا الخبر - فرق وبين من أسقط الصيام لأنه لم يذكر في هذا الخبر ، ومن أسقط الصلاة
والحج لأنها لم يذكر في هذا الخبر ؟ *

وحتى لو صرح لهم أن رسول الله ﷺ قصد بهذا الخبر ذكر ما يجب في هذه الأرضين -
ومعاذ الله من أن يصح هذا فهو الكذب البحت على رسول الله ﷺ - لما كان في
ذلك اسقاط سائر حقوق الله تعالى عن أهلها ، وليس في الدنيا حديث انتظم ذكر جميع
الشرائع أولها عن آخرها ، نعم ، ولا سورة أيضا *

وإنما قصد عليه السلام في هذا الحديث الانذار بخلاء أيدي المفتحين لهذه البلاد
من أخذ طماها ودرامها ودنانيرها فقط ، وقد ظهر ما أنذر به عليه السلام *

ومن الباطل المتع ان يريد رسول الله ﷺ ما زعموا ، لأنه لو كان ذلك ، وكان
ارباب اراضي (٣) الشام ومصر ، والمراق مسلمين ، فن هم مخاطبون بأنهم يعودون كما

(١) بضم اليم واسكان الدال وبالياء كما سبق ، وفي الأصلين « مديها » وهو تحريف

(٢) في النسخة رقم (١٦) « أبدا تم » وهو خطأ ، والحديث رواه يحيى بن آدم في الخراج

(رقم ٢٢٧) ومسلم (ج ٢ ص ٣٦٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٢٩) وابن الجارود (ص ٤٩٩)

(٣) في النسخة رقم (١٤) « ارض » بالافراد *

بدؤا (١) ؟ ومن المانع ما ذكر منه ؟ ! هذا تخصيص منهم بالباطل وبما ليس في الخبر منه نص ولا دليل ، ولو قيل لهم : بل في قوله عليه السلام : «فما سقت السماء العشر» دليل على سقوط الخراج وبطلانه ، إذ لو كان فيها خراج لذكره عليه السلام *
والعجب أيضاً إسقاطهم الجزية بهذا الخبر عن أهل الخراج ! فأسقطوا فرضين من فرائض الاسلام أى صاحب ! - وهذا عجب جداً ! وخالفوا ذلك الصاحب في هذه القضية نفسها ، لأنه قد صح عنه إيجاب الجزية مع الخراج ، فمرة يكون فعله حجة يخالف بها القرآن ، وهم مع ذلك كاذبون عليه ، فما روى عنه قط إسقاط الزكاة عما أصيب في أرض الخراج ، ومرة لا يرونه حجة أصلاً ومعه الحق *

فان قالوا : إن الصحابة أجمعوا على أخذ الخراج *

قيل لهم : والصحابة أجمعوا على أخذ الزكاة قبل إجماعهم على الخراج ومعه وبدءه بلا شك ، ولا عجب أعجب من إيجاب محمد بن الحسن الخراج على المسلم في أرض الخراج إذا ملكها ، وإسقاط الزكاة عنه ، وإيجابه الزكاة على اليهودي والنصراني إذا ملكا أرض العشر ، وإسقاط الخراج عنهما ! وفاعل هذا متمم على الاسلام وأهله (٢) *

وقالوا : لا يجتمع حقان في مال واحد *

قال أبو محمد : كذبوا وافكوا ؟ بل يجتمع حقوق لله تعالى في مال واحد ، ولو أنها ألف حق ، وما ندرى من أين وقع لهم انه لا يجتمع حقان في مال واحد ، وهم يوجبون الخمس في مددن الذهب والفضة والزكاة أيضاً ، إما عند الحول وإما في ذلك الوقت ان كان بلغ حول ماعنده من الذهب والفضة ، ويوجبون أيضاً الخراج في أرض المدن ان كانت أرض خراج ؟ ! *

ومن عجائب الدنيا تسليم الخراج على الزكاة ، فأسقطوها به ، ثم غلبوا زكاة البر والشعير ، والتمر ، والماشية على زكاة التجارة ، فأسقطوها بها ، ثم غلبوا زكاة التجارة على الرقيق على زكاة الفطر ، فأسقطوها بها ، فمرة رأوا زكاة التجارة أوكد من الزكاة المفروضة ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «ابدؤا» وهو خطأ (٢) هذه زلة قلم من ابن حزم ، اولمها من أثر ما كان عنده من الربو الذي يضيق به الصدر أعاذنا الله منه ، وما كان محمد بن الحسن رحمه الله متهماً على الاسلام ، بل هو عالم كبير ، ثقة في الحديث وبخاصة في الرواية عن مالك ، وان لينة بعض أهل الحديث فانما ذلك من قبل حفظه ، ومن قبل انه اشتغل بالفقه أكثر من الرواية ، ورحمه الله الجميع *

ومرة رأوا الزكاة المفروضة أولى من زكاة التجارة ؟
والحسن بن حي يرى أن يزكى ما ذرع للتجارة زكاة التجارة لا الزكاة المفروضة ،
وذكرنا هذا ثلاثا يدعوا في ذلك إجماعاً ، فهذا أخف شيء عليهم *
وإن تناقض المالكيين والشافعيين لظاهر إسقاطهم الزكاة عن عروض التجارة
للزكاة المفروضة وإبقائهم إياها مع زكاة الفطر في الرقيق *
وكذلك أيضاً تناقض الحنفيون إذ أثبتوا الاجارة والزكاة في أرض واحدة *
ومن صرح عنه إيجاب الزكاة في الخراج من أرض الخراج عمر بن عبد العزيز وابن
أبي ليلى وابن شبرمة وشريك والحسن بن حي *
وقال سفيان وأحمد : ان فضل بعد الخراج خمسة أوسق فصاعداً فيه الزكاة *
ولا يحفظ عن أحد من السلف مثل قول أبي حنيفة في ذلك *
والمعجب كله من تعويهم بالثابت عن عمر رضي الله عنه من قوله - إذ أسلمت دهقانة
نهر الملك (١) - : ان اختارت أرضها وأدت (٢) ما على أرضها فخلوا بينها وبين أرضي ،
وإلا فخلوا بين المسلمين وأرضهم . وعن علي نحو هذا . وعن ابن عمر انكار المدخول في
أرض الخراج للمسلم (٣) *

وليت شمري هل عقل ذو عقل قط ان في شيء من هذا إسقاط الزكاة عما أخرجت
الأرض ؟ وهذا مكان لا يقابل الا بالتمجيب ! وحسبنا الله ونعم الوكيل *
ويكنى من هذا قول رسول الله ﷺ : « فيما سقت السماء العشر » فم لم يخص *
وأيضاً فإن من البرهان على ان الزكاة على الرافع (٤) لا على الأرض إجماع الأمة
على انه ان اراد ان يعطى المشر من غير الذي أصاب في تلك الأرض لكان ذلك له ، ولم

(١) في الأصلين « نهر الملك » وهو تصحيف ، ونهر الملك كورة واسعة ويقعد بدم
نهر عيسى ، والدعقان - بكسر الدال وضماً - له معان منها : رئيس الاقليم ، وهو مغرب
عن الفارسية ، ولعله المراد هنا : وفي خراج يحيى بن آدم (رقم ١٨١) « عن طارق بن
شهاب قال : أسلمت امرأة من أهل نهر الملك » (٢) في الأصلين « أو أدت » والصواب
بواو المنطوق كما في خراج يحيى (٣) انظر الخراج (رقم ١٥٠) الى (١٧١) (٤) الرافع بالراء
وفي النسخة رقم (١٦) بالذال ، وهو خطأ في ظني ، بل هو من رفع الزرع بمعنى نقله
من الموضع الذي يمحصد فيه الى اليبادر ، فالرافع هو صاحب الزرع الذي له تاج الأرض *

يُجْزِ اجارَه على ان يعطى من عين ماخرجت الارض . فصَح ان الزكاة في ذمة المسلم
الرائع ، لاني الارض * .

٦٤٣ — مسألة — وكذلك ماصيب في الارض المنصوبة إذا كان البذر للنصاب
لان غصبه الأرض لا يعطل ملكه عن بذره ، فالبذر اذا كان له فما تولد عنه فله ، وانما
عليه حق الارض فقط ، ففي حصته منه الزكاة ، وهي له حلال وملك صحيح *
وكذلك الأرض المستأجرة بمقد فاسد ، او المأخوذة بمعض مايجر منها ، او
المنوحة ، لمعوم قوله عليه السلام «فما سقطت السماء المشر» * .

وأما إن كان البذر منصوباً فلا حق له ، ولا حكم في شيء مما أتت الله تعالى منه ،
سواء كان في أرضه نفسه أم في غيرها ، وهو كاله (١) لصاحب البذر ، لقول الله تعالى :
(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا يختلف اثنان في ان غاصب البذر إنما أخذه بالباطل ،
وكذلك كل بذر اخذ بغير حق فحرم عليه بنص القرآن أكله ، وكل ما تولد من شيء
فهو لصاحب ما تولد منه بلا خلاف ، وليس وجوب الضمان بمسح له ما حرم الله تعالى عليه *
فان موهوا بما روى من ان «الخراج بالضمان» *

فلا حجة لهم فيه لوجوه : اولها : أنه خبر لا يصح ، لأن راويه غلغل بن خفاف ،
وهو مجهول (٢) *

والثاني : أنه لو صح لكان إنما ورد في عبد يبيع يوماً صحيحاً ثم وجد فيه عيب ، ومن
الباطل ان يقاس الحرام على الحلال ، لو كان القياس حقاً ، فكيف والقياس كله باطل *
والثالث : انهم (٣) يازمهم ان يحملوا أولاد المنصوبين من الاماء والحيوان للنصاب بهذا
الخبر ، وهم لا يقولون بذلك *

٦٤٤ — مسألة — فاذا بلغ الصنف الواحد - من البر ، أو النمر ، أو الشير - خمسة

(١) في النسخة رقم (١٦) «وهذا كاله» (٢) غلغل بفتح الهم واسكان الخاء المعجمة
وفتح اللام ، وخفاف بضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء . وحديثه هذا رواه الطيالسي
(ص ٢٠٦ رقم ١٤٦٤) عن ابن أبي ذئب عن غلغل عن عروة عن عائشة مرفوعاً ، ونسبه
ابن حجر في التلخيص (ص ٢٤١) الى الشافعي والحاكم والترمذي ، وتقل في التهذيب
ما قيل في غلغل بن خفاف وان ابن حبان ذكره في التلخيص ثم قال : «وتابعه على هذا الحديث
مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه به ، وقال ابن وضاح : غلغل :
ثقة» (٣) في النسخة رقم (١٤) «أنه»

أوسق كما ذكرنا فصاعداً ، فان كان مما يسقى بساقية (١) من نهر أو عين أو كان بملا (٢) ففيه العشر ، وان كان يسقى بسانية أو ناعورة أو دلو ففيه نصف العشر ، فان نقص عن الحصة الأوسق - مائل أو أكثر - فلا زكاة فيه . وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأصحابنا *

وقال أبو حنيفة : في قليله وكثيره العشر وأنصف العشر *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا سميد بن أبي مريم ثنا عبد الله بن وهب اخبرنى يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن النبي ﷺ قال : « فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا (٣) العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » *

وقد ذكرنا قبل قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » فصح ان ما نقص عن الحصة الأوسق نقصانا - قل أو أكثر - فلا زكاة فيه *

والمعجب من تطليب ابى حنيفة الخبير : « فيما سقت السماء العشر » على حديث الأوسق الحصة ، وغلب قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس أواق من الجوز صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود من الابل صدقة » على قوله عليه السلام : « في الزقة ربع العشر » وعلى قوله عليه السلام : « ما من صاحب ابل لا يؤدى حقها » وهذا تناقض ظاهر والله تعالى التوفيق *

٦٤٥ - مسألة - ولا يضم قح الى شعير ، ولا تمر اليهما . وهو قول سفيان الثوري ،

ومحمد بن الحسن ، والشافعي ، وأبي سليمان وأصحابنا *

وقال الليث بن سعد ، وأبو يوسف : يضم كل ما أخرجت الأرض من القمح والشعير والأرز والذرة والدخن وجميع القطاني ، ببعض ذلك الى بعض ، فاذا اجتمع من كل ذلك خمسة أوسق ففيه الزكاة كما ذكرنا ، وإلا فلا *

وقال مالك : القمح ، والشعير ، والسلت صنف واحد ، يضم بعضها الى بعض في الزكاة ، فاذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق ففيها الزكاة ، وإلا فلا ، ويجمع الحنص والنول واللوييا ، والمدس ، والحلبان ، والبسيلة بعضها الى بعض ، ولا يضم الى القمح ولا الى الشعير

(١) الساقية من سواق الزرع نهر صغير ، قاله في اللسان (٢) بفتح الباء واسكان العين الهمة ، وهو ما شرب من النخيل بمروقه من الأرض من غير سقى ساء ولا غيرها ، والسانية بمعنى الناضجة ، وهي ما يسقى عليه من يمر وغيره وانظر خراج يحيى (رقم ٣٦٤ ل' ٣٩٥) (٣) العثري : بفتح العين المهمة والتاء المثلثة المنخفضة موقال ابن الاعرابي بتشديد التاء وهو خطأ ، وهو الذى يسقى بماء السماء من مطر وسيل *

ولا إلى السلت، قال: وأما الأرز، والقترة، والسهم فهي أصناف مختلفة، لا يضم كل واحد منها إلى شيء أصلاً *

واختلف قوله في العلس، فرة قال: يضم إلى القمع، والشعير، ومرة قال: لا يضم إلى شيء أصلاً *

ورأى القطاني في البيوع أضافاً مختلفة، حاشا للوبيا والحصى، فانه رأى في البيوع شيئاً واحداً *

قال أبو محمد: أما قول مالك فظاهر الخطأ جملة، لا يحتاج من إبطاله إلى أكثر من إرادته؟ وما نعلم أحداً على ظهر الأرض قسم هذا التقسيم، ولا جمع هذا الجمع، ولا فرق هذا التفریق قبله ولا ماله ولا بعده، إلا من قلده، وماله متعلق، لا من قرآن، ولا من سنة صحيحة، ولا من رواية فاسدة، ولا من قول صاحب ولا تابع، ولا من قياس، ولا من رأى يعرف له وجه، ولا من احتياط أصلاً *

وأما من رأى جمع البر وغيره في الزكاة فيمكن أن يتعلقوا بموم قوله عليه السلام: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» *

قال أبو محمد: ولو لم يأت إلا هذا الخبر لكان هذا القول الذي لا يجوز غيره * لكن قد خصه ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسماعيل بن مسعود - هو الجحدري - ثنا يزيد بن زريع ثنا روح بن القاسم حدثني عمرو ابن يحيى بن عمار عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ قال: «لا يحمل في البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة أوسق، ولا يحمل في الودق زكاة حتى يبلغ خمس أواق (١) ولا يحمل في الابل زكاة حتى تبلغ خمس ذود» (٢) *

فنفى رسول الله ﷺ الزكاة عما لم يبلغ خمسة أوسق من البر، فبطل بهذا إيجاب الزكاة فيه على كل حال، مجموعاً إلى شعير أو غير مجموع *

قال أبو محمد: وكلهم متفق على أن لا يجمع التمر إلى الزبيب، وما نسبة أحدهما من الآخر إلا كنسبة البر إلى الشعير، فلا النص اتبعوا، ولا القياس طردوا، ولا خلاف

(١) في النسخة رقم (١٤) «خمس أواق» وفي النسائي (ج ص ٤٠) «خمس أواق»

(٢) لفظ هذا الحديث يرد على زعم المؤلف فيما مضى أن كلمة «دون» في حديث «ليس فيما دون خمسة أوسق» الخ بمعنى غير وانكاره أن تكون فيه بمعنى أقل، وقد يتناهك خطأ، وقد أبد لفظ هذا الحديث ما قلنا فالله أعلم *

بين كل من يرى الزكاة في الحقة الأوسق فصاعدا - لا في أقل - في انه لا يجمع التمر الى البر ولا الى الشعير *

٦٤٦ - مسألة - وأما أصناف القمح فيضم بعضها الى بعض ، وكذلك تضم أصناف الشعير بعضها الى بعض ، وكذلك أصناف التمر بعضها الى بعض ، المعجوة والبرني والصيحاني (١) وسائر أصنافه ، وهذا الخلاف فيه من أحد ، لأن اسم «بر» يجمع أصناف البر ، واسم «تمر» يجمع أصناف التمر ، واسم «شعير» يجمع أصناف الشعير . والله تعالى التوفيق *

٦٤٧ - مسألة - ومن كانت له أرضون شتى في قرية واحدة أو في قرى شتى في عمل مدينة واحدة أو في أعمال شتى - ولو أن إحدى أرضيه في أقصى الصين والأخرى في أقصى الأندلس - فانه يضم كل قح أصاب في جميعها بعضها الى بعض ، وكل شعير أصابه في جميعها بعضها الى بعض ، وكل تمر أصابه في جميعها بعضها الى بعض : فيزكاه ، لانه مخاطب بالزكاة في ذاته ، مرتبة بنص القرآن والسنة وماله ، دون ان يخص الله تعالى أو رسوله ﷺ بذلك ما كان في طسوج (٢) واحد - أو رستاق (٣) واحد - : مما في طسوجين ، أو رستاقين ، وتخصيص القرآن والسنة بالآراء الفاسدة باطل مقطوع به . والله تعالى التوفيق *

٦٤٨ - مسألة - ومن لقط السبل فاجتمع له من البر خمسة أوسق فصاعدا ، ومن الشعير كذلك : - فعليه الزكاة فيها ، المشر فيها سقى بالسما أو بالنهر أو بالعين أو بالساقية ، ونصف المشر فيما سقى بالفضح . ولا زكاة على من التقط من التمر خمسة أوسق . وبإيجاب الزكاة في ذلك يقول أبو حنيفة *

(١) البرني - بفتح الباء واسكان الراء - ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة مدور كثير اللحاء عذب الحلاوة ، وهو أجود التمر ، وأحدثه برنية : واصل السكامة فارسي . عن اللسان ، والصيحاني - بفتح الصاد المهملة - ضرب من تمر المدينة أسود صلب المصضة ، وسمى صيحانيا لأن صيحان اسم كبتش كان ربط الى نخلة بالمدينة فأثمرت تمرا فنسب الى صيحان . عن اللسان (٢) بفتح الطاء المهملة وضم السين المهملة الشددة وفي آخره جيم ، كلمة معربة ، ومعناها الناحية ، ومن ذلك طسايج السواد . (٣) كلمة معربة : أيضا ، وهي السواد ، وكأنها كانت تطلق على بعض التقسيمات الإدارية في القرون الأولى وعربت بالفاظ كثيرة ، رزداق ، رسداق ، وزقاق ، رستاق ، وانكر بعضهم «رستاق» وكالها يضم الراء واسكان ما بعدها . عن اللسان *

برهان ذلك : ان رسول الله ﷺ اوجبها على مالئها الذي يخرج في ملكه الحب من سنبله الى إمكان كيله ، ولم يخص عليه السلام من اصابه من حرثه أو من غير حرثه ، ولا شيء في ذلك على صاحب الزرع الذي التقط هدامته ، لانه خرج عن ملكه قبل إمكان السكيل فيه الذي به تجب الزكاة . وليس كذلك ما التقط من التمر ، لان الزكاة فيه واجبة على من ازمى التمر في ملكه ، بخلاف البر والشمير وباقه تعالى تأييد *

٦٤٩ - مسألة - والزكاة واجبة على من ازمى التمر في ملكه - والازهاء هو احمراره في غماره - وعلى من ملك البر والشمير قبل دراسهما وإمكان تصفيتهما من التبن وكيلهما : بأى وجه ملك ذلك ، من ميراث ، أو هبة ، أو ابتاع ، أو صدقة ، أو إصداق أو غير ذلك ، ولا زكاة على من انتقل ملكه عن التمر (١) قبل الازهاء ، ولا على من ملكها بعد الازهاء ، ولا على من انتقل ملكه عن البر والشمير قبل دراسهما (٢) وامكان تصفيتهما وكيلهما ، ولا على من ملكهما بعد إمكان تصفيتهما وكيلهما *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق من حب ولا تمر صدقة » فلم يوجب النبي ﷺ في الحب صدقة إلا بعد إمكان توسيقه ، فان صاحبه حينئذ مأمور بكيله وإخراج صدقته ، فليس تأخير السكيل - وهوله يمكن - بمسقط حتى الله تعالى فيه ، ولا سبيل الى التوسيق الذي به تجب الزكاة قبل الدراسة أصلاً ، فلا زكاة فيه قبل الدراسة ، لأن الله تعالى لم يوجبها لارسله ﷺ ، فن سقط ملكه عنه قبل الدراسة - يبيع أو هبة أو إصداق أو موت أو جائحة أو نار أو غرق أو غصب - فلم يمكنه إخراج زكاته في وقت وجودها ، ولا وجبت الزكاة عليه وهو في ملكه . ومن امكنه السكيل وهو في ملكه فهو الذي خوطب بزكاته ، فن ملكه بعد ذلك فانما ملكه بعد وجوب الزكاة على غيره *

وليس ائتمرك ذلك ، لأن النص جاء بإيجاب الزكاة فيه اذا بدا طيبه ، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى *

(١) في النسخة رقم (١٦) « الثمرة » وهو خطأ ظاهر (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٤) مانصه : « سواء بعد دراسهما . هكذا مذهبه رحمه الله » وهذا خطأ من كاتب الحاشية ، لان مذهب المؤلف واضح هنا في ان وجوب الزكاة انما يكون على من ملك البر او الشمير قبل الدراسة والسكيل وبقي في ملكه الى حين إمكان ذلك فن انتقل عن ملكه قبل الدراسة فلا زكاة عليه وانما هي على من انتقل اليه ، وكذلك لازكاة على من انتقل اليه بعد الدراسة ، اذ هي على المالك الاول . وهذا ظاهر

ومن خالفنا في هذا ورأى الزكاة في البر والشمر إذا يساواستغيا عن الماء سألناه عن الدليل على دعواه هذه ؟ ولا سبيل له الى ذلك ، وعارضناه بقول ابي حنيفة الذي يرى على من باع زرعاً اخضر قصيلاً (١) فصله المشتري واطعمه دابته قبل ان يظهر فيه شيء . من الحب - : ان الزكاة على البائع ، عشر اثنى اونصف عشره ، ولا سبيل لاحدهما الى ترجيح قوله على الآخر ، ولوضح قول من رأى الزكاة واجبة فيه قبل دراسته - : لكان واجباً اذا أدى المشر منه كما هو في سننله ان يجزئه ، وهذا مالا يقوله * .

٦٥٠ - مسألة - واما النخل فانه اذا ازهى خرص (٢) والزم الزكاة كما ذكرنا ، واطلقت يده عليه يفعل به ماشاء ، والزكاة في ذمته * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا محمد بن يشار ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - وعحمد بن جعفر غندر ثنا شعبة قال سمعت خبيب بن عبد الرحمن (٣) يحدث عن عبد الرحمن بن مسعود بن نيار (٤) قال : اتانا سهل بن ابي حمزة فقال قال رسول الله ﷺ : « اذا خرصتم فخذوا أودعوا (٥) الثلث ، فان (٦) لم تأخذوا فادعوا الزرع » شك شعبة في لفظة « تأخذوا » و « تدعوا » * .

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة وهي تذكر شأن خير قالت : « كان رسول الله ﷺ يمت عبد الله بن رواحة الى اليهود فيخرص النخل حين يطيب أول الثمر قبل أن

(١) الفصل - بالقاف والصاد المهملة - القطع ، او قطع الشيء من وسطه واسفل من ذلك قطعاً وحياً ، اي سرى ، والقصيل ما اقتصل من الزرع اخضر والجمع قصائل بضم القاف واسكان الصاد (٢) خرص النخل والكرم - من باب نصر - اذا حزمها عليها من الربط تحراً ومن المنبذ بيا : وهو من الظن لان الحزر انما هو تقدير بظن . عن اللسان (٣) خبيب بالخاء المعجمة مصغر (٤) نيار بكسر النون وتخفيف الياء المثناة التحتية ، وفي الأصلين « دينار » وهو تحريف ، وفي النسخة رقم (١٦) « خبيب بن عبد الرحمن يحدث عبد الرحمن » الخ بخفف « عن » وهو خطأ ، والتصحيح من النسائي (ج ٥ ص ٤٣) « والتهديب وغيرهما » (٥) في النسائي (ج ٥ ص ٤٣) وابي داود (ج ٢ ص ٢٤) والترمذي (ج ١ ص ٨٢ طبع الهند) « فخذوا وادعوا » بالواو ، وانا ارجح انما هما بخفف « او » انسج وانسب للساق (٦) في النسخة رقم (١٦) « وان » بالواو ، وما هنا هو الموافق للنسائي وغيره وكذلك هو في المستدرک (ج ١ ص ٤٠٢) * .

٦٥١ - مسألة - فإذا خرص كما ذكرنا فساء باع الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق بها أو أطعمها أو أوجيع فيها - كل ذلك لا يسقط الزكاة عنه، لأنها قد وجبت، وأطلق على الثمرة وأمكنه التصرف فيها بالبيع وغيره، كما لو جدها، ولا فرق.

٦٥٢ - مسألة - فإذا غلط الخارص أو ظلم - فزاد أو نقص رد الواجب الى الحق ، فأعطى ما زاد عليه وأخذ منه ما نقص *

لقول الله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط) والزيادة من الخالص ظلم لصاحب الثمرة بلا شك، وقد قال تعالى: (ولا تتعدوا) ظلم يوجب الله تعالى على صاحب الثمرة إلا الشر، لا أقل ولا أكثر، أو نصف الشر، لا أقل ولا أكثر، ونقصان الخالص ظلم لأهل الصدقات وإسقاط لحقهم، وكل ذلك إثم وعدوان *

۶۵۳۔ مسأله۔ فان ادعى ان الخارص ظلمه او اخطأ لم يصدق إلا بيئته إن كان الخارص عدلاً علماً فان كان جاهلاً أو جائراً فحكمه مردود *
لانه ان كان جائراً فهو فاسق، فخره مردود (۲) *

لَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا إِلَى مَا فَعَلْتُمْ
نَادِمِينَ) •

وان كان جاهلا فخرض الجاهل للحكم في اموال الناس بما لا يدري جرحه ، واقل ذلك انه لا يحل توليته ، فاذا هو كذلك فلولته باطل مردود لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » *

٦٥٤ - مسألة - ولا يجوز خرم الزرع اصلا، لكن اذا حصود درس ، فان جاء الذى يقبض الزكاة حينئذ فقمه على الدرس والتصفية والكيل فله ذلك ، ولا فقهه على صاحب الزرع .

(۱) في النسخة رقم (۱۶) «وقتقر» وهو خطأ لا معنى له. ثم لا أدري ماذا دخل
 خرس نخل يهود في الزكاة؟ ولا زكاة عليهم - وأما ذلك الخرس كان لصليح رسول الله
 مهم على شرط ما يخرج من خيبر من زرع أو غر، انظر خراج يحيى بن آدم (رقم ۹۸ و ۹۷)
 والبخاري (ج ۳ ص ۱۹۱ و ۲۱۱ و ۲۱۲ و ۲۸۱ و ۳۱۳ و ۳۱۴ و ۳۱۵ و ۳۱۶ و ۳۱۷ و ۳۱۸ و ۳۱۹ و ۳۲۰ و ۳۲۱ و ۳۲۲ و ۳۲۳ و ۳۲۴ و ۳۲۵ و ۳۲۶ و ۳۲۷ و ۳۲۸ و ۳۲۹ و ۳۳۰ و ۳۳۱ و ۳۳۲ و ۳۳۳ و ۳۳۴ و ۳۳۵ و ۳۳۶ و ۳۳۷ و ۳۳۸ و ۳۳۹ و ۳۴۰ و ۳۴۱ و ۳۴۲ و ۳۴۳ و ۳۴۴ و ۳۴۵ و ۳۴۶ و ۳۴۷ و ۳۴۸ و ۳۴۹ و ۳۵۰ و ۳۵۱ و ۳۵۲ و ۳۵۳ و ۳۵۴ و ۳۵۵ و ۳۵۶ و ۳۵۷ و ۳۵۸ و ۳۵۹ و ۳۶۰ و ۳۶۱ و ۳۶۲ و ۳۶۳ و ۳۶۴ و ۳۶۵ و ۳۶۶ و ۳۶۷ و ۳۶۸ و ۳۶۹ و ۳۷۰ و ۳۷۱ و ۳۷۲ و ۳۷۳ و ۳۷۴ و ۳۷۵ و ۳۷۶ و ۳۷۷ و ۳۷۸ و ۳۷۹ و ۳۸۰ و ۳۸۱ و ۳۸۲ و ۳۸۳ و ۳۸۴ و ۳۸۵ و ۳۸۶ و ۳۸۷ و ۳۸۸ و ۳۸۹ و ۳۹۰ و ۳۹۱ و ۳۹۲ و ۳۹۳ و ۳۹۴ و ۳۹۵ و ۳۹۶ و ۳۹۷ و ۳۹۸ و ۳۹۹ و ۴۰۰ و ۴۰۱ و ۴۰۲ و ۴۰۳ و ۴۰۴ و ۴۰۵ و ۴۰۶ و ۴۰۷ و ۴۰۸ و ۴۰۹ و ۴۱۰ و ۴۱۱ و ۴۱۲ و ۴۱۳ و ۴۱۴ و ۴۱۵ و ۴۱۶ و ۴۱۷ و ۴۱۸ و ۴۱۹ و ۴۲۰ و ۴۲۱ و ۴۲۲ و ۴۲۳ و ۴۲۴ و ۴۲۵ و ۴۲۶ و ۴۲۷ و ۴۲۸ و ۴۲۹ و ۴۳۰ و ۴۳۱ و ۴۳۲ و ۴۳۳ و ۴۳۴ و ۴۳۵ و ۴۳۶ و ۴۳۷ و ۴۳۸ و ۴۳۹ و ۴۴۰ و ۴۴۱ و ۴۴۲ و ۴۴۳ و ۴۴۴ و ۴۴۵ و ۴۴۶ و ۴۴۷ و ۴۴۸ و ۴۴۹ و ۴۵۰ و ۴۵۱ و ۴۵۲ و ۴۵۳ و ۴۵۴ و ۴۵۵ و ۴۵۶ و ۴۵۷ و ۴۵۸ و ۴۵۹ و ۴۶۰ و ۴۶۱ و ۴۶۲ و ۴۶۳ و ۴۶۴ و ۴۶۵ و ۴۶۶ و ۴۶۷ و ۴۶۸ و ۴۶۹ و ۴۷۰ و ۴۷۱ و ۴۷۲ و ۴۷۳ و ۴۷۴ و ۴۷۵ و ۴۷۶ و ۴۷۷ و ۴۷۸ و ۴۷۹ و ۴۸۰ و ۴۸۱ و ۴۸۲ و ۴۸۳ و ۴۸۴ و ۴۸۵ و ۴۸۶ و ۴۸۷ و ۴۸۸ و ۴۸۹ و ۴۹۰ و ۴۹۱ و ۴۹۲ و ۴۹۳ و ۴۹۴ و ۴۹۵ و ۴۹۶ و ۴۹۷ و ۴۹۸ و ۴۹۹ و ۵۰۰ و ۵۰۱ و ۵۰۲ و ۵۰۳ و ۵۰۴ و ۵۰۵ و ۵۰۶ و ۵۰۷ و ۵۰۸ و ۵۰۹ و ۵۱۰ و ۵۱۱ و ۵۱۲ و ۵۱۳ و ۵۱۴ و ۵۱۵ و ۵۱۶ و ۵۱۷ و ۵۱۸ و ۵۱۹ و ۵۲۰ و ۵۲۱ و ۵۲۲ و ۵۲۳ و ۵۲۴ و ۵۲۵ و ۵۲۶ و ۵۲۷ و ۵۲۸ و ۵۲۹ و ۵۳۰ و ۵۳۱ و ۵۳۲ و ۵۳۳ و ۵۳۴ و ۵۳۵ و ۵۳۶ و ۵۳۷ و ۵۳۸ و ۵۳۹ و ۵۴۰ و ۵۴۱ و ۵۴۲ و ۵۴۳ و ۵۴۴ و ۵۴۵ و ۵۴۶ و ۵۴۷ و ۵۴۸ و ۵۴۹ و ۵۵۰ و ۵۵۱ و ۵۵۲ و ۵۵۳ و ۵۵۴ و ۵۵۵ و ۵۵۶ و ۵۵۷ و ۵۵۸ و ۵۵۹ و ۵۶۰ و ۵۶۱ و ۵۶۲ و ۵۶۳ و ۵۶۴ و ۵۶۵ و ۵۶۶ و ۵۶۷ و ۵۶۸ و ۵۶۹ و ۵۷۰ و ۵۷۱ و ۵۷۲ و ۵۷۳ و ۵۷۴ و ۵۷۵ و ۵۷۶ و ۵۷۷ و ۵۷۸ و ۵۷۹ و ۵۸۰ و ۵۸۱ و ۵۸۲ و ۵۸۳ و ۵۸۴ و ۵۸۵ و ۵۸۶ و ۵۸۷ و ۵۸۸ و ۵۸۹ و ۵۹۰ و ۵۹۱ و ۵۹۲ و ۵۹۳ و ۵۹۴ و ۵۹۵ و ۵۹۶ و ۵۹۷ و ۵۹۸ و ۵۹۹ و ۶۰۰ و ۶۰۱ و ۶۰۲ و ۶۰۳ و ۶۰۴ و ۶۰۵ و ۶۰۶ و ۶۰۷ و ۶۰۸ و ۶۰۹ و ۶۱۰ و ۶۱۱ و ۶۱۲ و ۶۱۳ و ۶۱۴ و ۶۱۵ و ۶۱۶ و ۶۱۷ و ۶۱۸ و ۶۱۹ و ۶۲۰ و ۶۲۱ و ۶۲۲ و ۶۲۳ و ۶۲۴ و ۶۲۵ و ۶۲۶ و ۶۲۷ و ۶۲۸ و ۶۲۹ و ۶۳۰ و ۶۳۱ و ۶۳۲ و ۶۳۳ و ۶۳۴ و ۶۳۵ و ۶۳۶ و ۶۳۷ و ۶۳۸ و ۶۳۹ و ۶۴۰ و ۶۴۱ و ۶۴۲ و ۶۴۳ و ۶۴۴ و ۶۴۵ و ۶۴۶ و ۶۴۷ و ۶۴۸ و ۶۴۹ و ۶۵۰ و ۶۵۱ و ۶۵۲ و ۶۵۳ و ۶۵۴ و ۶۵۵ و ۶۵۶ و ۶۵۷ و ۶۵۸ و ۶۵۹ و ۶۶۰ و ۶۶۱ و ۶۶۲ و ۶۶۳ و ۶۶۴ و ۶۶۵ و ۶۶۶ و ۶۶۷ و ۶۶۸ و ۶۶۹ و ۶۷۰ و ۶۷۱ و ۶۷۲ و ۶۷۳ و ۶۷۴ و ۶۷۵ و ۶۷۶ و ۶۷۷ و ۶۷۸ و ۶۷۹ و ۶۸۰ و ۶۸۱ و ۶۸۲ و ۶۸۳ و ۶۸۴ و ۶۸۵ و ۶۸۶ و ۶۸۷ و ۶۸۸ و ۶۸۹ و ۶۹۰ و ۶۹۱ و ۶۹۲ و ۶۹۳ و ۶۹۴ و ۶۹۵ و ۶۹۶ و ۶۹۷ و ۶۹۸ و ۶۹۹ و ۷۰۰ و ۷۰۱ و ۷۰۲ و ۷۰۳ و ۷۰۴ و ۷۰۵ و ۷۰۶ و ۷۰۷ و ۷۰۸ و ۷۰۹ و ۷۱۰ و ۷۱۱ و ۷۱۲ و ۷۱۳ و ۷۱۴ و ۷۱۵ و ۷۱۶ و ۷۱۷ و ۷۱۸ و ۷۱۹ و ۷۲۰ و ۷۲۱ و ۷۲۲ و ۷۲۳ و ۷۲۴ و ۷۲۵ و ۷۲۶ و ۷۲۷ و ۷۲۸ و ۷۲۹ و ۷۳۰ و ۷۳۱ و ۷۳۲ و ۷۳۳ و ۷۳۴ و ۷۳۵ و ۷۳۶ و ۷۳۷ و ۷۳۸ و ۷۳۹ و ۷۴۰ و ۷۴۱ و ۷۴۲ و ۷۴۳ و ۷۴۴ و ۷۴۵ و ۷۴۶ و ۷۴۷ و ۷۴۸ و ۷۴۹ و ۷۵۰ و ۷۵۱ و ۷۵۲ و ۷۵۳ و ۷۵۴ و ۷۵۵ و ۷۵۶ و ۷۵۷ و ۷۵۸ و ۷۵۹ و ۷۶۰ و ۷۶۱ و ۷۶۲ و ۷۶۳ و ۷۶۴ و ۷۶۵ و ۷۶۶ و ۷۶۷ و ۷۶۸ و ۷۶۹ و ۷۷۰ و ۷۷۱ و ۷۷۲ و ۷۷۳ و ۷۷۴ و ۷۷۵ و ۷۷۶ و ۷۷۷ و ۷۷۸ و ۷۷۹ و ۷۸۰ و ۷۸۱ و ۷۸۲ و ۷۸۳ و ۷۸۴ و ۷۸۵ و ۷۸۶ و ۷۸۷ و ۷۸۸ و ۷۸۹ و ۷۹۰ و ۷۹۱ و ۷۹۲ و ۷۹۳ و ۷۹۴ و ۷۹۵ و ۷۹۶ و ۷۹۷ و ۷۹۸ و ۷۹۹ و ۸۰۰ و ۸۰۱ و ۸۰۲ و ۸۰۳ و ۸۰۴ و ۸۰۵ و

لانه لم يأت عن رسول الله ﷺ انه خرص الزرع ، فلا يجوز خرصه ، لانه إحداهن حكم لم يأت به نص . وبالله تعالى التوفيق *

وأما النفقة فان الله تعالى يقول : (ولأننا كالأموالكم بينكم بالباطل) *

٦٥٥ - مسألة - وفرض على كل من له زرع عند حصاده أن يعطى منه من حضر من الساكنين ما طابت به نفسه ، وقد ذكرنا ذلك قبل في «باب ما يجب فيه الزكاة» عند ذكرنا قول الله تعالى : (وأتواحقه يوم حصاده) وبالله تعالى التوفيق *

٦٥٦ - مسألة - ومن ساقى حائط نخل أو زارع أرضه بجزء مما يخرج منها فليما وقع في سهمه خمسة أوسق فصاعدا من نخل أو خمسة أوسق كذلك من بر أو شعير فليبه الزكاة ، والا فلا ، وكذلك من كان له شريك فصاعداً في زرع أو في ثمرة نخل بحبس أو ابتاع أو يبيع ذلك من الوجوه كلها ولا فرق *

فان كانت على الساكنين أو الميمان أو المجدومين أو في السبيل أو ما أشبه ذلك - مما لا يتبين أهله - أو على مسجد أو نحو ذلك فلا زكاة في شيء من ذلك كله *

لأن الله تعالى لم يوجب الزكاة في أقل من خمسة أوسق مما ذكرنا ، ولم يوجبها على شريك من أجل ضم زرع له إلى زرع شريكه ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازر الذرة ذرة أخرى) *

وأما من لا يتبين ظليسه يصح أنه يقع لأحدهم خمسة أوسق ، ولا زكاة إلا على مسلم يقع له مما يصيب خمسة أوسق *

وقال أبو حنيفة : في كل ذلك الزكاة *

وهذا خطأ ، لما قد ذكرنا من أنه لا شربة على أرض ، وإنما الشربة على الناس والجن ، ولو كان ما قالوا (١) لوجب الزكاة في أراض (٢) الكفار *

فان قالوا (٣) : الخراج ناب عنها *

قلنا : قد كانوا في عصر النبي ﷺ لاخراج عليهم ، فكان يجب على قولكم أن تكون الزكاة فيما أخرجت أرضهم ، وهذا باطل ياجماع من أهل النقل ، ويا جاعهم مع سائر المسلمين . وقال الشافعي : إذا اجتمع للشركة كلهم خمسة أوسق فليهم الزكاة . وسندكر

(١) في النسخة رقم (١٦) «قال» (٢) في النسخة رقم (١٤) «أرضين» (٣) في النسخة

رقم (١٦) «قال» *

بطلان هذا القول - إن شاء الله تعالى - في زكاة الغلظة (١) في الماشية ، وجملة الرد عليه أنه
يجاب شرع بلا برهان أصلاً . وبالله تعالى التوفيق •

٦٥٧ - مسألة - ولا يجوز أن يمد النوى له الزرع أو الثمر ما اتفق في حرث (٢) أو حصاد
أو جمع ، أو درس ، أو تر بيل (٣) أو جداد (٤) أو حفر أو غير ذلك - فيسقطه من الزكاة
وسواء تداين في ذلك أو لم يتداين ، امت النفقة على جميع قيمة الزرع أو الثمر أو لم تأت .
وهذا مكان قد اختلف السلف فيه •

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي ثنا عبد الله بن يونس ثنا بقى بن مخلد ثنا أبو بكر بن
أبي شيبة ثنا وكيع عن أبي عوانة عن أبي بشر - هو جعفر بن أبي وحشية (٥) - عن عمرو
ابن هرم (٦) عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وابن عمر ، في الرجل ينفق على ثمرته ، قال
أحدهما : يزكها ، وقال الآخر : يرفع النفقة ويترك ما بقى (٧) •

وعن عطاء : أنه يسقط مما أصاب النفقة ، فإن بقى مقدار ما فيه الزكاة زكى ، وإلا فلا •
قال أبو محمد : أوجب رسول الله ﷺ في الثمر والبر والشجير الزكاة جملة إذا بلغ
الصغف منها خمسة أوسق فصاعداً ، ولم يسقط الزكاة عن ذلك بنفقة الزارع (٨) وصاحب
النخل ، فلا يجوز إسقاط حتى أوجه الله تعالى بنير نص قرآن ولا سنة ثابتة •

وهذا قول مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابنا ، إلا أن مالكاً ، وأبا حنيفة ، والشافعي
في أحد قوليه تناقضوا وأسقطوا الزكاة عن الأموال التي أوجبها الله تعالى فيها إذا

- (١) في النسخة رقم (١٦) «الخلطة (٢) في النسخة رقم (١٦) «من حرث» وهو خطأ
(٣) الزبل - بفتح الزاي واسكان الباء - تسميد الأرض والزرع بالزبل - بكسر الزاي -
فالتزبل مشتق من ذلك (٤) في الأصلين «جذاذ» بالذالين المعجمتين وهو خطأ •
(٥) هو جعفر بن أبياس - (٦) يفتح الهاء وكسر الراء - (٧) هكذا روى المؤلف
الأثر ، وأظنه اختصره ، فقد روى يحيى بن آدم في الخراج (رقم ٥٨٩) عن أبي عوانة عن
جعفر عن عمرو عن جابر بن زيد «عن ابن عباس وابن عمر في الرجل يستقرض فينفق على
ثمرته وعلى اهله ، قال قال ابن عمر : يبدأ بما استقرض فيقضيه ويترك ما بقى ، قال وقال
ابن عباس : يقضى ما أئق على الثمرة ثم يترك ما بقى » فقد اتفق ابن عباس وابن عمر على قضاء
ما أئق على الثمرة وزكاة الباقي فقط واختلفا في قضاء ما أئق على اهله ، وهذا غير ما يرويه
اللفظ المختصر الذي هنا ، فرواية يحيى أوضح جداً . (٨) في النسخة رقم (١٤) «الزرع وما هنا أصبح

كان على صاحبها دين يسترقها أو يسترق بمضها ، فأسقطوها عن مقدار ما استرق الدين منها *

٦٥٨ — مسألة — ولا يجوز أن يمد على صاحب الزرع في الزكاة ما أكل كل هو وأهله فريكاً أو سوياً ، قل أو كثر ، ولا السبل الذي يسقط خبث كاله العبر أو الماشية أو يأخذ الضمناً ، ولا ما تصدق به حين الحصاد ، لكن ما صنف في زكاته عليه *

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من أن الزكاة لا تجب إلا حين إمكان الكيل ، فما خرج عن يده قبل ذلك فقد خرج قبل وجوب الصدقة فيه . وقال الشافعي ، واليـت كذلك * وقال مالك ، وأبو حنيفة : يمد عليه كل ذلك *

قال أبو محمد : هذا تكليف مالا يطاق ، وقد يسقط من السبل ما يبق لأتم خمسة أوسق ، وهذا لا يمكن ضبطه ولا النع منه أصلاً ، والله تعالى يقول : (لا يكاف الله نفساً إلا وسماً) *

٦٥٩ — مسألة — وأما التمر ففرض على الخارص أن يترك له ما يأكل كل هو وأهله رطباً على السنة ، لا يكاف عنه زكاة ، وهو قول الشافعي ، واليـت بن سمد * وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يترك له شيئاً *

برهان صحة قولنا (١) حديث سهل ابن أبي حنيفة الذي ذكرنا قبل من قول رسول الله ﷺ : « إذا خرصتم فخذوا أودعوا الثلث أو الربع » ولا يختلف القائلون بهذا الخبر . وهم أهل الحق الذين أجمعهم الإجماع التبع . في أن هذا على قدر حاجتهم إلى الأكل رطباً . حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعه ثنا علي بن عبد المزيث أبو عبيد ثنا هشيم ويزيد كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشر بن يسار (٢) قال : يـت عمر بن الخطاب باباً حمة الأنصاري (٣) على خرص أموال المسلمين ، فقال : إذا وجدت القوم في تخلم قد خرفوا (٤) فذع لهم ما بآ كاون ، لا تخرصه عليهم *

(١) في النسخة رقم (١٤) « برهان ذلك » (٢) بشر بن الصغير ، وفي النسخة رقم (١٦) « بشر » وهو مخريف (٣) هو والد سهل بن أبي حنيفة ، وقد كان النبي ﷺ يـته خراساً أيضاً . وهذا الخبر رواه الحاكم مختصراً (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤) (٤) بفتح الخاء والراء ، وفي اللسان : « وفي حديث عمر رضي الله عنه : إذا رأيت قوماً خرفوا في حاطهم ، أي أقاموا فيه وقت اختراق التمار ، وهو الخريف ، كقولك : صافوا وشتوا ، إذا أقاموا في الصيف والشتاء ، وأما الخرف وأصاف واشتى فمعناه أنه دخل في هذه الأوقات »

و به الى أبي عبيد عن يزيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن جبان أن
أبا ميمونة أخبره عن سهل بن أبي حشمة : أن مروان بن الحكم خازن الخنجر ، فخر مال سعد
ابن أبي وقاص (١) سبعمائة وسق ، وقال : لولا أنى وجدت فيه أربعين عربياً لخرسته
سبعمائة وسق ، ولكنى تركت لم قدر ما يا كلون *

قال أبو محمد : هذا فعل عمر بن الخطاب ، وأبي حشمة ، وسهل ، ثلاثة من الصحابة ،
بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم يعرف منهم ، وهم يشنون بثل ذلك إذا
وافقهم . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو يوسف ومحمد : يزكى ما بقى بعد ما يأكل . وهذا تخليط ومخالفة للنصوص كلها *

٦٦٠ — مسألة — وإن كان زرع أو نخل يسقى بمض الماء بين أوساية من
نهر (٢) أو بحاء السماء ، وبمض الماء ينضح أوساية أو خطارة أو دلو ، فإن كان النضح
زاد فى ذلك زيادة ظاهرة وأصلحه فزكاته نصف العشر فقط ، وإن كان لم يزد فيه شيئاً ولا
أصلح فزكاته العشر *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة وأصحابه : يزكى على الأغلب من ذلك ، وهو قول رويناه
عن بعض السلف *

حدثنا حماد ثنا أبو محمد الباجى ثنا عبد الله بن يونس ثنا يحيى ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد
ابن بكر عن ابن جريج قال قلت لمطاء : فى المال يكون على المين أو بملاعة الزمان ثم يحتاج
الى البتر يسقى بها ؟ فقال : إن كان يسقى بالمين أو البعل أكثر مما يسقى بالدلو ففيه العشر ،
وإن كان يسقى بالدلو أكثر مما يسقى بالبعل ففيه نصف العشر . قال أبو الوائىر : سمعت
جابر بن عبد الله وعبيد بن عمير يقولان هذا القول *

وقال مالك مرة : إن زكاته بالنقى غذاه به وتم به ، لا بأبى أبى ذلك كان أكثر سقيه
فزكاته عليه . وقال مرة أخرى : يعطى نصف زكاته العشر ونصفها نصف العشر ، وهكذا
قال الشافعى *

قال أبو محمد : قد حكم النبي ﷺ فيما سقى بالنضح بنصف العشر ، وبلا شك أن
السماء تسقيهم بأصلحه ماء السماء ، بل قد شاهدنا جمهور السقاء (٣) بالمين والنضح أن لم

(١) كذا فى النسخة رقم (١٦) وفى النسخة رقم (١٤) «سعد بن أبي سعد» فيحر رأيتهما
أصح فأن لم أجدهما الاثر (٢) فى النسخة رقم (١٦) «أوساية أو نهر» (٣) يضم السين للهمة
وفتح القاف المشددة ، جمع ساق ، ويجمع أيضاً على «سقى» يضم السين وتشديد القاف

يقع عليه ماء السماء تغير ولا بد ، فلم يجعل عليه السلام لتلك حكما ، فصحب ان النضج اذا كان مصلحا للزرع او النخل فزكاته نصف العشر فقط . وهذا مما ترك الشافعيون فيه صاحباً لا يعرف له مخالف منهم *

٦٦١ — مسألة — ومن زرع قحاً أو شعيماً مرتين في العام أو أكثر أوجلت نخله بطنين في السنة فانه لا يضم البر الثاني ولا الشعير الثاني ولا التمر الثاني الى الأول ، وان كان احدهما ليس فيه خمسة أوسق لم يزكه ، وان كان كل واحد منهما ليس فيه خمسة أوسق بافتراده لم يزكهما *

قال على : وذلك انه لو جما (١) لوجب ان يجمع بين الزرعين والتمرين ولو كان بينهما عامان أو أكثر ، وهذا باطل بلا خلاف ، وإذ صح نقى رسول الله ﷺ الزكاة عما دون خمسة أوسق فقد صح أنه راعى المجتمع ، لازرعاً مستأقلاً لا يدرى أبكون أم لا . وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٢ — مسألة — وإن كان قح بغير أو شعير بغير أو تمر بغير أو آخر من جنس كل واحد منها (٢) مؤخر ، فان ييس المؤخر أو ازهي قبل تمام وقت حصاد البكير وجداده (٣) فهو كاله زرع واحد وتمر واحد ، يضم بعضه الى بعض ، وتزكى معاً ، وان لم ييس المؤخر ولا ازهي إلا بعد انقضاء وقت حصاد البكير فهما زرعان وتمران ، لا يضم أحدهما الى الآخر ، ولكل واحد منهما حكمه *

برهان ذلك ان كل زرع وكل تمر فان بعضه يتقدم بعضاً في اليبس والازهاة ، وان ما زرع في تشرين الاول يبدأ يسه قبل ان ييس ما زرع في شباط ، الا أنه لا يتقضى وقت حصاد الاول حتى يستحصد الثاني ، لأنها سيفة (٤) واحدة ، وكذلك التمر ، واما اذا كان لا مجتمع وقت حصادهما ولا يتصل وقت ازهاتهما فهما زمانان اثنان كما قدمنا . وبالله تعالى التوفيق *

وأبكر ما صح عندنا يقينا انه يبدأ بان يزرع في بلاد من شنت برية (٥) ، وهي من

الفتوحة المنونة ، والسقاء — يفتح السين والقاف المشددة ، هو الساق على التكثير ، وجمعه «سقاؤن» *

(١) في النسخة رقم (١٤) «لوجع» (٢) في الاصلين «منهما» وهو خطأ ظاهر (٣) في الاصلين بالثاني المجتمعتين وهو تصحيف (٤) في النسخة رقم (١٦) سيفة وهو خطأ واضح (٥) في النسخة رقم (١٦) «يزرع قبلان

عمل مدينة «سالم» بالاندلس ، فانهم يزعمون الشمير في آخر «أيلول» وهو «شتبر» (١) لثلبة التلج على بلادهم ، حتى يمنهم من زرعها ان لم يكر وابه كاذكرنا ، ويتصل الزرع بعد ذلك مدة ستة أشهر . وزيادة أيام ، فقد شاهدنا في بعض الاعوام زريمة القمح والشمير في صدر «أذار» وهو «مرس» (٢) .

وابكر ماصح عندنا حصاده «فأش» (٣) من عمل «تدمير» (٤) فانهم يدؤن بالحصاد في أيام باقية من «نيسان» وهو «ابريل» ويتصل الحصاد اربعة اشهر الى صدر زمن «أيلول» وهو «اغشت» (٥) وهي كلها صيفة واحدة ، واستحصاد واحد متصل .
٦٦٣ - مسألة - فلو حصد قح او شمير ثم أخلف في اصوله زرع فهو زرع آخر ، لا يضم الى الأول ، لاذكرنا قبل . وإياه تعالى التوفيق *

٦٦٤ - مسألة - والزكاة واجبة في ذمة صاحب المال لا في عين المال .
قال أبو محمد : وقد اضطررت أقوال المخالفين في هذا ، وبرهان صحة قولنا هو ان لا خلاف بين ائمة من ائمة من زماننا الى زمن رسول الله ﷺ - في ان من وجبت عليه زكاة يراو شمير أو تمر أو فصة أو ذهب أو ابل أو بقر أو غنم فأعطى زكاته الواجبة عليه من غير ذلك الزرع ومن غير ذلك التمر ومن غير ذلك الذهب ومن غير تلك الفضة ومن غير تلك الابل ومن غير تلك البقر ومن غير تلك الغنم - : فانه لا يمنع من ذلك ، ولا يكره ذلك له ، بل سواء أعطى من تلك العين ، او مما عنده من غيرها ، او مما يشتري ، او مما يوهب ، او مما يستفرض ، فصح بقينا ان الزكاة في الذمة لا في العين إذ لو كانت في العين لم يحل له

شنت بربة . واما «شنت» فانها بفتح الشين المعجمة واسكان النون ، قال ياقوت «واظنها لفظة ينى بها البلدة او الناحية لأنها تنضاف الى عدة اسماء» وهو خطأ بل هي تريب كلمة (سانت) بمعنى قدس في لغات الاقربنج ، واما «برية» فقد ضبطت في النسخة رقم (١٤) بفتح الباء واسكان الزاء وفتح اليا ، وضبطها ياقوت بفتح الباء وكسر الراء وتشديد اليا المفتوحة ، وهي «مدينة متصلة بحوزة مدينة سالم بالاندلس ، وهي شرق قرطبة ، وهي مدينة كثيرة الخيرات ، لها حصون كثيرة» (١) هو العرب الآن باسم «سبتبر» (٢) هو المسمى الآن «مارس» (٣) «أش» بفتح الميم واسكان اللام وآخره شين معجمة ، مدينة بالاندلس (٤) يضم التاء واسكان الدال المهملة وياء ساكنة وراء كورة بالاندلس شرق قرطبة بينهما سبعة أيام (٥) هو العرب الآن باسم «اغسطس» وذلك ان «أيلول» العبري يبدأ في الثالث الأخير من اغسطس وينتهي في الثالث الأخير من سبتبر .

البتة ان يعطى من غيرها، ولو جبر منه من ذلك، كما يمنع من له شيء في شيء من كل ذلك ان يعطى شيء من غير العين التي هم فيها شركاء، إلا بتراضيهما وعلى حكم البيع.*
وأيضاً فلو كانت الزكاة في عين المال لكانت لا تخلو من أحد وجهين لثالثهما: إيمان تكون في كل جزء من أجزاء ذلك المال، أو تكون في شيء منه بغير عينه. فلو كانت في كل جزء منه لحرم عليه ان يبيع منه رأساً أو حبة فافوقها، لأن لأهل الصدقات في ذلك الجزء شركاء، ولحرم عليه ان يأكل منها شيئاً لما ذكرنا، وهذا باطل بلا خلاف، ولزمه أيضاً ان لا يخرج الشاة إلا بقيمة مصححة مما بقي، كما يفعل في الشركات ولا بد، وان كانت الزكاة في شيء منه بغير عينه، فهذا باطل، وكان يلزم أيضاً مثل ذلك سواء سواء، لانه كان لا يدري لعله يبيع أو يأكل الذي هو حق أهل الصدقة. فصح ما قلنا يقيناً. وبالله تعالى التوفيق.*

٦٦٥ - مسألة - فكل مال وجبت فيه زكاة من الأموال التي ذكرنا، فسواء تلف ذلك أو بعضه - أكثره أو أقله - إثر إمكان إخراج الزكاة منه، إثر وجوب الزكاة بما قل من الزمن أو أكثر، بشريط تلف أو بغير شريط - فإن زكاة كلها واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم يتلف، ولا فرق، لما ذكرنا من ان الزكاة في النعمة لافي عين المال.*

وإنما قلنا: إثر إمكان إخراج الزكاة منه لانه إن أراد إخراج الزكاة من غير عين المال الواجبة فيه لم يجبر على غير ذلك، والابل وغيرها في ذلك سواء، إلا ان تكون مما يترك بالنعمة وله غنم حاضرة فهذا تلزمه الزكاة من النعم الحاضرة، وليس له ان يعطل بالزكاة حتى يبيع من تلك الابل، لقول الله تعالى: (سارعوا إلى مفرة من ربكم)*.

٦٦٦ - مسألة - وكذلك لو أخرج الزكاة وعزلها لينفصا إلى المصدق أو إلى أهل الصدقات فضاعت الزكاة كلها أو بعضها فعليه اعادتها كلها ولا بد، لما ذكرنا، ولأنه في ذمته حتى يوصلها إلى من أمره الله تعالى بإيصالها إليه. وبالله تعالى التوفيق. وهو قول الأوزاعي، وظاهر قول الشافعي في بعض أقواله.*

وقال أبو حنيفة: ان هلك المال بعد الحول - ولم يجد لتلك مدة - فلا زكاة عليه بأى وجه هلك، فلو هلك بعضه فعليه زكاة ما بقي فقط، قل أو أكثر، ولا زكاة عليه فيما تلف، فان كان هو استهلكه فعليه زكاة.*

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لما ذكرنا قبل ، فإن لجأ الى ان الزكاة في عين المال ، قلنا له : هذا باطل عما قدمنا آنفاً ، ثم هبك لو كان ذلك كما تقول لما وجب عليه زكاة ما بقي من المال اذا كان الباقي ليس بما يجب في مقداره الزكاة لو لم يكن معه غيره ، لأن التالف عندكم لازكاة فيه تلفه ، والباقي ليس نصاباً ، فان كان الباقي فيه الزكاة واجبة فالتالف فيه الزكاة واجبة ولا فرق ، وقد قدمنا ان الزكاة ليست مشاعة في المال في كل جزء منه كالشركة ، اذ لو كان ذلك لما جاز اخراجها الا بقيمة محققة منسوبة بما بقي . وقد قال الشافعي بهذا في زكاة الابل ، وقال به اصحاب ابى حنيفة في العظام يخرج عن العظام من سنقه او من غير سنقه ، فظهر تناقضهم .

وقال مالك : ان تلف الناض بمداخول ولم يفرط في ادا زكاته فرجع الى مال الزكاة فيه فلا زكاة عليه فيه ، وكذلك لو عزل زكاة العظام فتلفت فلا شيء عليه غيرها ، لاعن السكل ولا عما بقي ، فلم يفعل وادخله بيته فتلف فمليه ضمان زكاته .

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن الزكاة الواجبة لأهل الصدقات ليست عيناً معينة ، بلا خلاف من احد من الامة ولا جزءاً آمشاعاً في كل جزء من المال ، وهذان الوجهان هما اللذان يكون من كانا عنده بحق مؤتمناً عليه فلا ضمان عليه فياقلب من غير تمديه ، فاذا الزكاة كما ذكرنا وانما هي حق مفترض عليه في ذمته حتى يؤديه الى الصدق أو الى من جعلها الله تعالى له . - فهي دين عليه لأمانة عنده والدين مؤدى على كل حال . وبالله تعالى التوفيق .

ورويانا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث وجريث والتميم بن سليمان التيمي ، وزيد بن الجلباب ، وعبد الوهاب بن عطاء ، قال حفص عن هشام بن حسان عن الحسن البصري ، وقال جرير عن المنيرة عن اصحابه ، وقال التميم عن ميمر عن حماد ، وقال زيد عن شعبة عن الحكم ، وقال عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة عن حماد عن ابراهيم النخعي ، ثم اتفقوا كلهم : فيمن أخرج زكاة ماله فضاقت : أنها لا تجزى عنه وعليه إخراجها ثانية .

ورويانا عن عطاء : أنها تجزى عنه .

٦٦٧ - مسألة - واي برأ على أو اى شئ في زكاته كان ادنى مما اصاب أو اعلى :- أجزاء ، ما لم يكن فاسداً يفسد أو تأكل ، فلا تجزى عنه صحيح ، أو ما كان ردثاً . برهان ذلك : انه انما عليه بالنس عشر مكية ما اصاب او نصف عشرها اذا كانت

خمس أوسق فصاعدا ولو كان لا يجزئته أدنى من صفة ما أصاب كل ما لا يجزئته أعلى من تلك الصفة، وهذا يقولونه، فإذا لم يلزمه بالنص من المين التى أصاب فن ادعى أن لا يجزئته الا مثل صفة التى أصاب لم يقبل قوله الا برهان *

وأما قولنا الا أن يكون الذى اعطى فاسدا عن صحيح فلا أن المكيلة عليه بالنص وبالإجماع، وبالبیان ندرى أن المعن والتأكل (١) قد قصا من المكيلة مالا يقدر على إيفائه أصلا، ولا يجزئته الا المكيلة تامة. وبالله تعالى التوفيق *

٦٦٨ مسألة وكذلك القول في زكاة الثمر أى ثمرا خرج اجزاءه، سواء من جنس ثمره أو من غير جنسه، أدنى من ثمره أو أعلى، ما لم يكن رديا كذا كرنا، أو معقونا (٢) أو متاكلا، أو الجمرور أولون الحبيب (٣) فلا يجزئ، أخراج شئ من ذلك أصلا، وسواء كان ثمره كله من هذين النوعين أو من غيرهما، وعليه أن يأخذ بثمر سالم غير ردى، ولا من هذين النوعين * برهان ذلك قول الله تعالى: (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذه الا أن تتمضوا فيه) *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا سليمان بن كثير ثنا الزهري عن أبي أمامة بن سهل ابن حنيف عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ نهى عن لونين من الثمر: الجمرور ولون الحبيب، وكان الناس يقيمون شرار ثمارهم فيخرجونها في الصدقة، فنهوا عن ذلك، ونزلت (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) (٤) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن

(١) في النسخة رقم (١٤) «والتأكل» (٢) كذا في الأصلين، والمروف في اللغة أن يقال «عفن» بفتح العين وكسر الفاء (٣) الجمرور - بضم الجيم واسكان المين المهملة - ضرب من الثمر ردى صغار لا ينفع به، ولون الحبيب - بضم الحاء - ثمر ردى أيضا، وهو أغبر صغير فيه طول منسوب الى ابن حبيب ويسمى أيضا: لون حبيب ولون ابن حبيب (٤) رواه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٥) عن ابن المبارك عن محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أبي أمامة، وليس فيه زيادة أبيه والصحيح زيادته كافي كثير من طرق الحديث ومنها ما هنا وانظر طرقه في أبي داود (ج ٢ ص ٢٥) والنسائي (ج ٥ ص ٤٣) والدارقطني (ص ٢١٦) والحاكم ومصححه (ج ١ ص ٢٠٢ و ٤٠٢ ج ٢ ص ٢٨٤) *

عبد السلام الخشني ثنا محمد بن الثني ثاموئل بن اسماعيل الحميري ثنا سفيان الثوري
ثنا اسماعيل السدي عن أبي مالك عن البراء بن عازب قال : « كانوا يجيئون في الصدقة
بأدنى طعامهم وادنى ثمرهم ، فترلت : (يا أيها الذين آمنوا ألقوا من طيات ما كسبتم وما
أخرجنا لكم من الأرض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا
فيه) » (١) *

فان قال قائل : الخبيث لا يكون إلا حراما *

قلنا : نعم ، وهذا انتهى عن إخراجها في الصدقة هو حرام فيها فهو خبيث فيها لاني
غيرها ، ولا يكره كون الشيء طاعة في وجه ممضية في وجه آخر ، كالأكل للصائم عند
غروب الشمس ، هو طاعة الله تعالى طيب حلال ، ولو أكله في صلاة المغرب لأكل حراما
عليه خيثار في تلك الحال ، وكذلك البتة ولحم الخنزير ، هما حرامان خيثان لغير المضطر ،
وما للمضطر غير التجانف لائم حلالان طيبان غير خبيثين ، وهكذا أ كثر الأشياء
في الشرائع (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثامر بن عبد الملك (٣) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد
ابن يحيى بن قاسم ثنا سعيد بن سليمان ثنا عباد عن (٤) سفيان بن حسين عن الزهري عن
أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الجمرور ولون

(١) رواه الترمذي مطولا (ج ٣ ص ١٢٣ طبع الهند) من طريق اسرائيل عن السدي ،
وقال : « صحيح غريب » ثم قال : « قد روى الثوري عن السدي شيئا من هذا » فكانه يشير
الى الذي هنا ، ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٧) من طريق أسباط عن السدي : وكذلك
الطبري (ج ٣ ص ٥٥) ورواه أيضا من طريق الثوري ، ورواه الحاكم (ج ٢ ص ٢٨٥)
من طريق أسباط عن السدي عن عدي بن ثابت عن البراء ، وقال « غريب صحيح على شرط
مسلم » ووافقه الترمذي . وانظر الدر المنثور (ج ١ ص ٣٤٥) (٢) فيها ذهب اليه المؤلف
تكلف كثير ، والخبيث كما يكون بمعنى الحرام يكون بمعنى آخر منها : الردي غير الجيد ، وهو
الذي اختاره الطبري في تفسير الآية ، ويؤيده ما رواه يحيى بن آدم (رقم ٤٣٢) عن
عبد الله بن منفل أنه قال في هذه الآية : « ليس في أموالهم خبيث ولكنه الدرهم القسي
والحشف » والقسي - يوزن صبي - الردي ، والحشف بفتح الحاء وكسر الشين المعجمة
أردأ التمر (٣) في النسخة رقم (١٦) « عمرو بن عبد الملك » وهو خطأ (٤) في النسخة
رقم (١٦) « ثناء » وما هنا هو الموافق لأبي داود (ج ٢ ص ٢٥)

ابن حبيب (١) أن يؤخذ في الصدقة «قال الزهري : لو بن من عمر المدينة •

﴿زكاة النعم﴾

٦٦٩- مسألة - النعم في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ اسم يقع على الضأن والماعز ، فهي مجموع بعضها الى بعض في الزكاة ، وكذلك أصناف الماعز والضأن ، كضأن بلاد السودان وماعز البصرة والنقد (٢) وبنات حذف (٣) وغيرها ، وكذلك المقرون ، الذي نصفه خلقه ماعز ونصفه ضأن ، لأن كل ذلك من النعم ، والذكور والاناث سواء ، واسم الشاة أيضا واقع على العز والضأن كذا ذكرنا في اللغة ، ولا واحد للنعم من لفظه ، انما يقال للواحد : شاة أو ماعزة أو ضانية أو كبش أو تيس ، هذا مالا خلاف فيه بين أهل اللغة . وبالله تعالى التوفيق •

٦٧٠- مسألة - ولا زكاة في النعم حتى يملك المسلم الواحد منها أو بين رأسا حولا كاملا متصلا عريا قريبا •

وقد اختلف السلف في هذا ، وسندكره في زكاة القوائد ، إن شاء الله تعالى •
ويكنى من هذا أن رسول الله ﷺ أوجب الزكاة في الماشية ، ولم يحدوها ، ولا ندري من هذا الموم متى يجب الزكاة ، إلا أنه لم يوجبها عليه السلام في كل يوم ، ولا في كل شهر ، ولا ريتين في العام فصاعدا ، هذا منقول بإجماع إليه ﷺ ، فاذ لاشك في انها مرة في الحول ، فلا يجب فرض الا ينقل صحيح الرسول الله ﷺ ، ووجدنا من أوجب الزكاة في أول الحول أو قبل تمام الحول لم ينقل ذلك الى رسول الله ﷺ ، لا ينقل آحاد ولا ينقل تواتر ولا ينقل إجماع ، ووجدنا من أوجبها باقتضاء الحول قد صح وجوبها بنقل الإجماع عن النبي ﷺ حينئذ بلا شك ، فالآن وجبت ، لا قبل ذلك •

(١) في ابني داود «ولون الحقيق» وفي النسخة رقم (١٦) «ولون ابني حقيق» ولم أجد نسبة هذا اللون الى «ابني حقيق» وقدمضي ذكر نسبه (٢) بالنون والقاف المفتوحين ، واحدها نقدة ، ومنها ما صفا والنعم ، الذكر والأنثى سواء ، وقيل جنس من النعم قصار الارجل قباح الوجوه تكون بالبحرين . عن اللسان . (٣) بالحاء المهملة والتال المجمة المفتوحين ، وفي الأصلين بالغاء المجمة وهو تصحيف ، وهي ضأن سود جرد صغار تكون باليمن ، وقيل هي صغار جرد ليس لها آذان ولا أذنان يماها من جرش - بضم الجيم وقح الراء - باليمن . عن اللسان •

فان احتج بقول الله تعالى : (سارعوا الى مغفرة من ربكم) *
قلنا: إنما تجب السارعة الى القرض بمدوجوبه ، لا قبل وجوبه ، وكلامنا في هذه
السألة وفي أخواتها إنما هو في وقت الوجوب ، فاذ اصح وجوب القرض فيحتج تجب السارعة
الى ادايته ، لا قبل ذلك ، بلا خلاف *

وأما قولنا : أن يكون الحول عريا فلا خلاف بين أحد من الأمة في ان الحول اثنا
عشر شهرا ، وقال الله تعالى : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم
خلق السموات والأرض منها أربعة حرم) والأشهر الحرم لا تكون إلا في الشهور العربية ،
وقال تعالى : (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) وقال تعالى : (وتعلموا
عدد السنين والحساب) ولا يمد بالأهلة إلا للعام العربي ، فصح أنه لا تجب شريعة مؤقتة
بالشهور أو بالحول إلا بشهور العرب والحول العربي . وبالله تعالى التوفيق *

٦٧١- مسألة - فإذا تمت في ملكه عاما كما ذكرنا : سواء كانت كلها ضانا ، أو كلها
ماعزا ، أو بعضها - أكثرها أو أقلها - ضانا ، وسائرهما كذلك معزى - : ففيها شاة
واحدة لا تبالي ضانية كانت أو ماعزة ، كبشاذ كرا أو اثني من كليهما ، كل رأس تجزى
منهما عن الضأن وعن الماعز ، وهكذا ما زادت حتى تتم مائة وعشرين كما ذكرنا *
فإذا آتتها وزادت ولو بعض شاة كذلك عاما كاملا كما ذكرنا - : ففيها شاتان كاملتان ،
الى أن تتم مائتي شاة *

فإذا آتتها وزادت ولو بعض شاة كذلك عاما كاملا كما وصفنا ففيها ثلاث شياه كما
حددنا ، وهكذا الى أن تتم أربع مائة شاة كما وصفنا فإذا آتتها كذلك عاما كاملا كما ذكرنا
ففي كل مائة شاة شاة *

وأى شاة أعطى صاحب النعم فليس المصدق ولا لأهل الصدقات ردها ، من غنمه
كانت أو من غير غنمه ، ما لم تكن هزمة أو معية ، فان أعطاه هزمة أو معية فالصدق
مخير ، إن شاء أخذها وأجزأت عنه ، وإن شاء ردها وكافه فنية سليمة ، ولا يبالي كانت
تجزئ في الأضاحى أو لا تجزئ *

والصدق (١) هو الذى يشته الامام - الواجبة طاعته - أو أميره في قبض الصدقات *

(١) يضم اليه وضع الصاد المحققة وكسر الدال المشددة ، وأما المصدق بتشديد الصاد
فهو المصدق صاحب المال ادعمت التاء في الصاد فشددت .

ولا يجوز للمصدق ان يأخذ نيساً ذكراً إلا ان يرضى صاحب النعم ، فيجوز له حينئذ ، ولا يجوز للمصدق ان يأخذ أفضل النعم ، فان كانت التي ترقى أو السمينة ليست من أفضل النعم جاز أخذها ، فان كانت كلها فاضلة أخذتها إن أعطاه صاحبها ، وسواء فيما ذكرنا كان صاحبها حاضراً أو غائباً اذا أخذ المصدق ما ذكرنا أجزاءً *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله بن الحنفى الأنصارى ثنا ابي ثناءمة بن عبد الله بن أنس ابن مالك ان أنس بن مالك (١) حدثه : ان ابا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين : « هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، فمن سألهم من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سأل فوقها فلا يبط » - ثم ذكر الحديث وفيه : « في صدقة النعم في سألها اذا كانت اربعين الى عشرين ومائة شاة » ، فاذا زادت على عشرين ومائة الى مائتين فثمانان ، فاذا زادت على مائتين الى ثلثة فثلاث شياه ، فاذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة » فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة من اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا ان يشاء ربها ، ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ، ولا تيس إلا ماشاء المصدق » (٢) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن ابيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فلم يخرج به الى عماله حتى قبض عليه السلام ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى قبض ، فكان فيه - ذكر الفرائض - : « وفي النعم في كل اربعين شاة شاة » الى عشرين ومائة ، فان زادت واحدة فثمانان الى مائتين ، فان (٣) زادت واحدة على المائتين ففيها ثلاث شياه الى ثلثة ، فان

(١) قوله « ان أنس بن مالك » سقط من النسخة رقم (١٤) وهو خطأ (٢) الحديث اختصره المؤلف وهو في البخاري (ج ٢ ص ٢٣٧ و ٢٣٩) ولا يمكن قوله « ولا يخرج » الخ جملة البخاري مستقلاً في الباب الذي يليه ورواه بهذا الاسناد . وقوله « الا ماشاء المصدق » مختلف في ضبطه عند رواة البخاري ، والاكثر على انه بتشديد الصاد والمراد المالك ، وهو الراجح عندى ، واختاره ابو عبيد ، فمتاه ان لا تؤخذ الهرمة ولا ذات العيب أصلاً وان لا يؤخذ من النعم الا اذا رضى المالك ، فلو اخذ بغير رضاه لكان ضراً را (٤) في سنن ابى داود (ج ٢ ص ٨) « فاذا » *

كانت الغنم أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة شاة ، وليس فيها شيء حتى تبلغ المائة (١) •
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري
ثنا محمد - هو ابن مقاتل - أنا عبد الله بن المبارك ثنا زكرياء بن اسحاق عن يحيى بن
عبد الله بن صيفي عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لما ذبح
جبل حين يشه إلى اليمن - فذكر الحديث وفيه - : « فأخبرهم أن الله تعالى قد (٢) فرض
عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإنهم أطلعوا بذلك (٣) فأياك وكرائم
أموالهم ، وائق دعوة الظلوم ، فانه ليس بينها وبين الله حجاب » •

ففي هذه الأخبار نص كل ما ذكرنا . وفي بعض ذلك خلاف •
فمن ذلك ان قوما قالوا : لا يؤخذ من الضأن إلا ضانية ، ومن المزمع إلا ما عزة (٤) ،
فان كانا خليطين أخذ من الاكثر •

قال أبو محمد : وهذا قول بلا يدهان ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ،
ولا قول صاحب ولا قياس ، بل الذي ذكروا خلاف للسنن المذكورة ، وقد اتفقوا على
جمع المزمع مع الضأن ، وعلى ان اسم غنم يجمعها ، وان اسم الشاة يقع على الواحدة من الماعز
ومن الضأن ، ولو ان رسول الله ﷺ علم في حكمها فرقا لبيته ، كما خص التيس ، وان
وجد في اللغة اسم التيس يقع على الكباش وجب ان لا يؤخذ في الصدقة الا يرضا المصدق •
والمعجب ان المانع من أخذ الماعزة عن الضأن أجاز اخذ الذهب عن الفضة والفضة
عن الذهب ! وما عنده صنفان يجوز بيع بعضهما ببعض متفاضلا •

والخلاف أيضا في مكان آخر : وهو ان قوما قالوا : إن ملك مائة شاة وعشرين
شاة وبعض شاة فليس عليه إلا شاة واحدة حتى يتم في ملكه مائة واحدة وعشرون ، (٥)
ومن ملك مائتي شاة وبعض شاة فليس عليه الا شاتان حتى يتم في ملكه مائتا شاة وشاة .
واحتجوا بما في حديث ابن عمر : « فان زادت واحدة » كما أوردناه •

(١) اختصره المؤلف وهو مطول عند أبي داود وعند الحاكم ، وحسنه الترمذي ،
ورواه الحاكم مفصلا بأطول مما في أبي داود من طريق الزهري ان سالم بن عبد الله أنفأه
نسخة كتاب رسول الله ﷺ وهي عند آل عمر بن الخطاب (٢) في النسخة رقم (١٦)
بجذف « قد » وما هنا هو الموافق للبخاري (ج ٢ ص ٢٥٦) (٣) في البخاري « أطلعوا لك
بذلك » (٤) في النسخة رقم (١٤) « ومن الماعز ماعزة » (٥) في النسخة رقم (١٤) « وعشرين »
وهو المحلن •

قال أبو محمد : في حديث ابن عمر كاذبوا ، وفي حديث أبي بكر النسي وأوردناه فان زادت » ولم يقل « واحدة » فوجدنا الخبرين جيها متفقين على أنها ان زادت واحدة على مائة وعشرين شاة أو على مائتي شاة فقد انتقلت الفريضة ، ووجدنا حديث أبي بكر يوجب انتقال الفريضة بالزيادة على المائة وعشرين وعلى المائتين ، فكان هذا عموماً لكل زيادة ، وليس في حديث ابن عمر المنع من ذلك أصلاً ، فصار من قال يقولنا قد أخذ بالحديثين ، فلم يخالفوا أحداً منهما ، وصار من قال بخلاف ذلك مخالفاً لحديث أبي بكر ، مخصصاً له بلارها (١) . وبالله تعالى التوفيق *

وهنا أيضاً خلاف آخر : وهو ما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري ، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة ، ثم اتفق شعبة وسفيان كلاهما عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي انه قال : إذا زادت النعم واحدة على ثلثمائة فيها أربع أشياء إلى اربعمائة ، فكل ما زادت واحدة فهو كذلك *

قال أبو محمد : ولا حاجة في أحد مع رسول الله ﷺ ، ولقد يلزم القائلين بالقياس - لاسباب المالكيين القائلين بان القياس أقوى من خبر الواحد ، والحنيفيين القائلين بأن ما عظمت به البلوى لا يقبل فيه خبر الواحد - : ان يقولوا بقول ابراهيم ، لانهم قد أجمعوا على أن المائتي شاة اذا زادت واحدة فان الفريضة تنتقل ويجب فيها ثلاث شياه ، فكذلك اذا زادت على الثلثمائة واحدة أيضاً ، فيجب ان تنتقل الفريضة ، ولا سيما والحنيفيون قد قلدوا ابراهيم في أخذ الزكاة من البقرة الواحدة تزيد على اربعين بقرة ، واحتجوا بأنهم لم يجدوا في البقر وقصاً من تسعة عشر ان يقلدوه (٢) ههنا ويقولوا : لم نجد في النعم وقصاً من مائة وعمان وتسعين شاة ، لاسباب ومهم ههنا في النعم قياس مطرد ، وليس معهم في البقر قياس أصلاً ، وكل ما موهوا به في البقر فهو لازم لهم فيما زاد على الثلثمائة من النعم من قوله (٣) تعالى : (تخزن أموالهم صدقة) ونحو ذلك . وههنا قالوا : هذا مما تعظم به البلوى فلو كان ذلك ما جعله ابراهيم !! *

(١) بل الامر بالعكس ، اذ زيادة الثقة مقبولة وحجة ، فابن عمر زاد في اللفظ « واحدة » فكانت هذه الزيادة مفسرة للمبهم في حديث أبي بكر ، والمؤلف دائماً يفهم قولهم « تقبل زيادة الثقة » بعكس معناه المراد الواضح !! (٢) كذا في الأصلين والتركيب غير واضح وان كان المراد مفهوماً (٣) في النسخة رقم (١٦) « ومن قوله » وما ههنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) ولم نجد زيادة الواو معنى *

فان قالوا : إن خلاف قول ابراهيم قد جاء في حديث أبي بكر وخبر ابن عمر ، وعن علي ، وفي صحيفة ابن حزم *

قلنا : ليس شئ من هذه الاخبار الا وقد خالفتموها ، فلم تكن حجة فيما خالفتموه فيه ، وكان حجة عندكم فيها اشتهرت ، وهذا عجب جدا !! *

قال أبو محمد : وهذا كله خبط لامتنى له ! وانما زعمهم تناقضهم ونحو حكمهم في الدين بترك القياس للسنة اذا وافقت تقليدهم ، و بترك السنة للقياس كذلك ، و بتركهما جميعا كذلك !! * واما من راعى في الشاة الأخوذة ما تجزئ في الأنحية - وهو أبو حنيفة - فقد أخطأ ، لأنه لم يأت بما قاله نص ، ولا إجماع ، فكيف وقد اجمعوا على اخذ الجذعة فادونها في زكاة (١) الابل ، ولا تجزئ في الأنحية ، واجازوا اخذ التيسع في زكاة البقر ، ولا تجزئ في الأنحية ، وإنما قال عليه السلام لأبي بردة : « ولن تجزئ جذعة لأحد بمدك » ، بنى في الأنحية ، لأنه عنها سأل ، وقد صح النص (٢) بإيجاب الجذعة في زكاة الابل ، فصح يقينا أنه عليه السلام لم يسن إلا الأنحية . وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا : إن كانت النعم كلها كرائم أخذ منها يرضا صاحبها ، فلا ن رسول الله ﷺ نهى عن كرائم النعم ، وهذا في لغة العرب يقتضى أن يكون في النعم - ولا بد - ما ليس بكرائم ، وأما إذا كانت كلها كرائم فلا يجوز أن يقال في شئ منها : هذه كرائم هذه النعم ، لكن يقال هذه كريمة من هذه الكرائم *

وقد روينا عن ابراهيم النخعي أنه قال : يؤمر المصدق أن يصدق النعم صدعين (٣) فيختار صاحب النعم خير الصدعين ويأخذ الصدق من الآخر *

وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أنه قال : يفرق النعم أثلثا ، ثلث خيار ، وثلث رذال ، وثلث وسط ، ثم تكون الصدقة في الوسط (٤) *

قال أبو محمد : هذا النص فيه ، ولكن روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : لا يأخذ المصدق هزمة ولا ذات عوار ولا نيسا *

(١) في النسخة رقم (١٦) «زكوات» (٢) في النسخة رقم (١٦) «وقد جاء النص»
(٣) الصدع الشق بنصفين ، يقال «صدع النعم صدعين» بفتح الصاد واسكان الدال أى فرقين ، ويقال «صدعين» بكسر الصاد أى فرقتين (٤) في النسخة رقم (١٦) «وفي الأوسط» *

ومن طريق البخاري عن شبيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله (١) ابن عتبة بن مسعود أن أباه ربة قال قال أبو بكر الصديق : والله لو منعتوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها *

ومن طريق عبد الرزاق : أخبرني (٢) بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أباه حدثه أن سفيان أباه حدثه أن عمر بن الخطاب قال (٣) له : قل لهم : إني لا أخذ للشاة الأكل (٤) ولا لخل الفم ولا الرمي (٥) ولا للاخض (٦) ، ولكني أخذ للعناق (٧) والجذعة والثنية ، وذلك عدلين غداء (٨) المال وخياره *

ومن طريق الأوزاعي عن سالم بن عبد الله المحاربي (٩) : أن عمر بن الخطاب وأمره أن يأخذ الجذعة والثنية *

(١) في النسخة رقم (١٦) «عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله» الخ وهو خطأ (٢) هكذا في الأصلين ، وفي الاستاد خطأ وسقط قطعاً فإن بشر بن عاصم مات سنة ١٢٤ وعبد الرزاق ولد سنة ١٢٦ فليس معقولاً أن يحدث عنه مباشرة بقوله «أخبرني» والظاهر أنه سقط منه ابن جريج أوسفيان بن عينة - وأنا أرجح سفيان - فقد روى الشافعي نحوه قريباً منه في الأسماء (ج ٢ ص ١٣) عن ابن عينة عن بشر بن عاصم ، وعبد الرزاق من الراويين عن سفيان (٣) في النسخة رقم (١٦) «بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله أن أباه حدثه» أن عمر بن الخطاب قال له «الخ وهو خطأ» والصواب إثبات «أن سفيان أباه حدثه» لأن المصدق الذي يثبته عمر هو سفيان بن عبد الله الثقفي وليس ابنه ، بل ابنه عاصم من الرواة عنه (٤) الأكل - بفتح الهمزة - قال مالك : «هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل» عن الموطأ (ص ١١٤) (٥) بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة ، بوزن فعل ، ووجه «رب» بضم الراء ، وهو نادر ، والربى قال مالك : «التي قد وضعت فهي تربي ولدها» (٦) هي الحامل التي أخذها الخاض لتضع ، والخاض المطلق عند الولادة - (٧) بفتح العين المهملة ، وهي الشيء من أولاد المزدى إذا كان لها نحو سنة ، والجمع أعنق وعنق - بضمين - وعنوق - بضم العين ، وهو جمع نادر (٨) بالنين والقال للمجمتين ، وهي السخال الصغار ، واحده «غذى» بفتح الغين وكسر القال وتشديد الياء ، كفصيل وفصال وكريم وكرام - (٩) لم أجده له ترجمة ولا ذكراً في شيء من الكتب ويبدو أن يروي الأوزاعي مباشرة عن أدرك عمر بن الخطاب ، فإن الأوزاعي ولد سنة ٨٨ أو نحو ذلك *

٦٧٢ مسألة - وما صرعن أن يسمى شاة لكن يسمى خروفا أوجديا أو سحلة لم
يجز أن يؤخذ في الصدقة الواجبة، ولأن يمد فيما تؤخذ منه الصدقة، إلا أن يتم سنة، فإذا
أنما عد، وأخذت الزكاة منه *

قال أبو محمد: هذا مكان اختلف الناس فيه *

فقال أبو حنيفة: تضم الفوائد كلها من الذهب والفضة والمواشي إلى ما عند صاحب المال
فتركي مع ما كان عنده، ولو لم يقدها إلا قبل تمام الحول بساعة، هذا إذا كان الذي عنده نجب
في مقدار ماله الزكاة، وإلا فلا، وإنما يرعى في ذلك أن يكون عنده نصاب في أول الحول وآخره،
ولا يبالى أتقص في داخل الحول عن النصاب أم لا قال: فان ماتت التي كانت عنده
كلها وبقي من عدد الخرفان أكثر من أربعين فلا زكاة فيها، وكذلك لو ملك ثلاثين
عجلا فصاعداً، أو خمسا من الفصلاں فصاعداً، عما كاملا دون أن يكون فيها مسنة
واحدة فما فوقها: فلا زكاة عليه فيها *

وقال مالك: لا تضم فوائد الذهب والفضة إلى ما عند السلم منها: بل يترك كل مال
بحوله، حاشا ربح المال وفوائد المواشي كلها، فانها تضم إلى ما عنده ويترك الجميع
بحول ما كان عنده، ولو لم يقدها إلا قبل الحول بساعة، إلا أنه فرق بين فائدة التبع
والفضة والماشية من غير الولادة، فلم ير أن يضم إلى ما عند المملوك من ذلك كله إلا إذا
كان الذي عنده منها مقدارا نجب في مثله الزكاة وإلا فلا، ورأى أن تضم ولادة الماشية
خاصة إلى ما عنده منها، سواء كان الذي عنده منها نجب في مقداره الزكاة أو لا نجب
في مقداره الزكاة *

وقال الشافعي: لا تضم فائدة أصلا إلى ما عنده، إلا أولاد الماشية فقط، فانها تمد
مع أمهاتها، ولو لم يتم المدد الأخوذ منه الزكاة بها (١) إلا قبل الحول بساعة، هذا
إذا كانت الأمهات نصابا نجب فيه الزكاة وإلا فلا، فان نقصت في بعض الحول عن
النصاب فلا زكاة فيها *

قال أبو محمد: أما تناقض مالك والشافعي وتقسيمهما فلا خفاء به، لأنهما قسما تقسيما
لا يريان على صحته *

وأما أبو حنيفة فله هنا أيضا تناقض أشنع (٢) من تناقض مالك والشافعي، وهو

(١) في النسخة رقم (١٦) «الزكاة إلا بها» وزيادة حرف «ال» خطأ (٢) في النسخة

رقم (١٦) «أبشع» *

انه رأى ان يراعى اول الحول وآخره دون وسطه ، ورأى ان تمد اولاد الماشية مع أمهاتها ولو لم تضعها الا قبل مجئ الساعي بساعة ، ثم رأى في اربعين خروفاً صفاراً ومهما شاة واحدة مسنة ان فيها الزكاة ، وهي تلك السنة فقط ، فان لم يكن معها مسنة فلا زكاة فيها ، فان كانت (١) مئة مائة خروف وعشرون خروفاً صفاراً كلها ومهما مسنة واحدة ، قال : ان كان فيها مستان فصدها تانك المستان مما ، وان كان ليس بمهما الامسنة واحدة فليس فيها الا تلك السنة وحدها فقط ، فان لم يكن معها مسنة فليس فيها شيء أصلاً ، وهكذا قال في المجاجيل والفصلان أيضاً ، ولو ملكها سنة فأكثر !! • قال ابو محمد : وهذه شربة ايليس !! لا شربة الله تعالى ورسوله محمد ﷺ ، نفي قوله :

ان كان مع المائة خروف والمشرين خروفاً مستان زائدتان أخذنا عن زكاة الخرفان كأنها فان لم يكن معها إلا مسنة واحدة أخذت وحدها عن زكاة الخرفان ولا مزيد . وما جاء بهذا قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ، ولا قول أحد من الصحابة ولا من التابعين ، ولا أحد نقله قبل أبي حنيفة ، ولا قياس ولا رأى سديد •

وقدرى عنه أنه قال مرة في أربعين خروفاً : يؤخذ عن زكاتها شاة مسنة ، وبه يأخذ زفر ، ثم رجع الى ان قال : بل يؤخذ عن زكاتها خروف منها ، وبه يأخذ ابو يوسف ، ثم رجع الى ان قال : لا زكاة فيها ، وبه يأخذ الحسن بن زياد •

وقال مالك كقول زفر ، وقال الأوزاعي والشافعي كقول ابى يوسف ، وقال الشعبي وسفيان الثوري وابو سليمان كقول الحسن بن زياد •

قال ابو محمد : احتج من رأى ان تمد الخرفان مع أمهاتها بما روينا من طريق عبد الرزاق (٢) عن بشر بن عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفي عن ابيه عن جده : انه كان مصداقاً في مخالف (٣) الطائف ، فشكا اليه أهل الماشية تصديق الفداء ، وقالوا : ان

(١) كذا في الأصلين « كانت » وهو صحيح (٢) في هذا الاستناد ما قلناه في المسألة السابقة من ان عبد الرزاق لم يدرك بشر بن عاصم ، وأظن ان نسخة مصنف عبد الرزاق التي كانت بين يدي ابن حزم سقط منها شيخ عبد الرزاق (٣) جمع مخلاف ، واصله استعمال بمعنى ، وهي الكورة ، قال ياقوت (ج ١ ص ٣٧) : « وهذا بالسادة والالف ، اذا انتقل الياناني الى هذه النواحي سمي الكورة بما الفه من لغة قومه ، وفي الحقيقة انما هي لغة أهل اليمن خاصة »

كنت ممتداً بالغذاء فغذمته صدقته ، قال عمر : فقل لهم (١) : إنا نمتد بالغذاء كلها (٢)
حتى السخلة يروح بها الراعى على يده ، وقل لهم : إني لا آخذ الشاة الأ كولة ولا غل
النعم ولا الربى ولا الماخض ، ولكنى آخذ العناق والجذعة والثنية ، وذلك عدل بين
غذاء المال وخياره (٣) *

وروينا هذا أيضاً من طريق مالك عن ثور بن زيد عن ابن عبد الله بن سفيان (٤)
ومن طريق أيوب عن عكرمة بن خالد عن سفيان . ما نعلم لهم حجة غير هذا *
قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لوجوه *

أولها انه ليس من قول رسول الله ﷺ ، ولا حجة في قول أحد دونه *
والثاني أنه قد خالف عمر رضى الله عنه في هذا غيره من أصحاب رسول الله ﷺ (٥)
كما حدثنا حماد بن أسلم بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن مالك
عن محمد بن عقبة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : ان ابا بكر الصديق كان
لا يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح
ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن حارثة بن أبي الرجال عن عمرة
بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يزكى حتى يحول عليه الحول . تمنى المال الاستفاد *
وبه الى سفيان عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال :
من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول *

وبه الى سفيان عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : من استفاد مالا فلا
زكاة فيه (٦) حتى يحول عليه الحول *

فهذا عموم من أبي بكر وعائشة وعلى وابن عمر رضى الله عنهم ، لم يخصوا فائدة ماشية
بولادة من سائر ما يستفاد ، وليس لأحد أن يقول : إنهم لم يريدوا بذلك أولاد الماشية
إلا كان كاذبا عليهم ، وقتلا بالباطل الذى لم يقولوه قط *
وأياها فان الذين حكى عنهم سفيان بن عبد الله أنهم أنكروا أن بعد عليهم أولاد

(١) فى الأصلين «فقيل لهم» وهو خطأ واضح مما مضى ومما سيجى . (٢) فى النسخة رقم (١٤)
«كاه» . (٣) رواه الشافعى بحوه فى الأم (ج ٢ ص ١٣) عن سفيان بن عيينة عن بشر بن
عاصم (٤) هو فى الموطأ (ص ١١٣) (٥) فى النسخة رقم (١٤) «غيره من الصحابة رضى الله
عنهم» (٦) فى النسخة رقم (١٦) «فلا زكاة عليه» .

الماشية مع أمهاتها - : قد كان فيهم بلائك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ، لأن سفيان ذكر أن ذلك كان أيام عمر رضى الله عنه ، وعمر رضى الله عنه ولى الأمر بعد موت النبي ﷺ بستين ونصف ، وبقى عشر سنين ، ومات بعد موت رسول الله ﷺ ثلاث عشرة سنة ، وكانوا بالطائف ، وأهل الطائف أسلموا قبل موت رسول الله ﷺ بنحو عام ونصف ورأوه عليه السلام . فقد صح الخلاف في هذا من الصحابة رضى الله عنهم بلائك ، وإذا كان ذلك فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، والواجب في ذلك ما اقتضاه الله تعالى إذ يقول (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) *
والثالث أنه لم يرو هذا عن عمر من طريق متصلة إلا من طريقين : أحدهما من طريق بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه ، وكلاهما غير معروف (١) ، أو من طريق ابن لبيد الله ابن سفيان لم يسم . والثانية من طريق عكرمة بن خالد ، وهو ضعيف (٢) *
والرابع أن الحنفيين والشافعيين خالفوا قول عمر في هذه المسألة نفسها ، فقالوا : لا يندب ما ولدت الماشية إلا أن تكون الأمهات - دون الأولاد - عددا تهب فيه الزكاة ، وإلا فلا تعد عليهم الأولاد ، وليس هذا في حديث عمر *

والخامس أنهم لا يفتنون (٣) ما قد صح عن عمر رضى الله عنه بأصح من هذا الاسناد ، أشياء لا يعرفه فيها مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، إذا خالف رأى مالك وأبى حنيفة والشافعي ، ترك الحنفيين والشافعيين قول عمر : الماء لا ينجسه شئ ، وترك الحنفيين والمالكيين والشافعيين أخذهم الزكاة من الرقيق لغير التجارة ، وصفة أخذه الزكاة من الغنم ، وترك الحنفيين بإيجاب عمر الزكاة في مال اليتيم ، ولا يصح خلافه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، وترك الحنفيين والمالكيين أمر عمر الخارص بأن يترك لأصحاب النخل ما يأكلونه لا يخرصه عليهم ، وغير هذا كثير جدا ، فقد وضع إن احتجاجهم

(١) أبشور بن عاصم فنه معروف وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وأما أبوه عاصم فإنه لم أجده ترجمه في شئ من الكتب وإنما ذكر في ترجمة أبيه سفيان بن ر و وا عنه (٢) عكرمة هذا - هو ابن خالد بن العاص بن هشام الثقة الثابت - وفي الزكاة آخر قرينه اسمه عكرمة بن خالد بن سلمة بن العاص بن هشام ، وهو ضعيف منكر الحديث ، ولكنه ليس الراوى لهذا الحديث ، وقد نص ابن حجر في التلخيص (ص ١٧٤ و ١٧٥) والنهذيب (ج ٧ ص ٢٦٠) على أن ابن حزم أخطأ في هذا واشتباه عليه الأمر (٣) يستعمل المؤلف «التفت» متعديا بنفسه هنا وفي الأحكام *

بمصر إنما هو حيث وافق شهوراتهم ! لاجئ صح عن عمر من قول او عمل ! وهذا عظيم في الدين جدا *

قال أبو محمد : الرجوع اليه عند التنازع هو القرآن ، وسنة رسول الله ﷺ ، فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ إنما أوجب الزكاة في أربعين سنة فصارها كما وصفتنا ، وأوجب فيها شاة أو شاتين أو في كل مائة شاة شاة ، واسقطها عما عدا ذلك ، ووجدنا الخرفان والجديان لا يقع عليها اسم شاة ولا اسم شاة في اللغة التي أوجب الله تعالى علينا بهادينه على لسان رسول الله ﷺ . فخرجت الخرفان والجديان عن أن تجب فيها زكاة (١) * وأيضاً فقد اجتمعوا على أن لا يؤخذ خر وف ولا جدي في الواجب في الزكاة عن الشاة (٢) فأقروا بأنه لا يسمى شاة ولا له حكم الشاة ، فمن المحال أن يؤخذ منها زكاة ، فلا تجوز هي في الزكاة بغير نص في ذلك *

وأيضاً فإن زكاة ماشية لم يحل عليها حول لم يأت به قرآن ، ولا سنة ، ولا إجماع * وأما من ملك خرفانا أو عجولاً أو فصلانا سنة كاملة فإلزامه زكاة فيها واجبة عند تمام العام ، لأن كل ذلك يسمى غنماً وبقراً وإبلًا *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هناد بن السرى عن هشيم عن هلال بن خباب عن ميسرة بن أبي صالح عن سويد بن غفلة قال : « أنا ما مصدق رسول الله ﷺ فجلست إليه ، فسمعت يقول : أن في عهدي أن لا تأخذ من راضع لبن (٣) » * قال أبو محمد : لو أراد أن لا يؤخذ هو في الزكاة لقال : « أن لا تأخذ راضع لبن » لكن لما منع من أخذ الزكاة من راضع لبن - وراضع لبن اسم للجنس - صح بذلك

(١) الخروف ولد الحمل ، وقيل : هو دون الجذع من الضأن خاصة ، واشتقاقه أنه يخرف - بضم الزاء - من هبنا وهبنا أي يرتع - قاله في اللسان (٢) في النسخة رقم (١٤) « عن الشاة » (٣) في النسخة رقم (١٤) « أن لا تأخذ راضع لبن » بخلاف « من » وهو خطأ ، كما يظهر وانحما من شرح المؤلف الحديث ويأنه ، ووقع في النسائي كذلك بخلافها (ج ٥ ص ٣٠٩ و ٣١٠) وهو خطأ أيضاً من النسخين ، فإن السيوطي قال في شرحه عليه متأولاً الحديث « ومن زائدة » فهي إذن ثابتة في نسخته وإن سقطت من نسخة السندی . ويؤيد بانباتها أنها ثابتة فيه في رواية أبي داود (ج ٢ ص ١٤) والشوكاني (ج ٤ ص ١٩٣) والدارقطني (ص ٢٠٤) بل لفظه « أن لا تأخذ من راضع شيئاً » وهو تركيب لا يحتمل فيه حذفها ، ثم إن الحديث في اللسان والنهاية بانباتها أيضاً وحاول صاحب النهاية تأويله بأوليات

أن لاتمد الر واضع (١) فيها تؤخذ منه الزكاة *

وما نعلم احدا عاب هلال بن خباب ، الا ان يحيى بن سعيد القطان قال : لقيه وقد تنير ، وهذا ليس جرحه ، لان هشبا أسن من يحيى بنحو عشرين سنة ، فكان لقاء هشيم لهلال قبل تنيره بلا شك (٢) *

وأما سويد فأدرك النبي ﷺ ، وأتى الى المدينة بعد وفاته عليه السلام بنحو خمس ليال ، وأقضى ايام عمر رضى الله عنه *

قال أبو محمد : وأما الشافعى ، وابو يوسف فطرذا قولهما : إذ أوجبا أخذ خروف صغير في الزكاة عن اربعين خروفا فافصاءدا ، ولدت قبل الحول أو ماتت أمهاتها *

وأخذ مثل هذا في الزكاة عجب جدا ! *

وأما إذا أتمت سنة فاسم شاة يقع عليها ، فهي معدودة وماخوذة . والله تعالى التوفيق *

وحصلوا كلهم على ان ادعوا أنهم قلدوا عمر رضى الله عنه ، وهم قد خالفوه في هذه المسألة نفسها ، فلم ير أبو حنيفة والشافعى أن تمد الأولاد مع الأمهات إلا اذا كانت الأمهات نصابا ، ولم يقل عمر كذلك *

وحصل مالك على قياس فاسد متناقض ، لأنه قاس فائدة الماشية خاصة - دون سائر الفوائد - على ما في حديث عمر من عد أولادها معها ، ثم نقض قياسه فرأى أن لاتضم فائدة الماشية بهيمة ، أو ميراث ، أو شراء الى ما عنده منها إلا ان كان ما عنده نصابا تجب في مثله الزكاة والإفلا . ورأى أن تضم أولادها اليها وإن لم تكن الأمهات نصابا تجب فيه الزكاة *

وهذه تقاسيم لا يعرف أحد قال بها قبلهم ، ولا هم اتبعوا عمر ، ولا طردوا القياس ، ولا اتبعوا نص السنة في ذلك *

ثم الجزء الخامس من كتاب المحلى للإمام العلامة ابى محمد على الشهور بابن حزم رحمه الله الحمد ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء السادس مفتحا (يزكاة البقر) فتسأل الله التوفيق لاتمامه انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير ﴿

منها ان من زائده . وهذا قطعة من حديث وسائنى باقيه في المسألة ٦٧٤ (١) في النسخة رقم (١٦) «الراضع» (٢) خباب : بفتح الخاء المججمة وتشديد الباء الموحدة وآخروه موحدة ايضا . وهلال هذا ثقة ، ولم يثبت ما قاله القطان ، فقد قال ابراهيم بن الجندب : «سألت ابن معين عن هلال بن خباب وقلت : ان يحيى القطان يزعم انه تنير قبل ان يموت واخطط ؟ فقال يحيى : لا ، ما اخطط ولا تنير ، قلت ليحيى : خفة هو ؟ قال : ثقة مأمون» *

فهرست

﴿ الجزء الخامس من الحلى لابن حزم ﴾

صفحة		صفحة
٣٠	مقيم ثم نوى فيها السفر أو ابتدأها وهو مسافر ثم نوى فيها أن يقيم أتم في كلا الحالتين وبرهان ذلك	٢
٣٠	المسألة ٥١٧ من ذكر وهو في سفر صلاة نسها أو نام عنها في اقامته صلاها ركعتين ولا بدوان ذكر في الحضر صلاة نسها في سفر صلاها اربعا ولا بد دليل ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم	١٠
٣١	المسألة ٥١٨ ان صلى مسافر بصلاة امام مقيم قصر ولا بدوان صلى مقيم بصلاة مسافر أمم ولا بدو برهان ذلك	٢٠
٣٣	﴿ صلاة الخوف ﴾	٢٢
٣٣	المسألة ٥١٩ من حصره خوف من عدو ظالم كافر أو باغ من المسلمين أو من سيل أو نار أو سبع أو غير ذلك وهم ثلاثة فصاعدا فأمرهم غير بين اربعة عشر وجها وهاك بعض الوجوه منها	٢٢
٣٨	مذاهب علماء الصحابة في صلاة الخوف	٣٠
٣٨	أقوال الدرويت في صلاة الخوف عن	
		المسألة ٥١٣ من خرج عن بيوت مديته أو قريته أو موضع سكناه فشي ملافعا على ركعتين ولا بد اذا بلغ الميل ، ودليل ذلك ويان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وحججهم وقد اطال المصنف البحث في ذلك بما لا يجده في غير هذا الكتاب فليكن به فانها تنفك جدا الكتب التي كانت متداولة عند صبيان المحدثين في زمن ابن حزم أصبحت اليوم نادرة أو مفقودة بالرة
		تعريف الميل
		المسألة ٥١٤ حكم السافر لافرق بين سفر بر أو بحر أو ظهر
		المسألة ٥١٥ اذا أقام السافر لحج أو عمرة أو جهاد في مكان واحد عشرين يوما قصر ، أو أكثر من عشرين أمم ودليل ذلك ويان مذاهب العلماء في ذلك وادلتهم ويان الراجح من الرجوح وتحقيق المقام
		المسألة ٥١٦ من ابتدأ صلاة وهو

صفحة	مصحفة
٤١	المعلماء ولم تصح عن رسول الله ﷺ المسألة ٥٢٠ لا يجوز أن يصلى صلاة الخوف بطائفتين من خاف من طالب له بحق
٤٢	﴿صلاة الجمعة﴾
٤٢	المسألة ٥٢١ الجمعة هي ظهر يوم الجمعة ولا يجوز أن تصلى الا بعد الزوال وآخر وقتها آخر وقت الظهر في سائر الايام ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك وحججهم وما هو الحق في ذلك
٤٥	المسألة ٥٢٢ الجمعة اذا صلاها اثنان فصاعدا ركعتان يجزئهما بالقراءة ومن صلاهما وحده صلاهما اربع ركعات يسر فيها لانها كالظهر وبرهان ذلك وذكروا مذاهب الفقهاء في ذلك وادلتهم وتسبب ذلك
٤٩	المسألة ٥٢٣ سواء السافر والبعد والحر والمقيم في وجوب الجمعة والمسجونون والمحتفون ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وبراهينهم وراجع ذلك وقد اطلب المصنف في هذا المقام بما ترى به عيون الناظرين
٥٤	المسألة ٥٢٤ ليس للشيخ عبد من حضور الجمعة وبراها ذلك
٥٥	المسألة ٥٢٥ لاجمة على ممنور بمرض او خوف او غير ذلك ولا على النساء ودليل ذلك
٥٥	المسألة ٥٢٦ يلزم المحي الى الجمعة من كان منها بحيث اذا زالت الشمس دخل الطريق و يدرك منها ولو السلام وبرهان ذلك
٥٥	المسألة ٥٢٧ يتدى الامام بعد الاذان ونعامة بالخطبة فيخطب واقفا خطبتين يجلس بينهما جلسة ودليل ذلك وذكروا مذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
٦٠	المسألة ٥٢٨ لا يجوز اطالة الخطبة ومشروعية التزول من التبر للسجدة اذا قرأ سورة او آية فيها سجدة وبرهان ذلك
٦١	المسألة ٥٢٩ فرض على كل من حضر الجمعة ان لا يكلم مدة خطبة الامام بشيء البتة الاشياء ودليل ذلك وبيان من وافق ذلك ومن خالف وتحقيق الحق من ذلك براهين ساطمة وادلة واضحة
٦٧	المسألة ٥٣٠ الاحتباء جائز يوم الجمعة والامام يخطب وكذلك شرب الماء واعطاء الصدقة ومناولة المراء اخاه حاجته وبرهان ذلك
٦٨	المسألة ٥٣١ من دخل المسجد يوم الجمعة والامام يخطب فيجلس ركعتين قبل ان يجلس ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك

صفحة	صفحة
	وذكر حججهم مفصلة وتعقب ما يصح تعقبه
٧٢	السؤال ٥٣٣ الكلام مباح لكل أحد مادام المؤذن يؤذن يوم الجمعة
٧٨	ما لم يبدأ الخطيب بالخطبة والكلام جائز بمدا الخطبة الى ان يكبر الامام والكلام جائز في جلسة الامام بين الخطبتين ومذاهب علماء السلف في ذلك ودليل كل وتحقيق المقام
٧٨	السؤال ٥٣٤ من رغب والامام يخطب واحتاج الى الخروج فليخرج وكذلك من عرض له ما يدعوه الى الخروج وبرهان ذلك
٧٨	السؤال ٥٣٥ من ذكر في الخطبة صلاة فرض نسبها او نام عنها فليقيم وليصلها سواء كان قتها او غير قتها ودليل ذلك
٧٩	السؤال ٥٣٦ من لم يترك مع الامام من صلاة الجمعة الا ركعة واحدة او الجلوس فقط فليدخل معه وليقبض اذا أدرك ركعة ركعة أخرى وان لم يترك الا الجلوس صلى ركعتين فقط ويان مذاهب العلماء في ذلك وحججهم
٧٩	السؤال ٥٣٧ الغسل واجب يوم الجمعة لليوم لا لليلة وكذلك الخطيب والسواك ودليل ذلك
٨١	السؤال ٥٣٨ ان ضاق المسجد او امتلأت الرحاب واتصلت الصفوف صليت الجمعة وغيرها في الدور
٧٩	السؤال ٥٣٩ ان جاء اثنان فصاعدا وقد فاتت الجمعة صلوا جماعة
٧٨	السؤال ٥٤٠ من كان بالمصر فراح الى الجمعة من أول النهار فحسن ودليل ذلك
٧٩	السؤال ٥٤١ الصلاة في المقصورة جائزة والامم على المانع وبرهان ذلك
٧٩	السؤال ٥٤٢ لا يجل البيع من اثر استواء الشمس ومن أول أخذها في الزوال والليل الى ان تقضى صلاة الجمعة وفسخ البيع ان وقع في الوقت ومذاهب العلماء في ذلك وحججهم ويان الراجع منها
٨١	السؤال ٥٤٣ تعريف العيدين ويان وقتها وحكم فعلها وسرد اقوال علماء المذاهب في ذلك وتفصيل حججهم وتحقيق المقام بما لا يجده في غير هذا الكتاب
٨٦	السؤال ٥٤٤ يصلحها العبد والحر، والحاضر والسافر والمفرد والمرأة والنساء وفي كل قرية صغرت ام كبرت

صفحة	مصحفة
٨٧	الان المنفرد لا يخطب و يرهان ذلك السألة ٥٤٥ يخرج الى المصلى النساء حتى الابكار والحيز وينتزئ الحيز المصلى و يامرهم الخطيب بالصدقة بعد الوعظة ودليل ذلك
٨٨	السألة ٥٤٦ يستحب السير الى العبد على طريق والرجوع على آخر ودليل ذلك
٨٩	السألة ٥٤٧ اذا اجتمع عدي في يوم جمعة صلى للمبدم للجمعة ولا بد ولا يصح أثر بخلاف ذلك و يرهان ذلك
٨٩	السألة ٥٤٨ التكبير ليلة عيد الفطر فرض وهو في ليلة عيد الأضحي حسن ودليل ذلك
٨٩	السألة ٥٤٩ يستحب الاكل كل يوم الفطر قبل الفد والى المصلى ولا يحل الصوم يومئذ و يرهان ذلك
٩٠	السألة ٥٥٠ التنفل قبلها في المصلى حسن ودليل ذلك
٩١	السألة ٥٥١ التكبير اثنى كل صلاة وفي الأضحي وفي أيام القشريق و يوم عرفة حسن كلا و يرهان ذلك
٩١	السألة ٥٥٢ من لم يخرج يوم الفطر ولا يوم الأضحي لصلاة العبد خرج لصلاتها في اليوم الثاني وان لم يخرج غدوة خرج ما لم تزل الشمس لانه فضل خير ودليل ذلك
٩٢	السألة ٥٥٣ الفناء والمب والزقن
٩٢	في أيام العبد حسن في السجدة وغيره و يرهان ذلك
٩٢	السألة ٥٥٤ ان قحط النسر او اشتد المطر حتى يؤذى فليدع المسلمون في ادبار صلواتهم وسجودهم وعلى كل حال ويدعو الامام في خطبة الجمعة و يرهان ذلك مفصلا
٩٥	السألة ٥٥٥ صلاة الكسوف
٩٥	السألة ٥٥٥ صلاة الكسوف على وجوه وبينها مفصلة وذكر الأدلة على أنواعها وسرد مذاهب علماء الأمصار وحججهم وبين ان اراج منها وقد اسهب النصف في هذا المبحث بما لم تك لا تجده في غير هذا الكتاب
١٠٣	السألة ٥٥٦ بيان كفيات صلات الكسوف مسلكان و بيانها تفصيلا وتحقيق زمن الكسوف عند علماء الفن
١٠٥	السألة ٥٥٦ سجود القرآن
١٠٥	السألة ٥٥٦ بيان ان في القرآن أربع عشرة سجدة وذكر مواضعها واختلاف العلماء في ذلك
١١١	السألة ٥٥٧ سجود الشكر
١١٢	السألة ٥٥٧ سجود الشكر حسن والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه
١١٣	كتاب الجنائز

صفحة	مصحفة
يستغرق كل ماترك فكل ماترك	١١٣ صلاة الجنائز وحكم الموتى
للقراء ولا يلزمهم كفته دون سائر	١١٣ المسألة ٥٥٨ غسل المسلم التذكر
من حضر من المسلمين ويرهان ذلك	والأشئ وتكفيها فرض، وكذلك
المسألة ٥٩٧ كل ما ذكرنا انه فرض	الصلاة عليه ودليل ذلك
على الكفاية فن قام به سقط عن	١١٤ المسألة ٥٥٩ من لم يغسل ولا كفن
سائر الناس كنفل الميت وتكفيه	حتى دفن وجب اخراجه حتى
ودفته ولا خلاف في ذلك	ينسل ويكفن ولا بد ويرهان ذلك
المسألة ٥٦٨ صفة النسل ان يغسل	١١٤ المسألة ٦٠ لا يجوز ان يدفن احد
جميع جسد الميت ورأسه بما وسدر	ليلا الا عن ضرورة ولا عند طلوع
ثلاث تمرات ودليل ذلك	الشمس حتى ترتفع ولا حين
المسألة ٦٩ فان عدم الماء يم الميت	استواء الشمس حتى تأخذ في
ولا بد ويرهان ذلك	الزوال الخ ودليل ذلك
المسألة ٥٧٠ لا يحل تكفين الرجل	١١٥ المسألة ٥٦١ الصلاة على موتى
في لا يحل لباسه من حرير او مذهب	المسلمين فرض ودليل ذلك
وجائز للمرأة ذلك ودليل ذلك	» المسألة ٥٦٢ المقتول بأيدي
المسألة ٧١ كفن المرأة وحفر قبرها	المشركون خاصة في سبيل الله في
من رأس مالها ولا يلزم ذلك زوجها	المركة لا يغسل ولا يكفن بل يدفن
ويرهان ذلك	بدنه وثيابه ودليل ذلك
المسألة ٥٧٢ يصلى على الميت بامام	١١٦ المسألة ٥٦٣ اعماق حفر القبر فرض
يقف ويستقبل القبلة والناس وراءه	ويرهان ذلك
صفوف، ويقف من الرجل عند	١١٧ المسألة ٦٤ دفن الكافر الحربى
رأسه ومن المرأة عند وسطها ودليل	وغيره فرض ودليل ذلك
ذلك ويبان مذاهب العلماء	١١٧ المسألة ٦٥ افضل الكفن للمسلم
وحججهم في ذلك	ثلاثة أبواب يغسل للرجل يغ فيه
المسألة ٧٣ يكبر الامام والمأمومون	لا يكون فيها قيس ولا حماسة
بتكبير الامام على الجنازة خمس	ولا سراويل ولا تطن والسراة
تكبيرات لا أكثر الخ ودليل ذلك	كذلك وثوبان زائدان واقوال
مفصلا وسرد اقوال العلماء في ذلك	المعلماء في ذلك ويبان حججهم
ويبان حججهم وتحقيق الحق من	وترجيح ما هو الصواب من ذلك
ذلك	١٢١ المسألة ٥٦٦ من مات وعليه دين

١٢٩	المسألة ٥٧٤ إذا كبر الأولى قرأ أم القرآن ولا بد ، وصلى على رسول الله ويدعو للمؤمنين استحساناً ثم يدعو للميت في باقي الصلوات وبرهان ذلك وذكر أقوال العلماء في المسألة مع بيان حجبتهم	١٤٢	فيه ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وحجبتهم
١٣١	المسألة ٥٧٥ بيان أحب الدعاء التي على الجنائز ، ودليل ذلك	١٤٣	المسألة ٥٨٣ الصغير يسبي مع أبويه أو أحدهما أو دونهما فيموت فإنه يدفن مع المسلمين ويصلى عليه ودليل ذلك
١٣٢	المسألة ٥٧٦ نستحب التحد وهو أحب اليانمين الضريح ، وترقيهما وبرهان ذلك	١٤٤	المسألة ٥٨٤ أحق الناس بالصلاة على الميت والميتة الأولياء وم الأب وأبائهم والابن وابنائهم الخ وبرهان ذلك
١٣٣	المسألة ٥٧٧ لا يحل أن يبنى القبر ولا أن يجصص ولا أن يزداد على ترابه شيء ويهدم كل ذلك الخ ودليل ذلك	١٤٥	المسألة ٨٥ أحق الناس بانزال المرأة في قبرها من لم يطأ تلك الميتة وإن كان اجتناباً ودليل ذلك
١٣٤	المسألة ٥٧٨ لا يحل لأحد أن يجلس على قبره أن لم يجد ابنه يجلس قليق حتى يقضى حاجته وبرهان ذلك	١٤٦	المسألة ٨٦ « يصلى على الميت الموصى ولو كان غير ولي ولا زوج وبرهان ذلك »
١٣٦	المسألة ٥٧٩ لا يحل لأحد أن يمشی بين القبور بملئين سنتين والتفصيل في غيرهما ودليل ذلك	١٤٧	المسألة ٨٧ « تقبيل الميت جائز ودليل ذلك »
١٣٨	المسألة ٥٨٠ يصلى على ما وجد من الميت المسلم ولو أنه ظفر أو شمر فا فوق ذلك وينسل ويكفن إلا أن يكون من شهيد فلا ينسل لكن يلف ويدفن وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه	١٤٨	المسألة ٨٨ « يسحب الميت جوب ويجعل على بطنه ما يمنع انفضاخه وبرهان ذلك »
١٣٩	المسألة ٥٨١ الصلاة جائزة على القبر وإن كان قد صلى على المدفون	١٤٩	المسألة ٨٩ « الصبر على الميت واجب والبكاء عليه مباح ما لم يكن نوحاً وممنوع الصياح وخش الوجوه وضربها وضرب الصدور وتنف الشعر وحلقه الميت وكذلك »

صفحة

مجيئه

الكفار مباح وذلك
 المسألة ٥٩٥ يجب تلقين الميت الذى
 يموت فى ذنبه ولسانه منطلقا وغير
 منطلق شهادة الاسلام ويرهان ذلك
 المسألة ٥٩٦ يستحب تميمض عين
 الميت اذا قضى ودليل ذلك
 المسألة ٥٩٧ يستحب ان يقول
 المصاب انا لله وانا اليه راجعون اللهم
 أجرني في مصيبي وأخلف لي خيرا
 منها ويرهان ذلك
 المسألة ٥٩٨ نستحب الصلاة على
 المولود بولد حيا ثم يموت استهل أو لم
 يستهل ودليل ذلك وبيان مذاهب
 العلماء فى ذلك وسرد ادلتهم
 المسألة ٥٩٩ لانكروه اتباع النساء
 الجنائز ولا تمنعن من ذلك وبرهانه
 المسألة ٦٠٠ نستحب زيارة القبور
 وهو فرض ولو مرة ولا بأس بان يزور
 المسلم قبر صاحبه المشرك الرجال
 والنساء سواء فى ذلك ودليل ذلك
 المسألة ٦٠١ نستحب ان حضر على
 القبور أن يقول السلام عليكم أهل
 الديار من المؤمنين والمسلمين الخ
 ودليل ذلك
 المسألة ٦٠٢ نستحب ان يصلى على
 الميت مائة من المسلمين فصاعدا
 ويرهان ذلك
 المسألة ٦٠٣ ادخال الورق فى
 الساجد والصلاة عليهم فيها حسن

الكلام المكره الذى هو تسخط
 لاقدار الله تعالى وشق الثياب ودليل
 ذلك واقوال العلماء فى ذلك وسرد
 حججهم
 المسألة ٥٩٠ اذا مات المحرم ما بين ان
 يحرم الى ان تطلع الشمس من يوم
 النحر ان كان حيا او ان يتم طوافه
 وسبعه ان كان متمرا فالفرض غسله
 بماء وسدر فقط ولا يمس بطيب ولا
 ينفطى وجهه ولا رأسه ولا يكفن الا
 فى ثياب احرامه فقط أو فى ثوبين
 غير ثياب احرامه ، والمرأة كذلك
 الا ان رأسها ينفطى ويكشف وجهها
 ويرهان ذلك ومذاهب علماء
 الامصار فى ذلك وادلتهم
 المسألة ٥٩١ نستحب القيام للجنائز
 اذا رآها المرء وان كانت جنازة كافر
 حتى توضع او تخلفه فان لم يقم فلا
 حرج ويرهان ذلك
 المسألة ٥٩٢ يجب الاسراع بالجنائز
 ونستحب ان لا يزول عنها من صلى
 عليها حتى تدفن ودليل ذلك
 المسألة ٥٩٣ يقف الامام اذا صلى على
 الجنائز من الرجل قبالة رأسه ومن
 المرأة قبالة وسطها ويرهان ذلك
 ومذاهب العلماء فى ذلك وحججهم
 المسألة ٥٩٤ لا يحمل سب الاموات
 على القصد بالأذى لا للتحذير من
 كفر او بدعة او عمل فاسد ، ولمن

صحيفة

صحيفة

كله الخ ودليل ذلك وسرد مذاهب
الملاء وبيان حججهم
١٦٤ السألة ٦٠٤ لا بأس بان يبسط في
القبر تحت البيت ثوبو وبرهان ذلك
» السألة ٦٠٥ حكم تشيع الجنائز ان
يكون الركبان خلفها والمائى حيث
شاء ودليل ذلك
» السألة ٦٠٦ من بلغ درهما او دينار او
لؤلؤة شق بطنه عنها ودليل ذلك
» السألة ٦٠٧ لومات امرأة حامل
والولده يترك قد تجاوز سنة
اشهر فانه يشق بطنها طولا ويخرج
الولد ودليل ذلك
» السألة ٦٠٨ لا يحمل لاحدان يمضى
الموت لضر نزل به وبرهان ذلك
» السألة ٦٠٩ يحمل النمش كما يشاء
الحامل ومذاهب الملاء في ذلك
وادلتهم وتحقيق المقام
» السألة ٦١٠ يصلى على الميت النائب
بامام وجماعة وبرهان ذلك
» السألة ٦١١ يصلى على كل مسلم ير
أو فاجر مقتول في حدا وفي حراية او
في بني ويصلى عليهم الامام وغيره
ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء
في ذلك وحججهم
١٧٢ السألة ٦١٢ عيادة مرضى المسلمين
فرض ولو مرة على الجار الذى لا يشق
عليه عيادته ولا يخص مرضا من مرض
ودليل ذلك

١٧٢ السألة ٦١٣ لا يحمل ان يهرب احد عن
الطاعون اذا وقع في بده وفيه الخ
وبرهان ذلك
١٧٣ السألة ٦١٤ تستحب تأخير الدفن ولو
بوما وليقالم يخفف على الميت التغير
ودليل ذلك
١٧٣ السألة ٦١٥ يحمل الميت في قبره على
جنبه الميمن ووجه قبالة القبلة
ورأسه ورجلاه الى يمين القبلة
وبسارها وبرهان ذلك
١٧٣ السألة ٦١٦ توجيه الميت الى القبلة
حسن ودليل ذلك
١٧٤ السألة ٦١٧ جائز ان تفصل المرأة
زوجها وأم الولد سيدها وان اقتضت
المدة بالولادة ما لم ينكحها وبيان
مذاهب الفقهاء في ذلك وادلتهم
مفصلة
١٧٦ السألة ٦١٨ لومات رجل بين نساء
لا رجل معهن او ماتت امرأة بين رجال
لا نساء معهم غسل النساء الرجل
وغسل الرجل المرأة على ثوب كثيف
يصب الماء على جميع الجسد دون
مباشرة اليه وبرهان ذلك
١٧٦ السألة ٦١٩ لا ترفع اليدان في الصلاة
على الجنائز الا في اول تكبيرة فقط
ودليل ذلك
١٧٧ السألة ٦٢٠ ان كانت اظفار الميت
وافرة او شاربه وافرأ او غاته اخذ
كل ذلك وبرهان ذلك

١٧٧	المسألة ٦٢١ يدخل البيت القبر كيف أمكن ودليل ذلك	صفحة
١٧٨	المسألة ٦٢٢ لا يجوز التزاحم على النمش ودليل ذلك	
١٧٩	المسألة ٦٢٣ من فاتته بعض التكبيرات على الجنائز كبر ساعة يأتي ولا ينتظر تكبير الامام وبرهان ذلك	
١٧٩	كتاب الاعتكاف	
١٧٩	المسألة ٦٢٤ يجوز اعتكاف يوم دون ليلة وليلة دون يوم وما أحب الرجل أو المرأة ودليل ذلك ومذاهب العلماء في ذلك	
١٨١	المسألة ٦٢٥ ليس الصوم من شروط الاعتكاف وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقق الحق من ذلك وقد اسهب المصنف في هذا البحث بما تيسر عن الناظرين فيه	
١٨٧	المسألة ٦٢٦ لا يحل للرجل مباشرة المرأة ولا للمرأة مباشرة الرجل في حال الاعتكاف بشيء من الجسم ودليل ذلك	
١٨٧	المسألة ٦٢٧ جائز للمتكف أن يشترط ماشاء من البياح والخروج له وبرهان ذلك	
١٨٨	المسألة ٦٢٨ كل فرض على المسلم فان الاعتكاف لا يمنع منه الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم	
١٩٢	المسألة ٦٢٩ بمثل المتكف في المسجد كل ما يسحله من عادية فيما لا يحرم ومن طالب العلم أى علم كان وبرهان ذلك	
١٩٢	المسألة ٦٣٠ لا يبطل الاعتكاف شيء الاخر وجه عن المسجد لغير حاجة عامدا ذا كرا ودليل ذلك	
١٩٢	المسألة ٦٣١ من عصى ناسيا وخرج ناسيا او مكرها او باسرا او جامع ناسيا او مكرها فلا اعتكاف تام وبرهان ذلك	
١٩٣	المسألة ٦٣٢ يؤذن في المذبة ان كان باهيا في المسجد او في محله ودليل ذلك	
١٩٣	المسألة ٦٣٣ الاعتكاف جائز في كل مسجد جمعت فيه الجمعة او لم يجمع سواء كان سقفا او مكشوبا الخ وذكر مذاهب السلف في ذلك وبيان ادلتهم مفصلة	
١٩٦	المسألة ٦٣٤ اذا حاضت المتكفة أقامت في المسجد كما هي تذكر الله تعالى وكذلك اذا ولدت وبرهان ذلك	
١٩٧	المسألة ٦٣٥ من مات وعليه نذر اعتكاف قضاء عنه وله او استؤجر من رأس ماله من يقضيه عنه لا بد من ذلك ودليل ذلك	
١٩٨	المسألة ٦٣٦ من نذر اعتكاف يوم أو أيام مساة أو أراد ذلك تطوعا	

صفحة

صفحة

فانه يدخل في اعتكافه قبل ان
يبين له طلوع الفجر ويخرج إذا
غاب جميع قرص الشمس ودليل
ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك
وذكر ادلتهم

٢٠١ * كتاب الزكاة *

» المسألة ٦٣٧ الزكاة فرض كالصلاة
هذا اجماع متيقن ودليل ذلك
» المسألة ٦٣٨ الزكاة فرض على الرجال
والنساء الاحرار منهم والحرائر
والسبيد والاماء والكبار والصغار
والعقلاء والمجانين من المسلمين
ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء
الأصناف في ذلك وسرد حججهم
وتحقيق المقام

٢٠٨ المسألة ٦٣٩ لا يجوز اخذ الزكاة
من كافر وبرهان ذلك

٢٠٩ المسألة ٦٤٠ لا تجب الزكاة الا في
ثمانية اصناف من الاموال فقط
ويانها مفصلة

» المسألة ٦٤١ لا زكاة في شيء من الثمار
ولامن الزرع ولا في شيء من
المعادن غير ما ذكر ولا في الخيل
ولا في الرقيق ولا في العسل ولا في
عروض التجارة لا على مدير ولا غيره
وبرهان ذلك ويان مذاهب الفقهاء

في ذلك وسرد حججهم مفصلة
وتحقيق الحق بما لا مزيد عليه وقد
اسبغ للصف في هذا البحث
فليك به

٢٤٠ المسألة ٦٤٢ لا زكاة في تمر ولا يرولا
شمر حتى يبلغ ما يصيه الرء الواحد
من الصنف الواحد منها خمسة أوسق
ودليل ذلك ومذاهب علماء الاصناف
في ذلك ويان ادلتهم وترجيح الحق
في ذلك

٢٥٠ المسألة ٦٤٣ وكذلك ما أصيب في
الارض للتصوبة اذا كان البذر
للنصاب ودليل ذلك

٢٥٠ المسألة ٦٤٤ اذا بلغ الصنف الواحد
من البر أو التمر أو الشمر خمسة أوسق
فصاعدا فان كان مما يسقى بساقية
من نهر أو عين أو كان بملاقية العشر
وان كان يسقى بسانية أو ناعورة أو
دلو فيه نصف العشر الخ وبرهان
ذلك

٢٥١ المسألة ٦٤٥ لا يضم قمح الى شمر ولا
تمر اليهما ومذاهب العلماء في ذلك
وحجج كل

٢٥٣ المسألة ٦٤٦ اصناف القمح يضم
بعضها الى بعض وكذلك اصناف
الشمر بعضها الى بعض ودليل ذلك

صفحة

٢٥٣ المسألة ٦٤٧ من كانت له ارضون شتى في قرية واحدة او في قرى شتى في عمل مدينة واحدة او في اعمال شتى فانه يضم كل قح اصاب في جميعها بعضها الى بعض الخ وبرهان ذلك

٢٥٣ المسألة ٦٤٨ من لقط السنبل فاجتمع له من البر خمسة أو سق فصاعدا ومن الشير كذلك فعليه الزكاة فيها بخلاف من التقط من التمر كذلك ودليل ذلك

٢٥٤ المسألة ٦٤٩ الزكاة واجبه على من أزهى التمر في ملكه وعلى من ملك البر والشير قبل دراستهم من ميراث اوجه او ابيع او صدقة الخ وبرهان ذلك

٢٥٥ المسألة ٦٥٠ النخل اذا ازهى خرس والزم الزكاة ودليل ذلك

٢٥٥ المسألة ٦٥١ اذا خرس سواء باع الثمرة صاحبها أو وهبها أو تصدق بها أو اطعمها أو احيى فيها كل ذلك لا يسقط الزكاة عنه

» المسألة ٦٥٢ اذا غلط الغارص أو ظلم فزاد أو نقص رد الواجب الى الحق وبرهان ذلك

» المسألة ٦٥٣ ان ادعى ان الغارص ظلمه أو اخطأ لم يصدق الا بينة

صفحة

ان كان الغارص عدلا علما
٢٥٥ المسألة ٦٥٤ لا يجوز زرع الزرع أصلا

٢٥٧ المسألة ٦٥٥ فرض على كل من له زرع عند حصاده ان يعطى منه من حضر من الساكين ما طابت به نفسه ودليل ذلك

» المسألة ٦٥٦ من ساق حائط نخل او زارع أرضه بجزء مما يخرج منها فاقام موقع في سهمه خمسة أو سق فصاعداً من تمر أو بر أو شير فعليه الزكاة وبرهان ذلك

٢٥٨ المسألة ٦٥٧ لا يجوز ان يمد الندى له الزرع أو التمر ما شق في حرث او حصاد أو جمع او درس الخ فيسقطه من الزكاة وبرهان ذلك

٢٥٩ المسألة ٦٥٨ لا يجوز ان يمد على صاحب الزرع في الزكاة ما كل هو واهله فريكا أو سويقاً قل أو كثر ولا السنبل الذى يسقط فاكه الطير والماشية الخ ودليل ذلك

٢٥٩ المسألة ٦٥٩ اما التمر ففرض على الغارص ان يترك له ما ياكل هو واهله رطباً على السمة ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك

٢٦٠ المسألة ٦٦٠ ان كان زرع او نخل بسقى بعض المام بين اوساقية من

صحيفة

صحيفة

نهر او بماء السماء وبمض العام ينضح
اوسانية فزكاته نصف العشر بشرط
ذكره المؤلف ويبرهان ذلك

٢٦١ المسألة ٦٦١ من زرع قح او شعيرا
مرتين في العام او اكثر او حلت نخلة
يطنين في السنة فانه لا يضم البر الثاني
الى الاول وكذلك الشعير ودليل
ذلك

٢٦١ المسألة ٦٦٢ ان كان قمح كبير او شعير
بكبر او تمر بكبر وآخر من جنس كل
واحد منها مؤخر عن يسر المؤخر
او ازهي قبل عام وقت حصاد البكير
وجداه فهو كله زرع واحد يضم
بمضه الى بعض ويبرهان ذلك

٢٦٢ المسألة ٦٦٣ لو حصد قمح او شعير ثم
اخلف في اصوله زرع فهو زرع آخر
لا يضم الى الاول

٢٦٢ المسألة ٦٦٤ الزكاة واجبة في ذمة
صاحب المال لا في عين المال ويبرهان
ذلك

٢٦٣ المسألة ٦٦٥ كل مال وجبت فيه
زكاة من الأموال التي ذكرنا فواء
تلف ذلك كله او بمضه فزكاة كلها
واجبة في ذمة صاحبه كما كانت لو لم
تتلف ودليل ذلك

٢٦٣ المسألة ٦٦٦ كذلك لو اخرج
الزكاة وعزها اليه مضها الى المصدق او

الى اهل الصدقات قضاعت الزكاة
كلها او بعضها فليها اعادتها كلها
ولا بد ومذاهب العلماء في ذلك
وحججهم

٢٦٤ المسألة ٦٦٧ اي برأعطي او اي شعير
فزكاته كان ادنى مما اصاب او اعلى
اجزاءه ما لم يكن فاسدا ودليل ذلك
٢٦٦ المسألة ٦٦٨ كذلك القول في زكاة
التمر اي تخرج اجزاءه ما لم يكن
ردنيا ويبرهان ذلك

٢٦٧ ﴿زكاة النعم﴾

٢٦٧ المسألة ٦٦٩ تعريف النعم في اللغة
التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ

٢٦٧ المسألة ٦٧٠ لازكاة في النعم حتى
يملك المسلم الواحد منها اربعين رأسا
حولا كاملا متصلا عريا قريبا ودليل
ذلك واقوال العلماء في ذلك وادلته
٢٦٨ المسألة ٦٧١ اذا تمت في ملكه عاما

ففيها شاة سواء كانت كلها ضانا او
كلها ماعزا او بعضها اكثرها واقطعا
ومذاهب الفقهاء في ذلك وحججهم
وقد بسط القول في ذلك بما لا يتجده
في هذا الموضع وبه يتم الجزء
الخامس والحمد لله

٢٨٠ فهرست الجزء الخامس

﴿تمت الفهرست﴾

المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى العارضة
شديد المعارضة : بليغ العبارة : بالغ الحجة : صاحب التصانيف
المتعة : فى المنقول ، والمعقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، نجر الأندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء السادس

تحقيق
احمد محمد شاكر

دَارُ الْيَسْرَاتِ

ص.ب ١١٨٥ - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

زكاة البقر

٦٧٣ — مسألة — الجواميس صنف من البقر يضم بعضها إلى بعض*
 ثم اختلف الناس : قالت طائفة : لازكاة في أقل من خمسين من البقر ذكوراً أو
 إناثاً أو ذكوراً وإناثاً فإذا تمت خمسون رأساً من البقر وأتمت في ملك صاحبها عاماً
 قرياً متصلاً كما قدمنا - : ففيها بقرة ، إلى أن تبلغ مائة من البقر ، فإذا بلغت وأتمت
 كذلك عاماً قرياً ففيها بقرتان ، وهكذا أبداً ، في كل خمسين من البقر بقرة . ولا
 شيء زائد في الزيادة حتى تبلغ خمسين ؛ ولا يعد فيها مالم يتم حولا كما ذكرنا*
 وقالت طائفة : في خمس من البقر شاة . وفي عشر شاتان ؛ وفي خمس عشرة ثلاث
 شياه ؛ وفي عشر ين أربع شياه . وفي خمس وعشرين من البقر بقرة*
 حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبدالعزيز
 ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم (١)
 عن محمد بن عبد الرحمن قال : في كتاب عمر بن الخطاب أن البقر يؤخذ منها ما يؤخذ
 من الابل ؛ يعني في الزكاة ، قال : وقد سئل عنها غيرهم فقالوا : فيها ما في الابل*
 يزيد هذا هو يزيد بن هارون أو ابن ذريع (٢)*
 حدثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
 وقتادة كلاهما عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : في كل خمس من البقر شاة ؛ وفي
 عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ؛ وفي عشر ين أربع شياه ؛ قال الزهري :

(١) هو جنتع الما . وكرالار . (٢) الراجح أنه يزيد بن هرون فقد رواها لما كم (ج ١ ص ٢٩٤) من
 طريق محمد بن إسحق الصائغ والمارعطي (ص ٢١٠) من طريق محمد بن عبد الملك النقيش ؛ كلاهما عن يزيد
 بن هرون ؛ ولم يذكر اللفظ الذي هنا ؛ وإنما هو كتاب واحد ؛ كتاب عمر إلى عمار في الصدقات :-

فرائض البقر مثل فرائض الابل ؛ غير الانسان فيها ، فاذا كانت البقر خمساً وعشرين ، فبها بقرة الى خمس وسبعين ، فاذا زادت على خمس وسبعين فبها بقرتان الى المائة وعشرين ، فاذا زادت على مائة وعشرين فبها بقرتان ؛ قال الزهري : وبلغنا أن قولهم : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين بقرة » ، أن ذلك كان تخفيفاً لأهل اليمن ، ثم كان هذا بعد ذلك لا يروى *

حدثنا حماد ثنا عبد الله بن محمد بن علي البايعي ثنا عبد الله بن وونس ثنا يحيى بن محمد ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الأعلى عن داود عن عكرمة بن خالد قال : استعملت على صدقات عك^(١) ، فلقيت أشياخاً من صدق^(٢) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاختلفوا علي ، فهم من قال : اجعلها مثل صدقة الابل ، ومنهم من قال : في ثلاثين تبيع ، ومنهم من قال : في أربعين بقرة سنة *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا ممام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب أبي قلابة وآخر قالوا : صدقات البقر كنحو صدقات الابل ، في كل خمس شاة ، وفي كل عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بقرة سنة الى خمس وسبعين ، فان زادت فبقرتان مستان الى عشرين ومائة ، فاذا زادت فبها بقرتان ؛ قال الزهري : فبها بقرتان سنة *

ورويناه أيضاً من طريق محمد بن الحنفية عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، كما ذكرنا سواء سواء *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن خالد القهبي عن الزهري عن عمر بن عبد الرحمن بن خليفة الأنصاري^(٣) : أن صدقة البقر صدقة الابل ، غير أنه لا أسنان فيها *

فهؤلاء كتاب عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله يجمعون أدوا الصدقات على عهد

(١) بفتح العين المهملة وتشديد الكاف (٢) بالياء للجهول وكسر الهمزة المشددة : أي أخذت منه الصدقة .
(٣) عمر هذا لم أجده ترجموا ذكره ؛ ونسأل الخلفاء : انهم الثابطين ؛ ولكن في الاستيلاء لابن عبد البر (ج ١ ص ١٧١) ترجمة لخلة الأنصاري الزورق وقال انه « جد عمر بن عبد الله بن خليفة » ثم روى حديثاً من طريق ابن أبي أويس عن يحيى بن يزيد بن عبد الملك عن أبيه عن عمر بن عبد الله بن خليفة الزورق عن أبيه عن جده : فلا أدري هل هو هذا أو غيره ؟

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن التابعين سعيد بن المسيب بن عمر بن عبد الرحمن بن خلدة ، والزهرى ، وأبو قلاب وغيرهم •

واحتج هؤلاء بما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رقاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن هرم ^(١) عن محمد بن عبد الرحمن قال : إن في كتاب صدقة النبي صلى الله عليه وسلم نوى كتاب عمر بن الخطاب : أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الإبل •

وبما حدثنا حماد بن أبي مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثابعد الرزاق ثابعممر قال : أعطاني سالك بن الفضل كتابا من النبي صلى الله عليه وسلم إلى مالك بن كنفلاس ^(٢) المصعين قرأته فإذا فيه : • فيما سقت السماء والآبار العشر ؛ وفيما سقى بالسبا ^(٣) نصف العشر ؛ وفي البقر مثل الإبل ^(٤) •

وبما ذكرنا آتفا عن الزهرى : أن هذا هو آخر الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٥) : وإن الأمر بالتبع نسخ بهذا •

واحتجوا بمعوم الخبر : • ما من صاحب بقر لا يؤدى حقها إلا بطح لها يوم القيامة قالوا : فهذا عموم لكل بقر إلا ما خصه نص أو إجماع •

وقالوا : من عمل مثل قولنا كان على يقين بأنه قد أدى فرضه ؛ ومن خالفه لم يكن على يقين من ذلك ، فإن ما وجب يقين لم يسقط إلا بمثله •

وقالوا : قد وافقنا أكثر خصوصنا على أن البقرة تجزى عن سبعة كالبدينة ؛ وأنها تعرض من البدينة ، وأنها لا يجزى في الأصحية والمحدثى من هذه إلا ما يجزى من تلك •

وأنها تسعر إذا كانت لها أسنة كالبدن ؛ فوجب قياس صدقتها على صدقتها •

وقالوا : لم نجد في الأصول في شيء من الماشية نصا بآ مبدؤه ثلاثون ؛ لكن لإماسة كالأبل نوالا أو في نوالا أو ساق ، وإما أربعون كالنعم ، فكان حمل البقرة على الأكثر • وهو الحق - أولى •

(١) في النسخة رقم (١٦) • يزيد بن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو بن حزم ، وهو خطأ وتخريف ، والصواب ما هنا ونسقى هذا الأسانق ر (٢) مكنا هذا الاسم في الأصلين ؛ وضبط بالفتح في النسخة رقم (١٦) بضم الكاف واسكان الفاء وكسر التاء ؛ وقد بحث أكثر بحث عنه في الرجال وفي كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم أجده • (٣) مكنا في الأصلين ؛ وأخطه خطأ ؛ فإن السانية هي ما ينقى عليه الزرع والمليون من بغير وغيره ، والساق هو الساق وجهه • ساة ، بضم السين ، وأما الساة - مضور - فانه الضور والبرق ، فكل ما هنا عرف عن • ساة ، أو يكون مصدرا لتساقوا بمعنى سقى ، ويكون من المصادر السابقة التي كانت سماج الفة - (٤) في النسخة رقم (١٦) وفي الإبل مثل البقر ، وما هنا هو الصواب (٥) في النسخة رقم (١٦) • أن هذا هو آخر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم •

وقالوا : إن احتجوا بالخبر الذى فيه : « فى كل ثلاثين تبع ، وفى كل أربعين مسنة ، فنعم ، نحن نقول بهذا ، أوليس فى ذلك الخبر إسقاط الزكاة عما دون ثلاثين من البقر ، لانبص ولا بدليل ؟ »

قال : وهذا قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وحكمه ، وجابر بن عبد الله الأنصارى ، وعمر بن عبد الرحمن بن خليفة ، وسعيد بن المسيب ، والزهرى ، وهؤلاء فقهاء أهل المدينة ، فيلزم المالكيين اتباعهم على أصلهم فى عمل أهل المدينة ، والا فقد تناقضوا .
وقالت طائفة : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شئ . فإذا بلغت فيها تبع أو تبعين ، وهو الذى له ستان ، ثم لاشئ فيها حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت فيها بقرة مسنة : لها أربع سنين : ثم لاشئ فيها حتى تبلغ ستين ؛ فإذا بلغت فيها تبعان : ثم لاشئ فيها حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت فيها مسنة وتبع ، ثم هكذا أبداً ، لاشئ فيها حتى تبلغ عشرين زائدة ، فإذا بلغت ففى كل ثلاثين من ذلك العدد تبع ، وفى كل أربعين مسنة .
وهذا قول صح عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه من طريق أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي .

ورويته من طريق نافع عن معاذ بن جبل .
ومن طريق عكرمة بن خالد عن قوم صدقوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .
ومن طريق ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن أبي البخترى عن أبي سعيد الخدري ليس فيما دون الثلاثين من البقر شئ .

وهو قول الشعبي ، وشهر بن حوشب ، وطاوس ، وعمر بن عبد العزيز ، والحكم بن عتيبة ، وسليمان بن موسى ، والحسن البصرى ، وذكره الزهرى عن أهل الشام ، وهو قول مالك ، والشافعى ، وأحمد بن حنبل ، وأبى سليمان ، ورواية غير مشهورة عن أبى حنيفة .
واحتج هؤلاء بما رويته من طريق إبراهيم وأبى وائل كلاهما عن مسروق عن معاذ : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبعاً ، ومن كل أربعين بقرة مسنة ، وقال بعضهم : ثمة . »
ومن طريق طاوس عن معاذ مثله ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأمره فيما دون ذلك بشئ .

وعن ابن أبي ليلى والحكم بن عتيبة عن معاذ : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الأوقاص ، ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، وما بين الأربعين إلى الخمسين ؟ قال : ليس فيها شئ .

ومن طريق الشعبي قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل اليمن :
 « في كل ثلاثين بقرة تبيع جذع قد استوى قرناه ، وفي كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، *
 ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن عمارة بن غزية عن عبد الله بن أبي بكر
 أخبره أن هذا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : « فرائض البقر
 ليس فيما دون الثلاثين من البقر صدقة ، فإذا بلغت ثلاثين ففيها عجل رائع جذع ، الى
 أن تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة ، الى أن تبلغ سبعين : فإذا
 بلغت سبعين فإن فيها بقرة وعجلا جذعا فإذا بلغت ثمانين ففيها مستان ، ثم على هذا
 الحساب . * »

وبما روينا من طريق سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد
 ابن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى
 أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن ، وبعثه مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخته ، وفيه
 « في كل ثلاثين باقورة ^(١) تبيع جذع أو جذعة . وفي كل أربعين باقورة بقرة ، ^(٢) *
 وبما حدثنا أحمد بن محمد الطلبي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقي ثنا أحمد
 ابن عمرو الزار ثنا عبد الله بن أحمد بن شويه المروزي ثنا حيوة بن شريح ثابطة
 عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة عن طاوس عن ابن عباس قال : « لما بعث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم معاذا الى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعا أو تبععة
 جذعا أو جذعة ، ومن كل أربعين بقرة بقرة مسنة ، قالوا : فالأوقاص ؟ قال : ما أمرني
 فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ، فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سأله ، فقال : ليس فيها شيء . ^(٣) * »

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به ؛ قد قصصناه لهم بأكثر مما نعلم قصوه لا نقصهم *
 وقالت طائفة : ليس فيما دون ثلاثين شيء ؛ فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع ،
 ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها بقرة ، ثم لا شيء فيها حتى تبلغ خمسين .

(١) الباقورة بقرة بلغة أهل اليمن (٢) سيأتي هذا بإسناده بعد جرحه (٣) رواه البخاري (ص ٢٠٢)
 من طريق عمرو بن عثمان ، ثابطة حديث المسعودي . قد ذكره بإسناده . وفيه في آخره . قال المسعودي :
 والأوقاص ما دون الثلاثين وما بين الأربعين الى الستين ، فإذا كانت ستين ففيها تيمان ، فإذا كانت سبعين ففيها
 مسنة وتبيع ، فإذا كانت ثمانين ففيها مستان ، فإذا كانت تسعين ففيها ثلاث تيمان ، قال شيخنا قال المسعودي :
 الأوقاص هي بالسنن ، وأوقاص فلا يحملها جد . والأوقاص جمع (وقص) بفتح الواو والتانف والصاد . ولم
 أجد ما يزيد كلام المسعودي بالسنن ، فلا أرى من أين زعمه ؟ وانظر الكلام على هذا الحديث في تلخيص الحبير
 (ص ١٧٢ - ١٧٤)

فاذا بلغتها قفيا بقرة وربع ، ثم لاشئ فيها حتى تبلغ سبعين ؛ فاذا بلغت سبعين قفيا تبيع ومسته .

وروينا هذا من طريق الحاج بن المنال عن حماد بن سلة ^(١) وعن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قد كره كما أوردنا ؛ وهي رواية غير مشهورة أيضا عن أبي حنيفة . ويمكن أن يمؤه هؤلاء بالخبر الذي أوردناه آنفا من طريق الحكم عن معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بين الأربعين والخمسين « ليس فيها شيء » ، يعني من البقر . وقالت طائفة : ليس فيما دون الثلاثين من البقر شيء ، فاذا بلغت ثلاثين قفيا تبيع . ثم لاشئ فيها حتى تبلغ أربعين ؛ فاذا بلغت قفيا بقرة مسته ؛ فان زادت واحدة قفيا بقرة وجزء من أربعين جزءاً من بقرة ؛ وهكذا في كل واحدة تزيد قفيا جزء آخر زائد من أربعين جزءاً من بقرة ؛ هكذا الى الستين ؛ فاذا بلغت قفيا ثمانين ؛ ثم لاشئ فيها إلا في كل عشرة زائدة كما ذكرنا قبل ؛ وهي الرواية المشهورة عن أبي حنيفة . وقد روينا من طريق شعبة قال : سألت حماداً — هو ابن أبي سليمان — قلت : إن كانت خمسين بقرة ؟ فقال : بحساب ذلك .

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا ابن المبارك عن الحاج — هو — ابن أرطاة — عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : يحاسب صاحب البقر بما فوق الفريضة .

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا زيد بن الحباب المكي عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول أنه قال في صدقة البقر : مازاد فالحساب . قال أبو محمد : هذا عموم إبراهيم ، وحماد بمكحول ؛ وظاهره أن كل مازاد على الثلاثين إلى الأربعين وعلى الأربعين إلى الستين قفى كل واحدة زائدة جزء من بقرة . وقد ذكرنا عن عكرمة بن خالد أن بعض شيوخ كانوا قد صدقوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : في كل أربعين بقرة بقرة ، مخالفين لمن جعل في أقل من الأربعين شيئاً .

وذهب طائفة الى أنه ليس فيما دون الخمسين ولا ما فوقها شيء . وان صدقة البقرانما هي في كل خمسين بقرة بقرة فقط هكذا أبداً .

كما حدثنا حامد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج

(١) في النسخة رقم (١٦) « حماد بن أبي سلة » وهو خطأ .

قال: أخبرني عمرو بن دينار قال: كان عمال ابن الزبير وابن عوف وعماله يأخذون من كل خمسين بقرة بقرة؛ ومن كل مائة بقرة بقرتين؛ فإذا كثرت حتى كل خمسين بقرة بقرة. قال أبو محمد: هذا كل ما حضرنا ذكره مما روينا من اختلاف الناس في زكاة البقر؛ وكل أثر روينا فيها ووجب النظر للبرء لنفسه فيما يدين به ربه تعالى في دينه. فأول ذلك أن الزكاة فرض واجب في البقر.

كما حدثنا عن عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثابعد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثابؤ بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا الأعمش عن المروزي بن سويد عن أبي ذر قال: «أتيت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة» (١) «فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له: «ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤذي كاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسنت: تطحنه بقرونها، وتطؤه بأظلافها؛ كلما قدت آخرها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس.» حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ما من صاحب إبل لا يضل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكرما كانت قط؛ وأقصد (٢) لها بقاع قرقر (٣) تسير (٤) عليه بقواتها وأخفافها؛ ولا صاحب بقر لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكرما كانت، وأقصد (٥) لها بقاع قرقر. تطحنه بقرونها وتطؤه بقواتها، ومذكر باقي الخبر.

قال أبو محمد: فوجب فرضاً طالب ذلك الملد الذي حده الله تعالى منها، حتى لا يتعدى قال عز وجل: (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه).

فظرنا القول الأول فوجدنا الآثار الواردة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعة والحجة لا يجب الا بتصل، الا أنه يلزم القائلين بالمرسل والمنقطع — من الخيفين والمالكين — أن يقولوا: بها، والا فقد تناقضوا في أصولهم وتحكموا بالبطل؛ لاسيما مع قول الزمري: أن هذه الأخبار بها نسخ إيجاب التيسع والمستغنى الثلاثين والآربعين

(١) قوله «وهو في ظل الكعبة» سقط من نسخة رقم (١٦). والذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ٢٢٢) «وهو جالس في ظل الكعبة» (٢) هذا الحديث رواه مسلم (ج ١ ص ٢٧١) من طريق عبد الرزاق، وفيه «وقد» ينتج اتفاقه والين (٣) بالتون فيها، وانتاع المستوى الواسع من الأرض يطؤه الماء فيسكه. والقرقر أيضا المستوى من الأرض الواسع. وهو ينتج اتفاقين. قاله النووي (٤) في جميع نسخ مسلم «تسير» من الاستان وهو عدو القرس شوطاً أو شوطين من غير راكب. (٥) في مسلم «وقد».

فلو قبل مرسل أحد لكان الزهري أحق بذلك لعله بالحديث : ولأنه قد أدرك طائفة من الصحابة رضى الله عنهم *

ولم يحك القول في الثلاثين بالتبع وفي الأربعين بالمسنة إلا عن أهل الشام ، لا عن أهل المدينة ، ووافق الزهري على ذلك سعيد بن المسيب وغيره من فقهاء المدينة ، فهذا كله يوجب على المالكيين القول بهذا أو إفساد أصولهم ، وأما نحن فلو صح وانسد ما خلفناه أصلاً *

وأما احتجاجهم بعموم الخبر : « ما من صاحب بقر لا يؤدى زكاتها ، وه لا يعمل فيها حقها ، وقولهم : إن هذا عموم لكل بقر — : فإن هذا لازم للضعيف والمالكيين المحتجين بإيجاب الزكاة في العروض بعموم قول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة) الآية والمحتجين بهذا في وجوب الزكاة في العسل وسائر ما احتجوا فيه بمثل هذا ، لا يخلص لهم منه أصلاً *

وأما نحن فلا حجة علينا بهذا ، لأننا — وإن كنا لا يعمل عندنا مفارقة العموم إلا لنص آخر — فإنه لا يعمل شرع شريعة إلا بنص صحيح ، ونحن نقر ونشهد أن في البقر زكاة مفروضة يعذب الله تعالى من لم يؤدها العذاب الشديد ، ما لم يغفر له برجوح حسناته أو مساواتها لسيئاته ، إلا أنه ليس في هذا الخبر بيان المقدار الواجب في الزكاة منها ، ولا بيان العدد الذى يجب فيه الزكاة منها ، ولا متى تؤدى ، وليس البيان للديانة موكولاً إلى الآراء والأهواء ، بل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى قال له ربه وابعثه : (لتبين للناس ما نزل إليهم) *

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أوجبوه في الخمس فصاعداً من البقر ، وقد صح الإجماع المتيقن بأنه ليس في كل عدد من البقر زكاة ؛ فوجب اتوقف عن إيجاب فرض ذلك في عدد دون عدد بغير نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقط تعميمهم بالعموم هنا ، ولو كان عموماً يمكن استعماله لما خلفناه *

وأما قولهم : إن من زكى البقر — كما قالوا — فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه الواجب عليه ومن لم يزكها — كما قالوا — فليس على يقين من أنه أدى فرضه ؛ وإن ما صح يقين وجوبه لم يسقط الا يقين آخر — : فهذا لازم لمن قال : إن من تدلك في الغسل فهو على يقين من أنه قد أدى فرضه ؛ والغسل واجب يقين ؛ فلا يسقط الا يقين مثله ؛ ولئن أوجب مسح جميع الرأس في الوضوء بهذه الحجة نفسها ؛ ومثل هذا لهم كثير جداً *

وأما نحن فإن هذا يلزم عندنا ؛ لأن الفرائض لا تجب إلا بنص أو إجماع . ومن سلك هذه الطريق في الاستدلال فإنه يريد إيجاب الفرائض وشرع الشرائع باختلاف ؛ لأن نص فيه ؛ وهذا باطل ؛ ولم يتفق قط على وجوب إيجاب جميع الرأس في الوضوء . ولا على التدلك في الغسل ؛ ولا على إيجاب الزكاة في خمس من البقر فصاعداً إلى الحسين * .
 وإنما كان يكون استدلالهم هذا صحيحاً لو وافقناهم على وجوب كل ذلك ثم أسقطنا وجوبه بلا برهان ؛ ونحن لم نوافقهم قط على وجوب غسل فيه تدلك ؛ ولا على إيجاب مسح جميع الرأس ؛ ولا على إيجاب زكاة في خمس من البقر فصاعداً ؛ وإنما وافقناهم على إيجاب الغسل دون تدلك ، وعلى إيجاب مسح بعض الرأس لا كله ؛ وعلى وجوب الزكاة في عدد مامن البقر ، لا في كل عدد منها ؛ فزادوا هم — بغير نص ولا إجماع — إيجاب التدلك ومسح جميع الرأس والزكاة في خمس من البقر فصاعداً وهذا شرع بلا نص ولا إجماع . وهذا لا يجوز . فهذا يلزم ضبطه ، ثلاثيموه فيه أهل التوبة بالبطل ، فبدعوا إجماعاً حيث لا إجماع ، وشرعوا الشرائع بغير برهان ، ويخالفوا الإجماع المتيقن .
 وبالله تعالى التوفيق *

وأما احتجاجهم بقياس البقر على الإبل في الزكاة فلازم لأصحاب القياس لزوماً لانفكاكه له ، فلو صح شيء من القياس لكان هذا منه صحيحاً^(١) وما نعلم في الحكم بين الإبل والبقر فرقاً مجمعا عليه ، ولقد كان يلزم من يقيس ما يستحل به فرج المرأة المسلمة في النكاح من الصداق على ما تقطع فيه يد السارق ، ومن يقيس حد الشارب على حد القاذف ، ومن يقيس السقمونيا على القمح والتمر ، و يقيس الحديد والرصاص والصفر على الذهب والفضة ؛ و يقيس الجص على البر والتمر ، في الربا ، و يقيس الجوز على القمح في الربا ؛ وسائر تلك المقاييس السخيفة ؛ وتلك العلل المفتراة الفتنة ! — :
 أن يقيس البقر على الإبل في الزكاة ؛ والافتد تحكوا بالبطل وأما نحن فالقياس كله عندنا باطل *

وأما قولهم : لم نجد في الأصول ما يكون وقصه ثلاثين ، فإنه عندنا تخليط وهوس ! لكنه لازم أصح لزوم لمن قال — محتجا لبطل قوله في إيجاب الزكاة ما بين الأربعين والستين من البقر — : أننا لم نجد في الأصول ما يكون وقصه تسعة عشر ، ولكن القوم متحكرون *

(١) ما جاشية المنسخر رقم (١٤) بخط غير جيد — وهو غير خط كاتبنا — ماضه « هذه وقاعة أمهيات

الإبل من البقر »

فقط كل ما احتجوا به عنا ، وظهر ليومه لثنتين وثمانين والشافيين ، لاسيما لمن قال : بالقول المشهور عن أبي حنيفة في زكاة البحر ، الذي لم يتعلق فيه بشئ أصلا . ثم نظرنا في قول من أوجب في الثلاثين نيعا وفي الأربعين مسنة ولم يوجب بين ذلك ولا بعد الأربعين إلى الستين شيئا — : فوجدنا الآثار التي احتجوا بها عن معاذ وغيره مرسله كلها ، الحديث بغيره ؛ لأن مسروقا لم يلق معاذ ؛ وبقية ضعيف لا يحتج بنقله ، اسقطه وكيع وغيره ؛ والحجة لا تجب إلا بالمستند من نقل الثقات .

فان قيل : ان مسروقا وان كان لم يلق معاذ فقد كان باليمن رجلا أيام كون معاذ هناك ؛ وشاهد أحكامه ، فهذا عنده عن معاذ بنقل الكافة .

قلنا : لو أن مسروقا ذكر أن الكافة أخبرته بذلك عن معاذ لقامت الحجة بذلك فسروق هو الثقة الإمام غير المتهم ؛ لكنه لم يقل قط هذا ، ولا يحل أن يقول مسروق رحم الله مالم يقل فيكذب عليه ؛ ولكن لما أمكن في ظاهر الأمر ان يكون عند مسروق هذا الخبر عن تواتر أو عن ثقة أو عن لانيوز الرواية عنه — : لم يجر القطع في دين الله تعالى ولا على رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن الذي هو أكذب الحديث ، ونحن نقطع أن هذا الخبر لو كان عند مسروق عن ثقة لما كتمه ولو كان صحيحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماطمسه الله تعالى المتكفل بحفظ الذكر المنزل على نبيه عليه السلام المتم بدينه — : لنا هذا الطمس حتى لا يأتي الامن طريقا واحدة ^(١) والحمد لله رب العالمين . وأيضا فان زموا ^(٢) أيديهم وقالوا : هو حجة ، والمرسل هنا والمستند سواء .

قلنا لم : فلا عليكم ؛ خذوا من هذا الطريق بيننا ما حدثناه حمام بن أحمد قال ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا أحمد بن خالد ثنا عبيد بن محمد الكشوري ^(٣) ثنا محمد بن يوسف الخدافي ^(٤) ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الاعمش عن شقيق بن سلمة هو أبو وائل — عن مسروق بن الأجدع قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) يرجع المؤلف عن هذا الرأي في آخر المسألة ، ويحمل رواية مسروق عن معاذ قلا عن الكافة عن معاذ ، ويحتج به . واختلف في رواية مسروق عن معاذ فنقل المؤلف هنا أنه لم يلق معاذ ، ونقل عبد الحق عن ابن عبد البر مثله ، قال ابن حجر « لكن تنقب ذلك ابن القطان على عبد الحق فانه لم يجد ذلك في كلام ابن عبد البر ، بل الجواب في كلامه أن الحديث الذي من رواية مسروق عن معاذ متصل » (٢) يفتح لراي يبنى بشدوا (٣) يفتح الكاف واسكان الثين المعجمة ، وتفتح الواو وياء بكسر الكاف ، نسبة إلى « كشور » قرية من قرى صندار . (٤) يضم الميم المهملة وتفتح الف ذال المعجمة وبالفاء ، نسبة إلى « خذافة » بطن من قضاعة .

معاذ بن جبل إلى النبي فأمره أن يأخذ من كل حالم وحالة ديناراً أو قيمته من المعافى ^(١) .
حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ^(٢) ثنا علي بن عبد العزيز
ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور — هو
ابن المعتز — عن الحكم بن عتيبة قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى معاذ
وهو باليمن : أن يماست السماء أو سقى غيلا العشر ؛ وقياسق بالغرب ^(٣) نصف العشر
وفي الحالم والحالة دينار أو عدله من المعافى ^(٤) » .

وبه إلى أبي عبيد : ثنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة
ابن الزبير قال : « كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن : أنهم كانوا على
يهودية أو نصرانية فانه لا يفتن عنها ؛ وعليه الجزية ، على كل حالم ذكر أو أنثى —
عبد أو أمة — دينار واثق أو عدله من المعافى ، فمن أدى ذلك إلى رسل فانه له ذمة الله
وذمة رسوله ؛ ومن منعه منكم فانه عدوه تعالى ولرسوله وللمؤمنين » .

فهذه رواية مسروقة عن معاذ ؛ وهو حديث زكاة البقر بعينه ، ومرسل من طريق
الحكم ، وآخر من طريق ابن لهيعة : فان كانت مراسلاتهم في زكاة البقر صحيحة واجباً
أخذها فرسلاتهم هذه صحيحة واجب أخذها ، وان كانت مراسلاتهم هذه لا تقوم بها
حجة فرسلاتهم تلك لا تقوم بها حجة .

فان قيل : فانكم تقولون بما في هذه المرسلات ولا تقولون بتلك ، فكيف هذا ؟
قلنا وبالله تعالى التوفيق : ما قلنا : بهذه ولا بتلك ، ومعاذ الله من أن نقول بمرسل
لكنا أوجبت الجزية على كل كتابي بنص القرآن ، ولم نخص منه امرأ ولا عبداً ، وأما
بهذه الآثار فلا .

قال أبو محمد : لاسيما الخيفيين فانهم خالفوا مراسلات معاذ تلك في إسقاط الزكاة
عن الأوقاص والصل كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا
أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا سفيان بن عيينة عن
إبراهيم بن ميسرة عن طلوس : « أن معاذ بن جبل أتى بوقص البقر والصل ^(٥) فلم
يأخذه : فقال : كلاهما لم يأمرني فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء » فن الباطل
أن يكون حديث معاذ حجة اذا وافق هوى الخيفيين ورأى أبي حنيفة ولا يكون حجة

(١) المعافى والمعافى — فتح الميم — ثياب تصنع باليمن (٢) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن علي بن رفاعة
وهو خط » (٣) القرب الملو الكبير (٤) العدل — فتح العين وكسرهما — المثل — وانظر تخريج في الحراج
ليحيى بن آدم رقم (٣٢٩) و (٣٦٥) (٥) في النسخة رقم (١٦) « بوقص الملو والبقر » وليس الملو وقص ، وانما هو كاهنا
ومعناه أتى بالصل وأتى بوقص البقر .

إذا لم يوافقهما ، فمأذرى أى دين يبق مع هذا العمل ؟ ! ونموذ باقمن الحذلان والضلال
ومن أن يز يغ قلوبنا بعد اذ هدانا •

فان استجروا بصحيفة عمرو بن حزم قلنا : هى منقطعة أيضا لا تقوم بها حجة :
وسليمان بن داود الجزرى ^(١) — الذى رواها — متفق على تركه وأنه لا يمتنع به •
فان آيتهم ولجئتم وظلتم انكم شددتم أيديكم منها على شيء فدونكموها •

كما حدثناها حمام بن احمد قال ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن ائمن
ثنا احمد بن زهير بن حرب ثنا الحكم بن موسى ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود
الجزرى ثنا الزهرى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى أهل اليمن بكتاب ^(٢) فيه الفرائض والسنن
والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم ، وهذه نسخه » ذكر الكتاب بوفيه « وفى كل
ثلاثين باقورة تبيع ، جذع أو جذعة ، وفى كل أربعين باقورة بقرة ، وفيه أيضا
« وفى كل خمس أواق ^(٣) من الورق خمسة دراهم ، فا زاد فى كل أربعين درهما درهم
وفى كل أربعين ديناراً دينار » •

حدثنا حمام قال : ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن ائمن ثنا أبو عبد الله
الكافى ^(٤) ببغداد ثنا اسماعيل بن أبى أويس حدثنى أبى عن عبد الله ومحمد بن أبى
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حزم حين أمره على اليمن وفيه الزكاة : « ليس
فيها صدقة حتى تبلغ مائتى ^(٥) درهم فاذا بلغت مائتى درهم ففيها خمسة دراهم ، وفى
كل أربعين درهما درهم ، وليس فيها دون الأربعين صدقة ، فاذا بلغت الذهب قيمة
مائتى درهم فى قيمة كل أربعين درهما درهم ، حتى تبلغ أربعين ديناراً ، فاذا بلغت
أربعين ديناراً ففيها دينار » قال أبو أويس : وهذا عن ابن حزم أيضاً : « فرائض
صدقة البقر ليس فيها دون ثلاثين صدقة فاذا بلغت الثلاثين ففيها لخل جذع ، الى أن
تبلغ أربعين ، فاذا بلغت أربعين ففيها بقرة مسنة الى أن تبلغ ستين . فاذا بلغت ستين
ففيها تيمان » •

(١) هكذا نسب المؤلف « الجزرى » والذى فى كتب التراجم وفى أسانيد الحديث فى كسب اللآلئ « الخولان » وهو من
أهل دمشق ، وهو ثقة ، ورضه بعضهم قليلا ، فأدرك من ابن جابر بن حزم الاتفاق على تركه (٢) فى النسخة رقم (١٦) كتابها
هنا هو المؤلف لروايتها لأكبر (٣) فى النسخة رقم (١٤) « أواق » (٤) فى النسخة رقم (٤) « بسم الله الواحد حق اسمه محمد بن عباس
ابن الحسن ، وهو ضعيف . ولكن الحديث جليل بائنا من غير طريقه كاستدرك ما لنا فى (هـ) فى الأصلين « مائتا » وهو خطأ

قال أبو محمد : أبو أويس ضعيف وهى منقطعة مع ذلك . وواقه لو جمع شيء من هذا ما ترددنا فى الأخذ به ^(١) .

قال على : ما نرى المالكين والشافعيين والخنفين الا قد انحلت عزائمهم فى الأخذ بحديث معاذ المذكور وبصحيفة ابن حزم ، ولا بد لهم من ذلك أو الأخذ بأن لاصدقة فى ذهب لم يبلغ أو بعين دينار إلا بالقصة بالفضة هو قول عطاء والزهرى ، وسليمان ابن حرب وغيرهم ، وأن يأخذ المالكيون والشافعيون بوجوب الاوقاص فى الدرهم وبإيجاب الجزية على النساء والمييد من أهل الكتاب ، أو التحكم فى الدين بالباطل فأخذوا ما اشتبهوا ويتركوا ما اشتبهوا ، وهذه واقه . أخرى فى العاجلة والآجلة والزعم وأنتم ١١ .

والخنفيون يقولون : ان الراوى اذا ترك ما روى دل ذلك على سقوط روايته : والزهرى هو روى صحيفة ابن حزم فى زكاة البقر وتركها ففلا تركوها وقالوا : لم يتركها لافضل علم كان عنده !

ثم لو صح لم حديث معاذ لكان ما ذكرنا قبل من الاخبار بأن فى زكاة البقر ترك زكاة الابل مثلاً فى الاسناد واردة بحكم زائد لا يجوز تركه ، وكان الأخذ بذلك أخذاً بهذه وكان الأخذ بهذه ، دون تلك عاصياً لتلك . فبطل كل ما هوها به من طريق الآثار جملة .

فان تلقوا بعلى ومعاذ وأبى سعيد رضى الله عنهم قلنا لم : الخبر عن معاذ منقطع وعن أبى سعيد لم يروه الا ابن أبى لى محمد : وهو ضعيف : وأما عن على فهو صحيح ولا يصح هذا القول عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم سواء . وقد رويناه قبل عن عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله خلاف ذلك . ولا حجة فى قول صاحب اذا خالفه صاحب آخر .

ثم ان لجيمت فى التعلق بعلى مهنا فاسمعوا قول على من هذه الطريق نفسها . حدثنا حام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبرى ثنا عبد الرزاق عن معمر عن

(١) ابواو يس هو عبد الله بن عبد الله بن اويس ، ابن عم مالك بن انس وزوج اخته ، وهو صالح صدوق قال ابن عبد البر : ولم يحك احد عنه جرعة فى دينه واماته ، وانما عاينوه يسر حفظوا به يخافون فى بعض حديثه . وهذا الحديث روى عنه الحاكم فى المستدرک من طريق اسماعيل بن اسحق لقاض عن اسماعيل بن ابي اويس ، وصححه على شرط مسلم ووافقه النعمان ، ولكننا نؤخر ابن حزم على المنقطع ، لان عمر بن عمرو بن حزم جليل القدر ومحدثنا ابى بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم ، وهو محمول على الاتصال ، انهم معروفون عن محمد بن عمرو عن ابيه عمرو ، بأسانيد أخرى صحيحة .

أبى اسحاق بن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الإبل شاة وفي عشر شاتان . وفي خمس عشرة ثلاث شياه . وفي عشرين أربع شياه . وفي خمس وعشرين خمس شياه . وفي ست وعشرين بنت مخاض ، فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، حتى تبلغ خمساً وثلاثين ، فإن زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ خمساً وأربعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفحل — أو قال : الجبل — حتى تبلغ ستين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمساً وسبعين ، فإذا زادت واحدة ففيها ابتال لبون ، حتى تبلغ تسعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقان طروقة الفحل - إلى عشرين ومائة فإن زادت واحدة ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، وفي البقر في كل ثلاثين بقرة تباع حولي ، وفي كل أربعين مسنة *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد ابن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : إذا أخذ المصدق سناً فوق سن (١) رد عشرة دراهم أو شاتين *

قال أبو محمد : ما زلنا الحنفية والمالكية والشافعية الا قد وردت شاططهم في الاحتجاج بقول علي رضي الله عنه في زكاة البقر ، ولا بد لهم من الاخذ بكل ما روى عن علي في هذا الخبر نفسه ، بما خالفوه وأخذ به غيرهم من السلف ، أو ترك الاحتجاج بما لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو التلاعب بالنسب والمزول في الدين ان يأخذوا ما احبوا ويركوا ما احبوا لاسيما وبعضهم هول في حديث علي هذا بأنه مستند فليتهم خلافه ان كان مستنداً ، ولو كان مستنداً ما استحللنا خلافه . وبالله تعالى التوفيق *

فلم يبق لمن قال بالتبيع والمسنة فقط في البقر حجة أصلاً ، ولا قياس معهم في ذلك فبطل قولهم جملة بلا شك . والحمد لله رب العالمين *

وأما القول المأثور (٢) عن أبي حنيفة ففي غاية الفساد لا قرآن يعضده ولا سنة صحيحة تنصره ولا رواية فاسدة تؤيده ، ولا قول صاحب يشده ، ولا قياس يوجهه ، ولا رأى له وجه يسدده *

الا أن بعضهم قال : لم نجد في شيء من الماشية وقصاً من تسعة عشر *
فقليل لهم : ولا وجدتم في شيء من زكاة المواشي جزءاً من رأس واحد *
فان قالوا : أوجه الدليل *

قيل لهم : كذبتُم ! ما أوجه دليل قط ، وما جعل الله تعالى رأى النخعي وحده دليلاً في دينه : وقد وجدنا الأوقاص تختلف : فرة هو في الابل أربع ، ومرة عشرة ، ومرة تسعة ، ومرة أربعة عشر ، ومرة أحد عشر ، ومرة تسعة وعشرين ، ومرة هو في النعم ثمانون ، ومرة تسعة وسبعون ، ومرة مائة ثمانية وتسعون ، ومرة تسعة وتسعون ، فأى نكرة فى أن تكون تسعة عشر إذا صح بذلك دليل ؟! لولا الهوى والجهل ! *

فلم يبق إلا ما روينا من عمل عمال ابن الزبير ، وعمل طلحة بن عبد الله بن عوف — هو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف ، ومن كبار التابعين جداً — بالمدينة بمحضرة بقية الصحابة فلم ينكروه *

ف نظرنا في ذلك فوجدنا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا من طريق اسناد الآحاد ولا من طريق التواتر شيء كما قدمنا ، ولا عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم شيء لا يعارضه غيره ، ولا يحل أن تؤخذ شريعة الا عن الله تعالى ، اما من القرآن ، واما من نقل ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق الآحاد الثقات ، أو من نقل التواتر ، أو من نقل باجماع الأمة . فلم نجد في القرآن ولا في نقل الآحاد والتواتر بيان زكاة البقر ، ووجدنا الاجماع — المتيقن المقطوع به : الذى لا خلاف في أن كل مسلم قديماً وحديثاً قال به : وحكم به من الصحابة فمن دونهم — قد صح على أن في كل خمسين بقرة بقرة : فكان هذا حقاً مقطوعاً به على أنه من حكم الله تعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم ، فوجب القول به : وكان مادون ذلك مختلفاً فيه ، ولانص في إيجابه : فلم يجز القول به ، وقد قال الله تعالى : (ولأنأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يحل أخذ مال مسلم ولا إيجاب شريعة بزكاة مفروضة بغير يقين : من نص صحيح عن الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم . * ولا يفترون مقتر بدعواهم أن العمل بقولهم كان مشهوراً : فهذا باطل ، وما كان هذا القول الا عاملاً في عصر الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يؤخذ الا عن أقل من عشرة من التابعين : باختلاف منهم أيضاً . وبالله التوفيق *

قال على : ثم استدر كنا فوجدنا حديث مسروق انما ذكر فيه فعل معاذ باليمن في زكاة البقر ، وهو بلا شك قد أدرك معاذاً وشهد حكمه وعمله المشهور المنتشر ، فصار نقله لذلك ولأنه عن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك ، فوجب القول به *

زكاة الابل

٦٧٤ — مسألة — البخت، والاعراية، والتجب، والمهاري^(١) وغيرهما من اصناف الابل كلها ابل، يضم بعضها الى بعض في الزكاة، وهذا لا خلاف فيه ولا زكاة في أقل من خمسة من الابل، ذكور أو أناث. أو ذكور وأناث. فإذا أتمت كذلك في ملك المسلم حولا عرياً متصلاً — كما قدمنا — فالواجب في زكاتها شاة واحدة صائفة أو ماعزة، وكذلك أيضاً في أذن الحرس، الى أن تم عشرة كما قدمنا، فإذا بلغت وأتمها وأتمت حولا كما قدمنا ففيها شاتان كما ذكرنا، وكذلك فيما زاد حتى تم خمسة عشر، فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا عرياً ففيها ثلاث شياه كما ذكرنا، وكذلك فيما زاد حتى تم عشرين، فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا عرياً ففيها بنت مخاض من الابل أثنى ولابد، فإن لم يجدها فابن لبون ذكر من الابل، وكذلك فيما زاد حتى تم ستة وثلاثين. فإذا أتمها وأتمت كذلك حولا عرياً ففيها بنت لبون من الابل أثنى ولابد، ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستة وأربعين، فإذا أتمها وأتمت كذلك سنة قرية ففيها حقة من الابل أثنى ولابد، ثم كذلك فيما زاد فإذا أتمت إحدى وستين وأتمت كذلك سنة قرية^(٢) ففيها جذعة من الابل أثنى ولابد، ثم كذلك فيما زاد حتى تم ستين وأتمت كذلك عاماً قرياً ففيها ابنة لبون، ثم كذلك فيما زاد حتى تم إحدى وتسعين^(٣) فإذا أتمها وأتمت كذلك عاماً قرياً ففيها حقتان. وكذلك فيما زاد حتى تم مائة وعشرين، فإذا أتمها وزادت عليها — ولو بعض ناقه أو جمل — وأتمت كذلك عاماً قرياً ففيها ثلاث بنات لبون^(٤) ثم كذلك حتى تم

(١) البخت — يضم اليه واسكان الحار المجنة — كلمة أعجمية، وهي الابل الحراسية تنبع من بين عرية وفالج، واحداً بنحو عتية. والفالج بالجمع هو البعير الضعيف السامين. والتجب — يضم اليه والجميع — جمع تجيب وهو القوى الخفيف السريع. والمهاري منسوبة الى « مرة بن حيدان » وهو أبو قيلة وحى عظيم، وأبل مهريه — بنت الميم — منسوبة اليهم، والجمع مهاري — بكسر الراء وتشديد الياء — ومهاري — بخف الاء — ومهاري — بنت الراء وتخفيف الياء — ومهاري — بكسر الراء والتخفيف أيضاً. (٢) في النسخة رقم (١٤) « عاماً قرياً » (٣) في النسخة رقم (١٤) « واحداً وتسعين » (٤) في النسخة رقم (١٦) « ثلاث بنات مخاض » وهو خطأ.

مائة وثلاثين ، فإذا أتمتها أو زادت وأتمت كذلك عاما قريبا ففى كل خمسين حقة . وفى كل أربعين بنت لبون ، ففى ثلاثين ومائة فإزاد (١) حقة وبنات لبون ، وفى أربعين ومائة فإزاد حقتان وبنت لبون ، وفى خمسين ومائة فإزاد ثلاث حقات ، وفى ستين ومائة فإزاد أربع بنات لبون . وهكذا العمل فيما زاد *

فإن وجب على صاحب المال جذعة فلم تكن عنده وكانت عنده حقة ، أو لزمته حقة فلم تكن عنده وكانت عنده بنت لبون : أو لزمته بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده بنت مخاض — : فإن المصدق يقبل ما عنده من ذلك ويلزمه معها غرامة عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك شاء . صاحب المال فواجب على المصدق قبوله ولو لاد * وإن وجبت على صاحب المال بنت مخاض فلم تكن عنده ولا كان عنده ابن لبون ذكر وكانت عنده بنت لبون : أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده وكانت عنده جذعة — : فإن المصدق يأخذ منه ما عنده من ذلك ويرد المصدق إلى صاحب المال عشرين درهما أو شاتين ، أى ذلك أعطاه المصدق فواجب على صاحب المال قبوله ولو لاد * وهكذا لو وجبت انتان أو أكثر من الانتان إلى ذكرنا فلم يجدها أو وجد بعضها ولم يجد تمامها فإنه يعطى ما عنده من الانتان إلى ذكرنا : فإن كانت أعلى من التى وجبت عليه رد عليه المصدق لكل واحدة شاتين أو عشرين درهما . وإن كانت أدنى من التى وجبت عليه أعطى معها كل واحدة شاتين أو عشرين درهما *

فإن وجبت عليه بنت مخاض فلم يجدها ولا وجد ابن لبون ولا بنت لبون ، لكن وجد حقة أو جذعة : أو وجبت عليه بنت لبون فلم تكن عنده ولا كان عنده بنت مخاض ولا حقة ، وكانت عنده جذعة — : لم تقبل منه ، وكلف إحتار ما وجب عليه ولا بد . أو إحصار السن التى تليها ولا بد مع رد الدرهم أو الفهم *

وإن لزمته جذعة فلم يجدها ولا وجد حقة : ووجد بنت لبون أو بنت مخاض — : لم تقبل منه أصلا إلا الجذعة أو حقة معها شاتان أو عشرون درهما *

وإن لزمته حقة ولم يجدها ولا وجد جذعة ولا ابنة لبون ، ووجد بنت مخاض — : لم تؤخذ منه : وأجبر على إحصار الحقة أو بنت لبون ويرد شاتين أو عشرين درهما * ولا تجزئ قيمة ولا بدل أصلا ولا فى شيء من الزكوات كلها أصلا *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا

(١) لاهناني في التفسير (١١) « وفى كل ثلاثين ومائة فإزاد » الخ وما هنا أصح ان هذا خبر يعلى قوله « وفى كل خمسين

حقة وفى كل أربعين بنت لبون » وتوضيحه *

الفربرى ثنا البخارى ثنا محمد بن عبد الله بن الحنفى بن عبد الله بن انس بن مالك ثنا
ابى ثمامة بن عبد الله بن انس بن مالك ان انس بن مالك حدثه : ان ابا بكر الصديق
كتبه هذا الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فريضة الصدقة التى فرض رسول
الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتى أمر الله عز وجل بها رسوله صلى الله عليه
وسلم فن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط في أربع
وعشرين من الابل فما دونها من النعم في كل خمس شاة ، فاذا بلغت خمسا وعشرين
الى خمس وثلاثين ففيها ابنة مخاض أى فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها
ابنة لبون أى ، فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل ، فاذا
بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فاذا بلغت يعنى ستا وسبعين الى
تسعين ففيها ابنة لبون ، فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقتان
طروقتا الجمل ، فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين
حقة . ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة : الا أن يشاء ربها ،
فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة . ومن ^(١) بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة
وليس عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويحمل معها شاتين إن استبرتا
له أو عشرين درهماً ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وعنده الجذعة فانها تقبل منه
الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليس
عنده إلا ابنة لبون فانها تقبل منه ابنة لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً ، ومن
بلغت صدقة ابنة لبون وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهماً
أو شاتين ، ومن بلغت صدقة ابنة لبون وليس عنده وعنده ابنة مخاض فانها تقبل
منه ابنة مخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين ، ومن بلغت صدقة ابنة مخاض
ليس عنده وعنده ابنة لبون فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين
فان لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء .
وذكر باقى الحديث *

وهذا حديث حدثناه أيضا يوسف بن عبد الله بن عبد البر النرى ثنا عبد الوارث بن
سفيان بن حيرون ثنا قاسم بن ابيصغ ثنا أحمد بن أبى خيثمة ناشرى عن النعمان ، وزهير
ابن حرب ، قال زهير : ثنا يونس بن محمد ثنا حماد بن سلة قال : أخذت هذا الكتاب
عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك ، وقال شرح بن النعمان :

ثنا حماد بن سلة عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس بن مالك - ثم انفقا - أن أبا بكر الصديق كتب له : « إن هذه فرائض الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكر الحديث كما ذكرناه نصاً ، لم يختلفوا في شيء منه .

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع قال : ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلة قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس ، ثم ذكره نصاً كما أوردناه .

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن المبارك ثنا المظفر بن مدرك ثنا حماد بن سلة قال : أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس : أن أبا بكر كتب لهم : « أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، التي أمر الله تعالى بها رسوله » ثم ذكره نصاً كما أوردناه .

وحدثناه أيضاً حماد بن أحمد قال : ثنا عباس بن أصبغ ^(١) ثنا محمد بن عبد الملك بن أمين أنا أبو قلابة واسماعيل بن إسحاق القاضي فالاجيما : ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا أبي عبد الله بن أبي حنيفة ثنا ثمامة - هو ابن عبد الله بن أنس - قال : حدثني أنس ابن مالك : أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب حين وجهه إلى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم » ثم ذكره نصاً كما ذكرناه .

فهذا الحديث هو نص ما قلنا حكماً وحكماً حرفاً ، ولا يصح في الصدقات في الماشية غيره : إلا خبر ابن عمر فقط ، وليس بتمام هذا ، وهذا الحديث في نهاية الصحة ، وعمل أبي بكر الصديق بحضرة جميع الصحابة ، لا يعرف له منهم مخالف أصلاً ، و بأقل من هذا يدعى مخالفونا الإجماع ، ويشنعون خلافه ، رواه عن أبي بكر أنس وهو صاحب ^(٢) ورواه عن أنس ثمامة بن عبد الله بن أنس وهو ثقة ، سمع من أنس ورواه عن ثمامة حماد ابن سلة ، وعبد الله بن أبي حنيفة وكلاهما ثقة وإمام ، ورواه عن ابن أبي حنيفة القاضي محمد وهو مشهور ثقة ولى قضاء البصرة ، ورواه عن محمد بن عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري جامع الصحيح ، وأبو قلابة ، واسماعيل بن إسحاق القاضي ، والناس ، ورواه عن حماد بن سلة

(١) في نسخة رقم (١٦) « وحدثنا حماد بن أحمد بن سالم ثنا عباس بن أصبغ » وهو خطأ وغلط

(٢) في نسخة رقم (١٦) « وم صاحب » وهو خطأ .

يونس بن محمد، وشريح بن النعمان، وموسى بن اسماعيل التبوذكي . وأبو كامل المظفر بن مدرك ، وغيرهم ، نوكل هؤلاء إمام ثقة مشهور .

والعجب من يعترض في هذا الخبر بتضعيف يحيى بن معين لحديث حماد بن سلمة هذا ! وليس في كل من رواه عن حماد بن سلمة — ممن ذكرنا — أحد إلا وهو أجل وأوثق من يحيى بن معين وإنما يؤخذ كلام يحيى بن معين وغيره إذا ضعفوا غير مشهور بالعدالة . وأما دعوى ابن معين أو غيره ضعف حديث رواه الثقات أو ادعوا فيه أنه خطأ من غير أن يذكروا فيه تدليس ! فكلما مهم مطرح مردود ، لأنه دعوى بلا برهان ، وقد قال الله تعالى : (قل : هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) *

ولامنزل لأحد في أحد من رواية هذا الحديث . فمن عانده فقد عانده الحق وأمر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم . لاسيما من يحتاج في دينه بالمرسلات . وبرواية ابن لبيحة . ورواية جابر الجعفي الكذاب المتهم في دينه : « لا يؤمن أحد بعدي » جالسا ، ورواية حرام بن عثمان — الذي لا تحل الرواية عنه — في إسقاط الصلاة عن المستحاضة بعد طهرها ثلاثة أيام . ورواية أبي زيد مولى عمرو بن حريث في إباحة الوضوء للصلاة بالخروج بكل نعليه أو متردية وما أهل لغير الله به — في مخالفة القرآن والسنة الثابتة — ثم يتعلل في المتن الثابتة التي لم يأت ما يعارضها . بل عمل بها الصغابة رضى الله عنهم ومن بعدهم *

وهذا الحديث يأخذ الشافعي ، وأبو سليمان وأصحابهما . وقد خالفه قوم في مواضع *

فها : إذا بلغت الأبل خمساً وعشرين كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله ابن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ^(١) ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الأبل شاة ، وفي عشر شاتان . وفي خمس عشرة ثلاث شياه . وفي عشر بن أربع شياه . وفي خمس وعشرين خمس شياه ، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض . فإن لم تكن ابنة مخاض فإن لم يولد ذكر *

وهكذا أيضاً وبناء من طريق ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي اسحاق قال علي : وقد أئتمه زهير بن معاوية من طريق الحارث الأعور عن علي رضى الله عنه * قال أبو محمد : الحارث كذاب . ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ *

(١) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن معاوية » ولم أصل إلى تحقيق إتيانها الخطأ بعد طول البحث .

وقال الشافعي وأبو يوسف : إذا كانت خمس من الابل ضئاف لا تساوى شاة أعلى بغيراً منها وأجزأه . قالوا : لأن الزكاة إنما هي فيما أتى من المال فضلاً ، لا فيما أباح المال ^(١) ، وقد نهى عن أخذ كرائم المال فكيف عن اجتياحه .
قال أبو محمد . وقال مالك وأبو سليمان وغيرهما : لا يجزئ إلا شاة *
قال أبو محمد : هذا هو الحق ، والقول الأول باطل وليست الزكاة كما ادعوا من حياة ^(٢) الأموال *

وهم يقولون : من كانت عنده خمس من الابل وله عشرة من العيال ولا مال له غيرها ، فإنه يكلف الزكاة ، أحب أم كره ، وكذلك من له مائتا درهم في سنة مجاعة ومعه عشرة من العيال ولا شيء معه غيرها فإنه يكلف الزكاة ، ^(٣) ورأوا فيمن معه من الجواهر ، والوطاء ، والنظاء ، والصور ، والرقيق ، والبساتين بقيمة ألف ألف دينار أو أكثر أنه لا زكاة عليه ، وقالوا فيمن له مائتا شاة وشاة : إنه يؤدي منها كما يؤدي من له ثلثائة شاة وتسع وتسعون شاة *

فإنما تنق في النهي والأمر عند ما صح به نص فقط .
وهم يقولون في عبد يساوى ألف دينار لقيم ليس له غيره سرق ديناراً : أنه تقطع يده ، فقلت قيمة عظيمة في قيمة يسيرة وبجراح اليتيم الفقير فيما لا ضرر فيه على الفتي *
وقال أبو حنيفة وأصحابه - إلا رواية عاملة عن أبي يوسف - : إن من لزمته بنت مخاض فلم تكن عنده فإنه يؤدي قيمتها ، ولا يؤدي ابن لبون ذكر *
وقال مالك والشافعي وأبو سليمان : يؤدي ابن لبون ذكر *
وهذا هو الحق ، وقول أبي حنيفة خلاف لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم *

ومن عجائب الدنيا قولهم : إن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ ابن لبون مكان ابنة المخاض إنما أراد بالقيمة ! فبالسولة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم جهاراً علانية !! فريب القضيحة على هؤلاء القوم ! وما فهم قط من يدري العريضة أن قول النبي صلى الله عليه وسلم : « قضيها ابنة مخاض ، فإن لم تكن عنده ابنة مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء » يمكن أن يريد به بالقيمة ! وهذا أمر مفصل ^(٤) جداً ، وبعد عن الحياء والدين !! *

(١) أى أطلقك بالمائة (٢) الحياة - بالماء المبهمة - المنقط ولحمه (٣) قوله « فإنه يكلف الزكاة » سقط من النسخة رقم (١٤) وأبناه اصح . (٤) ممكنة فالأصلين .

وأما خلافتهم الصحابة في ذلك فإن حماد بن أحمد ثنا قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن عاصم وموسى ابن عقبة كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر قال : في الأبل في خمس شاة وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة شاة ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين ابنة مخاض ، فإن لم تكن ابنة مخاض فإن لبون ذكر وقدر كرهناه أنفاً عن علي .

فخالفوا أبا بكر وعمر وعلياً وأنس بن مالك وابن عمر وكل من يحضرهم من الصحابة رضي الله عنهم : بأرائهم الفاسدة ، وخالفوا عمر بن عبد العزيز أيضاً .

وقولنا في هذا يقول سفيان الثوري ، ومالك ، والأوزاعي ، والليث ، وواحد بن حنبل وأبو سليمان وجهمور الناس : إلا بأحقيقهم من قلده دينه وما علم لهم في هذا سلفاً أصلاً . وخالفوا أيضاً فيما أمر به رسول الله ﷺ من تعويض سن من سن دونها أو فوقها عند عدم السن الواجبة ورد عشرين درهما أو شاتين في ذلك .

فقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز شيء من ذلك إلا بالقيمة ، وإجازة إعطاء القيمة من العروض وغيرها بديل الزكاة الواجبة وإن كان المأمور بأخذها فيها ممكناً .

وقال مالك : لا يعطى إلا ما عليه ولم يجوز إعطاء سن مكان سن برد شاتين أو عشرين درهما . وقال الشافعي بما جاء عن رسول الله ﷺ في ذلك نصاً : إلا أنه قال : إن عذمت السن الواجبة والتي تحتها والتي فوقها ووجدت الدرجة الثالثة فإنه يعطيا ويرد إليه الساعى أربعين درهماً أو أربع شياه ، وكذلك إن لم يجد إلا التي تحتها بدرجة فإنه يعطيا ويعطى معها أربعين درهماً أو أربع شياه فإذا كانت عليه بنت مخاض ولم يجد إلا جذعة فإنه يعطيا ويرد عليه الساعى ستين درهماً أو ست شياه ، فإن كانت عليه جذعة فلم يجد إلا بنت مخاض أعطاها وأعطى معها ستين درهماً أو ست شياه .

وأجازوا كلهم إعطاء أفضل مما لزمه من الأسنان ، إذا تطوع بذلك .

وروي نافع عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ذلك ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن أبي ثناء عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : إذا أخذ المصدق ستافوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين .

وروي أيضاً عن عمر كان ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى .

قال أبو محمد : أما قول علي بن عمر فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولقد كان يلزم الحنفيين — القائلين في مثل هذا إذا وافق أهواهم : مثل هذا لا يقال

بالرأى - أن يقولوا به •

وأما قول الشافعي فإنه قال على حكم النبي صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، والقياس باطل ، وكان يلزمه على قياسه هذا - إذ رأى في العينين الذي في السمع الدية وفي اليدين الدية - : أن يكون عنده في تلاف النفس ديات كل ما في الجسم من الاعضاء ، لأنها بطلت بطلان النفس ، وكان يلزمه إذ رأى في السهو سجدة - أن يرى في سهو في الصلاة أربع سجدة وفي ثلاثة أسهاء ست سجدة لو أقرب من هذا أن يقول ، إذا عدم التبع ووجد المستأن قد قدر في ذلك تقديراً نولكنه لا يقول بهذا ، فقد ناقض ^(١) قياسه •

وأما قول أبي حنيفة ومالك بخلاف مجرد لقول رسول الله ﷺ وللصحابة ، وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم قالوا : هذا بيع مالم يقبض •
قال أبو محمد : وهذا كذب من قاله وخطأ لوجه •

أحدهما : أنه ليس بما أصلا ولكنه حكم من رسول الله ﷺ بتعويض سن معها شاتان أو عشرون درهما من سن أخرى ، كما عوض الله تعالى ورسوله ﷺ إطعام ستين مسكينا من ربة تمت في الظهار وكفارة الواطئ عدا في نهار رمضان فليقولوا هنا : إن هذا بيع للربة قبل قبضها •

والثاني : أنهم أجازوا بيع مالم يقبض على الحقيقة حيث لا يجل وهو تجوز أي حنيفة أخذ القيمة عن الزكاة ^(٢) الواجبة ، فلم ينكر أصحابه الباطل على أنفسهم وأنكروا الحق على رسول الله ﷺ !! ألا ذلك هو الضلال المبين •

والثالث : أن النبي عن بيع مالم يقبض لم يصح قط إلا في الطعام ، لا فيما سواه وهذا مما عاينوا فيه السنن والصحابة رضي الله عنهم •

فأما الصحابة فقد ذكرناه عن أبي بكر الصديق . وصح أيضاً عن علي - كما ذكرنا - تعويض ، وروى أيضاً عن عمر كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعراب ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لي عمرو بن شعيب قال عمر بن الخطاب : فإن لم توجد السن التي دونها أخذت التي فوقها ، يورد إلى صاحب الماشية شاتين أو عشرة دراهم . ولا يعرف لمن ذكرنا من الصحابة مخالف ، وهم يشنعون بأقل من هذا إذا وافقهم •

وقولنا في هذا هو قول إبراهيم النخعي كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعراب ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كليهما عن منصور عن إبراهيم النخعي قال : إذا وجد المصدق سنا دون سن أو فوق سن كان فضل ما بينهما عشرين

درهما أو شاتين ، قال سفيان : وليس هذا إلا في الابل •

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ناقس بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم قال : إن أخذ المصدق سنا فوق سن رد شاتين أو عشرين درهما ، وإن أخذنا دون سن أخذ شاتين أو عشرين درهما^(١) • قال أبو محمد : وأما إجازتهم القيمة أو أخذ سن أفضل مما عليه فأنهم احتجوا في ذلك بخبر رويناه من طريق طائوس : أن معاذًا قال لأهل اليمن : اتقوا بعرض آخذ منكم مكان النذرة والشعير ، فإنه أهون عليكم وخير لاهل المدينة^(٢) •

قال علي : وهذا لا تقوم به حجة لوجوه •

أولها : أنه مرسل ، لأن طائوس لم يدرك معاذًا ولا ولده إلا بعد موت معاذ • والثاني : أنه لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ، ولا حجة إلا فيما جاء عنه عليه السلام •

والثالث : أنه ليس فيه أنه قال ذلك في الزكاة ، فالكذب لا يجوز ، وقد يمكن — لو صح — أن يكون قاله لأهل الجزية ، وكان يأخذ منهم النذرة : والشعير ، والعرض مكان الجزية^(٣) •

والرابع : أن الدليل على بطلان هذا الخبر ما فيه من قول معاذ : « خير لاهل المدينة » وحاشا لله أن يقول معاذ هذا ، فيجعل مالم يوجهه الله تعالى خيرا مما أوجه • وذكرنا أيضا ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرنا عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري : أن عمر كتب الى بعض عماله : أن لا يأخذ من رجل لم يجد في إبله السن التي عليه إلا تلك السن من شروى^(٤) إبله أو قيمة عدل •

قال أبو محمد : هذا في غاية السقوط لوجوه •

أحدها : أنه منقطع ، لأن ابن جريج لم يسم من بينه وبين عبد الله بن عبد الرحمن • والثاني : أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري مجهول لا يدري من هو • والثالث : أنه لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس عن رسول الله ﷺ ، ولا حجة

(١) هنا في نسخة رقم (١٦) زيادة « إن أخذ المصدق سنا فوق سن رد شاتين » وهي زيادة لا معنى لها . (٢) رواه يحيى بن آدم في المراج رقم (٥٧٥ و ٥٧٦) ، وعقبة البخاري بنهر اسناد (ج ٢ ص ٢٣٥) (٣) هذا احتمال خفيف بل باطل ، فإن في رواية يحيى بن آدم رقم (٥٧٦) « مكان الصدقة » (٤) الشروى المثل أوه مبدة من الباء كالتبت في تنوي ،

فما جاء عن دونه ، وقد أتينا من عمر يمثل هذا في أخذ الشاتين أو العشرة دراهم ،
فليقولوا به ان كان قول عمر حجة ، وإلا فالتحكيم لا يجوز *

والرابع : أنه قد يحتمل ان يكون قول عمر - لو صح عنه - « أوقية عدل » هو ما ينه
في مكان آخر من تمييز الشاتين أو الدرهم ، فيحمل قوله على المواقة لأعلى التضاد .
وذكر واحدنا منقطعاً من طريق أيوب السخيتاني : أن رسول الله ﷺ قال :

« خذ الثاب والشارف ^(١) والعوراي » *

قال علي : وهذا لاحجة فيه لوجهين *

أحدهما : أنه مرسل ، ولا حجة في مرسل *

والثاني : أن في آخره : « ولا أعلمه إلا كانت الفرائض بعد » ، فلو صح لكان منسوخاً

بنقل روايه فيه *

وذكروا ما روي عن طريق محمد بن اسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن يحيى بن
عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن عمارة بن عمرو بن حزم عن أبي بن كعب
قال : « بعثني رسول الله ﷺ مصداً ، فررت برجل لجمع لي ماله ، قلت له : أد
أبنة مخاض ، فأنها صدقتك ، قال : ذلك مالا بين فيه ولا ظهر ، ولكن هذه ناقة فية
عظيمة سمية ، فخذها ، قلت : ما أنا بأخذ مالم أؤمر به ، وهذا رسول الله ﷺ قريب
منك ، فأني رسول الله ﷺ ^(٢) قد ذكر له ذلك ، وقال : قد عرضت على مصداك ^(٣)
ناقة فية عظيمة يأخذها ، فأني علي : وهامي ذه : قد جئتكم بها يا رسول الله ، فقال رسول
الله ﷺ : ذلك الذي عليك ، فإن تطوعت بخير ^(٤) أجرك الله وقبلناه منك ، وأمر
عليه السلام بقبضها ، ودعا له بالبركة ^(٥) » *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة فيه لوجه *

أولها : أنه لا يصح ، لأن يحيى بن عبد الله مجهول ، وعمار بن عمرو بن حزم غير
معروف ، وإنما المعروف عمار بن حزم أخو عمرو رضي الله عنهما ^(٦) *

(١) الثاب : الناقة المسنة . سميت بذلك حين طال لها عظم . والشارف من الإبل المن والمسة ، قال ذلك في اللسان
(٢) في النسخة رقم (١٦) يختلف قوله « قريب منك فأني رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ
(٣) في النسخة رقم (١٦) « قد عرضت عليه » الخ (٤) في النسخة رقم (١٦) « بخير » وهو تحريف
(٥) رواه أحمد في المسند (ج ٥ ص ١٤٢) عن يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن اسحق « حدثني عبد الله
ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم » فذكره . ورواه الحاكم (ج ١ ص ٣٩٩) من طريق أحمد ، وصححه
على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ورواه أبو داود (ج ٢ ص ١٦) عن محمد بن منصور عن يعقوب (٦) الأبايجي
فانه ليس بمجهول . بل هو ثقة تابعي روى له مسلم وأبو داود ، ولما عمار بن عمرو بن حزم فهو معروف

والثاني : أنه لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه أن أبي بن كعب لم يستجر أخذ ناقة فدية عظيمة مكان ابنة مخاض ، ورأى ذلك خلافاً لأمر رسول الله ﷺ ، ولم ير ما يراه هؤلاء من التقب على رسول الله ﷺ بأرائهم وفطرم ، وعلم رسول الله ﷺ ذلك فلم ينكره عليه ، فصح أنه الحق ، وإنما كان يكون فيه أخذ ناقة عظيمة مكان ابنة مخاض فقط ، وأما إجازة القيمة فلا أصلاً ^(١) .

واحتجوا بخبرين ، أحدهما رويناه من طريق الحسن ، والآخر من طريق عطاء ، كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال للمصدق : « أعلمه الذي عليه من الحق ، فإن تطوع بشئ فاقبله منه » .

وهذان مرسلان ، ثم لو محال يكن فيها حجة ، لأنليس فيه نص بأخذ غير الواجب ولا بأخذ قيمة ، ونحن لا نذكر أن يعطى أفضل ما عنده من السن الواجبة عليه .

واحتجوا بخبر رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الملك العزمي ^(٢) عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ لما بعث علياً ساعياً قالوا : لا نخرجقه إلا خير أموالنا . فقال : ما أنا بعاثي ^(٣) عليكم السنة ، وأن رسول الله ﷺ قال له : ارجع إليهم فإن لم ماعليهم في أموالهم ، فن طابت نفسه بعد ذلك بفضل نخله منه . قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه لوجهين .

أحدهما : أنه لا يصح لأنمرسل ، ثم إن راويه عبد الملك العزمي ، وهو متروك ^(٤) ثم إن فيه أن علياً بعث ساعياً ، وهذا باطل ، ما بعث رسول الله ﷺ قط أحداً من بني هاشم ساعياً ، وقد طلب ذلك الفضل بن عباس فتعنه .

ولو صح لما كان لهم فيه حجة أصلاً ، لأن فيه أنهم أرادوا إعطاء أفضل أموالهم مختارين ، وهذا لانه إذا طابت نفس المزكي بإعطاء أكرم شاة عندهما أفضل ما عنده من تلك السن الواجبة عليه ، وليس فيه إعطاء سن مكان غيرها أصلاً ، ولا دليل على قيمة البتة .

أيضاً وتأمي منه ، وهو عبارة عن حرم محابي قديم شهد القبة وهدا وأحداً والحدق والشاهد كلها ، ونقل في يوم الجمعة شيئا في خلافة أبي بكر سنة ١٢هـ فها غير ذاك ^(١) في نسخة رقم (١٤) « اصلاً » ^(٢) العزمي يفتح العين المهملة واسكان الراء وفتح الزاي ، نسبة إلى « عزم » فدية لوموضع ، وفي نسخة رقم (١٦) « عبد الملك بن العزمي » وهو عبد الملك بن أبي سليمان العزمي ^(٣) العاصي القاطم ، وأصله من تجاوز الحد في الشهادة . وأما ما جاز ^(٤) العزمي فتعنه مأثور ثبت ، وهو أحد الأئمة ، وأما في حديث واحسانكرو عليه شعبة ، ولم يتكلم به غيره ، ودافع عنه ابن حبان فقالاً جيداً قبله في التهذيب .

واحتجوا بحديث وأبل بن حجر في الذي أعطى في صدقة ماله فضيلا مخلولا (١) ،
 فقال رسول الله ﷺ : « لا بارك الله له ، ولا في إله » (٢) فبلغ ذلك الرجل ، فجاء
 بناق قد كرم من جمالها وحسنا ، وقال : أتوب إلى الله وإلى نبيه ، فقال النبي ﷺ :
 « اللهم بارك فيه وفي إله » (٣) .

وقال أبو محمد هذا خبر صحيح ، ولا حاجة لهم فيه ، لأن النصيب لا يجزى في شيء من
 الصدقة بلا شك ، وناق حسنة جميلة قد تكون جذعة وقد تكون حقة ، فأعطى ماعليه
 بأحسن ما قدر ، وليس فيه نص ولا دليل على إعطاء غير السن الواجبة عليه ولا على
 القيمة أصلا .

واحتجوا بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن
 عطاء بن يسار عن أبي رافع قال : « استسلف رسول الله ﷺ بكرة فجاءته إبل من إبل
 الصدقة ، فأمرني أن أقض الرجل بكرة ، قلت : لم أجدي الإبل إلا جملا خيارا رباعيا ،
 فقال النبي ﷺ : أعطه إياه ، فإن خيار الناس أحسنهم قضاء » .

قال أبو محمد : هذا خبر صحيح ، ولا حاجة لهم فيه ، لأنه ليس فيه أن ذلك الجمل أخذ
 في زكاة واجبة بينه ، وقد يمكن أن يتباعه المصدق ببعض ما أخذ في الصدقة فهذا غير ممتنع .
 وقد جاء في هذا أثر يمتحنون بدونه ، وأما نحن فليستنا ورده محتجين به ، لكن تذكر ألم
 وهو خبر رويته من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن جلاله
 عن الصنائع الأحمسي : (١) « أن رسول الله ﷺ أبصر ناقه في إبل الصدقة ، فقال
 ما هذه فقال صاحب الصدقة : إنني أرتجمها ليعبرين من حواشي (٢) الإبل ، قال : ففعلوا ، فاذن : » .

(١) أي مهزولا . وهو الذي جعل في إله خلال لئلا يرضع امتهزولا ، قال السيرافي (٢) الحديث رواه
 النسائي (ج ٥ ص ٢٠٠) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٠) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ولفظها « اللهم لا بارك
 فيه ولا في إله » إلا أن الحاكم زاد فقال « وفيه » (٣) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو الموافق للنسائي
 والحاكم ، وفي النسخة رقم (١٩) « اللهم بارك له وفي إله » (٤) الصنائع بنعت الصاد المبهلة وقنع ثوب وكر
 الباء الموحدة ثم محالة مبهلة بوقوع الإصابة « الصنائع » بالثناة الثانية وهو تصحيف . وهو ابن الأصغر الأحمسي .
 نسبة إلى « أحمس » وهي طائفتان جميلة زلوا الكوفة والصنائع هنا محبان لم يذكر والاه الأحدثا واحدا رواه
 ابن ماجه في فتن ، وهو حديث « أني فرطكم على الحوض وأنى مكثرتكم الأسم » ولم أجد إشارة عند أحد إلى
 الحديث الذي هنا وإنه صحيح أن ثبت سماع جلاله الصنائع ، فإن جلاله يروي عن قيس بن أبي حازم وقيس
 يروي عن الصنائع ، وقد انفرد بالرواية عنه فلم يرو عن الصنائع غيره ، كما قال ابن الجوزي في تلقيح القوم
 (ص ٢٠٨) وكذلك قال مسلم صاحب الصحيح في كتابه المفردات والودعان (ص ٣) (٥) هنا بجاشية
 النسخة رقم (١٤) مانعه : « قال في الصلاح : الحوض نعم الموحدة ، ويقال إن الإبل الحوشية منسوبة
 إلى الحوش . وهي لحول جن تزعم العرب أنها ضربت في نعم بعضهم فسميت إليها » ١ .

وقد يمكن ان تكون تلك الابل من صدقة تطوع . لانه ليس في الحديث أنها الصدقة الواجبة ، فلما أمكن كل ذلك — ونحن على يقين من أنه ليس في الصدقة حمل رباعي أصلاً — لم يحمل ترك اليقين للظنون ، وقد تكلمنا في معنى هذا الخبر في كتاب « الإيصال » وأن رسول الله ﷺ لا يمكن البتة أن يستلطف البكر لنفسه ثم يقضيه من إبل الصدقة ، والصدقة حرام عليه بلا شك ولا خلاف ، صح أنه عليه السلام قال : الصدقة « لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد » فنحن على يقين من أنه إنما استلطفه لنفسه ، لا يمكن غير ذلك ، فصار الذي اخذ البكر من الغارمين : لأن السلف في ذمته ، وهو أخذه ، فاذ هو من الغارمين فقد صار حظه في الصدقة ، فقضى عنه منها ، لا يجوز غير ذلك . وكذلك أيضاً لا شك أن الذي كان يستعرض منه البكر كان من بعض أصناف الصدقة ، ولولا ذلك ما أعطاه رسول الله ﷺ من حق أهل الصدقات فضلاً على حقه . قال أبو محمد : وإنما في هذا الخبر دليل على المنع من تقديم الصدقة قبل وقتها لأنه لو كان ذلك جائزاً لما استعرض عليه السلام على الصدقة وانتظر حتى يحين وقتها ، بل كان يستجبل صدقة من بعض أصحابه ، فلما لم يفعل ذلك عليه السلام صح أنه لا يجزى أداء صدقة قبل وقتها . وبالله تعالى تأييد .

فيطلب كل مامو هو به ، وصح أن كل ما احتجوا به ليس فيه إجازة إعطاء أكثر من الواجب في الزكاة ولا غير الصفة المطلوبة فيها وأما القيمة فلا دليل لهم على جوازها أصلاً ، بل البرهان ثابت بتحريم أخذها ، لأنها غير ما أمر الله تعالى به ، وتعدى لحدود الله ، وقد قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال تعالى : (فمن بدله بعد ما سمعه فأثمناً فإنه على الذنوب يدونه) .

فان قالوا : إن كان نظراً لأهل الصدقة فما يمنع منه ؟

قلنا : النظر كله لأهل الصدقة أن لا يعطوا ما حرمه الله تعالى عليهم ، إذ يقول تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أنه لا يحمل من مال أحد إلا ما أباحه الله تعالى منه أو أوجه فيه فقط ، وما أباح تعالى قط أخذ قيمة عن زكاة اقترضها بيننا وصفها وما ندرى في أي نظر معهود يتناوحدوا أن تؤخذ الزكاة من صاحب خمس من الابل لا تقوم به ، وعند أبي حنيفة بمن لا يملك إلا واردة واحدة أخرجتها قطعة أرض له : ولا تؤخذ من صاحب جواهر ورقيق ودور بقيمة مائة ألف ! ولا من صاحب تسع وعشرين بقرة وتسع وثلاثين شاة وخمس أواق غير درهم من الفضة !

فهل في هذا كله إلا إتياع ما أمر الله تعالى فقط ؟ ! *

وقد جاء قولنا عن السلف . كما رونا عن سويد بن غفلة ^(١) قال : « سرت — أو قال : أخبرتني من سار مع مصدق رسول الله ﷺ فصد رجل إلى ناقة كوماه ^(٢) ، فأبى أن يقبلها ، فقال : إني أحب أن تأخذ خير إلى فأبى أن يقبلها فخطم له أخرى دونها فقبلها ، وقال : إني لآخذها واخاف أن يجد على رسول الله ﷺ » ، يقول : عمدت إلى رجل فتخيرت عليه إليه » ^(٣) *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال لعبد الله بن طاوس : أخبرت أنك تقول : قال أبو عبد الرحمن — يعني أباه — إذا لم تجدوا السن فقيمها قال : ماقلته قط قال ابن جريج : وقال لي عطاء : لا يخرج في الصدقة صغير ولا ذكرولا ذات عوار ولا هرة *

ومن طريق أبي عبيد عن جرير عن منصور عن إبراهيم النخعي أنه قال : لا يؤخذ في الصدقة ذكر مكان أنثى إلا ابن لبون مكان ابنة مخاض *

قال علي : ومن ذبح أو نحر ما يجب عليه في الصدقة ثم أعطاه مذكى لم يجز عنه لأن الواجب عليه إعطاؤه حياً ولا يقع على المذكى اسم شاة مطلقاً ولا اسم بقرة مطلقاً ، ولا اسم بنت مخاض مطلقاً ، وقد وجب لأهل الصدقة حياً ، ولا يجوز له ذبح ما وجب لغيره *

فاذا قبضه أهله أو المصدق قد أجزأ ، وجاز للمصدق حيته ، إن رأى ذلك خطأ لأهل الصدقة ، لأنه ناظر لهم وليسوا قوماً بأعيانهم ، فيجوز حكمهم فيه ، أو لإبرائهم منه قبل قبضهم له . وبالله تعالى تأييد *

واختلفوا فيما زاد على العشرين ومائة *

فقال طائفة : حقان إلى أن تصير ثلاثين ومائة *

وقالت طائفة : ثلاث بنات لبون ولا بد إلى أن تصير ثلاثين ومائة فوجب فيها حقة وبنات لبون ثم كلما زادت عشرة كان في كل خمسين حقة ، يوفي كل أربعين بنت لبون ، وهو قول الشافعي ، وأبى ساليان : وابن القاسم صاحب مالك *

وقالت طائفة : أي الصفتين أدى أجزاءه ، وهو قول مالك إلى أن تبلغ مائتين وثلاثين ، فيجب

(١) في النسخة رقم (١٤) « من طريق سويد بن غفلة » (٢) أي عطية السام طويته : (٣) هذا باق حديث سويد الذي سقى بسنه في المسألة ٦٧٢ وهو الذي فيه أن لا يأخذ من راضع لبن ، واللفظ الذي هنا قريب من لفظ ابن جرير (٢٤ ص ١٤) ولكن اختصره المؤلف ، ورواه أيضا الفار قلى (ص ٢٠٤) والشافعي (ج ٥ ص ٢٩ و ٣٠) واختصرناه

فيها حقو يثالبون، وهكذا كلما زادت عشر أقي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
وقال أبو حنيفة وأصحابه: ليس فيما بعد العشرين ومائة إلا حقتان فقط. حتى تم
خمس وعشرين ومائة فيجب فيها حقتان وشاة^(١) إلى ثلاثين ومائة فإذا بلغت فيها حقتان
وشاتان، إلى خمس وثلاثين ومائة، فيها حقتان وثلاث شياه، إلى أربعين ومائة،
فيها حقتان وأربع شياه، إلى خمس وأربعين ومائة، فإذا بلغت فيها حقتان وبنت
مخاض، إلى خمسين ومائة، فإذا بلغت فيها ثلاث حقا، وهكذا أبداً، إذا زادت على
الخمسين ومائة خمساً فيها ثلاث حقا وشاة، ثم كما ذكرنا، في كل خمس شاة مع الثلاث
حقا، إلى أن تصير خمساً وسبعين ومائة، فيجب فيها بنت مخاض وثلاث حقا، إلى
ست وثمانين ومائة، فإذا بلغت كانت فيها ثلاث حقا وبنت لبون، إلى ست وتسعين
ومائة، فإذا بلغت فيها أربع حقا، وكذلك إلى أن تكون مائتين وخمسة، فإذا
بلغتها فيها أربع حقا وشاة، وهكذا أبداً، كلما بلغت الزيادة خمسين زاد حقة،
ثم استأنف تركتها بالغنم ثم بينت المخاض ثم بينت اللبون ثم بالحقبة *

قال أبو محمد: فأما من رأى الحقتين فيما زاد على العشرين والمائة إلى أن تصير ثلاثين
ومائة فانهم احتجوا بأن ذكروا ما روينا من طريق أبي عبيد عن حبيب بن أبي
حبيب^(٢) عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن: «إن في كتاب النبي ﷺ وفي
كتاب عمر في الصدقة: أن الأيل إذا زادت على عشرين ومائة فليس فيها دون العشر
شيئاً حتى تبلغ ثلاثين ومائة» *

قال علي: وهذا مرسل، ولا حجة فيه، ومحمد بن عبد الرحمن مجهول^(٣) *
ونحن نأثمهم بما هو خير من هذا، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك
ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن البلاء — هو أبو كريـب — ثنا عبد الله بن
المبارك ثنا يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ
الذي كتبه في الصدقة، وهي عند آل عمر بن الخطاب، قال: أقرأني إياها سالم بن

(١) في النسخة رقم (١٦) «وشاة» وهو تعريف (٧) معنى في أول المصنف ٦٣٣ بعض هذا الازدواج
الاستاد ولكن فيه «أبو عبد القاسم بن سلام تأييد عن حبيب بن أبي حبيب» فقط من الأصلين هنا
«تأريـد»، وهو خطأ والصواب إتياء، فأنابا عيـدات بمكة سنة ٢٢٤ عن ٩٧ سنة تقريبا، فكانه ولد
سنة ١٥٧ وقيل أنه ولد سنة ١٥٠ وقيل سنة ١٥٤ وحبيب بن أبي حبيب مات سنة ١٢٢، فكان أبو عبيد طفلا
عند وفاة حبيب: وزيد شيخ أبي عبيد محمد بن هرون كان في الفاروق (ص ٢١٠) والمالك (ص ١٦٤) *
(٢) محمد بن عبد الرحمن هذا ليس بجولا، بل هو معروف، وهو أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري.
كما صرح بذلك في رواية المالك وهو تابعي ثقة.

عبد الله بن عمر : فوعيتها على وجهها ، وهى التى اتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله سالم
ابن عبد الله بن عمر وذكر الحديث ، وفيه : « فى الابل اذا كانت إحدى وعشرين ومائة
قريبا ثلاث بنات لبون ، الى ثلاثين ومائة ، فاذا بلغت قريبا بنتا لبون وحقة » وذكر
باقى الحديث . وهذا خير مما أتونا به ، وهذا هو كتاب عمر حقا ، لان تلك المكذوبة *
وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا سحنون
ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب ^(١) قال : نسخة كتاب رسول الله
ﷺ الذى كتب فى الصدقة ، وهى عند آل عمر بن الخطاب ، أقرأها سالم بن عبد الله
ابن عمر فوعيتها على وجهها ، وهى التى نسخ عمر بن عبد العزيز من سالم وعبد الله ابنى
عبد الله بن عمر بن الخطاب حين أمر على المدينة ، وأمر عمله بالعمل بها ، ثم ذكر
نحو هذا الخبر الذى أوردناه *

وقالوا أيضا : قد جاء فى أحاديث « فى كل خمسين حقة » *

قلنا : نعم ، وهى أحاديث مرسله من طريق الشعبي وغيره ، وقد أوردنا عن أبي بكر عن
رسول الله ﷺ : « فى كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون » *
وكذلك صح أيضا من طريق ابن عمر : كما رويناه بالسند المذكور الى أبي داود
ثنا عبد الله بن محمد النخعي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم
ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ، فلم يخرجها
الى عماله حتى قبض ، وقرنه بسيفه ، فعمل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به عمر حتى
قبض ، فكان فيه : فى خمس من الابل شاة » وذكر الحديث وفيه : « قريبا ابنتا لبون الى
تسعين ، فاذا زادت واحدة قريبا حقتان الى عشرين ومائة ، فان كانت الابل أكثر من
ذلك ففى كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون » ^(٢) *

وهذا هو الذى لا يصح غيره ، ولو صححت تلك الاخبار التى ليس فيها الا فى كل خمسين
حقة ، لكان هذان الخبران الصحيحان زائدين عليها حكما بأن فى كل أربعين بنت لبون ،
فتلك غير مخالفة لهذين الخبرين ، وهذان الخبران زائدان على تلك ، فلا يخل خلافهما *
والحجة الثانية أنهم قالوا : لا واجب فى العشرين ومائة حقتان ، ثم وجدنا الزيادة
عليها لاحكم لها فى نفسها ، إذ كل أربعين قلبا قريبا بنت لبون على قولكم ، إذ تجعلون
فيها زاد على عشرين ومائة ثلاث بنات لبون — : فاذا لاحكم لها فى نفسها فأحرى أن

(١) انظر المستدرک (ج ١ ص ٢٢٣) (٢) انظر المستدرک (ج ١ ص ٢٢٢) .

لا يكون لها حكم في غيرها ، فكل زيادة قبلها تنقل القرض فلها حصة من تلك الزيادة وهذه بخلاف ذلك *

قال أبو محمد : هذا بكلام المروزي أو بكلام المستخفيين بالدين أشبه منه بكلام من يعقل ويتكلم في العلم !! لانه كلام لم يوجد قرآن ولا سنة صحيحة ، ولا رواية فاسدة ، ولا أثر عن صاحب ولا تابع ، ولا قياس على شيء من ذلك ، ولا رأى له وجه يفهم * ثم يقال له : قد كذبت في وسواسك هذا أيضا ، لان كل أربعين في المائة والعشرين لا تجب فيها بنت لبون أصلا ، ولا تجب فيها مجتمعة ثلاث بنات لبون ، وإنما فيها حقان فقط ، حتى اذا زادت على العشرين ومائة واحدة فصاعدا الى أن تم ثلاثين ومائة فثبت وجب في كل أربعين في المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون (١) فتلك الزيادة غيرت فرض ما قبلها ، وصار لها أيضا في نفسها حصة من تلك الزيادة الحادثة ، وهذا ظاهر لا يخفى به ، وقد صرح قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة : وفي كل أربعين بنت لبون » فيما زاد على العشرين ومائة ، فوجب في المائة حيثن حقان ولم يجز تعطيل النيف والعشرين الزائدة فلا تركي ، وحكما في الزكاة منصوص عليه ، ويمكن إخراجها فيه ، فوجب الثلاث بنات لبون ، وطل ما هوها به *

وأما قول مالك في التخيير بين إخراج حقين أو ثلاث بنات لبون خطأ لانه تضييع للنيف والعشرين الزائدة على المائة ، فلا تخرج زكاتها وهذا لا يجوز * وأيضا فان رسول الله ﷺ فرق بين حكم العشرين ومائة فحصل فيها حقين - بنص كلامه في حديث أنس عن أبي بكر الذي أوردنا في أول كلامنا في زكاة الابل وبين حكم مازاد على ذلك ، فلم يجز أن يسوى بين حكيمين فرق رسول الله ﷺ بينهما ولا نعلم أحدا قبل مالك قال : بهذا التخيير *

وقولنا في هذا هو قول الزهري ، وآل عمر بن الخطاب ، وغيرهم ، وهو قول عمر ابن عبد العزيز كما أوردنا قبل *

وأما قول أبي حنيفة فانه احتج أصحابه له بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا

(١) كذا في الاصلين ، ولعل فيما سقط من النسخين ، وان يكون اصل الكلام « فثبت وجب في كل أربعين بنت لبون ، وفي المائة والعشرين مع الزيادة التي زادت ثلاث بنات لبون » وهذا ظاهر *

حماد بن سلمة : أنه أخذ من قيس بن سعد ^(١) كتابا عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم : أن رسول الله ﷺ كتب لجدته عمرو بن حزم ذكر ما يخرج من فرائض الابل : « إذا كانت خمسة وعشرين فيها ابنة مخاض ، إلى أن تبلغ خمسة وثلاثين ، فإن لم توجد فابن لبون ذكر فإن كانت أكثر من ذلك ففيها بنت لبون ، إلى أن تبلغ خمسة وأربعين ، فإن كانت أكثر من ذلك ففيها حقة ، إلى أن تبلغ ستين ، فإن كانت أكثر منها ففيها جذعة ، إلى أن تبلغ خمسة وسبعين ، فإذا كانت أكثر من ذلك ففيها ابنة لبون إلى أن تبلغ تسعين ، فإن كانت أكثر من ذلك ففيها حقتان ، إلى عشرين ومائة ، فإن كانت أكثر من ذلك فهدى في كل خمسين حقة ، فا فضل فانه يعاد إلى أول فريضة الابل وما كان أقل من خمسة وعشرين ففيها في كل خمس ذود شاة ، » ليس فيها ذكر ولا همة ولا ذوات عوار من الغنم » ثم خرج الى ذكر زكاة الغنم *

وبمارويته من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم : أن النبي ﷺ كتب لهم كتابا فيه : « وفي الابل اذا كانت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ، فإن لم توجد ابنة مخاض في الابل فابن لبون ذكر » الى ان ذكر التسعين : « فإذا كانت أكثر من ذلك الى عشرين ومائة ففيها حقتان ، فإذا كانت أكثر من ذلك فاعد في كل خمسين حقة ، وما كان أقل من خمسة وعشرين ففي كل خمس شاة » *

وذكروا ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن المنثري ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب في الابل قال : فإذا زادت على عشرين ومائة فحساب الاول ، وتساقلها الفرائض *

قال أبو محمد : ويقولهم يقول ابراهيم النخعي ، وسفيان الثوري * قالوا : وحديث علي هذا مسند *

واحتجوا بما حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الذبيري ^(٢) ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة أخبرني محمد بن سوقة ^(٣) قال أخبرني أبو يعلى — هو منذر

(١) هو الميثقي مقي مكة ، وهو من اتباع التابعين ، وروى عن علي بن عطاء وخلفه في جملة ، مات سنة ١١٩ هـ ، وكان ثقة قليل الحديث ، وروايته منه تزيد ما نقله مرارا من صحة كتاب عمرو بن حزم (٢) سقط من الاسناد في الاصلين « ثنا الذبيري » وهو ضروري فيه ، فان الذبيري هو راوي مصنف عبد الرزاق عنه ، وقد سبق الاسناد مرارا كثيرة على الصواب . (٣) بنم السين المهمة وفتح القاف وينهاو او بو محمد معا تابعي ثقة من خيار اهل الكوفة .

الثوري — عن محمد بن الحنفية قال: جاء ناس الى أبي فشكوا سعة عثمان بن عفان. فقال: أي: أي بني خذ هذا الكتاب فاذهب به الى عثمان وقل له: إن ناساً من الناس شكوا سعتك، وهذا أمر رسول الله ﷺ في الفرائض: فأمرهم فليأخذوا به. قال: فاطلقت بالكتاب حتى دخلت على عثمان بن عفان رضي الله عنه فنقلت: إن أبي أرسلني إليك، وذكر أن ناساً من الناس شكوا سعتك، وهذا أمر رسول الله ﷺ في الفرائض، فرمهم فليأخذوا به، فقال: لا حاجة لنا في كتابك، فرجعت الى أبي فآخبرته فقال: أي بني، لا عليك، اردد الكتاب من حيث أخذته، قال: فلو كان ذا كرا عثمان بشيء لذكره بسوء، قال: وإنما كان في الكتاب ما كان في حديث علي (١) *

قالوا: فن الباطل أن يظن بعلي رضي الله عنه أن يخبر الناس بشيء مافي كتابه عن النبي ﷺ *

وادعوا انه قد روى عن ابن مسعود وابن عمر مثل قولهم *

قال أبو محمد: هذا كل ما موهوا به، مما يمكن أن يمويه به من لاعلم له، أو من لا تقوى له، وأما الهذر والتخيل فلا نهاية لفق القوة *

قال أبو محمد: وكل هذا لاجبة لهم فيه أصلاً *

أما حديث معمر بن محمد بن سلة فرسلان لا تقوم بهما حجة، ثم لو صح لما كان لهم فيها متعلق أصلاً *

أما طريق معمر فإن الذي في آخره من قوله « وما كان أقل من خمسة وعشرين نفق كل خمس شاة » فأنما هو حكم ابتداء فرائض الابل *

ولم يستحي عييد من عديم من أن يكذب في هذا الحديث مرتين جهاراً: إحداهما أنه ادعى أن في أوله ذكر تركية الابل بالغنم فلا يجوز أن يظن أنه كرهه *

قال أبو محمد: وقد كذب في هذا علانية! وأعماه الهوى وأصمه ولم يستحي! وما ذكر معمر في أول كلامه في فرائض الابل الا كما أوردناه من حكم الحقة والعشرين فصاعداً، وذكر في آخر حديثه حكم تركيتها بالغنم اذ لم يذكره أولاً *

والموضع الثاني أنه جاهر بالكذب! فقال معمر عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « وهذا كذب، ما رواه معمر إلا عن عبد الله بن أبي بكر فقط، ثم لو صح له هذا لما أخرجه ذلك عن الارسال، لأن معمر

ابن عمرو لم يدرك النبي ﷺ (١) *

ثم عجب آخر ! وهو احتجاجه بهذين الخبرين فيما ليس فيهما منه شيء ، وهو بخالفهما فيما فيهما من أنه إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر ! أفلا يسوق المرء مسكه (٢) من الحياء عن مثل هذا ؟ *

والعجب أنهم زادوا كذبا وجرأة وخشا ! فقالوا : معنى قوله عليه السلام : « إن لم توجد بنت مخاض فابن لبون ذكر » إنما أراد بقيمة بنت مخاض وهذا كذب بارد سمج !! ولا فرق بينهم في هذا وبين من قال : ما أراد إلا ابن لبون أصهب ، أو في أرض نجد خاصة !! ومن الباطل الممتنع الذي لا يمكن أصلا أن يريد النبي ﷺ أن يعوض عما عدم بالقيمة ويقتصر على ذكر ابن لبون ذكر أيضا خاصة *

والعجب من هؤلاء القوم في تعويلهم النبي ﷺ ما لم يقل وإحالة كلامه إلى الهوس !! والثناة والتليس ! ولا يستجيزون إحالة لفظه من كلام أبي خنيفة عن مقتضاها والله لأفضل هذا موثوق بعقده ! ولقد صدق الأئمة القائلون ! إنهم يكيدون الاسلام *

ويقال لهم : هل أحلم ما أخذتم به مما لا يجوز الاخذ به مما روى عن بعض السلف من أن جعل الآبق أربعون درهما — على أنه إنما أراد قيمة تعب ذلك الذي رد ذلك الآبق فقط ؟ على أن هذا كان أولى وأصح من حمله على إيجاب شريعة لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ *

كالم يتعدوا قول أبي خنيفة فيمن تزوج على بيت وغادم أن اليت خمسون دينارا والبيد أربعون دينارا ، ثوروا مخالفة خطأ أبي خنيفة في التقويم ، ولم يالوا بمخالفة أمر رسول الله ﷺ والكذب عليه وحلمهم حده على التقويم !! *

(١) أما المسمى بالكذب فانه هاجر أتستكرة ، وما أدى من يرمى به ابن حزم ؟ الحديث رواه هكذا عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، لحلف ابن حزم قوله « عن أبيه عن جده » ثم روى شخصا يقصده — لا يعرف من هو — بأنه كذب فزاد هذا ، وقد روى الثوري (ص ٢٠٧) قطعة من كتاب عمرو بن حزم من طريق الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، ثم روى عنه « حدثنا بشر بن الحكم ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب له كتابا فذكر نحوه » هذا نص كلام الثوري وهو امام ثقة ، وشيخه بشر بن الحكم ثقة ، وياق الأسناد لا يسأل عن تفسير قروا بموعدها انتهوا للتقويم ، فابن الكذب ، ومن الكاذب انه أعلم !! وإمامه غير متصل فقم ، لأن محمد بن عمرو بن حزم جد عبد الله ليس صحابيا ، ولكن هذا الاسناد يؤيد قولنا في صحة كتاب عمرو بن حزم لثواتر الرواية عن آله وأولاده ، ولصحة مستدا من طرق أخرى .

(٢) يضم الميم واسكان اللين الهلقة — أى بقة ، وفي النسخة رقم (١٦) « مسيك » بالتصغير ، ولم أر منه الكلمة مستعملة بالتصغير .

وأيضاً فاتنا قد أوجدناهم ما حدثناه حمام قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن أنا أبو عبد الله الكاظمي ثنا اسماعيل بن أبي أويس ثنا أبي عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيهما عن جدتهما عن رسول الله ﷺ : « أنه كتب هذا الكتاب لعمرو بن حزم حين أمره علي بن الحسين ، وفيه الزكاة . فذكره بنوفه : » « فإذا بلغت الذهب (١) قيمة مائتي درهم فقي قيمة كل أربعين درهماً درهم حين تبلغ أربعين ديناراً » •

فمن المحال أن تكون صحيفة ابن حزم بعضها حجة وبعضها ليس بحجة ، وهذه صحيفة الذين أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا : (تؤمن ببعض الكتاب وتنكفر ببعض) •

وأما طريق حماد بن سلة فرسلة أيضاً ، والقول فيها كالقول في طريق معمر • ثم لو صححنا لما كان لهم فيها حجة ، لأنه ليس في شيء منها ما قالوا به أصلاً ، لأن نص رواية حماد « الى عشرين ومائة ، فإن كانت أكثر من ذلك فخذ في كل خمسين حقة ، فما فضل فانه يعاد الى أول فريضة الابل » هذا نصه فقط ، ولا يدل هذا على أن تعاد فيه الزكاة بالغنم كما ادعوا ، ويحتمل هذا اللفظ أن يكون أراد أن يرد الحكم الى أول فريضة الابل في (٢) أن في كل أربعين بنت لبون ، لأن في أول فريضة الابل أن في أربعين بنت لبون وفي ثمانين بنت لبون ، فهذا أولى من تأويلهم الكاذب الفاسد المستحيل • وأما حملهم ماروينا عن علي في ذلك على أنه مسند واحتجاجهم في ذلك بوجوب حسن الظن بعلي رضي الله عنه ، وأنه لا يجوز أن يظن به أنه يتحدث بغير ما عنده عن رسول الله ﷺ — : قول لعمري صحيح ، إلا أنه ليس على بأولي بحسن الظن ثمانين عثمان رضي الله عنهما معاً ، والفرض علينا حسن الظن بهما ، وإلا لقد سلخوا سبيل إخوانهم من الروافض •

ونحن نقول : كما لا يجوز أن يساء الظن بعلي رضي الله عنه — في أن يظن أنه يتحدث بغير ما عنده عن النبي ﷺ أو يعتمد خلاف روايته عنه عليه السلام — : فكذلك لا يجوز أن يساء الظن بعثمان رضي الله عنه ، فيظن به أنه استخف بكتاب النبي ﷺ ، وقال : لا حاجة لنا به ، لكن قول : لولا أن عثمان علم أن ما في كتاب علي منسوخ ماردته ، ولا أعرض عنه ، لكن كان ذلك الكتاب عند علي ولم يعلم بنسخه ، وكان عند عثمان نسخه •

فحسن الظن بهما جميعاً كما يلزمنا ، وليس إحسان الظن بعلي وإساءته بعثمان بأبعد

(١) الراعي انقلب يذكر رؤيته ، وقيل : أن تأنيبه لثة أهل الحجاز . وهذا نقطة من كتاب عمرو ليست في الرواية التي رواها الحاكم وصحها وأثرها إليها مراراً (٢) في النسخة رقم (١٦) «عمر» بدل «في» -

من الضلال من احسان الظن بعثمان واساءته بعلي ، فقول : لو كان ذلك الكتاب عن النبي ﷺ ماردة عثمان ، ولا إحدى السيئين بأسهل من الأخرى ! وأما نحن فتحسن الظن بهما رضي الله عنهما ، ولا نستعمل الكذب على رسول الله ﷺ في أن نسب إليه القول بالظن بالكاذب فتبوءاً مقاعدنا من النار كما تبوأه ^(١) من فعل ذلك ، بل نقر ^(٢) قول عثمان وعلى مقرهما ، فليس حاجة دون رسول الله ﷺ ، لكنها إمامان من أهل الجنة ، مغفور لهما ، غير معدين من الوهم ، وزجع إلى قول رسول الله ﷺ فتأخذ بالثابت عنه ونطرح ما لم يثبت عنه *

ثم نقول لهم : هبكم أن كتاب علي مسند بؤانه لم ينسخ — فانه ليس فيه ما تقولون بل تموهون بالكذب — وإنما فيه « في الابل إذا زادت على عشرين ومائة فيحساب الأول وتستأف لها الفرائض » وليس في هذا بيان أن زكاة الغنم تعود فيها ، ويحتمل قوله هذا أن تعود إلى حسابها الأول وتستأف لها الفرائض ، ترجع إلى أن يكون في كل أربعين بنت لبون ، كما في أولها : في أربعين بنت لبون ، وفي ثمانين بنت لبون ، فهذا أول من تأويلكم الكاذب *

ثم نقول : هبكم أنه مسند — ومعاذ الله من ذلك — وأن فيه نص ما قلتم — ومعاذ الله من ذلك — فاسمعوه بكأله *

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس شياه ، وفي ست وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فإن بنت لبون ذكر ، حتى تبلغ خمسا وثلاثين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون ، حتى تبلغ خمسا وأربعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقة طروقة الفعل — أو قال : الجمل — حتى تبلغ ستين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة ، حتى تبلغ خمسا وسبعين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون ، حتى تبلغ تسعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقتان طروقتا الفصل ، إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي الورق — إذا حال عليها الحول — في كل مائتي درهم ، خمسة دراهم ، وليس فيما دون مائتين شيء ، فإن زادت فيحساب ذلك ، وقد غفوت عن صدقة الخيل والرقيق *

(١) نسخة رقم (١٦) «وبؤانه» (٢) كلمة «نقر» سقطت من نسخة رقم (١٦) *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحشني ثنا محمد بن المتي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : إذا أخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين *

قال عبد الرحمن بن مهدي : وحدثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : وإذا زادت الابل على خمس وعشرين قطعا بنت مخاض ، فإن لم توجد بنت مخاض فإن لبون ذكر ، إذا أخذ المصدق بنت لبون مكان ابن لبون رد عشرة دراهم أو شاتين ؛ ليس في المال المستفاد ذكاة حتى يحول عليه الحول ، فإذا حال عليه الحول قضي كل مائتين خمسة ، فإذا زاد فالحساب ؛ في أربعين دينارا ، فإذا قص فالحساب ، فإذا بلغت عشرين دينارا قطعا نصف دينار *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في خمس من الابل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين خمس ، فإن زادت واحدة قطعا ابنة مخاض فإن لم تكن ابنة مخاض فإن لبون أن أخذ المصدق سنا فوق سن رد عشرة دراهم أو شاتين ، وأخذ سنا دون سن أخذ شاتين أو عشرة دراهم * قال علي : فهذه هي الروايات الثابتة عن علي رضي الله عنه ، معمر ، وسفيان ، وشعبة متفقون كلهم ، رواه عن سفيان وكيع ، ورواه عن شعبة عبد الرحمن بن مهدي ، ورواه عن معمر عبد الرزاق *

والذي هوها بطرف ما في رواية يحيى بن سعيد عن سفيان خاصة — : ليس أيضا موافقا لقولهم كما أوردنا ، فادعوا في خبر علي مالمس فيه عنه أثر ، ولا جاء قط عنه *
وخالفوا ذلك الخبر نفسه في اثني عشر موضعا مما فيه نصا ، وهي *
قوله : « في خمس وعشرين من الابل خمس شياه » *
وقوله : بتعويض ابن لبون مكان ابنة مخاض فقط *
وقوله فيما زاد على عشرين ومائة : « في كل أربعين بنت لبون » *
واسقاطه ذكر عودة فرائض التتم ، فلم يذكره *
وقوله فيمن أخذ سنا فوق سن : « رد شاتين أو عشرة دراهم » وبين ذلك فيمن أخذ بنت لبون مكان ابنة مخاض أن لم يوجد ابن لبون *

وقوله فيمن أخذ سنادون سن : «أخذ معها شاتين أو عشرة دراهم» *
 وقوله : « ليس في المال المستفاد زكاة حتى يحول عليه الحول » ولم يخص كان عنده
 نصاب من جنسها أو لم يكن *
 وقوله « في مائتين من الورق خمسة دراهم ، فأزاد في الحساب » ولم يجعل في ذلك توصاء ،
 كما يزعمون برأيهم *
 وقوله : « ليس في أدون مائتين من الورق زكاة » وهم يزكون مادون المائتين إذا
 كان مع مالكها ذهب إذا جمع إلى الورق ساوياً جميعاً مائتي درهم أو عشرين ديناراً *
 ومنها غفوه عن صدقة الخيل *

ومنها غفوه عن صدقة الرقيق ، ولم يستثن تجارة أو غيرها *
 ومنها قوله : « في أربعين ديناراً دينار ، فانقص في الحساب » ولم يجعل في ذلك وقصاً
 أفىكون أعجب عن يحتج برواية عن علي لا يان فيها لقولهم ، لكن يظن كاذب ،
 وتحيلون (١) في أنها مستندة بالقطع بالظن الكاذب المقتضى : وهم قد خالفوا تلك
 الرواية نفسها بتلك الطريق يومها ما هو أقوى منها ، في اثني عشر موضعاً منها ، كلها نصوص
 في غاية اليان ؟ هذا أمر ماندرى في أى دين أم في أى عقل وجدوا ما يسيله عليهم !! *
 والعجب كل العجب من احتجاجهم بصحيفة معمر عن عبد الله بن أبي بكر ، وبصحيفة
 حماد عن قيس بن عباد عن أبي بكر بن حزم ، وهما مرسلتان ، وحديث موقوف على علي
 وليس في كل ذلك نص بمثل قولهم ، ولا دليل ظاهر — ثم لا يستحيون من أن يسيوا
 في هذه المسألة نفسها بالارسل الحديثين الصحيحين المسندين *

من طريق حماد وعبد الله بن المثنى كليهما عن عبد الله بن المثنى ، سمعاه منه ، عن
 ثمامة بن عبد الله بن أنس ، سمعاه منه ، عن أنس بن مالك ، سمعاه منه ، عن أبي بكر الصديق ،
 سمعاه منه ، عن النبي ﷺ عن الله تعالى هكذا نصاً !! *

ومن طريق الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه *
 حدثنا عبد الله بن ربيع قال : تنازع بين عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود
 السجستاني عن عبد الله بن محمد التميمي ثنا عباد بن العوام عن سفيان بن حسين عن الزهرى
 عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : « كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة ،
 فلم يخرجها إلى عماله حتى قبض ، فخره بسيفه ، ففعل به أبو بكر حتى قبض ، ثم عمل به
 عمر حتى قبض ، فكان فيه : في خمس من الأبل شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس
 عشرة ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين ابنة متخاض ، إلى خمس

وثلاثين فاذا زادت واحدة فيها بنت لبون ، الى خمس وأربعين ، فاذا زادت واحدة فيها حقة ، الى ستين ، فاذا زادت واحدة فيها جذعة ، الى خمس وسبعين ، فاذا زادت واحدة فيها ابنة لبون ، الى تسعين ، فاذا زادت واحدة فيها حقتان ، الى عشرين ومائة فان كانت الابل أكثر من ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون *
 قالوا : إن أصل هذين الحديثين الإرسال ، وكذبوا في ذلك ! ثم لا يبالون بأن يحتجوا هذين الحديثين ويصححونهما ، اذا وجدوا فيهما ما يوافق رأى أبي حنيفة ، فيجلونه طورا ويحرمونه طورا ! *

واعترضوا فيهما بأن ابن معين ضعفهما *

وليت شعري ! ما قول ابن معين في صحيفة ابن حزم وحديث علي ؟ ما تراه استجاز الكلام بذكرهما ، فضلا عن أن يشتغل بتضعيفها *

وأعجب من هذا كله أن بعض مقدميهم — المتأخرين عند الله تعالى — قال : لو كان هذا الحكم حقا لأخرج رسول الله ﷺ الى عماله ! *

قال أبو محمد : هذا قول الرافض في الطعن على أبي بكر ، وعمر وسائر الصحابة في العمل به ، نعم ، وعلى النبي ﷺ ، اذ نسبت اليه أنه كتب الباطل وقرنه بصفه ثم كتمه ، وعمل به أصحابه بعده . فبطل كل ما هووا به *

والعجب أنهم يدعون أنهم أصحاب قياس ! وقد خالفوا في هذا المكان النصوص والقياس ! *

فهل وجدوا فريضة تعود بعد سقوطها ؟ وهل وجدوا في أوقاص الابل وقصا من ثلاثة وثلاثين من الابل ؟ اذ لم يحصلوا بعد الاحدى والتسعين حقا زائدا الى خمسة وعشرين ومائة ، وهل وجدوا في شيء من الابل حكيمين مختلفين في ابل واحدة ، بعضها يزكى بالابل وبعضها يزكى بالغنم ؟ *

وهم ينكرون أخذ زكاة عما أصيب في أرض خراجية ، وحجتهم في ذلك أنه لا يجوز أن يأخذوا حقين لله تعالى في مال واحد ! وهم قد جعلوا هنا — برأيهم الفاسد — في مال واحد حقين : أحدهما ابل ، والثاني غنم *

وهلا اذردوا الغنم وبنت المخاض بعد اسقاطهما ردوا أيضا في ست وثلاثين زائدة على العشرين والمائة بنت اللبون ؟ ! *

فان قالوا : منعنا من ذلك قوله عليه السلام : « في كل خمسين حقة » *

قيل لهم: فإلّا منعكم من رد الغنم قوله عليه السلام: «وفي كل أربعين بنت لبون»؟! *
 فظهر أنهم لم يتلقوا بشيء، ونعوذ بالله من الضلال! *
 وقالوا في الخبر الذي ذكرنا من طريق محمد بن عبد الرحمن: «ليس فيما بعد العشرين والمائة شيء إلى ثلاثين ومائة»: أنه يمارض سائر الأخبار *
 قال أبو محمد: إن كان هذا فأول ما يمارض فصيفة عمرو بن حزم، وحديث علي فيما يقنونه فيما - فسقط تمويههم كله - وبالله تعالى التوفيق *
 وأما مدعواهم أن قولهم روى عن عمر بن الخطاب، وعلي، وابن مسعود فقد كذبوا جارا *
 فأما علي فقد ذكرنا الرواية الثابتة عنه، وأنه ليس فيما تعلقوا به من قوله دليل ولا نص بما ادعوه عليه بالتمويه الكاذب *
 وأما ابن مسعود فلا يحدونه عنه أصلا: أمّا ثابت فقطع بذلك قطعا، وأما رواية ساقطة بعيد عليهم وجودها أيضا: وأما موضوعة من عمل الوقت فيسبل عليهم! إلا أنها لا تنفق في سوق العلم *
 وأما عمر رضي الله عنه فالثابت عنه كالشمس خلاف قولهم، وموافق لقولنا، ولا سبيل إلى وجود خلاف ذلك عنه: إلا أن صاغوه للوقت (١) *
 حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عمر أنه قال: في الأبل في خمس شاة، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشرة ثلاث شياه، وفي عشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض، فإن لم تكن بنت مخاض فإن لبون ذكر: إلى خمس وثلاثين، فإن زادت واحدة فهي بنت لبون، إلى خمس وأربعين فإن زادت واحدة فهي حقة طروقة الفحل، إلى ستين، فإن زادت واحدة فهي جذعة إلى خمس وسبعين فإن زادت واحدة فهي ابنة لبون إلى تسعين، فإن زادت واحدة فهي حقتان طروقتا الفحل، إلى عشرين ومائة، فإن زادت فهي كل أربعين بنت (٢) لبون وفي كل خمسين حقة *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن العلاء — هو أبو كريب — ثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن

(١) ما هنا الذي في نسخة رقم (١٦) وهو نسخة بمشاية رقم (١٤) يروى في أصلها «إلا أن يصنوه ثوبت»

والمنى واحد (٢) في النسخة رقم (١٦) في هذا الآخر «ابنة» مكنى «بنت» حيناً وقتاً

ابن شهاب قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال ابن شهاب : أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر بنوعيتها على وجهها ، وهي التي اتسخ عمر بن عبد العزيز من عبد الله وسالم ابني عبد الله بن عمر قال : « اذا كانت ^(١) احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، فاذا كانت ثلاثين ومائة ، ففيها ابنا لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة ، فاذا كانت اربعين ومائة ففيها حقتان وابنة لبون ، حتى تبلغ تسعا وأربعين ومائة ، فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقات ، حتى تبلغ تسعا وخمسين ومائة ، فاذا كانت ستين ومائة ففيها أربع بنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وستين ومائة ، فاذا كانت سبعين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وحقه ، حتى تبلغ تسعا وسبعين ومائة ، فاذا كانت ثمانين ومائة ففيها حقتان وبنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وثمانين ومائة ، فاذا كانت تسعين ومائة ففيها ثلاث حقات وبنات لبون ، حتى تبلغ تسعا وتسعين ومائة ، فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقات ، أو خمس بنات لبون ، أي الستين وجدت أخذت وفي سائمة الغنم » فذكر نحو حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه .

قال أبو محمد : فهذا قول عمر : هو قولنا فيه : مخالف لقولهم .

والعجب كله تعلم في هذا الخبر بأنه انفرد به يونس بن يزيد .

قال علي : * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها *

ثم لا يستحيون من تصحيحه والاحتجاج به موهمين ^(٢) أنه موافق لأبيهم في أن لازكاة الا في السائمة .

فظهر فساد قولهم ، وخلافهم لله تعالى ، والسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولا يبي بكر وعمر ، ووعلى ، وأنس ، وابن عمر ، وسائر الصحابة رضي الله عنهم ، دون أن يتعلقوا برواية صحيحة عن احد منهم بمثل قولهم ، الا عن ابراهيم وحده . وبالله تعالى التوفيق .

٦٧٥ — مسألة — قال أبو محمد : ويعطى المصدق الثائين أو العشرين درهما مما أخذ من صدقة الغنم ، أو يبيع من الابل ، لانه للسلبين من أهل الصدقات يأخذ ذلك فمن ملهم يؤديه .

ولا يجوز له التقاص ، وهو : أن يجب على المسلم بنات لبون فلا يجد هما عنده ، ويجد عنده حقة وبنات متخاض ، فانه يأخذهما وسطع شائين أو عشرين درهما ، يأخذ من شائين

(١) في أبي داود (ج ٢ ص ٩) « فاذا كانت » (٢) في نسخة رقم (١٤) « موهمين .

أو عشرين درهما ولا بد ، وجائز له أن يأخذ ذلك ثم يرده بعينه ، أو يعطيه ثم يرده بعينه لأنه قد أوفى واستوفى ! وأما التقاص — بأن يترك كل واحد منهما صاحبه ما عليه من ذلك — فهو ترك لحق الله تعالى قد وجب لم يقبض ، وهذا لا يجوز ، ولا يجوز إبراء المصدق من حق أهل الصدقة ، لأنه مال غيره - وبالله تعالى التوفيق (١) *

٦٧٦ — مسألة — والزكاة تكرر في كل سنة في الأبل ، والبقر والغنم ، والذهب والفضة ، بخلاف البر والشمع والتمر ، فإن هذه الأصناف إذا زكيت فلا زكاة فيها بعد ذلك أبداً ، وإنما تكرر عند تصفيتها بوكيلها ، وليس التمر بوكيله ، وهذا لا خلاف فيه من أحد ، إلا في المحلى والعوامل ، وسند كرهه أن شاء الله تعالى ، وكان رسول الله ﷺ يخرج المصدقين كل سنة *

٦٧٧ — مسألة — والزكاة واجبة في الأبل والبقر والغنم بانقضاء الحول ، ولو لا حكم في ذلك لمحى الساعي — وهو المصدق — وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأصحابنا * وقال مالك ، وأبو ثور : لا تجب الزكاة إلا بمجيء المصدق *

ثم تناقضوا فقالوا : إن أبطأ المصدق عاماً أو عامين لم تسقط الزكاة بذلك ، ووجب أخذها لكل عام خلا *

وهذا إبطال قولهم فإن الزكاة لا تجب إلا بمجيء الساعي ، وإنما الساعي وكيل مأمور يقبض ما وجب ، لا يقبض ما لم يجب ، ولا باسقاط ما وجب *

ولا خلاف بين أحد من الأمة — وهم في الجملة — في أن المصدق لو جاء قبل تمام الحول لما جاز أن يعطى منها شيئاً ، فبطل أن يكون الحكم لمحى الساعي *

ولا يخلو الساعي من أن يكون بعنه الإمام الواجبة طاعته : أو أميره ، أو بعنه من لا تجب طاعته : فإن بعنه من لا تجب طاعته فليس هو المأمور من الله تعالى أو رسوله عليه السلام يقبض الزكاة ، فإذ ليس هو ذلك فلا يجزئ ما قبض ، والزكاة باقية (٢) وعلى صاحب المال أدائها ولا بد ، لأن الذي أخذ منه مظلة لاصدقة واجبة ، وإن كان بعنه من تجب طاعته فلا يخلو من أن يكون ياعته يعضها مواضعها ، أو لا يعضها مواضعها ، فإن كان يعضها مواضعها فلا يحل لأحد دفع زكاته إلا إليه لأنه هو المأمور بقبضها من الله تعالى ورسوله ﷺ ، فن دفعها إلى غير المأمور بدفعها إليه فقد تعدى هو التمدى

(١) تمسك المؤلف تمسكاً شديداً بالظاهر هنا ، فانتفى إلى البيت أو إلى التكلف ، فإذا أعطى المصدق عشرين درهما أو شائين ثم أخذ ذلك من صاحب المال بعنه أو أخذ منه فقد عاد الأمر إلى التقاص ، وكان الأخذ والإعطاء عبثاً (٢) في النسخة رقم (١٦) والزكاة واجبة *

مردود : قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » (١) *

زكاة السائمة وغير السائمة من الماشية

٦٧٨ - مسألة - قال مالك: واليئ، وبعض أصحابنا: تركي السوائم: والمعلوة، والمتخذة للركوب وللحراث وغير ذلك : من الابل والبقر والغنم *

وقال بعض أصحابنا: أما الابل فغنم، وأما الغنم والبقر فلا زكاة الا في سائمتهما. وهو قول أبي الحسن بن المغلس (٢) : *

وقال بعضهم: أما الابل والغنم فتركي سائمتهما وغير سائمتهما، وأما البقر فلا تركي إلا سائمتهما. وهو قول أبي بكر بن داود رحمه الله *

ولم يختلف أحد من أصحابنا في أن سائمة الابل وغير السائمة منها تركي سواء سواء ، وقال أبو حنيفة والشافعي : لا زكاة الا في السائمة من كل ذلك . *

وقال بعضهم : تركي غير السائمة من كل ذلك مرة واحدة في الدهر، ثم لا تعود الزكاة فيها *

فاحتج أصحاب أبي حنيفة، والشافعي بأن قالوا : قولنا هو قول جمهور السلف من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم *

كما روينا من طريق سفيان بن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي : ليس على عوامل البقر صدقة *

وقد ذكرنا آنفاً قول عمر رضي الله عنه . في أربعين من الغنم سائمة مشاة الى عشر بنوماته *

وعن ليث عن طاوس عن معاذ بن جبل : ليس على عوامل البقر صدقة *

وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر : لا صدقة في المثيرة *

ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف في ذلك *

وعن ابن جريج عن عطاء : لا صدقة في المحولة والمثيرة *

وهو قول عمرو بن دينار ، وعبد الكريم *

والمحولة هي الابل الحاملة، والمثيرة بقر الحراث، قال تعالى : (لا ذلول تثير الأرض) *

(١) نرى المؤلف ان يذكر حكم الصور قال لاخرى، وهي ما اذا كان الامام الواجبة طاعته لا يحتمل مواضعها .
اوله تعد ترك ذكره ، خية استنادا للوك والامراء وميات منهم جمع المحرق مواضعه ١٢ (٢) في نسخة
رقم (١٦) « ابي الحسن المغلس » وسيأتى في المسئلة ٦٨١ قول المؤلف « وابي الحسن بن المغلس من أصحابنا » *

وعن سعيد بن جبير : ليس على ثور عامل ^(١) ولا على جمل ظلمية صدقة *
وعن إبراهيم النخعي : ليس في عوامل البقر صدقة *
وعن مجاهد : من له أربعون شاة في مصر يحلبها فلا زكاة عليه فيها ، ولا صدقة في
البقر العوامل *
وعن الزهري : ليس في السواني من البقر وبقر الحراث صدقة ، وفيما عداها من
البقر الصدقة كصدقة الابل ، وأوجب الزكاة في عوامل الابل *
وعن عمر بن عبدالعزيز : ليس في الابل والبقر العوامل صدقة *
وعن الحسن البصري : ليس في البقر العوامل والابل العوامل صدقة *
وعن موسى بن طلحة بن عبيد الله : ليس في البقر العوامل صدقة *
وعن سعيد بن عبدالعزيز ^(٢) : ليس في البقر الحراث صدقة *
وعن الحسك بن عتبة . ليس في البقر العوامل صدقة *
وعن طاوس : ليس في عوامل البقر ، والابل صدقة ، الا في السوائم خاصة *
وعن الشعبي : ليس في البقر العوامل صدقة *
وهو أيضا قول شهر بن حوشب والضحاك *
وعن ابن شبرمة : ليس في الابل العوامل صدقة *
وقال الأوزاعي : لا زكاة في البقر العوامل ، وأوجبها في الابل العوامل *
وقال سفيان : لا زكاة في غير السائمة من الابل والبقر والغنم ، ولا زكاة في الغنم المتخذة
للذبح ، يوذركم لقول مالك في إيجاب الزكاة في ذلك ، فوجب ، وقال : ما ظننت أن أحدا يقول هذا *
وهو قول أبي عبيد وغيره *
وروي نافع عن عمر بن عبدالعزيز عن قتادة ، ومحمد بن أبي سليمان إيجاب الزكاة في الابل العوامل *
وعن يحيى بن سعيد الأنصاري إيجاب الزكاة في كل غنم وبقر وابل ، سائمة أو غير سائمة *
واحتجوا بأنه قد صح عن النبي ﷺ . « في سائمة الغنم » قالوا : ولا يجوز أن يقول عليه
السلام كلاما لا فائدة فيه ، فدل أن غير السائمة بخلاف السائمة *
وقد جاء في بعض الآثار « في سائمة الابل » قالوا . فسناسائمة البقر على ذلك *

(١) عامل مئة ثور لا مضاف اليه (٢) هو القسطنطيني تليد عطا . والزهري يروي بمكة لم يرو غيرهم ،
روى عنه الثوري وشعبة ، وما من إقراره . قال الحاكم « هو لامل الشام كالك لامل المديني تقدم البقر قبل
والغنم والامانة » ولد سنة ٩٠ ومات سنة ١٦٧ .

وقالوا : إنما جعلت الزكاة في أفيه النماء . وأما في أفيه الكلفة فلا . ما نعلم شيئاً شقوا به غير ما ذكرنا *
 واحتج أصحابنا في تخصيص عوامل البقر خاصة بأن الأخبار في البقر لم تصح : قالوا يجب أن لا يجب الزكاة فيها إلا حيث اجتمع على وجوب الزكاة فيها ، ولم يجمع على وجوب الزكاة فيها في غير السائمة *

واحتج من رأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر بأن قال : قد صحت الزكاة فيها بالنص المجمل ، ولم يأت نص بأن تكرر الزكاة فيها في كل عام ، فوجب تكرار الزكاة في السائمة بالاجماع المتيقن ، ولم يجب التكرار في غير السائمة ، لا ينص ولا بإجماع *
 قال أبو محمد : أما حجة من احتج بكثرة القائلين بذلك : بأنه قول أربعة من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف : — فلاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ *
 ثم نقول للحنيفيين والشافعيين في احتجاجهم بهذه القضية ، فإن الحنيفيين نسوا أنفسهم في هذه القضية ، إذ قالوا بزكاة خمسين بقرة يقرقور بع ، ولا يعرف ذلك عن أحد من الصحابة ولا من غيرهم إلا عن إبراهيم ، وتقسيمهم في الميتات تقع في البقر فتصوت فيه ، فلا يعرف أن أحد أقسمه قبلهم ، وتقديرهم المسح في الرأس ثلاث أصابع مرقور بع الرأس مرة ولا يعرف هذا الموضع عن أحد قبلهم ، ولوددنا أن نعرف بأي الأصابع هي ؟! أم بأي خيط يقدر ربع الرأس !! وإجازتهم الاستجاء بالروث ؛ ولا يعرف أن أحدًا أجاز به قبلهم ، وتقسيمهم فيما ينقض الوضوء بما يخرج من الجوف ولا يعرف عن أحد قبلهم ، وقولهم في صفة صدقة الخيل ، لا يعرف عن أحد قبلهم ، ومثل هذا كثير جداً وخلافهم لكل رواية جاءت عن أبي هريرة في غسل الأنام من ولوغ الكلب ، ولا مخالف له يعرف من الصحابة ، وخلافهم عمر بن الخطاب وأبا حنيفة وابن مسعود بن أبي حنيفة في ترك ما يأكله الخروص عليه من التمر ، ومعهم جميع الصحابة يقينون ، لا مخالف لهم في ذلك منهم . ومثل هذا كثير جداً *
 وكذلك نرى الشافعيون ^(١) أنفسهم في تقسيمهم ما تؤخذ منه الزكاة بما يخرج من الأرض ^(٢) ولا يعرف عن أحد قبل الشافعي ، وتحديد ما ينجز من الماء ما لا ينجز بخمسائة رطل بغدادية وما يعرف عن أحد قبلهم ، وخلافهم جابر بن عبد الله فيما سقى النضح والعين أنه يركى على الأغلب ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة ومثل هذا كثير جداً *
 وأما احتجاجهم بما جاء في بعض الأخبار من ذكر السائمة فنعمة : صح هذا النقط في حديث أنس عن أبي بكر رضي الله عنه في الغنم خاصة . فقولم يأت غير هذا الخبر لوجب

(١) في النسخة رقم (١٦) «والشافعيين» ومولن (٢) في النسخة رقم (١٦) وما يخرج من ثمرة الأرض =

أن لا يزكى غير السائمة ، لكن جاء في حديث ابن عمر - كما أوردنا قبل - إيجاب الزكاة في النعم جملة ، فكان هذا زائداً على ما في حديث أبي بكر ، والزائدة لا يجوز تركها ^(١) .
وأما الخبر في سائمة الإبل فلا يصح ، لأنه لم يرد إلا في خبر بهز بن حكيم فقط ^(٢) .
ثم لو صح لكان ما في حديث أبي بكر وابن عمر زيادة حكم عليهم الزيادة لا يحل خلافها .
ولافرق بين هذا وبين قول الله تعالى : (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً) مع قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية ، وقوله تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) مع قوله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم) فكان هذا زائداً على ما في تلك الآية .

وهذا استعمل الخنفيون والشافعيون هذا العمل حيث كان يلزمهم استعماله من قوله تعالى : (فمن قتل منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم) فقالوا : وكذلك من قتل من مخطئاً ؟
ولعمري إن قياس غير السائمة على السائمة لأشبه من قياس قاتل الخطأ على قاتل العمد .
وحيث قال الله تعالى : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) فقالوا : نعم ، وإن لم يكن في حجورنا .

ومثل هذا كبير جداً ، لا يتفقون فيه إلى أصل ^(٣) ! فمرة يمتنعون من تعدى ما في النص حيث جاء نص آخر بزيادة عليه ، ومرة يتعدون النص حيث لم يأت نص آخر بزيادة عليه ! فهم أبداً يسكون الحقائق ، ولو أنهم أخفوا بجميع النصوص ، ولم يتركوا بعضها لبعض ، ولم يتعدوها إلى ما لا نص فيه - لكان أسلم لهم من النار والمار .
وأما قولهم : إن الزكاة إنما جعلت على ما فيه النماء ، فباطل ، والزكاة واجب في الدرهم والدنانير ، ولا تنسى ^(٤) أصلاً ، وليست في الحدير ، وهي تسمى ، ولا في الخضر عند أكثرهم ، وهي تسمى .

وأيضاً فإن العوامل من البقر والإبل تسمى أعمالها وكرائها ، وتسمى بالولادة أيضاً .
فإن قالوا : لها مؤنة في الملق .

قلنا : والسائمة مؤنة الراعي ، واتمم لانتفتون إلى عظيم المؤنة والنفقة في الحرث ، وإن استوعبت كل ، بل ترون الزكاة ^(٥) فيه ، ولا تراعون الحسار في التجارة ، بل ترون

(١) في النسخة رقم (١٦) ، لا يحل تركها . - (٢) انظر الكلام عليه في نيل الأوطار (ج ٤ ص ١٧٩)

(٣) هنا تمييز بينكر غير معروف ، وأخذه من قولهم : تنفت الشيء . بمعنى حلقه ومن دقته .
لأنها ظفرت به (٤) يقال : دعى بنى ، بكسر الميم في المضارع «و يقال أيضاً دعى بنو» والاولا كثر (٥) في النسخة رقم (١٤) ، وفيها .

الزكاة فيها فسقط هذا القول جملة . وبقائه تعالى التوفيق *

وأما من خص من أصحابنا البقر بأن لا تترك الاستئثار قط فانهم قالوا : قد صح عن النبي ﷺ زكاة الابل والغنم عموماً بوحدة كائنها ، ومن كم تؤخذ الزكاة منها : فلم يجوز ان يخص أمره ﷺ برأى ولا بقياس ، وأما البقر فلم يصح نص في صفة زكاتها ، فوجب ان لا تجب الزكاة الا في بقر صح الاجماع على وجوب الزكاة فيها ، ولا إجماع الا في السائمة ، فوجب الزكاة فيها ، دون غيرها التي لا إجماع فيها *

قال ابو محمد : وهذا خطأ ، بل قد صح عن النبي ﷺ إيجاب الزكاة في البقر ، بقوله عليه السلام الذي قد اوردناه قبل باسناده — « ما من صاحب ابل ولا بقر لا يؤدي زكاتها الا فعل به كذا » . فصح بالنص وجوب الزكاة في البقر جملة : الا أنه لم يأت نص في العدد الذي تجب فيه الزكاة منها : ولا كم يؤخذ منها ، ففي هذين الأمرين يراعى الاجماع ، وأما تخصيص بقر دون بقر فهو تخصيص للثابت عنه عليه السلام من إيجاب الزكاة في البقر بغير نص ، وهذا لا يجوز *

ولا فرق بين من أسقط الزكاة عن غير السائمة بهذا الدليل وبين من أسقطها عن المذكور بهذا الدليل نفسه ، فقد صح الخلاف في زكاتها *

كما حدثنا حماد قال ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يونس بن مخطئ ثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا جري — هو ابن عبد الحميد — عن المغيرة هو ابن مقسم ^(١) الضبي — عن ابراهيم النخعي قال : ليس في شيء من السوائم صدقة الا اناث الابل واناث البقر ، والغنم * قال ابو محمد : ولا يقول بهذا أحد من أصحابنا ، ولا الخفيفيون ولا المالكيون ولا الشافعيون ولا الحنبلون ، ولا يجوز القول به أصلاً ، لأنه تحكم بلا برهان *

فوجب بالنص الزكاة في كل بقر ، أي صفة من صفات البقر كانت ، سائمة أو غير سائمة ، إلا بقر أنخصا نص أو إجماع *

وأما العدد والوقت وما يؤخذ منها فلا يجوز القول به إلا باجماع متيقن أو بنص صحيح وبقائه تعالى التوفيق *

وأما من قال في السائمة بعودة الزكاة فيها كل عام ، ورأى الزكاة في غير السائمة مرة في الدهر — : فانه احتج بان الزكاة واجبة في البقر بالنص الذي أوردنا ، ولم يأت بتكرار الزكاة في كل عام نص ، فلا تجوز عودة الزكاة في مال قد ذكر إلا بالاجماع ، وقد صح الاجماع بعودة

الزكاة في البر والابل والتم السائمة ^(١) كل عام ، فوجب القول بذلك ، ولا نص ولا إجماع في عودتها في غير السائمة منها كلها ، فلا يجب القول بذلك *

قال أبو محمد : كان هذا قولاً صحيحاً لولا أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ كان يبعث المصدقين في كل عام لزكاة الابل والبر والتم ، هذا أمر منقول نقل الكافة ، وقد صرح عن النبي ﷺ : «أرضوا مصدقكم» فإذا صدح هذا يقين ، وغروج المصدقين في كل عام موجب أخذ الزكاة في كل عام يقين ، فإذا شك في ذلك ، فتنحصر بعض ما وجبت فيه الزكاة عاماً بأن لا يأخذ منه المصدق الزكاة عاماً تأنيهاً تنحصر للنص ، وقول بلا برهان ، وانما يراعى مثل هذا فيما لا نص فيه وبالله تعالى التوفيق *

٦٧٩ — مسألة — وفرض على كل ذى ابل وبقر وغنم أن يحلبها يوم وردها على الماء ، ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الحكم ابن نافع — هو أبو أيمن ثنا شبيب — هو ابن أبي حزة ثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثنا أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : «تأتي الابل على صاحبها على خير ما كانت ، إذا هو لم يعط فيها حقها ، تعطوه باخفاها ، وتأتي النعم على صاحبها على خير ما كانت ، إذا لم يعط فيها حقها ، تعطوه باطلافاً وتطعمه بقرونها» قال : ومن حقها أن تحلب على الماء » ^(٢) *

قال أبو محمد : ومن قال : إنه لاحق في المال غير الزكاة فقد قال : الباطل ، ولا برهان على صحة قوله ، لأن نص ولا إجماع ، وكل ما أوجبه رسول الله ﷺ في الأموال فهو واجب * وتساءل من قال هذا : هل تجب في الأموال كفارة الظهار والإيمان وديون الناس أم لا ؟ فنقول لهم : نعم ، وهذا ناقض منهم *

وأما إعاره الدلو واطراق الفعل فداخل تحت قول الله تعالى : (وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ) * ٦٨٠ — مسألة — الاستان المذكورات في الابل *

بنت الحماض هي التي أتمت ستودخلت في ستين ، سميت بذلك لأن أمها ماخص ، أى قد حملت ، فإذا أتمت ستين ودخلت في الثالثة فهي بنت لبون وابن لبون ، لأن أمها قد وضعت فلها لبن ، فإذا أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة فهي حقة ، لأنها قد استحقت أن يحمل عليها الفعل والحمل ، فإذا أتمت أربع سنين ودخلت في الخامسة فهي جذعة ، فإذا أتمت

(١) في نسخة رقم (١٤) و«السائمة» وزيادة الواو خطأ من قبل المعنى (٢) هو في البخاري (ج ٢ ص ٢١٧) *

خمس سنين ودخلت في السادسة فهي تنية . ولا يجوز في الصدقة وهو مالم يتم سنة وهو فصل لا يجوز في الصدقة ^(١) .

حدثنا بهذه الاسماء وتفسيرها عبد الله بن ربيع قال: ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود بذلك كله ، عن أبي حاتم السجستاني ، والعباس بن الفرج الرايثي : وعن أبي داود المصنفى ^(٢) عن أبي عبيدة معمر بن المثنى ^(٣) .

٦٨١ - مسألة - والخلطة في الماشية أو غيرها لا تحيل حكم الزكاة ، ولكل أحد حكمه في ماله ؛ غلط أو لم يخالط لافرق بين شيء من ذلك .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن فضالة أنا سريج ^(٤) بن النعمان ثنا محمد بن سفيان عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك : أن أبا بكر الصديق كتب له : « أن هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ، التي أمر الله به رسول الله ﷺ ^(٥) » فذكر الحديث ، وفي آخره : « ولا يجمع بين مفترق ^(٦) ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خطيئين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية » . قال أبو محمد : فاختلف الناس في تأويل هذا الخبر .

فقال طائفة : إذا خالط اثنان فأكثر في بل أو في بقر أو في غنم فانهم تؤخذ من ماشيتهم الزكاة كما كانت تؤخذ لو كانت لواحد ، والخلطة عندهم أن تجتمع الماشية في الراعي والمرح والمرح والمسقى ومواضع الحلب عاما كاملا متصلا ولا انقطعت خلطة ، وسواء كانت ماشيتهم مشاعة لامتياز أو متميزة ، أو زاد بعضهم الدلو والقفل . قال أبو محمد : وهذا القول ملوؤ من الخطأ .

أول ذلك أن ذكرهم الراعي كان يقضى عن ذكر المرح والمسقى ، لانه لا يمكن البتة أن يكون الراعي واحداً وتختلف مسارحها ومساقيا ، فصار ذكر المرح والمسقى فضولا .

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (١٤) « ولا يجوز في الصدقة وهو مالم يتم سنة فصل ولا يجوز في الصدقة » والمراد منها واضمحلال كيب في كليها قل ، ولا توجد هذه العبارة في أبي داود ، وقد قل المؤلف تفسير الانسان عنه كما قال ولكن قدم وأخر وأخضر ، وأظن معناه (ج ص ١٩) نية إلى المصنف ، وهو سليمان بن سلم - بنج السنين واسكان اللام - بن سابق ولم أجد ذكره في أبي داود ، ولكن قال ابن حجر : انه له ذكر في الزكاة عند أبي داود . (٢) لم أجد أحيانا هنا الموضع في أبي داود ، ولكن عبارة « قال أبو داود : سمعته من الرايثي وأبي حاتم وغيرهما ، ومن كتابي لغير بن شبل ومن كتاب أبي عبيد » وأبو عبيد هو القاسم بن سلام (٤) بنج السنين المبهة وآخره هيم . ووقع في متن السائق في الطبعين (ج ١ ص ٢٤٠ د ج ٥ ص ٢٢) « شرح » وهو خطأ وصحيف (هـ) في الثاني « رسول » بالضمير بدل الاسم الظاهر (٦) في الثاني « مفترق » .

وأيضاً فإن ذكر الفعل خطأ ، لا يقدح في كون لسان واحد فعلاناً وأكثر ، لكثرة ماشيته ، ورعايتهما أكثر ، لكثرة ماشيته ، فينبى على قولهم — إذا أوجب اختلاطهما في الراعي والعمل — أن يزكياهما كالأمنفرد ، وإن لا يجمع ماشية إنسان واحداً إذا كان له فيها راعيان فعلان ، وهذا لا يتخلص منه *

ونسألهم إذا اختلطا في بعض هذه الوجوه : ألهاحكم الخلطة أم لا ؟ فأى ذلك قالوا ؟ فلا سبيل أن يكون قولهم إلا تحكما فاسداً بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل بلا شك وبالله تعالى التوفيق *

ثم زادوا في التحكم فأروا في جماعة لهم خمسة من الابل أو أربعون من النعم أو ثلاثون من البقر — بينهم كلهم — : أن الزكاة مأخوذة منها ، وأن ثلاثة لولم ملك كل واحد منهم أربعين شاة — وهم خلطاء فيها — : فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، كالوكانت لواحد ، وقالوا : إن خمسة لكل واحد منهم خمسة من الابل — تخالطوا بها عاماً — فليس فيها إلا بنت متحاض وهكذا في جميع صدقات المواشي ، *

وهذا قول الليث بن سعد ، وأحد بن حنبل ، والشافعي وأبي بكر بن داود فيمن واقعته من أصحابنا حتى أن الشافعي رأى حكم الخلطة جارياً كذلك في الثمار ، والزروع ، والبراهم ، والدنانير ، فرأى في جماعة بينهم خمسة أوسق فقط أن الزكاة فيها ، وإن جماعة يملكون ما تبى درهم فقط أو عشرين ديناراً فقط — وهم خلطاء فيها — أن الزكاة أوجبته في ذلك ، ولو أنهم ألف أو أكثر أو أقل *

وقالت طائفة : إن كان يقع لكل واحد من الخلطاء ما فيه الزكاة زكراً حيث زكاة المنفرد ، وإن كان لا يقع لكل واحد منهم ما فيه إلا زكاة فلا زكاة عليهم ، ومن كان منهم يقع له ما فيه الزكاة فله الزكاة ، ومن كان غيره ^(١) منهم لا يقع له ما فيه الزكاة فلا زكاة عليه . فرأى هؤلاء في اثنين — فصاعداً — يملكان أربعين شاة أو ستين أو مائة دينار ، أو ثلاثين من البقر أو مائة دينار ، وكذلك في الابل — : فلا زكاة عليهم فإن كان ثلاثة يملكون مائة وعشرين شاة ، لكل واحد منهم ثلثها ، فليس عليهم إلا شاة واحدة فقط ، وهكذا في سائر المواشي *

ولم ير هؤلاء حكم الخلطة إلا في المواشي فقط . وهو قول الأوزاعي ، ومالك ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وأبي الحسن بن المغلس من أصحابنا . وقالت طائفة : لا تحمّل الخلطة حكم الزكاة أصلاً ، لأن في الماشية ولا في غيرها ، وكل خليط

ليزكي مامعه كالو لم يكن خليطاً ، ولا فرق ، فان كان ثلاثة خلطاء لكل واحد أربعون شاة فليهم ثلاث شياه ، على كل واحد منهم شاة ، وإن كان خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل وهم خلطاء فلي كل واحد شاة ، وهكذا القول في كل شيء ، وهو قول سفيان الثوري ، وأبي حنيفة ، وشريك بن عبد الله ، والحسن بن حي * .

قال أبو محمد : لم نجد في هذه المسألة قولاً لأحد من الصعابة ، ووجدنا أقوالاً عن عطاء وطاوس ، وابن هرمز ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والزهرى فقط * .

روينا عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه كان يقول : إذا كان الخليطان يملكان أموالها فلا تجمع أموالها في الصدقة ، قال ابن جريج : قد كرت هذا لعطاء من قول طاوس فقال : ما أراه إلا حقاً * .

وروي عن معمر بن الزهرى قال : إذا كان راعيها واحداً ، وكانت ترد جميعاً — وتروح جميعاً — صدقت جميعاً * .

ومن طريق ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال : إن الابل إذا جمعها الراعي والفحل والخوض تصدق جميعاً ثم يتحاص أصحابها على عدة الابل في قيمة الفريضة التي أخذت من الابل ، فان كان استودعها إياها — لا يريد مخالطة ولا وضعها عنده يريد تاجها — فان تلك تصدق وحدها * .

وعن ابن هرمز مثل قول مالك * .

قال أبو محمد : احتجت كل طائفة لقولها بحكم رسول الله ﷺ الذي صدرنا به * . فقال من رأى أن الخلطة تحيل الصدقة وتجعل مال الاثنين فصاعداً بمنزلة كماله (١) لو أنه لواحد : أن معنى قوله عليه السلام : « لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة » أن معنى ذلك : هو أن يكون لثلاثمائة وعشرون شاة لكل واحد منهم ثلثا ، وهم خلطاء ، فلا يجب عليهم كلهم الا شاة واحدة ، فهي المصدق أن يفرقها يأخذ من كل واحد شاة فيأخذ ثلاث شياه ، والرجلان يكون لهما مائتا شاة وشاتان ، لكل واحد نصفها ، فيجب عليها ثلاث شياه فيفرقها خشية الصدقة ، فيلزم كل واحد منها شاة ، فلا يأخذ المصدق الا شاتين * .

وقالوا : معنى قوله عليه السلام « كل خطيئين يتراجعان بينهما بالسوية » هو أن يعرفا مأخذ الساعي فيقع على كل واحد حصته على حسب عدد ماشيته كاتنين لأحدهما أربعون شاة وللآخر ثمانون وهما خليطان ، فعليهما شاة واحدة ، على صاحب الثمانين ثلثاها ، وعلى صاحب الأربعين ثلثاها * .

وقال من رأى ان الخلطة لا تحيل حكم الصدقة: معنى قوله «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة» هو أن يكون لثلاثة مائة وعشرون شاة، لكل واحد ثلثها، فيجب على كل واحد شاة، فهو اثنان يجمعها وهي مفترقة ^(١) في ملكهم تليسا على الساعي أنها الواحد فلا يأخذ الا واحدة، والمسلم يكون لهما اثنا عشر شاة فيجب عليه ثلاث شاة، فيفرقها قسمين ويلبس على الساعي أنها اثنتين، ثلاثا يعطى منها الاثنتين، وكذلك نهى المصدق أيضا عن أن يجمع على الاثنتين - فصاعدا - ما لم يكن كثيرا يأخذ، وعن أن يفرق مال الواحد في الصدقة، وأن وجده في مكانين متباعدين ^(٢) ليكثر ما يأخذ *

وقالوا: ومعنى قوله عليه السلام: «كل خيطين يترادان بينهما بالسوية» هو أن الخليطين في اللغة التي بها غاطبنا عليه السلام - هما اختلط مع غيره فلم يتميز، ولذلك سمي الخليطان التمييز بهذا الاسم، وأما ما لم يختلط مع غيره فليسا خليطين، هذا ما لا شك فيه، قالوا: فليس الخليطان في المال الا لثريكين فيه اللذين لا يتميز مال أحدهما من الآخر، فان تميز فليسا خليطين، قالوا: فاذا كان خليطان كذا كرنا وجاء المصدق فقرض عليه أن يأخذ من جملة المال الزكاة الواجبة على كل واحد منهما في ماله، وليس عليه أن ينظر قسمتهما للمال، ولعلهما لا يريدان القسمة، وان كانا حاضرين فليس له أن يجبرهما على القسمة: فاذا أخذ من كاتهما فانهما يترادان بالسوية، كاثنتين لأحدهما ثمانون شاة وللآخر أربعون، وهما شريكان في جميعها، فيأخذ المصدق اثنتين، وقد كان لأحدهما ثلثا كل شاة منهما وللآخر ثلثها، فيترادان بالسوية؛ فيقي لصاحب الأربعين تسع وثلاثون، ولصاحب الثمانين تسع وسبعون *

قال أبو محمد: فاستوت دعوى الطائفتين في ظاهر الخبر، ولم تكن لاحداهما مزية على الأخرى في الخبر ^(٣) المذكور *

فظرنا في ذلك فوجدنا تأويل الطائفة التي رأت أن الخلطة لا تحيل حكم الزكاة أصح، لأن كثيرا من تفسيرهم المذكور متفق من جميع أهل العلم على صحته، وليس شيء من تفسير الطائفة الأخرى مجما عليه، فيقبل تأويلهم لشرعهم من البرهان، وصح تأويل الأخرى ^(٤) لأنه لا شك في صحة ما اتفق عليه، ولا يجوز أن يضاف إلى رسول الله ﷺ قول لا يدل على صحته نص ولا إجماع، فلهذه حجة صحيحة *

ووجدنا أيضا الثابت عن رسول الله ﷺ قوله: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» وأن من لم يكن له الأربع من الابل فلا صدقة عليه، «وليس فيما دون أربعين شاة شيء»

(١) في النسخة رقم (١٦) «مفترقة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «مفترقين» (٣) في النسخة رقم (١٦) «الحديث

(٤) في النسخة رقم (١٦) «الآخرين»

وسائر ما نصه عليه السلام في صدقة الغنم والابل ، من ان في اربعين شاة شاة ، وفي خمس وعشرين من الابل (١) بنت مخاض ، وغير ذلك ، ووجدنا من لم يحل بالخلطة حكم الزكاة قد أخذ بجميع هذه النصوص ولم يخالف شيئا منها ، ووجدنا من أحال بالخلطة حكم الزكاة يرى في خمسة لكل واحد منهم خمس من الابل ان على كل واحد منهم خمس بنت مخاض ، وان ثلاثة لهم مائة وعشرون شاة على السواء بينهم ان على كل امرىء منهم ثلث شاة ، وان عشر قرجال لهم خمس من الابل بينهم فان بعضهم يوجب على كل واحد منهم عشر شاة ، وهذه زكاة ما أوجبها الله تعالى قط ، وخلاف لحكمه تعالى وحكم رسوله ﷺ * .

وسألناهم عن انسان له خمس من الابل ، خالط بها صاحب خمس من الابل في بلد ، وله أربع من الابل ، خالط بها صاحب أربع وعشرين في بلد آخر ، وله ثلاث من الابل ، خالط بها صاحب خمس وثلاثين في بلد ثالث ؟ فاعلناهم أتوافق ذلك بحكم يعقل أو يفهم ! وسألنا أياهم في هذا الباب يتبع جدا ، فلا سبيل لهم الى جواب يفهمه أحد البتة ، فنبهنا بهذا السؤال على ما زاد عليه (٢) * .

وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *
ومن رأى حكم الخلطة يحل الزكاة فقد جعل زكاً (٣) كاسبا على عمره ، وجعل مال أحدهما حكما في مال الآخر ، وهذا باطل وخلاف للقرآن والسنة * .

وما عجز رسول الله ﷺ قط — وهو المفترض عليه البيان لنا — عن أن يقول : المختلطان في وجه كذا ووجه كذا يزكيان (٤) زكاة المنفرد ، فأذا لم يقله فلا يجوز القول به *
وأيضا فان قولهم بهذا الحكم انما هو فيما اختلط (٥) في الدلو والراعي والمراح والمحتلب : تحكم بلا دليل أصلا ، لا من سنة ولا من قرآن ولا قول صاحب ولا من قياس ، ولا من وجه يعقل ، وبعضهم اقتصر على بعض الوجوه بلا دليل ! وليت شعري أمن قوله عليه السلام مقصوراً على الخلطة في هذه الوجوه دون (٦) ان يريد بالخلطة في المنزل أو في الصناعة أو في الشركة في الغنم كما قال طاوس وعطاء ؟ ! وفي هذا كفاية * .

فان ذكرنا ما حدثنا أحد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى بن رفاعة ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا أبو الاسود — هو النضر بن عبد الجبار مصري (٧) — ثنا

(١) قوله . من الابل . محذوف في النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) . مما زاد عليه . وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) . زائدان بهو . تصحيف (٤) كلمة . يزكيان . سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) . انما هو ما اختلط . وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) . حذفت كلمة دون . وجعل بدلا واراء العطف وهو خطأ (٧) هو ثقة وثقة ١٤٥ ومات سنة ٢١٩ في اواخر ذي الحجة .

ابن ليمعة عن يحيى بن سعيد أنه كتب إليه : أنه سمع السائب بن يزيد يقول : أنه سمع سعد بن أبي وقاص يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : « الخليلان ما اجتمع على الفعل ، والمرعى ، والمحوض » .

قلنا : هذا لا يصح ، لأنه عن ابن ليمعة ^(١) .

ثم لو صح فإنا قلنا كم ^(٢) قط في أن ما اجتمع على خل ومرعى وحوض أنهما خيطان في ذلك ، وهذا حق لا شك فيه ، ولكن ليس فيما حاله حكم الزكاة المفترضة بذلك ولو وجب بالاختلاط في المرعى حالة حكم الزكاة لوجب ذلك في كل ماشية في الأرض لأن المرعى متصلة في أكثر الدنيا ، إلا أن يقطع بينهما بحر ، أو نهر ، أو عمارة .
وأيضاً فليس في هذا الخبر ذكر لتخالطهما بالرعى ، وهو الذي عول عليه مالك والثاوري ، والاختلاط في المسقى والمرعى والفعل أهل الحلة ^(٣) كلهم ، وهذا لا يريان ذلك خبطة تحيل حكم الصدقة .

وزاد ابن حنبل : والمختلَب .

وقال بعضهم : إن اختلطاً كثيراً لحوال كان لهما حكم الخلطة .

وهذا تحكم بارد ، ونسألهم عن غائط آخر ستة أشهر ؟ فأبى شيء أجابوا فقد زادوا في التحكم بلا دليل ، ولم يكونوا بأحق بالدعوى من غيرهم ؟ !!

وأما قول مالك فظاهر الحوالة جداً ، لأنه خص بالخلطة المواشي فقط ، دون الخلطة في الثمار والزرع ^(٤) ، والتاخر ، وليس هذا التخصيص موجوداً في الخبر .

فإن قال : إن النبي ﷺ إنما قال ذلك بعقب ذكره حكم الماشية .

قلنا : فكان ماذا ؟ فإن كان هذا حاجة لكم فاقصروا بحكم الخلطة على النعم فقط ، لأنه عليه السلام لم يقل ذلك إلا بعقب ذكره زكاة النعم ، وهذا ما لا مخلص منه .

فإن قالوا : فسنالابل والبق على النعم .

قل لهم : فهذا قسم الخلطة في الزرع والثمرة على الخلطة في النعم ؟

وأيضاً فإن مالكاً استعمل حالة الزكاة بالخلطة في التصاب فرائداً ^(٥) ، ولم يستعمل في عموم الخلطة كما فعل الثاوري ، وهذا تحكم ودعوى بلا برهان ، وإن كان فرع حالة النعم في

(١) الحديث رواه أيضاً البخاري (ص ٢٠٤) وفيه « الراعي » بدل « المرعى » ، وهو حديث ضعيف
اختط فيه ابن ليمعة والفردي ، وانظر الكلام عفيف الغنيص (ص ١٧٥) (٢) في النسخة رقم (١٤) ، قاله النعم
(٣) الحلة - بكر الحاء - جماعة يوت الناس لانها تمل ، والجمع حلال ، بالكر أجناس (٤) في النسخة رقم (١٦)
والزرع ، (٥) كلمة « فرائداً » مخوفة في نسخة رقم (١٦) .

أن لازكاة فيادون النصاب — : قدوقع فيه فيا فوق النصاب ، ولا فرق بين الاحالتين .
وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وأما أبو حنيفة وأصحابه فاتهم يشنعون بخلاف الجمهور إذا وافق تقليدهم ، وهم هنا قد خالفوا خمسة من التابعين ، لا يعلم لهم — من طبقتهم ولا من قبلهم — مخالف^(١) وهذا عندنا غير منكر ، لكن أوردناه لترميم تناقضهم ، واحتجاجهم بشيء لا يروونه حجة إذا خالف أمراءهم ! *

وموهوا أيضا بما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون عن هز بن حكيم بن معاوية بن حيدة عن أبيه حكيم بن معاوية بن حيدة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « في كل إبل سائمة في كل أربعين ابنة لبون ، لا تفرق إبل عن حسابها ، من اعطاها مؤتمرا فله أجرها ، عزمة من عزمت ربنا ؛ لا يعمل لآل محمد منها شيء ، ومن منعها فانا أخذوها وشطرا بله »^(٢) . قالوا : فمن أخذ الغنم من أربعين ناقة ثمانية شركاء ؛ لكل واحد منهم خمس ، فقد فرقها عن حسابها ، ولم يخص عليه السلام ملك واحد من ملك جماعة .
قال أبو محمد : فنقول لهم وبالله تعالى تأييد : ان كان هذا الخبر عندكم حجة تخذوا به فيه ، من ان مانع الزكاة تؤخذ منه وشطرا بله زيادة *

فان قلتم : هذا منسوخ *
قلنا لكم : هذه دعوى بلا حجة ، لا يجوز عن مثلها خصومكم ، فيقولوا لكم^(٣) :
والذي تعلقتم به منه منسوخ *

وان كان المشغب به مالكم قلنا لهم : فان كان شريكه مكانا أو نصرا نيا *
فان قالوا : هذا قد خصه أخبار آخر *
قلنا : وهذا نص قد خصه أخبار آخر ، وهي : ان لازكاة في اربع من الابل فأقل ،
وان في كل خمس شاة الى اربع وعشرين *

ثم نقول : هذا خبر لا يصح ، لأن هز بن حكيم غير مشهور العدالة ، ووالده حكيم كذلك^(٤) . *

(١) في النسخة رقم (١٦) . لا يعلم لهم طبقتهم ولا من قبلهم عاتقا . (٢) رواه أبو داود (ج ٢ ص ١٢) والنسائي (ج ٥ ص ١٥ ر ١٧) وإمام (ج ١ ص ٢٨٨) ومحمد (ج ٢ ص ١٤) والنسائي (ج ٢ ص ١٤) . فنقول لكم (٤) بل جز وأبوه مختلن وقد صحح الحاكم والنسائي حقيقة هز عن أبيه عن جده . وانظر الفتاوى (ج ٤ ص ١٧٩) .

فكيف ولو صرح هذا الخبر لما كان (١) لهم فيه حجة؟ لانه ليس فيه ان حكم المختلطين حكم الواحد ، ولا يجوز ان يجمع مال انسان الى مال غير في الزكاة ، ولأن يركى مال زيد بحكم مال عمرو ، لقول الله تعالى : (ولا تزوروا زرة وزر أخرى) فلو صرح لكان معناه بلا شك فيما جاوز العشرين ومائة من الابل ، لمخالفة جميع الاخبار أولها عن آخرها ، لما خالف هذا العمل لاجماعهم واجماع الاخبار على ان في ست وأربعين من الابل حقة لا يفت لبون ، ولما نزل ذلك من الاحكام التي ذكرنا *

وايضاف انه ليس في هذا الخبر الا الابل فقط ، فقلهم حكم الخلطة الى الغنم والبقير قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل ، لانه ليس نقل هذا الحكم عن الابل الى البقر والغنم بأول من نقله الى الثمار والحبوب والعين ، وكل ذلك دعوى في غاية الفساد . وبالله تعالى التوفيق *

ولأن حنيفة هنا تناقض طريف (٢) وهو أن يقال في شريكين في ثمانين شاة لكل واحد منها نصفها : أن عليهما شاتين بينهما ، وأصاب في هذا ، ثم قال في ثمانين شاة لرجل واحد نصفها ونصفها الثاني لأربعين رجلا : انه لازكاة فيها أصلا لا على الذي يملك نصفها ، ولا على الآخرين ، واحتج في اسقاطه الزكاة عن صاحب الأربعين بأن تلك التي بين اثنين يمكن قسمتها ، وهذه لا يمكن قسمتها *

فجمع (٣) كلامه هذا أربعة أصناف من فاحش الخطأ ! *

أحدها اسقاطه الزكاة عن مالك أربعين شاة هنا *

والثاني ايجابه الزكاة على مالك أربعين في المسألة الأخرى ، ففرق بلا دليل *
والثالث احتجاجة في اسقاطه الزكاة هنا بأن القسمة تمكن هناك ، ولا تمكن هنا ، فكان هذا عجبا ! وما ندرى للقسمة وامكانها أو تعذر امكانها (٤) مدخلا في شيء من أحكام الزكاة !!! *

والرابع أنه قد قال الباطل ، بل ان كانت القسمة هناك ممكنة فهي هنا ممكنة وان كانت هنا متعذرة فهي هناك متعذرة ، فاعجبوا لقوم هذا مقدار قههم : *

قال أبو محمد : فان قال قائل : فاقم توجبون الزكاة على الشريك في الماشية اذا ملك خافيه الزكاة في حصته ، وتوجبونها على الشريكين في الرقيق في زكاة الفطر ، يقولون فيمن له نصف بعد مع آخر ونصف عبد آخر مع آخر ، فاعتق النصفين — : انه لا يجوز ثانه عن

(١) في النسخة رقم (١٤) «كانت» (٢) هو بالاء المهملة (٣) في النسخة رقم (١٦) «لم يجمع» و«خطأ» (٤) في النسخة رقم (١٤) «أو تعذر»

رقبة تراجية، ومن له نصف شاة مع انسان، ونصف شاة أخرى مع آخر فبجها (١) — :
انه لا يجوز له ذلك عن هدى واجب فكيف هذا ؟
قلنا : نعم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على المسلم في فرسه وعبده
صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق » قلنا بعموم هذه اللفظة، وقال عليه السلام : « كل
خيلتين فانهما يترادان بينهما بالسوية » قلنا بذلك، وأوجب رقبة وهدي شاة ولا يسي
نصفاعدين رقبة ، ولا نصفاً شاة شاة وبالله تعالى التوفيق *

زكاة الفضة (٢)

٦٨٢ — مسألة — لازكاة في الفضة مضروبة كانت أو مصوغة أو نقاراً أو غير
ذلك — حتى تبلغ خمس أواق فضة محضة ، لا يمد في هذا الوزن شيء يخالطها من غيرها
فاذا أتمت كذلك سنة قرية متصلة فيها خمسة دراهم بوزن مكة ، والخمس أواق هي مائتي
درهم بوزن مكة الذي قد ذكرنا قبل في زكاة البر والتمر والشعير ، فاذا زادت على
ما ذكرنا وأتمت بزيادتها سنة قرية فقيمها زاد — قل أو أكثر — ربع عشرها، وهكذا
كل سنة ، فان نقص من وزن الاواق المذكورة ولو فلس فلا زكاة فيها *
وان كان فيها خلط ، فان غير الخلط شيئاً من لون الفضة أو يحكمها أو رزاتها أسقط
ذلك الخلط فلم يمد ؛ فان بقي في الفضة المحضة خمس أواق زكيت ، والا فلا ، وإن كان
الخلط لم يبر شيطان صفات الفضة زكيت بوزنها *
وهذا كله يجمع عليه الا ثلاثة مواضع ، نذكرها إن شاء الله تعالى *
قال مالك : إن نقصت المائتا درهم نقصاً تجوز به جواز الوزنة (٣) فيها الزكاة *
وقال بعض التابعين : ان نقصت نصف درهم فيها الزكاة *
وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما روينا من طريق سفيان الثوري عن أبي
اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : اذا بلغت مائتي درهم فيها (٤) خمسة دراهم ،
وان نقص من المائتين فليس فيه شيء * *
وهو قول عمر بن الخطاب ، وهو قول الحسن البصري ، والشمسي ، وسفيان الثوري
وأبي سليمان ، والشافعي *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، وفي النسخة رقم (١٦) : فبجها ، وكلاماً خطأ (٢) هذا المتن
لا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) : الموازنة . وكذا كانت في النسخة رقم (١٤) ولكن
صحها كاتبها (٤) في النسخة رقم (١٦) : اذا بلغ مائتي درهم فيه *

وقال أبو حنيفة في نقصان الوزن كقول أصحابنا ، واضطرب في الخلط يكون فيها *
وقال مالك : ان كان في الدرهم خلط زكيت بوزنها كلها *
وقال الشافعي ، وأبو سليمان كما قلنا *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القري برى ثنا البخاري
ثامس حدثنا يحيى بن سعيد القطان ثامس مالك ثامن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مصعبه (١)
عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « ليس فيما دون خمسة أوق
صدقة ، ولا في أقل من خمس من الأبل الصدقة ، ولا في أقل من خمس أواق (٢)
من الورق صدقة » *

ورواه أيضاً عن علي عن النبي ﷺ كما حدثنا حماد ثنا أبو محمد الباجي ثامن عبد الله
ابن يونس ثاني ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير عن أبي اسحاق عن عاصم
ابن ضمرة عن علي عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من مائتي درهم شيء » *
قال أبو محمد : فنع عليه السلام من أن يجب في أقل من خمس أواق من الورق صدقة ،
فإذا نقصت — ما قل أو أكثر — فهو أقل من خمس أواق ، فصح بقينا أنه لا شيء فيها ،
وسواء كان معها خلط يبلغ أزيد من خمس أواق أو لم يكن ، وسقط كل قول مع قوله
رسول الله ﷺ وهذا بما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى
الله عنهم مخالف *

وأما إذا لم يغير الخلط شيئاً من حدود الفضة وصفاتها فهو فضة ، كالخلط يكون
في الماء لا يغير شيئاً من صفاته . وهكذا في كل شيء لم يغير حد ما صار فيه . وبالله
تعالى التوفيق *

واختلفوا فيما زاد على المائتين *
فروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن عاصم الأحول
عن الحسن البصري قال : كتب عمر إلى أبي موسى : فيما زاد على المائتين قضى كل أربعين
درهماً درهم . *

وهو قول الحسن ، ومكحول ، وعطاء وطلوس ، وعمر بن دينار ، والزهرى وبه
يقول أبو حنيفة ، والأوزاعي *

(١) هرف البخاري (ج ٢ ص ٢٤٠) * محمد بن عبد الرحمن بن أبي مصعبه الملقب بهوهو ، قال ابن حجر
في التلخيص : هو من بني آل جده — بن عبد الرحمن — ومنهم من نسب عبد الله بن أبيه — إلى جده —
والجميع واحد ، (٢) ما هنا هو الذي في النسخة رقم (١٤) وهو المواق البخاري ، وفي النسخة رقم (١٦) ما واقه

وحدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في مائتي درهم خمسة دراهم ، فما زاد في حساب ذلك * .

و به الى معمر عن أبوب عن نافع عن ابن عمر قال : ما زاد على المائتين في الحساب * وهو قول إبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن سيرين ، وسفيان الثوري والحسن بن حي ، ووكيع ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وابن أبي ليلى ، ومالك * .

قال أبو محمد : احتج أهل هذه المقالة بحديث من طريق المنهال بن الجراح — وهو كذاب — عن حبيب بن نجیح — وهو مجهول عن عبادة بن نسي عن معاذ بن جبل : « أن رسول الله ﷺ أمره — حين وجه إلى اليمن — أن لا يأخذ من الكسور شيئاً ، إذا بلغ الورق مائتي درهم خمسة دراهم ، ولا يأخذ مما زاد حتى يبلغ أربعين درهما » (١) * .

وبما روياه من طريق يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري — وهو ساقط مطرح باجماع (٢) عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « في كل خمس أواق خمسة دراهم ، فما زاد ففي كل أربعين درهما درهم » (٣) * .

وبما روياه من طريق الحسن بن عمار — وهو ساقط مطرح باجماع — عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ : أنه قال له : « يا علي ، أما علمت أني غفوت » (٤) عن صدقة الحليل ، والرقيق ، فأما البقر والابل ، والشاة فلا ، ولكن هاتوا ربع العشر » (٥) ، من كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار ، وليس في مائتي درهم شيء حتى يحول عليها الحول ، فإذا حال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، فما زاد ففي كل أربعين درهما درهم » (٦) * .

وبما حدثنا حمام قال : ثنا عباس ثنا ابن أيمن أنا مطلب بن شبيب المصري (٧) ثنا عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث قال : حدثني يونس عن ابن شهاب في الصدقة (٨) نسخة كتاب

(١) رواه البخاري من طريق ابن اسحق عن المنهال (ص ٢٠٠) ثم قال : « المنهال ابن الجراح متروك الحديث » ، وهو ابو الطوف ، واسمه الجراح بن المنهال ، وكان ابن اسحق يلقب اسمه اذا روى عنه ، وعبادة بن نسي لم يسمع من معاذ . واما حبيب بن نجیح فقد ذكره ابن حبان في الثقات (٢) بسن الكلام عليه في المسئلة ٦٧٣ (٣) هذا قلعة من كتاب عمرو بن حزم ، وقد بنا مراراً انه صحيح (٤) في بعض النسخ . قد غفوت (٥) في النسخة رقم (١٦) « الشور (٦) انظر لفظاً قريباً من هذا الحديث عند ابن داود (ج ٢ ص ١٠ و ١١) من طريق جرير وأخر عن أبي اسحق « ولعل هذا الآخر هو الحسن بن عمار » (٧) هو مروزي وله بصر وسكن فيها ، وكان ثقة في الحديث ، مات يوم الاحد التاسع من المحرم سنة ٢٨٢ (٨) في النسخة رقم (١٦) « في المسئلة ١ »

رسول الله ﷺ في الصدقة، هو عند آل عمر بن الخطاب، أقر أنها سالم بن عباد بن عمر، فوعيتها على وجهها، قد كرم صدقة الابل، قال: «فاذا كانت احدى وعشرين ومائة قضيا ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة^(١)» ثم قال: «ليس في الورق صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فاذا بلغت مائتي درهم قضيا خمسة دراهم، ثم في كل أربعين زادت على مائتي درهم^(٢) درهم» *

وحدثناه أيضاً عبد الله بن ربيع قال ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان قال ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله بن عمر الفيرى^(٣) ثابون بن يزيد سمعت الزهري قال: هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ في الصدقة، وهي عند آل عمر ابن الخطاب، أقر أنها سالم بن عباد بن عمر؛ فوعيتها على وجهها، وهي التي نسخ عمر بن عبد العزيز حين أمر على المدينة، فأمر عمله بالعمل بها، قد كرم فيها صدقة الابل؛ وفيها: «فاذا كانت احدى وتسعين قضيا حقان طروقاً والفحل، حتى تبلغ عشرين ومائة، فاذا كانت ثلاثين ومائة قضيا حقوا ابتالون، حتى تبلغ تسعاً وثلاثين ومائة؛ فاذا كانت أربعين ومائة، قضيا حقان وابنة لبون، حتى تبلغ تسعاً وأربعين ومائة، فاذا كانت خمسين ومائة قضيا ثلاث حقاق، حتى تبلغ تسعاً وخمسين ومائة، فاذا بلغت ستين ومائة قضيا أربع بنات لبون؛ حتى تبلغ تسعاً وستين ومائة، فاذا بلغت سبعين ومائة قضيا حقة وثلاث بنات لبون؛ حتى تبلغ تسعاً وسبعين ومائة، فاذا بلغت ثمانين ومائة قضيا حقان وابنة لبون، حتى تبلغ تسعاً وثمانين ومائة فاذا كانت تسعين ومائة قضيا ثلاث حقاق وابنة لبون؛ حتى تبلغ تسعاً وتسعين ومائة، فاذا كانت مائتين قضيا أربع حقاق؛ أو خمس بنات لبون، أي الستين وجدت فيها أخذت» وذكر صدقة الفهم، قال الزهري: «وليس في الرقة صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فاذا بلغت مائتي درهم قضيا خمسة دراهم» ثم قال: «في كل أربعين درهما زادت على المائتي درهم درهم؛ وليس في الذهب صدقة حتى يبلغ صرفها مائتي درهم؛ فاذا بلغ صرفها مائتي درهم قضيا خمسة دراهم، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أربعين درهما درهم، حتى يبلغ أربعين ديناراً قضيا ديناراً، ثم ما زاد على ذلك من الذهب قضى كل صرف أربعين درهما درهم، وفي كل أربعين ديناراً ديناراً^(٤)» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ناظر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ناظر أبو داود ثنا عمرو بن عون

(١) كلفة ومائة، سقطت من نسخة رقم (١٦) (٢) في نسخة رقم (١٦) مائتين درهم. وهو خطأ

(٣) بضم الهمزة وفتح الهمزة، وهو ثقة (٤) انظر المسند (ج ١ ص ٢٩٢ و ٢٩٤) والبارق (ص ٢٠٩ و

أخبرنا أبو عروبة عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله ﷺ: «قد عفوت عن الخيل والرقيق، فها هو صدقة الرقة. من كل أربعين درهما درهم، وليس في تسعين وما تثنى». فإذا بلغت مائتين فسبعا خمسة دراهم. *

هذا كل ما هو اياه من الآثار ، قد تصيبه (١) لهم أكثر مما يتصوره لأنفسهم
واحجوا بان قالوا : قد صحت الزكاة في الاربعين الزائدة على المائتين باجماع ، واختلفوا
فما بين المائتين وبين الاربعين ، فلابد من فها زكاة باختلاف *

وقالوا من جهة القياس : لما كانت الدراهم لها نصاب لا تتوخذ الزكاة من أقل منه ، وكانت الزكاة تتكرر فيها كل عام — أشبهت المواشي ، فوجب أن يكون فيها أوقاص كافية المواشي ولم يجز أن تقاس على الثمار والزرع ، لأن الزكاة هناك مرة في الدهر لا تتكرر ، بخلاف العن والماشية .

هذا كل ما شئوا به من نظر و قياس *
وكل ما احتجوا به من ذلك لاجلهم في شيء منه ، بل هو حجة عليهم ، على ما بين ان
شاء الله تعالى *

وأما حديث معاذ فاسقط مطروح ، لأنه عن كذاب واضح للأحاديث ، عن مجهول .
وأما حديث أبي بكر بن عمرو بن حزم فصحيح في مرسله ، ولا حاجة في مرسله ، وأيضا
فإنها عن سليمان بن داود الجزري ، وهو ساقط مطروح .

ثم لوضح كان قول رسول الله ﷺ: « فالزق ربع العشر » زائداً على هذا الخبر ،
والزيادة لا يحل تركها ، لأنه ليس في هذا الخبر إلا أن في كل أربع درهم درهم قط ،
وليس فيه أن لا زكاة في المائة بين المائتين وبين الأربعين .

وأما حديث الحسن بن عماره فباطل ، للاتفاق على سقوط الحسن بن عماره *
ولو صح لكانوا قد علموه ، فانهم يرون الزكاة في الخيل السائمة وفي الخيل والرقى المتخذين
للتجارة ، وفي هذا الخبر سقوط الزكاة عن كل ذلك جملة ، فنأقبح سيرة من يحتاج بحجر ليس
فيه بيان ما يدعي ، وهو مخالفه في نص ما فيه ؟ *

ولوصح هذا الخبر لكان قوله عليه السلام : « في القربى العشر ، زائداً ، والزيادة لا يجوز تركها » .

وأما حديث الزهري فرسل أيضا، ولا حجة في مرسل، والذي فيه من حكم زكاة الورق والذهب ^(٢) فانما هو كلام الزهري؛ كما أورده آخا من رواية الحجاج بن المنهال.

(١) في النسخة رقم (١٤) «تخصيما» ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « من حكم الزكاة ، الورق والذهب ، ■

والعجب كل العجب تركهم ما في الصحيفة التي رواها الزهرى نصاً من صفة زكاة الابل ، واحتجاجهم بما ليس منها ! وغالفوا الزهرى أيضاً فيما ذكر من زكاة الذهب بالقيمة وهذا تلاعب بالديانة والحقائق والمقول !*

وأما حديث على - الذى ختمنا به - فصحيح مسند ، ولا حجة لهم فيه ، بل هو حجة عليهم ، لان فيه : « قد عفوت عن الخيل والريق » وهم يرون الزكاة فى الخيل السائمة والى للتجارة وفى الرقيق الذى للتجارة ، ومن الشناعة احتجاجهم بحديث هم أول مخالف له فى نص ما فيه (١) !*

ولا دليل فيه على ما يقولون لوجهين : *

أحدهما أن نصه : « ماتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهما درهم ، وليس فى تسعين ومائة شيء ، فإذا بلغت مائتي درهم قضيا خمسة دراهم » ونعم ، هكذا هو ، لان فى المائتين أربعين مكررة خمس مرات ، قضيا خمسة دراهم ، ونحن لا نكر أن فى أربعين درهما زائدا درهم (٢) ، وليس فى هذا الخبر إسقاط الزكاة عن أقل من أربعين زائدة على المائتين ، فلا حجة لهم فيه *

وأيضاً فهم يقولون : ان صاحب اذا روى خبراً ثم خالفه فهو دليل على ضعف ذلك الخبر ، كما ادعوا فى حديث (٣) أبى هريرة فى غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا وقد صح عن على - كما ذكرنا فى صدر هذه المسألة أن ما زاد على مائتي درهم فالزكاة فيه بحسب المائتين ، فلو كان فى رواية على ما يدعونه من إسقاط الزكاة عما بين المائتين والأربعين الزائدة لكان قول على بإيجاب الزكاة فى ذلك على أصلهم مسقطاً لما روى من ذلك (٤) والقوم متلاعبون !*

قال أبو محمد : فسقط كل ما موهوا به من الآثار ، وعادت حجة عليهم كما أوردنا . وأما قولهم : قد سحبت الزكاة فى الأربعين الزائدة على المائتين باجماع ، واختلفوا فيما دون الأربعين ، فلا تجب الزكاة فيها باختلاف - : فان هذا كان يكون احتجاجاً صحيحاً لو لم يأت نص بإيجاب الزكاة فى ذلك ، ولكن هذا الاستدلال يهود عليهم فى قولهم فى زكاة الخيل وزكاة البقر ومادون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض والحلى وغير ذلك ، ويهدم عليهم أكثر مذاهيبهم *

(١) فى النسخة رقم (١٤) « وهم أول مخالف لنص ما فيه » (٢) فى النسخة رقم (١٤) « درهما ، وهو لمن وكلة ، زائداً ، سقطت من النسخة رقم (١٦) ومقتضى السياق أنباتها (٣) فى النسخة رقم (١٤) « فى رواية حديث » (٤) ما فى النسخة رقم (١٤) زيادة ، على أصلهم ، وهو تكراره

وأما قياسهم زكاة العين على زكاة المواشى بعلّة تكرّر الصدقة في كل ذلك كل عام بخلاف زكاة الزرع — : قياس فاسد ، بل لو كان القياس حقا لكان قياس العين على الزرع أولى لأن المواشى حيوان ، والعين ، والزرع ، والتمر ليس شيء من ذلك حيوانا ، فقياس زكاة مائيس حيا ^(١) على زكاة مائيس حيا أولى من قياس مائيس حيا على حكم الحيا . *

وأبضا فإن الزرع ، والتمر ، والعين كلها خارج من الأرض ، وليس الماشية كذلك ، فقياس ماخرج من الأرض على ماخرج من الأرض أولى من قياسه على ما لم يخرج من الأرض . *

وأبضا فانهم جعلوا وقص الورق تسعة وثلاثين درهما ، وليس في شيء من الماشية وقص من تسعة وثلاثين ، فظهر فساد قياسهم . وبالله تعالى التوفيق . فسقط كل ما هو أبه . ثم وجدنا الرواية عن عمر رضي الله عنه بمثل قولهم لا تصح ، لأنها عن الحسن عن عمر ، والحسن لم يولد إلا الستين باقيتين من خلافة عمر ، فبقيت الرواية عن علي ، وابن عمر رضي الله عنهما بمثل قولنا ، ولا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك . قال أبو محمد : فاذ لم يبق لأهل هذا القول متعلق نظرنّا في القول الثاني . *

فوجدنا ماحدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي — هو عبد الله بن المنثي — ثنا ثمامة بن أنس بن مالك أن أنسا ^(٢) حدثه : أن أبا بكر الصديق كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وفيه : « وفي الرقة ربع عشرها ^(٣) » ، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء ، إلا أن يشاء ربها . *

فأوجب رسول الله ﷺ الصدقة في الرقة ، وهي الورق ، ربع العشر عموما ، لم يخص من ذلك شيئا إلا ما كان أقل من خمس أواق ، فبقى ما زاد على ذلك على وجوب الزكاة فيه ، فلا يجوز تخصيص شيء منه ^(٤) أصلا . وبالله تعالى التوفيق . *

(١) في النسخة رقم (١٦) « حيوان » (٢) في النسخة رقم (١٤) « أن أباه يومها هو المواق البخاري (٢٣٨٠٢٤) (٣) في البخاري ربع العشر » (٤) في النسخة رقم (١٦) « منها » .

زكاة الذهب^(١)

٦٨٣ - مسألة - قالت طائفة : لا زكاة في أقل من أربعين مثقالاً من الذهب الصرّف الذي لا يخالطه شيء بوزن مكة ، سواء مسكو كوحليه وتقاره^(٢) ومصوغه ، فإذا بلغ أربعين مثقالاً - كما ذكرنا - وأتم في ملك المسلم الواحد عاماً قريبا متصلاً فيه ربع عشرة ، وهو مثقال ، وهكذا في كل عام ، وفي الزيادة على ذلك إذا أتم أربعين مثقالاً أخرى وبقيت عاماً كاملاً دينار آخر ، وهكذا أبداً في كل أربعين ديناراً زائدة دينار ، وليس في الزيادة شيء زائد حتى يتم أربعين ديناراً *
فإن كان في الذهب خلط لم يغير لونه أو وزانه أو حده^(٣) سقط حكم الخلط . فإن كان فيها بقى المعدن المذكور زكي ، وإلا فلا ، فإن نقص من المعدن المذكور ما قل أو كثر فلا زكاة فيه ، وفي كثير مما ذكرنا اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى *
قال جمهور الناس : بإيجاب الزكاة في عشرين ديناراً لا أقل *

وروي نافع عمر بن عبدالعزيز ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي ابن عبدالعزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام ثنا سعيد بن غفر^(١) عن مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن رزيق بن حيان^(٢) قال : كتب إلى عمر بن عبدالعزيز : انظر من مربك من المسلمين نخد بما ظهر من أموالهم بما يدرون في التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً . وما نقص فحساب ذلك : حتى تبلغ عشرين ديناراً : فإن نقصت ثلث دينار فدعها * قال أبو محمد : فهذا عمر بن عبدالعزيز يرى في الذهب أن فيها الزكاة^(٣) وإن نقصت ، فإن نقصت ثلث دينار فلا صدقة فيها *

وقال مالك : إن نقصت نقصاً تجاوز به جواز الموازنة زكيت ، وإلا فلا ، وقال : إن كان في الدنانير الذهب وحلى الذهب خلط زكي الدنانير بوزنها *

(١) هذا المتن من النسخة رقم (١٦) ولا يوجد في النسخة رقم (١٤) (٢) الفقرة بضم الهمزة وسكان القاف من الذهب والفضة : القطعة المذابة . وجمها . تقار . بكسر الهمزة . في النسخة رقم (١٤) . لم يغير لونه ولا وزانه ولا حده . (٤) غفر - بضم الهمزة وفتح القاف . يوسف هو ابن كثير بن غفر المصري . ولد سنة ١٤٩ ومات سنة ٢٢٦ . قال الحافظ : . يقال : انصهر لم يخرج أجمع العلوم منه . وفي النسخة رقم (١٦) : سعيد بن عبيد ، وهو خطأ (٥) رزيق - بضم الراء وفتح الزاي . وحيان - بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المتأخرة . وقد اختلف في ضبط اسم رزيق هذا فخطب البخاري والتهامي وغيرهما بتقديم الراء كافلاً . وضبطه أبو زرعة المشقي بتقديم الزاي على الراء : وهو الموافق للنسخة رقم (١٦) . والاول أرجح (٦) الذهب يذكر ويؤنث .

وقال الشافعي : لا يزكى إلا ما فضل عن الخلط من الذهب المحض ، ولا يزكى ما نقص عن عشرين ديناراً ، لا بما قل ولا بما كثر *

وقال أبو حنيفة وغيره : الزكاة في عشرين ديناراً نصف دينار ، فإن زادت فلا صدقة فيها حتى تبلغ الزيادة أربعين ديناراً ، فإذا زادت أربعين ديناراً فصفاً ربع عشرين ديناراً ، وهكذا أبداً ، وقال مالك ، والشافعي : ما زاد — قل أو كثر — ففيه ربع عشرة *

وروينا عن بعض التابعين : أنه لا زكاة فيما زاد حتى تبلغ الزيادة عشرين ديناراً (١) وهكذا أبداً *

وروينا عن الزهري وعطاء : أن الزكاة إنما تجب في الذهب بالقيمة ، كما حدثنا عبد الله ابن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا عبد الله بن عمر الفيرزي ثنا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري يقول : ليس في الذهب صدقة (٢) حتى يبلغ صرفها مائتي درهم ، فإذا بلغ صرفها مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، ثم في كل شيء منها يبلغ صرفه أربعين درهماً درهم ، حتى يبلغ أربعين ديناراً ، ففيها دينار ، ثم ما زادت على ذلك من الذهب ففي صرف كل أربعين درهماً درهم ، وفي كل أربعين ديناراً دينار (٣) * حدثنا حماد بن منفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء ، وعمر بن دينار : لا يكون في مال زكاة حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ، ثم في كل أربعين ديناراً دينار ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيها نصف دينار ، ثم في كل أربعين ديناراً دينار ، قال ابن جريج : فلما كان بعد ذلك بحين قلت لعطاء : لو كان لرجل تسعة عشر ديناراً ليس له غيرها والصرف اثنا عشر أو ثلاثة عشر ديناراً ، فيها صدقة...؟ قال : نعم ، إذا كانت لو صرفت بلغت مائتي درهم ، إنما كانت إذ ذلك الورق (٤) ولم يكن ذهب *

وعن قال بأن لا زكاة في الذهب إلا بقيمة ما يبلغ مائتي درهم فصاعداً من الورق سليمان بن حرب الواسطي (٥) *

قال أبو محمد : أما من قال : لم يكن يومئذ ذهب فخطأ ، كيف هذا ؟ والله عز وجل يقول : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) والأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كون الذهب عندهم كثيرة جداً ، كقوله عليه السلام

(١) في النسخة رقم (١٦)، مثلاً (٢) كلمة صدقة سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٣) انظر حديث الزهري طوله في النسخة السابقة ٦٨٧ (٤) في النسخة رقم (١٦) «الوزن» وموتخر (٥) بالعين المعجمة والماء المهملة ، نية الـ «واشع» هي من الازد . وفي الأصلين بالجيم وهو تصحيف .

« الذهب حرام على ذكر أمتي حل لانها » واتخاذها عليه السلام خاتماً من ذهب ثم رمى به ، وغير ذلك كثير .

وليجاب الزكاة في الذهب بقيمة النقطة قول لادليل على صحته من نص ولا إجماع ولا نظر ، فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق .

ثم نظرنا هل صح في إيجاب الزكاة في الذهب شيء أم لا ؟

فوجدنا ما حدثناه حمام قال ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن سويل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر الحديث ، يوفيه « من كانت له ذهب أو فضة لم يؤد ما فيها جعلت له يوم القيامة صفائح من نار فوضعت على جنبه ^(١) وظهره وجبهته ، حتى يقضى بين الناس ، ثم يرى سبيله » .

فوجب الزكاة في الذهب بهذا الوعد الشديد ، فوجب طلب الواجب في الذهب الذي من لم يؤده عذب هذا العذاب القطيع ، نعوذ بالله منه ، بعد الإجماع المتيقن المقطوع به على أنه عليه السلام لم يرد كل عدد من الذهب ، ولا كل وقت من الزمان ، وأن الزكاة إنما تجب في عدد معدود ، وفي وقت محدود ، فوجب فرضاً طلب ذلك العدد وذلك الوقت .

فوجدنا من حدد في ذلك عشرين ديناراً احتج بما رويناه من طريق ابن وهب : أخبرني جرير بن حازم وآخر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم — قد ذكر كلاماً يوفيه — « وليس عليك شيء حتى يكون — يعني في الذهب — لك عشرون ديناراً ^(٢) فإذا كان لك عشرون ديناراً ^(٣) وحال عليها الحول قضيا نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك » قال : لأدري ، أعلى يقول « بحساب ذلك » أوفيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ؟

ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله ﷺ : « ومن كل عشرين ديناراً نصف دينار » .

(١) في النسخة رقم (١٦) « جيبه » وهو تصحيف وانظر الحديث في مسلم (ج ١ ص ٢٧٠) والشوكاني (ج ٤ ص ١٧٢) وجمع التوامم (ج ١ ص ١٤١) (٢) في النسخة رقم (١٤) « حتى يكون بيني في الذهب ذلك عشرون ديناراً » وفي النسخة رقم (١٦) « في ذلك » زيادة ، في بولكاماً خطأ وما هنا هو الصواب المقارب لـ « في أبي داود (ج ٢ ص ١٠٠ - ١١) من طريق ابن وهب (٣) في النسخة رقم (١٦) « فإذا كان ذلك بعشرون ديناراً » وهو خطأ ولحن ، والله في أبي داود « حتى تكون » « فإذا كانت » .

ومن طريق ابن أبي اللي عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « ليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب ولا في أقل من مائتي درهم صدقة » *

ومن طريق أبي عبيد عن يزيد ^(١) عن حبيب بن أبي خبيب عن عمرو بن هرم عن محمد بن عبد الرحمن ^(٢) الأنصاري إن في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب ^(٣) عمر في الصدقة : « أن الذهب لا يؤخذ منها شيء حتى تبلغ عشرين ديناراً ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار » *

وذكر فيه قوم من طريق عبد الله بن واقد عن ابن عمر عن عائشة عن النبي ﷺ : « إن في عشرين ديناراً الزكاة » *

قال علي : هذا كل ما ذكروا في ذلك عن رسول الله ﷺ .
وأما عن دونه عليه السلام فروينا من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن أيوب عن حميد عن أنس ^(٤) قال : ولاني عمر الصدقات . فأمرني أن آخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، فإذا بلغ أربعة دنانير ففيه درهم . *

ومن طريق وكيع : ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء ، وفي عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً دينار . *

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيعة عن وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : كان لامرأة عبد الله بن مسعود طوق فيه عشرون مثقالاً فأمرها أن تخرج عنه خمسة دراهم . *

ومن طريق وكيع عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن الشعبي قال : في عشرين مثقالاً نصف مثقال ؛ وفي أربعين ^(٥) مثقالاً مثقال . *

ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه : ثنا هشيم بن المصمير بن سليمان قال هشيم : أنا منصور ، ومغيرة بن منصور : عن ابن سيرين ، وقال مغيرة : عن إبراهيم وقال المصمير : عن هشام عن الحسن ، ثم اتفق الحسن بن سيرين ، وإبراهيم ، قالوا

(١) في النسخة رقم (١٦) . زيد . وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن عبد الله ، وهو خطأ ، وقد سبق هذا الاسناد (٣) في النسخة رقم (١٦) . في كتاب . بخط الاز . وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٤) « عن حميد بن أنس » وهو خطأ ، فانه حميد بن أبي حميد الطويل الثاني المعروف بروايته عن أنس (٥) في النسخة رقم (١٤) « وفي كل أربعين » *

كلهم : في عشرين ديناراً نصف دينار ، وفي أربعين ديناراً دينار *
وقد ذكرناه في أول الباب عن عمرو بن عبد العزيز *
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية (١) عن أبيه
عن الحكم — هو ابن عتيبة — أنه كان لا يرى في عشرين ديناراً زكاة حتى تكون
عشرين مثقالاً ، فيكون فيها نصف مثقال *
وقد ذكرناه قبل عن عطاء بن عمرو بن دينار ، وذكرنا رجوع عطاء عن ذلك *
قال أبو محمد : ما نعلم عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا *
فأما كل ما ذكرناه عن رسول الله ﷺ فلا يصح منه شيء ولو صح لما استحلنا
خلافه ، وأعوذ بالله من ذلك *

أما حديث علي — الذي صدرنا به — فإن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي إسحاق
قوله فيه بين عاصم بن ضمرة وبين الحارث الأعور ، والحارث كذاب ، وكثير من الشيوخ
يجوز عليهم مثل هذا ، وهو أن الحارث أسده ، وعاصم لم يستده ، فجعلهم جاريين ، وأدخل
حديث أحدهما في الآخر ، وقد رواه عن أبي إسحاق عن عاصم بن علي شعبة ، يوسفان ،
ومعمر ، فأوقضوه على علي ، وهكذا كل ثقة رواه عن عاصم (٢) *
وقد روى حديث الحارث وعاصم زهير بن معاوية (٣) فشك فيه ، كما حدثنا عبد الله
ابن ربيع نا عن ابن عبد الملك نا عن أحمد بن بكر نا أبو داود نا عبد الله بن محمد النخعي نا زهير
ابن معاوية نا أبو إسحاق عن عاصم بن ضمرة ، وعون الحارث عن علي ، قال زهير : أحسبه
عن النبي ﷺ : قد كر صدقة الورق : « إذا كانت (٤) مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ،
فأزاد فعلي حساب ذلك » وقال في القر : « في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة ،
وليس على العوامل شيء » ، وقال في الأبل : « في خمس وعشر بن خمس (٥) من القنم ، فإذا
زادت واحدة ففيها بنت غنص » ، فإن لم تكن فابن لبون ذكر « قال زهير : وفي حديث عاصم :
« إذا لم يكن في الأبل بنت غنص ولا ابن لبون فمشرة دراهم أو شاتان » *

قال علي : قد ذكرنا أن حديث مالك ، ولو أن جريراً أسده عن عاصم وحده لأخذنا
به ، لكن لم يستده إلا عن الحارث معه ، ولم يصح لنا إسناده من طريق عاصم ، ثم لما شك

(١) بفتح التين المعجمة وكسر التون وتثنية الهمزة الفتحة (٢) يرجع الخلف عن هذا الرأي في آخر
المسئلة ويرجع عن الحديث مست صحيح وإن ما قلنا « هو باطل لا يجوز » (٣) في النسخة رقم (١٦)
« وقد روى الحارث وعاصم وزهير بن معاوية » وهو خطأ بطل خط (٤) في النسخة رقم (١٤) « كان هو خطأ
وما هنا هو الواقع لابن داود (ج ٢ ص ١٠) (٥) في سنن أبي داود « حمة » *

زهير فيه بطل إسناده *

ثم يلزم من صحه أن يقول بكل ما ذكرنا فيه ، وليس من المخالفين لنا طائفة إلا وهي تخالف ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض ما في الخبر حجة وبعضه غير حجة ، فبطل تعلقهم بهذا الخبر *

وأما خبر الحسن بن عمارة قال حسن مطروح *

وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فصحيحة مرسله ، ورواه أيضا ابن أبي ليلى وهو سيء الحفظ *

فإن لجوالعي عاديهم وصحوا حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا واقفهم فليستعوا ! *

ورويان طريق داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : « لا يجوز لامرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها » *

ومن طريق حسين ^(١) المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : « لا يجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها » *

ومن طريق العلان بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عليه السلام « أنه قضى في العين القائمة أنساقا لكانت تلك الدية » *

وعن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلم ، وكانت كذلك حتى استخلف عمر ، فقام خطيباً فقرأ فيها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم ، وعلى أهل البرق مائتي بكرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة ، وترك دية أهل الذم لم يرفعها فمارف من الدية » *

وعن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ فدية مائة من الإبل ، ثلاثون بنت مخاض ، وثلاثون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ذكر ، وعشرون حقة ، وقضى رسول الله ﷺ على أهل البرق مائتي بكرة — يعني في الدية — ومن كانت دية في الشاة فألفاشاة » *

وكل هذا لجميع الخفية والمالكية والشافعية مخالفون لا كثرة ، ولو أردنا أن نزيد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لأمكن ذلك ، وفي هذا كفاية *

ولا أرق دينا من يوثق روايتاذا واقت هواه ، ويوهنا اذا خالفت هواه ! فايتمسك
فاعل هذا من الدين الا بالتلاعب ! *

وحديث محمد بن عبد الرحمن مرسل وعن مجهول أيضا *

وأما حديث ابن عمر فبإسناده بن واقد مجهول (١) *

فسقط كل ما في هذا عن النبي ﷺ ، ولم يصح منه شيء *

وأما ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فلا يصح عن عمر لأن راويه يحيى

ابن أيوب ، وهو ضعيف ، وقدرنا عن عمر ما هو أصح من هذا : وكلهم يخالفونه *

كما حدثنا حم ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الزاق عن هشام بن حسان

وسفيان الثوري ، ومعمّر قال هشام : عن أنس بن سيرين ، وقال سفيان ومعمّر : عن أيوب

السختياني عن أنس بن سيرين ، ثم اتفقوا كلهم عن أنس بن سيرين قال : بعثني أنس

ابن مالك على الابل فأخرج الى كتابا من عمر بن الخطاب : « خدمن المسلمين من كل أربعين

درهما درهما (٢) ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما (٣) ومن لازمة له من كل

عشرة دراهم درهما » *

فهذا أنس ، وعمر بأصح إسناد يمكن ، فإن تأولوا فيه تأويلا لا يقتضيه ظاهره فبما

بأقوى على ذلك من غيرهم فيما يحتجون به . وما يعجز أحد عن أن يقول : إنما أمر عمر

في العشرين ديناراً بنصف دينار كما أمر في الرقيق والخيل بعشرة دراهم من كل رأس — :

إذا طابت نفس مالك كل ذلك به ، والا فلا ! ! *

وأما الخبر في ذلك عن ابن مسعود فرسل ، ولا يأخذ به المالكيون ولا الشافعيون ،

ومن الباطل أن يكون قول ابن مسعود حجة في بعض حكمه ذلك ولا يكون حجة

في بعضه ، والمساحة في الدين هلاك *

وأما قول علي فهو صحيح ، وقد روي عن علي من هذه الطريق نفسها أشياء كثيرة

قد ذكرناها ، منها : في كل خمس وعشرين من الابل خمسا من الغنم ، وكلهم يخالفه

لهذا ، ومن الباطل أن يكون قول علي حجة في مكان غير حجة في آخر *

فبطل كل ما تملقوا به من آثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم *

(١) كيف يكون مجهولا وهو عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر ١٢ ثابن عمر جده لايه ، وهو فقروى

عن جده عبد الله ، مات سنة ١١٩ وحديثه هذا رواه الفاضل (ص ١٩٩) من طريق ابراهيم بن اسمعيل بن

جمع عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر وعائشة ، لجله من حديثها مما ، لأن حديث

ابن عمر عن عائشة كما قل ابن حزم (٢) في التسخير (١٤) « درهما درهما » وهو لحن (٣) في النسخة رقم

(١٤) « درهم » وهو لحن .

ثم حتى لو صحت هذه الآثار كلها عن النبي ﷺ وعن الصحابة رضوا عنه — :
 لكنوا مخالفين لها ، لان الخفيفين والمالكين يقولون : إن كانت عشرة دنانير ومائة
 درهم قبيها الصدقة ، وكل هذه الآثار تبطل الزكاة عن أقل من عشرين ديناراً ، وهم
 يوجبونها في أقل من عشرين ديناراً ، فصارت كلها حجة عليهم ، وعاد ماصحوا من
 ذلك قاطعاً بهم أقبح قطع !! ونعوذ بالله من الخذلان *
 والمالكون يوجبونها في عشرين ديناراً ناقصة إذا جازت جواز الموازنة ، وهذا خلاف
 ما في هذه الاخبار كلها *

وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا . وصح عن الزهري وعطاء : أنه لا يركب من
 الذهب بالذهب إلا أربعين ديناراً . لا أقل . ثم كذلك إذا زادت أربعين ديناراً ، ورأوا
 الزكاة فيها دون ذلك وما بين كل أربعين وأربعين بعدها بالقيمة ، وكانت القيمة قولاً
 لا يوجه قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا دليل أصلاً ، فسقط هذا القول *
 وقد حدثنا حمام ثنا عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا عبد الله بن يونس ثنا يونس بن عجل
 ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حماد بن مسعدة عن أشعث — هو ابن عبد الملك الحراني
 عن الحسن البصري قال : ليس في أقل من أربعين ديناراً شيء *
 قال أبو محمد : فصحت الزكاة في أربعين من الذهب ثم في كل أربعين زائدة — بالاجماع

المتيقن المقطوع به فوجب القول به ولم يكن في إيجاب الزكاة في أقل من ذلك ولا فيما
 بين النصابين — قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع . ولا يجوز أن تؤخذ الشرائع في دين
 الاسلام إلا بأحد هذه الثلاثة . وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : فليس إلا هذا القول أو قول من قال : قد صح أن في الذهب زكاة بالنصر
 الثابت ، فالواجب أن يركب كل ذهب ، إلا ذهباً صح الاجماع على اسقاط زكاتها . فمن
 قال هذا فواجب عليه أن يركب كل ما دون العشرين بالقيمة . وأن يركب حلي الذهب ،
 وأن يركب كل ذهب حين يملكه ماله . فكل هذا قد قال به جماعة من الأئمة الذين هم
 أجل من أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي *

قال أبو محمد : ولم نقل بهذا لما قدمناه من أنه لا يحمل أن ينسب إلى الله تعالى ولا إلى
 رسوله ﷺ قول الايقين نقل صحيح من رواية الانبات أو بنقل تواتر أو مجمع عليه ،
 وليس شيء من هذه الأحوال موجوداً في شيء من هذه الأقوال ، وقد قلنا : ان
 الاجماع قد صح على أنه عليه السلام لم يوجب الزكاة في كل عديم الذهب ، ولا في كل

وقت من الدر وباقه التوفيق *

قال أبو محمد : وأما قول أبي حنيفة فاقول بما روى في ذلك عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، لأن الرواية عن عمر رضى الله عنه بأن ما زاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالدرهم ، وعن ابن مسعود تركية الذهب بالدرهم ، وهذا يخرج على قول الزهرى ، وعطاء وما وجدنا عن أحد من الصحابة ولا من التابعين أن الوقص في الذهب يزكى بالذهب ، فخرج قوله عن أن يكون له سلف *

ونسألم أيضاً من أين جعلتم الوقص في الذهب أربعة دنائير ؟ وليس هذا في شيء من الآثار التي احتجتم بها ، بل الآثار الذي روى عن علي في ذلك إلى النبي ﷺ بأن ما زاد على عشرين ديناراً فإنه يزكى بالحساب ، وإنما جاء عن عمر في ذلك قول لا يصح ومع ذلك فقد خالفتموه ، ورأيتم تركية بالذهب ورآه هو بالورق ^(١) بالقيمة ، وقد خالفه علي ، وابن عمر برواية أصح من الرواية عن عمر ^(٢) *

فلا ملجأ لهم إلا أن يقولوا : قسناه على الفضة *

قال علي : وهذا قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه قياساً للخطأ على الخطأ وعلى أصل غير صحيح لم بات به قط قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا إجماع من أن كل عشرة دراهم بازاء دينار ، وإنما هو شيء قالوه في الزكاة والقطع في السرقة والدية ، والصدق ، وكل ذلك خطأ منهم ، ليس شيء منه صحيحاً ، على ما بيناه وبين أن شاء الله تعالى ، إذ ليس في شيء من ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا إجماع وباقه تعالى التوفيق * وبالدليل الذي ذكرنا وجب أن لا يزكى الذهب إلا حتى يتم عندما لكه حولا كما قدمنا * ثم استدركنا فرأينا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح لا يجوز خلافه ، وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة أو أبا إسحاق أو جريراً خلطوا أسناد الحارث بأرسال عاصم - هو الظن الباطل الذي لا يجوز - وما علينا من مشاركة الحارث لعاصم ، ولا لأرسال من أرسله ، ولالك زهير فيه شيء وجرير ثقة ، فالأخذ بما أسنده لازم . وباقه تعالى التوفيق ^(٣) *

(١) في النسخة رقم (١٦) « بالوزن » وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم (١٦) « عن علي » وهو خطأ .

(٣) قد مر أن أبي محمد بن حزم ، رأى خطأه فسارع إلى تداركه ، وسكّم بأنه الظن الباطل الذي لا يجوز وهنا شأن المصنفين من اتباع السنة الكريمة وانصار الحق وهم الهداة القادة ، وقليل مأموم . ورحمهم الله جميعاً وهنا بحاشية الفسخة رقم (١٤) ماضه : « هنا لازم لأن محمد في حديث قوية الذي رواه مع خالفه الدائري . صلاة الجمع برك ، اهـ وانظر قول المؤلف في ذلك واعتراضنا عليه في المسئلة ٣٣٥ (٣٣٣ ١٧٤ ١٢٥٥) ثم إن الله المسئلة هي ختام الجزء الثاني من النسخة رقم (١٦) بدار الكتب المصرية وفي آخره ماضه : « كل

٦٨٤ - مسألة - والزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب إذا بلغ كل واحد منهما المقدار الذي ذكرنا وأتم عند مالك عاماً قريباً ، ولا يجوز أن يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ، ولا أن يخرج أحدهما عن الآخر ولا قيمتهما في عرض أصلاً ، وسواء كان حلي امرأة أو حلي رجل ، وكذلك حلية السيف والمصحف والحاتم وكل مصوغ منهما حل اتخاذه أولم يحل *

وقال أبو حنيفة : بوجوب الزكاة في حلي الذهب والفضة *
وقال مالك : إن كان الحلي لامرأة تلبسه أو تتركبه أو كان لرجل يعده لسانه فلا زكاة في شيء منه ، فإن كان لرجل يعده لنفسه عدة ^(١) ففيه الزكاة ، ولا زكاة على الرجل في حلية السيف ، والمنطقة ، والمصحف ، والحاتم *

وقال الشافعي : لا زكاة في حلي ذهب ، أو فضة *
وجاء في ذلك عن السلف ما قد ذكرناه في الباب الذي قبل هذا عن ابن مسعود من إيجابه الزكاة في حلي امرأته ، وهو عنه في غاية الصحة *

وروينا من طريق محمد بن المنثري عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال قالت امرأة لعبد الله بن مسعود : لي حلي ؟ فقال لها : إذا بلغ مائتين ففيه الزكاة *

وعن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى : مر نساء المسلمين يزكين حليهن *
ومن طريق جرير بن حازم عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال : كان عبد الله بن عمرو بن العاصي يأمر بالزكاة في حلي بناته ونسائه *

ومن طريق حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سالم عن عبد الله بن عمر ^(٢) أنه كان يأمره بذلك كل عام *

وعن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت ^(٣) : لا بأس بلبس الحلي إذا أعطيت زكاته *

الجزء الثاني يوم الأحد تسع بقين من ربيع الأول سنة خمس وسبعين وسبعمائة على يد الفقير إلى الله تعالى
أحمد بن سعد الصفي الثاني رحمه الله بالنسبة له على كل شيء تقدير . وصلى الله على محمد عبده ورسوله
وسلم تسليماً ، ويتره إن شاء الله تعالى في الجزء الثالث : مسألة والزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب *
(١) البنية - بضم الباء وتشديد الهاء المهملة - ما أعدته لحوائج البهر من المال والصلاح . قاله في
اللسان . وبجارية المدونة (ج ٢ ص ٦) « وما ورث الرجل من أمه أو من بعض أهل بيته فيبيع أو يهبها فاحتاج
إليه يرضه لله يحتاج إليه في المستقبل ليس يجبه ليس » وهو صريح في تفسير ما هنا (٢) فالنسخة رقم (٥٥)
« عبد الله بن عمرو » وهو خطأ (٣) فالنسخة رقم (٥٥) « قال » وهو خطأ

وهو قول مجاهد، وعطاء، وطاوس، وجابر بن زيد، وميمون بن مهران، وعبد الله ابن شداد، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وذو الهمداني ^(١) وابن سيرين، واستحبه الحسن *.

قال الزهري: مضت السنة أن في الحلى الزكاة *.

وهو قول ابن شبرمة، والاوزاعي، والحسن بن حي *.
وقال الليث: ما كان من حلى يلبس ويعار فلا زكاة فيه؛ وما كان من حلى اتخذ ليحرز من الزكاة ففيه الزكاة *.

وقال ^(٢) جابر بن عبد الله، وابن عمر: لا زكاة في الحلى *.
وهو قول أسامة بنت أبي بكر الصديق، وروى أيضا عن عائشة، وهو عنها صحيح، وهو قول الشعبي، وعمره بنت عبد الرحمن، وأبي جعفر محمد بن علي، وروى أيضا عن طاوس، والحسن، وسعيد بن المسيب *.

واختلف فيه قول سفيان الثوري: فرة رأى فيه الزكاة: ومرة لم يرها *.
قال أبو محمد: وهنا قول ثالث، وهو قول أنس: أن الزكاة فيه مرة واحدة، ثم لا تعود فيه الزكاة *.

وروينا عن أبي أمامة الباهلي وعالده بن معدان: أن حلية السيف من الكنوز *.
وعن إبراهيم النخعي وعطاء ^(٣): لا زكاة في قدح مفضض ولا في منطقة خلابة ولا في سيف محلى *.

قال علي: أما قول مالك فتقسم غير صحيح: وما علمنا ذلك التقسيم عن أحد قبله، ولا تقوم على صحته حجة من قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه *.

والعجب أنهم احتجوا في ذلك بأن الزكاة إنما سقطت عن الحلى المتخذ للنساء، لأنه مباح لهن، وكذلك عن المنطقة، والسيف، وحلية المصحف، والخاتم للرجال *.
قال أبو محمد: فكان هذا الاحتجاج عجبا! ولقد علم كل مسلم أن الدنانير والدرهم ينقار الذهب والفضة —: مباح اتخاذ كل ذلك للرجال والنساء، فيبني على هذا أن تسقط الزكاة عن كل ذلك، أن كانت هذه العلة صحيحة!! ولزم على هذه العلة أن من

(١) ذر — بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء (٢) من أول المسئلة الهنا خاع تنطليج الورق من النسخة ورقم (١٦)، ونقلاء من النسخة رقم (٤٥)، ثم عدنا إلى النسخة رقم (١٦) مع القابلة في الكل على النسخة رقم (١٤) (٣) سقط اسم «عطاء» من النسخة رقم (١٦) *.

أَتَخَذَ ^(١) مَالاً زَكَاةً فِيهِ — بِمَالٍ يَبِيعُ لَهُ اتِّخَاذُهُ — أَنْ تَكُونَ فِيهِ الزَّكَاةُ عَقُوبَةً لَهُ : كَأَسْقَطَ الزَّكَاةَ عَمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ إِذَا اتَّخَذَ مِنْهُ حُلِيًّ مَبَاحٌ اتِّخَاذُهُ !! *
فَانْ قَالُوا : أَنَّهُ يَشْبَهُ مَتَاعَ الْيَتِّ الَّذِي لَا زَكَاةَ فِيهِ مِنَ الثِّيَابِ وَنَحْوِهَا *
قُلْنَا لَهُمْ : فَأَسْقَطُوا بِهَذِهِ الْمَلَّةِ نَفْسَهَا — إِنْ صَحَّ حَتْمُهَا — الزَّكَاةَ عَنِ الْإِبْلِ الْمُتَّخَذَةِ لِلرَّكُوبِ وَالسَّيِّ (٢) وَالْحِلِّ وَالطَّحْنِ ، وَعَنِ الْبَقَرِ الْمُتَّخَذَةِ لِلْحَرْثِ *
وَقَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَبَعْدَ : فَمَعَ فِسَادُ هَذِهِ الْمَلَّةِ وَتَسَاقُضُهَا ، مِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ بِهَا ؟ وَمِنْ أَيْنَ صَحَّ لَكُمْ أَنْ مَالِيَّ اتِّخَاذُهُ مِنَ الْحِلِّ تَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ ؟ وَمَا هُوَ إِلَّا قَوْلُكُمْ جَعَلْتُمُوهُ حِجَّةً لِقَوْلِكُمْ وَلَا مَزِيدَ ! *

ثُمَّ أَيْنَ وَجَدْتُمْ إِبْرَاحَةَ اتَّخَذَ الْمُتَطَلِّعَةَ الْمُحْلَاةَ بِالْفِضَّةِ وَالْمَصْخَفَ الْحِلِّيَّ بِالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ دُونَ السَّرِجِ وَاللِّجَامِ وَالْمِهَامِيزِ (٣) الْمُحْلَاةَ بِالْفِضَّةِ ؟ ! *
فَإِنْ ادَّعَوْا فِي ذَلِكَ رَوَايَةً عَنِ السَّلَفِ ادَّعُوا مَا لَا يَجِدُونَهُ *

وَأَوْجَدْنَاهُمْ عَنِ السَّلَفِ بِأَصَحِّ طَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِي تَارِيخِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَنَدِيِّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ عَمِّهِ مَصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : رَأَيْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، وَطَلْحَةَ بْنِ عِيْدٍ اللَّهُ ، وَصِيبَ خَوَاتِيمَ ذَهَبٍ وَصَحَّ أَيْضًا عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ *

فَأَسْقَطُوا لِهَذَا الزَّكَاةَ عَنْ خَوَاتِيمِ الذَّهَبِ لِلرِّجَالِ ؛ أَوْ قَيَّسُوا حَلِيَةَ السَّرِجِ وَاللِّجَامِ وَالْدَّرْعِ وَالْيَبِضَةَ عَلَى الْمُتَطَلِّعَةِ وَالسَّيْفِ ، وَالْأَفْلَاحِ النَّصُوصِ اتَّبَعْتُمْ ، وَلَا الْقِيَاسَ اسْتَعْلَمْتُمْ ! فَسَقَطَ هَذَا الْقَوْلُ يَقِينٌ *

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّيْثِ فَسَادٌ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُوحِلِي النِّسَاءُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ الزَّكَاةُ أَوْ لَا تَكُونَ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ فَحَقُّ كُلِّ حَالٍ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَتْ لَا زَكَاةَ فِيهِ فَهَا عَلَيْنَا عَلَى مَنْ اتَّخَذَ مَالاً زَكَاةً فِيهِ لِيَحْرُزَهُ مِنَ الزَّكَاةِ زَكَاةً ! وَلَوْ كَانَ هَذَا لَوَجِبَ عَلَى مَنْ اشْتَرَى بِدِرْهَمِهِ دَارًا أَوْ ضَيْعَةً لِيَحْرُزَهَا مِنَ الزَّكَاةِ أَنْ يَزَكِّيَهَا ، وَهَذَا يَقُولُ بِهَذَا *
وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ بِاتِّمَامٍ ، فَأَسْقَطَ الزَّكَاةَ عَنِ الْحِلِّيِّ (٤) وَعَنِ الْإِبْلِ وَالْبَقَرِ وَالنَّعَمِ غَيْرِ السَّوَاتِمِ *

(١) فِي النَّسَخَةِ قُرْمَ (١٦) « أَنْ مَتَى اتَّخَذَ » الْح (٢) هَذَا جَاءَ شَيْئًا فِي النَّسَخَةِ قُرْمَ (١٤) « بِمَتَى السَّائِبَةِ » وَهُوَ ظَاهِرُ الْإِمْرَادِ ، وَلَكِنْ يَشْكُلُ أَنْ فُلَ « سَا » بِمَتَى سَقَى وَادَى . وَإِنْ مَصَادَرُهُ مِنَ « السَّنَةِ » بِمَتَى السَّنَةِ وَتَوْنٌ وَتَنْدِيدُ الْوَلَدِ ، « وَ السَّائِبَةِ وَ السَّنَاةِ » بِكَسْرِ السَّنَةِ فِيهَا (٣) الْمِهْمَزُ وَالْمِهْمَالُ حَدِيدَةٌ فِي مَوْزَعِ خَفِّ الرَّاقِصِ ، جَمْعُ مِهَامِيزٍ وَمِهَامِيزٍ ، قَالَهُ فِي الْقَامُوسِ « هُوَ مَعْرُوفٌ » (١٤) فِي النَّسَخَةِ قُرْمَ (١٦) « وَأَسْقَطَ ذَلِكَ عَنِ الْحِلِّيِّ ».

قال أبو محمد : وهذا تليل فاسد ، لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظر صحيح ؛ وقد علمنا أن الثمار والخضر تسمى به وهو لا يرى الزكاة فيها ، وكراه الأبل وعمل البقر ينمى ، وهو لا يرى الزكاة فيها ، والدرهم لا تسمى إذا بقيت عند مالكها ، وهو يرى الزكاة فيها ، والحلى ينمى كراؤه وقيمه ، وهو لا يرى الزكاة فيه *
وأما أبو حنيفة فأوجب الزكاة فى الحلى ، وأسقط الزكاة عن المستعملة من الأبل والبقر والغنم ، وهذا تناقض *

واحتج له بعض مقلديه بأن الذهب والفضة قبل أن يتخذ حليا كانت فيهما ^(١) الزكاة ، ثم قالت طائفة : قد سقط عنها ^(٢) حق الزكاة ، وقال آخرون : لم يسقط ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

فقلنا : هذه حجة صحيحة ؛ إلا أنها لازمة لمالك في غير السوائم ؛ لاتفاق الكل على وجوب الزكاة فيها قبل أن تلف ، فلما علفت اختلفوا فى سقوط الزكاة أو تملكها ، فوجب أن لا يسقط ما أجمعوا عليه باختلاف *

وقال هذا القائل : وجدنا المعلوفة تنفق عليها وتأخذ منها ، ووجدنا السوائم تأخذ منها ولا تنفق عليها ؛ والحلى يؤخذ منه كراؤه ^(٣) وينتفع به ولا ينفق عليه ، فكان أشبه بالسوائم منه بالمعلوفة *

ف قيل له : والسائمة أيضا تنفق عليها أجر الراعى ، وهذه كلها أهواس وتحكم فى الدين بالضلال !! *

قال أبو محمد : واحتج من رأى إيجاب الزكاة فى الحلى بآثار واهية ، لا وجه للاشتغال بها ، إلا اتانته عليها تكتىل اللالكين المحتجين بمثلها ، بما هو دونها اذا وافق تقليدنا ؛ وهى *

خبر رويناه من طريق خالد بن الحارث عن الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن امرأاً قد خلعت على رسول الله ﷺ وفى يدها مسكتان ^(١) غليظتان من ذهب فقال لها : أتودين زكاة هذا ؟ قالت : لا قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ ! فألقتهما ، وقالت : هما لله ولرسوله ^(٢) ، *

(١) فى النسخة رقم (١٦) « فيه » وفى النسخة رقم (١٤) « فيها » وصحاحنا ممكننا لقوله بعد : عنها ، (٢) فى النسخة رقم (١٦) « عنها » (٣) فى النسخة رقم (١٦) « يأخذته كراه » (٤) بالميم والسين المهملة المقترحين ، الواحدة مسكة والجمع مسك ، بفتح السين فيها ، وهى الاسورة والمخاضيل (٥) رواه ثريا من هذا القطع أبو داود (ج ٣ ص ٤٠) ، ورواه أيضا النسائي (ج ٣ ص ٣٨) كلاهما من طريق حسين المعلم عن عمرو ؛ وعندهما أن المسكتين كانتا في يد ابنة للرك ؛ ورواه الترمذى (ج ١ ص ٨١ هند) من طريق ابن لهيعة عن عمرو . وفيه وإن امرأتين أتتا الخ .

والمالكين يحتجون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا وافق أهواءهم ، ولم يروه هنا حجة *

وخبر من طريق عتاب عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن أم سلة أم المؤمنين قالت : « كنت ألبس أوصاحا ^(١) من ذهب ، قلت : يا رسول الله ، أ كثر هو ؟ قال : ما بلغ أن تؤدى زكاته فزى فليس بكثر ^(٢) » *

وعتاب مجهول ، إلا أن المالكين يحتجون بمثل حرام بن عثمان ، وسوار بن مصعب ، وهذا خير منه *

ومن طريق يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن عمرو — هو ابن عطاء أخبره عن ^(٣) عبد الله بن شداد بن الحاد قال : دخلنا على عائشة أم المؤمنين فقالت : « دخل على رسول الله ﷺ فرأى في يدي سخابا من ورق ، فقال : أتودين زكاته ؟ قلت : لا ، أو ما شاء الله تعالى ، فقال : هو حبك ^(٤) من النار » *

قال أبو محمد : يحيى بن أيوب ضعيف ، والمالكين يحتجون بروايته ، إذا وافق أهواءهم ، ونقول للحنيفين : أنهم قد تركتم رواية أبي هريرة في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا من أجل أنكم رويتم من طريق لاخير فيها أنه خالف ما روى من ذلك لا حجة لكم في ترك ذلك الخبر الثابت الابهذا ، ثم أخذتم برواية عائشة هذه التي لا تصح ، وهي قد خالفته من أصح طريق ، فإس هذا التلاعب بالدين ؟ ! *

فإن قالوا : قد روى عنها الأخذ بما روت من هذا *

قلنا لم : وقد صح عن أبي هريرة الأخذ بما روى في غسل الاناء من ولوغ الكلب *
فإن قالوا : قد روى زكاة الحلي كما أوردتم غير عائشة ، وهو عبد الله بن عمرو ^(٥) *

(١) هو باضاد المجعة والماء البهية ؛ نوع من الحلي (٢) رواه أبو داود (ج ٤ ص ٤٤) من طريق عتاب بن شير والبارقي (ص ٢٠ - ٢٠٥) والحاكم (ج ١ ص ٣٩) كلاهما من طريق محمد بن ماجر عن ثابت بن عجلان ؛ فلم يفرقه عتاب بن شير كما يوهن صحيح المؤلف وعتاب ليس بمجهول كما زعم ابن حزم ، بل هو ثقة معروف بروي له البخاري ؛ وإنما أنكروا طبعه أحاديث رواها عن خفيف ، وروى أحمدان نكارتها لأنها من قبل خفيف ، والحديث صحيح الحاكم والذهبي على شرط البخاري (٢) كلمة « عن » زيادة من النسخة رقم ١٤ (٤) رواه أبو داود (ج ٤ ص ٤٤) - (٥) والبارقي (ص ٢٠٥) والحاكم (ج ١ ص ٣٩) وعبد الله بن داود والبارقي قضاة ، بدل « سخابا » ، والسخاب - بكسر السين والماء المجعة - كل قلاعة كانت ذات جهر أولم تكن ؛ ولقنته ولقنته بفتح القاف وباسكانها وبالماء المجعة فيها - عاتم يكون في اليد والرجل بضم وغيره ؛ وقيل : هي الحاتم أي كان ، والمجمع فتح وقضات بفتح القاف فيها وقنوخ أيضا ، والحديث صحيح الحاكم والذهبي على شرط الشيخين *
(٥) في النسخة رقم (١٦) « وهو عبد الله بن عمرو » وهو خطأ ، فانه يشير إلى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ فهو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص *

قلنا لم يوقدروى غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا غير أبى هريرة ، وهو عبد الله بن مغفل ؛ وهذا مالا انفكاك لهم منه * .

قال أبو محمد : لو لم يكن الا هذه الآثار لما قلنا ^(١) بوجوب الزكاة فى الحلى ؛ لكن لما صح عن رسول الله ﷺ « فى الرقة ربع العشر » « وليس فيما دون خمس أواق ^(٢) من الورق صدقة فاذا بلغ مائتى درهم قضى خمسة دراهم » وكان الحلى ورقا — وجب ^(٣) فيه حق الزكاة ، لعموم هذين الآيتين الصحيحين * .

وأما الذهب فقد صح عن رسول الله ﷺ : « ما من صاحب ذهب لا يؤدى ما فيها الا جعل له يوم القيامة صفايح من نار يكرى بها » فوجب الزكاة فى كل ذهب بهذا النص ، وانما تسقط الزكاة من الذهب عن لايان فى هذا النص باجماع فيه ؛ وهو العدد والوقت ، لاجماع الأمة كلها — بلا خلاف منها أصلا — على أنه عليه الصلاة والسلام لم يوجب الزكاة فى كل عدد من الذهب ، ولا فى كل وقت من الزمان ، فلما صح ذلك ولم يأت نص فى العدد والوقت وجب أن لا يضاف الى رسول الله ﷺ الا ما صح عنه بنقل آحاد أو بنقل اجماع ؛ ولم يأت اجماع قط بأنه عليه الصلاة والسلام لم يرد الابيض أحوال الذهب وصفاته ، فلم يجر تخصيص شيء من ذلك بغير نص ولا اجماع * . فان قيل : فهلا أخذتم بقول أنس فى الحلى بهذا الدليل نفسه ، فلم توجبوا فيه الزكاة الامرة واحدة فى الدهر ؟ ! * .

قلنا لهم : لأنه قد صح عن النبي ﷺ ايجاب الزكاة فى الذهب عموما ، ولم يخص الحلى منه بسقوط الزكاة فيه ؛ لا بنص ولا باجماع ، فوجب الزكاة بالنص فى كل ذهب وفضة ، وخص الاجماع المتيقن بعض الأعداد منهما وبعض الأزمان ، فلم تجب الزكاة فيهما الا فى عدد أوجه نص أو إجماع ، وفى زمان أوجه نص أو إجماع ، ولم يجر تخصيص شيء منهما ؛ إذ قد عهبا النص ، فوجب ان لا يفرق بين أحوال الذهب بغير نص ولا اجماع ، وصح يقينا — بلا خلاف — أن رسول الله ﷺ كان يوجب الزكاة فى الذهب والفضة كل عام ، والحلى فضة أو ذهب ، فلا يجوز أن يقال : « إلا الحلى » بغير نص فى ذلك ولا اجماع . وبالله تعالى التوفيق * .

وأما الجمع بين الفضة والذهب فى الزكاة فان مالكاً وأبا يوسف ومحمد بن الحسن قالوا : من كان معه من الدراهم والدنانير ما اذا حسبهما على ان كل دينار بازاء عشرة

(١) فى السخرقم ١٤ ، « ما قلنا » (٢) فى السخرقم ١٤ « أواق » (٣) فى السخرقم ١٤ « فأوجب » .

دراهم فاجتمع من ذلك عشرون ديناراً أو مائتا^(١) درهم — زكى الجميع زكاة واحدة ، مثل ان يكون له دينار ومائة وتسعون درهماً أو عشرة دراهم وتسعة عشر ديناراً^(٢) ، أو عشرة دنانير ومائة درهم . وعلى هذا الحكم أبداً . فان كان له أقل من ذلك فلا زكاة عليه ، ولم يلتفتوا الى غلاء قيمة الدنانير ، أو الدراهم أو رخصتها ، وهو قول أبى حنيفة الأول *

ثم رجع فقال : يجمع بينهما بالقيمة . فاذا بلغ قيمة ما عنده منهما جميعاً عشرين ديناراً أو مائتي درهم فعليه الزكاة . وإلا فلا . فيرى على من عنده دينار واحد يساوى لغلاء الذهب — مائتي درهم غير درهم وعنده درهم واحد — أن الزكاة واجبة عليه . ولم ير على من عنده تسعة عشر ديناراً ومائتي درهم^(٣) غير درهم — لانساوى ديناراً — زكاة *

وقال ابن أبى ليلى وشريك والحسن بن حى . والشافعى . وأبو سليمان : لا يضم ذهب الى ورق أصلاً : لا بقيمة ولا على الاجزاء ، فمن عنده مائتا درهم غير حبة وعشرون ديناراً غير حبة — فلا زكاة عليه فيها . فان كل أحدهما نصفاً زكاة ، ولم يرك الآخر *

قال أبو محمد : واحتج من رأى الجع بينهما بأنهما أثمان الأشياء *

قال على : فيقال له : والفلس قد تكون أثماناً أيضاً ، فمن كعالي هذا الرأى الفاسد . والاشياء كلها قد يباع بعضها ببعض . فتكون أثماناً ، فرك العروض بهذه القلة *

وأيضاً : فمن لكم بأنهما لما كانا أثماناً للأشياء^(٤) وجب ضمهما في الزكاة ؛ فهذه علة لم يصححها قرآن ، ولا سنة ، ولا رواية فاسدة . ولا إجماع : ولا قول صاحب . ولا قياس يعقل ، ولا رأى شديد ، وانما هي دعوى في غاية الفساد *

وأيضاً : فاذا^(٥) صحتموها فاجمعوا بين الابل والبقر في الزكاة . لانهما يؤكلان وتشرب ألبانهما . ويجزى كل واحد منهما عن سبعة في الهدى !! نعم ، واجمعوا بينهما وبين الغنم في الزكاة ، لانها كلها تجوز في الأصاحي وتجب فيها الزكاة ! *

فان قيل : النص فرق بينهما *

قلنا : والنص فرق بين الذهب ، والفضة في الزكاة . ولا يخلو الذهب ، والفضة من أن يكونا جنساً واحداً^(٦) أو جنسين . فان كانا جنساً واحداً غرموا بيع أحدهما بالآخر

(١) في النسخة رقم (١٦) « مائتي درهم » وهو الحق (٧) في النسخة رقم (١٦) « أو تسعة عشر ديناراً » وهو خطأ

(٢) في النسخة رقم (١٦) « أو مائتي درهم » وهو خطأ (٤) كلمة « للأشياء » ليست في النسخة رقم (١٤)

(٥) في النسخة رقم (١٤) « فان » (٦) في النسخة رقم (١٦) « واحدهما » وهو الحق .

متفاضلا ، وإن كانا جنسين فالجمع بين الجنسين لا يجوز ، إلا بنص وارد في ذلك *
 ويلزمهم الجمع بين التمر ، والزبيب في الزكاة ، وهم لا يقولون : هذا ، لانها قوتان
 حاروان فظهر قساد هذا القول يقين *
 وأيضا : فيلزم من رأى الجمع بينهما بالقيمة أن يزكى في بعض الأوقات ديناراً أو
 درهماً قد شاهدنا الدينار ^(١) يبلغ بالاندلس أزيد من مائتي درهم ، وهذا باطل
 شنيع جداً ! *

ويلزم من رأى الجمع بينهما بتكامل الاجزاء أنه إن كان الذهب رخيصاً أو غالياً فانه
 يخرج الذهب عن الذهب ، والفضة بالقيمة . أو تخرج الفضة عن الذهب والفضة بالقيمة
 وهذا ضد ما جمع به بينهما : فمرة راعى القيمة لا الاجزاء ، ومرة راعى الاجزاء
 لا القيمة : في زكاة واحدة وهذا خطأ يقين *

ولافرق بين هذا القول وبين من قال : بل أجمع الذهب مع الفضة بالقيمة وأخرج
 عنهما أحدهما بمراعاة الاجزاء . وكلاهما تحكم بالبطل *

وأيضاً فيلزمه اذا اجتمع له ذهب وفضة تجب فيهما عنده الزكاة — وكان الدينار
 قيمته أكثر من عشرة دراهم — فانه ان أخرج ذهباً عن كليهما فانه يخرج ربع دينار
 وأقل عن زكاة عشرين ديناراً . وهذا باطل عندهم ، وإن أخرج دراهم عن كليهما —
 وكان الدينار لا يساوى إلا أقل من عشرة دراهم — وجب أن يخرج أكثر من عشرة
 دراهم عن مائتي درهم ، وهذا باطل باجماع *

فان قالوا : إنكم تجمعون بين الضأن ، والماعز في الزكاة . وهما نوعان مختلفان *
 قلنا : نعم لأن الزكاة جاءت فيهما ^(٢) باسم يجمعهما : وهو لفظ «الغنم» و«النساء»
 ولم تأت الزكاة في الذهب ، والفضة بلفظ يجمعهما . ولو لم تأت الزكاة في الضأن الا باسم
 «الضأن» ولا في الماعز الا باسم «الماعز» لما جمعنا بينهما : كما لم نجعل بين البقر والابل ^(٣) ،
 ولو جاءت الزكاة في الذهب والفضة بلفظ واسم جامع بينهما لجمعنا بينهما *

قال أبو محمد : وهم يجمعون على أن الذهب غير الفضة ، وأنه يجوز بيع درهم من
 أحدهما بمائة من الآخر ، وأن أحدهما حلال للنساء والرجال ، والآخر حلال للنساء
 حرام على الرجال ، وهم يقولون أن الزكاة لا تجب في أقل ^(٤) من مائتي درهم : ولا

(١) في النسخة رقم (١٦) «الدينار» وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) «لأن الزكاة فيها جاءت» .

(٣) في النسخة رقم (١٤) «الابل والبقر» (٤) في النسخة رقم (١٦) «وهو مقرران لا يجوز في أقل» .

في أقل من عشرين ديناراً . ثم يوجبونها في عشرة دنانير ومائة درهم ! وهذا تناقض لاخفاء به . *

قال أبو محمد : وحجتنا في أنه لايجل الجمع بينهما في الزكاة هو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس فيما دون خمس أواق ^(١) من الورق صدقة » فكان من جمع بين الذهب والفضة قد أوجب الزكاة في أقل من خمس أواق ^(٢) وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣) وشرع لم يأذن الله تعالى به وهم يصححون الخبر في إسقاط الزكاة في أقل من عشرين ديناراً ثم يوجبونها في أقل ، وهذا عظيم جداً ! وقد صح عن علي ، وعمر ، وابن عمر إسقاط الزكاة في أقل من مائتي درهم ، ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم وبالله تعالى التوفيق . *

وأما إخراج الذهب عن الورق والورق عن الذهب فإن مالكا وأبا حنيفة أجازاه ^(٤) ومنع منه الشافعي ، وأبو سليمان . وبه نأخذ ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « في الرقة ربع العشر ، وفي مائتي درهم خمسة دراهم » فمن أخرج غير ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراجه فقد تعدى حدود الله . ومن يطع الرسول فقد أطاع الله . ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ولم يأت بما أمر . ومن لم يأت بما أمر فذلك . وأما الأمة كلها فجمعة على أنه ان أخرج في زكاته الذهب ^(٥) فقد أدى ما عليه ، ووافق ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم . *

واختلفوا فيمن أخرج فضة عن ذهب ، أو عرضا عن أحدهما ، أو غير ما جاء به النص (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ^(٦) فيها عداهما فلا يجوز أن ينسب الرسول الله صلى الله عليه وسلم حكما بغير نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق . *

المال المستفاد

٦٨٥ — مسألة — قال أبو محمد : صح عن ابن عباس إيجاب الزكاة في كل مال يركب حين يملكه المسلم .
وصح عن ابن عمر : لازكاة فيه حتى يتم حولا . *

(١) في النسخة رقم (١٦) . أواق . (٢) في النسخة رقم (١٦) . أواق . (٣) في النسخة رقم (١٤) . رسول الله صلى الله عليه وسلم . (٤) في النسخة رقم (١٦) . أجازاه . وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) . وأما الذهب فالأمة كلها جمعة على أنه ان أخرج في زكاته الذهب ، الخ ، وما هنا أصح وأقوم (٦) قوله « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » ليس في النسخة رقم (١٤) بل هو من النسخة رقم (١٦) . *

وقال أبو حنيفة : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا إلا إن كان عنده مال يجب في عدد ما عنده منه الزكاة في أول الحول — : فإنه إن اكتسب بعد ذلك — ولو قبل تمام الحول بساعة — شيئاً — قل أو أكثر من جنس ما عنده : فإنه يزكى المكتسب مع الأصل ، سواء عنده الذهب ، والفضة ، والماشية ، والأولاد وغيرها *.

وقال مالك : لا يزكى المال المستفاد إلا حتى يتم حولا ، وسواء كان عنده ما فيه الزكاة من جنسه أو لم يكن ، إلا الماشية : فإن من استفاد منها شيئاً بغير ولادة منها ، فإن كان الذى عنده منها نصاباً — : زكى الجميع عند تمام الحول ، وإلا فلا ، وإن كانت من ولادة زكى الجميع بحول الأمهات ^(١) . سواء كانت الأمهات نصاباً أو لم تكن *.

وقال الشافعى : لا يزكى مال مستفاد مع نصاب كان عند الذى استفاده من جنسه البتة . إلا أولاد الماشية مع أمهاتها فقط إذا كانت الأمهات نصاباً وإلا فلا *.

قال أبو محمد : وقد ذكرنا قبل فساد هذه الأقوال كلها ، ويكفى من فسادها أنها كلها مختلفة ! وكلها دعاء مجردة ، وتقاسيم فاسدة متناقضة ، لا دليل على صحة شئ منها : لا من قرآن ولا من سنة صحيحة . ولا من رواية سقيمة . ولا من إجماع ولا من قياس : ولا من رأى له وجه *.

وقال أبو حنيفة : من كان عنده مائتا درهم في أول الحول فلما كان بعد ذلك يوم تلفت كلها أو أنفقها إلا درهما واحداً فإنه بقى عنده : فلما كان قبل تمام الحول بساعة اكتسب مائة درهم وتسعة وتسعين درهماً — : فالزكاة عليه في الجميع ^(٢) لحول التى تلفت . فلو لم يبق منها ولا درهم فلا زكاة عليه فيما اكتسب ولو أنها مائة ألف درهم — حتى يتم لها حول *.

فأليت شعرى ! ما شأن هذا الدرهم ؟ وما قوله لو لم يبق منها إلا فلس ؟ وكذلك قوله فيمن عنده نصاب من ذهب : أو من بقر . أو من إبل . أو من غنم ثم تلفت كلها إلا واحدة ثم اكتسب من جنسها قبل الحول ما يتم بما بقى عنده النصاب ؟ وهذا قول يفتى ذكره عن تكلف الرد عليه *.

ولئن كانت الزكاة باقية في الدرهم الباقي فإن الزكاة واجبة فيه وإن لم يكتسب غيره نعم . وفيما اكتسب إليه ولو أنه درهم آخر ! ولئن كانت الزكاة غير باقية فيه فالتـ الواجب عليه استئناف الحول بما اكتسب معه *.

ومن روى عنه تعجيل الزكاة من الفائدة ابن مسعود ، ومعاوية ، وعمر بن عبد العزيز

(١) فى نسخة رقم (١٤) ولحلول الأمهات ، (٢) فى نسخة رقم (١٤) والجميع ، (٣) فى نسخة رقم ١٦ . ولم يذكر خطأ

والحسن ، والزهرى *

ومن صح عنه : لزكاة في مال حتى يتم له حول ^(١) — : علي ، وأبو بكر الصديق ، وعائشة أم المؤمنين ، وابن عمر ، وقد ذكرناها في مابذكرنا أولاد الماشية *
وأما تقسيم أبي حنيفة يوم مالك ، والشافعي فلا يحفظ عن أحدهما الصحابي رضي الله عنهم ، نعم ، ولا عن أحدهما التابعين *

قال أبو محمد : كل فائدة قائما ^(٢) تركي لحولها ، لا لحول ما عنده من جنسها وإن اختلطت عليه الأحوال *

تفسير ذلك ^(٣) : لو أن امرءاً ملك نصيباً — وذلك مائتا درهم من الورق ، أو أربعين ديناراً من الذهب ، أو خمساً من الإبل ، أو خمسين من البقر — ثم ملك بعد ذلك عمدة — قرية أو بعيدة — إلا أنها قبل تمام الحول — من جنس ما عنده أقل مما ذكرنا . أو ملك أربعين شاة ثم ملك في الحول تمام مائة وعشرين — فإن كان ما اكتسب لا يغير ما كان عليه من الزكاة فإنه يضم التي ملك إلى ما كان عنده ، لأنها لا تغير حكم ما كان عليه من الزكاة : فيزكي ذلك لحول التي كانت عنده ^(٤) ثم يستألف الجميع حولا . فإن استفاد في داخل الحول ما يغير الفريضة فيما عنده ، إلا أن تلك الفائدة لو انفردت لم تجب فيها الزكاة — وليس ذلك إلا في الورق خاصة — على كل حال ، وفي سائر ذلك في بعض الأحوال — : فإنه يركي الذي عنده وحده تمام حوله ، وضم ^(٥) حيثئذ الذي استفاده إليه — لا قبل ذلك — واستألفه بالجميع حولا *

مثل : من كان ^(٦) عنده مائة شاة وعشرون شاة ثم استفاد شاة فأكثر ، أو كان عنده تسع وتسعون بقرة فأفاد بقرة فأكثر ، أو كان عنده تسع من الإبل فأفاد واحدة فأكثر أو تسع وسبعون ديناراً فأفاد ديناراً فأكثر ، لأن الذي يبقى بعد الذي زكي لازكاة فيه ، ولا يجوز أن يركي مال ^(٧) مرتين في عام واحد *

فلو ملك نصيباً — كما ذكرنا — ثم ملك في داخل الحول نصيباً أيضاً من الورق أو الذهب أو الماشية فإنه يركي كل مال لحوله ، فإن رجع الأول منهما إلى مال لازكاة فيه فأذا حال حول الفائدة زكاهما ثم ضم الأول حيثئذ إلى الآخر ، لأن الأول قد صار لازكاة فيه ،

(١) في النسخة رقم (١٦) . حتى يحول عليه الحول . (٢) في النسخة رقم (١٦) . فأنها ، (٣) في النسخة رقم (١٦) . من جنسها فإن اختلطت عليه الأحوال تفسير ذلك . وما هنا أصح (٤) في النسخة رقم (١٦) . فيزكي ذلك الحول الذي كانت عنده . وهو خطأ صرف (٥) في النسخة رقم (١٤) . ضم ، بدون الواو . وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) . ثم من كان . الخ وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) . وما لا .

ولا يجوز أن يزكىه مع ما قد زكاه من المال الثاني ، فيكون يزكى الثاني مرتين في عام ، ويستأنف بالجميع حولا *

فان رجع المال الثاني الى مالا زكاة فيه وبقي الاول نصاباً فانه يزكىه اذا حال حوله ، ثم يضم الثاني الى الاول من حيثئذ لما قد ذكرنا فيسأنف بهما حولا *

فلو خلطهما فلم يتميزا فانه يزكى كل عدد منهما لحوله ، ويجعل ما أخرج من ذلك كله نقصاناً ^(١) من المال الثاني ؛ لانه لا يوقن بالنقص إلا بعد إخراج الزكاة من الثاني ، وأما قبل ذلك فلا يقين عنده بأن أحدهما نقص ؛ فلا يزال كذلك حتى يرجع كلاهما الى ما يوقن أن أحدهما قد نقص ولا بد عمافيه الزكاة *

وذلك مثل أن يرجع الغنای الى أقل من عشرين ومائة ؛ لانه لا يجوز أن يزكى عن هذا العدد بشاتين ، أو أنه قد رجع البقران الى أقل من مائة ، والذهبان الى أقل من ثمانين ديناراً ، والابلان الى أقل من عشرة ، والفضتان الى أقل من أربع مائة درهم *

فإذا رجع المالان الى ما ذكرنا فقد يمكن أن التقص دخل في كليهما ، ويمكن أن يكون دخل في أحدهما ؛ لإلانه بلا شك قد كان عنده مال تجب فيه الزكاة ، فلا تسقط عنه بالشك فإذا كان هذا ضم المال الثاني الى الاول فزكى الجميع لحول الاول أبداً ، حتى يرجع الكل الى مالا زكاة فيه *

فلو اقتنى خساً من الابل أو أكثر — إلا أنه عديزكى بالغنم — ثم اقتنى في داخل الحول عدداً يزكى وحده لو انفرد — إما بالغنم وإما بالابل — فانه يزكى ما كان عنده عند تمام حوله بالغنم ؛ ثم ضمه إثر ذلك الى ما استفاد ؛ إذ لا يجوز أن يكون لإنسان واحد عنده ابل له قدم بجميعها حول فيزكى بعضها بالغنم وبعضها بالابل ؛ لانه خلاف أمر رسول الله ﷺ في زكاة الابل *

فلو ملك خساً وعشرين من الابل ثم ملك في الحول إحدى عشرة زكى الاول لحولها بنت مخاض ، ثم ضمها الى الفائدة من حيثئذ على كل حال فزكى الجميع لحول — من حيثئذ يستأنف — بينت لبون ، لما ذكرنا من أنه لا تختلف زكاة ابل واحدة لماك واحد . وهكذا في كل شيء *

فان قيل : فانكم توخرون زكاة بعضا عن حوله شهوراً ^(٢) . قلنا : نعم ؛ لأننا لا نقدر على غير ذلك البتة ، إلا بأحداث زكاتين في مال واحد ، وهذا خلاف النص ، وتأخير الزكاة اذا لم يمكن ^(٣) التعجيل مباح لا حرج فيه .

(١) في نسخة رقم (١٦) ، قضاء (٢) في نسخة رقم (١٦) ، شهر (٣) في نسخة رقم (١٦) ، يكن ، ومورخاً

و باقہ تعالی التوفیق *

٦٨٦ — مسألة (١) — من اجتمع في ماله زكاتان فصاعداً وهو حي؟ *

قال أبو محمد: تؤدي كلها لكل سنة على عدد ما وجب عليه في كل عام؛ وسواء كان ذلك له روبة بما له؛ أو لتأخير^(٢) الساعي؛ أو لجله، أو لغير ذلك؛ وسواء في ذلك العين والحراث والماشية، وسواء أتت الزكاة على جميع ماله أو لم تأت؛ وسواء رجع ماله بعد أخذ الزكاة منه إلى مالا زكاة فيه أو لم يرجع؛ ولا يأخذ الغرماء شيئاً حتى تستوفي الزكاة *

وقال مالك: إن كان ذلك عينا — ذهباً أو فضة — فإنه تؤخذ منه زكاة كل سنة^(٣) حتى يرجع الوزن إلى ما تبي درهم، والذهب إلى عشرين ديناراً؛ فتؤخذ الزكاة لسنة واحدة. ثم لا شيء عليه لما بعد ذلك من السنين *

وإن كانت زكاة زرع فرط فيها ستين أخذت كلها وإن اصطلت جميع ماله. وإن كانت ماشية. فإن كان هو رب الإمام الساعي فإن الزكاة تؤخذ منه على حسب ما كان عنده في كل عام؛ فإذا رجع ماله باخراج الزكاة إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء. لاسر ما بقي من الاعوام؛ وإن كان الساعي هو الذي تأخر عنه فإنه تؤخذ منه زكاة ما وجد يده لكل عام خلا، سواء كان يده فيها خلا أكثر أو أقل؛ ما لم يخرج إلى مالا زكاة فيه^(٤)؛ فإذا رجع إلى مالا زكاة فيه لم يؤخذ منه شيء.

وقال أبو حنيفة فيمن كان له عشر من الابل عامين لم يؤد زكاتها^(٥)؛ إنه يزكي للعام الأول شاتين، وللعام الثاني شاة واحدة *

وقال هو ومحمد بن الحسن فيمن كان عنده مائتا درهم — لا مال له غيرها — فلم يزكها ستين فصاعداً؛ أنه لا زكاة عليه؛ لأن الزكاة صارت عليه ديناً فيها؛ هذا نص كلامه *

وقال أبو يوسف: عليه زكاتها للعام واحد فقط *

وقال زفر: عليه زكاتها لكل عام أبداً، وبه يقول أبو سليمان وأصحابنا *

قال أبو محمد: أما قول مالك فظاهر التناقص؛ وتقسيم فاسد؛ لا برهان على صحته لأنه دعوى بلا دليل. وما العجب إلا من رققهم بالمحارب أمام المصدق؛ وتحريمهم العدل^(٦) فيه؛ وشدة حملهم على من تأخر عنه الساعي؛ فيوجبون عليه زكاة ألف

(١) لفظ د مسئلة. زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) د. لتأخر. (٣) في النسخة رقم (١٦) د. الزكاة كل سنة. وماتن أصبح (٤) في النسخة رقم (١٤) د. ما لم يخرج إلا مالا زكاة فيه وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) د. زكاتها (٦) في النسخة رقم (١٦) د. وتحريم العدل وهو خطأ فاش *

فأنة لعشر سنين ، ولم يملكها الا سنة واحدة ، وانما ملك في سائر الاعوام خمساً من الابل فقط !! واحتجوا في هذا بأن هكذا زكى الناس إذ أجمعوا على معاوية * قال ابو محمد : وهم قد خالفوا معاوية في أخذ الزكاة من الأعطية ومعه ابن مسعود ، وقلدوا ههنا سعة من لا يتدبه ، كروان ووسعيد بن العاصي وما هنالك : ومعاد الله أن تؤخذ الزكاة ^(١) من إبل لم يملكها المسلم وتعطل ^(٢) زكاة قد أوجبها الله تعالى * وأما قول ابى يوسف فانه محمول على أن الزكاة - في العين وغيره - في المال نفسه ، لافي الذمة : وهذا أمر قد بينا فسادَه قبل : وأوضحنا أنها في الذمة لافي العين ولو كانت في العين لما أجزأه أن يعطى الزكاة من غير ذلك المال نفسه ؛ وهذا أمر مجمع على خلافه ؛ وعلى أن له أن يعطيها من حيث شاء : فاذ صَح أنها في الذمة فلا يسقطها عنه ذهاب ماله ، ولا رجوعه الى مالا زكاة فيه *

واحتج بعضهم بأن امرأة لو باع ^(٣) ماشيته بعد حلول الزكاة فيها ان للساعي أخذ الزكاة من تلك الماشية المبيعة *

قال ابو محمد : وهذا باطل ؛ وماله ذلك ؛ لأنها قد صارت مالا من مال المشتري ؛ ولا يحل أن تؤخذ زكاة من عمرو لم تجب عليه وانما وجبت على زيد ، لكن يبيع البائع بها ديناً في ذمته . وبالله تعالى التوفيق *

٦٨٧ - مسألة - فلو مات الذي وجبت عليه الزكاة سنة أو سنتين فانها من رأس ماله ، أقربها أو قامت عليه بيته ، ورثه ولده أو كلالته ، لاحقاً للفرما ، وللوصية ، وللأورثة حتى تستوفي كلها ؛ سواء في ذلك العين والماشية والزرع . وهو قول الشافعي ، وأبي سليمان وأصحابهما *

وقال أبو حنيفة : من مات بعد وجوب الزكاة في ذمته وضته فانها تسقط بموته ، لا تؤخذ ^(٤) أصلاً ، سواء مات اثر ^(٥) الحول يسير أو كثير ، أو كانت كذلك لسنتين * وأما زكاة الماشية فانه روى عنه ابن المبارك : أنه يأخذها المصدق منها ، وإن وجدها بأيدي ورثته *

وروى عنه أبو يوسف : أنها تسقط بموته * واختلف قوله في زكاة الثمار والزرع : فروى عنه عبادة بن المبارك : أنها تسقط بموته ، وروى عنه محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة : أنها تؤخذ بعد موته ،

(١) في نسخة رقم (١٦) مذكاة ، (٢) في نسخة رقم (١٦) ، (٣) أرسل ، (٤) في نسخة رقم (١٤) ، (٥) بائر . بعضهم : لأن امرأة باع ، الخ . (٤) في نسخة رقم (١٤) ، ولا تؤخذ ، (٥) في نسخة رقم (١٤) ، بائر .

و يرى ان قوله المذكور في الماشية هو الزرع انما هو في زكاة تلك السنة فقط : فأما زكاة فرط فيها حتى مات فانه يقول : بأنها تسقط عنه *

وقال مالك فيمن مات بعد حلول الزكاة في ماله — أى مال كان — حاشا المواشى : — فانها تؤخذ من رأس ماله : فان كان فرط فيها أكثر من عام فلا تخرج عنه الا أن يوصى بها . فتكون من ثلث مبداء على سائر وصاياه كلها ، حاشا التدبير في الصحة ، وهي مبداء على التدبير في المرض *

قال : وأما المواشى فانه ان حال الحول عليها ثم مات قبل مجيء الساعى ثم جاء الساعى فلا سيل للساعى عليها : وقد بطلت ، إلا أن يوصى بها ، فتكون في الثلث غير مبداء على سائر الوصايا *

واختلف قول الأوزاعي في ذلك : فرة رأها من الثلث : ومرة رأها من رأس المال * قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة : ومالك قضى غاية الخطأ . لأنها أسقطا بموت المراء ديناً لله تعالى وجب عليه في حياته ، بلا برهان أكثر من أن قالوا : لو كان ذلك لمشاء انسان أن لا يورث ورثته شيئاً إلا أمكنه ! *

فقلنا : فما تقولون في انسان أكثر من إتلاف أموال الناس ليكون ذلك ديناً عليه ولا يرث ورثته شيئاً : ولو أنها ديون يهودى أو نصرانى في خور أمرقها لهم !! * فنقولهم : إنها كلها من رأس ماله . سواء ورث ورثته أو لم يرثوا ، فتقتضوا عنهم بأوحش نقض ! وأسقطوا حق الله تعالى — الذى جعله للفقراء ، والمساكين من المسلمين ، والغارمين منهم ، وفي الرقاب منهم ، وفي سبيله تعالى ، وابن السبيل فريضة من الله تعالى — : وأوجبوا ديون الآدميين ^(١) وأطعموا الورثة الحرام ! *

والعجب كله من إيجابهم الصلاة بعد خروج وقتها على العامد لتركها ، وإسقاطهم الزكاة ووقتها قائم عن التمسك لتركها ! *

ثم تقسيم مالك بين المواشى وغير المواشى : وبين زكاة عامه ذلك وسائر الأعيان . فأرى زكاة عامه من رأس المال ، وإن لم يبق للورثة شيء يعيشون منه : ولم ير زكاة سائر الأعيان إلا ساقطة ! *

ثم تفرقه بين زكاة الناض يوصى بها فتكون في الثلث وتبدى على الوصايا الاعلى التدبير ^(٢) في الصحة وتبدى على التدبير في المرض — : وبين زكاة الماشية يوصى بها

(١) في البسخرقم (١٦) « ديون الناس » (٢) في النسخة رقم (١٦) « لأعلى التدبير » وهو خطأ .

فكون في الثلث ولا تبدي على الوصايا ، وهذه أشياء غلط فيها من غلط وقصد الخير ، وإنما العجب من انشرح صدره لتقليد قائلها ! ثم استعمل نفسه في إبطال السنن الثابتة نصرأ لها !!! *

قال أبو محمد : وبين صحة قولنا وبطلان قول المخالفين قول الله عز وجل في الموارث ^(١) (من بعد وصية يوصي بها أو دين) فم عز وجل الديون كلها ، والزكاة دين قائم لله تعالى ، وللساكنين ، والفقراء ، والغارمين وسائر من فرضها تعالى لم في نص القرآن * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن عمر الوكيعي ، وأبو سعيد الأشج : قال الوكيعي : ثنا حسين بن علي عن زائدة : وقال أبو سعيد ثنا أبو خالد الأحمر ^(٢) ثم اتفق زائدة ، وأبو خالد الأحمر كلاهما عن الأعمش عن مسلم البطين ، والحكم بن عتيبة : بوسلة ابن كليل : قال مسلم البطين : عن سعيد بن جبير ، وقال الحكم : بوسلة : سمعنا مجاهداً ثم اتفق سعيد بن جبير ، ومجاهد عن ابن عباس قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : ان أمي ماتت وعليها صوم شهر : أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين ، أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال : فدين الله أحق أن يقضى ؟ قال أبو خالد : في روايته عن الأعمش عن مسلم البطين ، والحكم بن عتيبة بوسلة بن كليل عن سعيد بن جبير ، ومجاهد ، وعطاء عن ابن عباس ، وذكر زائدة في حديثه أن الأعمش سمعه من الحكم ، وسلة ، ومسلم ^(٣) * .

ورويناه أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس عن النبي ﷺ . فذكره ، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال : « فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء » *

فهؤلاء عطاء ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد يروونه عن ابن عباس : فقال هؤلاء بآرائهم بدين الله تعالى ساقط ! ودين الناس أحق أن يقضى ! والناس أحق بالوفاء ! * قال أبو محمد : ويألون عن الزكاة في الذمة هي أم في عين المال ؟ ولا سبيل الى قسم ثالث ؟ فان قالوا : في عين المال ، فقد صح أن أهل الصدقات شركاء في ذلك المال ، فمن أين وجب أن يبطل حقهم وتبقى ديون اليهود والنصارى ؟ وان قالوا : في الذمة فمن أين أسقطوها بموته ؟ ! ولا يختلفون ان اقرار الصحيح لازم في رأس المال ^(٤) ، فمن

(١) قوله في الموارث . سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) . خالد الأحمر ، وهو خطأ

(٣) هو في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣١٥) في النسخة رقم (١٦) . ما له .

أين وقع لم إبطال إقرار المريض؟! *
 فان قالوا: لأنهم صفة ، كذبوا وتناقضوا ! لأن الإقرار ان كان وصية فهو من الصحيح
 أيضاً في ذلك ، وإلا فها تواتر فرقاً بين المريض والصحيح ! *
 وان قالوا : لأننا نتهمه : قلنا : فهلا اتهمتم الصحيح فهو أحق بالتهمة؟! لا سيما
 المالكيين الذين يصدقون قول المريض في دعواه أن فلاناً قتل ، ويظنون إقراره
 في ماله ، وهذه أمور كما ترى ! ونسأل الله العافية *
 روينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري في الرجل يموت ولم
 يؤد زكاة ماله : أنها تؤخذ من ماله اذا علم بذلك ، وقال ربيعة : لا تؤخذ ^(١) وعليه
 ما تحمل *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا جرير عن سليمان التيمي عن الحسن وطاوس : أنهما
 قال في حجة الاسلام والزكاة : هما ^(٢) بمنزلة الدين *
 قال علي : وللشافعي قول آخر : ان كل ذلك يتخاص مع ديون الناس *
 قال علي : وهذا خطأ : لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فدين الله أحق أن
 يقضى » *
 قال علي : وهذا مما خالفوا فيه القرآن والسنة الثابتة — التي لامعارض لها —
 والقياس : ولم يتعلقوا بقول صاحب فعله *

٦٨٨ — مسألة — ولايجزى أداء الزكاة اذا أخرجها المسلم عن نفسه أو وكيله
 بأمره إلا بنية أنها الزكاة المفروضة عليه : فان أخذها الامام : أو ساعيه : أو أميره ،
 أو ساعيه فبنية كذلك : لقول الله تعالى : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين)
 ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات » *
 فلو أن امرأ أخرج زكاة ماله غائب فقال : هذه زكاة مالي إن كان سالماً ، وإلا فهي
 صدقة تطوع : — لم يجزه ذلك عن زكاة ماله ان كان سالماً ، ولم يكن تطوعاً لانه لم
 يخلص النية للزكاة محضة كما أمر . وانما يجزئه إن أخرجها على أنها زكاة ماله فقط ،
 فان ^(٣) كان المال سالماً أجزاء ، لانه أداها كما أمر مخلصاً لها ، وان كان المال قد تلف ،
 فان قامت له بنية فله أن يسترد ما أعطى ، وان قامت ^(٤) أنى الامام اليه ذلك من سهم
 الغارمين لأنهم أخذوها وليس لهم أخذها ، فهم غارمون بذلك ، وهذا كمن شك : عليه

(١) في نسخة رقم (١٦) « تؤخذ » بخذف « لا » وهو خطأ (٢) كلمة « هما » سقطت من نسخة رقم (١٦)

(٣) في نسخة رقم (١٦) « وان » (٤) في نسخة رقم (١٦) « فأتوا » وهو خطأ

يوم من رمضان أم لا؟ وهل عليه صلاة فرض أم لا؟ فصلى عدد ركعات تلك الصلاة وقال: إن كنت أنسيتها فهي هذه، والا فهي تطوع؛ وصام يوماً فقال: إن كان على يوم فهو هذا؛ والا فهو تطوع؛ فإن هذا لا يخرج عن تلك الصلاة ولا عن ذلك اليوم إن ذكر بعد ذلك أنهما عليه •

٦٨٩— مسألة — من خرج المال عن ملكه في داخل الحول قبل تمامه — بأى وجه خرج عن ملكه — ثم رجع إليه — بأى وجه رجع إليه، ولو إثر خروجه بطرفة عين أو أكثر — فإنه يستأنف به الحول من حين رجوعه، لأن حين الحول الأول، لأن ذلك الحول قد بطل بطلان الملك، ومن الباطل أن يعد عليه وقت كان فيه المال لغيره • وكذلك من باع إبلًا بابل، أو بقرًا بقم، أو غنًا بقم، أو ذبًا بذهب — فإن حول الذى خرج عن ملكه من ذلك قد بطل، ويستأنف الحول بالذى صار فى ملكه من ذلك، لما ذكرنا (١) •

وسواء فى كل ذلك فعل ذلك فراراً من الزكاة أو لغير فرار، فهو عاص بنية السوء فى فراره من الزكاة (٢) •

وقال بعض الناس: إن كان فعل ذلك فراراً من الزكاة فله الزكاة، ثم ناقض من قرب فقال: من اشترى بدراهمه أو بدنانيره عقاراً أو متاعاً فراراً من الزكاة فلا زكاة عليه فيها اشترى •

قال أبو محمد: ومن المحال الذى لم يأمر الله تعالى به أن يزكى الإنسان ما لا هو فى يد غيره لم يحل حوله عنده (٣). قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزد وازرة وزر أخرى) (٤) •

وقولنا فى هذا كله هو قول أبى حنيفة، والثامى، وأبى سليمان • وقال مالك: إن بادل ابلا يقر أو بقرًا أو بقم فكذا ذلك، سواء فعله فراراً من الزكاة أو لغير فرار، وإن بادل ابلا بابل، أو بقرًا بقم، أو غنًا بقم، أو ذبًا بذهب، أو فضة (٥) بفضة — فله الزكاة عند انقضاء حول (٦) الذى خرج عن يده • قال أبو محمد: وهذا خطأ ظاهر، ودعوى لا دليل على صحتها، لأن قرآن، ولا سنة

(١) كلمة «ذكرنا» سقطت من النسخة رقم (١٦) قوله «من الزكاة» سقط من النسخة رقم (١٦)

(٢) فى النسخة رقم (١٤) «ما لم يحل حوله عنده» وما هنا حسن جدا (٤) قوله «قال تعالى» الى آخر الآية

ليس فى النسخة رقم (١٦) (٥) كلمة «فضة» محذوفة من النسخة رقم (١٦) (٦) فى النسخة رقم (١٤) «الحول»

وما هنا أصح، بل هو الصواب •

صحیحة (١) بولا رواية سقيمة بولا إجماع، بولا قول صاحب، بولا قياس، ولا رأى يصح.*
ونسأل من قال بهذا: أهذه التي صارت إليه (٢) هي التي خرجت عنه؟ أم هي غيرها؟
فان قال: هي غيرها، قيل: فكيف يزكي عن مال لا يملكه؟ ولعلها أموات أو عند
كافر (٣) *

وان قال بل هي تلك، كابر العيان! وصار في سلاخ من يستهل الكذب جهاراً.*
فان قال: ليست هي، ولكنها من نوعها، قلنا: نعم، فكان ماذا؟ ومن أين لكم
زكاة غير المال الذي ابتدأ الحول في ملكه اذا كان من نوعه؟!

ثم يسألون إن كانت الأعداد مختلفة: أي العددين يزكي؟ العدد الذي خرج عن
ملكه؟ أم العدد الذي اكتسب؟ ولعل أحدهما ليس نصاباً.*
وهذا كله خطأ لاخفاء به، وبالله تعالى التوفيق وأى شيء قالوا (٤) في ذلك كان
تحكماً وباطلاً بلا برهان.*

فان قالوا: إنه لم يزل المال كالمائة شاة أولعشر (٥) من الابل أو الماتى درهم (٦) حولا
كاملاً متصلاً.*

قلنا: إنما الزكاة تجب في ذمة المسلم عن مال ملكه بعينه حولا كاملاً من كل ما ذكرنا
بلاخلاف، فليكم البرهان في وجوب الزكاة عن عدد بغير عينه لكن في أعيان مختلفة،
وهذا ما لا سبيل الى وجوده، إلا بالدعوى - وبالله تعالى التوفيق.*

٦٩٠ - مسألة - ومن تلف ماله أو غصبه غاصب أو حيل بينه وبينه فلا زكاة عليه
فيه (٧) أى نوع كان من أنواع المال، فان رجع اليه يوم ما استأنف به (٨) حولا من حيث ذلك،
ولا زكاة عليه (٩) لما خلا، فلو زكاه الغاصب ضمنه كله، وضمن ما أخرج (١٠) منه في الزكاة.*
لأنه لا خلاف (١١) بين الأمة كلها في أن صاحب المال إن أحب أن يؤدي الزكاة من
نفس المال الذي وجبت فيه الزكاة - لامن غيره - كان ذلك له، ولم يكلف الزكاة من
سواه (١٢) ما لم يبعه هو أم يخرج عن ملكه باختياره، فانه حينئذ يكلف أداء الزكاة من
عند نفسه، فسقط بهذا الإجماع تكليفه أداء زكاة من عند نفسه، ثم لما صح ذلك، وكان
غير قادر على أداء الزكاة من نفس المال المنصوب، أو المتلف، أو الممنوع منه -

(١) كلمة صحیحة، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) بـ، غلبه، وهو خطأ (٣) قلنا
في الأصلين (٤) في النسخة رقم (١٦) وقال وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) أو لمشرين (٦) في النسخة
رقم (١٦) والماتى درهم، وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) وفي (٨) وهو خطأ (٩) كلمة به، زيادة من
النسخة رقم (١٦) (١٠) كلمة عليه، زيادة من النسخة رقم (١٤) (١١) في النسخة رقم (١٦) خرج.
(١٢) في النسخة رقم (١٦) ولا خلاف (١٣) قوله من سواء، زيادة من النسخة رقم (١٤).

سقط عنه ما عجز عنه من ذلك ، بخلاف ما هو قادر على إحضاره واستخراجه من مدفنه هو أو وكيله ، وما سقط برهان لم يعد إلا بنص أو إجماع *

وقد كانت الكفار يغيرون على سرح المسلمين في حياة رسول الله ﷺ : فأكلف قط أحدا زكاة ما أخذته الكفار من ماله *

وقد يسرق المال وينصب فيفرو ولا يدري أحدهما مكانه ، فكان تكليف أداء الزكاة عنه ^(١) من الحرج الذي قد أسقطه الله تعالى ، أذيقول : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) *

وكذلك تلعب الكفار على بلد نخل ، فنالحال تكليف ربه أداء زكاة ما أخرجت * وأما الفاضل فانه محرم عليه التصرف في مال غيره ، بقول رسول الله ﷺ ^(٢) :

« ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فأعطاؤه الزكاة ^(٣) من مال غيره تعدى منه ، فهو ضامن لما تعدى فيه . قال تعالى : (فناعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)

وقال أبو حنيفة : بمثل هذا كله ، إلا أنه قال : ان كان المال المدفون بثلث مكانه ^(٤) في منزله أدى زكاته ؛ وان كان خارج منزله فلا زكاة عليه فيه . وهذا تقسيم فاسد مانع أحدا قاله قبله *

وقال مالك : لا زكاة عليه فيه ، فان رجع اليه ^(٥) زكاة لسنة واحدة فقط وان غاب عنه سنين . وهذا قول ظاهر الخطأ ، وما نعلم لهم حجة ، إلا أنهم ظنوا في ذلك عمر

ابن عبد العزيز في قول له رجع اليه ، وكانت قال قبل ذلك : بأخذ الزكاة منه لكل سنة خلت *

والعجب أنهم ظنوا عمر هنا ، ولم يقلوبه في رجوعه الى القول بالزكاة في الصل ولما قال عمر بالقول الذي قلوبه فيه لأنه كان يرى الزكاة في المال المستفاد حين يفاد

تخلفوه هنا وهذا كله تخليط ! *

وقال سفيان — في أحد قوله — وأبو سليمان : عليه الزكاة لكل سنة خلت *

وقد جاء عن عثمان ، وابن عمر بإيجاب الزكاة في المقدور عليه ، فدل ذلك ^(٦) على أنهما لا يريان الزكاة في غير المقدور عليه ، ولا يخالف لهما من الصحابة رضى الله عنهم *

وقولنا في هذا هو قول قتادة ، واليث وأحد قول سفيان ، وروى أيضاً عن عمر بن عبد العزيز *

(١) في نسخة رقم (١٤) . فكان تكليف الزكاة منه . (٢) في نسخة رقم (١٦) . لتوصل إلى إبطاله .

(٣) في نسخة رقم (١٦) . فأصل الزكاة . (٤) في نسخة رقم (١٦) . فكانه . وهو صحيح

(٥) في نسخة رقم (١٦) . عليه . (٦) كلمة ذلك . زيادة من نسخة رقم (١٦) .

كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال عن همام بن يحيى ثنا أبو عثمان عامل عمر ابن عبد العزيز قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز في مال رده على رجل كان ظله : أن أخذ منه الزكاة لما أتت عليه ، ثم صبحني يريد عمر : لا تأخذ منه زكاة . فانه كان ضياراً أو غوراً (١) *

٦٩١ — مسألة — ومن رهن ماشية أو ذهباً أو فضة أو أرضاً فزرعها أو تخللا فأثمرت . وحال الحول على الماشية والعين — : فالزكاة في كل ذلك . ولا يكلف الزاهن عوضاً عما خرج من ذلك في زكاته *

أما وجوب الزكاة فلا نفيه مال من ماله ، عليه فيه الزكاة المفروضة . ومن ينقل ملكه عنه . ولم يأت نص ولا إجماع بتكليفه أداء الزكاة من غيره ولا به *

وأما المنع من تكليفه العوض فانه لم يخرج ما أخرج منه يباطل وعدوان . فيقضى عليه برده وإنما أخرجه بحق مفترض إخراجيه . فتكليفه حكماً في ماله باطل . لا يجوز الانبص أو إجماع . قال رسول الله ﷺ : . إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام *

٦٩٢ — مسألة — وليس على من وجب (٢) عليه الزكاة إيصالها إلى السلطان لكن عليه أن يجمع ماله للصدق ويدفع إليه الحق . ثم مؤنة نقل ذلك من نفس الزكاة وهذا ما لا خلاف فيه من أحد . وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يبعث المصدقين (٣) — وهم السعاة — فيقبضون الواجب ويبرأ أصحاب الأموال من ذلك *

فان (٤) لم يكن مصدق فعل من عليه الزكاة إيصالها إلى من يحضره من أهل الصدقات ولا مزيد . لأن تكليف النقل مؤنة وغرامة لم يأت بها نص ولا إجماع ، وبالله تعالى التوفيق . ولا فرق بين من كلفه ذلك ميلاً أو من (٥) كلفه الخ خراسان أو أبعد *

٦٩٣ — مسألة — ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل تمام الحول . ولا بطريقة عين

(١) أما أبو عثمان عامل عمر بن عبد العزيز فاني لم أجده . وأما قوله « ضياراً » فانه في النسخة رقم (١٤) « ضيار » بدون نقط وهو خطأ . والضيار بكسر الضاد المعجمة . قال أبو عبيد : هو الثأب الذي لا يرجي . فإذا رجى فليس بضيار . من أضرت الشيء إذا غيبه . ، وأما قوله « غوراً » فانه بفتح الغين المعجمة واسكان الواو واظنه بمعنى أنه كان بعيداً عنه لا تاله يده . من الغورى وهو القعر أو من قولهم « غاراً لاً » بمعنى ذهب في الأرض وسئل فيها . وقد نقل هذا الاثر في اللسان (ج ٢ ص ١٦٤) فقال « ومنه قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله في كتابه إلى ميون بربراني الأموال هي كانت في بيت المظالم إن يردعها ولا يأخذ زكاتها فانه كان ماضياً لا يرجي » ولينذكر قوله « غوراً » (٢) في النسخة رقم (١٤) موجبت (٣) في النسخة رقم (١٦) « مصدقين » .

(٤) في النسخة رقم (١٦) « وإن » (٥) كلمة « من » زيادة في النسخة رقم (١٦) *

فان فعل لم يحزه ، وعليه إعادتها ، ويرد اليه ما أخرج قبل وقته ، لأنه أعطاه بغير حق *
وصح تعجيل الزكاة قبل وقتها عن سعيد بن جبير : وعطاء ، وإبراهيم ، والضحاك
والحكم ، والزهري *

وأجازاه الحسن ثلاث سنين *

وقال ابن سيرين : في تعجيل الزكاة قبل أن تحل . لا أدري ما هذا !! *

وقال أبو حنيفة : وأصحابه بجواز ^(١) تعجيل الزكاة قبل وقتها *

ثم لهم في ذلك تخليط كثير *

مثل قول محمد بن الحسن : لا يجوز ذلك في مال عنده ، ولا في زرع قد زرعه ،

ولا في نخل ^(٢) قد أصلمت *

وقال أبو يوسف : يجوز ذلك كله ^(٣) قبل اطلاع النخل وقبل زرع الأرض ،

ولو عجل زكاة ثلاث سنين أجزأه *

وأكثر من هذا سند كره - ان شاء الله تعالى - في ذكر تخاليط أقوالهم

في كتاب « الاعراب » والله المستعان *

وقال الشافعي : بتعجيل الزكاة عن مال ^(٤) عنده . لاعت مال لم يكتبه ^(٥) بعد :

وقال : ان استغنى المسكين بما أخذ مما عجله صاحب المال قبل الحول أجزأ صاحب

المال : فان استغنى من غير ذلك لم يحزه عن صاحب المال *

وقال مالك : يحزه تعجيل الزكاة بشهرين أو نحو ذلك : لا أكثر . في رواية

ابن القاسم عنه : وأما رواية ابن وهب عنه فكما قلنا نحن *

وهذه كلها ^(٦) تقاسم في غاية الفساد ، لا دليل على صحتها من قرآن ، ولا سنة ،

ولا إجماع ، ولا قول صاحب بصح : ولا قياس . وقول الليث : وأبى سليمان كقولنا *

واحتج من أجاز تعجيلها بحجج *

منها الخبر الذي ذكرناه ^(٧) في زكاة المواشي ، في هل يحزه قيمة أم لا ؟ من أن

النبي ﷺ استلف بكرة فقضاه من إبل الصدقة جملاً رباعياً *

وهذا الدليل فيه على تعجيل الصدقة ، لأنه استلف كما ترى ، لا استعجال صدقة

بل فيه دليل على أن تعجيلها لا يجوز ، إذ لو جاز لما احتاج عليه الصلاة والسلام إلى

الاستقراض بل كان يستعجل زكاة لحاجته إلى البكر *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، يجوز (٢) في النسخة رقم (١٦) ، يحذف . لا ، في الموضعين (٣) كلمة « كله »

زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) ، عند مال ، وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) ، بال

يكتب ، وهو خطأ (٦) كلمة « كلها » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٦) ، الذي ذكره . *

وذكروا ما روينا من طريق أبي داود : ثنا سعيد بن منصور ثنا إسماعيل بن زكرياء عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن غثية عن حجة عن علي بن أبي طالب : « أن العباس سأل رسول الله ﷺ (1) في تعجيل صدقه قبل أن تمهل فأذن له » .

قال أبو داود: روى هذا الحديث هشيم عن منصور عن زاذان عن الحكم عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ (٧) •

ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن الحكم: «أن النبي ﷺ بعث عمر مصدقا وقال له عن العباس: إنا قد استسلمنا زكاته لعام عام الأول» *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يزيد أبو خالد قال: « قال عمر
للباس: أد زكاة مالك فقال لباس: قد أدتها قبل ذلك : قد كر عمر ذلك لبي رضي الله عنه
فقال رسول الله ﷺ: صدق ^(١) » *

هذا كل ما شغبوا به من الآثار •

وقالوا : حقوق الأموال كلها جائزة تسجيلها قبل أجلها ، قياسا على ديون الناس المتوجلة : وحقوقهم ، كالنفقات وغيرها . *

وقالوا: إنما أخرت الزكاة إلى الحول فسحة على الناس فقط •

وهذا كل ما مرهوا به من النظر والقياس *

وهذا كله لاجبة لهم في شيء منه •

أما حديث حجة: فحجة غير معروف بالعدالة، ولا تقوم الحجة إلا برواية العدل المعروفين (٥) *

وأما حديث هشيم فلم يذكر أبو داود من يثبه وبين هشيم ، ولو كان فيه لبس (٦) به

(١) فينخترقم (١٤)، سأل النبي عليه السلام (٢) مكذابة المؤلف كافي الاصلين، وتكلم عليهما بأن
 بما يؤيدهما عن حسن حديثنا، ولكن هذا خطأ، وطهران النقط كان في حقيقا داودا في ابن حزم، من الذي
 فابي داود (ج ٣ ص ٣٣)، عن منصور بن زاذان عن المحكم الحسن بن مسلم عن أبي علي عليه السلام، والحسن بن
 مسلم من أتباع القابيين، قال حديث منقطع على رواية حميد، وقد رجعها ابوداود، وقد حقه حقيقا داودا في
 قاييد اباوداود خطأ ما نقله المؤلف من جملته حديثنا عن قول ابن حزم في الفقيه (ص ١٧٨)، وذكر اباوداود في الاختلاف
 في عمل المحكم ورجع روايته عن الحسن بن مسلم بن زياد عن أبي علي عليه السلام، وكنارجه
 ابوداود (٢) في الفقه رقم (١٦) عن «واما صاحب (١) فينخترقم (١٤)» بعد ذلك عمر في عليه السلام قال
 عليه السلام: صدق (٥) ما حيا به، بعم الخا اليه يقرع الجميع وتعدو اليه الفتوة - فويان على الكندي،
 وهو تبايعة، وقتل علي وابن جابر، واما حديث فورا واما واحد (ج ١ ص ١٠)، والقرشي (ج ١ ص ١٠) مطبع
 الهند، والحاكم وصححه مر والقي (ج ٣ ص ٣٣) (٢) كذا في الاصلين اياها، وهو قوله اهل، وما اوردوا ما هو؟
 ولقد - باسكان التين - الط الكبر وهو مرعب، فلي اشتبهت في هذا فضلا، كما يهرد - لانه؟ واقاطل

فصار منقطعاً، ثم لم يذ كر أيضاً لفظ (١) أنس، ولا كيف وراه، فلم يجز القطع به على الجبالة *
وأما سائر الأخبار فرسلة *

وهذا مما ترك فيه المالكيون المرسل، وهم يقولون - إذا وافق تقليدهم - (٢) :
انه كالسند، وردوا فيه رواية المجهول، وهم يأخذون بها إذا وافقهم (٣) فبطل كل
ماموهوا به من الآثار *

وأما قياسهم الزكاة على ديون الناس المؤجلة فالقياس كله باطل، ثم لو صح لكان
هذا منه عين الباطل لأن تعجيل ديون الناس المؤجلة قد وجب بعد ثم اتفقا على
تأجيلها (٤) والزكاة لم تجب بعد، قياساً ما لم يجب على ما قد وجب في الأداء باطل *
وأيضاً : فتعجيل ديون الناس المؤجلة لا يجوز إلا برضا من الذى له الدين، وليست
الزكاة كذلك، لأنها ليست لانسان بعينه، ولا تقوم بأعيانهم دون غيرهم، فيجوز
الرضا منهم بالتعجيل، وانما هى لأهل صفات تحدث فيمن لم يكن من أهلها، وبطل
عن كان من أهلها *

ولا خلاف في أن الفاضل لما الآن - عند من أجاز تعجيلها - لو أبرؤا منها
دون قبض لم يجز ذلك، ولا يرى منها من تلزمه الزكاة بإبرائهم، بخلاف إبراء من
له دين مؤجل *

وكذلك ان دفعها الى الساعي : فقد يأتى وقت الزكاة والساعي ميت أو معزول،
والذى بعته كذلك . فبطل قياسهم ذلك على ديون الناس *
وكذلك قياسهم على النفقات الواجبة : ولو أن امرءاً عجل نفقة لامرأته أو من
تلزمه نفقة، ثم جاء الوقت الواجبة فيه النفقة، والذى تجب له مضطر - لم يجزئه
تعجيل ما عجل، وألزم الآن النفقة، وأمر باتباعه بما عجل له ديناً، لاستهلاكه ما لم
يجب له بعد *

بل لو كان القياس حقا لكان قياس تعجيل الزكاة قبل وقتها على تعجيل الصلاة
قبل وقتها والصوم قبل وقته أصح، لأنها كلها عبادات محدودة بأوقات لا يجوز تعديها
وهذا مما تركوا فيه القياس *

فان ادعوا اجبا على المنع من تعجيل الصلاة أ كذبهم الأثر الصحيح عن ابن عباس
والحسن . وهلك لو صح لهم الاجماع لكان هذا حجة عليهم : لان من أصلهم أن

(١) قوله لفظ أنس، سقط من النسخة رقم (١١) (٢) في النسخة رقم (١٤) . اذا وافقهم المرسل . (٣) في النسخة

رقم (١٤) . . ومهما أخذون بها اذا وافقهم (٤) كذا في الأصلين وفي التركيب تكلف .

قياس ما اختلف فيه على ما أجمع عليه هو القياس الصحيح *
وأما قولهم : إن الزكاة وجبت قبل ، ثم فسخ للناس في تأخيرها — فكذب وباطل
ودعوى بلا برهان ، وما وجبت الزكاة قط الا عند اقضاء الحول ، لا قبل ذلك ، لصحة
النص باخراج رسول الله ﷺ المصدقين عند الحول ، لا قبل ذلك ، وما كان عليه
السلام ليضيق قبض حق قد وجب ، ولا يجاع الأمة على وجوبها عند الحول ، ولم
يجمعوا على وجوبها قبله ، ولا تجب الفرائض إلا بنص أو إجماع *

فبطل كل ما موهوا به من آر ونظر *
ثم نسألهم : أوجبت الزكاة قبل الحول أم لم تجب (١) ؟ فان قالوا : لم تجب قلنا :
فكيف تميزون أداء ما لم يجب ؟ وما لم يجب فله تطوع ، ومن تطوع فله الواجب (٢)
وان قالوا : قد وجبت قلنا (٣) : فالواجب إجبار من وجب عليه حق على أدائه . وهذا
برهان لا يحيد عنه أصلاً *

ونسألهم : كيف الحال ان مات الذي عجل الصدقة قبل الحول ؟ أو تلف المال قبل
الحول ؟ أو مات الذين أعطوها قبل الحول ؟ أو خرجوا عن الصفات التي بها تستحق
الزكوات (٤) ؟ فصح أن تعجيلها باطل وإعطاء لمن لا يستحقها ، ومنع لمن (٥) يستحقها ،
وإبطال الزكاة الواجبة وكل هذا لا يجوز *

والعجب من إجازة الخفيفين تعجيل الزكاة ومنعهم من تعجيل الكفارة قبل الحنث ؟
وكلاهما مال معجل ، إلا أن النص قد صح بتعجيل ما منعوا تعجيله ، ولم يأت بتعجيل
ما أباحوا تعجيله ! فتناقضوا في القياس ، وصحروا الآثار الفاسدة ، وأبطلوا الآثار
الصحيحة ! *

وأما المالكيون فانهم — مع ما تناقضوا — خالفوا في هذه الجهور من العلماء ،
وهم يعظمون هذا إذا واقفهم ، وخالف الشافعيون فيه التماس ، وقبلوا المرسل الذي
يردونه . وبالله تعالى التوفيق *

٦٩٤ — مسألة — ومن عليه دين — دراهم ، أو دنانير ، أو ماشية تجب الزكاة
في مقدار ذلك (٦) لو كان حاضراً فان كان حاضراً عنده لم يتلف وأتم عنده حولاً منه
ما في مقدار الزكاة (٧) — : زكاة ، والا فلا زكاة عليه فيه أصلاً ، ولو أقيم عليه سنين *

(١) في المتن رقم (١٤) « أول ما تجب » (٢) في المتن رقم (١٦) « الواجبة ، وما هنا أصح (٣) في المتن رقم (١٦)
« علياً ، بدل مقامه هو غلط الشيخ (٤) في المتن رقم (١٤) « الزكاة » (٥) في المتن رقم (١٦) « من ، بخلاف
اللام (٦) في المتن رقم (١٦) « في مقدار ذلك » (٧) في المتن رقم (١٤) « ما في مقدار الزكاة »

وقال قوم : يزكيه *

روينا من طريق ابن أبي شيبة عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن يزيد بن يزيد بن جابر أن عبد الملك بن أبي بكر ^(١) أخبره أن عمر قال : إذا حلت — يعنى الزكاة — فاحسب دينك وما عندك واجمع ذلك جميعاً ثم زكه *

وبينه عبد الرزاق ^(٢) عن ابن جريج أخبرني يزيد بن يزيد بن جابر عن عبد الملك بن أبي بكر ^(٣) عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام — هو جد عبد الملك أبو أيسه قال : قال رجل لعمر : يحى إيان صدقتى فأبادر الصدقة فأفق على أهلى وأقضى دينى؟ قال عمر : لا تبادر بها ، واحسب دينك وما عليك ، وزك ذلك أجمع ^(٤) *

وهو قول الحسن بن حى *

ورويانا من طريق حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعى فى الدين يكون للرجل على الرجل فيمطله : قال : زكاته على الذى يأكل منها ^(٥) *

ومن طريق حماد بن سلة عن قيس عن عطاء أو غيره نحوه *

ومن قال بقولنا — فى إسقاط الزكاة عن الذى عليه الدين فيما عليه منه — ابن عمر وغيره *

كما رويانا من طريق عبد الوهاب ^(٦) بن عبد المجيد الثقفى ، وسفيان الثورى قالوا : ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه ولى ^(٧) مال يتيم فكان يستلف منه ، يرى أن ذلك أحرز له ، ويؤدى زكاته من مال اليتيم *

فهذا ابن عمر عليه الدين لا يزكيه عن نفسه *

وعن حماد بن سلة عن حميد عن الحسن : إذا كان للرجل على الرجل الدين فالزكاة على الذى له الدين *

وعن الحجاج بن المنهال عن يزيد بن إبراهيم عن مجاهد : إذا كان عليك دين فلا زكاة عليك ، إنما زكاته على الذى هو له *

(١) فى النسخة رقم (١٤) «عبد الملك بن أبي بكر» وهو خطأ ، فاعبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام بن المنذر بن الحارث بن (٢) فى النسخة رقم (١٤) هو جمال عبد الرزاق ، ومما أحسن وأصح (٣) فى النسخة رقم (١٦) «زيد بن يزيد بن جابر بن عبد الملك بن أبي بكر» هو فى النسخة رقم (١٤) «زيد بن يزيد بن جابر بن عبد الملك بن أبي بكر» وكل منها خطأ فوضع ، والصواب ما كان هو ظاهر (٤) أنظر نحو ما عن سفيان بن سعيد خراج يحيى بن آدم رقم ٥٩٤٠٠ (٥) فتح المبرور ونوحيهما المأبى كة ، هو ما فى بلا مشغرة كل حيث (٦) فى النسخة رقم (١٦) «عبد الوهاب» وهو خطأ (٧) فى النسخة رقم (١٦) «أولى» وهو صحيح على أن يكون بضم الميم وتبنيها للميم فاعط . يقال أوليعائى ، بمعنى وليه .

وعن وكيع عن سفيان عن المغيرة عن الفضيل عن ابراهيم النخعي قال : زكما في
تديك من مالك ، ومالك على الملاء ، ولا ترك مالتك عليك •

وهو قول سفيان ومالك ، وأبي حنيفة ، وأصحابهم ووكيع •

قال ابو محمد : إنما واقتنا قول (١) هؤلاء في سقوط الزكاة عن الذي عليه الدين فقط •

ومن طريق عبيد الله بن عمر (٢) عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن
عائشة أم المؤمنين : ليس في الدين زكاة •

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي الزناد عن عكرمة

قال : ليس في الدين زكاة (٣) •

ومن طريق وكيع عن مسعر عن الحكم بن عتيبة قال : خالفني ابراهيم في الدين ،
كنت أقول : لا يزكي ، ثم رجعت الى قول •

ورويانا عن أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا ابو معاوية عن حجاج عن عطاء قال : ليس
على صاحب الدين الذي هو له ولا على الذي هو عليه زكاة (٤) •

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن عطاء قال : ليس
في الدين زكاة •

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : السلف يسلفه (٥) الرجل ؟

قال : ليس على سيد المال ولا على الذي استلفه (٦) زكاة •

ومن طريق أبي عبيد عن أبي زائدة (٧) عن عبد الملك عن عطاء بن أبي رباح :

لا يزكي الذي عليه الدين الدين ، ولا يزكيه الذي هو له حتى يقبضه •

وهو قول أبي سليمان وأصحابنا •

قال أبو محمد : إذا خرج الدين عن ملك الذي استقرضه فهو مطبوع عنده ، ومن
الباطل المتيقن أن يزكي عن لاشيء ، وعما لا يملك ، وعن شيء لو سرقة قطعت يده ،
لأنه في ملك غيره •

٦٩٥ — مسألة — ومن عليه دين — كما ذكرنا — وعنده مال تجب في مثله

الزكاة سواء (٨) كان أكثر من الدين الذي عليه أو مثله أو أقل منه ، من جنسه كان

(١) كلمة «قول» ، زاد من النسخة رقم (١٦) (٢) مكنا في النسخة رقم (١٤) (٣) واظن صاحب ، وفي النسخة رقم (١٦)
عبد الله بن عمر (٣) سقط من النسخة رقم (١٦) لفظ « زكاة » في آخرها ثم انشرف سقط اثر عكرمة كله باسناد دولته .
وهو خطأ (٤) كلمة « زكاة » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) بين الميم فاعط (٦) في النسخة رقم (١٦) والحقته .
وهو خطأ (٧) مكنا في الاصلين . ولم اعرف من هو ؟ (٨) في النسخة رقم (١٦) ونسوا بر ما ظاهرا •

أومن غير جفئه — : فانه يزكى ما عنده ، ولا يسقط من أجل الدين الذى عليه شيء
من زكاة ما يديه . وهو قول الشافعى بوابى سليمان وغيرهما *

وقال مالك : يجعل الدين فى العروض التى عنده التى لازكاة فيها ، ويزكى ما عنده
فان لم يكن عنده عروض جعل دينه فيما يديه مما فيه الزكاة ، وأسقط بذلك الزكاة ، فان
فضل عن دينه شيء يجب فى مقداره الزكاة زكاة ، والا فلا . وانما هذا عنده فى الذهب
والفضة فقط ، وأما المواشى والزرع والثمار فلا ، ولكن يزكى كل ذلك ، سواء كان
عليه دين مثل ماله من ذلك أو أكثر أو أقل *

وقال آخرون : يسقط الدين زكاة العين والمواشى ، ولا يسقط زكاة الزرع والثمار *
وقال أبو يوسف ومحمد : يجعل ماله من الدين فى كل مال يجب فيه الزكاة ، سواء
فى ذلك الذهب ، والفضة ، والمواشى ، والحرث ، والثمار ، وعروض التجارة ، ويسقط به
زكاة كل ذلك ، ولا يجعل دينه فى عروض القنية مادام عنده مال يجب فيه الزكاة ، أو
مادام عنده عروض للتجارة . وهو قول الليث بن سعد ، وسفيان الثورى *

وقال زفر : لا يجعل دين الزرع الا فى الزرع ، ولا يجعل دين الماشية الا فى الماشية ،
ولا يجعل دين العين إلا فى العين ، فيسقط ^(١) بذلك ما عنده مما عليه دين مثله *

ومن طريق ابن جريج : قلت لعطاء : حرث لرجل دينه أكثر من ماله ، يؤدى
حقه ؟ قال : مانزى على رجل دينه أكثر من ماله صدقة ، لافى ماشية ولا فى أصل *
قال ابن جريج : سمعت أبا الزبير سمعت طاوساً يقول : ليس عليه صدقة *

قال أبو محمد : إسقاط الدين زكاة ما يديه المدين لم يأت به قرآن ولا سنة صحيحة ولا
سقيمة ولا إجماع ، بل قد جاءت السنن الصحاح بإيجاب الزكاة فى المواشى ، والحب ،
والقمر ، والذهب ، والفضة ، بغير تخصيص من عليه دين بمن لا دين عليه *

وأما من طريق النظر فان ما يديه له أن يصدقه ^(٢) ويتناع منه جارية يطؤها ويأكل
منه وينفق منه ، ولولم يكن له لم يحمل له التصرف فيه ^(٣) بشيء من هذا ، فاذ هو له ولم
يخرجه ^(٤) عن ملكه ويده ما عليه من الدين فزكاة ماله عليه ^(٥) بلا شك *

وأما تقسيم مالك قس غاية التفاض ، ومامله عن أحد قبله ، وكذلك قول أصحاب
أبي حنيفة أيضاً . وباقه التوفيق *

والمالكون ينكرون على أبي حنيفة هذا بعينه فى إيجابه الزكاة فى زرع اليتيم

(١) فى النسخة رقم (١٤) ، ويسقط . (٢) مضارع واحد ، أى عليه حدائق (٣) فى النسخة رقم (١٦) «بته»

(٤) فى النسخة رقم (١٤) «ولم يخرج» ، ولعلنا صح (٥) كلمة عليه سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) .

ونماره دون ماشيته وذهبه وفضته *

فان احتجوا بأن قبض زكاة المواشي والزرع الى المصدق *
 قيل : فكان ماذا ؟ وكذلك أيضاً قبض زكاة العين الى السلطان اذا طلبها ولا فرق *
 ٦٩٦ — مسألة — ومن كان له على غيره دين فسواء كان حالاً أو مؤجلاً عند
 مليء مقرر يمكنه قبضه أو منكر ، أو عند ^(١) عديم مقرر أو منكر ؛ كل ذلك سواء ، ولا زكاة
 فيه على صاحبه ، ولو أقام عنه سنين حتى يقبضه ، فاذا قبضه استأنف به حولا كسائر
 الفوائد ولا فرق . فان قبض منه مالا تجب فيه الزكاة فلا زكاة فيه ، لا حينئذ
 ولا بعد ذلك ، الماشية ، والذهب ، والفضة في ذلك سواء ، وأما النخل ^(٢) ، والزرع
 فلا زكاة فيه أصلاً ، لأنه لم يخرج من زرعه ولا من ثماره *
 وقالت طائفة : يزكيه *

كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن جرير عن الحكم بن عتيبة قال : سئل على عن الرجل
 يكون له الدين على آخر ؟ فقال : يزكيه صاحب المال ، فان خشي أن لا يقضيه ^(٣)
 فانه يمهل ، فاذا خرج الدين زكاه لما مضى *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا يزيد بن هرون أنا هشام — هو ابن حسان —
 عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلمي : سئل على عن الدين الظنون : يزكيه ؟ قال :
 ان كان صادقاً فليزك ^(٤) لما مضى . وهذا في غاية الصحة ، والظنون هو الذي لا يرجح *
 ومن طريق طاووس : اذا كان لك دين فزكه *

ومن طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر قال : يزكيه ، يعني ماله من الدين
 على غيره *

ومن طريق عمر بن الخطاب كما ذكرنا قبل : احسب دينك وما عليك وزك
 ذلك اجمع *

ومن طريق ابن جريج قال : كان سعيد بن المسيب يقول : اذا كان الدين على
 مليء فعلي صاحبه أداء زكاته ، فان كان على معدم فلا زكاة فيه حتى يخرج ، فيكون
 عليه زكاة السنين التي مضت *

ومن طريق معمر عن الزهري مثل قول سعيد بن المسيب سواء سواء *
 وعن مجاهد : اذا كان لك الدين فليزك زكاته ، وان كان عليك فلا زكاة عليك فيه *

(١) في النسخة رقم (١٦) «غير» وموخطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) «الحب» بدل النخل (٣) في النسخة رقم (١٦)
 «بجته» وكذلك كان في النسخة رقم (١٤) ولكن صحاحها الى ما هنا (٤) في النسخة رقم (١٦) «فليزك» *

وهو قول سفيان الثوري، والحسن بن حي •
وقالت طائفة : لا زكاة فيه حتى يقبضه ، فإذا قبضه أوقبض منه مقدار ما فيه الزكاة
زكاه لسنة واحدة ، وإن بقي سنين وهو قول مالك •
وقالت طائفة : إن كان على ثقة زكاه ، وإن كان على غير ثقة فلا زكاة عليه
فيه حتى يقبضه . وهو قول الشافعي •

ورويانا من طريق عبد الله بن عمر أنه قال : زكوا أموالكم من حول إلى حول ،
فإن كان في دين في ثقة ^(١) فاجعلوه بمنزلة ما كان في أيديكم ، وما كان من دين ظنون
فلا زكاة فيه حتى يقبضه صاحبه •

وعن طاوس من طريق ثابتة : إذا كان لك دين تعلم أنه يخرج فزكه •
وعن إبراهيم من طريق صحيحة : زك ما في يدك ومالك على المولى ، ولا ترك ما للناس
عليك . ثم رجع عن هذا •

وعن ميمون بن مهران : ما كان من دين في محلى ^(٢) ترجوه فاحسبه ، ثم أخرج
ما عليك وزك ما بقي •

وعن مجاهد : إن كنت تعلم أنه خارج فزكه •
وعن محمد بن علي بن الحسين ليس في الدين زكاة حتى يقبضه •
وأما قولنا قد رويانا قبل عن عائشة أم المؤمنين مثله ، وعن عطاء •
ورويانا أيضا عن ابن عمر : ليس في الدين زكاة •

قال أبو محمد : أما قول الحسن بن حي فظاهر الخطأ ، لأنه جعل زكاة الدين على الذي
هو له وعلى الذي هو عليه ، فأوجب زكاتين في مال واحد وفي عام واحد ، لحصل في العين
نصف العشر ، وفي نفس من الأبل شاتان ، وكذلك ما زاد •

وأما تقسيم مالك فاعلمه عن أحد إلا عن عمر بن عبد العزيز ، وقد صرح عنه
بخلاف ذلك ومثل قولنا •

وأما أبو حنيفة فانه قسم ذلك تقاسيم ^(٣) في غاية الفساد ، وهي : أنه جعل كل دين
ليس عن بدل أو كان عن بدل مالا يملك كالمراث والمهر والجعل ودية الخطأ والعمد
إذا صالح عليها والمخلع — أنه لا زكاة على مالكة أصلا حتى يقبضه ، فإذا قبضه
ابتأق به حولا ، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في ملكه لو جبت فيه الزكاة

(١) كذا في الأصلين وهو مراد ، وبجائز في نسخة (١٤) ان في نسخة فا كن من دين الخ (٢) في نسخة
وتم (١٦) في نسخة وهو خطأ (٣) في نسخة (١٦) وقاسا وهو ملحق •

كقرض الدرهم وفيما وجب ^(١) في ذمة الناصب والمتصدى وثمن عبد التجارة — : فانه لازكاة فيه ، كان على ثقة أو غير ثقة ، حتى يقبض أربعين درهما ، فاذا قبضها زكاهها لعام ^(٢) حال ثم يزكى كل أربعين قبض ، وجعل كل دين يكون عن بدل لو بقي في يده لم تجب فيه الزكاة كالعروض لنير التجارة بيعها — : قسما آخر ، فاضطرر فيه قوله ، فمرة جعل ذلك بمنزلة قوله في الميراث ، والمهر ، ومرة قال : لازكاة عليه حتى يقبض مائتي درهم ، فاذا قبضها زكاهها لعام حال ، وسواء عنده ما كان عند عديم أو مليه اذا كانا مقربين •

وأما قول أبي حنيفة فتخطيط لا خفاء • •

قال أبو محمد : إنما لصاحب الدين عند غريمه عدد في الذمة وصفة فقط ، وليس له عنده عين ^(٣) مال أصلا ، ولعل الفضة أو الذهب اللذين له عنده في المدين بعدوا الفضة تراب بعد ، ولعل المواشي التي له عليه لم تخلق بعد ، فكيف تلزمه زكاة ما عنده وصفة ؟! فصيح أنه لا زكاة عليه في ذلك . وبقاه تعالى التوفيق •

واعلم أن تقسيم أبي حنيفة ومالك لا يعرف عن أحد قبلهما ، لأن الرواية عن عمر ابن عبد العزيز إنما هي في النصب لافي الدين . وبقاه تعالى التوفيق •

٦٩٧ — مسألة — وأما المهور ^(٤) ، والخلع بمواليديات بمنزلة ما قلنا ، مالم يتعين المهر ، لأن كل ذلك دين ، فان كان المهر فضة معينة — دراهم أو غير ذلك — أو ذهباً بعينه — دنائير أو غير ذلك — أو ماشية بعينها ، أو نخلا بعينها ، أو كان كل ذلك ميراثا — : فالزكاة واجبة على من كل ذلك له ، لأنها أموال صحيحة ظاهرة موجودة ، فالزكاة فيها ، ولا ^(٥) معنى للقبض في ذلك مالم يمنع صاحبه ^(٦) شيء من ذلك ، فان منع صار منصوباً وسقطت الزكاة كما قدمنا . وبقاه تعالى التوفيق •

٦٩٨ — مسألة — ومن كان له دين على بعض أهل الصدقات — و كان ذلك الدين براً أو شعيراً أو ذهباً أو فضة أو ماشية — فتصدق عليه بدينه قبله ، ونوى بذلك أنه من زكاته أجزأه ذلك ، ^(٧) وكذلك لو تصدق بذلك الدين على من يستحقه وأحاله به على من هو له عنده ونوى بذلك الزكاة فانه يجزئه •

(١) في النسخة رقم (١٦) هو ما وجب (٢) كلمة «لعام» سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) بقوله حال بأحاط المحقق . وفي النسخة رقم (١٦) بالجملة وهو تصحيح (٣) كلمة «عين» سقطت من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٤) «المهر» (٥) في النسخة رقم (١٦) «لا» بدون الواو وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «صاحب» وهو خطأ (٧) قوله «ذلك» في المتن النسخة رقم (١٦) •

برهان ذلك : أنه مأمور بالصدقة الواجبة ، وإن تصدق على أهل الصدقات من
 تركاته الواجبة بما عليه منها ، فإذا كان إبراؤه من الدين يسمى صدقة فقد أجزأه *
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن
 يكير - هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : «أصيب
 رجل على عهد رسول الله ﷺ في ثمار اتباعا فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ :
 تصدقوا عليه » وذكر الحديث . وهو قول عطاء بن أبي رباح وغيره *

٦٩٩ - مسألة - ومن أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها ، أو دفعها إلى
 المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها أو من له قبضا نظرا لأهلها - لجائز
 للذي أعطاهم أن يشتريها ، وكذلك لو رجعت إليه هبة أو هدية أو ميراث أو صداق
 أو إجارة أو سائر الوجوه المباحة ، ولا يجوز له شيء من ذلك البتة قبل أن يدفعها ،
 لأنه إبتاع شيئا غير معين ، وهذا لا يجوز ، لأنه لا يدري مال الذي إبتاع ، ولم يعط الزكاة
 التي أقرض الله تعالى عليه ^(١) أن يؤديها إلى أهلها ، وبهذا نفسه يحرم عليه أن يعطى غير
 مالز به بنية القيمة ، وأما بعد أن يؤديها إلى أهلها فإن الله تعالى قال ^(٢) : «وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ»
 فهو قد أدى صدقة ماله كما أمر ، وباعها الآخذ لها كما أيسر له *

ولم يجوز ذلك أبو حنيفة ، وكرهه مالك ، وأجازوه الليث بن سعد *
 واحتج من منع من ذلك بالحديث الذي رواه من طريق مالك عن زيد بن أسلم
 عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : «حملت على فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان
 عنده فأردت أن أشتريه ، وطننت أنه بآتمه برخص ، فقال له رسول الله ﷺ :
 لا تشتره ، ولا تمسك في صدقتك وإن أعطاك به بدرهم ، فإن العائد في صدقه كالعائد
 في قبته » ^(٣) *

ومن طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي :
 «أن الزبير حمل على فرس في سبيل الله تعالى ، فوجد فرسا من ضئضئها ^(٤) يعني من
 خيلها - فأراد أن يشتريه ، فنهى ونحو هذا أيضا عن أسامة بن زيد ، ولا يصح *
 قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم فيه ، لأن فرس عمر كان بنص الحديث حمل

(١) كلمة «عليه» زائدة من التفسير (١٤) في التفسير (١٤) «يقول» (٢) انظر انطاعق صحيح مسلم (ج ٢٠ ص ٤٠٠) (٤) بكسر اللامين المعجمة وينها مزة ساكنة ، ويقال أيضا «ضئضئ» بوزن ثعلب ويقال «منوعض» بضمهماء

عليه في سبيل الله ، فصار حراماً في هذا الوجه ، فيه إخراج له عما سبل فيه ، ولا يحل هذا أصلاً فاتباعه حرام على كل أحد .

ولذلك القول في الخبرين الآخرين ، لو صح ، لاسياً ، توفي حديث أبي عثمان التدي أنه نهى تاجها ، وهذه صفة الحبس .

وأما ما لم يحرم يمه وكان صدقة مطلقة يملكها المتصدق بها عليه ويصحبها ان شاء — فليس ابتياع المتصدق بها عوداً في صدقة ، لاقى اللغة ولا في الديانة ، لأن العود في الصدقة هو انتزاعها وردّها الى نفسه بغير حق ، وإبطال صدقة بها قطع ، والحاضرون من المخالفين يميزون أن يملكها المتصدق بها بالميراث ، وقد عادت الى ملكه كما عادت بالشراء ولا فرق ، فصح أن العود هو ما ذكرنا قطع .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا القريري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت : « أتى رسول الله ﷺ بلحم ، قلت : هذا مما تصدق به على بريرة فقال : هو لها صدقة ولنا هدية » .

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أمين ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا الحيدري ثنا سيفان ثنا الزهري أنه سمع عبيد بن السباق (١) أنه سمع جويرية أم المؤمنين تقول : « دخل على رسول الله ﷺ فقال : هل من طعام ؟ قلت : لا ، الاطلا أعطيت مولاة لنا من الصدقة فقال : قربه قد بلغت محلها » (٢) .

ولا خلاف في أن الصدقة حرام عليه ﷺ ، قد استباحها بعد بلوغها محلها ، اذ رجعت اليه بالهدية .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « لا تحل الصدقة لغني الا لئلا تلغ في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فاهداها (٣) المسكين للغني » .

(١) عبيد — بالصغير — والبقاق — بفتح الباء المهملة وتثنية اللام الموحدة — وهو تابعي ثقة (٢) رواه ابن ماجه (٣) ع ٢٩٦ ص ١٤ من طريق أبي الليث ، وسفيان بن الزهري (٤) في التفسير (٥) « فأعطى » وما هنا هو الخواص لا في داود (٦) ع ٢٨ ص ٢٨ وقد رواه مالك بن نويرة عن عطاء مرسلاً ، ولكن رواه بصرياً عن أبيه في بعض أسانيد صحيح جماع الزيادة من التفسير .

فهذا نص من النبي ﷺ ^(١) يجوز ابتياع الصدقة ، ولم ينص المتصدق بها من غيره .
وروينا عن أبي هريرة قال : لا تنثر ^(٢) الصدقة حتى تعقل ، يعني حتى تؤدبها .
وهذا نص قولنا *

وعن ابن عباس في الصدقة قال : ان اشتريتها أوردت عليك أو ورثتها حلت لك *
وعن عمر بن الخطاب قال : من تصدق بصدقة فلا يبتاعها ^(٣) حتى يصير الى غير
الذي تصدق بها عليه *

قال أبو محمد : فهذا عمر يجهل للمتصدق بالصدقة ابتياعا . اذا انتقلت عن الذي تصدق
بها عليه الى غيره ، ولا فرق عندنا بين الأمرين *

وقولنا هذا ^(٤) هو قول عكرمة ، ومكحول ، وبه يقول أبو حنيفة ، والأوزاعي ،
وأجازة الشافعي ولم يستجبه ، ومنع منه مالك ، وأجاز رجوعا اليه ^(٥) بالميراث *
وروينا عن ابن عمر : أنه كان اذا تصدق بشيء فرجع اليه بالميراث تصدق به ،
ويختي بذلك *

نخرج قول مالك عن ان يكون له من الصحابة رضى الله تعالى عنهم موافق *
٧٠٠ — مسألة — قال أبو محمد : ولا شيء في المعادن كلها ، وهي فائدة ، لاختص
فيها ولا زكاة معجلة ، فان بقي الذهب والفضة عند مستخرجها حولا قريبا ، وكان ذلك
مقدار ما يجب فيه الزكاة — زكاة ، وإلا فلا *

وقال أبو حنيفة : عليه في معادن الذهب والفضة ، والنحاس ، والرصاص ، والقردير
والحديد — : الخس ، سواء كان في أرض عشر أو في أرض خراج ، سواء أصابه مسلم
أو كافر ، عبد ، أو حر قال : فان كان في داره فلا خس فيه ، ولا زكاة ، ولا شيء فيها عدا
ذلك من المعادن . واختلف قوله في الزئبق : فمرة رأى فيه الخس ، ومرة لم يرفه شيئا *
وقال مالك : في معادن الذهب والفضة الزكاة ^(٦) معجلة في الوقت ، ان كان مقدار
ما فيه الزكاة ^(٧) ، ولا شيء في غيرها ، ولا يسقط الزكاة في ذلك دين يكون عليه ،
فان كان الذي أصاب في معدن الذهب أو الفضة ندرة ^(٨) بغير كبير عمل ، ففي ذلك الخس *
قال أبو محمد : احتج من رأى فيه الخس بالحديث الثابت : « وفي الركا الخس » *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، نص رسول الله صلى الله عليه وسلم - لم (٢) في النسخة رقم (١٦) ، ولا تنثر ، وما هنا صح (٣) كذا
في الأصلين على النسخ (٤) كلمة « هذا » زيا فمن النسخة رقم (١٤) (٥) كلمة « اليه » زيا فمن النسخة رقم (١٤) (٦) كلمة
« الزكاة » سقطت خطا من النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) « ان كان ما يجب فيه الزكاة » (٨) القدر - فتح التوثيق
واسكان المال المهمة — القسط من الذهب والفضة توجد في المعدن .

وذكر واحدنا من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ سئل عن الركاز ؟ قال : هو الذهب الذي خفته الله في الأرض يوم خلق السماوات والأرض . *

قال أبو محمد : هذا حديث ساقط : لأن عبد الله بن سعيد متفق على اطراح روايته (١) ثم لوصح لكان في الذهب خاصة *

فإن قالوا : قسنا سائر المعادن المذكورة على الذهب ؟ قلنا لهم : قيسوا عليه أيضا معادن الكبريت ، والكحل ، والزرنيخ وغير ذلك *

فإن قالوا : هذه حجارة ؟ قلنا (٢) : فكان ماذا ؟ ! ومعدن الفضة والنحاس أيضا حجارة ولا فرق .

وأما الركاز فهو دفن (٣) الجاهلية فقط : لا المعادن . لا خلاف بين أهل السنة في ذلك (٤) *

والعجب كله احتجاج بعضهم في هذا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في القطة : « ما كان منها في الخراب والأرض الميتة (٥) فيه وفي الركاز الخسر » وهم لا يقولون بهذا ، وهذا كما ترى !! *

ولو كان المعدن ركازا لكان الخسر في كل شيء من المعادن ، فما إن الخسر في كل دفن للجاهلية (٦) ، أي شيء كان ، فظهر فساد قولهم (٧) وتناقضهم *

لا سيما في إسقاطهم الزكاة المفروضة بالخراج ، ولم يسقطوا الخسر في المعادن بالخراج وأوجبوا فيها خسرًا في أرض العشر ، وعلى الكافر ، والعبد ، وفرقوا بين المعدن في الدار وبينه خارج الدار ، ولا يعرف كل هذا عن أحد قبلهم (٨) ، وهم يقولون : يرد الأخبار الصحاح إذا خالفت الأصول وحكمهم هنا مخالف للأصول *

(١) الحديث فيه ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٥) إلى بقي من طريق عبد الله بن سعيد . وعبد الله ضعيف جدا لم يره بعضهم الكتب (٢) في التلخيص رقم (١٦) « قلنا » (٣) في التلخيص رقم (١٦) « دفن » (٤) لا خلاف بين أهل السنة في هذا ثابت ، قال أبو يعيد « اختص أهل الحجاز والعراق : فقال أهل العراق في الركاز المعادن كلها ، وكففت المال العام يوجد مدفوناً ، ومثل المعدن سول . قالوا : وأما أهل الركاز المعدن ، وأما المعادن التي قد ملكت الناس منه بالمعدن . وأما أهل الحجاز : أما الركاز كنوز الجاهلية ؟ فأما المعادن فليس بركاز . وهذا قولان تحتملها السنة ، لأن كلاهما مركوز في الأرض أي ثابت ، قال : ركزه بركه وركزاً — من يابقل — إذا دفنه ، والحديث إنما على رأي أهل الحجاز وهو يرى الأرض من القاضى أمثال : « القدي لا أشك فيه أن الركازين الجاهلية ، والذي أنار آفة فيه الركازين المعدن والخراب في الأرض » طلباً في الهان (هـ) (١٥) — بكر المير والمذ — الطريق المذكور . ما عثر من الاتيان ، وانظر تخرجه في التلخيص (ص ١٨٥) (٦) في التلخيص رقم (١٤) « كائن في كل دفن الجاهلية » (٧) كلمة « قولهم » سقطت عن طبع النسخة رقم (١٦) (٨) في التلخيص رقم (١٦) « قوله » *

فان قالوا : قد روى عن علي : ان فيه الخس •
قلنا : اتم أول مخالف لهذا الحكم ان كان حجة ، لأن الخبر انما هو في رجل استخرج معدنا فباعه بمائة شاة واخرج المشتري منه ثمن ألف شاة ، فرأى على الخس ^(١) على المشتري ، لاعلى المستخرج له •

وأما من رأى فيه الزكاة فاحتجوا بحديث مالك عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم : « أن رسول الله ﷺ قطع لبلال بن الحارث معدن القليلة — وهي في ناحية القرع » ^(٢) قال : فلك المعدن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم •
قال أبو محمد : وليس هذا بشيء ^(٣) لانه مرسل ، وليس فيه مع ارساله الاقطاع عليه السلام تلك المعدن فقط ، وليس فيه أنه عليه السلام أخذ منها الزكاة •
ثم لو صح لكان المالكيون أول مخالف له ، لأنهم رأوا في التدرة تصاب فيه بغير كبير ^(٤) عمل الخس ، وهذا خلاف ما في هذا الخبر •

ويسألون أيضا عن مقدار ذلك العمل الكبير ^(٥) وحد التدرة ؟ ولا سبيل اليه الا بدعوى لا يجوز الاشتغال بها . فظهر أيضا فساد هذا القول وتناقضه •
وقالوا أيضا : المعدن كالزروع ^(٦) ، يخرج شيء بعد شيء •

قال علي : قياس المعدن على الزرع كقياسه على الركاز ، وكل ذلك باطل ، ولو كان القياس حقا لمعارض هذان القياسان ، وكلاهما فاسد ، أما قياسه على الركاز فيلزمهم ذلك في كل معدن ، والا فقد تناقضوا ، وأما قياسه على الزرع فيلزمهم أن يراعوا فيه خمسة أوسق ^(٧) ، والا فقد تناقضوا ، ويلزمهم أيضا أن يقيسوا كل معدن — من حديد أو نحاس — على الزرع •

واحتج كلتا الطائفتين بالخبر الثابت من طريق مسلم عن قتية : ثنا عبد الواحد عن عمارة بن الققاع ثنا عبد الرحمن بن أبي نعم ^(٨) قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : « بعث علي بن أبي طالب الى رسول الله ﷺ بذهبية في أديم مقروظ لم تحصل من ترابها ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « فرأى الخس » والزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قليلة — فتح القاف والبا الموحدة —
ناحية من ساحل البحر بيننا وبين المدينة خمسين يوما ، والقرع — بضم القاف واسكان الراء — قرية على ثمانية برد من المدينة •
وحط في النسخة رقم (١٤) بضم الراء وهو خطأ وانظر الكلام على هذا الحديث وطريقه في كتاب الخراج لابي ابن آدم رقم ٢٩٤ ومستأجد (ج ١ ص ٣٠٦) وطبقات ابن سعد (ج ١ ص ٢٤٥) (٣) في النسخة رقم (١٤) « وهذا ليس بشيء » (٤) في النسخة رقم (١٦) « كثير » (٥) في النسخة رقم (١٦) « الكبير » (٦) في النسخة رقم (١٦) « كالمعدن كالزروع » وهو خطأ (٧) في النسخة رقم (١٦) « قيمة خمسون أوسق » (٨) ثم — بضم التاء واسكان اللامين المهملة ، وفي النسخة رقم (١٦) « دميم » وهو تصحيف •

فقسما بين أربعة نفر : عينة بن بدر، والأقرع بن حابس، وزيد الخليل، وذكر رابعا. وهو عاقمة بن علانة (١) « فقال : من رأى في المعدن الزكاة : هؤلاء من المؤلفعة قلوبهم . » وحققهم في الزكاة لافي الجنس ، وقال الآخرون : على من بنى هاشم ، ولا يحل له النظر في الصدقة ، وإنما النظر في الأختاس (٢) »

قال علي : كلا القولين دعوى فاسدة ، ولو كانت تلك الذهب من خمس واجب أو من زكاة لما جاز البتة أخذها الا يوزن وتحقق ، لا يظلم معه المعطى ولا أهل الأربعة الأختاس : فلما كانت (٣) لم تحصل من ترابها صح يقينا أنها ليست من شيء من ذلك ، وإنما كانت هدية من الذي أصابها ، أو من وجه غير هذين الوجين ، فأعطاهما عليه السلام من شاء ، وقد قدمنا أنه لا زكاة في مال غير الزرع الا بعد الحول ، والمعدن من جملة الذهب والفضة ، فلا شيء فيها الا بعد الحول »

وهذا قول الليث بن سعد وأحد أقوال الشافعي وقول أبي سليمان *
ورأى مالك أن من ظهر في أرضه معدن فانه يسقط ملكه عنه ، ويصير للسلطان ، وهذا قول في غاية الفساد ، بلا برهان من قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة . ولا إجماع ؛ ولا قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى له وجه *
وعلى هذا ان ظهر في مسجد أن يصير ملكه للسلطان وبطل حكمه ولو أنه الكعبة ! وهذا في غاية الفساد ، وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح ان من ظهر في أرضه معدن فهو له ، يورث عنه ويعمل فيه ماشاء *

٧٠١ — مسألة — ولا تؤخذ زكاة من كافر ، لا مضاعفة ولا غير مضاعفة ، لامن بنى تغلب ولا من غيرهم . وهو قول مالك *
وقال أبو حنيفة : والشافعي كذلك الا في بنى تغلب خاصة ، فانهم قالوا : تؤخذ منهم الزكاة مضاعفة *

واحتجوا بخبر واهى مضطرب في غاية الاضطراب ، رويناه من طريق أبي إسحاق الشيباني عن السجاح بن مطر (٤) عن داود بن كردوس التغلبي قال : صالحت عمر بن الخطاب عن بنى تغلب (٥) — بعد أن قطعوا الفرات وأرادوا اللحق بالروم — على أن

(١) اختصر المؤلف الحديث جدا ، وهو في مسلم (ج ١ ص ٢٩١ و ٢٩٢) ولكن فيه « بضعه » بالتحريك لا بالتصغير (٢) ان صح أنه من الصدقة فليس ارساله اليامن باب النظر في الصدقة برأيه والامن قبل التي لم تعطيه لم يوجب اليه الصدقة . والمهرم هو المعدن فيها ان يكون مضمداً يأخذ من أمنا (٣) في التفسير (١٦) وهو كانت بهو خطأ (٤) في الأصلين « السجاح ابن مطرف » وهو خطأ وصحاح من كتب الرجال يوم خرج بجوين آدم رقم ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ والتفصيل (ص ٢٠٨) (٥) هكذا هنا بخبر داود وهو الذي صالح عن بنى تغلب ، ويظهر له الخطأ ، فقد روى بجوين آدم في الخارج رقم

لا يصبروا ^(١) صياً ولا يكرهوا على غير دينهم ^(٢) ، على أن عليهم العشر مضاعفاً في كل عشرين درهماً درهم ، قال داود بن كردوس : ليس لبنى تغلب ذمة ، قد صبغوا ^(٣) في دينهم •

ومن طريق هشيم عن المغيرة بن مقسم عن السفاح بن المثنى عن زوزة بن النعمان أو النعمان ^(٤) بن زوزة : أنه كلم عمر في بني تغلب ، وقال له : انهم عرب يأفنون من الجزية ، فلا تمن عدوك بهم ، فصالحهم عمر على أن أضف عليهم الصدقة ، فاشترط عليهم : أن لا يصبروا أو لا دهم قال المغيرة : حدثت أن علي بن أبي طالب قال : لن تفرغت لبنى تغلب لأتكن مقاتلتهم ولا سبى ذرايرهم ، فقد نقصوا ، وورث منهم الذمة حين نصرنا أولادهم ^(٥) •

وروى أيضاً من طريق عبد السلام بن حرب قال : فيه عن داود بن كردوس عن حمارة بن النعمان ، وذكر مثله سواء سواء ، وذكر أنهم لازمة لم اليوم ^(٦) • وروينا أيضاً ^(٧) من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن يونس ابن يزيد عن الزهري : لا نعلم في مواسي أهل الكتاب صدقة إلا الجزية غير أن نصارى بني تغلب — الذين جل أموالهم الموائس — تضف عليهم حتى تكون مثل الصدقة ^(٨) • هذا كل ما مرهوا به . ولو كان هذا الخبر عن رسول الله ﷺ لما حل الأخذ به لاقطاعه وضعف روايته ، فكيف وليس هو عن رسول الله ﷺ ^(٩) • ١

٢٠٨ و ٢٠٦ عن داود أخباره بأن عمر صالح بني تغلب ، وكذلك قال ابن حجر في التلخيص (ص ٢٨٠) عن ابن أبي شيبة وكذلك شارح إمام داود (ج ٣ ص ١٣٢) ، وروى يحيى بن آدم بإسناد رقم (٢٠٧) عن داود عن عاصم بن النعمان «انقالدمر» الخ وكذلك قال الجصاص في أحكام القرآن (ج ٣ ص ٩٤) عن يحيى بن آدم «الانقال» «عمار بن النعمان» «كأيد كرا المؤلف» فطريق عبد السلام بن حرب ، وكذلك رواه أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٢ طبع الحلبي) فقال «عن طود بن كردوس عن عمار بن النعمان التلي» ، فيظهر من هذا أن عاصم بن النعمان . وانظر نصيب الرابة (ج ١ ص ٣٩٦-٣٩٧) (١) بالمواد التي قبلها . ولتين المسجلة ، وفي المتن رقم (١٦) «دخبروا» وهو تصحيف . قال الأزهري «وسمت النصارى غشم أولادهم في المال مبنا لنسيم إياهم فيه ، والصحيح النسي» (٢) في بعض الروايات لا أثره على دين غيرهم ، (٣) في المتن رقم (١٦) «دخبروا» وهو تصحيف كاسق (٤) في المتن رقم (١٦) «دخبروا» وهو خطأ ، وزوزة ابن النعمان والنعمان زوزة فقالنا لم أجده ترجمة ، والآثر رواه أبو عبيد الله في الأموال عن عبيد بن سليمان عن هشيم قاله الزبلي في نصيب الرابة (٥) قوله عن هذا رواه أبو طود فقط : «لأنه قيل نصارى بني تغلب لا تكتن المقاتلة ولا سبى الذرية ، فأن كتب الكتاب بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يصبروا إليهم ، ثم قال أبو طود : هذا حديث منك ، ويطعن من أحسنه كأنه يكرهه الحديث انكاراً شديداً ، ويريد أن يرضى منكرفاً المعروف أن الذي ما عدمه عمر بن الخطاب (٦) طريق عبد السلام بن حرب رواه يحيى بن آدم في الخراج رقم ٢٠٧ ولكن قاله عاصم بن النعمان . (٧) كلمة ما جاء ، زاد في النسخة رقم (١٦) (٨) رواه يحيى بن آدم مختصراً عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري رقم ٢٠١ (٩) خبر بني تغلب هذا روى عن طرق كثيرة تلحق النص إلى أن لم يصلحها ، ويؤيد به خبر زاذان بن جابر الذي في صحيح ابن حزم

فكيف وقد خالفوا هذا الخبر نفسه وهدموا به أكثر أصولهم؟! لأنهم يقولون: لا يقبل خبر الآحاد الثقات ^(١) التي لم يجمع عليها فيها ^(٢) إذا كثرت به البلوى ، وهذا أمر تنكث به البلوى ، ولا يعرفه أهل المدينة وغيرهم ! فقبلوا فيه خبراً لاخبريه •
ومم قد ردوا بأقل من هذا خبر الرضوة من مس الذكر ، ويقولون : لا يقبل خبر الآحاد الثقات إذا كان زائداً على ما في القرآن أو مخالفه ، وردوا بهذا حديث العيين مع الشاهد ، وكذبوا ما هو مخالف لما في القرآن •

ولا خلاف للقرآن أكثر من قول الله تعالى : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) قالوا هم : إلا بنى تغلب فلا يؤدون الجزية ولا صغار عليهم ، بل يؤدون الصدقة مضاعفة ، خالفوا القرآن ، والسنن المنقولة نقل الكافة ^(٣) بخبر لاخبريه ! •
وقالوا : لا يقبل خبر الآحاد الثقات إذا خالف الأصول ، وردوا بذلك خبر القرعة في الأعداء الستة ، وخبر المصراة ، وكذبوا ، ما هما مخالفين للأصول ! بل هما أصلا من كبار الأصول •

وخالفوا هنا جميع الأصول في الصدقات ، وفي الجزية بخبر لايساوى برة!! •
وتعلموا بالاضطراب في أخبار الثقات ، وردوا بذلك خبر « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان » وخبر « لا قطع إلا فديع دينار فصاعداً » وأخذوا هنا بأبسط خبر وأشد اضطراباً ، لأنه يقول رواه مرة : عن السفاح بن مطرف ، ومرة : عن السفاح ابن المثنى ، ومرة : عن داود بن كردوس أنه صالح عمر عن بنى تغلب ، ومرة : عن داود ابن كردوس عن عبادة بن النعمان أوزرعة بن النعمان أو النعمان بن زرعة أنه صالح عمر •
ومع شدة هذا الاضطراب المفرط فإن جميع هؤلاء لا يدرى أحد من هم من خلق الله تعالى ؟ •

وكم من قضية ^(٤) خالفوا فيها عمر ، ككلامه مع عثمان في الخطبة : وفيه في الزنا ، وإغرامه في السرقة بعد القطع ، وغير ذلك •

• وذلك قال الجصاص في أحكام القرآن (ج ١ ص ٩٤) بعد كرواية داود بن كردوس : « هنا مستفيض عند أهل الكوفة » ، قد وردت به الرواية ونقل الشائع عملاً واعتقاداً ما علم راجع هناك ، وكذلك أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٣) وكذلك البلاذري في فتوح البلدان (ص ١٨٩) طبع بضمزة ١٣١٩ (١) كلمة الثقات ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة ، فيها زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) من قوله ولا صغار عليهم بل يؤدون ، الـ هنا سقط خطاً من النسخة رقم (١٦) (٤) في النسخة رقم (١٦) ، كلمة •

وقد صح عن عمر - بأصح طرق - من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة^(١) عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن زياد بن حدير^(٢) قال : أمرني عمر بن الخطاب أن أخذ من نصارى بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر^(٣) . قال أبو محمد : فكما لم يسقط أخذ نصف العشر من أهل الكتاب الجزية عنهم فكذلك لا يسقط أخذ العشر من بني تغلب أيضاً الجزية عنهم ، وهذا أصح قياس ، لو كان شيء من القياس صحيحاً ، فقد خالفوا القياس أيضاً *

ثم لو صح وثبت لكانوا^(٤) قد خالفوه ، لأن جميع من روه عنه - أولهم عن آخرهم - يقولون كلهم : أن بني تغلب قد تقضوا تلك الذمة ، فبطل ذلك الحكم * ورووا ذلك أيضاً عن علي ، فخالفوا عمر . وعلياً والخبر الذي به احتجوا والقرآن والسنة - : في أخذ الجزية من كل كتابي في أرض العرب وغيرها ، كهجر ، عواليين وغيرهما وفعل الصحابة رضي الله عنهم والقياس ، ونعوذ بالله من الخذلان *

٧٠٢ - مسألة - ولا يجوز أخذ زكاة ولا تعشير مما يتجر به تجار المسلمين ، ولا من كافر أصلاً ، تجر في بلاده^(٥) أو في غير بلاده ، إلا أن يكونوا صلحوا على ذلك مع الجزية في أصل عقدهم ، فتؤخذ حينئذ منهم والا فلا *

أما المسلمون فقد ذكرنا قبل أنه لا زكاة عليهم في العروش لتجارة كانت أو لغير تجارة^(٦) وأما الكفار فأتما أوجب الله تعالى عليهم الجزية فقط ، فإن كان ذلك صلحاً مع الجزية فهو حق وعهد صحيح ، وإلا فلا يحل أخذ شيء من أموالهم بعد صحة عقد الذمة بالجزية والصغار ، ما لم ينقضوا العهد . والله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : يؤخذ من أهل الذمة إذا سافروا نصف العشر في الحول مرة فقط ولا يؤخذ منهم من أقل من مائتي درهم شيء ، وكذلك يؤخذ من الحرقي العشر إذا بلغ مائتي درهم ، وإلا فلا ، إلا أن كانوا لا يأخذون من تجارنا شيئاً ، فلا نأخذ من تجارهم شيئاً * وقال مالك : يؤخذ من أهل الذمة العشر إذا تجروا إلى غير بلادهم ، مما قل أو أكثر إذا باعوا ، ويؤخذ منهم في كل سفر كذلك ، ولو مراراً في السنة ، فإن تجروا في بلادهم

(١) في النسخة رقم (١٦) : شيب وهو خطأ (٢) حدير - منهم الحارث بن المغيرة ، وفي النسخة رقم (١٦) : جابر ، وفي نصب الراية (ج ١ ص ٣٦٦) : جريمو كل خطأ (٣) نقل الزيلعي في نصب الراية أنه رواه عبد الرزاق في مصنفه عن عباد بن كثير عن شعبة ، وروى يحيى في الخراج عن شريك عن إسرائيل كلاماً عن إبراهيم بن مهاجر عن زياد ابن حدير نحوه ولكن فيه أنه يأخذ من بني تغلب نصف العشر ، ورقم (٢٠٢ و ٢٠٣) وروى أبو يوسف في الخراج (ص ١٤٤) عن اسمعيل بن إبراهيم بن مهاجر عن إسماعيل بن زياد التميمي عن علي بن تغلب ، واسماعيل وأبو منصفان من قبل حفظهما (٤) في النسخة رقم (١٤) : ولكن كانوا ما هنا أصوب (٥) في النسخة رقم (١٦) : بلده (٦) في النسخة رقم (١٤) : أولئها . .

لم يؤخذ منهم شيء ، ويؤخذ من الحريين كذلك إلا فيما حلوا ^(١) الى المدينة خاصة من الخطة بالزيب ^(٢) خاصة: فانه لا يؤخذ منهم إلا نصف المشرق فقط .

قال ابو محمد :احتجوا في ذلك بما روى من طريق معمر عن الزهري عن السائب ابن يزيد : كنت أعشر مع عبد الله بن عتبة زمن عمر بن الخطاب ، فكان يأخذ من أهل الذمة أنصاف عشر أموالهم فيما تجروا به .

وبحديث أنس بن سيرين عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب : خذ ^(٣) من المسلمين من كل أربعين درهما درهما ؛ ومن أهل الذمة من كل عشرين درهما درهما ، ومن لازمة له من كل عشرة دراهم درهما ^(٤) .

ومن طريق زياد بن حدير : أمرني عمر بأن آخذ من بني تغلب العشر ، ومن نصارى أهل الكتاب نصف العشر .

ومن طريق مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد قال : كنت غلاما مع عبد الله ابن عتبة على سوق المدينة زمان عمر بن الخطاب ، ^(٥) فكان يأخذ من النبط العشر .

قال أبو محمد : هذا كله لاجبة فيه ، لانه ليس عن رسول الله ﷺ . وأيضا قرب قضية خالفوا فيها عمر قد ذكرناها آنفا ، وليس يجوز أن يكون بعض حكم عمر حجة وبعضه ليس بحجة .

وأیضا فان هذه الآثار ^(٦) مختلفة عن عمر ، في بعضها العشر من أهل الكتاب ، وفي بعضها نصف العشر ، فا الذي جعل بعضها أولى من بعض ؟!

وقد خالف المالكيون هذه الآثار في تفريقهم بين تجارتهم في أقطار بلادهم أو غيرها . وخالفها ^(٧) الحنفيون في وضعهم ذلك مرة في العام فقط ، وليس ذلك في هذه الآثار

وذكروا في ذلك خبرا فاسداً من طريق ابن أبي ذئب ^(٨) عن عبد الرحمن بن مهران :

أن عمر كتب ^(٩) الى أيوب بن شرحبيل : خذ من المسلمين من كل أربعين ديناراً ديناراً ، ومن أهل الكتاب من كل عشرين ديناراً ديناراً ، اذا كانوا يديرونها ، ثم لا تأخذ منهم

شيئاً حتى رأس الحول ، فاني سمعت ذلك ممن سمعته ممن سمع النبي ﷺ . قال أبو محمد : وهذا عن مجهولين ، وليس أيضا فيه بيان أنه سمع من النبي ﷺ ^(١٠) .

(١) في النسخة رقم (١٦) . «الاماهل» (٢) في النسخة رقم (١٦) . «والزيت . بدل والزيب» (٣) كلمة «خذ» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) . (٤) في النسخة رقم (١٦) في المواضع الثلاثة «درهم ودرهمين» (٥) في النسخة رقم (١٦) «زمن عمر» (٦) في النسخة رقم (١٦) . «آثار» (٧) في النسخة رقم (١٦) . «وخالف» (٨) كلمة «ذئب» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) . (٩) في النسخة رقم (١٦) «عن عبد الرحمن بن مهران عن كتب» بالغ وهو خطأ (١٠) قوله «قال أبو محمد : وهذا عن مجهولين» الها سقط من النسخة رقم (١٦) .

قال أبو محمد: فكيف وقد روينا عن عمر رضى الله عنه يأن هذا كله كما حدثنا أحد ابن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عيسى ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد ثنا الأنصاري - هو القاضي محمد بن عبد الله بن المنى - عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجاز قال: بعث عمر عماراً، وابن مسعود، وعثمان بن حنيف إلى الكوفة - فذكر الحديث وفيه -: أن عثمان بن حنيف مسح الأرض فوضع عليها كذا وكذا، وجعل في أموال أهل الذمة الذين يختلفون بها من كل عشرين درهماً درهماً ^(١) وجعل على رؤوسهم - وعطل من ذلك النساء والصبيان - : أربعة وعشرين، ثم كتب بذلك إلى عمر فأجازه ^(٢) .

فصح أن هذا كان في أصل العهد والعقد وذمتهم .

وبه إلى أبي عبيد : ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن خالد العبسي قال : سألت زياد بن حدير : من كنتم تعشرون ^(٣) قال ^(٤) ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً . كنا نعشر تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيناهم ^(٥) .

فصح أنه لم يكن يؤخذ ذلك ممن لم يعاهد على ذلك .

وبه إلى أبي عبيد : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن مسروق قال : والله ما علمت عملاً أخوف عندى أن يدخلني النار من عملكم هذا ، وما بي أن أكون ظلت فيه مسلماً أو معاهداً ديناراً ولا درهماً ، ولكن لا أدري ما هذا الجبل ^(٦) الذي لم يسه رسول الله ﷺ ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ؟ قالوا : فاحلك على أن دخلت فيه ؟ قال : لم يدعني زياد ، ولا شرحبيل ، ولا الشيطان حتى دخلت فيه ^(٧) .

(١) كلمة «درهما» الثانية سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦) (٢) انظر خراج أبي يوسف (ص ٢٩٩ و ٣١٠) في مسح أرض السواد، وقد روى هذا الأمر مطولاً عن سعيد بن أبي عروبة (ص ٢٠٤) وانظر أيضاً في (ص ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧) في النسخة رقم (١٦) «نعشر» وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «قالوا» وهو خطأ (٤) رواه يحيى بن آدم رقم (٢٤٠) عن سفيان بن سعيد - هو الثوري - عن عبد الله بن خالد العبسي عن عبد الله بن منفل عن زياد بن حدير قال: «ما كنا نعشر مسلماً ولا معاهداً» قال قلت : من كنتم تعشرون ؟ قال : تجار أهل الحرب كما يعشروننا إذا أتيناهم موافقاً ان اصل الجبل سقط منه عن عبد الله بن منفل ، في الاسناد ، وعبد الله بن خالد العبسي لم أجده ترجع لولا ذكر (٦) لا أدري ما هذا الجبل لما في النسخة رقم (١٤) «الجبل» بالميم وهو مشكل أيضاً ، وانما جمعت الذي بالنسخة رقم (١٦) لموافقاً لطبقات ابن سعد كانت ذكره ان شاء الله (٧) قال ابن سعد في الطبقات (ج ٣ ص ٥٥) «اخبرنا عبد الله بن نعيم ثنا الأعمش عن شقيق قال : كان مسروق على السلسلتين فكان يصل ركعتين ركعتين يعني بذلك السنة . انما أبو معاوية ثنا الأعمش عن شقيق قال : قلت لمسروق ما حلك على هذا العمل ؟ قال : لم يدعني ثلاثة : زياد وشرحبيل والشيطان حتى أقروا في فيه» انما يحيى بن حداثا أبو عروبة عن سليمان - هو الأعمش - عن شقيق قال: كنت مع مسروق بالسلسلة حتى يصل ركعتين يريد بذلك السنة ، قال فسمعت يقول : ما علمت عملاً أخوف علي من أن يدخلني النار من عمل هذا ، وما بي أن أكون أصيب درهماً ولا ديناراً ولا ظلت مسلماً ولا معاهداً ، ولكن لا أدري ما هذا الجبل (٤) الذي لم يسه رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر ؟ قال قلت : فأردك عليه وقد كنت تركه ؟ قال : اكتفى

قال أبو محمد : فصح أنه عمل محدث ، ولا يجوز أن يظن بعمر رضى الله عنه أنه تعدى ما كان في عهدهم ، كما لا يظن به في أمره أن يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم أنه فيما هو أقل من ماتى درهم . وبالله تعالى التوفيق *

٧٠٣ — مسألة — وليس في شيء مما أصيب من العنبر والجواهر ^(١) والياقوت والزمرد — بحجره وبريه — شيء أصلاً ، وهو كله لمن وجده *

وقد روى من طريق الحسن بن عمار عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب : أن في العنبر يوفى كل ^(٢) ما استخرج من حلية البحر الحسن ^(٣) ، وبه يقول أبو يوسف *

قال أبو محمد : الحسن بن عمار مطروح *

وقد صح عن ابن عباس أنه قال في العنبر : إن كان فيه شيء فقه الحسن ، من طريق سفیان بن عيينة عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس ، وروى أيضاً عن ابن عباس : لا شيء فيه ^(٤) *

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إن دماكم وأنوالكم عليكم حرام » فصح أنه لا يحل اغرام مسلم شيئاً بغير نص صحيح ، وكان ^(٥) — بلا خلاف — كل ما لارب له فهو لمن وجده . وبالله تعالى التوفيق *

زياد وشريح والفيضان فلم ير الوارثون فيه حقاً وقصروا فيه ! أخبرنا هشام بن الوليد الطيالسي ثنا أبو عروبة عن حسين عن أبي وائل : أن مسروقاً حين حضرته الموت قال : اللهم لا أموت على أمر لم يسه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ، وأقتصر كصغيراء ولا يعضد أحد من الناس غير ما في سيني هذا فكفوني به بقول قال ابن سعد قيل هذا أن مسروقاً كان ناضياً وأنه كان يأخذ من القضاة رزقاً ، وقال أخيراً أن مسروقاً مات موقفاً بالسلة بواسطة ؛ فقلنا من هذا أن السلة مكان بواسطة أن مسروقاً كان متريلاً ثأناً من شؤبه عوانه كان ناضياً ، وأنه تقي الخروج من عمله بل خرج منه ثم عاباه ثم عموه تقي أن يتركه كما هذا العمل ؟ هل هو القضاء أو عمل آخر ؟ أما القضاء فقد سئل رسول الله ﷺ عليه وسلم وأبو بكر وعمر ، وعمل ابن حزم في الأثرين بالآثر متايد على أن مسروقاً كان عاملاً على شيء ما يتنقل بالماله من خراج أوجرة أو غيرهما هو الذي ساءه الجبل ، ١٤ ولما تفرق إلى المعركة انشأ الله تعالى

(١) في الفتنة رقم (١٤) ، أو الجواهر ، (٢) في الفتنة رقم (١٦) « وكل » (٣) استنزه الزبلي في نصب الرأية عن عمر بن الخطاب لأنه صاحب المداية بكوننا سائلين ما كنا نعلم على العمود ولم يطع عليه الزبلي وإن كان الاستناد ضيقاً (٤) فقال الزبلي في نصب الرأية (ج ١ ص ٤٠٧) عن عبد الرزاق : أخبرنا الثوري عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن أبا هريرة بن سفيان كان عاملاً بدينسأل ابن عباس عن العنبر ؟ قال : إن كان في شيء فاقس ، ثم قاله ورواه قتاضي أيضاً سفیان الثوري به ، (٥) في الفتنة رقم (١٦) بوجه آخر ، وكان بوجه خطأ *

زكاة الفطر

٧٠٤ - مسألة (١) - زكاة الفطر من ومضبان فرض واجب على كل مسلم ، كبير أو صغير ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وإن كان من ذكرنا جنيثافي بطن أمه (٢) عن كل واحد صاع من تمر أو صاع من شعير ، وقد قدمنا أن الصاع أربعة أمداد بمدا النبي ﷺ وقد فسرناه قبل ، ولا يجزى شيء غير ما ذكرنا ، لاقبح ولا دقيق قمع أو شعير ، ولا خبز (٣) ولا قيمة ؛ ولا شيء غير ما ذكرنا *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أنا الضحاك ابن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : « فرض رسول الله ﷺ على كل نفس من المسلمين - حر أو عبد ، رجل أو امرأة ، صغير أو كبير - : صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا أبو اسحاق البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير » *

وقال مالك : ليست فرضاً . واحتج لمن قلده بأن قال : معنى « فرض رسول الله ﷺ » أي قدر مقدارها *

قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأنه دعوى بلا برهان واحالة اللفظة عن موضوعها (٤) بلا دليل ، وقد أوردنا أن رسول الله ﷺ أمر بها (٥) وأمره فرض ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتة أو يصيبهم عذاب أليم) *

وذكروا خبراً رويناه من طريق قيس بن سعد : « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ، ونحن نفعله » * وعنه أيضاً : « كنا نصوم عاشوراء ونعطى زكاة الفطر ما لم ينزل علينا صوم رمضان

(١) كلمة مسألة ، زيادة من المنعرقم (١٤) (٢) سياتى ابن حزم فيه ؛ فاعلمنا بما يأتي في المسألة ٧١٨ . ومن له من أبحاث الشمس من يوم الفطر فابعد ذلك أو اسلم كذلك ليس عليه زكاة فطر . (٣) في المنعرقم (١٤) ، لاقح ولا دقيق ولا خبز . (٤) في المنعرقم (١٦) واحالة ، القسط عن موضوعه ، (٥) قوله أمر بها ، سبق خطأ من المنعرقم (١٦) .

والزكاة ، فلما نزل لم تقرر ولم تنه عنه ، ونحن نقوله « (١) » .
قال أبو محمد : وهذا الخبر حجة لنا عليهم ، لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر ، فصار أمراً مفترضاً ثم لم ينه عنه ، فبقي فرضاً كما كان ، وأما يوم عاشوراء فلو لا أنه عليه السلام صح أنه قال بعد ذلك : « من شاء صامه ومن شاء تركه » لكان فرضه باقياً ، ولم يأت مثل هذا القول في زكاة الفطر ، فبطل تعليقهم بهذا الخبر ، وقد قال تعالى : (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقد سمى رسول الله ﷺ زكاة الفطر زكاة ، فهي داخلة في أمر الله تعالى بها ، والدلائل (٢) على هذا تكثر جداً .

وروينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن سليمان الأحول عن محمد بن سيرين وأبي قلابة قالاً جميعاً : زكاة الفطر فريضة فهو قول الشافعي وأبي سليمان وغيرهما .
وأجاز قوم أشياء (٣) غير ما أمر به رسول الله ﷺ فقال قوم : يجزئ فيها القمح وقال آخرون : والزبيب والأقط (٤) .

واحتجوا بأشياء منها : أنهم قالوا : إنما يخرج كل أحد بما يأكل ومن قوت أهل بلده ، قلنا : هذه دعوى باطل بلا برهان ، ثم قد قصصتموها لأنه إنما يأكل الخبر لا الحب ، فأوجبوا أن يعطى خبزاً لأنه هو أكله ، وهو قوت أهل بلده ، فان قالوا : هو غير ما جاء به الخبر ، قلنا : صدقتم وكذلك ما عدا التمر والشعير .
وقالوا : إنما خص عليه السلام بالذكر التمر والشعير لأنهما كانا قوت أهل المدينة .
قال أبو محمد : وهذا قول فاحش جداً ؛ أول ذلك أنه كذب على رسول الله ﷺ مكشوف !! لأن هذا القائل قوله عليه السلام ما لم يقل ؛ وهذا عظيم جداً .

(١) هذا الحديث بقليل من الروايات (ج ص ١٤) بإسنادين : أحدهما من طريق الحكم بن عتيبة عن القاسم عن عمرو ابن شريك عن قيس ؛ والآخر من طريق سلمة بن كهيل عن القاسم عن أبي عمار الهذلي عن قيس ، وهما إسنادان صحيحان رواهما ثقات ، والعجبان بن حمزة قال في فتح (ج ٣ ص ٢٩١) : « وتجب أن فاستأمروا بما يجول » . وتبين هذا البيوط في شرح الشافعي والشيخ كافي في الأوطار (ج ٤ ص ٢٥٠) ؛ وهو خطأ ، فليس فيه مجبول قط ؛ والخبر أنه لا دليل في فعل الشيخ كافي ابن حمزة : لا احتمالاً لا كفاً بالأمر الأول ؛ لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ، وكما قال المؤلفنا ، وأما حكم ابن حزم عن مالك القول بأنها ليست فرضاً فهو وهم متداولين قبل عنه ، قال مالك في الأوطار (ص ١٢٤) : « تجب زكاة الفطر على أهل المدينة كما تجب على أهل القرى ، وذلك لخبر رسول الله ﷺ فيمنعه وسلم فرضه زكاة فطر من رمضان على الناس ، على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ، وأما حكم البيوط في شرح الشافعي عن إبراهيم بن علي بن أبي بكر الاسم واشتهب من المالكية وابن أبيان من الشافعية ، وحكما بن رشد في بداية المجتهد (ج ١ ص ٢٥٣) عن بعض المتأخرين من أصحاب مالك . (٢) في التفسير رقم (١٦) « والليل » وهو خطأ (٣) في التفسير رقم (١٦) « شيئاً » وهو خطأ (٤) في فتح الحمزة مع كسر التاء لمعناها أو إسكانها ؛ وكسر الحمزة مع كسر التاء أو إسكانها ؛ ويعني الحمزة مع إسكان التاء فقط ، وهو وهم . يتفقون من الذين يخفون ، كما نفع من الجنب الجاف .

وقال له: من أين لك أن رسول الله ﷺ أراد أن يذكر القمع، والزبيب فسكت
عنهما وتصد إلى التمر والشعير لأنهما قوت أهل المدينة؟ وهذا لا يملئه إلا من أخيره
عليه السلام بذلك عن نفسه؛ أو من نزل عليه وحى بذلك •

وأيضاً: قلوصح لم ذلك لكان القرض في ذلك لا يلزم إلا أهل المدينة فقط •
وأيضاً: فإن الله تعالى قد علم وأئذ بذلك رسوله ﷺ أن الله تعالى سيفتح لهم
الثام: العراق يومصر يومأوراء البحار، فكيف يجوز أن يلبس على أهل هذه البلاد
دينهم؟ فيريد منهم أمراً ولا يذكره لهم؟ ويلزمهم بكلامه مالا يلزمهم من التمر والشعير؟
ونعوذ بالله من مثل هذا الظن الفاسد المختلط •

واحتجوا بأخبار قاسدة لا تصح •

منها خبر رويته من طريق اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي
ذباب عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري «فرض رسول الله ﷺ صدقة
الفطر صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط» (١) •

والحارث ضعيف، ثم لو صح لما كان فيه إلا الأقط لاسائر ما يجيزون •

ومن طريق ابن وهب عن كثير بن عبد الله بن عمرو المزني عن ربيع بن عبد الرحمن
عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قد ذكر «صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب أو صاعاً
من أقط أو صاعاً من شعير» •

وكثير بن عبد الله ساقط، لا يجوز الرواية عنه، (٢) ثم لو صح لم يكن فيه
إلا الأقط هو الزبيب •

(١) حرف القسائي (ج ١ ص ٥١) (٢) هكذا هنا الأستاذ هنا: «روى عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري •
المعروف أنديطاً يروى عن أبي عبد الرحمن عن عبد أبي سعيد: قاله: ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري • •
وقد روى ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ص ٢٤) قوله: «أخبرنا محمد بن عمر بن عبد الله بن عبد الرحمن الجهمي عن الزهري عن
عروة بن قافة، قال: وأخبرنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر، قال: وأخبرنا عبد العزيز بن محمد عن ربيع
بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جدته: «أنه فرض شعير رمضان بعدما مضت القبلات الكعبة بشير،
في شعبان، على رأس ثمانية عشر شهراً من مهاجر رسول الله ﷺ قبل الفطر، وأمر رسول الله ﷺ قبل الفطر يسلم في هذه
الليلة بكذا فقطر، وذلك قبل أن تفرض الزكاة في الأموال، ولما خرج عن الصغير والكبير، والمروءة، والذكر
والأنثى، صاع من تمر، أو صاع من شعير، أو صاع من زبيب، أو مدقة من بر، وكان يتخلط برسول الله ﷺ على الله
عليه وسلم قبل الفطر يومين، فيأمر بأجر اجاهل أن يندو إلى الملأ، وقال: اغنم - بينا الساكن - عن طواف هذا
اليوم، وكان قسمها اناربع بالغ وقتان شهر في الثلثين (ص ١٨٦) عن ابن سديد عن اختلاف، ولولا حذفه
محمد بن عمر الذي كان طريق الزهري وطريق عبيد بن عمر صحيحين، ولكنه جعل القبايل يتولد عن البديت
أصلا عن اختلاف طرقهما يريان حرم هوتين من هذان كثير بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن ربيع، معتمدة: ربيع الصغير

ومن طريق نصر بن حماد عن أبي معشر المسدي عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قد ذكر: «صاعا من تمر أو من شعير أو من زبيب أو من قح، ويقول: أغنؤهم عن تطواف هذا اليوم» (١) •

وأبو معشر المدني هذا يبيح مطرح يحدث بالموضوعات عن نافع وغيره •
ومن طريق يعلى عن حماد بن زيد عن الثمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة بن أبي صير (٢) عن أبيه عن النبي ﷺ «صاعا من بر عن كل ذكر أو أنثى، صغير أو كبير، غني أو فقير، حر أو مملوك» •
والثمان بن راشد ضعيف كثير الغلط، ثم لو صح لكان أبو حنيفة قد خالفه، لأنه لا يوجب إلا نصف صاع من بر •

ومن طريق همام بن يحيى: ثنا بكر بن وائل بن داود ثنا الزهري عن عبد الله ابن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله عن النبي ﷺ: «أنه أمر في صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير على كل واحد، أو صاع قح بين اثنين» •
وعن ابن جريج عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن النبي ﷺ •
وهذان مرسلان •

ومن طريق مسدد عن حماد بن زيد عن الثمان بن راشد عن الزهري عن ثعلبة ابن أبي صير عن أبيه عن النبي ﷺ (٣) في صدقة الفطر: «صاع من قح على كل اثنين» •
ومن طريق سليمان بن داود العتكي (٤) عن حماد بن زيد عن الثمان بن راشد عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صير (٥) عن أبيه عن النبي ﷺ (٦) في صدقة الفطر: «صاع من بر على كل اثنين» •
فحصل هذا الحديث راجعا إلى رجل مجهول الحال، مضطرب عنه، مختلف في اسمه، مرة عبد الله بن ثعلبة، ومرة ثعلبة بن عبد الله، ولا خلاف في أن الزهري لم يلق ثعلبة ابن أبي صير، وليس لعبد الله بن ثعلبة صحة •

وفيه خف (١) رواه هارث بن عطاء (ص ٢٧٥) بن طريق وكيع عن أبي معشر، ونسبه ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٦) إلى أبي يعلى أيضا. وقد ظهرا رواه ابن سعد عنه أصلا (٧) صير - بضم الصاد وقح العين المثلثين، وانظر ألفاظ هذا الحديث بغيره في تاريخ طبرد (ج ٢، ص ٢٠ - ٢١) وهاارثي (ص ٢٣٣ و ٢٢٤) كلمة «قح» زيادة عن نسخة رقم (١٤) (٤) بنح القين المبتدأ، المتأثر بالكاف، وهو أبو الربيع الزهراني المأخوذ، وقح نسخة رقم (١٦) والعتي، وهو خطأ فاحش (٥) في نسخة رقم (١٦) «عن الثمان بن راشد عن ثعلبة أو ثعلبة بن أبي صير» وهو خطأ (٦) كلمة «قح» زيادة عن نسخة رقم (١٤) •

وأحسن حديث في هذا الباب ما حدثناه حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك ابن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب ^(١) ثنا موسى بن اسماعيل ثنا همام بن يحيى عن بكر بن وائل : أن الزهري حدثه عن عبد الله بن ثعلبة بن أبي صعير ^(٢) عن أبيه « أن النبي ﷺ قام خطيباً فامر بصدقة الفطر ، صاع تمر أو صاع شعير عن كل واحد * ولم يذكر البر ولا شيتا غير التمر والشعير ، ولكننا لا نحتاج به . لأن عبد الله بن ثعلبة مجهول ، ثم هذا كله مخالف لقول مالك : والشافعي *

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي يزيد المدني ^(٣) : « أعطى رسول الله ﷺ لمظاهر شعيراً وقال : أطعم هذا فان مدين من شعير يقضيان مداً من قمح » * وهذا مرسل *

ومن طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب : أن رسول الله ﷺ لما حج بعث صارخاً في بطن مكة : ألا إن زكاة الفطر حق واجب على كل مسلم ، مدان من حنطة أو صاع مما سوى ذلك من الطعام * وهذا مرسل *

وعن جابر الجعفي عن الشعبي : « كانوا يخرجون على عهد رسول الله ﷺ زكاة الفطر ^(٤) صاع من تمر أو صاع من شعير ^(٥) أو نصف صاع من بر » * وهذا مرسل *

ومن طريق الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر . وعقيل بن خالد وعمرو بن الحارث ^(٦) قال عبد الرحمن وعقيل : عن الزهري وقال عمرو : عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ^(٧) ، ثم اتفق يزيد والزهري عن سعيد بن المسيب : « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر مدين من حنطة ^(٨) » *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، تنازع بين حرب وهو خطأ فاحش . قال ابن أيمن في نسخة ٢٥٢ . وزهير أمات سنة ٢٣٤ . وانما عرف ابن أيمن بالرواية عن أحمد بن زهير بن حرب (٢) في النسخة رقم (١٦) . ومن شعير وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) . أو يزيد المدني وهو خطأ . وأبو يزيد هذا تابعي ثقة (٤) قوله : زكاة الفطر ، سقط من النسخة رقم (١٦) (٥) رسم في الأصلين « صاع » مصحوباً بغير ألف في الموضعين ، ووضع علياً في النسخة رقم (١٤) كلمة « كفا » . وأشار قال احتال الخطأ ، والمحقاقه صواب . ففي البخاري في أبواب المعرف في حديث ابن عمر : « كما أعتز النبي صلى الله عليه وسلم قال : أربع ، فاقه قرواً في ذكر الصب ، وفي ماشية النسخة التي وثقت ماضية على رواية في ذكر رسم بين واحد على ألف في مضمون الوقت على المصوب بصور قار فروع والجور ، وانظر (شرح ابن عيسى على المصنف) طبع في الآراء المتأخرة (٦) ص ١٠٩ و ١٠ (٧) في النسخة رقم (١٦) . عمرو بن خالد وهو خطأ (٨) بضم اللام وقح السنين المهمة وآخره طام مهمة أيضاً (٨) في النسخة رقم (١٦) . من كل حنطة . وهو خطأ .

وهذا مرسل *

ومثله أيضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن القاسم بن محمد بن أبي بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلهم عن رسول الله ﷺ وهي مراسيل *

ومن طريق حميد عن الحسن بن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضها — يعني زكاة الفطر — صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو نصف صاع من بر * ولا يصح للحسن سماع من ابن عباس (١) »

وروي أيضا من طريق أبي هريرة : وأوس بن الحارث ، وعمرو بن شعيب أبيه عن جده وكل ذلك لا يصح ، ولا يشتغل به ، ولا يعمل به إلا جاهل (٢) * قال أبو محمد : وهذا مما نقصت كل طائفة منهم (٣) فيه أصلا *

فأما الشافعيون فانهم يقولون عن الشافعي : بأن مرسل سعيد بن المسيب حجة ، وقد تركوا هنا مرسل سعيد بن المسيب *

وقال الشافعي : في أشهر قوله لا تجزئ زكاة الفطر إلا من حب تخرج منه الزكاة ، وتوقف في الأقط ، وأجازة مرة أخرى *

وأما المالكيون فأجازوا المرسل وجعلوه كالمسند ، وخالفوا هنا من المراسيل مالم يجاز قبول شيء منها لجاز هنا : لكثرة شهرتها وبجيتها من طريق (١) فقهاء المدينة * وأما الحنفيون فانهم — في أشهر رواياتهم عنه — جعل الزبيب كالبرقي أنه يجزئ منه نصف صاع ، ولم يجز الأقط إلا بالقيمة ولا أجاز غير البر والشعير ودقيقهما وسويقهما والتمر والزبيب (٥) فقط إلا بالقيمة ، وهذا خلاف لبعض هذه الآثار (٦) وخلاف لجميعها في إجازة القيمة ، والمعجب كله من إطباقهم (١) على أن راوي الخبر إذا تركه

(١) حديث الحسن بن ابن عباس رواه أبو داود (ج ٢ ص ٣٢٣) والباقي (ج ٥ ص ٥٠) والله رضى (ص ٢٢٢) وروى نحوه الدارقطني (ص ٢٢٢) عن ابن سيرين عن ابن عباس ورجال القنات الأئمة مقطوع لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئا وروى الحاكم (ج ١ ص ٤١٠) والله رضى (ص ٢٢١) من طريق يحيى بن عباد عن ابن جريح عن عطاء بن ابن عباس ، وصححه الحاكم وضمنه النعيمي بن عبد الحميد ونقل عن العقلي أنه قال : حديث يدل على الكذب (٢) حديث أبي هريرة رواه الحاكم (ج ١ ص ٤١٠) والله رضى (ص ٢٢١) وصححه الحاكم ، وضمنه الذهبي بكر بن الأسود هو كاذب ، وروى نحوه الدارقطني موقوفًا بسناد صحيح (ص ٢٢٤) . وحديث أوس بن الحارث لم أجده . وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الترمذي (ج ١ ص ٤١٠) وطبع الهند والله رضى (ص ٢٢٠) وقال الترمذي : « حديث غريب حسن » (٣) كلمة منهم زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٤) « طرق » (٥) في النسخة رقم (١٤) « والشعير » بدل « والزبيب » وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٤) « الأخبار » (٧) في النسخة رقم (١٦) « الحمايم » وهو خطأ لا معنى له .

كان ذلك دليلا على سقوط الخبر ، كما قلوا في خبر غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا •
وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن ميمون
الرقى عن عجلد — هو ابن الحسين — عن هشام — هو ابن حسان — عن ابن سيرين
عن ابن عباس قال : ذكر في صدقة الفطر قال : صاع من تمر ، أو صاع من تمر ، أو صاع
من شعير ، أو صاع من سلت ^(١) •

فهذا ابن عباس قد خالف ما روى بإصح إسناد يكون عنه ^(٢) ، فواجب عليهم رد
تلك الرواية ، والا فقد تقضوا أصلهم •

وذكروا في ذلك حديثا صحيحا رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عياض
ابن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر : صاعا من طعام ،
أو صاعا من شعير ، أو صاعا من تمر ، أو صاعا من أقط ، أو صاعا من زبيب ^(٣) » •
قال أبو محمد : وهذا غير مستند ، وهو أيضا مضطرب فيه على أبي سعيد •

فرويناه من طريق البخاري : ثنا معاذ بن فضالة (حدثنا أبو عمر) ^(٤) عن زيد — هو
ابن أسلم — عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نخرج على عهد
رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعا من طعام ، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط ^(٥)
والتمر » •

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية أخبرني عياض بن عبد الله أنه
سمع أبا سعيد الخدري يقول : « كنا نخرج زكاة الفطر — ورسول الله ﷺ — فينا —
عن كل صغير وكبير حرمولك — : من ثلاثة أصناف : صاعا من تمر ، صاعا من أقط ،
صاعا من شعير ، قال أبو سعيد : فأما أنا فلا أزال أخرجه كذلك ^(٦) » •

ومن طريق سفيان بن عيينة : ثنا ابن عجلان سمعت عياض بن عبد الله يخبر عن أبي سعيد
الخدري قال : « لم نخرج على عهد رسول الله ﷺ إلا صاعا من تمر أو صاعا من شعير
أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط أو صاعا من دقيق أو صاعا من سلت » ثم شك سفيان

(١) وله القسائي (ج ٥ ص ٥٠) ولكن فيه « صاعا » بالنصب في المواضع الأربعة (٢) فالتسخرق (٣) « يكون
فيه » وهو خطأ . وائر ابن عباس هذا موقف كاتري . وقد أثرنا فيها سبق الرفع الذي عند الفارضي ، وقد
جعل ابن حزم هذا إسنادا صحيحا وليس كآمال ، فامتنع . قال أحمد وابن اللذين وابن معين والبيهقي « محمد بن سيرين لم
يسمع من ابن عباس شيئا » فله تارح الفارضي ، وفي المراسيل لابن أبي حاتم نحوه عن أحمد وابن اللذين (ص ٦٨)
(٢) في الموطأ (ص ١٢٤) والبخاري (ج ٢ ص ١٦٠) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٩) (٤) قوله « حدثنا أبو عمر » سقط خطا من
الإسلاين . وزدناه من البخاري (ج ٢ ص ٢٦٩) وأبو عمر موصوف بن ميسرة (٥) في البخاري « وفيه » (٦) قوله « والزبيب
والأقط ، سقط خطا من التسخرق (١٦) (٧) هو مسلم (ج ١ ص ٢٦٩) •

قال : «دقيق أولست (١)» *

ومن طريق الليث عن يزيد — حو ابن أبي حبيب — عن عبد الله (٢) بن عبد الله ابن عثمان أن عياض بن عبد الله حدثه أن أبا سعيد الخدري قال : « كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من أقط : لانخرج غيره » يعني في زكاة الفطر *

قال أبو محمد : فقي بعض هذه الأخبار إبطال إخراج البرجيلة ، وفي بعضها إنبات الزبيب ، وفي بعضها فيه ، وإنبات الأقط جملة ، وليس فيها شيء غير ذلك ، وهم يعيون الأخبار المستندة — التي لا نمنع فيها — بأقل من هذا الاضطراب ، كحديث إبطال تحريم الرضعة والرضعتين وغير ذلك (٣) *

ثم انه ليس من هذا كله خبر مستند ، لأنه ليس في شيء منه أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره * ولا يحب أكثر من يقول في خبر جابر الثالث : « كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ » وحديث أسماء بنت أبي بكر الثالث : « كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ » — ان هذان (١) ليسا مستدين ، لأنه ليس فيما أن رسول الله ﷺ علم بذلك فأقره ، ثم يجعل حديث أبي سعيد هذا مستنداً على اضطرابه وتعارض روايته فيه !! *

فليقل كل ذي عقل : أيما أولى (٢) أن يكون لا يخفى على رسول الله ﷺ ؟ بيع رجل من أصحابه أمولده ، أو ذبح فرس في بيت أبي بكر الصديق أو بيت الزبير وبينهما مطبئان (٣) بيت رسول الله ﷺ وابنته عنده ، على عزة الخيل عندهم وقتلها وحاجتهم إليها ، أم صدقة رجل من المسلمين في بني خندرة في عوالي المدينة بصاع أقط أو صاع زبيب

(١) طريقه في عندي داود (ج ٢ ص ٢٩٠) والسنائي (ج ٥ ص ٥٢) والبارق (ص ٢٢٣) قال أبو داود : زاد سفیان : «لوصاعاً من دقيق» قال ساعد : «أنكروا عليه فتركه سفیان ، قال أبو داود : هذا ما زادهم من إنجينة» وقال البارقي : «قال البارقي : فقال له علي بن الحسين — يعني سفیان — وهو منا : يا أحمد لا يذکر في هذا دقيق ، قال : بل هو فيه» وهو يدل على ان سفیان شك فيه ، ومرتة تركه ، ومرتة تركته ، وابن النضر يفتي منه (٢) كذا في الامليين بالتكثير ، وفي السنائي (ج ٥ ص ٥٢) «عبد الله» بالتصغير ، وهو غل الاختلاف في اسمه ، والذي في أبي داود (ج ٢ ص ٢٩٠) بالتكثير ، رواه الرازي (٢) ليس هذا من الاضطراب في شيء ، بل ان بعض الروايات يربط بعضهم ، ومنهم من يذکر شيئا ويسوع غيره ، وزيادته مستفوية ، فالواجب جمع كل ما ورد في الروايات الصحيحة ، اذا تارض فيها أصلاً (٤) ممكننا في السنن (١٦) وهو صحيح عريه ، وفي السنن (١٤) «مدين» (٥) في السنن (١٦) «والأول» وما تناهوا الصحيح (٦) بتحديد قانون الفتحة ، يعني لاجنبه ، وإصله : محدود بالاطابوي جال الاغنية *

!؟ ولو ذبح فرس للأكل في جانب من جوانب بغداد ما كان يمكن أن يخفى في الجانب الآخر ، ولو تصدقت امرأة أحدنا أو جاره الملائق بصاع أقط أو صاع زبيب وصاع قح ما كان هو يعلمه في الأغلب ، فأعجبوا لعكس هؤلاء القوم الحقائق !! (١)

ثم إن هذه الطوائف الثلاثة مخالفة لما في هذا الخبر *

أما أبو حنيفة فأشهر أقواله أن نصف صاع زبيب يحزى ، وأن الأقط لا يحزى إلا بالقيمة *

وأما الشافعي فأشهر أقواله أن الأقط لا يحزى ، وأجاز إخراج ما منعت هذه الأخبار من إخراج ، بما لم يذكر فيها من النرة وغير ذلك *

وأما المالكيون ، والشافعيون يخالفونها جملة ، لأنهم لا يحزبون إخراج شيء من هذه المذكورات في هذا الخبر إلا لمن كانت قوته ، وخبر أبي سعيد لا يختلف فيه أنه على التخير ، وكلهم يحزب إخراج ما منعت هذه الأخبار من إخراج *

فن أضل ممن يحتج بما هو أول مخالف له ؟! ما هذا من التقوى ، ولا من البر : ولا من التصح لمن اغتر بهم (٢) من المسلمين !! *

وأما نحن فوالله لو انسند (٣) صحيحا شيء من كل ما ذكرنا من الأخبار لبادرنا إلى الأخذ به . وما توقعنا عند ذلك ، لكنه ليس منها مسند صحيح ولا واحد ، فلا يحل الأخذ بها في دين الله تعالى *

وقال بعضهم : إنما قلنا بجواز القمح لكثرة القائلين به ، وجمع فرس بعضهم قاذى الاجتماع في ذلك جرأة وجهلا ! (٤) *

فذكروا ما رويانه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الذكر ، والأنثى ، والحرة ، والعبد : صاع من تمر أو صاع (٥) من شعير ، قال ابن عمر : فعدله الناس بعد مدين (٦) من قح » *

(١) أعطى المؤلف وشفيقا في زعمان حديثا في سعيد ليس من هذا ، وألفاظه تدل على أن ذلك كان معلوما معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كالخطاب من زعمان خبره جميع أمهات الأولاد وخبر ذبح الفرس موقرانا . (٢) في النسفة رقم (١٤) ، (٣) في النسفة رقم (١٦) ، (٤) وأما نحن فنؤسده (٤) في النسفة رقم (١٦) ، (٥) في ذلك جملة (٥) ، (٦) رسم صاع . هنا في المزمعين بجزء الألف في الأصلين ، وانظروا كتبنا قريبا ، ويحتمل أيضا أن يكون هنا موقرانا (٦) في النسفة رقم (١٤) « بعده يدين » .

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر : « فعدل الناس بعد ^(١) نصف صاع من بر ، وكان ابن عمر يعطى التمر ، فأعوز أهل المدينة التمر عاما فأعطى الشعير » •

قال أبو محمد : لو كان فعل الناس حجة عند ابن عمر ما استجاز خلافه ، وقد قال الله تعالى : (أن الناس قد جعوا لكم) . ولا حجة على رسول الله ﷺ بالناس ، لكن حجة على الناس وعلى الجن معهم ، ونحن نتقرب الى الله تعالى بخلاف الناس الذين يتقرب ابن عمر اليه بخلافهم •

وذكروا ما رويناه من طريق حسين بن عذائقة ثنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر : « كان الناس يخرجون صدقة الفطر في عهد رسول الله ﷺ صاعاً من شعير ، أو تمر ، أو زبيب ، أو سلت ^(٢) » •

قال أبو محمد : هذا لا يستد ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ علم ذلك وأقره ، ثم خلافهم له — لو انستد وصح — كخلافهم لحديث أبي سعيد الذي ذكرناه ، وإبطال تهويلهم بما فيه من « كان الناس يخرجون » بخلاف ابن عمر المخبر عنهم كما في خبر أبي سعيد سواء سواء •

وأيضاً فإن راوى هذا الخبر عبد العزيز بن أبي رواد ، وهو ضعيف منكر الحديث • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن عمران بن حدير عن أبي مجلز قال قلت لابن عمر : ان الله قد أوسع ، والبر أفضل من التمر ؟ يعني في صدقة الفطر ، فقال له ابن عمر : ان أصحابي ^(٣) سلكوا طريقاً فأنا أحب أن أسلكه •

قال أبو محمد : فهذا ابن عمر قد ذكرنا أنه كان لا يخرج الا التمر ، أو الشعير ، ولا يخرج البر ، وقيل له في ذلك : فأخبر ^(٤) أنه في عمله ذلك على طريق ^(٥) أصحابه ، فهو لا هم الناس الذين يستوحش من خلافهم ^(٦) . وهم الصحابة رضی الله عنهم ، بأصح طريق

(١) كلمة بعد سقطت عن النسخة رقم (١٦) ، والذي في البخاري (ج ٢ ص ٢٦١) فعدل الناس نصف صاع ، الخبر كذلك في مسلم (ج ١ ص ٢٦٩) من طريق يزيد بن زريع عن أيوب . والذي هنا يوافق ما في داود (ج ٢ ص ٢٨) (٢) برواهما داود (ج ٢ ص ٢٨) والنسائي (ج ٥ ص ٥٢) والحاكم (ج ١ ص ٤٠٩) وصححه هو والذهبي ، وعبد العزيز ابن أبي رواد ثقة عاقل ، وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما ، وتعالى المؤلف في تصحيحه وتبع ابن حبان أنزعم أنه روى عن نافع عن ابن عمر بن خلف بن موهبة ، قال الذهبي في الميزان : « هكذا قال ابن حبان بن موهبة » (٣) في النسخة رقم (١٦) « أصحابي » بخلافه ، (٤) في النسخة رقم (١٦) « فأخبره » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « طريقه » وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) « من خالفهم » وهو خطأ •

وانهم يدعون الاجماع بأقل من هذا اذا وجدوه *
وعن أفلح بن حيد : كان القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق يخرج زكاة الفطر
صاعا من تمر *

ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه : أنه كان اذا كان يوم الفطر أرسل صدقة كل
انسان من أهله صاعا من تمر *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا حماد بن مسعدة ^(١) عن خالد بن أبي بكر قال : كان
سالم بن عبد الله لا يخرج الا تمرا ، يعنى فى صدقة الفطر *

فولاء ابن عمر ، والقاسم ، وسالم ، وعروة لا يخرجون فى صدقة الفطر إلا التمر ، وهم
يقتاتون البر بلا خلاف ، وان اموالهم لتسع الى اخراج ^(٢) صاع دراهم عن أنفسهم ،
ولا يؤثر ذلك فى اموالهم رضى الله عنهم *

فان قيل : هم من أهل المدينة *
قلنا : ما خص رسول الله ﷺ بحكم صدقة الفطر أهل المدينة من أهل الصين ،
ولابست الى أهل ^(٣) المدينة دون غيرهم *

والعجب كل العجب من إجازة مالك إخراج الذرة ، والدخن ، والأرز لمن كان ذلك
قوته ، وليس شيء من ذلك مذكورا فى شيء من الاخبار أصلا ، ومنع من إخراج
الذيق لانه لم يذكر فى الاخبار ، ومنع من اخراج القطاني وان كانت قوت المخرج !
ومنع من التين ، والزيتون ، وان كانا قوت المخرج او هذا كله تناقض بخلاف للأخبار ،
وتخاذل فى القياس ! وابطالهم لتعليهم بأن البر أفضل من الشعير ! ولا شك فى ان الذيق
والخبز من البر والسكر أفضل من البر وأقل مؤنة وأجمل نفعاً ! فرة يميزون ما ليس فى
الخبز ، ومرة يمينون بما ليس فى الخبز ! وبالله تعالى التوفيق *

وهكذا القول فى الشافيين ولا فرق *

قال أبو محمد : وشغب الحنفيون بأخبار نذكر منها طرفا إن شاء الله تعالى : *
منها خبر رويناه من طريق سفيان وشعبة كلاهما عن عاصم بن سليمان الأحول سمع
أياقلا بن قال : حدثني من أدنى الى أبي بكر الصديق نصف صاع بر فى صدقة الفطر ^(٤) *
ومن طريق الحسين ^(٥) بن على الجعفي عن زائدة عن عبد العزيز بن أبي رواد عن

(١) فى نسخة رقم (١٦) « حاصن ميسرة » وهو خطأ (٢) فى نسخة رقم (١٦) « لا اخراج » (٣) فى نسخة رقم (١٦)
« لامل » (٤) رواه المارغنى من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن مسر كلاهما عن عاصم (ص ٢٧٥) (٥) فى نسخة رقم
(١٤) « الحسن » وهو خطأ .

نافع عن ابن عمر قال : « كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من شعير ، أو تمر ، أو أوسلت ، أو زبيب : قال ابن عمر : فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء » (١) .

ومن طريق حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث (٢) : أنه سمع عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو يخطب . فقال في صدقة الفطر : صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو نصف صاع من بر .

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : صاع من تمر أو صاع من شعير أو نصف صاع من بر (٣) . ومن طريق جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : (٤) « كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع ، فأما إذ أوسع الله تعالى على الناس فاني أرى أن تصدق بصاع » .

ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر : كانت أسماء بنت أبي بكر الصديق تطعم زكاة الفطر — عن تمر — صاعا من تمر : صاعا من شعير ، أو نصف صاع من بر .

ومن طريق ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : صدقة الفطر على كل مسلم مدان من قح ، أو صاع من تمر ، أو شعير (٥) .

ومن طريق معمر عن الزهري عن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : زكاة الفطر على كل فقير وغني (٦) صاع من تمر أو نصف صاع من قح .

وعن ابن جريج : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع ابن الزبير يقول على المنبر : زكاة الفطر مدان من قح أو صاع من شعير أو تمر ، قال عمرو بن دينار : وبلغني هذا أيضا عن ابن عباس .

ومن طريق عبد الكريم أبي أمية عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن الأسود عن عبد الله

(١) معنى الحديث قريباً وأمره وأما داود والنسائي والحاكم . ولكن الزيادة تأتي آخر معناها أي عند أبي داود فقط . ووقع نسخاى داود المطبوع عن المبرور « جعل عمر نصف صاع حنط من تلك الأشياء » . وعليها شرح الشراح . وهي خطأ ، والصواب ما هنا ، وهذا الموافق لابي داود المطبوع بالحطبة الكتبية بمصر سنة ١٢٨٠ (ج ١ ص ١٦٢) (٢) في النسخة رقم (١٦) « عن الأشعث » وهو خطأ . وأبو الأشعث هو شراحيل الصنعاني أبي قحيم شهيد فتح دمشق ومات من معاوية (٣) رواه الفهرستي (ص ٢٢٠) من طريق عبد الرزاق عن الثوري (٤) كلمة « قالت » زيادة في بعض النسخ (٥) قوله البار فطني من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج (ص ٢٢٠) (٦) في النسخة رقم (١٦) « فقير أو غني » .

ابن مسعود قال : مدان من قح أو صاع من تمر أو شعير ، يعني في صدقة الفطر ^(١) *
ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا عبد الله بن مسلة بن قنبل ثنا داود — يعني
ابن قيس — عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نخرج — اذ
كان فينا رسول الله ﷺ — ^(٢) زكاة الفطر صاعا من أقط أو صاعا من طعام أو صاعا
من زبيب ، فلم نزل نخرج ذلك ^(٣) حتى قدم معاوية حاجا ومعتبرا ؛ فكلم الناس على المنبر
فقال : انى أرى أن مدين من سمراء الشام ^(٤) تعدل صاعا من تمر ، فأخذ الناس بذلك ،
قال أبو سعيد : فاما انا فلا ازال أخرجه أبدا ما عشت كما كنت أخرجه » *

ومن طريق حماد بن سلة عن يونس بن عبيد عن الحسن : ان مروان بعث الى
أبي سعيد : ان ابعث الى بزكا فريقك ، فقال أبو سعيد : ان مروان لا يعلم ، انما علينا ^(٥)
ان نعلم عن كل رأس عند كل فطر صاع تمر أو نصف صاع بر *

ورويانا من طريق محمد بن اسحاق ثنا عبد الله ^(٦) بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن
حزام عن عياض بن سعد ^(٧) قال : « ذكرت لأبي سعيد الخدري صدقة الفطر ، فقال
لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ : صاعا من تمر أو صاعا من شعير
أو صاع زبيب ^(٨) أو صاع أقط ، قليل له ، أو مدين من قح ؟ فقال : لا ، تلك قيمة
معاوية ، لا أقبلها ولا أعمل بها » *

فهذا أبو سعيد يمتنع من البر جملة وماعدا ما ذكر ^(٩) *

وصح عن عمر بن عبد العزيز إيجاب نصف صاع من بر على الانسان في صدقة الفطر ،
أو قيمته على أهل الديوان نصف درهم *

من طريق ^(١٠) وكيع عن قرّة بن خالد قال : كتب عمر بن عبد العزيز الينا بذلك *
وصح أيضا عن طلوس ، ومجاهد ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وأبي سلة

(١) رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم (ص ٢٥٥) (٢) في مسلم (ج ١ ص ٢٦٩)
زيادة « عن كل شعير وكير ، حرا أو ملوك » (٣) في مسلم « صاعا من طعام أو صاعا من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا
من تمر أو صاعا من زبيب فلم نزل نخرجه » (٤) في نسخة (٥) في نسخة (٦) « وانما علينا وهو خطأ في الرسم يوم
في المنى » (٧) في نسخة (٨) « وانما عليه الخ وهو خطأ » (٩) في نسخة (١٠) « عياض بن سعيد » وهو خطأ .
فانه عياض بن عبد الله بن سعيد بن أبي سرح (٨) في نسخة (٩) « أو صاعا من زبيب (٩) وقع الحديث
للمؤلف مختصرا أو ناقضا ، فلنأخذ ما وقع له . واستنبط منه هذا ، ولكن الحديث رواه الدارقطني (ص ٢٢٢)
والحاكم (ج ١ ص ٤١١) كلاهما من طريق محمد بن اسحق بإسناده هنا يلحق : « لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم : صاعا من تمر أو صاعا من خنقا أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط » وهذا المختص
الزبيب . وهنا ما يختلف فيه الرواة ، يذكر بعضهم طاولوا ذكر الآخر غيره ، وكل صحيح ، وزيادة التفتيح
(١٠) في نسخة (١٦) « ومن طريق وهو خطأ »

ابن عبد الرحمن بن عوف ، وسعيد بن جبير ، وهو قول الأوزاعي ، والليث ، وسفيان الثوري . قال أبو محمد : تناقض ههنا المالكيون المولون بعمل أهل المدينة فقالوا بأب بكر ، وعمر ، وعثمان ^(١) ، وعلي بن أبي طالب ، وعائشة وأسما بنت أبي بكر ، وأباهر ورق جابر بن عبد الله ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن الزبير ، وأبا سعيد الخدري ، وهو عنهم كلهم صحيح إلا عن أبي بكر ، وابن عباس ، وابن مسعود ، إلا أن المالكين يحتجون بأضعف من هذه الطرق إذا واقفتهم ! ثم فقها المدينة : ابن المسيب ، وعروة ، وأبأسلة بن عبد الرحمن ^(٢) ، وغيرهم أفلا يتقى الله من يزيد في الثرائع مالم يصح قط ، من جلد الشارب للخم ثمانين ، برواية لم تصح قط عن عمر ، ثم قد صح خلافا عنه وعن أبي بكر قبله . وعن عثمان وعلي بعده ، والحسن . وعبد الله بن جعفر بحضرة الصحابة رضی الله عنهم لا يخالفهم منهم أحد ، ومعهم السنة الثابتة — : ثم لا يلتفت ههنا إلى هؤلاء كلهم !! *

وأما الخيفيون — المتزنون في هذا المكان باتباعهم ! — فقد خالفوا بأب بكر ، وعمر ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، وابن عباس ، والمغيرة بن شعبة ، وأنس بن مالك ، وأمسلة أم المؤمنين في المسح على العمامة : وخالفوا علي بن أبي طالب ، وأبأسلة ، وعمار بن ياسر ، والبراء بن عازب ، وبولالا ، وأبأمامة الباهلي ، وأنس بن مالك ، وابن عمر ، وسهل بن سعد في جواز المسح على الجورين ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة من كل من يجيز المسح على الخفين !! ومثل هذا لهم كثير جداً ، وبالله تعالى تأييد ، ولا حجة إلا فيما صح عن النبي ﷺ وقد ذكرناه *

قال أبو محمد : وروينا عن عطاء : ليس على الأعراب وأهل البادية زكاة الفطر . وعن الحسن : أنها عليهم ، وأنهم يخرجون في ذلك اللبن *

قال أبو محمد : لم يخص رسول الله ﷺ أعرابيا ولا بدويا من غيرهم : فلم يجز ^(٣) تخصيص أحد من المسلمين ، ولا يجزى لبن ولا غيره ، إلا الشعير أو التمر فقط ^(٤) *

(١) حذف اسم «عثمان» من النسخة رقم (١٦) بوابنا مع الصواب فقد قدمت الرواية عن ذلك رضي الله عنه .
(٢) في النسخة رقم (١٦) «وابسلة وغيرهم» (٣) في النسخة رقم (١٦) «فلا يجزى» (٤) من تأمل في طريق الأحاديث الواردة في ذلك فليست مع اختلاف القائلين عن الصحابة رضي الله عنهم — طرأ ابن حزم لاحية له في الإقتصار على إخراج التمر والشعير ، وهذا مما يؤيد بحضرة الصحابة رضي الله عنهم رأى مدين من سمراء الشام يدل مع من شعير أو غيره . ولم ينكر عليه ذلك أحد — أي إخراج قمح موضع الشعير — وإنما انكر أبو سعيد المقدار فرأى إخراج صاع من قمح ، وابن عمر إنما كان يخرج في عصاة قصما كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ فليست له من إخراج غير ذلك ، ولو رأى عمل الناس بإطالوم الصحابة فليست على لا تنكره أشد إنكار ، وقد كان رضي الله عنه يتخذه في أشياء ، لا على سبيل التشريع — بل على سبيل الحرص على

وأما الحلى فإن رسول الله ﷺ أوجبها على كل صغير أو كبير ، والجنين يقع عليه اسم صغير ، فإذا أكل مائة وعشرين يوما في بطن أمه قبل انصداع الفجر من ليلة الفطر وجب أن تؤدى عنه صدقة الفطر •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا حصص ابن عمر الثمري ، ومحمد بن كثير ، قال حصص : ثنا شعبة ، وقال ابن كثير : ثنا سفيان الثوري ، ثم اتفق سفيان وشعبة كلاهما عن الأعمش : ثنا زيد بن وهب ثنا عبد الله ابن مسعود ثنا رسول الله ﷺ : « ان خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما ، ثم يكون علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضغه مثل ذلك ، ثم يبعث الله إليه ملكا فيؤمر بأربع كلمات : رزقه يوم عمله ، وأجله ، ثم يكتب شئ أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح » •

قال أبو محمد : هو قبل ما ذكرنا موات ، فلا حكم على ميت ، فأما إذا كان حيا كما أخبر رسول الله ﷺ فكل حكم وجب على الصغير فهو واجب عليه •

روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل : ثنا أبي ثنا المعتمر بن سليمان التيمي عن حيد عن بكر بن عبد الله المزني ^(١) وقادة : أن عثمان بن عفان كان يعطي صدقة الفطر عن الصغير والكبير ، والحلى •

وعن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال : كان يعجبهم أن يعطوا زكاة الفطر عن الصغير والكبير ، حتى عن الحلى في بطن أمه . وأبو قلابة أدرك الصحابة وصحبهم وروى عنهم •

ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن رجل عن سليمان بن يسار : أنه مثل عن الحلى أيزكي عنه ؟ قال : نعم •

ولا يعرف لثمان في هذا مخالف من الصحابة ، وهم يعظمون بمثل هذا إذا واقعهم ^(٢) •
 ٧٠٥ — مسألة — ويؤدىها المسلم عن رقيقه ، مؤمنهم وكافرهم ، من كان منهم لتجارة ^(٣) أو لغير تجارة كما ذكرنا ، وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان الثوري في الكفار •
 وقال مالك ، والشافعي ، وأبو سليمان : لا تؤدى إلا عن المسلمين منهم •

الإباح قطع ، كما كان يلقى مواضع نزول رسول الله ﷺ فاعطى المسلم . ولم يراحم المسلمين ذلك واجبا ، والزكاة إنما سجدت لاغتناء لقرار عن الطواف يوم الميول لا غنى يمتنعون بالمع والى ، ولينظر امرؤ لنفسه ، هل يرى أمينة الفقير عن الطواف إذا اعطاه ساعة ثم أوصاه شيعي فيمثل الفاجر في هذه الأيام ؟ أو ما يأنى مثل هذا الفقير إلا أن يطوف ليجمع شترها يئس من التيقظ ليعتصم ولا ولاده ما يتفوتون به ؟ وأقلما أدى إلى السوا السيل ^(١) في السفر ثم ^(٢) « حينئذ يكره عبد الله المزني » وهو خطأ ، بل حيد هو حميد الطويل ^(٣) ولكن هل يفتى بما أتى بالوقت على وجوب زكاة الفطر عن الحلى ؟ ^(٤) في السفر ثم ^(٥) « التجارة » .

وقال أبو حنيفة : لا تؤدى زكاة الفطر عن رقيق التجارة •

وقال مالك بن النافعي ، وأبو سليمان : تؤدى عنهم زكاة الفطر •

وقالوا كلهم — حاشا أبا سليمان — : يخرجها السيد عنهم ، وبه تقول •

وقال أبو سليمان : يخرجها الرقيق عن أنفسهم •

واحتج من لم ير اخراجها عن الرقيق الكفار بما روى عن رسول الله ﷺ :
« فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد ذكر أو أنثى ، صغير أو كبير
من المسلمين » •

قال أبو محمد : وهذا صحيح ، وبه نأخذ ، إلا أنه ليس فيه إسقاطها عن المسلم
في الكفار من رقيقه ولا إيجابها ، فلم يكن إلا هذا الخبر وحده لا وجبت علينا زكاة
الفطر إلا عن المسلمين من رقيقنا فقط •

ولكن وجدنا ما حدثناه يوسف بن عبد الله النخعي قال ثنا عبد الله بن محمد
ابن يوسف الأزدي القاضي ثنا يحيى بن مالك بن عائد ثنا محمد بن سليمان بن أبي الشرف
ثنا محمد بن مكي الخولاني وأبراهيم بن اسمعيل الناقضي قالا جميعاً : ثنا محمد بن عبد الله
ابن عبد الحكم ثنا سعيد بن أبي مريم أخبرني نافع بن يزيد ^(١) عن جعفر بن ربيعة
عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فريضة
وعبده صدقة ، إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد رويناه من غير هذه الطريق ^(٢) •

قال أبو محمد : فأوجب عليه الصلاة والسلام صدقة الفطر على المسلم في رقيقه
عموماً ، فكان هذا زائداً على حديث أبي سعيد الخدري ، وكان ما في حديث أبي سعيد ^(٣)
بعض ما في هذا الحديث ، لا معارضاً له أصلاً ، فلم يخر خلاف هذا الخبر ^(٤) •
وبهذا الخبر يجب تأدية زكاة الفطر على السيد عن رقيقه ، لا على الرقيق •

(١) في الأصلين « نافع بن زيد » وهو خطأ ، وليس في الرواة — فيانرف — من اسمه هكذا ، وأما هو فنافع
ابن يزيد الكلابي المصري ثقة ، وكان من خياره بمحصل إقطاعه وسلم كما قال ابن أبي مريم تعليقه . مات سنة ١٦٨
(٢) في صحيح مسلم (١٣ ص ٢٦٨) من حديث أبي هريرة قرفوعاً « ليس في البعده صدقة إلا صدقة الفطر » ، وروى أبو طرود
(٣ ص ٢١٨) ، بإسناده مجهول من طريق عراك عن أبي هريرة نحو ما رواه المؤلف . ورواه البخاري (ص ٢١٤) من طريق
ابن أبي مريم كما هنا ، ومن طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عبيدة بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ،
ومن طريق أبي أسامة عن أسامة بن زيد عن مكحول عن عراك عن أبي هريرة عن أسامة بن سعيد بن أبي سعيد عن أبي
هريرة ، كلهم رواهم قرفوعاً كما هنا . وإسناد المؤلف وإسناد البخاري من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة إسنادهما
صحيحان جداً (٢) في النسخة رقم (١٤) « وكان باقي حديث أبي سعيد » وما أصبح وأحسن (٤) غلط المؤلف
وغلط كعادته فيهم يقولوا في ثقتهم •

وبه أيضاً يسقط مادعوه من زكاة التجارة في الرقيق ، لأنه عليه السلام أبطل كل زكاة في الرقيق إلا زكاة الفطر .

والعجب كل العجب من أن أبا حنيفة وأصحابه أتوا إلى زكاتين مفروقتين ، إحداهما في المواشي ، والأخرى زكاة الفطر في الرقيق — فأسقطوا بإحداهما زكاة التجارة في المواشي المتخذة للتجارة ، وأسقطوا الأخرى بزكاة التجارة في الرقيق ، وحسبك بهذا تلاعباً !
والعجب أنهم غلبوا ما روى في بعض الأخبار « في سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة » ولم يغلبوا ما جاء في بعض الأخبار في أن « صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد صغير ، أو كبير ، أو أنثى من المسلمين » على ما جاء في سائر الأخبار « الاصدقة الفطر في الرقيق » وهذا تحكم فاسد وتناقض ! ولا بد من تغليب الأعم على الأخص في كل موضع ، إلا أن يأتي بيان نص في الأخص ينفي ذلك الحكم في الأعم ، وبالله تعالى التوفيق .

٧٠٦ — مسألة — فإن كان عبد أو أمة بين اثنين فصاعداً ففلى سيدهما إخراج زكاة الفطر ، يخرج عن كل واحد من مالكيه بقدر حصته فيه ، وكذلك إن كان الرقيق كثيراً بين سيدين فصاعداً .

وقال أبو حنيفة ، والحسن بن حي ، وسفيان الثوري : ليس على سيده ولا عليه أداء ^(١) زكاة الفطر ، وكذلك لو كثر الرقيق المشترك .

وقال مالك ، والشافعي : يخرج عنه سيده . بقدر ما يملك كل واحد منهما ، وكذلك لو كثر الرقيق .

قال أبو محمد : ما نعلم لمن أسقط عنه صدقة الفطر وعن سيده حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : ليس أحد من سيده يملك عبداً ، ولا أمة . وقال بعضهم : من ملك بعد الصاع لم يكن عليه أدائه ، فكذلك من ملك بعض عبد ، أو بعض كل عبد ، أو أمة من رقيق كثير .
قال أبو محمد : أما قولهم : لا يملك عبداً ، ولا أمة فصدقوا ، ولا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل : يخرجها كل أحد عن عبده وأمه ، وإنما قال : ^(٢) « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » فبؤلاء رقيق ، والعبد المشترك رقيق ، فالصدقة فيه واجبة بنص الخبر المذكور على المسلم ، وهذا اسم يعم النوع كله وبعضه ، وقمع على الواحد والجميع ، وهذا النص لم يميز في الرقة الواجبة نصفاً ورتبتين : لأنه لا يقع عليهما ^(٣) اسم « رقة » والنص جاء بمعنى رقة .

(١) في النسخة رقم (١٦) « واما » وروى (٢) كلمة « وقال » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « عليها » وروى «

وقال الحنفيون : من أعطى نصفى شاتين في الزكاة أجرأته ، ولو أعتق نصفى رقتين في رقبة واحدة لم يجزه *

وقال محمد بن الحسن : من كان من مملوك بين اثنين فصاعداً فعلى ساداته فيه زكاة الفطر ؛ فان كان عبدان فصاعداً بين اثنين فلا صدقة فطر على الرقيق ولا على من يملكهم .
وأما قولهم : إنه قياس على من لم يجد إلا بعض الصاع فالقياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ؛ لأنه قياس للخطأ على الخطأ ؛ بل من قدر على بعض صاع لزمه أدائه . على ما بين بعد هذا ان شاء الله تعالى (١) *

وقد روينا من طريق وكيع عن سفيان عن أبي الحويرث عن محمد بن عمار عن أبي هريرة قال : ليس زكاة الفطر الا عن مملوك تملكه ؛ قال وكيع : يعنى في المملوك بين الرجلين . وهذا مما خالف فيه المالكيون صاحباً لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف . وهذا مما خالف فيه الحنفيون حكم رسول الله ﷺ في إيجابه صدقة الفطر على كل حر . وعبد صغير . أو كبير ذكر أو أنثى ، وخالفوا فيه القياس ؛ لأنهم أوجبوا الزكاة في النعم المشتركة وأسقطوا زكاة الفطر عن الرقيق المشترك *

٧٠٧ — مسألة — وأما المكاتب الذى لم يؤد شيئاً من كتابته فهو عبد ، يؤدى سيده عنه زكاة الفطر (٢) *

فان أدنى من كتابته ما قل أو كثر ؛ أو كان عبد بعضه حر وبعضه رقيق ، أو أمة كذلك : — فان الشافعى قال فيمن بعضه حر وبعضه مملوك : على مالك بعضه إخراج صدقة الفطر عنه بمقدار ما يملك منه ؛ وعليه أن يخرج عن نفسه بمقدار ما فيه من الحرية ، ولم ير على سيد المكاتب أن يعطى زكاة الفطر عن مكاتبه *

وقال مالك : يؤدى السيد زكاة الفطر عن مكاتبه وعن مقدار ما يملك عن الذى بعضه حر وبعضه رقيق (٣) ؛ وليس على الذى بعضه رقيق وبعضه حر أن يخرج باقى الصاع عن بعضه الحر *

وقال أبو حنيفة : لا تجب زكاة الفطر في شيء من ذلك ، لا على المكاتب (٤) ولا على سيده . واحتج من لم ير على السيد أداء الزكاة عن مكاتبه برواية موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يؤدى زكاة الفطر عن رقيقه ورقيق امرأته ، وكان له مكاتب فكان لا يؤدى عنه ؛ وكان لا يرى على المكاتب زكاة ، قالوا : وهذا صاحب لا مخالف له

(١) بينا في المجلد ١٣ ص ٧١٣ (٢) قوله من كان مملوكاً فليس عليه صدقة الفطر ، بخلافه في نسخة رقم (١٦) (٣) في التفسير رقم (١٤) (٤) عبد *

(٤) قوله لا على المكاتب ، سقط خطأ من التفسير رقم (١٦)

يعرف من الصحابة *

قال أبو محمد : لأحبة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والعجب كل العجب أن الخنفين المحتجين بهذا الأثر أول معانف له ! فلم يوجبوا على المرأة ^(١) إخراج صدقة الفطر عن رقيق امرأتها ! ومن العجب أن يكون فعل ابن عمر بمضعة حجة وبعضه ليس بحجة ! *

فإن قالوا : لعله كان يتطوع بإخراجها عن رقيق المرأة *

قيل : ولعل ذلك المكاتب كلفه إخراجها من كسبه ، كما للبرء أن يكلف ذلك عبده ، كما يكلفه الضريبة ، ولعله كان يرى أن يخرجها المكاتب ^(٢) عن نفسه ؛ ولعله قد رجع عن قوله في ذلك ، فكل هذا يدخل فيه لعل ١١ *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ ، لأنه جعل زكاة الفطر نصف صاع ؛ أو عشر صاع ؛ أو تسعة أعشار صاع فقط ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها ، وأوجبها على بعض إنسان دون سائرهم ، وهذا خلاف ما أوجبه الله تعالى فيها *

وأما قول الشافعي خطأ ، لأنه أوجب الزكاة في الفطر فيمن لا يقع عليه اسم رقيق من بعضه حر وبعضه عبد ، وهذا ما لم يأت به نص ولا إجماع *

قال أبو محمد : والحق من هذا أن رسول الله ﷺ أوجبها على الحر ، والعبد ، والذكر ، والأنثى ، والصغير ، والكبير من المسلمين ، فمن بعضه حر وبعضه عبد فليس حراً ، ولا هو أيضاً عبد ، ولا هو رقيق ، فسقط بذلك عن أن يجب على مالك بعضه عن شيء ، ولكنه ذكر ، أو أنثى ، صغير ، أو كبير فوجب عليه صدقة الفطر عن نفسه ولا بد بهذا النص ، وهو قول أبي سليمان . وبالله تعالى التوفيق *

وأما قولنا في المكاتب يؤدي بعض كتابته إنه يؤديها عن نفسه — : فهو لأن بعضه حر وبعضه مملوك كما ذكرنا ، فأذهروا كذلك كما ذكرنا فعليه إخراجها عن نفسه لما ذكرناه . حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عيسى الدمشقي ^(٣) ثنا يزيد — هو ابن هرون — أنا حماد بن سلمة عن أبيوب السخياني وقائدة ، قال قائدة : عن خلاص ^(٤) عن علي بن أبي طالب ، وقال أيوب : عن عكرمة عن ابن عباس ، ثم أثنى على ابن عباس عن النبي ﷺ : أن قال : « المكاتب يعق منه بمقدار ما أدى ^(٥) ،

(١) رمت في التفسير رقم (١٦) . المرى ، بالباء (٢) في النسخة رقم (١٦) « المكاتب » وهو خطأ (٣) في الأصلين أحمد بن عيسى الدمشقي ، وهو خطأ أصحنا من النسائي (ج ٤ ص ٦٦) لأنه فيه « ابن عمار بن عيسى القفاش » وليس فرداة الكتب التي من اسمه أحمد بن عيسى ، إلا أحمد بن عيسى بن حبان المسمى ، وهو مصري لا دمشق . وأما أحمد بن عيسى القفاش فإنه بندي في التفسير (٤) بكسر الحاء الميم ثم تنقيص اللام وآخر من مهمة (٥) في النسخة رقم (١٦) « يتن عليه بقدر ما أدى » وفي النسائي « يتن بقدر ما أدى » *

ويقام عليه الحد بمقدار ما عتق منه « وهذا اسناد في غاية الصحة •

وهو قول علي بن أبي طالب وغيره •

ورويانا عن الحسن : أن علي المكاتب صدقة الفطر •

وعن ميمون بن مهران ، وعطاء : يؤديها عنه سيده •

٧٠٨ — مسألة — ولا يجزىء إخراج بعض الصاع شعيراً أو بعض تمرأ ، ولا يجزىء قيمة أصلاً ، لأن كل ذلك غير ما فرض رسول الله ﷺ ، والقيمة في حقوق الناس لا تجوز الا براض منهما ، وليس للزكاة مالك بيته فيجوز رضاه أو ابرأؤه (١) •

٧٠٩ — مسألة — وليس على الانسان أن يخرجها عن أبيه . ولا عن أمه . ولا عن زوجته . ولا عن ولده . ولا عن أحد ممن تلزمه نفقته ، ولا تلزمه (٢) الا عن نفسه ومورقته فقط ، ويدخل في الرقيق أمهات الأولاد والمدبرون ، غائبهم وحاضرم ، وهو قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان ، وسفيان الثوري ، وغيرهم •

وقال مالك ، والشافعي : يخرجها عن زوجته وعن خادمها التي لا بد لها منها (٣) ، ولا يخرجها عن أجيره •

وقال الليث : يخرجها عن زوجته وعن أجيره الذي ليست أجرته معلومة ، فإن كانت أجرته معلومة فلا يلزمه إخراجها عنه ، ولا عن رقيق امرأته •

قال أبو محمد : ما نعلم لمن أوجبها على الزوج عن زوجته وخادمها إلا خبراً رواه ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطر على كل حر ، أو عبد ، ذكر أو أنثى ممن تمونون » •

قال أبو محمد : وفي هذا المكان عجب عجيب ! وهو أن الشافعي لا يقول بالمرسل ، ثم أخذ منها بآثار مرسل في العالم ! من رواية ابن أبي يحيى !! وحسبنا الله ونعم الوكيل • وأبو حنيفة وأصحابه يقولون : المرسل كالسند ، ويحتجون برواية كل كذاب ، وساقط ثم تركوا هذا الخبر وعابوه بالارسال وبضعف راويه ! وتناقضوا فقالوا : لا يزكي زكاة الفطر عن زوجته وعليه — فرض — أن يضحي عنها ! تحسبكم بهذا غليظاً !! •

وأما تقسيم الليث فظاهر الخطأ •

وأما المالكيون فاحتجوا بهذا الخبر ثم خالفوه ، فلم يروا أن يؤدي زكاة الفطر عن

(١) في النسخة رقم (١٦) • وإبرأؤه (٢) في النسخة رقم (١٤) • ولا تلزمه وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦)

• لها مناه • وهو خطأ •

الأجير ، وهو ممن يمون *

قال أبو محمد : إيجاب رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الصغير ، والكبير ، والحر ، والعبد ^(١) ، والذكور ، والإناث هو إيجاب لما عليهم ، فلا تجب على غيرهم فيه إلا من أوجبه النص وهو الرقيق فقط ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

قال أبو محمد : وواجب ^(٢) على ذات الزوج اخراج زكاة الفطر عن نفسها وعن رقيقها ، بالنص الذى أوردنا . وبالله تعالى التوفيق *

٧١ — مسألة — ومن كان من العبد له رقيق فعليه إخراجها عنهم ^(٣) لأعلى سيده ، لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « ليس على المسلم في فرسه ، ولا عبده صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » فالعبد مسلم ، وهو رقيق لغيره ، وله رقيق ، فعلى من هو له رقيق أن يخرجها عنه ، وعليه أن يخرجها عن رقيقه بالنص المذكور . وبالله تعالى التوفيق *

فان قيل : كيف ^(٤) لا تلزمه عن نفسه وتلزمه عن غيره ؟

قلنا : كما حكم في ذلك رب العالمين على لسان نبيه ﷺ *

ثم نقول للمالكين والشافعيين : أتم قولون : بهذا حيث تخطئون ، فتقولون : ان الزوجة لا تخرجها عن نفسها ، وعليها أن تخرجها عن رقيقها حاشا من لا بدلها منه ^(٥) لخدمتها *

ولوددنا أن نعرف ^(٦) ما يقول الحنفيون في نصراني أسلمت أم ولده أو عبده فبئس لياع لجأ الفطر ، على من صدقة الفطر عنهما ؟ وهاتان المسألتان لا تقمان ^(٧) في قولنا أبداً ، لأنه ساعة تسلم أم ولده أو عبده عتقا في الوقت *

٧١١ — مسألة — ومن له عبدان فأكثر فله أن يخرج عن أحدهما تبرا وعن الآخر شعيراً ، صاعاً صاعاً ، وأن شاء التمر عن الجميع ، وأن شاء الشعير عن الجميع : لأنه نص الخبر المذكور *

٧١٢ — مسألة — وأما الصغار فعليهم أن يخرجها الأب والولى عنهم ^(٨) من مال ان كان لهم ، وإن لم يكن لهم مال فلا زكاة فطر عليهم حيثئذ ولا بعد ذلك *

(١) في النسخة رقم (١٦) « والعبد والحر » (٢) في النسخة رقم (١٦) « ولوجب » وهو خطأ (٣) كلمة « عنهم » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٤) كلمة « كيف » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ (٦) قوله « ان نعرف » سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) « تقمان » بضمف ، ولا ، وهو خطأ فاحش (٨) في النسخة رقم (١٦) « ان يخرجها الولي عنهم الاب عنهم » .

وقال ابو حنيفة : يؤديها الأب عن ولده الصغار الذين لا مال لهم ، فان كان لهم مال ، فان أداها من مالهم كرهت له ذلك وأجزأه ، قال : ويؤديها عن اليتيم وصيه من مال اليتيم ، وعن رقيق اليتيم أيضاً *

وقال زفر، ومحمد بن الحسن : ليس على اليتيم زكاة الفطر ، كان له مال، أو لم يكن فان أداها وصيه ضمنها *

وقال مالك : على الأب أن يؤدى زكاة الفطر عن ولده الصغار ان لم يكن لهم مال فان كان لهم مال فهي في أموالهم ، وهي على اليتيم في ماله . وهو قول الشافعي *

ولم يختلفوا في أن الأب لا يؤديها عن ولده الكبار ، كان لهم مال، أو لم يكن *
قال ابو محمد : ما نعلم لهم حجة أصلاً ، إلا الدعوى . في أن القصد بذكر الصغار إنما هو إلى آباؤهم لا إليهم *

قال ابو محمد : وهذه دعوى في غاية الفساد ، لأنه اذا لم يقصد بالخطاب إليهم في إيجاب زكاة الفطر ، وإنما قصد إلى غيرهم : — فن جعل الآباء مخصوصين بذلك دون سائر الأولياء ، والأقارب ، والجيران ، والسلطان ؟ *

فان قالوا : لأن الأب ينفق عليهم رجع الحنفيون الى ما أنكروا من ذلك *
ويلزم للمالكين ، والشافعيين في هذا أن يؤديها الأب — أحب أم كره — عنهم ، كان لهم مال ، أو لم يكن ، لأنه هو المخطب بذلك دونهم ، فوضح ^(١) فساد هذا القول يقيناً *
والحق في هذا أن الله تعالى فرضها على لسان نبيه ﷺ على الكبير ، والصغير ، فنفرق بين حكمهما ^(٢) فقد قال الباطل ، وادعى على رسول الله ﷺ ما لم يقله ، ولا دل عليه ، ثم وجدنا الله تعالى يقول : ^(٣) (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . وقال رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فوجدنا من لا مال له — من كبير أو صغير — ليس في وسعه أداء زكاة الفطر ، فقد صح أنه لم يكلفها قط ، ولما كان لا يستطيعها لم يكن مأموراً بها ، بنص كلامه عليه الصلاة والسلام ، وهي لازمة لليتيم اذا كان له مال ، وإنما قلنا : إنها لا تلزمه بعد ذلك فلأن زكاة الفطر محدودة بوقت محدد الطرفين ، بخلاف سائر الزكوات ، فلما خرج وقتها لم يجوز أن يجب بعد خروج وقتها وفي غير وقتها ؛ لأنه لم يأت بإيجابها بعد ذلك نص ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق *

٧١٣ — مسألة — والذي لا يجد من أين يؤدى زكاة الفطر فليست عليه ، لما ذكرنا في المسألة التي قبل هذه ، ولا تلزمه وان أيسر بعد ذلك ، لما ذكرنا أيضاً *

(١) في النسخة رقم (١٦) . فصح . (٢) في النسخة رقم (١٦) « حكمها » (٣) في النسخة رقم (١٤) . قد قاله

فن قدر على التمر ولم يقدر على الشعير لثلاثه ، أو قدر على الشعير ولم يقدر على التمر لثلاثه — : أخرج صاعا ولا بد من الذى يقدر عليه ، لما ذكرنا أيضاً *
فان لم يقدر إلا على بعض صاع أداءه ولا بد ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . ولقول رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهو واسع لبعض الصاع ، فهو مكلف إياه ، وليس واسماً لبعضه ، فلم يكلفه *
وهذا مثل الصلاة ، يعجز عن بعضها ويقدر على بعضها ، ومثل الدين ، يقدر على بعضه ولا يقدر على سائره *

وليس هذا مثل الصوم ، يعجز فيه عن تمام اليوم ، أو تمام الشهرين المتتابعين ، ولا مثل الرقة الواجبة . والاطعام الواجب في الكفارات . والهدى الواجب ، يقدر على البعض من كل ذلك ولا يقدر على سائره ، فلا يجوز له شي . منه (١) *
لأن من افترض عليه صاع في زكاة الفطر فلا خلاف في أنه جائز له أن يخرج بعضه ثم بعضه ثم بعضه (٢) *

ولا يجوز تفريق اليوم ، ولا يسمى من لم يتم صوم اليوم صائماً يوم ، إلا حيث جاء بالنص (٣) فيجزئه حيث *
وأما بعض الرقة فان الله تعالى نص بتعويض (٤) الصيام من الرقة اذا لم توجد فلم يجوز تعدى النص ، وكان مقتضى رقة مخالفاً لما أمر به وافترض عليه من الرقة التامة ، أو من الاطعام المعوض منها ، أو الصيام المعوض منها *

وأما بعض الشهرين فن بعضهما ، أو فرقهما فلم يأت بما أمر به متابعا ، فهو عليه أو عرضه حيث جاء النص بالتعويض منه *
وأما الهدى فان بعض الهدى مع بعض هدى آخر لا يسمى هدياً ، فلم يأت بما أمر به ، فهو دين عليه حتى يقدر عليه *

وأما الاطعام فيجزئه ما وجد منه حتى يجد باقيه ؛ لأنه لم يأت مرتبطاً بوقت محدود الآخر . وبالله تعالى التوفيق *

٧١٤ — مسألة — وتجب زكاة الفطر على السيد عن عبده المرمون ، والآبق ؛ والغائب ، والمنصوب ؛ لأنهم رقيقه ، ولم يأت نص بتخصيص هؤلاء *
وللسيد ان كان للعبد مال أو كسب أن يكلفه إخراج زكاة الفطر من كسبه أو ماله

(١) في النسخة رقم (١٦) من ذلك ، (٢) في النسخة رقم (١٦) زيادة « ثم بعضه ، مرة أخرى (٣) في النسخة رقم (١٦) »

نص . (٤) في النسخة رقم (١٦) « وتعويض » *

لأن له انتزاع ماله متى شاء ، وله أن يكلفه الخراج بالنص والاجماع ، فإذا كان لمذلك غلة أن يأمره بأن يصرف ما كلفه من ذلك فيما شاء *

٧١٥ — مسألة — والزكاة للفطر وأجبة على المجنون إن كان لهما مال ؛ لأن ذكر أو أثنى ، حر أو عبد ، صغير أو كبير *

٧١٦ — مسألة — ومن كان فقيراً فأخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدار ما يقوم بقوت يومه وفضل له منه ما يعطى في زكاة الفطر — : لزمه أن يعطيه — وهو قول عطاء ، وأبي سليمان ، والشافعي *

وقال أبو حنيفة : من له أقل من مائتي درهم فليس عليه زكاة الفطر ، وله أخذها ، ومن كان لهما ما قدر درهم فعليه أن يؤديها *

وقال سفيان : من له خمسون درهما فهو غني ، ومن لم يكن له خمسون درهما فهو فقير *

وقال غيرهما : من له أربعون درهما فهو غني ، فإن كان له أقل فهو فقير *

وقال آخرون : من له قوت يومه فهو غني *

قال أبو محمد : ستحكم بعد هذا — إن شاء الله تعالى — في هذه الأقوال ، وأما ههنا فإن تخصيص الفقير باسقاط صدقة الفطر عنه — إذا كان واجداً لمقدارها أو لبعضه — قول لا يجوز ، لأنه لم يأت به نص ، فنعى باسقاطها عن الفقير ، ^(١) وإنما جاء النص باسقاط تكليف ماليس في الوسع فقط ، فإذا ^(٢) كانت في وسع الفقير فهو مكلف إياها ، بموم قوله عليه السلام : « على كل حر أو عبد ، ذكر أو أثنى ، صغير أو كبير » ، وقدرونا عن عطاء في الفقير : أنه يأخذ الزكاة ويعطيا *

٧١٧ — مسألة — ومن أراد إخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار أو الكبار أو عن غيرهم — : لم يجز له ذلك إلا بأن يهبها لهم ، ثم يخرجها عن الصغير والمجنون ، ولا يخرجها عن يعقل من البالغين إلا بتوكيل منهم له على ذلك *

برهان ذلك ما قدمنا من أن الله تعالى إنما فرضها على من فرضها عليه فيما يجد ما هو قادر على إخراجها منه ، أو يكون وليه قادراً على إخراجها منه ، ولا يكون مال غيره مكاناً لأداء الفرض عنه ، إذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، فإذا وهبها له قصد صار مالها لمقدارها ، فعليه إخراجها ، فإما من لم يبلغ فلا يعقل فقلول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) . وأما البالغ فقلول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) . وبالله تعالى التوفيق ^(٣) *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، النسخة رقم (٢) في النسخة رقم (١٦) ، «ولأن» (٢) كثر ما قلنا من حرمه في وع زكاة الفطر ، ونظر ، وقطرنا ما لا يجب على عرج الزكاة لولا لادملات وجوبها نص ولا إجماع .

٧١٨ - مسألة - ووقت زكاة الفطر - الذي لا تجب قبله ، وإنما تجب بدخوله ، ثم لا تجب بخروجه - : فهو أثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ، تمتد إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه . فمن مات قبل طلوع الفجر من اليوم المذكور فليس عليه زكاة الفطر ، ومن ولد حين ايضاض الشمس من يوم الفطر فما بعد ذلك ، أو أسلم كذلك - : فليس عليه زكاة الفطر ، ^(١) . ومن مات بين هذين الوقتين أو ولد أو أسلم أو تمتد حياته وهو مسلم - : فعليه زكاة الفطر ، فان لم يؤدها وله من ان يؤديها ^(٢) فهي دين عليه أبداً حتى يؤديها متى أداها .

وقال الشافعي : وقتها مغيب الشمس من آخر يوم من رمضان ، فمن ولد ليلة الفطر أو أسلم فلا زكاة فطر عليه ، ومن مات فيها فهي عليه . *

وقال أبو حنيفة : وقتها انشقاق الفجر من يوم الفطر ، فمن مات قبل ذلك أو ولد بعد ذلك أو أسلم بعد ذلك فلا زكاة فطر عليه . *

وقال مالك مرة كقول ^(٣) الشافعي في رواية أشهب عنه ، ومرة قال : ان ولد يوم الفطر فعليه زكاة الفطر . *

قال أبو محمد : أما من رأى وقتها غروب الشمس من آخر يوم من رمضان فانه قال : هي زكاة الفطر ، وذلك هو الفطر من صوم رمضان والخروج عنه جملة . *

وقال الآخرون الذين رأوا وقتها طلوع الفجر من يوم الفطر : ان هذا هو وقت الفطر ، لا ما قبله لأنه في كل ليلة كان يفطر كذلك ثم يصبح صائماً ، فانما أفطر من صومه صبيحة يوم الفطر ، لا قبله ، وحينئذ دخل وقتها باتفاق منا ومنكم . *

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بآية (اليوم الآخر)) . *

فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : « أمر رسول الله ﷺ بإخراج زكاة الفطر أن تودي قبل خروج الناس إلى المصلى » . *

(١) حاشية السنخترم (١٤) ما نصه ، ما نظر ، فقد قال قبل هذا : يؤدى من المصلى ، ووضعت هذه الحاشية لتمام المسألة السابقة خطأ ، ولقد نظرت في نسخة أخرى من المسألة ٧٠٤ « وإن كان من ذكرنا جناباً بطرأه » فيها تفاوت من ابن حزم ، والحق أنها لا تجب من المصلى ، إذ هو لا يتعلق به الأحكام حتى يولد حياً (٢) مكنى رسم حرف « ان » في الأصلين بدوّن قط ، فيحتمل ان يكون داينه وإن يكون « ابن » ولحقه كيب غير واضح على الحالين ، والمراد انهما يفي بآياتها (٣) في السنخترم (١٦) ، قول « وهو خطأ ظاهر » .

قال أبو محمد: فهذا وقت أدائها بالنص: وخروجهم إليها إنما هو لإدراكها. ووقت صلاة الفطر هو (١) جواز الصلاة بإيضاض الشمس يومئذ، فإذا تم الخروج إلى صلاة الفطر بدخول وقت دخولهم في الصلاة قد خرج وقتها. وبقي القول في أول وقتها: فوجدنا الفطر المتيقن إنما هو بطلوع الفجر من يوم الفطر، وبطل قول من جعل وقتها غروب الشمس من أول ليلة الفطر، لأنه خلاف الوقت الذي أمر عليه السلام بأدائها فيه.

قال أبو محمد: فلم يؤدها حتى خرج وقتها فقد وجبت في ذمته وماله لمن هو له. فهي دين لهم، وحق من حقوقهم، وقد وجب إخراجها من ماله، وحرم عليه إيساؤها في ماله: فوجب عليه أدائها أبداً، (٢) وبالله تعالى التوفيق، ويسقط بذلك حقه، ويبقى حق الله تعالى في تضييعه الوقت، لا يقدر على جبره إلا بالاستغفار والتدانة - وبالله تعالى تأييد.

ولا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً.

فإن ذكرنا خبر أبي هريرة إذ أمره رسول الله ﷺ بالمبيت على صدقة الفطر فأنه الشيطان ليلة، وثانية، وثالثة - فلا حجة لهم فيه: لأنه (٣) لا تخلو تلك الليالي أن تكون من رمضان أو من شوال، ولا يجوز أن تكون من رمضان، لأنه ليس ذلك في الخبر: ولا يظن (٤) برسول الله ﷺ أنه حبس صدقة وجب أدائها عن أهلها، وإن كانت من شوال فلا يمنع من ذلك، إذ لم يكمل وجود أهلها. وفي تأخيرها عليه الصلاة والسلام إعطاءها برهان على أن وقت إخراجها لم يحن بعد: فإن كانت ذلك في ليالي رمضان فلم يخرجها عليه السلام: فصح أنه لم يجوز تقديمها قبل وقتها ولا يجزى: وإن كانت من ليالي شوال فلا شك أن أهلها لم يوجدوا، فربص عليه الصلاة والسلام وجودهم (٥). فبطل تعليقهم بهذا الخبر.

قسم الصدقة (٦)

٧١٩ - مسألة - ومن تولى تفريق زكاة ماله أو زكاة فطره أو تولاهما الإمام أو أميره - فإن الإمام أو أميره يفرقها ثمانية أجزاء مستوية: للمساكين سهم،

(١) في النسخة رقم (١٦) وهي موهو خطاً (٢) في النسخة رقم (١٦) بتقديم آخره من الموهو على ما ذكره فوجب عليه إعادته (٣) في النسخة رقم (١٦) فلا حجة لهم لأنهم الموهو خطاً (٤) في النسخة رقم (١٦) فلا يظن (٥) كلمة «وجودهم» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٦) هذا المتن وليس في النسخة رقم (١٤) وزدنا من

والفقراء سهم، وفي المكاتبين ^(١) وفي عتق الرقاب سهم، وفي أصحاب الديون سهم، وفي سبيل الله تعالى سهم، ولأبناء السبيل سهم، وللعمال الذين يقضونهم سهم، والمؤلفة قلوبهم سهم. وأما من فرق زكاة ماله قسمة أسهم كما ذكرنا، ويسقط سهم العمال وسهم المؤلفة قلوبهم *

ولا يجوز أن يعطى من أهل سهم أقل من ثلاثة أنفس، إلا أن لا يجزى، فيعطى من وجد. ولا يجوز أن يعطى بعض أهل السهام دون بعض، إلا أن لا يجزى، فيعطى من وجد. ولا يجوز أن يعطى منها كافراً، ولا أحداً من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف، ولا أحداً من مواليهم *

فإن أعطى من ليس من أهلها — عامداً أو جاهلاً — لم يجزه، ولا جاز للأخذ، وعلى الآخذ أن يرد ما أخذ، وعلى المعطى أن يوفى ذلك الذي أعطى في أهله. برهان ذلك قول الله تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) *

وقال بعضهم: يجزى أن يعطى المرء صدقته ^(٢) في صنف واحد منها. واحتجوا بأنه لا يقدر على عموم جميع الفقراء وجميع المساكين، فصح أنها في البعض. قال أبو محمد: وهذا لأحجية لهم فيه، لقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ولقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فصح أن ما يجزى عنه المرء فهو ساقط عنه، وبقي عليه ما استطاع، لا بد له من إيفاءه، فسقط عموم كل فقير وكل مسكين، وبقي ما قدر عليه من جميع الأصناف، فإن عجز عن بعضها سقط عنه أيضاً، ومن الباطل أن يسقط ما يقدر ^(٣) عليه من أجل أنه سقط عنه ما لا يقدر عليه. وذكرنا حديث الذهية التي قسمها عليه الصلاة والسلام بين الأربعة *

قال أبو محمد: وقد ذكرنا هذا الخبر، وأنه لم تكن تلك الذهية ^(٤) من الصدقة أصلاً، لأنه ليس ذلك في الحديث أصلاً، ولا يمتنع أن يعطى عليه الصلاة والسلام المؤلفة قلوبهم من غير الصدقة، بل قد أعطاهم من غنائم حين *

وذكرنا حديث ^(٥) سليمان بن يسار عن سلة بن صخر: «أن رسول الله ﷺ

النسخة رقم (١٦) (١) كذا في الأصلين بحذف سهم. على تقدير إتيائه (٢) في النسخة رقم (١٦) يجزى المرء أن يعطى صدقته، (٣) في النسخة رقم (١٦) ما قدر، (٤) في النسخة رقم (١٦) ذلك لقب بول الحديث في الساتر رقم (٧٠٠). (٥) في النسخة رقم (١٦) وحديث. بحذف كلمة ذكرنا *

أعطاه صدقة بنى زريق (١) » *

قال أبو محمد : وهذا مرسل ، ولو صح لم يكن لم (٢) فيه حجة ، لأنه ليس فيه أن رسول الله ﷺ حرم سائر الأصناف من سائر الصدقات *

وادعى قوم أن سهم المؤلفة قلوبهم قد سقط *

قال أبو محمد : وهذا باطل ، بل هم اليوم (٣) أكثر ما كانوا ، وإنما يسقطونهم والعالمون (٤) إذا تول المرء قسمة صدقة نفسه ، لأنه ليس هنالك عاملون عليها ، وأمر المؤلفة الى الامام لا الى غيره *

قال أبو محمد : ولا يختلفون في أن من أمر (٥) لقوم بمال — وسهام — أنه لا يحل أن يخص به بعضهم دون بعض ، فمن المصيبة قول من قال : إن أمر الناس أو كد من أمر الله تعالى ! *

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا عبد الله بن الحسين بن عقال ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن الجهم ثنا محمد بن مسلمة ثنا يعقوب بن محمد ثنا رافعة عن جده : أن بعض الأمراء استعمل رافع بن خديج على صدقة المشاة ، فأناه لاشيء معه (٦) فسأله ، فقال رافع : « إن عهدي رسول الله ﷺ حديثوازي جزيتها (٧) ثمانية أجزاء قسمتها ، وكذلك كان رسول الله ﷺ يصنع (٨) » *

وصح عن ابن عباس أنه قال في الزكاة : ضموها مواضعها *

وعن إبراهيم النخعي ، والحسن مثل ذلك *

وعن أبي وائل مثل ذلك ، وقال في نصيب المؤلفة قلوبهم : رده على الآخرين *

وعن سعيد بن جبير : ضمها حيث أمرك الله *

وهو قول الشافعي ، وأبي سليمان ، وقول ابن عمر ، ورافع كما أوردنا ، وروينا

للقول الثاني عن حذيفة ؛ وعطاء ، وغيرهما *

(١) هو حديث الطنبار ، وقد رواه مطولاً أحد في المسند (ج ٤ ص ٣٧) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٣٣) وابن ماجه (ج ١ ص ٣٢٤) والحاكم (ج ٢ ص ٢٠٣) وبروالة مختصر أحمد (ج ١ ص ١٣١) والترمذي (ج ١ ص ١٤٤ طبع الهند) وصححهما كمال الدين علي شرط مسلم ، وناقله الترمذي قلاً عن البخاري بالإرسال ، لأن سليمان بن يسار لم يدرك سلمة بن صخر ، هكذا قلنا بن حجر في التلخيص (ص ٢٢٢) عن الترمذي وكذلك قال شارح إبي طويز (١) كلمة لهم سقطت من النسبة رقم (١٦) (٢) في النسبة رقم (١٦) بدل مواليم ، وهو خطأ (٣) في النسبة رقم (١٤) د والاصل (٥) في النسبة رقم (١٤) فيمن أمر (٦) في النسبة رقم (١٦) وعليه وما هنا صح (٧) بتسليم حمزة ، جزائها (٨) هنا الحديث لم أجده في شيء من المؤلفين *

وأما قولنا : لا يجزئ أقل من ثلاثة من كل صف الا أن لا يجد - : فلأن اسم الجمع لا يقع الا على ثلاثة فصاعداً ، ولا يقع على واحد ، وللتثنية بنية في اللغة ، تقول : مسكن للواحد ، ومسكنان للثنتين ، ومساكين الثلاثة ، فصاعداً ، وكذلك اسم الفقراء وسائر الأسماء المذكورة في الآية . وهو قول الشافعي وغيره ^(١) .

وأما أن ^(٢) لا يعطى كافراً فلما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم ابن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو عاصم الضحاك بن محمد عن زكرياء بن اسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ بعث معاذاً الى اليمن وقال له في حديث : » فأعلمهم أن الله افترض ^(٣) عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم » .

فانما جعلها عليه الصلاة والسلام لفقراء المسلمين فقط .

وأما بنو هاشم وبنو المطلب فلما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج ثنا هرون ابن معروف ثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب : أن رسول الله ﷺ قال له وللفضل بن عباس بن عبد المطلب : « إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ القوم ، وانها لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد » .

قال أبو محمد : فأخلف الناس في : من هم آل محمد؟

فقال قوم : هم بنو عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فقط ، لأنه لا عقب لهاشم من غير عبد المطلب ، واحتجوا بأنهم آل محمد يقيين ، لأنه لا عقب لعبد الله والرسول الله ﷺ ، فلم يبق له عليه الصلاة والسلام أهل إلا ولد ^(٤) العباس ، وأبى طالب ، والحارث ، وأبى لهب بن عبد المطلب ^(٥) فقط .

وقال آخرون : بل بنو عبد المطلب بن هاشم وبنو المطلب بن عبد مناف فقط ومواليهم .

(١) اقرب ابن حزم في أكثر ما قال ، وما تدل الآية والاحاديث إلا على حصر الصدقات في الاصناف الثمانية ، ولا دليل فيها ولا في غيرها على وجوب أن يعطى صاحب المال ستة اصناف من الثمانية ، ولا على وجوب أن يستوعب الامام لو تأنبه كل الاصناف . ولا على وجوب أن يعطى ثلاثة من كل صف ، الا ان الامام يجب عليه ان يضمها حيث يرى الصلحة للمسلمين عامتهم وخاصتهم ، بالادلة القائمة فيما يجب على من يولى شيئا من أمور الناس . (٢) كلمة ، ان زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في البخاري (ج ٢ ص ٢١) . ان الله قد افترض ، وفي النسخة رقم (١٤) . ان الله فرض ، (٤) في النسخة رقم (١٦) . والله . وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) . وأبو طالب والحارث ، وأبو لهب بن عبد المطلب .

وقال أصبغ بن الفرج المالكي : آل محمد جميع قريش ، وليس الموالى منهم *
قال أبو محمد : فوجب النظر في ذلك *

فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو
ابن علي ثنا يحيى — وهو ابن سعيد القطان — ناشئة ثنا الحكم — هو ابن عتبة —
عن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا من بني غزوم
على الصدقة ، فأراد أبو رافع أن يقبضه ، فقال رسول الله ﷺ : ان الصدقة لأتعمل لها ،
وإن مولى القوم منهم (١) » *

فبطل قول من أخرج الموالى من حكمهم في تحريم الصدقة *

ووجدنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي
ثنا أبو داود السجستاني ثنا عبيد الله بن عمر بن ميسرة ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن
عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد (٢) عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أخبرني
جبير بن مطعم : « أنه جاء هو وعثمان بن عفان يكلبان رسول الله ﷺ فيما قسم من
الحبس بين بني هاشم وبني المطلب ، قلت : يا رسول الله ، قسمت لأخواننا (٣) بني المطلب
ولم تعطنا شيئا ، وقرابتنا وقرباتهم منك واحدة ؟ قال رسول الله ﷺ : إنما بنو هاشم
وبنو المطلب شيء واحد » *

فصح أنه لا يجوز أن يفرق بين حكمهم في شيء أصلا لأنهم شيء واحد بنص كلامه
عليه الصلاة والسلام ، فصح أنهم آل محمد ، واذم آل محمد فالصدقة عليهم حرام ،
وخرج بنو عبد شمس وبنو نوفل ابني عبد مناف وسائر قريش عن هذين الباطنين
وبالله تعالى التوفيق *

ولا يلحق لهذين الباطنين صدقة فرض ولا تطوع أصلا ، لعموم قوله عليه الصلاة
والسلام : « لأتعمل الصدقة لمحمد ولآل محمد » فسوى بين نفسه وبينهم *

وأما ما لا يقع عليه اسم صدقة مطلقة فهو حلال لهم ؛ كالمبة والمطية والمهنية
والنحل (٤) والحلبس والصلوة البر وغير ذلك ، لأنهم يأثمون بتعريم شيء من ذلك عليهم *
وأما قولنا : لا تجزئ إن وضعت في يد من لا يجوز له (٥) — : فلائن الله تعالى
سيماها لقوم خصهم بها ؛ فصار حقهم فيها ، فن أعطى منها غيرهم فقد خالف ما أمر الله

(١) يعرف النسائي (ج ٥ ص ١٠٧) (٢) في التفسير رقم (١٤) وعن يونس بن يزيد وهو خطأ (٣) في التفسير رقم (١٦)
« لاخواننا وما هم الموالى لاني لمجد (ج ٣ ص ١٠٦) (٤) بينهم البنون وإسكان الحاء المهمة وهو العطاء من غير
عرض ولا استحقاق (٥) في التفسير رقم (١٦) « لا وضعت في يد من لا يجوز »

تعالى به ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فوجب ^(١) على المعطي ايصال ما عليه الى من هو له ، ووجب على الآخذ رد ما أخذ بغير حق ، قال تعالى : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) *

٧٢٠ — مسألة — الفقراء هم الذين لا شيء لهم أصلاً ، والمساكين هم الذين لهم شيء لا يقوم بهم *

برهان ذلك : أنه ليس الا موسر ، أو غني ، أو فقير ، أو مسكين ، في الأسماء ومن له فضل عن قوته ، ومن لا يحتاج الى أحد وان لم يفضل عنه شيء ، فماله لا يقوم بنفسه منه ، ومن لا شيء له ^(٢) ، فهذه مراتب أربع معلومة بالحس ، فالموسر بلا خلاف هو الذي يفضل ماله عن قوته وقوت عياله على السعة ، والغني هو الذي لا يحتاج الى أحد وان كان لا يفضل عنه شيء ، لأنه في غنى عن غيره ، وكل موسر غني ، وليس كل غني موسراً *

فلن قيل : لم فرقم بين المسكين والفقير ؟ ^(٣) *

قلنا : لأن الله تعالى فرق بينهما ، ولا يجوز أن يقال في شيئين فرق الله تعالى بينهما : إلهما شيء واحد ، إلا بنص أو إجماع أو ضرورة حس ، فاذ ذلك كذلك فإن الله تعالى يقول : (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فسام تعالى مساكين ولم سفينة ، ولو كانت تقوم بهم لكانوا أغنياء بلا خلاف ، فصح اسم المسكين بالنص لمن هذه صفته ، وبقي القسم الرابع ، وهو ^(٤) من لا شيء له ، أصلاً ولم يبق لهن الأسماء الا الفقير ، فوجب ضرورة أنه ذاك ^(٥) *

وروينا ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا نصر بن علي أخبرنا عبد الأعلى ثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ليس المسكين الذي ترده الأكلوا الأكلتان ، والتمر قوت التمرتان ، قالوا : فاما المسكين يا رسول الله ؟ قال : المسكين الذي لا يجد غنى ، ولا يظن لحاجته فيصدق عليه » *

قال أبو محمد : فصح أن المسكين هو الذي لا يجد غنى إلا أن له شيئاً لا يقوم به ، فهو يصبر وينطوى ، وهو محتاج ولا يسأل *

وقال تعالى : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) فصح أن

(١) في النسخة رقم (١٦) بوجه (٢) في النسخة رقم (١٦) ومن لم شيء وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) دين الفقير والمسكين ، (٤) في النسخة رقم (١٦) وهو وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « ذلك » .

الفقير الذي لا مال له أصلاً ، لأن الله تعالى أخبر أنهم أخرجوا من ديارهم وأموالهم ^(١) ولا يجوز أن يحمل ذلك على بعض أموالهم .

فان قيل : قد قال الله تعالى : (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسمهم الجاهل أغنياء من التعفف) .

قلنا : صدق الله تعالى ، وقد يلبس المرء في تلك البلاد إزاراً ورداءاً خلقين غيلين لا يساويان درهماً ، فنراه كذلك ظنه غنياً ، ولا يعد مالا مالا بدمته ، مما يستر المورة ، اذا لم تكن له قيمة . وذكروا قول الشاعر :

أما الفقير الذي كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبب ^(٢)

وهذا حجة عليهم ، لأن من كانت حلوبته وفق عياله فهو غني ، وإنما صار فقيراً إذ لم يترك له سبب ، وهو قولنا .

والعاملون عليها : هم العمال الخارجون من عند الامام الواجبة طاعته ، وهم المصدقون ، وهم السعاة .

قال أبو محمد : وقد اتفقت الأمة على أنه ليس كل من قال : أنا عامل عاملاً ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فكل من عمل من غير أن يوليه الامام الواجبة طاعته فليس من العاملين عليها ، ولا يجزئ دفع الصدقة اليه ، وهي مظلة ، إلا أن يكون يضمها مواضعها ، فتجزئ حيث ، لأنها قد وصلت الى أهلها .

وأما عامل الامام الواجبة طاعته فتحن مأمورون بدفعها اليه ، وليس علينا ما يفعل فيها ، لأنه وكيل ، كوصي القيم ولا فرق ، وكوكيل الموكل سواء سواء .

والثلاثة قلوبهم : هم قوم لهم قوة لا يوثق بنصيحتهم للسلدين ، فيتألفون بأن يعطوا من الصدقات ومن خمس الخس .

والرقاب : هم المكاتبون والعتقاء ، لجائز أن يعطوا من الزكاة .

وقال مالك : لا يعطى منها المكاتب .

وقال غيره : يعطى منها ما يتم به كتابته .

(١) في نسخة رقم (١٤) : أخرجوا من أموالهم . (٢) نص صاحب السان الراعي مدح عبد الملك بن مروان وشكوه بساء (ج ٣ ص ٢١٧ و ١٢٣ ص ٢٢٢) وقال : يقال : حلوة فلان يثق بحاله ، أي لما يثق بكفايتهم لا تضل فيه ، وقيل : قدمايتهم . . . ولقد - ينتج الدين المهمة والبد - البر ، وقيل لشر : وهو كناية عن المال ، يقال : ماله بدولاب ، أي ماله قليل ولا كثير .

قال أبو محمد : وهذان قولان ^(١) لادلل على صحتهما *
 وبأن المكاتب يعطى من الزكاة يقول أبو حنيفة : والشافعي *
 وجائز أن يعطى منها مكاتب الهاشمي ، والمطلبي ، لأنه ليس منهما ، ولا مولى لها
 ما لم يعتق كله *
 وإن أعتق الامام من الزكاة رقاباً فولأوها للسلبين ، لأنه لم يعتقها من مال نفسه ،
 ولا من مال باق في ملك المعطى الزكاة ^(٢) *
 فإن أعتق المرء من زكاة نفسه فولأوها له ، لأنه أعتق من ماله وعبد نفسه ، وقد
 قال عليه الصلاة والسلام : « إنما الولاء لمن أعتق » وهو قول أبي ثور *
 ورونا عن ابن عباس : أعتق من زكائك *
 فإن قيل : إنه إن مات ^(٣) رجع ميراثه الى سيده ؟
 قلنا : نعم هذا حسن ، اذا بلغت الزكاة محلها فرجعها بالوجه المباحة حسن ،
 وهم يقولون فيمن تصدق من زكاته على قريب له ثم مات فوجب ميراثه للمعطى : فإنه
 له حلال ، وإن كان فيه عين زكاته *
 والفارمون : هم الذين عليهم ديون لانقضى أموالهم بها ، أو من تحمل بحمالة وإن
 كان في ماله وفاء بها ، فاما من له وفاء بدينه فلا يسمى في اللغة غارماً *
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن النضر
 ابن مساور ^(٤) ثنا حماد بن سلمة عن هرون بن رثاب ^(٥) حدثني كنانة بن نعيم ^(٦)
 عن قبيصة بن الحارث ^(٧) قال : « تحملت بحمالة ^(٨) ، فأنبت النبي ﷺ أسأله فيها ، فقال :
 أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فأمر لك بها ^(٩) ، يا قبيصة ، إن الصدقة لا تحمل
 إلا لأحد ثلاثة ^(١٠) : رجل تحمل بحمالة ^(١١) ، فخلت له المسألة حتى يصيب قواماً من
 عيش ، أو قال : سداداً من عيش ^(١٢) » وذكر الحديث ^(١٣) *
 (١) في النسخة رقم (١٤) « وهذان فرقان » وما هنا اصح (٢) في النسخة رقم (١٦) « وفي ملك معطى الزكاة »
 (٣) في النسخة رقم (١٦) « إنه إن مات ، وهو خطأ (٤) بضم الميم وتخفيف السين المهملة (٥) بكسر الراء وتخفيف
 الألف (٦) بضم التاء وتخفيف السين المهملة (٧) قبيصة - بفتح القاف ، والحاق - بضم الميم (٨) في النسخة (ج
 ص ٨٩) « تحملت بحمالة ، بدون لاء ، والهاء - بفتح الحاء المهملة - ما يتخذه الانسان عن غيره من ديقا وغرامة ،
 قال الخطابي : هو ان يقع بين القوم التماس في المال والاموال والرخاخ من ذلك الفتن العظيمة فينوسط الرجل فيما
 بينهم يسمى في ذات اليوم ومن لم ياتر حرام بذلك حتى سكن الفتنة (٩) كلمة « بها » ليست في النسخة *
 (١٠) في النسخة رقم (١٤) « ولا أحد ثلاث ، وفي النسخة رقم (١٦) « لا أحد ثلاث ، وما هنا هو الذي في النسخة -
 (١١) في النسخة (ج ص ١٢) القوام - بكسر القاف - ما يقدم عليه الضرورة ، والناد - بالكسر أيضا -
 ما يكثر حاجته ، وهو كل شيء سددت به دخلا (١٢) رواه أحمد (ج ٣ ص ٧٧) و ج ٦ ص ٦٠) وسلم (ج ١ ص ٢٨٤)

وأما سبيل الله : فهو الجهاد بحق *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا الحسن ابن علي ثنا عبد الرزاق ثنا معمر بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : — « لا تحل الصدقة لقبي إلا لخسة : لغاز (١) في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهداها (٢) المسكين للقبي » *

وقد روى هذا الحديث عن غير معمر (٣) فأوقفه بعضهم ، وتقص بعضهم بما ذكر فيه معمر ، وزيادة العدل لا يحل تركها *

فان قيل قد روى عن رسول الله ﷺ ان الحج من سبيل الله موصح عن ابن عباس أن يعطى منها في الحج *

قلنا : نعم ، وكل فضل خير فهو من سبيل الله تعالى ، إلا أنه لا خلاف في أنه تعالى لم يرد كل وجه من وجوه البر في قسمة الصدقات ، فلم يحز أن توضع إلا حيث بين النص ، وهو الذي ذكرنا . وبالله تعالى التوفيق *

وابن السبيل : هو من خرج في غير معصية فاحتاج *

وقد رويانا عن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو جعفر عن الأعشى عن حسان عن مجاهد عن ابن عباس : أنه كان لا يرى بأساً أن يعطى الرجل زكاته في الحج وأن يعطى منها النسمة * وهذا مما خالف فيه الشافعيون والمالكيون والحنفيون صاحباً لا يعرف منهم له مخالف (٤) *

٧٢١ — مسألة — وجائز أن يعطى المرء منها مكانه ومكانه غيره ، لأنهم ممن

البر ، والعبد المحتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه حقه ، لأنه مسكين . *

وقد مروى عن إسماعيل بن علية أنه أجاز ذلك *

ومن كان أبوه ، أو أمه ، أو ابنته ، أو أخوته ، أو امرأتهم الفارمين ، أو غزوا في سبيل الله ؛ أو كانوا مكاتبين — : جاز له أن يعطيهم من صدقته الفرض ، لأنه ليس عليه أداء ديونهم ولا عونه في الكتابة والغزو ، كما تلزمه نفقتهم إن كانوا اقراء ، ولم يأت نص

وابو داود (ج ٢ ص ٣٩ و ٤٠) والطيالسي (ص ١٨٨ رقم ١٣٢٢) وابن الجارود (ص ١٨٨) والبيهقي (ص ٢١١) (١) في النسبة رقم (١٦) ، ولنا في بوماتنا موافق لا في بلد (ج ٢ ص ٢٨) (٢) في النسبة رقم (١٤) ، وقأدى . ومما هو الموافق لا في بلد ، والمحدثين ومما هو الموافق لا في بلد (ص ٢١٩ و ٢٢٠) من طريق عبد الرزاق عن مسروق الثوري كلاماً عزيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد فرغوا : فلهن معمر بن بكر بن سعيد فيه (٣) في النسبة رقم (١٦) وقد روى هذا الخبر عن معمر ، وهو خطأ (٤) في النسبة رقم (١٦) ، ولا تعرف منهم له ذلك عاقلها .

بالنسخ^(١) مما ذكرناه.

روينا عن أبي بكر : أنه أوصى عمر قال: من أدى الزكاة إلى غير أهلها لم تقبل^(٢) منه زكاة ، ولو صدق بالدنيا جميعا .

وعن الحسن : لا تجزئ حتى يضمها مواضعها^(٣) وبالله تعالى التوفيق .

٧٢٢ — مسألة — وتعلمي المرأة زوجها من زكاتها ، إن كان من أهل السهام ، صح عن رسول الله ﷺ : أنه أفتى زينب امرأة ابن مسعود إذا أمر بالصدقة فسأته أيسرها أن تضع صدقتها في زوجها ، وفي بني أخ لها يتامى ؟ فأخبرها عليه الصلاة والسلام أن لها أجرين : أجر الصدقة ، وأجر القرابة .

٧٢٣ — مسألة — قال أبو محمد^(٤) : من كان له مال مما تجب فيه الصدقة ، كائني درهم أو أربعين مثقالا أو خمس من الأبل أو أربعين شاة أو خمسين بقرة ، أو أصاب خمسة أوسق من بر أو شعير أو تمر^(٥) وهو لا يقوم مامعه بعوله لكثرة عياله أو لفلاء السر — فهو مسكين ، يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجبت فيه من ماله . وقد ذكرنا أقوال من حد الفتي بقوت اليوم ، أو بأربعين درهما ، أو بخمسين درهما ، أو بمائتي درهم .

واحتج من رأى الفتي بقوت اليوم بحديث رويناه من طريق أبي كشيبة السلولي عن سهل بن الحنظلية عن النبي ﷺ : « من سأل وعنده ما يفتيه فأنما يستكثر من النار ، قيل : وما حد الفتي يا رسول الله ؟ قال : شبع يوم وليلة^(٦) » . وفي بعض طرقه : « إن يكن عند أهلك^(٧) ما يفيدهم أو ما يعيشهم » .

ومن طريق ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي كليب العامري^(٨) عن أبي سلام الحبشي^(٩) عن سهل بن الحنظلية عن النبي ﷺ : « من سأل مسألة يتكثر بها عن غنى فقد استكثر من النار ، قيل : ما الفتي ؟ قال : غداء أو عشاء » . قال أبو محمد : وهذا لا شيء ، لأن أبا كشيبة السلولي مجهول^(١٠) وابن لميعة ساقط . واحتج من حد الفتي بأربعين درهما بما رويناه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن

(١) في النسخة رقم (١٤) : نص مانع ، (٢) في النسخة رقم (١٦) : لا تخيل ، (٣) في النسخة رقم (١٦) : درهما ، (٤) قوله تعالى يا محمد ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٥) من هنا لا أول كتاب الصيام قبل من النسخة رقم (١) : رواه أحمد مطبوعا (٦) ج ٤ ص ١٨٠ و ١٨١ وفي آخره قال : ما يفيده أو يعيشه بوروله أبو داود (ج ٢ ص ٢٨٤) وإسناده صحيح (٧) في النسخة رقم (١٦) : إن عندك بخلاف ، يكن بوروه خطأ (٨) أبو كليب هنا لم يجد لفرجة ولا ذكر (٩) الحنفى بالحاء المهملة والياء والثنية المعجمة ، وفي النسخة رقم (١٦) : الحنفى وهو تصنيف ليو سلام هذلي مملوك (١٠) كلا ، ليس مجهولا ، بل هو تابع ثقة ، وثقه السبيل وغيره .

علاء بن يسار عن رجل من بني أسد : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « من سأل منكم وله أوقية أو عدلها قد سأل إلخافاً »^(١)

ومن طريق هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن أبي الرجال عن عمارة بن غزوة عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من سأل وله قبة أوقية قد ألحف ، قال : وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ أربعين درهماً »^(٢)

ومن طريق ميمون بن مهران : ان امرأة اتت عمر بن الخطاب تسأله من الصدقة ، فقال لها : ان كانت لك أوقية فلا تحمل لك^(٣) الصدقة ، قال ميمون : والأوقية حيثند اربعون درهماً .

قال أبو محمد : الأول عن لم يسم ، ولا يدري صحة محبته ، والثاني عن عمارة بن غزوة وهو ضعيف^(٤) .

وقد كان يلزم المالكين — المقلدين عمر رضي الله عنه في تحريم المنكوح حتى العدة على ذلك التاكيد في الأبد ، وقد رجح عمر عن ذلك ، وفي سائر ما يدعون ان خلافه فيه لا يحمل كحد الخمر ثمانين ، وتأجيل العتق سنة — : ان يقلوه ههنا ، وكذلك الخفيفون ، ولكن لا يزالون بالتناقض !

واحتج من حد النبي بخمسين درهماً بخبر روثاه من طريق سفيان الثوري عن حكيم ابن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ : « من سأل وله ما يغنيه جاءت مخوشاً أو كدوحاً^(٥) في وجهه يوم القيامة ، قيل : يا رسول الله ، وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً أو حاسباً من الذهب » قال سفيان : وسمعت زيدا يحدث^(٦) عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه^(٧) .

روثاه من طريق هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن عوف ، وعن الحسن بن عطية ، وعن الحكم بن عتيبة ، قال من حدثه : عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود ، وقال الحسن

(١) رواه ابن داود (ج ٢ ص ٢٤٣) (٢) عوف بن داود (ج ٢ ص ٢٥٣) (٣) كلمة لك سقطت من النسخة رقم ٤٥ (٤) جملة الصحابي لا تضر ، كما هو الواقع عندنا كثر أهل العلم بكون خالف في ذلك ابن حزم ، وعمار بن غزوة ثقة تابعي ، وقد سبق الكلام عليه في الملتقى ١٤١ (ج ٢ ص ١١٣) (٥) الخمرش المفروش وكذلك الكدوح — وما يسم أولها — وكل اثر من خشب أو صخر فهو كدح (٦) في النسخة رقم (١٤) . يحدته ، وما هنا هو الموقوف الثاني (٧) هنا نقض الثاني (ج ٥ ص ١٧) ورواه أيضاً أبو داود (ج ٢ ص ٢٣) والترمذي (ج ٢ ص ١٢٠) طبع المتن أبو داود (ج ٢ ص ٢٨٩) والحاكم (ج ١ ص ١٠٧)

ابن عطية : عن سعد بن ابى وقاص ، وقال الحكم : عن علي بن أبى طالب ، قالوا كلهم : لاتحل الصدقة لمن له خمسون درهما ، قال علي بن أبى طالب : أوعدها من الذهب •

وهو قول النخعي ، وبه يقول سفيان الثوري ثوالحسن بن حجي •

قال أبو محمد : حكى بن جبير ساقط ، ولم يستد زيدا ، (١) ولا حاجة في مرسل ، ولقد كان يلزم الخنفيين والمالكين - القائلين بأن المرسل كالمسند ، والمعتضمين خلاف صاحب : والمحتجين بشيخ من بنى كنانة عن عمر في رد السنة الثابتة من أن المتبايعين لا يعين بينهما حتى يفترقا - : أن لا يخرجوا عن هذين القولين ؛ لأنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة في هذا الباب خلاف لما ذكر فيه عن عمر ، وابن مسعود وسعد ، وعلى رضى الله عنهم . مع ما فيه من المرسل •

وأما من حد الفنى بماتى درهم ، وهو قول أبى حنيفة : وهو أسقط الأقوال كلها ؛ لأنه لا حاجة لهم إلا أن قالوا : إن الصدقة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء ، فهذا غنى ، فبطل أن يكون فقيراً •

قال أبو محمد : ولا حاجة لهم في هذه الوجوه (٢) •

أولها : أنهم يقولون بالزكاة على من أصاب سبلة فاقوقها ، أو من له خمس من الابل ، أو أربعون شاة ، فمن أين وقع لهم أن يعملوا حد الفنى بماتى درهم ، دون السبلة ، أو دون خمس من الابل ، أو دون أربعين شاة ، وكل ذلك تجب فيه الزكاة ؟ وهذا هوس مفروط ! ! •

وهكذا روينا (٣) عن حماد بن أبى سليمان قال : من لم يكن عنده مال تبلغ فيه الزكاة

(١) أما حكيم بن جبريل ساقط إلى هذه الدرجة ، ولكنهم منعه من أجل رأى لى التثبيح بلفظه : ولا نكادهم عليه بعض احاديث منها هذا الحديث انتهى ، فقدر كنه شعبان اجله ، ولكنهم ينهونه : فقدروا مزيد بن الحارث الباقى عن محمد بن عبد الرحمن بن زيد كما رواه حكيم بن جبير . وزيد ثقة ثبت حجة ، وقدا خطا المؤلف في زعمان زيداً لم يستد : فان ساقط الرواية يدل على ان الثوري يحكى متابعتي الحكيم ، وقدا خطا في بعض الروايات اصرح من هذا ، ففى ان ثوالدينان روى الحديث من طريق يحيى بن آدم عن الثوري : قال يحيى فقال لعبد الله بن عثمان لسفيان : خطي ان شئت لا يروى عن حكيم بن جبير ؟ فقال لسفيان : حدثنا زيد بن محمد بن عبد الرحمن بن زيد ، وفى الترمذى بعد ان رواه عن قتيبة وعلى بن حجر عن شريك عن حكيم بن جبير باسناد فقال : حدثنا حماد بن غيلان ثنا يحيى بن آدم ثنا سفيان عن حكيم بن جبير بهذا الحديث . فقال لعبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم حدثنا ؟ ! فقال لسفيان : وما الحكيم ؟ لا يحدث عنه شعبة ؟ فقال : نعم . قال لسفيان : سمعت زيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن زيد وهذا صريح جداً فان زيدا حدثه عن محمد بن عبد الرحمن بن زيد كما حدثه حكيم اى باساده ، وانه ليس مرسل كما زعم المؤلف رحمه الله ، والحديث صحيح من رواية زيد (٢) كفا في الاصلين ؛ ولعل الاصح ان يكون صوابه : فهذا لوجه ، كاهر واضح ظاهر (٣) كلمة روينا ، سقطت من النسخة •

أخذ من الزكاة *

والثاني : أنهم يلزمهم أن من له الدور العظيمة ، والجوهر ولا يملك ما تتي درهم أن يكون فقيراً يحل له أخذ الصدقة !! *

والثالث : أنه ليس في قوله عليه السلام : «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» دليل ولا نص بأن الزكاة لا تؤخذ إلا من غنى ولا ترد إلا على فقير ، وإنما فيه أنها تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء فقط ، وهذا حق ، وتؤخذ أيضاً — بنصوص آخر — من المساكين الذين ليسوا أغنياء ، وترد تلك النصوص على أغنياء كثير ، كالعالمين ؛ والفارمين ؛ والمؤلفة قلوبهم ؛ وابن السبيل وإن كان غنياً في بلده ، فهذه خمس طبقات أغنياء ، لهم حق في الصدقة *

وقد بين الله تعالى ذلك في الصدقة في تفرقه بينهم ^(١) اذ يقول : (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها) إلى آخر الآية فقد كرر الله تعالى الفقراء ؛ والمساكين ثم أضاف إليهم من ليس فقيراً ؛ ولا مسكيناً *

وتؤخذ الصدقة من المسكين الذي ليس له ^(٢) إلا خمس من الأبل وله عشرة من العيال ، ومن ليس له إلا ما تادروهم وله عشرة من العيال ، ومن لم يصب إلا خمسة أوسق — لعلمها لا تساوي خمسين درهماً — وله عشرة من العيال في عام سنة ^(٣) . فبطل تعلقهم بالخبر المذكور ؛ وظهر فساد هذا القول الذي لا يعلم أن أحدًا من الصحابة رضي الله عنهم قاله *

وقد روينا من طريق ابن أبي شيبة عن حفص — هو ابن غياث عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال قال عمر بن الخطاب : إذا أعطيت ^(٤) فاعطوا . يعني من الصدقة . ولا نعلم لهذا القول خلافاً ^(٥) من أحد من الصحابة *

وروينا عن الحسن : أنه يعطى من الصدقة الواجبة من المالدار والخدام : إذا كان محتاجاً . وعن إبراهيم نحو ذلك *

وعن سعيد بن جبير : يعطى منها من له الفرس ؛ والدار ؛ والخدام *

وعن مقاتل بن حيان : يعطى من له العطاء من الديوان وله فرس *

(١) في التفسير رقم ٥٥ في الصدقة بقرينة بينهم وهو خطأ بل خطأ (٢) في التفسير رقم ٥٥ من المساكين الذين ليس لهم الخواصات ليسبيل الكلام (٣) التفسير رقم ٥٥ وهو العام . ولكنهم يستعملون في معنى الة المجبة ، فيقولون : ما بينهم الة ، والرسنة ، أي مجبة على تشبيه بالة من الزمان ويقولون ليستوا بولا يستعمل ذلك إلا في المجبة حد الحصب (٤) في التفسير رقم ٥٥ أعطيتهم وهو خطأ (٥) في التفسير رقم (١٤) ولا يعلم لهذا القول خلافاً

قال أبو محمد : ويعطى من الزكاة الكثير جداً والقليل ، لاحد ذلك ، إذ لم يجب احد في ذلك قرآن ولا سنة .

٧٢٤ — مسألة — قال أبو محمد : إظهار الصدقة — الفرض والتطوع — من غير أن ينوى بذلك رياء حسن ، وإخفاء كل ذلك أفضل . وهو قول أصحابنا .
وقال مالك : إعلان الفرض أفضل .

قال أبو محمد : وهذا فرق لا برهان على صحته ، قال الله عز وجل : (إن تبوءوا الصدقات فنعم ما هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) .

فان قالوا : نقيس ذلك على صلاة الفرض . قلنا : القياس كله باطل ، فان قلتم : هو حق ، فأذنوا للزكاة كما يؤذن للصلاة !! ومن الصلاة غير الفرض ما يعز بها كالعدين ، والكسوف ، وركعتي دخول المسجد ، قيسوا صدقة التطوع على ذلك .

٧٢٥ — مسألة — قال أبو محمد ^(١) : وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين بهم ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا يمنه ، ومن اللباس الشتاء والصيف بمنزل ذلك ، وبمسكن يكتنهم من المطر ، والصيف ^(٢) ، والشمس وغير المارة ^(٣) .
برهان ذلك قول الله تعالى (وأت ذا القربى حقاً والمسكين وابن السبيل) . وقال تعالى : (وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم) .

فأوجب تعالى حق المساكين ، وابن السبيل ، وما ملكت اليمين ^(٤) مع حق ذي القربى . واقتضى الاحسان الى الابوين ، وذو القربى ، والمساكين ، والجار ، وما ملكت اليمين ، والاحسان يقتضى كل ما ذكرنا ، ومنه إساءة بلا شك .

(١) قوله قال ابو محمد ، زاد من النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة الصيف ، زاد من النسخة رقم (١٤) (٣) من هنا ومن امثاله في الشريعة الاسلامية يرى المصنفان التشريع الاسلامي في الذروة عالميا من الحكمة العدل ، وليت اخواننا الذين غرتهم القوانين الرضمية واشترينا نفوسهم بطلون على هذا الاتفاق ويتفقون بها ليو ان ذنبهم بآلهم بأهل انواع التشريع في الارض ، تشريع يشيع القليو والروح ، ويطبق في كل مكان وكل زمان . ان هو الاوحى موسى ، ولوقته للمسلمون احكام ذنبهم ورجسوا الى استباحة من المتبع الصافي والمورد الغلب . الكتاب والسنة - وعملوا بما أمرهم به وبهيئ خاصة تسهيلا في امورهم العامة وفي احوال اجتماعهم - : لرحمنا لكانوا اساقلام ، وهدى ظلت الثورات الغيرة الهامة ، والحقن المملكة الا من ظالمين فقير ومن استكراه بغير هنيا وبجوار مؤخره يموت جوعا وعريا ، والمثل كثيرة ، ولوقته الاغنياء لمساكنا لنول ما يحفظ عليهم اموالهم اسلام المعروف للفقراء ، بله القيام بحرم بلوجبه على الاغنياء ، طيفقوا ليلوا واصلوا ، قد جادهم قدر ، هذا الله جيم . (٤) قوله وما ملكت اليمين ، زيادة من النسخة رقم ٤٥ .

وقال تعالى : (ماسلككم في سقر ؟! قالوا : لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين) *
 قرن الله تعالى إطعام المسكين بوجوب الصلاة *
 وعن رسول الله ﷺ من طرق كثيرة في غاية الصحة أنه قال : « من لا يرحم
 الناس لا يرحمه الله » *

قال أبو محمد : ومن كان على فضلة ورأى المسلم أخاه جائعاً غريان ^(١) ضائعاً فلم
 يفتنه — : فأرحه بلا شك *

وهذا خبر رواه نافع بن جبير بن مطعم وقيس بن أبي حازم وأبي طيآن ^(٢) وزيد
 ابن وهب ، كلهم عن جرير بن عبد الله عن رسول الله ﷺ ^(٣) *

روى أيضاً معناه الزهري عن أبي سلفة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ^(٤)
 وحدثناه ^(٥) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريبي ثنا
 البخاري ثنا موسى بن اسماعيل — هو التبوذكي — ثنا المعتمر — هو ابن سليمان —
 عن أبيه ثنا أبو عثمان التهذي أن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق حدثه : « أن أصحاب
 الصفة كانوا ناساً فقراء ، وإن رسول الله ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب
 بثالث : ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس » ^(٦) أو كما قال *
 فهذا ^(٧) هو نفس قولنا *

ومن طريق الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري : أن سالم بن عبد الله بن
 عمر أخبره أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله ﷺ قال : « المسلم أخو المسلم ،
 لا يظله ولا يسله » *

قال أبو محمد : من تركه يجمع ويعرى — وهو قادر على إطعامه وكسوته —
 فقد أسله *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيكان بن فروخ ثنا أبو الأشهب عن أبي نضرة
 عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « من كان معه فضل ظهر فليعد

(١) في النسخة رقم ٤٤ « غريانا » وهو لحن (٢) في الأصلين « وان طيآن » وهو خطأ ، وأبو طيآن هو صبيح
 ابن عبد الجاني - يفتح الجيم واسكان التوند التاني للفة (٣) حديث جرير من هذا الطريق رواه مسلم (ج ٢ ص ٢١٣ - ٢١٤)
 ورواه البخاري مختصراً من طريق زيد بن وهب (ج ١ ص ١٧) (٤) حديث أبي هريرة من هذا الطريق رواه البخاري
 (ج ١ ص ١٢) بلفظ « من لا يرحم لا يرحمه » (٥) في النسخة رقم ٤٥ « وحدثناه » وهو خطأ ؛ انليس هذا هو حديث
 الزهري الذي ذكره (٦) في النسخة رقم (١٤) « ولو سادس » وما هنا هو الموافق البخاري (ج ٥ ص ٣٨ - ٣٩) ورواه
 البخاري أيضاً عن أبي عثمان عن معتمر (ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨) (٧) في النسخة رقم (١٤) « وهذا » *

به على من لاظهر له ، ومن كان له فضل من زاد فليعده على من لازادله : قال : قد كر
من اصناف المال ما ذكر : حتى رأينا انه لاحق لأحد منا في فضل » *

قال ابو محمد : وهذا إجماع الصحابة رضى الله عنهم يخبر بذلك ابو سعيد ، وبكل
ما في هذا الخبر نقول *

ومن طريق أبي موسى عن النبي ﷺ : « أطمعوا الجائع وفكوا العاني » ^(١) *
والنصوص من القرآن والأحاديث الصحاح في هذا تكثر جداً . *

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ^(٢) عن سفیان الثوري عن حبيب بن أبي
ثابت عن أبي وائل شقيق بن سلة قال قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : لو استقبلت
من امرى ما استدرت لاخذت فضول اموال الأغنياء قسمتها على فقراء المهاجرين *
وهذا إسناد في غاية الصحة والجلالة *

ومن طريق سعيد بن منصور عن أبي شهاب ^(٣) عن أبي عبد الله التقي عن محمد
ابن علي بن الحسين عن محمد بن علي بن أبي طالب أنه سمع علي بن أبي طالب يقول :
إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ، فان جاعوا أو عروا
وجهدوا فامنع ^(٤) الأغنياء ، وحق ^(٥) على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة بوضعهم عليه *
وعن ابن عمر أنه قال : في مالك حق سوى الزكاة ^(٦) *

وعن عائشة أم المؤمنين : والحسن بن علي ، وابن عمر أنهم قالوا كلهم لمن سألهم : إن
كنت تسأل في قدم موجه . أو غرم مقطوع ^(٧) أو قمر مدقع ^(٨) — فقد وجب حقك *
وصح عن أبي عبيدة بن الجراح وثلاثة من الصحابة رضى الله عنهم أن زادهم في
فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا ^(٩) أزوادهم في مزددين ، وجعل يقوتهم إياها على السواء *
فهذا إجماع مقطوع به من الصحابة رضى الله عنهم ، لا يخالف لهم منهم *

وصح عن الشعبي ، ومجاهد ، وطاوس ، وغيرهم ، كلهم يقول : في المال حق سوى الزكاة *
قال أبو محمد : وما نعلم عن أحد منهم خلاف هذا ، الا عن الضحاك بن مزاحم ،
فانه قال : نسخت الزكاة كل حق في المال *

(١) العاني هو الأسير ، والحديث رواه البخارى (ج ٢ ص ١٢٠ و ٢١٠) بمقتضى أطمعوا الجائع وفكوا العاني
المرض وفكوا العاني . (٢) « بن مهدي » زائد في نسخة رقم (١٤) (٣) هو أبو شهاب الأسمر ، واسمه عبد ربه
ابن نافع الحنظلي الكندي ، وشيخه الثقف لم يعرفه (٤) هذه الكلمة رسمت في نسخة رقم ٥ بدون اعراب .
وفي نسخة رقم (١٤) « فامنع » وهو خطأ ظاهر (٥) في نسخة رقم ٥ « حتى » بدون الواو (٦) في نسخة رقم ٥ « حتى »
في مالك سوى الزكاة (٧) بالفتح السجدة ، والقطع الشديد الشنيع وفي نسخة رقم (١٤) « بالاضداد المستمرة خطأ (٨) التالف
والفصل التراب ، أى قر شديد ملحق بالفقر رضى بإصاحبه الى الفقراء . قاله في اللسان (٩) في نسخة رقم ٥ « وجمعوا »

قال أبو محمد : وما رواية الضحاك حجة ^(١) فكيف رأيه ! *
والعجب أن المحتج بهذا أول مخالف له ! فيرى في المال حقوقاً سوى الزكاة : منها
التفقات على الأبرار المحتاجين ، وعلى الزوجة ، وعلى الرقيق ، وعلى الحيوان ، والديون
والأروش ^(٢) فظهر تناقضهم !! *
فإن قيل : فقد ^(٣) رويتم من طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو الأحوص عن عكرمة
عن ابن عباس قال : من أدى زكاة ماله فليس عليه جناح أن لا يتصدق *
ومن طريق الحكم عن مقسم ^(٤) عن ابن عباس في قوله تعالى : (وآتوا حقهم يوم
حصاده) نختها العشر ونصف العشر *
فإن رواية مقسم ساقطة لضعفه ، وليس فيها — لو صححت ^(٥) — خلاف لقولنا *
وأما رواية عكرمة فانما هي أن لا يتصدق تطوعاً ، وهذا صحيح *
وأما القيام بالجهود ^(٦) ففرض ودين ، وليس صدقة تطوع *
ويقولون : من عطش غفاف الموت ففرض عليه أن يأخذ الماء حيث وجده : وأن
يقاتل عليه *
قال أبو محمد : فأى فرق بين ما أباحوا له من القتال على ما يدفع به عن نفسه الموت
من العطش ، وبين ما منعه منه من القتال عن نفسه فيما يدفع به عنها الموت من الجوع
والمرى ؟ ! وهذا خلاف للاجماع : وللقرآن ، وللسنن ، وللقياس *
قال أبو محمد : ولا يحل لمسلم اضطر أن يأكل ميتة ، أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً
فيه فضل عن صاحبه ، لمسلم أولادى : لأن فرضاً على صاحب الطعام اعطام الجائع ^(٧)
فاذا كان ذلك كذلك ^(٨) فليس بمضطر إلى الميتة ولا إلى اللحم الخنزير ، وبالله تعالى التوفيق *
وله أن يقاتل عن ذلك ، فإن قتل فلي قاتله القود ، وإن ^(٩) قتل المانع قاتله الله :
لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية ، قال تعالى : (فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا
التي تبغى حتى تنفخ إلى أمر الله) ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق . وبهذا قاتل
أبو بكر الصديق رضي الله عنه مانع الزكاة . وبالله تعالى التوفيق *
تم كتاب الزكاة بحمد الله تعالى وحسن عونه ^(١٠) *

(١) في النسخة رقم ٥ «حجة» (٢) في النسخة رقم ٥ «و» والارش «بالأفراد» (٣) في النسخة رقم (١٤) «و» (٤) في
النسخة رقم ٥ «هشيم» وهو خطأ ظاهر (٥) في النسخة رقم ٥ «ولو صححت» (٦) يقال : جهد الناس — بالنذر المفعول
فهم يجهدون . إذا اجتهدوا . فقيام بالجهود اعادته واغاثته (٧) في النسخة رقم ٥ «طعام الجائع كذلك» ولم يجد لزيادة
كلمته كذلك ، موتاً (٨) كلمة كذلك بزيادة من النسخة رقم ٥ (٩) في النسخة رقم ٥ «فان» (١٠) قوله تم كتاب
الزكاة الخ بزيادة من النسخة رقم (١٦) *

كتاب الصيام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وحلى الله على محمد وآله وسلم ^(١) *

٧٢٦ — مسألة — الصيام قسمان ^(٢) فرض وتطوع ، وهذا إجماع حق متيقن ، ولا يليل في بنية العقل إلى قسم ثالث *

٧٢٧ — مسألة — فمن الفرض صيام شهر رمضان ، الذى بين شعبان وشوال ، فهو فرض على كل مسلم عاقل بالغ صحيح مقيم ، حراً كان أو عبداً ، ذكراً أو أنثى ، إلا الحائض والنفساء ، فلا يصومان أيام حيضهما البتة ، ولا أيام نفاسهما ، ويقضيان صيام تلك الأيام . وهذا كله فرض متيقن من جميع أهل الاسلام *

٧٢٨ — مسألة — ولا يجزئ صيام أصلاً — رمضان كان أو غيره — إلا بنية جديدة في كل ليلة لصوم اليوم المقبل ، فمن تعدد ترك النية بطل صومه *
« برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) فصح أنهم لم يؤمروا بشئ في الدين إلا بعبادة الله تعالى والاخلاص له فيها بانها دينه ^(٣) الذى أمر به » *

« وقال رسول الله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » فصح أنه لا عمل إلا بنية له ، وأنه ليس لاحد الا ما نوى ، فصح أن من نوى الصوم فله صوم ، ومن لم ينوه فليس له صوم *
ومن طريق النظر : أن الصوم امساك عن الأكل والشرب وتعبد القلب ، وعن

الجماع وعن المعاصي ، فكل من أمسك عن هذه الوجوه — لو أجزأه الصوم بلا نية للصوم — لكان في كل وقت صائماً ، وهذا ما لا يقوله أحد *

ومن طريق الاجماع : أنه قد صح الاجماع على أن من صام ونواه من الليل فقد أدى ما عليه ، ولا نص ولا إجماع على أن الصوم يجزئ من لم ينوه من الليل *

واختلف الناس في هذا *

(١) التسمية والصلاة في ضمن النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) قال ابو محمد : الصوم قسمان

(٣) في النسخة رقم (١٤) « بآه دينه »

فقال زفر بن الهذيل : من صام رمضان . وهو لا يتوى صوماً أصلاً ، بل نوى أنه يحفظ في كل يوم منه : إلا أنه لم يأكل . ولم يشرب . ولا جامع — : فانه حاتم ويجزئه . ولا بد له في صوم التطوع من نية *

وقال أبو حنيفة : النية فرض للصوم في كل يوم من رمضان : أو التطوع . أو التذر إلا أنه يجزئه أن يعدتها في النهار ، ما لم تزل الشمس . وما لم يكن أكل قبل ذلك . ولا شرب . ولا جامع . فان لم يعدتها — لامن الليل ^(١) . ولامن النهار ما لم تزل الشمس — لم يتنفع بإحداث النية بعد زوال الشمس ، ولا صوم له . وعليه قضاء ذلك اليوم : وأما قضاء رمضان والكفارات فلا بد فيها من النية من الليل ^(٢) لكل يوم ، وإلا فلا صوم له . ولا يجزئه أن يحدث النية في ذلك بعد طلوع الفجر *

وقال مالك : لا بد من نية في الصوم . ^(٣) وأما في رمضان فتجزئ نية ^(٤) لصومه كله من أول ليلة منه : ثم ليس عليه أن يجد نية كل ليلة . إلا أن يمرض فيفطر أو يسافر فيفطر . فلا بد له ^(٥) من نية حيث وجدته قال ^(٦) : وأما التطوع فلا بد له من نية لكل ليلة ^(٧) * وقال الشافعي وداود ^(٨) : مثل قولنا : إلا أنت الشافعي رأى في التطوع خاصة إحداث النية له ما لم تزل الشمس : وما لم يكن أكل قبل ذلك . أو شرب . أو جامع * وروىنا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر * وعن مالك عن الزهري : أن عائشة أم المؤمنين قالت : لا يصوم الا من أجمع الصيام قبل الفجر *

ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب : أخبرني حمزة بن عبد الله ابن عمر عن أبيه قال : قالت حفصة أم المؤمنين : لا يصيام لمن لم يجمع قبل الفجر * فهؤلاء ثلاثة من الصحابة رضی الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف أصلاً ، والحنيفيون والمالكيون يعظمون مثل هذا إذا خالف أهواءهم ^(٩) ، وقد خالفهم هنا ، وما نظم أحداً قبل أبي حنيفة : ومالك قال بقولهما في هذه المسألة : وهم يشنعون أيضاً بمثل هذا على من قاله متبعاً للقرآن وبوالسنة الصحيحة ، وهم هنا خالفوا القرآن والسنة ^(١٠) الثابتة برأى فاسد لم يحفظ عن أحد قبلهم *

(١) في النسخة رقم (١٦) «من الليل» بحذف لاء (٢) في النسخة رقم (١٦) «فلا بد فيها من الليل» وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) «د الصوم» (٤) في النسخة رقم (١٦) «نية» (٥) في النسخة رقم (١٤) «ولابد له» (٦) كلمة «قال» زياد من النسخة رقم (١٤) (٧) في النسخة رقم (١٤) «كل ليلة» (٨) في النسخة رقم ١٤ «الشافعي وأبو سليمان» (٩) كذا في الأصلين ، ومعنى الكلام أن يكون إذا وافق أهواءهم (١٠) في النسخة رقم (١٦) «والسنة»

قال أبو محمد : برهان حجة قولنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن الأزهر ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ^(١) عن حفصة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » *

وهذا اسناد صحيح ، ولا يضر ^(٢) اسناد ابن جريج له أن أوقفه معمر ، ومالك وعبد الله بن يونس وابن عينة ، فإن جريج ^(٣) لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في الثقة والحفظ ، والزهرى واسع الرواية ، فرة يرويه عن سالم عن أبيه ، ومرة عن حمزة عن أبيه ، وكلاهما ثقة . وابن عمر كذلك ، مرة رواه مسنداً ومرة روى أن حفصة أقت به ، ومرة أفتى هو به ، وكل هذا قوة للخبر *

والعجب أن المعترضين بهذا من سندهم أن المرسل كالمسند !
قال أبو محمد : وهذا عموم لا يحل تخصيصه ولا تبديله ولا الزيادة فيه ولا النقص منه إلا بنص آخر صحيح *

فان قيل : فهلا أوجبت النية متصلة بتبين الفجر ، كما تقولون : في الوضوء ، والصلاة والزكاة والحج . وسائر الفرائض ؟ ! *

قلنا : لوجبت اثنين ^(٤) . أحدهما هذا النص الوارد الذى لا يحل خلافه . ولنا والحمد لله من يضرب كلام رسول الله ﷺ بعرضه يعرضه ، ويكفر بعرضه ، ولا يمن يعارض أو امر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ بنظره الفاسد ، بل تأخذ جميع السنن كما وردت ، ونسمع ونطيع بجميعها كما أنت *

والثاني : قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ولم يكلفنا عز وجل السر ^(٥) مراعاة لتبين الفجر ، وانما ألزمت النية من الليل ، ثم نحن عليها إلى أن يتبين الفجر ^(٦) وان نمنا وان غفلنا ، ما لم تعتمد إبطالها *

فان قيل : فأتم تميزون لمن نسي النية من الليل أحداثها في اليوم الثاني ؟
قلنا : نعم بنص صحيح ورد في ذلك ولولا ذلك ما قتلناه *

قال أبو محمد : وما نعلم لزفر حجة ^(٧) الا أنه قال : رمضان موضع للصيام ^(٨) ،
^(١) في النسخة رقم (١٦) «عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب» وحذف قوله «عن أبيه» وهو خطأ ، والمحدثه
فالساني (ج ص ١٩٧) ^(٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يصح» وهو خطأ ^(٣) في النسخة رقم (١٦) «وابن جريج»
^(٤) كلمة «اثنين» زائدة عن النسخة رقم (١٤) ^(٥) في النسخة رقم (١٤) «والشهر» بالجملة وهو تصحيف لا معنى له
^(٦) في النسخة رقم (١٦) «التي بينت الفجر» وما تاملنا مع أحسن ^(٧) كلمة «حجة» سقطت خطاً من النسخة رقم (١٦)
^(٨) في النسخة رقم (١٤) «الصوم» *

وليس موضعاً للفطر أصلاً . فلا معنى لنية الصوم فيأذ لابد منه *
قال علي : وهذه حجة عليه ، مطلة لقوله ، لأنه لما كان موضعاً للصوم لا للفطر
أصلاً وجب أن ينوي ما اقترض الله تعالى عليه ^(١) من العبادة بذلك الصوم ، وأن
يخلص النية لله تعالى فيها : ^(٢) ولا يخرجها مخرج الهزل واللعب *

ووجه آخر : وهو أن شهر رمضان أمرنا بأن نجعله وقتاً للصوم ، ونهينا فيه عن
الفطر ، الا حيث جاءنا النص بالفطر فيه ، فهو وقت للطاعة ^(٣) أطاع بأداء ما أمر
به ، ووقت — والله — للمعصية العظيمة ^(٤) فمن عصي الله تعالى فيه وعالف أمره
عز وجل فلم يصمه كما أمر ، فاذ هو كذلك — يقينا بالحس والمشاهدة ^(٥) — فلا بد
ضرورة من قصد الى الطاعة ^(٦) المفروضة ، وترك المعصية المحرمة ، وهذا لا يكون
الابنية لذلك . ^(٧) وهذا في غاية البيان والحمد لله *

ووجه ثالث : وهو أنه يلزم على هذا القول أن من لم يبق له من وقت صلاة
الصبح الا مقدار ^(٨) ركعتين فصلى ركعتين تلوها أو عابثاً — أن يجزئه ذلك من
صلاة الصبح ، لأن ذلك الوقت وقت لها ، لا غيرها أصلاً ، وهذا هو القياس : ان
كان القياس حقاً ! *

وما علينا لأني حنيفة حجة أصلاً في تلك التقاسيم الفاسدة السخيفة !! إلا أن بعض
من ابتلاه الله بتقليده موه في ذلك بحديث نذكره في المسألة التالية ، لأنه موضعه ، ^(٩)
وليس في هذا الخبر متعلق لأني حنيفة أصلاً ، بل قد نقض أصله . ^(١٠) فأوجب فيه نية ؛
بخلاف قوله في الطهارة ، ثم أوجبا في النهار بلا دليل !! *

وما نعرف للمالك حجة أصلاً ، الا أنهم قالوا : رمضان كصلاة واحدة *
قال أبو محمد : وهذه ^(١١) مكابرة بالباطل ؛ لأن الصلاة الواحدة لا يحول بين أعمالها
— بعدد — ما ليس منها أصلاً ، وصيام رمضان يحول بين كل يومين منه ليل يطال فيه
الصوم جملة ويحل فيه الاكل والشرب والجماع : فكل يوم له حكم غير حكم اليوم ^(١٢)

(١) كلمة ، عليه ، زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) « منها » وهو خطأ .
(٣) في النسخة رقم (١٦) « فن » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « وهو » — واقع — وقت المعصية العظيمة *
(٥) في النسخة رقم (١٤) « والمشاهد » (٦) في النسخة رقم (١٦) « من قصد الطاعة » (٧) كلمة ، لذلك ، زيادة من
النسخة رقم (١٤) (٨) كلمة « مقدار سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٩) يأتي في المسألة التالية حديث الربيع
بن عمرز وحديث سلمة بن الأكوع في صوم عاشوراء ، وهما اللذان يثير اليهما المؤلفان (١٠) في النسخة رقم (١٦)
« أصلاً » وهو خطأ (١١) في النسخة رقم (١٦) « وهذا » (١٢) كلمة « اليوم » زيادة من النسخة رقم (١٤) *

الذى قبله واليوم الذى بعده ؛ وقد يمرض فيه ^(١) أو يسافر ، أو يحيض ، فيطال ^(٢) الصوم . وكان بالامس صائماً ، ويكون غداً صائماً ، *

وانما شهر رمضان كهلوات اليوم واللييلة . يحول بين كل صلاتين ماليس صلاة ، فلا بد لكل صلاة من نية ؛ فكذلك لا بد لكل يوم في صومه من نية *

وهو أول من أبطل هذا القياس ، فأروا من أفطر عامداً في يوم من رمضان أن غسه قضاءه ؛ ^(٣) وأن سائر صيامه كسائر أيام الشهر صحيح . فقد أقرؤا بأن حكم الشهر كصلاة ليلة ^(٤) واحدة ويوم واحد *

وانما يخرج هذا عن قول سعيد بن المسيب الذى يرى من أفطر يوماً من رمضان عامداً ^(٥) أو أفطره كله . سواء . وأن عليه في اليوم قضاء شهر ، كما عليه في الشهر كله . ولا فرق * وهذا مما أخفنا فيه القياس — لو كان القياس حقاً — فلا النص اتبعوا . ولا لصحابة قدسوا . لا قياس صحيح . ولا الاحتياط التزموا !! وبالله تعالى التوفيق *

٧٢٩ — مسألة — ومن نسي أن يتوى من الليل في رمضان فأى وقت ذكر من ساءر الليل نسي النية . سواء أكل وشرب ووضئ ^(٦) أو لم يفعل شيئاً من ذلك — فإنه يبنى نصوص من وقته إذا ذكر . ويمسك عما يمسك عنه الصائم . ويجزئه صومه ذلك تماماً . ولا قضاء عليه . ولو لم يبق عليه من النهار الامقدار النية فقط . فإن لم يبق كذلك فلا صومه . وهو عاص لله تعالى متعمداً بطلان صومه . ولا يقدر على القضاء * وكذلك من جاء الخبر بأن هلال رمضان رؤى البارحة — فسواء أكل وشرب أو لم يعل ، ^(٧) لم يفعل شيئاً من ذلك — في أى وقت جاء الخبر من ذلك اليوم ولو في آخره كما ذكرنا — فإنه يبنى الصوم ساعة صبح الخبر ^(٨) عنده . ويمسك عما يمسك به الصائم . ويجزئه صومه . ولا قضاء عليه . فإن لم يفعل فصومه باطل . كما قلنا في التى قبلها سواء سواء *

وكذلك ايضا من عليه صوم نذر معين في يوم بعينه فبنى التيقؤ ذكر بالنهار فكما قلنا ولا فرق *

وكذلك من نسي النية في ليلة من ليالى الشهرين المتابعين الواجبين ثم ذكر بالنهار ، ولا فرق * وكذلك من نام قبل غروب الشمس في رمضان : أو في الشهرين المتابعين ، أو في نذر

(١) كلمة « به » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم ١٤ مبطلة ، وماما أحسن (٣) في النسخة رقم (١٦) وفي يوم رمضان عليه قضاؤه . وهو خطأ وسقط (٤) كلمة . ليلة . سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٤) وتمام (٦) في النسخة رقم (١٦) سواء أكل أو شرب أو وضئ . (٧) في النسخة رقم (١٦) فسواء أكل أو شرب أو وضئ . (٨) في النسخة رقم (١٤) ساعة صبح الخبر .

معين فلم يفته إلا بعد طلوع ^(١) الفجر أو في شيء من نهار ذلك اليوم ، ولو في آخره ، كما قلنا فكما قلنا ^(٢) أيضا أتقا سواء سواء ، ولا فرق في شيء أصلا .

فلم يذكر في شيء من الوجوه التي ذكرنا ، ولا استيقظ حتى غابت الشمس — فلا أثم عليه ، ولم يصم ذلك اليوم ، ولا قضاء عليه .

برهان قولنا : قول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم) . وكذلك قول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » . وكل من ذكرنا ناس أو مخطئ غير عائد ، فلا جناح عليه .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن نافع العبدى ثنا بشر بن المفضل ثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن عفراء ^(٣) قالت : « أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان أصبح صائما فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه » .

وبه إلى مسلم بن الحجاج : ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حاتم بن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « بعث رسول الله ﷺ رجلا من أسلم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن في الناس : من كان لم يصم فليصم ، ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل » ^(٤) .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا القبري ثنا البخاري ثنا المسكن بن إبراهيم ثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال : « أمر النبي ﷺ رجلا من أسلم : أن يؤذن في الناس : أن من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، فإن اليوم يوم عاشوراء » ^(٥) .

ورويناه أيضا من طريق معاوية وغيره مستندا ^(٦) .

قال أبو محمد : ويوم عاشوراء هو كان القرض حيث صامه .

كما رويناه بالسند المذكور إلى البخاري : ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث — هو ابن سعيد التوري — ثنا أيوب السخيتي ثنا عبد الله ^(٧) بن سعيد بن جبير عن أبيه عن

(١) في نسخة رقم (١٤) « بعد طلوع الشمس » (٢) قوله فكما قلنا ، خط من تصحيف (١٦) (٣) الربيع بن معمر قاله في نسخة واحدة وتجدد في نسخة المكشورة ومعوذ — بتجديد الواو المكشورة (٤) هذا الذي فيه في نسخة (ج ص ٢٣٤) (٥) هذا من تلميذات البخاري وهو فيه (ج ص ١٦٦) (٦) حديث مطعون في البخاري (ج ص ١٦٦) ومسلم (ج ١ ص ٢١٢) (٧) في نسخة رقم (١٦) « بعث الله بالتصنيف ومعه »

ابن عباس - قد ذكر الحديث في يوم عاشوراء وفيه - : « أن رسول الله ﷺ صامه وأمر بصيامه » (١) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا شيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن جعفر بن أبي ثور عن جابر بن سمرة قال : « كان رسول الله ﷺ يأمر (٢) بصوم عاشوراء (٣) ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده ، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا عنه ولم يتعاهدنا عنده » *

وروينا من طريق الزهري . وهشام بن عروة : وعراك بن مالك كلف عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين : أن رسول الله ﷺ أمر بصيام عاشوراء ، حتى فرض رمضان قال عراك : فقال عليه السلام : « من شاء فليصمه ومن شاء فليفطره » (٤) *

قال أبو محمد : فكان هذا حكم صوم الفرض ، وما نابى بنسخ فرض صوم عاشوراء ، فقد أحيل صيام رمضان أحوالاً . فقد كان مرة من شاء صامه ومن شاء أفطره وأطعم عن كل يوم مسكيناً ، إلا أن حكم ما كان فرضاً حكم واحد ، وإنما نزل هذا الحكم فيمن لم يعلم بوجوب الصوم عليه : وكل من ذكرنا - من ناس ، أو جاهل ، أو أنائم - فلم يعلم بأوجوب الصوم عليهم . فحكمهم كحكم الذي جعله رسول الله ﷺ ، من سترك التية في اليوم المذكور متى ما علموا بوجوب صومه عليهم (٥) ، وسعى عليه السلام من فعل ذلك صائماً : وجعل فعله صوماً . وبالله تعالى التوفيق *

وبه قال جماعة من السلف *

كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري : أن قوما شهدوا على الهلال بعد ما أصبحوا (٦) ، فقال عمر بن عبد العزيز : من أكل فليمسك عن الطعام ، ومن لم يأكل فليصم بقية يومه *

وعن عطاء : إذا أصبح رجل مفطراً ولم يذق شيئاً ثم علم بروية الهلال أول النهار أو آخره فليصم ما بقي ولا يبدله *

ومن طريق وكيع عن أبي ميمونة عن أبي بشير عن علي بن أبي طالب أنه قال يوم عاشوراء : من لم يأكل فليصم ، ومن أكل فليصم بقية يومه *

(١) مرقا البخارى (ج ٣ ص ١٠٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) : يأمرنا بما هنا المواقف لم (ج ١ ص ٣١٢) (٣) في مسلم (ج ١ ص ١٠٦) (٤) انظر روايات حديث عائشة هنا في مسلم (ج ١ ص ١٠٦) (٥) في نسخة مرقا البخارى (ج ٣ ص ١٠٦) (٦) في النسخة رقم (١٦) : أصبح وهو خطأ .

ورويانا من طريق وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين : أن ابن مسعود قال : من أكل أول النهار فليأكل آخره *

قال علي : اختلف الناس فيمن أصبح مفطراً في أول يوم من رمضان ثم علم أن الحلال رؤى البارحة على أقوال *

منهم من قال : ينوي صوم يومه ويجزئه ، وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وبه نأخذ . وبه جاء النص الذي قدمنا *

ومنهم من قال : لا يصوم ، لأنه لم ينو الصيام من الليل ، ولم يروا فيه قضاء ، وهو قول ابن مسعود كما ذكرنا ، وبه يقول داود ^(١) وأصحابنا *

ومنهم من قال : يأكل بقيته ويقضيه ، وهو قول رويانه عن عطاء *
ومنهم من قال : يمسك فيه عما يمسك الصائم ، ولا يجزئه ، وعليه قضاؤه ، وهو قول مالك ، والشافعي *

وقال به ^(٢) أبو حنيفة فيمن أكل خاصة ، دون من لم يأكل ؛ وفيمن علم الخبر بعد الزوال فقط : أكل أول ما يأكل *

وهذا أسقط الأقوال ! لأنه لا نص فيه ولا قياس ، ولا نعله من قول صاحب ، ولا يخلو هذا الامساك — الذي امرؤه به — من أن يكون صوماً يجزئه ، فهو لا يقولون بهذا : أو لا يكون صوماً ولا يجزئه ^(٣) : فن إن وقع لهم أن يأمرؤه بعمل يتعب فيه ويتكلفه ولا يجزئه ؟ *

وأيضاً فإنه لا يخلو من أن يكون مفطراً أو صائماً : فإن كان صائماً لم يقضيه ^(٤) إذن ؟ ! فيصوم يومين وليس عليه إلا واحد ؟ ! وإن كان مفطراً فلم امرؤه ^(٥) بعمل الصوم ؟ ! وهذا عجيب ^(٦) جداً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل *

قال أبو محمد : احتج أبو حنيفة في تصحيح تخليطه الذي ذكرناه قبل — في نية الصوم — بخبر الربيع ، وسلة بن الأكرع الذي ذكرنا ، وهذا عجيب جداً !! أن يكونوا قد فعلوا رسول الله ﷺ في نفس ما جاء به الخبر ، فقالوا : من أكل لم يجزه صيام باقي يومه ، وفي تخصيصهم بالنية قبل الزوال ، وليس هذا في الخبر ، ثم احتجوا بما ليس من شيء ^(٧) ! ومن عادتهم هذا الخلق الذميمة ! وهذا قبيح جداً ، ونحوه لا يستجيزه محقق ناصح لنفسه !! *

(١) في النسخة رقم (١٤) «أبرسليان» وهو (٢) كلمة «هـ» سقطت خطأ من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) «ولا يجزئه» (٣) في النسخة رقم (١٦) «لم يقضه» كأنه نوع من الاستفهام ، وهذا خطأ (هـ) في النسخة رقم (١٦) «لم يأمرؤه وهو خطأ كالذي قبله» (٤) في النسخة رقم ١٦ «عجيب» (٥) كلمة «ثم» رابتة من النسخة رقم ١٤

وقال بعضهم : قد روى هذا الخبر عبد الباقي بن قانع عن أحمد بن علي بن مسلم عن محمد ابن المنهال عن يزيد بن زريع عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه قال : « أتيت النبي ﷺ - يعني في عاشوراء - فقال : صمتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا ، قال : فأتوا يومكم هذا واقتضوا » .

قال أبو محمد : لفظة « واقتضوا » موضوعه بلا شك هو عبد الباقي بن قانع مولى بني أبي الشوارب يكنى أبا الحسين ، مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة ، وقد اختلط عقله قبل موته بسنة ، وهو بالجملة منكر الحديث ، وترك أصحاب الحديث جملة ^(١) . وأحمد بن علي بن مسلم مجهول ^(٢) .

(١) أسانيد حرم القول في ابن قانع جدا ، وسيأتي قوله فيه في المسألة التالية : روى عن ابن قانع راوى كل بلية . وقيل ابن حجر في لسان الميزان عن ابن حزم أنه قال : ابن سفيان في المالكيين ظهير ابن قانع في الخفيفين ، وجدي حديثهما الكذب البحت ، والبلاء المين أو الوضع للامع ، فاما تنكير ، واما حمل عن لاخير فيه من كذاب ومفضل بقل الثقلين ، ولما أتته وهما فيكون الليل من قبلها ارمي ثلثة الاساني ! نال الله السلامة ، وقيل عن الخطيب انه قال : لا أدري لانا حظه البرقاني ؟ قد كان ابن قانع من أهل العلم والرواية ورايت عامة شيوخنا يوثقونه ، وقد تنبذ في آخر عمره . وقيل الذهبي في ذكره الخطاط (ج ٣ ص ٩٢) عن البار قلبي أنه قال في ابن قانع : « كان يحنظ ، ولكنه كان يحنظ ويصر » . وهذه لغة سوء والبيان باله . وعبد الباقي هذا شيخ الجعاس مؤلف (أحكام القرآن) أكثر من الرواية عنه جدا ، وكتبه عبد الباقي « أبو الحسين » وفي الاصطلاح هنا ، أبو الحسن . وهو خطأ . وقيل ابن حجر أيضا كلام المؤلف فيه هنا ثم قال : « ما علمت أحدا تركه ، وإنما صح أنه اختلط فحينئذ » . وهل ترك إلا هذا ؟ (٢) أحمد بن علي بن مسلم هو الامام الحافظ أبو الباس الابرار ، حدث بغداد ، مات يوم نصف شعبان سنة ٢٩٠ ، قال ابن حجر في لسان الميزان بيد أن قول كلام المؤلف هنا : « هذه عادة ابن حزم » ، انما لم يعرف الراوى بحمله ، ولو عبر بقوله : لا اعرفه . لكان اصف الكن التوفيق عزير « ملحوظة : وقع اسمه في لسان الميزان . أحمد بن علي بن اسم . وهو خطأ اما من الناسخ وأما من الطبع والصواب . بن مسلم . وقد نسب ابن حزم الخطأ في زيادة قوله « واقتضوا » الى ابن قانع بل سماه واحدا ، وانما في هذا جدا ، فالحديث رواه ابو حنبل (ج ٢ ص ٣٠٣) عن محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع عن سعيد - هو ابن ابي عروة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه : ان اسلم اتته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : صمتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا . قال : فأتوا بنية يومكم واقتضوا . قال ابو حنبل : « يعني يوم عاشوراء ، وسكت عنه هو والمفرد بنسب المفردى الثاني - وسيروى المؤلف بدون الزيادة فلو لم يكن لي اجد فيه . فظهر ان عبد الباقي بن قانع واحد بن علي بن مسلم بريان من عهدة هذه القطة ، وانما لم ينفرد بارادتها . اذا رواه ابو حنبل عن محمد بن المنهال شيخ الابرار كادروا ما عنه الابرار ، وظهر ايضا ان في الاسناد الذي هنا خطأ . لأنه سقط منه . سعيد بن ابي عروة ، بن يزيد بن زريع ، وبين قتادة ، ولعل هذا من اغلاط ابن قانع ؟ وإنما قلنا في حلف الحديث جملة حال عبد الرحمن بن سلمة ، وان ذكره ابن حبان في الثقات ، فقد انتفى في اسم ابيه وجهه . قيل : عبد الرحمن بن سلمة وقيل ابن سلمة . وقيل ابن المنهال بن سلمة الجعاسي ، وقيل ابن المنهال ابن سلمة وقيل ابي المنهال عبد الرحمن بن سلمة ابن المنهال . ولذلك قلنا في لسان الميزان : « ما مجهول » . وصحنا من هو ؟ انما قلنا ، ذكره ابن سعد في الطبقات (ج ٧ ق ١ ص ٥٧) باسم « عم عبد الرحمن بن سلمة الجعاسي » .

وقد روينا هذا الحديث من طريق شعبة عن قتادة ، ومن طريق ابن أبي عروبة عن قتادة ، وليست فيه هذه اللفظة .

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن قاسم بن محمد ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة ثنا قتادة عن عبد الرحمن بن المنهال بن سلمة الخزاعي ^(١) عن عمه أن رسول الله ﷺ قال لأسلم : « صوموا اليوم ، قالوا : إنا قد أكلنا ، قال : صوموا بقية يومكم ، يعني عاشوراء » . حدثنا عبد الله بن ربيع التيمي ثنا محمد بن معاوية القرشي ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — ثنا محمد بن بكر — هو البرساني — ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمه قال : « غدرنا على رسول الله ﷺ صبيحة عاشوراء ، فقال لنا : أصبحتم صياماً ؟ قلنا : قد تغدينا يا رسول الله ، قال : فصوموا بقية يومكم » .

قال أبو محمد : ومن الثرائب تمويه الحنفيين بهذه اللفظة الموضوعية في حديث ابن قانع من قوله « واقضوا » ثم غالفوها ظمروا القضاء إلا على من أكل دون من لم يأكل ، وعلى من نوى بعد الزوال ! وهذا كله خلاف الكذبة التي استحقوا بها المقت من الله تعالى الخيث ما توجهاوا عن رواه وبكل ما احتجوا فقد خالفوه ! وهكذا فليكن الخذلان !! نعموا بالله منه .

وأما من لم يعلم بوجود صوم ذلك اليوم عليه إلا بعد غروب الشمس فانه لم يصمه كما أمر ، ولأنه لم ينو في شيء منه صوماً ، ولم يعتمد ترك النية ، فلا يتم عليه فيما يعتمد ، ولا قضاء عليه ، لأنه لم يأت بإيجاب القضاء عليه نص ولا إجماع ، ولا يجب في الدين حكم

ثم روى الحديث الذي هنا عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي عن عمه ، وليس فيه كلمة واقضوه ، وذكر ابن حجر في التهذيب في المبهات وقاله سي ابن قانع حمسلة ، وذكره في الإصابت (ج ١ ص ٩٨) وروى عنه في المبهات ، وليس في الإصابت باب لهم ، ولعله سقط بحاله من نسخة ظم طبع . وحديث هذه حال أسنده لا يكون حجة ولا يصححه أحد ، وقال الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٤٣) قلنا عن صاحب التصحيح اعتقال على اعتدوى الأمر بالقضاء في حديث غريب أخرجه أبو داود في سننه ، فذكر الحديث ، ثم قال : وهذا حديث مختلف في استدامته ، وفي صحته نظر . قائمة : حديث عبد الباقي بن قانع رواه عنه أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (ج ١ ص ١٩٠) وفيه خطأ طباعي . يزيد بن زريع . وصوابه يزيد بن زريع . وفيه شعبة عن قتادة ، وصوابه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة كما هو في إرداد (١) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (١٤) عن عبد الرحمن بن المنهال بن سلمة الخزاعي ، وفي معاني الآثار للطحاوي (ج ١ ص ٣٣) من طريق روح بن ثابت عن قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاعي عن المنهال بن سلمة بن زياد ، ناشبة عن قتادة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : «

إلا بأحدهما ؛ وإنما أمر بصيام ذلك اليوم ، لا بصوم غيره مكانه ، فلا يجزئ ما لم يؤمر به مكان ما أمر به * .

٣٣٠ - مسألة - ولا يجزئ صوم التطوع إلا بنية من الليل ، ولا صوم قضاء رمضان أو الكفارات إلا كذلك ، لأن النص ورد بأن لا صوم لمن لم يبيت من الليل كما قدمنا ، ولم يخص النص من ذلك إلا ما كان فرضاً متعيناً في وقت بعينه ، وبقي سائر ذلك على النص العام * .

وقولنا بهذا في التطوع ، وقضاء رمضان والكفارات هو قول مالك ، وأبي سليمان وغيرهما * .

فإن قال قائل : فكيف استجزتم خلاف الثابت عن رسول الله ﷺ ؟ ! الذي رويتموه من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد ، وعائشة بنت طلحة كلاهما عن أم المؤمنين عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لها : هل عندكم من شيء ؟ » وقال مرة : « من غداء ؟ قلنا : لا قال : فإني إذن صائم » وقال لها مرة أخرى : « هل عندكم من شيء ؟ قلنا : نعم . أهدى لنا حيس ^(١) » قال : أما إنني أصبحت أريد الصوم : فأكل ^(٢) » * .

وقال بهذا جمهور السلف : * .

كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني . وعبد الله بن أبي عتبة ، قال ثابت : عن أنس بن مالك : أن أبا طلحة كان يأتي أهله من الضحى ، فيقول : هل عندكم من غداء ؟ فإن قالوا : لا ، قال : فأنا صائم . وقال ابن أبي عتبة عن أبي أيوب الأنصاري بمثل فعل أبي طلحة سواء سواء * .

ومن طريق حماد بن سلمة : حدثني أم شيب عن عائشة أم المؤمنين قالت : إنني لأصبح يوم ظهري حائضاً وأنا أريد الصوم ، فأستبين ظهري فيأبيني وبين نصف النهار فأغتسل ثم أصوم * .

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر ، قال ابن جريج : أخبرني عطاء ، وقال معمر : عن الزهري : وأيوب السخيتي : قال الزهري عن أبي إدريس الخولاني ، وقال أيوب : عن أبي قلابة ، ثم اتفق عطاء . وأبو إدريس ، وأبو قلابة كلهم عن أم الدرداء . أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء ، فإن لم يكن ، قال : إنا صائمون ، وقال

(١) بفتح الحاء واسكان الهمزة وآخره من مهملة ، وهو طعام يتخذ من التمر واللاط والسمن ، وقد يجعل عرض اللاط الدقيق والقيق . قاله في النهاية (٢) انظر مسلم (ج ١ ص ٣١٧) والشوكاني (ج ٤ ص ٢٧١) * .

عطاء في حديثه : أن أبا البرداء كان يأتي أهله حين يتصف النهار ، فيقول : هل من غداء ؟ فيجده أولاً يجده ، فيقول لأئمن صوم هذا اليوم ، قال عطاء : وأنا أفعله *
ومن طريق قتادة : أن معاذ بن جبل كان يسأل الغداء ، فإن لم يجده صام يومه *
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني عبيد الله بن عمر قال : أن أبا هريرة كان يصبح مفطراً ، فيقول : هل من طعام ؟ فيجده أولاً يجده ، فيتم ذلك اليوم *
ومن طريق الحارث عن علي بن أبي طالب قال : إذا أصبحت وأنت تريد الصوم فأنت بالخيار ، إن شئت صمت وإن شئت أفطرت ، إلا أن تقرض على نفسك الصوم من الليل *

ومن طريق ابن جريج : حدثني جعفر بن محمد عن أبيه : أن رجلاً سأل علي بن أبي طالب . فقال : أصبحت ولا أريد الصوم ؟ فقال له علي : أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار ، فإن انتصف النهار فليس لك أن تقطر *

ومن طريق طاوس عن ابن عباس : ومن طريق سعد بن عبيدة ^(١) عن ابن عمر ، قالاً جميعاً : الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار . قال ابن عمر : ما لم يطعم ، فإن بداله أن يطعم طعم . وإن بداله أن يجعله صوماً كان صوماً *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد عن أنس بن مالك قال : من حدث نفسه بالصيام فهو بالخيار ما لم يتكلم ، حتى يتمد النهار *
ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش عن عمارة عن أبي الأحوص قال قال ابن مسعود : إن أحذركم بأحد ^(٢) النظرين ما لم يأكل أو يشرب *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن — هو السلي — عن حذيفة : أنه بداله في الصوم بعد أن زالت الشمس فصام *

وعن حذيفة أيضاً أنه قال : من بداله في الصيام ^(٣) بعد أن تزول الشمس فليصم *
ومن طريق معمر عن عطاء الخراساني : كنت في سفر وكان يوم فطر ، فلما كان بعد نصف النهار قلت : لأصوم هذا اليوم ، فصمت ، قد كرت ذلك لسعيد بن المسيب ، فقال : أصبت . قال عطاء : وكنت عند سعيد بن المسيب فجاء أعرابي عند العصر فقال :

(١) في النسخة رقم (١٦) وسعد بن عباد وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) : « آخر » وهو خطأ (٣) في النسخة

رقم (١٦) ومن بداله الصيام *

إني لم أكل اليوم شيئاً أفأصوم؟ قال: نعم، قال: فإن على يوماً من رمضان، أفأجعله مكانه؟ قال: نعم. *

ومن طريق حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: إذا عزم على الصوم من الضحى فله النهار أجمع، فإن عزم من نصف النهار فله ما بقى من النهار، وإن أصبح ولم يعزم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. *

ومن طريق ابن جريج: سألت عطاء عن رجل كان عليه أيام من رمضان، فاصبح وليس في نفسه أن يصوم، ثم بدله بعد ما أصبح أن يصوم وأن يجعله من قضاء (١) رمضان؟ فقال عطاء: له ذلك (٢) *

ومن طريق مجاهد: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فأنما له بقدر ما بقى من النهار. *

ومن طريق أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي: من أراد الصوم فهو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. *

ومن طريق هشام عن الحسن البصري قال: إذا تسحر الرجل فقد وجب عليه الصوم، فإن أفطر فعليه القضاء، وإن هم بالصوم فهو بالخيار، إن شاء صام وإن شاء أفطر، فإن سأله إنسان فقال: أصائم أنت؟ فقال: نعم، فقد وجب عليه الصوم إلا أن يقول: إن شاء الله، فإن قالها فهو بالخيار، إن شاء صام وإن شاء أفطر. *

فهؤلاء من الصحابة: عائشة أم المؤمنين، وعلى بن أبي طالب، وابن عمر، وابن عباس، وأنس، وأبو طلحة، وأبو أيوب، ومعاذ بن جبل، وأبو الدرداء، وأبو هريرة، وابن مسعود، وحذيفة، ومن التابعين: ابن المسيب، وعطاء الخراساني، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، والنخعي، والشعبي، والحسن. *

وقال سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل: من أصبح وهو بنوى الفطر إلا أنه لم يأكل ولا شرب ولا وطئ. -: فله أن ينوى الصوم مالم تغيب الشمس، ويصح صومه بذلك. * قال أبو محمد: فنقول: معاذ الله أن نخالف شيئاً صح عن رسول الله ﷺ، أو أن نصره عن ظاهره بغير نص آخر، وهذا الخبر صحيح (٣) عن رسول الله ﷺ، إلا أنه ليس فيه أنه عليه السلام لم يكن نوى الصيام من الليل، ولا أنه عليه السلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم بعد ذلك: ولو كان هذا في ذلك الخبر لقلنا به، لكن فيه

(١) كلمة «قضاء» زائدة في النسخة رقم (١٤) (٢) كلمة «له» سقطت عن طبع المتن رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) وهذا الخبر صحيح بالغ.

أنه عليه السلام كان يصبح متطوعاً صائماً ثم يَغْطِرُ : وهذا مباح عندنا لانكرهه . كما في الخبر : فلما لم يكن في الخبر ما ذكرنا . وكان قد صح عنه عليه السلام : « لا صيام لمن لم يبيت من الليل » لم يحز أن ترك هذا اليقين لظن كاذب ، ولو أنه عليه الصلاة والسلام أصبح مفطراً ثم نوى الصوم نهراً لبينه : كما بينه ذلك في صيام عاشوراء . إذ كان فرضاً ، والسمع ^(١) في الدين لا يحل * .

فان قيل : قد رويتم من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت : « كان النبي ﷺ يجي . ف يدعو بالطعام فلا يجده فيفرض الصوم » . وروى عن ابن قانع — راوى كل بلية — ! عن موسى بن عبد الرحمن السني البجلي عن عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ كان يصبح ولم يجمع الصوم ^(٢) . ثم يبدؤه فيصوم » * .

قلنا : ليث ضعيف ، ويعقوب بن عطاء هالك ، ومن دونه ظلمات بعضها فوق بعض ^(٣) ! وواقه لوصح لقلنا به * .

قال أبو محمد : أما المالكيون فيشتنعون بخلاف الجمهور . وغالفوا هنا الجمهور بلا رقة ^(٤) * .

وأما الحنفيون فما نعلم أحداً قبلهم أجاز أن يصبح في رمضان عامداً لارادة الفطر ثم يبقى كذلك الى قبل زوال الشمس ثم ينوي الصيام حيث ويجزئه !! وادعوا الاجماع على أنه لا يجزئ . التية بعد زوال الشمس في ذلك ! وقد كذبوا ^(٥) ! ولا مؤنة عليهم من الكذب !! * .

وقد صح هذا عن حذيفة نصاً ، وعن ابن مسعود باطلاق ، وعن أبي الدرداء ، نصاً ، وعن سعيد بن المسيب نصاً ، وعن عطاء الخراساني كذلك ، وعن الحسن ، وعن سفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل ^(٦) * .

(١) في النسخة رقم (١٦) « والتاسع » وكلام صحيح ، يقال : تاع ، أي تاهل ، وتسمع قبل شيا فاسل فيه (٢) في النسخة رقم (١٦) « الصيام » (٣) الحديث ضعيف جداً بكل حال ، ولكن الاستدافيه كلام . قد سمعنا المؤلف لو جرد ليث فيروى ابن أبي سلمة ولكن لا ذكر له فيها أصلاً . ثم اننا استدافينا أحكام القرآن للبحاصر (ج ١ ص ١٩٠) مكثراً حدثنا عبد الله بن قانع حدثنا اسمعيل بن الفضل بن موسى حدثنا مسلم بن عبد الرحمن السلي البجلي حدثنا عمر بن هارون عن يعقوب بن عطاء عن ابي عبد الله عن ابن عباس يومنا من ذكره موسى بن عبد الرحمن خطأ في الأصلين صوابه « مسلم بن عبد الرحمن » وهو أبو صالح مسلم بن عمرو بن هرون ، ذكره ابن حبان في الثقات وقاله « في الخطأ » وشيخه عمر بن هرون ضعيف جداً . (٤) بكر الراء . وان كان الثقات ، وهي الحفظ والقرقة (٥) في النسخة رقم (١٤) « وقد كذبوا » (٦) في النسخة رقم (١٤) « وعن الحسن ، وسفيان ، وأحمد بن حنبل » .

قال أبو محمد : ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ . وبالله تعالى التوفيق *

٧٣١ — مسألة — ومن مزج نية صوم فرض بفرض آخر أو بتطوع ، أو فعل ذلك في صلاة ، أو زكاة ، أو حج ، أو عمرة ، أو عتق — : لم يجزه لشيء من كل ذلك ^(١) ، وبطل ذلك العمل كله ، ^(٢) صوماً كان أو صلاة ، أو زكاة ، أو حجاً ، أو عمرة ، أو عتقاً ، إلا مزج العمرة بالحج لمن أحرم ومعه الهدى فقط ، فهو حكمه اللازم له *

برهان ذلك : قول الله تعالى . (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) والاخلص هو أن يخلص العمل المأمور به للوجه الذي أمره الله تعالى به فيه فقط ، وقال رسول الله ﷺ : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد ، فمن مزج عملاً بآخر فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله تعالى ولا أمر رسوله ﷺ ، فهو باطل مردود . وبالله تعالى التوفيق *

وهو قول مالك : نوال الشافعي : نوابي سليمان ، وأصحابهم *

وقال أبو يوسف : من صلى ، وهو مسافر ركعتين نوى بهما الظهر والتطوع معاً ، أو صام يوماً من قضاء رمضان نوى به قضاء ما عليه والتطوع معاً ، أو أعطى ما يجب عليه في زكاة ماله ونوى به الزكاة والتطوع معاً ، أو أحرم بحجة الاسلام ونوى بها الفريضة والتطوع معاً — : فإن كل ذلك يجزئه من صلاة الفرض ، وصوم الفرض ، وزكاة الفرض ، وحجة الفرض . ويبطل التطوع في كل ذلك *

وقال محمد بن الحسن : أما الصلاة فتبطل ولا تجزئه : لا عن فرض ولا عن تطوع : وأما الزكاة ، والصوم فيكون فعله ذلك تطوعاً فيهما جميعاً ، ويبطل الفرض . وأما الحج فيجزئه عن الفرض ويبطل التطوع :

فهل سمع بأسقط من هذه الأقوال ؟ ! وما ندري عن العجب ! أمن أطلق لسانه بمثلاً في دين الله تعالى ؟ ! يحو ما يشاء ، ويثبت بالاهذار ويخص ما يشاء ؟ ! ويبطل بالتخاليط ! أو بمن قلده قائلها : وأفتى عمره في درسها ونصرها متديناتها ؟ ! ونمودباته من الخذلان ، ونسأله إدامة السلامة والعصمة : ونحمده على نعمه بذلك علينا كثيراً *

وقد روي عن مجاهد : أنه قال فيمن جعل عليه صوم شهرين متتابعين : إن شاء صام شعبان ورمضان واجزأ عنه ، يعني من فرضه ونذره ، قال مجاهد : ومن كان عليه قضاء رمضان فصام تطوعاً فهو قضاؤه وإن لم يرده *

٧٣٢ — مسألة — ومن نوى وهو صائم إبطال صومه بطل ، إذا تعمد ذلك

(١) في نسخة رقم (١٤) ، لم يجزه لكل شيء من ذلك ، وما هنا أوضح وأصرح (٢) في النسخة رقم (١٦) ، وبطل كل ذلك العمل كله بزيادة كل خطأ لا معنى لها .

ذا كراً لأنه في صوم ^(١) وإن لم يأكل ولا شرب ولا وطىء ، لقول رسول الله ﷺ :
 « إنما الأعمال بالنيات ولكل ^(٢) امرئ ما نوى ، فصح يقينا أن من نوى إبطال ^(٣)
 ما هو فيه من الصوم فله ما نوى ، بقوله ^(٤) عليه الصلاة والسلام الذي لا تغل معارضته ،
 وهو قد نوى بطلان الصوم : فله بطلانه . فلو لم يكن ذا كراً لأنه في صوم لم يضره
 شيئاً ، لقول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) *
 وهكذا ^(٥) القول فيمن نوى إبطال صلاة هو فيها ، أو حج حوفيه . وسائر الاعمال
 كلها كذلك . فلو نوى ذلك بعد تمام صومه أو أعماله المذكورة كان آثماً : ولم يطل
 بذلك شيئاً ^(٦) منها : لأنها كلها قد صحت وتمت كما أمر : وما صح فلا يجوز أن يطل
 بغير نص في بطلانه ، والمسألة الأولى لم يتم عمله فيها كما أمر ^(٧) . وبالله تعالى التوفيق *
 ٧٣٣ — مسألة — ويطل الصوم تعمد الأكل . أو تعمد الشرب ، أو تعمد الوضوء
 في الفرج ، أو تعمد التبييض ، وهو في كل ذلك ذا كره لصومه ، وسواء قل ما أكل
 أو كثر : أخرجه ^(٨) من بين أسنانه أو أخذه من خارج فله فأكله ، وهذا كله يجمع
 عليه إجماعاً متيقناً ، إلا فيما نذكره : مع قول الله تعالى : (فالآن باشروهن وابتغوا
 ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود
 من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل) *

وما حدثناه حماد ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا حبيب
 ابن خلف البخاري ثنا أبو نور إبراهيم بن خالد ^(٩) ثنا معلى ثنا عيسى بن يونس ثنا
 هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من
 ذرعه التبييض وهو صائم فليس عليه قضاء : ومن استقاء فليقض ^(١٠) » *

(١) يعني إذا تعمدية الإبطال وهريذ كرهناه صام . (٢) في النسخة رقم (١٦) هو أن الكل . (٣) في النسخة رقم (١٤)
 « بطلان » (٤) في النسخة رقم (١٦) دقوله هو ما هو واضح (٥) في النسخة رقم (١٤) هو كذلك *
 (٦) في النسخة رقم (١٦) دقوله (٧) في النسخة رقم (١٤) لم يتم عمله كما مره . (٨) في النسخة رقم (١٦) أخرجه
 وهو خطأ (٩) هو الإمام القتيبي صاحب الشافعي مات سنة ٢٤٠ عن ٧٠ سنة (١٠) رواه البخاري (ص ٢١٨) وأبو داود
 (ج ٢ ص ٢٨٣) والترمذي (ج ١ ص ٩٠) والبيهقي (ج ١ ص ٢٤٨) بطريق عيسى
 ابن يونس عن هشام ، قال الترمذي : « حديث حسن غريب ، لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال محمد - يعني البخاري - : لا إراء محفوظ .
 وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح إسناده ، وقد غلط الترمذي في
 دعوى انفراد عيسى به ، فقد رواه ابن ماجه (ج ١ ص ٢٦٤) من طريق الحكم بن موسى عن عيسى بن يونس ومن
 طريق ابن السكيت عن حصن بن غياث كلاهما عن هشام بن حسان به ، وكذلك رابطهما (ج ١ ص ٢٧٠ و ٢٧١) عن
 طريق علي بن حجر عن عيسى بن جهم عن طريق يحيى بن سليمان الجعفي عن حصن ، وقال أبو داود بعد حديث عيسى : « رواه »

ورويتا هذا أيضا عن ابن عمر، وعلى وعلقمة *

قال علي : عيسى بن يونس ثقة *

وقال الحنفيون من تعمد أن يتقأ أقل من ملء فيه لم يبطل بذلك صومه ، فإن كان ^(١) ملء فيه فأكثر بطل صومه : وهذا خلاف لرسول الله ﷺ ، مع حكاية التحديد له وقال الحنفيون والمالكيون من خرج — وهو صائم — من بين أسنانه شيء من بقية سحوره كالجذيدة ^(٢) وشيء من اللحم ونحو ذلك فبلعه عامداً لبلعه ذا كراً لصومه فصومه تام وما نعلم هذا القول لأحد قبلهما ! *

واحتج بعضهم لهذا القول بأنه شيء قد أكل بعد : وإنما حرم ما لم يؤكل !! * فكان الاحتجاج أسقط وأوحش من القول المحتج له ! وما علينا شيئاً كل فيمكن وجوده بعد الأكل : إلا أن يكون قتيلاً أو عذرة !! ونعوذ بالله من البلاء * وسجد بعض الحنفيين المقدار ^(٣) الذي لا يضر تعمد أكله في الصوم من ذلك بان يكون دون ^(٤) مقدار الحصة *

فكان هذا التحديد طريفاً جداً : سم بعد ذلك . فأي المحص هو ؟ الامليسي ^(٥)

الفاخر ؟ أم الصغير ؟ ! *

فان قالوا : فسناه على الريق *

قلنا لهم : فن أين فرقتم بين قليل ذلك وكثيره بخلاف الريق ؟ ! *

ونسألهم عن له مطحنة ^(٦) كبيرة مثقوبة فدخلت فيها من سحوره زبينة أو باقلاء فأخرجها يوماً ^(٧) آخر بلسانه وهو صائم : أله تعمد ببلعها أم لا ؟ فان منعوا من ذلك تناقضوا : وان أباحوا ^(٨) سألناهم عن جميع طواحيته — وهي ثنا عشرة مطحنة — مثقوبة كلها ، فامتلت سمسا أو زبياً أو قبا أو حصاً أو باقلاء أو خبزاً أو زريبة كتان ؟ فان أباحوا تعمد كل ذلك كله حصوا أعجوبة !!! وان منعوا منه تناقضوا وتحكموا في الدين بالباطل *

إيضاح من غياث عن هشام ملة « فقطعت دعوى بغير عيسى بروايته ، بل نقل الدارمي عن عيسى انتقالاً : « زعم أهل البصرة أن هشاماً أوفيه فوضع الخلاف فيها ، وهشام مثقوبة ، قال ابن أبي عروبة : « ما رأيت أحفظ من محمد بن سيرين من هشام » وقال أبو داود : « إنما تسلكون حديثه عن الحسن وعطاء لا مكان يرسى ، والذى هامن رواه ابن سيرين . وليس الحكم باليوم على الروى الثقة باليمن ، ولذلك صحه لما حمل شرط الشيخين ، واتفقه لهما . وهو الحق (١) في النسخة رقم (١٦) ، « فإن كل يوم خطأ فاحش (٢) بفتح الجيم وبالقافين المعجمتين ، وهي جسيمة تعمل من السرق النليلط ، لأنها تجزى قطع قطعا ونجس ، قال في اللسان (٣) في النسخة رقم (١٦) ، « في المقدار (٤) كلمة « دون » سقطت من النسخة رقم (٥) ، « كذا في الأصلين وظهر أنه نوع من المحص (٦) في اللسان » العلوحن الأرض من كلها من اللسان وغيره على التشبيه ، وأحدثها طاحنة » فن هذا يجوز أيضا مطحنة على التشبيه (٧) كلمة « يوماً » سقطت حطاً من النسخة رقم (٨) ، « في النسخة رقم (١٦) ، « بالبحر » .

وانما الحق الواضح فان كل ماسى أ كلا — أى شىء كان — فعمده يطيل الصوم، وأما الرق قتل أو كثر فلا خلاف فى أن تعمد ابتلاعه لا ينقض الصوم وبالله تعالى التوفيق. والعجب كله من قلد أبا حنيفة، ومالك فى هذا، ولم يقلد من ساعة من ساعاته خير من دهرهما كله، وهو أبو طلحة، الذى رويناه بأصح طريق عن شعبة وعمران القطان (١) كلاهما عن قتادة عن أنس: أن أبا طلحة كان يأكل البرد وهو صائم، قال عمران فى حديثه: ويقول: ليس طعاماً ولا شرباً!! وقد سمعته شعبة من قتادة، وسمعه قتادة من أنس، ولكنهم قوم لا يحصلون!!

٧٣٤ — مسألة — ويطل الصوم أيضاً تعمد كل معصية — أى معصية كانت، لا تخش شيئاً — اذا فعلها عمداً اذا كرر الصوم، كبشارة من لا يحل له من أنثى أو ذكر، أو تقيل غير امرأته وأمه المباحين له من أنثى أو ذكر، أو اتيان فى بر امرأته أو أمته أو غيرهما، أو كذب، أو غيبة، أو نعمة، أو تعمد ترك صلاة، أو ظلم، أو غير ذلك من كل ما حرم على المرء فعله.

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثنى (٢) محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرنى عطاء عن أبي صالح الزيات — هو السبان — أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ: «والصيام (٣) جنة، فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث يومئذ، ولا يسخب (٤) فان ساب به أحد أو قاتله فليقل: إني صائم (٥)» * وروينا من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: للصيام جنة، فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل، فان امرؤ قاتله أو شتمه فليقل: إني صائم» *

حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريبرى ثنا البخارى ثنا آدم بن أبي إياس ثنا ابن أبي ذئب ثنا سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة

(١) هو عمران بن داود - فتح الوابعداوار - المسمى بفتح العين وتشديد الميم (٢) فى النسخة رقم (١٤) «ثا» وما حواه المواقى لمسلم (ج ١ ص ٣١٦) (٣) فى النسخة رقم (١٦) «الصيام» بدون الزور، وما حواه المواقى لمسلم لا بعض حديث (٤) هكذا هو فى نسخة بحاشية النسخة رقم (١٤) وهو المواقى لمسلم، وفى الأصلين رقم ١٦ و ١٧ «ولا يستر» بالراء، ونسبها التورى للعبادى ثم قال: وهذا الرواية تصحيف وان كان لها معنى وبالسبب بالعين وقال الصايد اجتمعوا للصياح (٥) فى مسلمه إني امرؤ صائم» *

في أن يدع طعامه وشرابه * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلة عن سليمان التيمي عن عبيد مولى رسول الله ﷺ (١) : « أن رسول الله ﷺ أتى على امرأتين صائمتين تغتابان الناس ، فقال لهما : قتا ، ققاءا قيقاً ودماً ولحماً عيطاً ، ثم قال عليه السلام : ها إن هاتين صامتا عن الحلال وأضطرنا على الحرام * .

قال أبو محمد: قضى عليه السلام عن الرفق والجهل في الصوم ، فكان من فعل شيئاً من ذلك - عامداً إذا كرأ لصومه - لم يصم كما أمر ، ومن لم يصم كما أمر ظم بصم . لأنه لم يأت بالصيام الذي أمره الله تعالى به . وهو السالم من الرفق والجهل ، وهما آسان يعاني كل معصية ؛ وأخبر عليه السلام أن من لم يدع القول بالباطل - وهو الزور - ولم يدع العمل به فلا حاجة لله تعالى في ترك طعامه وشرابه ، فصح أن الله تعالى لا يرضى صومه ذلك ولا يتقبله ، وإذا لم يرضه ولا قبله فهو باطل ساقط ، وأخبر عليه السلام أن المنتابة مقطرة وهذا ما لا يسع أحداً خلافة * .

وقد كابر بعضهم فقال : إنما يبطل أجره لا صومه * .

قال أبو محمد : فكان هذا في غاية السخافة !! وبالضرورة يدري كل ذي حس أن كل عمل أحبط الله تعالى أجر عامله فانه تعالى لم يحتسب له بذلك العمل ولا قبله ، وهذا هو البطلان بعينه بلا مرية * .
وهذا يقول السلف الطيب : * .

روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حفص بن غياث ، وهشيم كلاهما عن مجالد عن الشعبي . قال هشيم : عن مسروق عن عمر بن الخطاب ليس الصيام من الشراب والطعام وحده . ولكنه من الكذب ، والباطل ، واللفو * .
وعن حفص بن غياث عن مجالد عن الشعبي عن علي بن أبي طالب مثله نصاً * .

(١) هكذا في هذه الرواية . سليمان التيمي عن عبيد . بدون واسطة . وهو يوافق رواية ابن أبي خيثمة وأبي بلي من طريق حماد عن سليمان . كما نقله ابن حجر في الإصابة (ج ٤ ص ٢٠٥) وقال ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٤٢٠) في ترجمة عبيد : « روى عنه سليمان التيمي ولم يسمع منه ، بينها رجل ومنا هو الصواب ، فقد رواه أحمد (ج ٥ ص ٤٣١) من حديث يزيد بن هرون وابن أبي عدي كلاهما عن سليمان ، وعن رجل حدثهم في مجلس أبي عثمان انتهى عن عبيد . فقد كره معولاً ، ونسبه ابن حجر كذلك لابن السكن ، ونسبه المنذرى في الترغيب والترهيب (ج ٢ ص ٩٨) إلى ابن أبي الدنيا وأبي بلي أيضاً ، فالحديث ضعيف . وروى نحوه أبو داود الطيالسي (ص ٢٨٧ رقم ٢١٠٧) عن الربيع بن صبيح عن يزيد بن أبي الرقائش عن أنس ، والريث وزيد ضعيفان من قبل خطيها وهما أوهام . ونسبه المنذرى (ج ٢ ص ٢٩٨) إلى ابن أبي الدنيا قدم الغيبة واليهي .

(١) في النسخ رقم ١٦، الجار، بدل الحامد، (٢) طلق ضحط الطاء، الجملة (٣) في النسخ رقم ١٦، «تسلا»
(٤) كذا في الأصلين وهو خطأ فاحش، إذ ليس في الروايتين اسم «حامد الكلب» بل هو «الزبير بن جابر الكلب»
وجاز بالجيم والزاي والياء، تنديد الكاف لأنه عرف بكثرة الكلب، والزبير هنا معروف بالرواية عن ثابت
البناني، وروى عنه وكيع، وله ترجمة في «لسان الميزان» (ج ٢ ص ٢٠) والأنساب (ورقة ١٧) وهو ضعيف جداً
(٥) في النسخة رقم ١٦ «شيء» بدل «شئ»، وهو خطأ، والنسب — بقصر — الزبير بن الزامر، قال في «الأنساب»
وفي حديث حماد: كل ما أصاب الصائم شيء إلا ألقه والكنب فهو له كالقتل. قال يحيى بن سعيد: القوي
هو الشيء البشري، قال: وهذا وجه، وإما جازد حماد، ولكن الأصل في القوى الألف. وأراد أن القوى
ليس بمثل وأن كل شيء أصابه الصائم لا يبطل صومه فيكون كالقتل له إلا ألقه والكنب فهما يبطلان الصوم فهما
كالقتل له.

قال أبو محمد : ونسال من خالف هذا عن الأكل للحم الخنزير ، والشرب للخمر عمداً
أيفطر الصائم أم لا ؟ فنقولهم : نعم *
فنقول لهم : ولم ذلك ؟ *

فان قالوا : لأنه منهي ^(١) عنهما فيه *

قلنا لهم : وكذلك المعاصي : لأنه منهي عنها في الصوم أيضاً بالنص الذي ذكرنا ^(٢) *
فان قالوا : وغير الصائم أيضاً منهي عن المعاصي *

قلنا لهم : وغير الصائم أيضاً منهي عن الحرز ، والخنزير ، ولا فرق *

فان قالوا : انما منهي عن الأكل والشرب ^(٣) . ولا نبالي أى شيء أكل أو شرب *
قلنا : وانما منهي عن المعاصي في صومه ولا نبالي بما عصى : أبأكل وشرب . أم

بغير ذلك ؟ *

فان قالوا : انما أفطر بالأكل والشرب للاجماع على أنه مفطر بهما *

قلنا فلا تبطلوا الصوم إلا بما أجمع على بطلانه به !! وهذا يوجب عليكم أن لا تبطلوه
بأكل البرد ولا بكثير ما أبطلتموه به ^(٤) . كالسعوط والحقة وغير ذلك *

فان قالوا : فسنأخذ على الأكل والشرب *

قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا فاسداً من القياس ، وكان أصح على
أصولكم أن تقيسوا بطلان الصوم بجميع المعاصي على بطلانه بالمعصية بالأكل والشرب
وهذا مالا يخلص منه *

فان قالوا : ليس اجتباب المعاصي من شروط الصوم *

قلنا : كذبتم !! لان النص قد صرح بأنه من شروط الصوم كما أوردنا *

فان قالوا : تلك الأخبار زائدة على ما في القرآن *

قلنا : وإبطالكم الصوم بالسعوط والحقة والامناء مع التقييل زيادة فاسدة باطلة
على ما في القرآن !! فتركتم زيادة الحق ، وأثبتتم زيادة الباطل !! والله تعالى التوفيق *

٧٣٥ — مسألة — فن تتمد ذا كراً لصومه شيئاً ما ذكرنا فقد بطل صومه ،
ولا يقدر على قضاءه ان كان في رمضان أو في نذر معين ، إلا في تتمد التي خاصة فعليه القضاء *

برهان ذلك : أن وجوب القضاء في تتمد التيمم قد صرح عن رسول الله ﷺ ،
كما ذكرنا قبل هذه المسألة بمألتين ، ولم يأت في فساد الصوم بالتتمد للأكل أو الشرب

(١) كلمة ، لأنه سقطت خطاً من النسخة رقم ١٦ (٢) قوله ، الذي ذكرنا ، زيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) كلمة

« والشرب » سقطت خطاً من النسخة رقم ١٦ (٤) في الحقة رقم ١٦ « اطعم به » *

أو الوطء نص بإيجاب القضاء ، وإنما اقرض تعالى رمضان - لا غيره - على الصحيح المقيم الماثل البالغ ، فأيجاب صيام غيره بدلاً منه بإيجاب شرع لم يأذن الله تعالى به ، فهو باطل ، ولا فرق بين أن يوجب الله تعالى صوم شهر مسمى فيقول قائل : إن صوم غيره ينوب عنه ، بغير نص وارد في ذلك - وبين من قال : إن الحج إلى غير مكة ينوب عن الحج إلى مكة ؛ والصلاة إلى غير الكعبة تتوب عن الصلاة إلى الكعبة ، وهكذا في كل شيء ، قال الله تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتدوها) وقال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

فان قالوا : فساكن مفطر بعمد في إيجاب القضاء على المتقي عمداً (١) * قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأنهم أول من نقض هذا القياس ؛ فأكثرهم لم يقس المفطر عمداً بأكل أو شرب على المفطر بالتقي (٢) عمداً في إسقاط الكفارة عنهم كقوتها عن المتقي عمداً ، وهم الحنيفيون والمالكيون ، والشافعيون قاسوم على المفطر بالتقي عمداً ، ولم يقيسوا عليهم على الإجماع عمداً في وجوب الكفارة عليهم كلهم ؛ فقد تركوا القياس الذي يدعون ؛ فان وجد من يسوى بين الكل في إيجاب القضاء والكفارة كلف في إبطال القياس قطع *

فان ذكروا أخباراً وردت في إيجاب القضاء على المتمدد للوطء في نهار رمضان *

قيل : تلك آثار لا يصح فيها شيء *

لان أحدهما من طريق أبي أويس عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ أمر الذي أفطر في رمضان بالكفارة وأنت يصوم يوماً » وأبو أويس ضعيف ، ضعفه ابن معين وغيره (٣) *

والثاني رويناه من طريق هشام بن سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ أمره بأن يصوم يوماً » وهشام بن سعد ضعفه أحمد بن حنبل ، وابن معين وغيرهما ، ولم يستجز الرواية عنه يحيى بن سعيد القطان (٤) *

(١) في النسخة رقم ١٤ ، وصاداً ، (٢) كلمة والتقي ، سقطت خطأ من النسخة رقم ١٦ .

(٣) أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله بن أبي أويس ؛ وهو صدوق وضعفه من قبل خطه ، وحديثه رواه الدارقطني (ص ٢٥١) ونسبه ابن حجر فيفتح (ج ٤ ص ١٢٤) إلى البيهقي (٤) هشام ضعفه من قبل خطه أيضاً ، وقد قل ابن حجر عن الخليلي أنه قال : انكر الحفاظ حديثه في المواقيع في رمضان من حديث الزهري عن أبي سلمة قالوا : وإنما رواه الزهري عن حميد ، قال : ورواه وكيع عن هشام بن سعد عن الزهري عن أبي هريرة سقطاً ، قال أبو زرعة الرازي : أراد وكيع السند على هشام بإسقاط أبي سلمة ، وحديثه في أبي داود (ج ٢ ص ٢٨٧) والدارقطني (ص ٢٥٢ و ٢٥٣) ونسبه فيفتح البيهقي ، ومثل هذا الذي أخطأ فيه الأمر على الراوي لا يكون حجة

والثالث رويناه من طريق عبد الجبار بن عمر عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال للواطىء « فدمضان : » اقتض يوما مكانه » وعبد الجبار بن عمر ضعيف : ضعفه البخارى ، وقال ابن معين : ليس بشئ ، وقال ابوداود السجستاني : هو منكر الحديث (١) .

والرابع رويناه من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ : « أنه أمر الواطىء في نهار رمضان أن يصوم يوماً مكانه . » وهذا أسقطها كلها ! لأن الحجاج لا شئ ، ثم هو صحيفة (٢) .

ورويناه مرسلًا من طريق مالك عن عطاء بن السائب عن سعيد بن المسيب .

ومن طريق ابن جريج عن نافع بن جبير بن مطعم .

ومن طريق أبي معشر المدنى عن محمد بن كعب القرظى ، كلهم : « أن النبي ﷺ أمره بقضاء يوم . » وهذا كله مرسل ، ولا تقوم بالمرسل حجة .

وتأناه لو صح منها ولو خبر واحد مسند من طريق الثقات لسارعا الى القول به .

فان لجوا وقالوا : المرسل حجة . ولا تضعف المحدثين !!

قلنا لهم : فلا عليكم ! حدثنا يوسف بن عبد الله النوى (٣) ثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا قاسم بن أصبغ ثنا مطرف بن قيس ثنا يحيى بن بكير ثنا مالك عن عطاء الخراسانى عن سعيد بن المسيب قال : « جاء أعرا بى الى رسول الله ﷺ يضرب نحره وينف شعره ويقول : هلك الأبعد ، فقال له رسول الله ﷺ : وما ذاك ؟ قال : أصبت أهلى في رمضان وأنا صائم فقال له رسول الله ﷺ : هل تستطيع أن تعق رقبة ؟ قال : لا ، قال : تستطيع أن تهدي بدنة ؟ قال : لا ، قال : فاجلس (٤) فأتى بمرق تمر » وذكر باقى الخبر ، وهكذا رويناه من طريق ابن جريج ، ومعه عن عطاء الخراسانى عن سعيد بن المسيب — فليأخذوا بالبدنة في الكفارة في ذلك ، وإلا فالقوم متلاعبون !!

وقلنا لهم : لو أردنا التعلق بما لا يصح لوجدنا خيراً من كل خبر تعلقتم به هنا ؛ كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — وعبد الرحمن بن مهدي قالوا جميعاً : ثنا سفيان — هو الثورى —

(١) عبد الجبار ضعيف جداً ، وحديثه انشأه اليه الفارغى (ص ١٥٥) بنسبه ففتح البيهقى (٢) في النسخة رقم ١٤ « مى صحيفة » (٣) في النسخة رقم ١٦ « النوى » وهو خطأ ، ويوسف هذا هو الامام بن عبد البر الأندلسى المالكي وموعده الموفى وتأخرت وفاته عنه ولكنه اكبر منه سنًا ، ولد ابن حزم سنة ٤١٤ هـ ومات سنة ٥٠٤ هـ ، وولد ابن عبد البر سنة ٤٦٨ هـ ومات سنة ٥٤٣ هـ عن ٧٥ سنة رحمه الله (٤) زيادة قاله الجلسى من الموطأ

عن حبيب بن أبي ثابت حدثني أبو المطوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة ولا مرض — لم يقض عنه صيام الدهر وإن صامه » *

قال أحمد بن شعيب : وأبنا مؤمل بن هشام ثنا إسماعيل عن شعبة عن حبيب ابن أبي ثابت عن عمار بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من أفطر يوماً من رمضان — من غير رخصة رخصها الله ^(١) لم يقض عنه صوم الدهر » *

قال أحمد بن شعيب : أبنا محمود بن غيلان ثنا أبو داود الطيالسي ثنا شعبة قال أخبرني ^(٢) حبيب بن أبي ثابت قال سمعت عمار بن عمير يحدث عن أبي المطوس ، قال حبيب. وقد رأيت أبا المطوس ، فصحب لقاءه إياه ^(٣) .
فهذا أحسن من كل ما تعلقوا به *

وأما نحن فلا نعلم عليه ، لأن أبا المطوس غير مشهور بالعدالة ، ويعيننا الله من أن نحج بضعيف إذا وافقنا ، ونرده إذا خالفنا *
وقال بمثل قولنا أفاضل السلف *

روينا من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن اليلاني ، أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما فيما أوصاه به ^(٤) . من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع ^(٥) .
ومن طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل ^(٦)

(١) في النسخة رقم ١٤ « رخصها الله له » زيادة « له » وهي ثابتة عند الحلبي وإني داود (٢) في النسخة رقم ١٤ ، د. ه. (٣) هذه الأسانيد الثلاثة لحديث أبي المطوس لم يجدوا في النسائي ، ولعلنا في السنن الكبرى ، ورواية الطيالسي موجهة في مستدر (ص ٣٣١ رقم ٢٥٤٠) ، والحديث رواه أيضاً الترمذي (ص ٢١٦) وأبو داود (ج ٢ ص ٢٨٨) والترمذي (ج ١ ص ٩٠) عند أبيه في نسخة (ص ٢٥٢) ، وفي بعض الروايات عن ابن المطوس عزايه ، وكل صحيح ، فهو أبو المطوس وأبو داود المطوس أيضاً : قال ابن حجر عن أبيه عن أبيه عن حبيب ابن المطوس عن المطوس ، وقال الترمذي : حديث لا تعرفه إلا من هذا الوجه ، وصحت محمد — يعني البخاري — يقول : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس ، ولا أعرف له غير هذا الحديث ، وزاد ابن حجر عن البخاري : ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا ، وعن أحمد لا أعرفه ولا أعرف حديثه عن غيره ، ومثل هذا لا يكفي للاحتجاج به ، وقد نقل ابن حجر في الفتن عن ابن خزيمة تصحيح (ج ٤ ص ١١٤) ثم قال : « واختلف في عمل حبيب بن أبي ثابت اختلافاً كثيراً ، فحصلت ثلاث ظلال : الاضطراب ، والجهل بحال أبي المطوس ، والشك في ما عيّن عن أبي هريرة » (٤) في النسخة رقم (١٦) ، وفيها وصوه (٥) فلهذا بن حجر في الفتن عن ابن حزم ولم ينسبه إلى غيره وقال إن في الأسناد اختلافاً (ج ٤ ص ١١٥) (٦) في الأصلين وعبد الله بن الحنبل ، وهو خطأ ٢ صحاح من فتح الباز

عن عمر بن الخطاب . أنه أتى بشيخ شرب الخمر في رمضان ، فقال للنخريين ! للنخريين !
ولدتا صياماً ثم ضرب به ثمانين وصيره إلى الشام ^(١) •

قال أبو محمد : ولم يذكر قضاء ولا كفارة •

ومن طريق سفيان عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه : أن علي بن أبي طالب أتى
بالتجاشي ^(٢) قد شرب الخمر في رمضان ، فضربه ثمانين ثم ضرب به من الغد عشرين ،
وقال : ضربناك العشرين لجرأتك على الله وإفطارك في رمضان •

قال علي : ولم يذكر قضاء ولا كفارة •

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن عمر بن يعلى الثقفي ^(٣) عن عرجة ^(٤)
عن علي بن أبي طالب قال : من أفطر يوماً من رمضان متمعداً لم يقضه أبداً طول الدهر •
وعن ابن مسعود : من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يحجزه صيام الدهر
وان صامه ^(٥) •

وبأصح طريق عن علي بن الحسين عن أبي هريرة : أن رجلاً أفطر في رمضان ،
فقال أبو هريرة : لا يقبل منه صوم سنة •

ومن طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه . عن أبي هريرة : من أفطر يوماً من أيام
رمضان لم يقضه يوم من أيام الدنيا ^(٦) •

قال أبو محمد : من أصل الخفيفين الذين يجاحشون عنه ^(٧) — ويتركون له السنن —
أن الخبر إذا خالفه راويه من الصحابة كان ذلك عندهم دليلاً على ضعف ذلك الخبر
أو نسخه ، قالوا ذلك في حديث ابن مغفل ، وأبى هريرة في غسل الأناء من ولوغ الكلب
سبعا إحداهن بالتراب ، فتركوه : لأنهم ادعوا أن أبا هريرة خالفه وقد كذبوا في ذلك
بل قد صح عنه القول به ، وهذا مكان قد خالف فيه — أبو هريرة ما روى من هذا القضاء ،
وخالفه أيضاً سعيد بن المسيب — على ما ذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى ، فرأى على من

(١) هذا الاثر في البخاري مختصراً معلقاً (ج ٣ ص ٨٢) بلفظ «صياناً» بدله ولدتا ، ونسبه ابن حجر لمحمد بن منصور والبغوي في المحدثات (ج ٤ ص ١٤٤) (٢) التجاشي هنا شاعر اسمعق بن عمرو الخزازي ، وقد عثر على ولده علياً وكان مذهبهم ، وكان يمدحهم في الجمل في الخمر في الطحاوي (ج ٢ ص ٨٨) بإسنادين صحيحين . وشارب الخمر في الأحكام (ج ٧ ص ١٦٦ و ١٦٧) وللجاشي ترجمة في الإصابة (ج ٣ ص ٢٦٣ و ٢٦٤) (٣) عمر بن الخطاب بن عبد الله بن بل ، وهو حنيف متروك . (٤) مراد عبد الله الثقفي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن القطان مجهول . (٥) أثر علي بن مسعود ما كلاً من رواية عرفة ، ونسبها ابن حجر في الفتح للبيهي (ج ٤ ص ١٩٠) (٦) نقلها ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١١٤) عن المؤلف . ولم ينسب إلى غيره (٧) بالجمل والخالف المحدثين المعجمة ، قال في اللسان : الجاشي والجاشنة المزاول في الأمر ، وجاشي القوم جاشاً زجهم ، وجاش عن تسعير غير ما جاشنا فاع ، ثم حكى أنه يكون الثمن المعجمة والسنن المعجمة ، وكله بمعنى الطاغ والقتال

أفطر يوماً من رمضان صوم شهر ، فينبى لم إسقاط القضاء المذكور في الخبر
بهاتين الروايتين *

فان قالوا : قد رواه غير أبي هريرة وغير سعيد *

قلنا : وغسل الأناة من ولوغ الكلب سبعا قد رواه غير أبي هريرة *

فان قالوا : محال أن يكون عند أبي هريرة هذا الخبر ويقتى بخلافه *

قلنا : فقولوا هذا في خبر غسل الأناة : محال أن يكون عنده ذلك الخبر وبخلافه
وهذا ما لا يخص لهم منه *

٧٣٦ — مسألة — ولا قضاء الاعلى خمسة قطع وهم الحائض والنساء ، فانها يقضيان
أيام الحيض والنفس : لا خلاف في ذلك من أحد ، والمريض والمسافر سراً تقصر فيه
الصلاة ، لقول الله تعالى . (شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات
من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة
من أيام أخر) والمتقى عداً ، بالخبر الذى ذكرنا قبل ، وهذا كله أيضاً يجمع عليه
في المريض والمسافر اذا أفطرا ، وكلهم مطيع لله تعالى ، لا إثم عليهم : الا المتقى وهو
ذاكر ، فانه آثم ولا كفارة عليه *

٧٣٧ — مسألة — ولا كفارة على من تعمد فطراً في رمضان بما لم يباح له الا من وطء
في الفرج من امرأته أو أمته المباح له وطؤها اذا لم يكن صائماً فقط فان هذا عليه
الكفارة ، على ما نصف بعد هذا ان شاء الله تعالى ، ولا يقدر على القضاء ، لما ذكرناه
برهان ذلك : أن رسول الله ﷺ لم يوجب الكفارة إلا على واطيء (١) امرأته
عامداً ، واسم امرأته يقع على الأمة المباح وطؤها ، كما يقع على الزوجة ولا يجمع للمرأة
من لفظها ، لكن جمع المرأة على نساء ، ولا واحد للنساء من لفظه ، قال تعالى : (نساؤكم
حرث لكم) فدخل في ذلك — بلا خلاف — الأمة المباحة ، والزوجة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ،
وزهير بن حرب ، ويحمد بن عبد الله بن نمير ، كلهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن
حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الرسول الله ﷺ فقال :
هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امرأتى في رمضان ، قال :

(١) قال الشيخ رقم (١٦) ولا يعطى (٢) في مسلم (ج ٢ ص ٢٠٦) ما لا يوجب له

هل تجد مانعاً رقة؟ قال: لا. قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا. قال: فهل تجد مانعاً من ستين مسكناً؟ قال: لا. ثم جلس، فألقى النبي ﷺ بعرق^(١) فيه تمر، فقال: تصدق بهذا، فقال: أقصر منا؟ فباين لابتها أهل بيت أحوج إليه منا!! فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: اذهب فأطعمه أهلك». قال أبو محمد: هكذا رواه منصور بن المعتمر، وشعيب بن أبي حمزة، واليث بن سعد، والأوزاعي، ومعمرو، ومسدد، وعراك بن مالك^(٢)، كلهم عن الزهري عن حيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «وخالف أشهب في هذا اللفظ سائر أصحاب اليث». فلم يوجب عليه السلام الكفارة على غير من ذكرنا، وقد قال عليه السلام: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام. فلا يحل مال أحد بغير نص أو إجماع»^(٣)، متيقن: ولا يحل لأحد إيجاب غرامة لم يوجبها القرآن ولا رسول الله ﷺ، فيتعدى بذلك حدود الله. ويبع مال المحرم: ويشرع مالم يأذن به الله تعالى.

فان قيل: فلم توجبوا الكفارة على كل من أفطر في رمضان فطر أم يبيع له، باي شيء أفطر؟ بما رويتموه من طريق مالك وابن جريج ويحيى بن سعيد الأنصاري، كلهم عن الزهري. ومن طريق أشهب عن اليث عن الزهري. ثم اتفقوا، عن حيد ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة: «أن رجلاً أفطر في نهار رمضان، فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعقر رقة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً: فقال: لا أجد. فألقى رسول الله ﷺ بعرق تمر، فقال: خذ هذا فصدق به، فقال: يا رسول الله لا أجد أحوج إليه مني! فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابه، وقال: كله». قلنا: لأنه خبر واحد، عن رجل واحد، في قصة واحدة، بلا شك، فرواه من ذكرنا عن الزهري بمجمل مختصراً، ورواه الآخرون الذي ذكرنا قبل، ولمّا أوقف بلفظ الخبر كما وقع. وكما سئل عليه السلام، وكما أتى، وبينوا فيه أن تلك القضية^(٤) إنما كانت وطأ لأمرائه، ورتبوا الكفارة كما أمر بها رسول الله ﷺ، وأحال مالك، وابن جريج ويحيى صفة الترتيب. وأجملوا الأمر، وأتوا بغير لفظ النبي ﷺ، فلم

(١) يفتح العين المهملة وفتح الراء، وقال الباسكان الراء، اجنا. وهو المكنى، وهو منسوج من نسيج الخوص،
(٢) عراك - بكسر العين المهملة، ورواه عن الزهري من رواية الأكارع الأصغر، وكلاماً تامي،
الانما للزهري أصرف منه، وقد نقل ابن حجر في التهذيب ما روى عن الزهري معناه يروى اجنا عن أبي هريرة بنير
واسطة (٣) في النسخة رقم (١٦) بولاجماع، (٤) في النسخة رقم (١٦) النسخة.

يجز الأخذ بما رووه من ذلك ، مما هو لفظ ^(١) من دون النبي عليه السلام ، بمن اختصر الخبر وأجمله ، وكان الفرض أخذ قيا النبي عليه السلام كما أفتى بها : بنص كلامه فيما أفتى به * .

فان قيل : فانا نقيس كل مفطر على المفطر بالوطء . - لأنه كله فطر محرم * . قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هنا هذا القياس باطلا ، لأنه قد جاء خبر المتقي عمداً وفيه القضاء : ولم يذكر فيه كفارة : فالذي جعل قياس سائر المفطرين على حكم الواطء أولى من قياسهم على حكم المتعمد للقي ، ؛ والكل والشارب أشبه بالمتعمد للقي ، منهما بالواطء ، لأن فطرهم كلهم من حلوقهم لا من فروجهم ، بخلاف الواطء ، ولأن فطرهم كلهم لا يوجب الفصل ، بخلاف فطر الواطء . فهذا أصح في القياس ، لو كان القياس حقا * .

وقد أجمعوا على أنه لا كفارة على المتعمد لقطع صلاته ؛ والصلاة أعظم حرمة وآكد من الصيام ، فصارت الكفارة خارجة عن الأصل . فلم يجز أن يقاس على خبرها * . فان قال : إني أوجب الكفارة على المتعمد للقي ، . لأنني أدخله في جملة من أفطر فأمر بالكفارة ، وأجعل هذا الخبر الذي رواه مالك ، وابن جريج ، ويحيى عن الزهري : - زائداً على ما في خبر المتعمد للقي * .

قلنا : هذا لازم لكل من استعمل ^(٢) لفظ خبر مالك ، وابن جريج عن الزهري لازم له ، والا فهو متناقض ، وقد قال بهذا بعض الفقهاء ، وروى عن أبي ثور ، وابن الماجشون ، الا أن من ذهب الى هذا لم يكلم الا في تغليب رواية سائر أصحاب الزهري التي قدمنا ^(٣) على ما اختصره هؤلاء فقط * .

وليس إلا قولنا أو قول من أوجب الكفارة والقضاء على كل مفطر ، بأي وجه أفطر ، بعموم رواية مالك ، وابن جريج ، ويحيى ، وبالقياس جملة على المفطر بالوطء ، وبالق . وأما الخفيفيون والمالكيون والشافعيون فلم يتعلقوا بشيء من هذا الخبر أصلاً ، ولا بالقياس ، ولا بقول أحد من السلف ! لأنهم أوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء قطعوا ^(٤) ما رواه جمهور أصحاب الزهري ، وأسقطوا الكفارة عن بعض من أفطر بغير الوطء ، مما قد أوجبناه في غيرهم ، مخالفوا ما رواه مالك ، ويحيى ، وابن جريج

(١) في النسخة رقم (١٦) «عامة من لفظ» (٢) في النسخة رقم (١٦) «هذا لأن كل من استعمل» الخواله كيب قل غير واضح في النسختين (٣) في النسخة رقم (١٦) «رواية أصحاب الزهري الذي قلنا» (٤) في النسخة رقم (٤) «تستدراه وهو خطأ»

خالقوا كل لفظ خبر ورد في ذلك جملة ! وخالقوا القياس ، إذ لم يوجبوا الكفارة على بعض من أفطر بغير الوطء وبالوطء ، ولم يتبعوا ظاهر الآثار ، إذ أوجبوا على بعض من أفطر بغير الوطء ! على ما ذكر من أقوالهم بعدهم ، فلا يجوز إهامهم بأنهم تعلقوا في هذا الموضوع بشيء من الآثار ، أو بشيء من القياس — : على من نبهناه ^(١) على تناقض أقوالهم في ذلك !! وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وقد اختلف السلف في هذا ، فذكر أن شاء الله تعالى ما يسر الله عز وجل لذكره من أقوالهم ، ثم نعقب بأقوال الخنفين والمالكيين والشافعيين ، التي لا متعلق لها بالقرآن ولا بشيء من الروايات ، والسنن ، لأصحيحها ولا سقيمها ، ولا باجماع ، ولا بقول صاحب ، ولا بقياس ، ولا برأى له وجه ، ولا باحتياط . وبالله تعالى تأيد *

فكانت طاقة : لا كفارة على مفطر في رمضان بوطء ولا بغيره *

روينا بأصح إسناد عن الحجاج بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن المغيرة — هو ابن مقسم — عن إبراهيم النخعي : في رجل أفطر يوماً من رمضان ، قال : يستغفر الله ويصوم يوماً مكانه *

وعن الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان ، وأيوب السخيتي ، وحبيب بن الشهيد ، وهشام بن حسان : قال حماد : عن إبراهيم النخعي ، وقال أيوب ، وحبيب ، وهشام كلهم : عن محمد بن سيرين ، ثم اتفق إبراهيم ، وابن سيرين ، فيمن وطئ عمداً في رمضان : أنه يتوب إلى الله تعالى ، ويتقرب إليه ما استطاع ، ويصوم يوماً مكانه ^(٢) *

ورويناه أيضاً من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين ، فيمن أكل يوماً من رمضان عمداً ، قال : يقضى يوماً ويستغفر الله *

ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا جرير بن حازم حدثني يعلى بن حكيم قال : سألت سعيد بن جبير عن رجل وقع بامرأته في رمضان : ما يكفره ؟ فقال : ما ندري ما يكفره ! ذنب أو خطيئة يصنع ^(٣) الله تعالى به فيه ما يشاء ؛ ويصوم يوماً مكانه *

ومن طريق حجاج بن المنهال : ثنا أبو عوانة عن اسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي أنه قال فيمن أفطر يوماً من رمضان : لو كنت أنا لصمت يوماً مكانه *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، على ما نبهناه ، وهو خطأ (٢) بآق قريبا عن النخعي ما يخالف هذا وإنه قال : يصوم ثلاثة آلاف يوم (٣) في النسخة رقم (١٦) حتى يصنع ، وزيادة حتى ، لا معنى لها .

فؤلاء بن سيرين، والنخعي، والشعبي، وسعيد بن جبيرة لا يرون على الواطئ في نهار رمضان عامداً كفارة *

وقالت طائفة بالكفارة، ثم اختلفوا *

فروينا من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج ^(١) الكلبي عن عوف بن مالك الأشجعي قال قال عمر بن الخطاب : صوم يوم من غير رمضان وأطعام مسكين يعدل يوماً من رمضان ، وجمع بين أصبعيه *
قال أبو محمد : وعهدنا هم يقلدون عمر في أجل العنين ، وفي حد الخمر ثمانين ، ولا يصح في ذلك شيء عن عمر ؛ فليقلوه هنا ؛ فهو أثبت عنه مما قلوه ^(٢) ولكنهم متحكّمون بالباطل في الدين !! *

وقالت طائفة كما روينا عن المعتز بن سليمان : قرأت على فضيل عن أبي حريز ^(٣) قال حدثني أبيع ^(٤) قال : سألت سعيد بن جبيرة عن أفطر في رمضان ؟ فقال : كان ابن عباس يقول : من أفطر في رمضان فقلبه عتق رقبة ، أو صوم شهر ، أو أطعام ثلاثين مسكينا ، ومن وقع على امرأته وهي حائض ، وسمع أذان الجمعة ولم يجمع ، وليس له عذر — : كذلك عتق رقبة *

قال علي : وهذا قول لا نص فيه ، وعهدنا بالحنيفيين يقولون في مثل هذا — اذا وافق أهواءهم ^(٥) — : مثل هذا لا يقال بالرأى ، ظميق الا انه توقيف ، فيلزمهم أن يقولوه هنا ، والا فهم متلاعبون بالدين !! *

وقالت طائفة كما روينا عن وكيع عن سفيان الثوري عن حاد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ، في رجل أفطر يوماً من رمضان : يصوم ثلاثة آلاف يوم ^(٦) !! *
وقالت طائفة كما روينا من طريق حماد بن سلمة : أنا حيدانه سأل الحسن البصري عن رجل أفطر في رمضان ^(٧) أربعة أيام يأكل ويشرب وينكح ؟ فقال الحسن : يمتق

(١) هو من التابعين وغزا القسطنطينية مع عوف بن مالك (٢) في النسخ رقم (١٦) ، قلوه (٣) حريز - فتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره زاي ، وأبو حريز هو عبد الله بن حنين الأزدي قاضي سجستان ، وهو ضعيف ، وفي النسخة رقم ١٤ عن ابن جرير ، وهو تصحيف (٤) إلیاء التثنية والفاء ، بوزن احمد ، ولم يرف اسم أبيه ، وقال النسائي : « أبو حريز ضعيف وأبيع لا أعرفه » وقال البخاري : « أبيع عن ابن عمر في العبور منكرونا وأبيع هذا عن سعيد عن ابن عباس يظهر من كلام ابن حجر في التهذيب انه روجه النسائي : ولكن لم أجده فيه ، فقله في النسخ الكبرى (٥) في النسخة رقم (١٦) « آراهم » (٦) سبق قريبا عن النخعي ما يخالف هذا واعتلل يستغفر الله ويصوم يوماً مكانه (٧) في النسخة رقم (١٦) ما أفطر من رمضان *

أربعة رقاب ، فإن لم يجد فأربع ^(١) من البدن ، فإن لم يجد فعشرين صاعاً من تمر لكل يوم ، فإن لم يجد صام لكل يوم يومين *

وقد ذكرنا مثل ^(٢) هذا مرسلًا عن النبي ﷺ من طريق سعيد بن المسيب وروينا أيضاً من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة والحسن أن النبي ﷺ قال في الذي وطئ امرأته في رمضان : رقة ، ثم بدنة * ثم ذكر نحو حديث الزهري في المرق من التمر *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن : « أن رجلاً أتى النبي ﷺ وقد وقع أهله في رمضان : فقال له عليه السلام : أعتق رقة : قال : لا أجد ، قال : أهدبته . قال : لا أجد ، قال : صم شهرين ، قال : لا أستطيع ، قال : أطعم ستين مسكيناً ، قال : لا أجد ، فأتى النبي ﷺ بمكتل فيه تمر ، قال : تصدق بهذا : قال : يا رسول الله : ما بينهما أهل بيت أحوج منا : قال : كله أنت وعيالك *

ومن طريق حماد بن سلمة : أنا عمارة بن ميمون عن عطاء بن أبي رباح : « أن رسول الله ﷺ أمر أئني وقع بامرأته ^(٣) في رمضان أن يعتق رقة : قال : لا أجد . قال : اهدبياً . قال : لا أجد » وذكر باقي الحديث *

فإن فعلوا في مرسل سعيد ^(٤) بأنه ذكر له ما رواه عطاء الخراساني عنه من ذلك فقال سعيد : كذب . إنما قلت له : تصدق تصدق — : فإن الحسن . وفتادة ، وعطاء قد روه أيضاً مرسلًا وفيه الهدى بالبدنة ^(٥) *

قال أبو محمد : عهدنا بالحنيفيين والمالكيين يقولون : المرسل كالمتد ، وهذا مرسل من طرق ، فيلزمهم القول به . لأنه زاد على سائر الأحاديث ذكر الهدى *

وأيضاً من طريق القياس : فإن البدنة والهدى يجبرهما نقص الحج ، ولم نجد شيئاً من الأعمال يجبر نقصه بكفارة إلا الحج ، والصوم فيجب أن يكون للهدى في الصوم مدخل كاله في الحج . ولكن القوم لا يثبتون على شيء !! *

وأما نحن فلا حاجة في مرسل عندنا أصلاً ^(٦) *

وقالت طائفة كما ^(٧) رويًا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : سألت سعيد بن المسيب عن رجل أكل في رمضان عامداً ؟ فقال : عليه صيام شهر ، قلت :

(١) كنا رسم بدون الآلاف في الأصلين منصوباً ، وهو صحيح على ما قدمنا قريبا (٢) في النسخة رقم (١٤) ، بمثل (٣) في النسخة رقم (١٦) ، وقع على امرأته (٤) قوله « سعيد » سقط خطأ من النسخة رقم (١٦) (٥) في النسخة رقم (١٦) ، بالبدنة (٦) في النسخة رقم (١٦) ، فلا حاجة عندنا في مرسل (٧) في النسخة رقم (١٦) ، « ما »

يومين ؟ قال : صيام شهر ، قال : ضددت أياماً فقال : صيام شهر *
ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في النبي .
يفطر يوماً من رمضان متعمداً : عليه صوم شهر *
ومن طريق الحجاج بن النبال : ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب .
قال : عليه لكل يوم أفطر شهر *

قال علي : يحتمل هذا القول أنه أراد شهراً شهراً عن كل يوم ، ويحتمل ما رواه
معمر من أن عليه لكل يوم أفطر شهراً واحداً وهذا أظهر وأولى ، ليقين ^(١) الروايات عنه *
وحجة من قال بهذا ما رواه من طريق أحمد بن عمرو بن عبد الحاق الزبار قال :
ثنا أحمد بن يحيى الصوفي الكوفي ثنا أبو غسان ثنا مندل ^(٢) عن عبد الوارث ^(٣) عن
أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من أفطر يوماً من رمضان فله صوم شهر » *

قال علي : مندل ضيف ، وعبد الوارث مجهول ، ولو صح لقلناه ، ويلزم القول
به من لم يبال بالضعفاء ، لأنه زائد على سائر الاخبار ، ويلزم أيضاً المالكيين القائلين بأن
نية واحدة في أول الشهر تجزئ ، بلجيمه ، لأنه كله كصلاة واحدة ويكفوم واحد *
وقالت طائفة ككارويمان طريق الشافعي : ان ربيعة قال : من أفطر يوماً من رمضان
عامداً فله صيام اثني عشر يوماً ، لأن الله عز وجل تخيره من اثني عشر شهراً ! قال
الشافعي : يجب على هذا أن من ترك صلاة من ليلة القدر أن يقضي ثلاثين ألف صلاة
لأن الله تعالى يقول : (ليلة القدر خير من ألف شهر) ! *

وقال الحنفيون والمالكيون ما نذكره إن شاء الله تعالى ، وهي اقوال لا تؤثر كما هي
عن أحد من السلف *

فاما الشافعيون فهم أقل الثلاث الطباقي تناقضا ، وذلك أنهم قالوا : لا تجب الكفارة
على مفطر عمداً في رمضان الا على من جامع انساناً او بهيمة في فرج او دبر ، فإن من
فعل ^(٤) هذا تجب عليه الكفارة بالا يلاج ، امنى أم لم يمن ، والكفارة عنده كما ذكرنا
قبل من رواية الجمهور عن الزهري عن حيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ولم ير على

(١) في النسخة رقم (١٦) ولحقه (٢) مندل - بالميم المثلثة واسكان اللون وضع هذا الالملة وهو ابن علي العنزي
وهو ضعيف كما قال المؤلف (٣) عبد الوارث هنا مجهول كما قال المؤلف ، ونقل الترمذي عن البخاري أنه منكر
الحديث ، وله ترجمة في لسان الميزان (ج ٤ ص ٨٥) وحديثه هنا رواه البرلقطي (ص ٢٥٢) من طريق أبي نعيم
الفضل يرد كمين من مدلى عن أبي هاشم عن عبد الوارث عن انس ، فوافق الاستاذ « عن أبي هاشم » كآثر ؛ وكذلك نقله
في لسان الميزان ، نقله سقط من كتاب البرلقطي ومن كتاب المؤلف ، وقال البخاري قطي عبه : « هذا اسناد غير ثابت » مندل .
ضعيف من حيث أنس ضعيف أيضاً (٤) في النسخة رقم (١٦) « فإن فعل »

المرأة الموطوءة كفارة : في أشهر الأقوال عنه ، ولاعلى من تعدد الأكل والشرب أو غير ذلك ، ولم يجعل في كل ذلك إلا القضاء فقط ^(١) ففاس الواطئ لامرأة محرمة عليه على واطئ امرأته ، وفاس من أتى ذكرأ على من أتى امرأته ، وفاس من أتى بهيمة على من أتى أهله ، وليس شيء من ذلك في الخبر : ولم يقس الآكل والشارب ، والمجامع دون الفرج فيمنى والمرأة الموطوءة — : على الواطئ امرأته . وهذا تناقض *

فان قال أصحابه : قسنا اجتماع على اجتماع ، والأكل والشرب على المتعمد للقيء * قلنا : فهلا قسمت مجامع البهيمة على مجامع المرأة في إيجاب الحد ؟ كما قسموه عليه في إيجاب الكفارة ؟ وهلا قسم المرأة الموطوءة على الرجل الواطئ في إيجاب الكفارة ؟ فهو وطء واحد ، هما فيه معا ؛ وهلا قسمت المجامع دون الفرج عامداً فيمنى على المجامع في إيجاب الكفارة عليه ؟ فهذا أقرب ^(٢) إليه منه الى الأكل ؟ وهذا تناقض قبيح في القياس جداً *

وأما المالكون فتناقضهم أشد ، وهوانهم أوجبوا الكفارة والقضاء على المنفطر بالأكل أو الشرب : وعلى من قبل فأمنى ، أو باشر فأمنى ، أو تابع النظر فأمنى : وعلى من أكل أو شرب أو جامع شاكا في غروب الشمس فإذا بها لم تغرب ، وعلى من نوى الفطر في نهار رمضان وإن لم يأكل ولا شرب ولا جامع ، إذا نوى ذلك أكثر النهار ؛ وعلى المرأة تمس فرجها عامدة ^(٣) فتزول *

ورأى على المرأة ^(٤) المكرهة على اجتماع في نهار رمضان القضاء ، وأوجب على الواطئ لها الكفارة عن نفسه وكفارة أخرى عنها . وهذا عجب جدا ! ! ولم ير عليها إن أكرهها على الأكل والشرب كفارة : ولاعلى الذى أكرهها أن يكفر عنها ! ! ولاعلى التى جمعت نائمة ، لاعليها ولاعليه عنها ! وهذا تناقض ناهيك به ! ! ولئن كانت الكفارة عليها فاجزى أن توجب الكفارة على غيرها ؟ ! ولئن لم تكن الكفارة مهيئاً فأي بعد من ذلك أن تجب على غيرها عنها ؟ ! *

وأبطلوا صيام من قبل فأنتظ : أو أمذى ولم ين ^(٥) ، أو باشر أو لمس فأمنى ولم ين ، ومن نظر الى امرأة — غير عامد لذلك — وتابع النظر فأمنى ولم ين ، أو نظر نظرة ولم يتابع النظر فأمنى ، ومن تيمض في صيام نهار رمضان فدخل الماء حلقه عن

(١) كلمة فقطه ياتمن النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٦) وهو أقرب (٣) كلمة عامدة ياتمن النسخة رقم (١١) (٤) في النسخة رقم (١٦) وعلى المرأة بحذف رأى وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) . أولنى ولم يمتو هو خطأ غريب

غير تعمد : ومن أكل ناسيا ، أو شرب ناسيا ، أو وطئ (١) ناسيا ، أو كان ذلك وهو لا يوقن بطلوع الفجر فإذا بالفجر قد طلع : أو كان ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا بهما لم تغرب . ومن أكل شاكا في طلوع الفجر ثم لم يوقن بأنه طلع ولا أنه لم يطلع ، ومن أقام مجنونا يوما من رمضان (٢) ، أو أياما . أو رمضان كله ، أو عدة شهور رمضان من عده سنين ، ومن أغشى عليه أكثر النهار ، ومن أغشى عليه أياما من رمضان ، والمرضع يخاف على رضيعها ؛ والمرأة تجماع نائمة ، والمكره على الأكل والشرب ، ومن صب في حلقه ماء وهو نائم ، ومن احتقن ، ومن اكتحل بكحل فيه عقاقير : ومن

بلع حصاة *

وأوجبوا على كل من ذكرنا القضاء ، ولم يروا في شيء من ذلك كفارة *
وهذا تناقض لا وجه له أصلا ، لامن قرآن ، ولامن سنة ؛ ولامن رواية فاسدة ؛ ولامن إجماع ، ولامن قول صاحب ، أو تابع ، ولامن قياس ، ولامن رأى له وجه ؛ ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله *

وقد رأينا بعض مقلديه يوجبون على طحان الدقيق والحناء ، ومغربي الكتان والحبوب — : القضاء ، ويطلقون صومهم ، ولا يوجبون عليهم في تعمد ذلك كفارة ؛ ويدعون أن هذا قياس (٣) قول مالك ؛ وهذا تخليط لا نظير له !! ويلزمهم إبطال صوم كل من سافر فشي في غيرة على هذا *

ولم يطل صوم من قبل أو باشر فلم ينظ ولا أمذى ولا أمنى ، ولا صوم من أمنى من غير نظر ولا لمس ، ولا صوم تطوع بدخول الماء في حلق فاعله من المضغضة ، ولا صوم متطوع صب الماء في حلقه وهو نائم ؛ وهذا عجب جدا !! أن يكون أمر واحد (٤) يطل صوم الفرض ولا يطل صوم التطوع !! *

ولم يطل صوم من جن ، أو أغشى عليه أكل النهار ، وهذا عجب آخر ؛ ولم يطل صوم من نام النهار كله ، وهذا عجب زائد !! ولا ندري قوله فيمن نوى الفطر أكل النهار : أيرى عليه القضاء ويطل صومه بذلك ؟ أم يرى صومه تاما !! إلا أنه لا يرى فيه كفارة بلا شك *

ولم يطل الصوم بالفتائل تستدخل لنواء ، ولا تقف الآن على قوله في السعوط

(١) في نسخة رقم (١٦) بدل وطئ وهو خطأ غريب (٢) في نسخة رقم (١٦) في رمضان (٣) في نسخة رقم (١٦) بقيادة (٤) في نسخة رقم (١٦) والمرء واحد وهو خطأ

والتطير في الأذن •

ولم يطل الصوم بكحل في العين لاعتقار فيه ، ولا بمن تمعد بلغ ما يخرج منه من بين أضراسه من الحذبة ونحوها ، ولا بمضغ الملك ، وإن استدعى الريق ، وكرهه •
قال أبو محمد : إن كان لا يطل الصوم فلم كرهه !! •

وهذه أقوال لا تحتاج من إبطالها إلى أكثر من إيرادها !! •
وأما الحنفية فأنشد الطبايع أقوالاً ، وأسماها تناقضا^(١) ، وأبعد ما عن المقول !! •
وهو أن أبا حنيفة أوجب الكفارة والقضاء على من وطئ في الفرج — خاصة — امرأة ، حلالاً له أو حراماً ، وعلى المرأة عن نفسها ، وعلى من أكل ما يتغذى به ، أو شرب ما يتغذى به ، أو بلع لوزة خضراء ، أو أكل طينا إرمينيا خاصة^(٢) •
وأبطل صوم من لاط بأنسان في دبره فأمى ، أو يبيمة في قبل أو دبر فأمى ، ومن بقي إلى بعد الزوال لا ينوى صوماً ، ومن قبل ذا كراً لصومه فأمى ، ومن لمس كذلك فأمى ، أو جامع كذلك دون الفرج فأمى ، ومن تميمض فدخل الماء في حلقه وهو ذا كراً لصومه ، ومن أكل ، أو شرب ، أو جامع^(٣) بعد طلوع الفجر وهو غير عالم بطلوعه ثم علم ، ومن فعل شيئاً من ذلك وهو يرى أن الشمس قد غربت فإذا بهم لم تغرب ، ومن جن في يوم من رمضان ، أو أياماً ، أو الشهر كله إلا ساعة واحدة منه ، ومن أغشى عليه الشهر كله ، ومن أغشى عليه بعدما دخل رمضان ، حاشا يوم الليلة التي أغشى عليه فيها ، والمرضع تخاف على رضيعها ، ومن أصبح صائماً في السفر ثم جامع أو أكل أو شرب عامداً ذا كراً ، ومن جامع أو أكل ، أو شرب عامداً ثم مرض من نهاره ذلك ، أو حاضت إن كانت امرأة ، ومن أصبح في رمضان لا ينوى صوماً ثم أكل ، أو شرب ، أو جامع في صدر النهار ، أو في آخره ، والمرأة تجامع وهي نائمة ، أو مجنونة ، أو مكروهة^(٤) ، ومن احتقن أو استعط أو قطر في أذنه قطوراً •

واختلف قوله فيمن قطر في إحليله قطوراً ، فرة أبطل صومه ، ومرة لم يطله •
وأبطل صوم من دأوى جافة به أو مأومة بدواء رطب ، والافلا •
وأبطل صوم من بلع حصاة عامداً ، أو بلع جوزة رطبة أو يابسة ، أو لوزة يابسة ومن رفع رأسه إلى السماء فوقه قط^(٥) من المطر في حلقه •

(١) في النسخة رقم (١٦) ، والخشب تناقضا ، (٢) مكنا منمبالحنفية ، قال في فتح القدير (ج ٢ ص ٦٩ و ٦٩) :
« وفي ابتلاع الفرة الرطبة الكفارة لأنها تترك كل كأمي بخلاف الجوزة فلذا اترقا ، وقال ابن عينا : « ويجب البطين
الأرضي ويثيره على من يتأكله كالسم للطفل لاعتقار أنه لم يتعد » (٣) قوله « لو جامع » ، زيد في النسخة رقم (١٤)
(٤) في النسخة رقم (١٦) « أو مدخنة » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « دقة » .

وأوجبوا في كل ذلك القضاء ولم يروا في شيء من ذلك كفارة *
 ولم يطلوا صوم من لا طيب ذكر فأولج إلا أنه لم ينزل ! ولا صوم من أتى بهيمة
 في قبل أو دبر إلا أنه لم ينزل ! ولا صوم من أولج في دبر امرأة إلا أنه لم ينزل ! ورأوا
 صومه في كل ذلك تاماً صحيحاً لا قضاء فيه ولا كفارة !!! (١) *
 ولم يطلوا صوم من اكتحل بمقارير أو غيرها ، وصل إلى الحلق أو لم يصل ،
 ولا صوم من تابع النظر إلى فرج امرأة فأنسى ، ولا صوم من قبل أو باشر فامضى
 ولم ين ، ولا صوم من أكل ناسياً : أو جامع ناسياً ، أو شرب ناسياً ، ولا صوم من جامع
 أو شرب : أو أكل شاك في الفجر ما لم يتبين أنه أكل بعد الفجر ، أو جامع بعده ، أو شرب بعده *
 ومنع للقادم من سفر فوجد امرأته قد طهرت من حیضها أن يجامعها . فليت شعري !
 إن كانا صائمين ، فبماذا أوجب عليهما الكفارة ؟! وإن كانا غير صائمين ، فلم يمنعهما ؟! *
 ولا أبطل صوم من أخرج من بين أسنانه طعاماً — أقل من حصة — فبلعه عامداً
 ذا كراً لصومه *

قال أبو محمد فن أعجب شأننا ، أو أقبح قولنا من يرى اللباطة (٢) وإتيان البهيمة عمداً
 في نهار رمضان لا ينقض الصوم ؟ !! *
 ويرى أن من قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تقيلها وهو صائم فأنسى فقد
 بطل صومه !! *

أو ممن فرق بين أكل ما يغذى وما لا يغذى ؟! ولا ندرى من أين وقع لهم هذا ؟! *
 ومن رأى أن من قبل زانية أو ذكرأ أو باشرهما في نهار رمضان فلم ينظ ولا أمضى
 أن صومه صحيح (٣) تام لا داخله فيه ؟! *
 ومن قبل امرأته التي أباح الله تعالى له تقيلها وهو صائم فأنظ أن صومه قد بطل
 ومن يرى على من أكل ناسياً القضاء ويطل صومه *
 ويرى أن من أكل متعمداً ما يخرج من بين أضراسه من طعامه أن صومه تام *
 فهل في العجب أكثر من هذا !! *

(١) لما اتينا ذلك كررنا رأي القدر فان مذهب الحنفية باطل الصوم به وجوب القضاء والكفارة سواء مع الإزالة
 أو بدونها ، إلا أنه روي عن أبي حنيفة وأنه لا يجب الكفارة تألجا مع الموضع المكروه اعتباراً بالمدغم أو الأصح أنها
 تجب لأن الجناية مشككة لقضاء الشهوة هذه عبارة الهداية بالحرف . ولما اتينا البهيمة فقالوا الهداية : « ولو جامع
 بهيمة أو بهيمة فلا كفارة أول لم ينزل . وقال صاحب الهداية : « كان ينزل لغيره فتعذر (ج ص ٧٠) وانظر
 المبسوط للرخي (ج ١ ص ٧٩) (٢) كذا في الأصلين والعرف بالولول ولم أجده بالياء (٣) كلمة صحيح بزيادة
 المستخرقة (١٦) »

والعجب كله في إيجابهم ^(١) الكفارة على بعض من أفطر من غير المجامع قياساً على المجامع . ثم إسقاطهم الكفارة عن بعض من أفطر من غير المجامع وكلاهما مفطر ، وتركوا القياس في ذلك ولم يلتزموا النص !! *

وأوجبوا الكفارة على المكروهة على الوطء ، وهي غير عاصية بذلك ، وأسقطوها عن المتعمد للقبل ^(٢) فيمضى : وهو عاص !! *

فان قالوا : ليس عاصياً *

قلنا : فالذى قبل فأمنى إذن ليس عاصياً : فلم أوجبتموها عليه ؟ ! *

وهذه تخاليل لا نظير لها !! ولا متعلق لهم أصلاً بشئ من الأخبار : لأنهم فرقوا بين المفطرين في الحكم : فلم يأخذوا برواية من روى : « أن رجلاً أفطر فأمره النبي عليه السلام بالكفارة » ولا برواية من روى : « أن رجلاً وقع على امرأته وهو صائم فأمره النبي عليه السلام بالكفارة » فيقتصروا عليه : ولا قاسوا عليه كل مفطر *

وأسقطوا الكفارة عن تعمد الفطر في قضاء رمضان : وفي صوم نذر : وفي شهري الكفارة ، وقد صح عن قتادة إيجاب الكفارة في قضاء رمضان اذا أفطر فيه عامداً ، وتركوا هنا القياس . لأنه صوم فرض ، وصوم فرض ، وتعمد فطر : وتعمد فطر *

فان قيل : فن أين أسقطتم الكفارة عن وطئ امرأة محرمة عليه في الفرج ؟ وعن المرأة الموطوءة باكره أو بمضاوعة ؟

قلنا : لأن النص لم يرد إلا فيمن وطئ امرأة ، ولا يطلق على من وطئها في غير الفرج اسم واطئ ، ولا اسم مواقع ، ولا اسم مجامع ، ولا أنه وطئها ؛ ولأنه وقع عليها ، ولأنه جامعها . إلا حتى يضاف الى ذلك صلة البان : فأيجاب الكفارة على غير من ذكرنا مخالف للسنة وتعدى لحدود الله تعالى في ذلك ، وإيجاب ما لم يوجبه *

وأما المرأة فوطوءة ، والموطوءة غير الواطئ ، فالأمر في سقوط الكفارة عنها على كل حال أوضح من كل واضح *

وأيضاً : فان واطئ الحرام لا يصل الى الوطء الا بعد قصد الى ذلك بكلام أو بطش ولا بد ، وكلا الأمرين معصية تبطل الصوم ، فلم يجامع إلا وصومه قد بطل . وبالله تعالى التوفيق *

فان قيل : فانكم توجبونها على من وطئ امرأته أو أمته ومما حائضان *

قلنا : لأن رسول الله ﷺ أوجبها على من وطئ امرأته جملة ، ولم يسأله : أحائضاً

هي أم غير حائض ؟ *

٧٣٨ — مسألة — ومن وطئ عمداً (١) في نهار رمضان ثم سافر في يومه ذلك أوجن، أو مرض لا تسقط عنه الكفارة، لأن ما أوجبه الله تعالى فلا يسقط بموجبه إلا ينص، ولا نص في سقوطها، لما ذكرنا. وقال أبو خيفة وأصحابه: تسقط بالمرض ولا تسقط بالفرج *

٧٣٩ — مسألة — وصفة الكفارة الواجبة هي كما ذكرنا في رواية جمهور أصحاب الزهري: من عتق رقبة (٢) لا يجزئه غيرها ما دام يتارعلها، فإن لم يقدر عليها (٣) لزمه صوم شهرين متتابعين، فإن لم يقدر عليها لزمه حيث أطعم ستين مسكينا *

فان قيل: ملا (٤) قلتم بما رواه يحيى الأنصاري، وابن جريج، ومالك عن الزهري من تخيره بين كل ذلك (٥) ؟ *

قلنا: لما قدينا من أن هؤلاء اختصروا الحديث، وأتوا بالفاظهم أو بلفظ من دون النبي ﷺ، وأما سائر أصحاب الزهري فاتوا بلفظ النبي ﷺ، وهو الذي لا يحل تعديه أصلاً، وبزيادة حكم الترتيب، ولا يحل ترك الزيادة *

وبقولنا يقول أبو خيفة، والشافعي، وأبو سليمان، ومحمد وجمهور الناس *

وأما مالك فقال بما روى: إلا أنه استحباب الأطعام، وليس لهذا الاستحباب وجه أصلاً *

وأما أبو خيفة فإنه أجاز في الأطعام المذكور أن تطعم مسكينا واحداً ستين يوماً، وهذا خلاف مجرد لأمر رسول الله ﷺ، ولا يقع اسم ستين مسكينا على مسكين واحد أصلاً *

٧٤٠ — مسألة — ويجزئ في ذلك رقبة مؤمنة أو كافرة، صغيرة أو كبيرة، ذكر أو أنثى، معيب أو سليم، لعوم قول رسول الله ﷺ: «أعتق رقبة» فلو كان شيء من الرقاب التي تقع لا يجزئ، في ذلك لينة عليه السلام، ولما أمهل حتى يبينه له غيره *

ويجزئ في ذلك أم الولد، والمدير، والمعتق بصفة، والى أجل، والمكاتب الذي لم يؤد شيئاً من كتابته، ولا يجزئ في ذلك نصفان من رقتين، ولا من بعضه حر *

وقال أبو خيفة بقولنا في الكافر والصغير *

وقال مالك، والشافعي: لا يجزئ إلا مؤمنة، قالوا: فسنذلك على الرقبة. فقل الخطأ

(١) كلمة عمداً، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٢) كلمة رقبة، سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «عليه» (٤) في النسخة رقم (١٤) «نحو» (٥) في النسخة رقم (١٦) «من ذلك» *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ؛ ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن ما لكا لا يقيس حكم قاتل العمد على حكم (١) قاتل الخطأ في الكفارة ، فإذا لم يقس قاتلا على قاتل قياس الواطئ على القاتل أولى بالبطلان ؛ أن كان القياس حقا *

والشافعي لا يقيس المفطر بالأكل على المفطر بالوطء في الكفارة ، فإذا لم يقس مفطراً (٢) على مفطر قياس المفطر على القاتل أولى بالبطلان ؛ أن كان القياس حقا * وأيضاً : فإنه لا خلاف في أن كفارة الواطئ في رمضان يعوض فيها الاطعام من الصيام ، ولا يعوض الاطعام من الصيام في كفارة قتل الخطأ (٣) *

فقد صح إجماعهم على أن حكم كفارة الواطئ مخالف لحكم كفارة القاتل ؛ فبطل بهذا قياس أحدهما على الأخرى *

فإن قالوا : أن النص لم يرد بالتعويض في كفارة القتل ، وورد به في كفارة الوطء (٤) * قلنا : والنص لم يرد باشتراط مؤمنة في كفارة الوطء ، وورد به في كفارة القتل ، وهذا هو الحق *

فإن (٥) قالوا : المؤمنة أفضل *

قلنا : نعم ؛ والعالم الفاضل (٦) أفضل من الجاهل الفاسق (٧) قال تعالى : (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) . وقال تعالى : (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات) واتم يجزئون فيها الجاهل الفاسق (٨) * وأما العيب فكلهم متفق على إجازة العيب الخفيف فيها ، ولم يأت نص ؛ ولا إجماع ، ولا قياس بالفرق بين العيوب في ذلك *

وأيضاً فلا سبيل لهم إلى تحديد الخفيف - الذي أجازوه - من الكثير - الذي لا يجيزونه - فصح أنه رأى فاسد من آرائهم *

وقال أبو حنيفة : يجزى الأعور ، والمقطوع اليد أو الرجل أو كليهما من خلاف ، والمقطوع (٩) أصبعين من كل يد ، سوى الإبهامين ، ولا يجزى العمى ، ولا المقعد ، ولا المقطوع يداً ورجلاً من جانب واحد ، ولا مقطوع الإبهامين فقط من كلتي (١٠) يديه

(١) كلمة « حكم » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) في النسخة رقم (١٦) « مفطر » (٣) في النسخة رقم (١٩) وفي كفارة القتل في الخطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « والواطئ » (٥) كلمة « فإن » حذفت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٦) كلمة « القاتل » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٧) كلمة « الفاسق » سقطت خطأ من النسخة رقم (١٦) (٨) في النسخة رقم (١٦) « والجاهل والفاسق » زيادة الواو ، وما هنا أحسن (٩) في النسخة رقم (١٦) « والمقطوعين » وهو خطأ (١٠) كذا في النسخة رقم (١٦) على طريقة لؤي بن قيس ؛ استحال كلاهما على لؤي بن قيس ؛ فبطلت كالتى مطلقاً ، وفي النسخة رقم (١٤) « كتاب على الجادة » واظه من اصلاح نسخها *

ولا مقطوع ثلاث (١) اصابع من كل يد !! *

قال أبو محمد : وهذه تخالط قرية بكرة !! ولو كان شيء (٢) من هذا لايجزى لبينه عليه السلام *

وأما أم الولد والمدر فلا خلاف في أن العتق جائز فيها ؛ وحكمه واقع عليهما اذا عتقا (٣) ، فعتق كل واحد منهما يسمى معتق رقة ، وعتق كل واحد منهما عتق رقة بلا خلاف . فوجب أن من اعتق احدهما في ذلك فقد فعل ما أمره الله تعالى به *

وقال ابو حنيفة : وما لك : لايجزئان *

وقال الشافعي : لايجزى أم الولد ، لانها لاتباع *

قال أبو محمد : فكان ماذا ؟ وهل اشترط عليه السلام — اذ امر في الكفارة بعتق رقة — أن تكون بمن يجوز بيعها ؟ حاش لله من هذا ، فاذلم بشرط عليه السلام هذه الصفة فاشترطها باطل ، وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى : (وما كان ربك نسيا) * وأجاز الشافعي في ذلك عتق المدر *

ومن أجاز عتق أم الولد ، والمدر في ذلك عثمان البتي ، وابو سليمان *

وأما المكاتب الذي لم يؤد شيئا فقد ذكرنا أنه عبد ، ومن أجازته في الكفارة — دون من أدى شيئا من كتابته — أبو حنيفة ، واحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه * وأما المكاتب الذي أدى شيئا من كتابته ومن بعضه حر فقد ذكرنا في كتاب الزكاة شروع الحرية فيه بقدر ما أدى ، فن أعتق باقهما (٤) فانما أعتق بعض رقة ؛ لارقة ، فلم يؤد ما أمر به ، ومن قال بقولنا في أنهما لايجزئان ابو حنيفة ، واحمد ، واسحق * وأما من أعتق نصفى رقتين فلا يسمى معتق رقة كما ذكرنا ، ولأنه يعتق عليه سائرهما (٥) بحكم آخر ولا بد ، فاذا لم يكن معتق رقة في ذلك فلم يؤد ما أمر به *

وأما المعتق الى أجل — وإن قرب — أو بصفة فعتقهما وبيعهما جائز ، اما المعتق فلا خلاف منهم نعله فيه . ومن أجازهما في الكفارة الشافعي وغيره ، ومعتقهما يسمى معتق رقة *

٧٤١ — مسألة — وكل ما قلنا : انه لايجزى فانه عتق مردود باطل لا ينفذ ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . ولأنه لم يعتقه إلا بصفة لم تصح ، فلم يصح عتقه . وبالله تعالى التوفيق *

(١) في النسخة رقم (١٤) ، الثلاث ، (٢) في النسخة رقم (١٤) ، شيئا بهوولحن (٣) في النسخة رقم (١٦) ، باعتقا

(٤) في النسخة رقم (١٦) ، باقيا ، (٥) في النسخة رقم (١٦) ، « سائرهما » وهو خطأ .

٧٤٢ — مسألة — ومن كان فرضه الصوم فقط صومه عليه رمضان، أو أيام الأضحي: أو ما لا يحل صيامه فليسا متابعين، وإنما أمر بهما متابعين *

وقال قائل: يحرمه *

قال علي. وهذا خلاف أمره ﷺ؛ وليس كونه معذوراً في إظهاره غير آثم ولا ملوم بمجيز له ما لم يحوزه الله تعالى من عدم التابع ^(١) *

وروينا من طريق الحاجب بن المنهال عن أبي عوانة عن المغيرة عن إبراهيم: من لزمه شهران متابعان فرض فأفطر فانه يتبدى صومهما *

٧٤٣ — مسألة — فإن اعترضه فيهما يوم نذر نذره بطل النذر وسقط عنه؛ وتمادى في صوم الكفارة؛ وكذلك في رمضان سواء سواء؛ لقول رسول الله ﷺ «كتاب الله أحق وشرط الله أوثق» فصح أنه ليس لأحد أن يلتزم غير ما ألزمه الله تعالى؛ ومن نذر ما يبطل به فرض الله تعالى فنذره باطل؛ لأنه تعدى لحده والله عز وجل *

٧٤٤ — مسألة — فإن بدأ بصومهما في أول يوم من الشهر صام إلى أن يرى المحلل الثالث ولا بد؛ كما بين كانا أو ناقصين؛ أو كاملاً وناقصاً لقول الله تعالى: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله) - فمن لزمه صوم شهرين لزمه أن يأتي بهما من جملة اثني عشر شهراً المذكورة *

٧٤٥ — مسألة — فإن ^(٢) بدأ بهما في بعض الشهر — ولو لم يمض منه إلا يوم، أو لم يبق منه إلا يوم فابتن ذلك —: لزمه صوم ثمانية وخمسين يوماً لا أكثر *

لما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا أنس بن مالك ثنا البخاري ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن سليمان بن بلال عن حميد عن أنس بن مالك قال: «آل رسول الله ﷺ من نسائه فأقام في مشربة ^(٣) تسعاً وعشرين ليلة ثم نزل، فقالوا: يا رسول الله، آليت شهراً؟ فقال: إن الشهر يكون تسعاً وعشرين» *

ورويناه من طرق متواترة جداً كذلك من طريق ابن جريج عن أبي الزبير: أنه سمع جابراً، ومن طريق عكرمة بن عبد الرحمن ^(٤) عن أم سلمة، ومن طريق سعيد بن عمرو: ^(٥)

(١) في نسخة رقم (١٤) من عدم تابع، (٢) في النسخة رقم (١٤) هو انه (٣) نعم الرا. وفيها وفي النسخة. وقيل: هي الكفارة في النسخة، والجمع مشربات ومشارب، وأما المشربة - فتح الرا من غير حزم - فانها الموضع الذي يشرب منه كالشربة. وقال طعام مشربة - فتح الرا - انا كان يشرب عليها كثيراً، وكل من ابتغى الميم - وأما بكره ما فتح الرا فانا كان يشرب فيه (٤) هو عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي الخزرجي مات سنة ١٠٣ هـ وحده عند البخاري وسلم والنسائي وابن ماجه (٥) هو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص، وفي النسخة رقم (١٤) - سعيد بن عمرو - وهو خطأ.

وجبله بن سحيم ، وعمر بن دينار ، وعقبة بن حريث ، وسعد بن عبيدة ، كلهم عن ابن عمر ، ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة كلهم عن رسول الله ﷺ ، بأسانيد في غاية الصحة . فاذ الشهر (١) يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين : فلا يلزمه الا اليقين ، وهو الاقل .

وقال قائلون : عليه أن يوفي ستين يوماً ليكون على يقين من اتمام الشهرين . قال أبو محمد : وهذا خطأ ، لأن الله تعالى إنما ألزمه شهرين ، ولم يقل كاملين كل شهر من ثلاثين يوماً ، فانما عليه ما يقع عليه اسم شهرين ، واسم شهرين (٢) يقع بنص كلامه عليه السلام على تسع وعشرين وتسع وعشرين ، والفرأئض لا تلزم الا بنص ، أو اجماع .

ويلزم من قال هذا من الخفيفين أن يقول : لا تجزئ الرقبة الا مؤمنة ، ليكون على يقين من أنه قد أدى الفرض في الرقبة .

ويلزم من قال بهذا من المالكيين والشافعيين أن يقول : لا تجزئ الاغداء وغشاء ، أو غداء وغداء ، أو عشاء وعشاء ، كما يقول الخفيفون ، ولا يجزئ الا صاع من شعير لكل مسكين ، أو نصف صاع بر — : ليكون على يقين من أداء فرض الاطعام .

٧٤٦ — مسألة — ومن كان فرضه الاطعام فانه لا بد له من أن يطعمهم شعير ، من أى شيء أطعمهم ، وإن اختلف ، مثل أن يطعم بعضهم خبزاً ، وبعضهم تمرأ ، وبعضهم ثريداً ، وبعضهم زبيباً ، ونحو ذلك ، ويجزئ في ذلك مد بمد النبي ﷺ ، إن أعطاهم حباً أو دقيقاً أو تمرأ أو زبيباً أو غير ذلك مما يؤكل ويكال ، فان أطعمهم طعاماً معمولاً فيجزئه ما أشبعهم أكلة واحدة . أقل كان أو أكثر .

حدثنا أحمد بن عمر ثنا عبد الله بن حسين بن عقال ثنا بكار بن قتيبة ثنا مؤمل — هو ابن اسمعيل الحميري ثنا سفيان — هو الثوري — عن منصور — هو ابن العتمر — عن الزهري عن حميد — هو ابن عبد الرحمن بن عوف — عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ » — قد ذكر خبر الواطئ في رمضان ، قال : « فأتي النبي ﷺ بمكتل فيه خمسة عشر — يعني صاعاً — فقال له النبي ﷺ : خذه فأطعمه عنك » .

قال علي : فأجزأ هذا في الاطعام . وكان أشباعهم من أى شيء أشبعهم مما يأكل الناس — : يسمى اطعاماً ، والبر

(١) في نسخة ترم (١٤) « فاذ الشهر » (٢) في نسخة ترم (١٦) « واسم شهر » بالافراد ومثلاً .

يؤكل متلو فكل ذلك اطعام ، ولا يجوز تحديد اطعام دون اطعام بغير نص ولا إجماع ، ولم يختلف فيما دون التسبع في الأكل وفيما دون المد في الاعطاء أنه لا يجزئ .
وقال أبو حنيفة : لا يجزئ ، إلا نصف صاع بر ، أو مثله من سويقه أو دقيقه ، أو صاع من شعير ، أو زبيب ، أو تمر ، لكل مسكين ، ولا بد من غداء وعشاء ، أو غداء وغداء ، أو عشاء وعشاء ، أو سحور وغداء ، أو سحور وعشاء .
قال أبو محمد : وهذا تحكم وشرع لم يوجه نص ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب !

٧٤٧ - مسألة - ولا يجزئ ^(١) إطعام رضيع لياً كل الطعام ، ولا إعطائه من ذلك ، لأنه لا يسمى إطعاماً ، فان كان يأكل كما تأكل الصبيان أجزأ إطعامه وإشباعه ، وإن أكل قليلاً ، لأنه أطعم ^(٢) كما أمر ، وبالله تعالى التوفيق .
٧٤٨ - مسألة - ولا يجزئ اطعام أقل من ستين ، ولا صيام أقل من شهرين ، لأنه خلاف ما أمر به .

٧٤٩ - مسألة - ومن كان قادر آحين وطئه على الرقية لم يجزه غيرها : افتقر بعد ذلك أولم يفتقر ، ومن كان عاجز أعنها حينئذ قادر أعلى صيام شهرين متتابعين لم يجزه شيء غير الصيام ، أيسر بعد ذلك ووجد رقية أولم يوسر ، ومن كان عاجزاً حين ذلك عن الرقية وعن الصيام قادر على الاطعام لم يجزه غير الاطعام ، قدر على الرقية أو الصوم بعد ذلك أولم يقدر ، لأن كل ما ذكرنا هو فرضه بالنص والاجماع ، فلا يجوز سقوط فرضه وإيجاب فرض آخر عليه بغير نص ولا إجماع ^(٣) .
وقال قائلون : ان دخل في الصوم فأيسر انتقل حكمه الى الرقية .
وهذا خطأ ؛ وقول بلا برهان .

٧٥٠ - مسألة - فمن لم يجد الرقية لاغنى به عنها ، لأنه يضيع بعدها أو يخاف على نفسه من حبا - : لم يلزمه عتقها ، لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر

(١) قال نسخة رقم (١٤) ، ولا يجزئ . (٢) قال نسخة رقم (١٦) ، لا اطعام . (٣) ثم هو فرضه من وطئه ، ولكن يجزه حين الكفاية لو يسهل له حكمه ، لان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل الوليلي عن حاله في وقت الاستبراء ولم يسهل عنه وقت الوطء ولله تخير ، ثم من لم يجد رقية مدان كانت ماذا يفعل و (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) . (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولا حرجا كثر من الزامه ان يبتلى او يصوم وهو غير قادر ، والبررة بالقدرة حين العمل لاجن الوجوب كما هو ظاهر ، ويجب من المؤلف ان يجيز لمن يجد رقية يخاف على نفسه من حبا - ان اعتقها - : ان يدع الحق طوعا لعبوب لا يجزئ ولو سدت عليه رقية ثم عجز عنها ان يدع الحق . وهذا أشد عجزا من ذلك .

ولا يريد بكم السر) وكل ما ذكرنا حرج وعسر لم يجعله تعالى علينا ، ولا أراد منا ، وفرضه حيثئذ الصيام : فان كان في غنى عنها وهو قائم بنفسه ولا مال له فعليه عتقها ، لانه واجد رقة لا حرج عليه في عتقها *

٧٥١ - مسألة - ومن كان عاجزاً عن ذلك كله ^(١) ففرضه الاطعام ، وهو باق عليه : فان وجد طعاماً وهو اليه محتاج أكله هو وأهله وبقي الاطعام ديناً عليه ، لأن رسول الله ﷺ أمره بالاطعام فأخبره أنه لا يقدر عليه : فأناه التمر فأعطاه إياه وأمره بأن يطعمه عن كفارته ، فصح أن الاطعام باق عليه وان كان لا يقدر عليه ، وأمره عليه السلام بأكله إذ أخبره أنه محتاج الى أكله ، ولم يسقط عنه ما قد أزمه إياه من الاطعام ، ولا يجوز سقوط ما اقترضه عليه السلام إلا باخباره عليه السلام بأنه قد أسقطه وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٢ - مسألة - والحرة والعبد في كل ما ذكرنا سواء ، ويطعم من ذلك الحر والعبد ، لأن حكم رسول الله ﷺ جاء ، عموماً : لم يخص منه حر من عبد ، وإذا كان العبد مسكيناً فهو بمن أمر باطعامه ولا يجوز معارضة ^(٢) أمره عليه السلام بالبايعاوى الكاذبة وبالله تعالى تأييد *

٧٥٣ - مسألة - ولا ينقض الصوم حجامه ، ولا احتلام ، ولا استمناء ، ولا مباشرة الرجل امرأته أو أمته المباحة له فيما دون الفرج ، تعتمد الامناء أم لم يكن ، أمذى أم لم يمد ^(٣) ، ولا قبله كذلك فيهما ، ولا قى غالب ، ولا قلص خارج من الحلق ، ما لم يعتمد رده بعد حصوله في فمه وقدرته على رميه ؛ ولادم خارج من الأسنان أو الجوف ، ما لم يعتمد بلعه ، ولا حصة ، ولا سحوط ولا تقطير في أذن ، أو في إجليل : أو في أنف ، ولا استنشاق وان بلغ الحلق ، ولا مضغطة دخلت الحلق من غير تعمد ، ولا كحل ^(٤) - أو أن بلغ الى الحلق نهاراً أو ليلاً - بعقاقير أو بغيرها ، ولا غبار ^(٥) طعن ، أو غربة دقيق ، أو حناء ، أو غير ذلك ، أو عطر ، أو حنظل ، أو أى شئ كان ، ولا ذباب دخل الحلق بغلبة ، ولا من رفع رأسه فوقع في حلقه نقطة ^(٦) ماء بغير تعمد لذلك منه ، ولا مضغ زفت أو مصطكى ، أو علك ؛ ولا من تعمد أن يصبح جنباً ،

(١) في النسخة رقم (١٦) عن كل ذلك (٢) في النسخة رقم (١٦) ولا عمل معارضة (٣) في الاملين هكذا ، الا ان في النسخة رقم (١٤) «او» بدل «ام» في الموضعين . ولعل في الكلام حذفاً ، وكان السياق ان يقول «تعتمد الامناء ام لم تعتمد ، انى ام لم يكن ، لعننى ام لم يمد» (٤) في النسخة رقم (١٦) «ولا يكحل» وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) «ولا يبار» وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٦) «قط» *

مالم يترك الصلاة ، ولا من ^(١) تسحر أو وطئ ، وهو يظن أنه ليل فإذا بالفجر كان قد طلع ^(٢) ، ولا من أفطر بأكل أو وطئ ، ويظن أن الشمس قد غربت فإذا بها لم تغرب ، ولا من أكل أو شرب أو وطئ ، ناسياً لأنه صائم ، وكذلك من عصى ناسياً لصومه ، ولا سواك برطب أو يابس ، ولا مضغ طعام أو ذوقه ، مالم يعتمد بلعه ، ولا مداواة جافة أو مأمومة بما يؤكل أو يشرب أو يغير ذلك ، ولا طعام وجد بين الإنسان أي وقت من النهار وجد ، إذا رى ، ولا من أكره على ما يتقضى الصوم ، ولا دخول حمام ، ولا تغطيس في ماء ، ولا دهن شارب *

أما الحجة . قال أبو محمد : صح عن رسول الله ﷺ من طريق ثوبان ، وشداد ابن أوس ، وموغل بن سنان ، وأبي هريرة ، ورافع بن خديج وغيرهم : أنه قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » فوجب الأخذ به ؛ إلا أن يصح نسخه ^(٣) *

وقد ظن قوم أن الرواية عن ابن عباس : « احتجم رسول الله ﷺ » ناسخة ^(٤) الخبر المذكور ، وظنهم في ذلك باطل ، لأنه قد يحتجم عليه السلام وهو مسافر فيفطر ، وذلك مباح ، أو في صيام تطوع فيفطر ، وذلك مباح *

والعجب كله ممن يقول في الخبر الثابت أنه عليه السلام « مسح على العمامة » — لعله كان مريضاً ! ثم لا يقول هنا : لعله كان مريضاً ! *

وأيضاً فليس في خبر ابن عباس أن ذلك كان بعد إخباره عليه السلام أنه أفطر الحاجم والمحجوم ، ولا يترك حكم متيقن لظن كاذب *

وأيضاً : فلو صح أن خبر ابن عباس بعد خبر من ذكرنا لما كان فيه إلا نسخ إضمار المحجوم لا الحاجم ، لأنه قد يحجمه عليه السلام غلام لم يحتلم *

قال أبو محمد : لكن وجدنا ما حدثنا عبد الله بن ربيع التيمي وأحمد بن عمر العذري . قال التيمي : ثنا محمد بن معاوية القرشي المرواني ثنا أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن سعيد ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق عن سفیان الثوري عن خالد الحذاء ، وقال العذري ثنا عبد الله بن الحسين بن عقال الأسدي القرشي ثنا إبراهيم بن محمد الدينوري ثنا محمد بن أحمد بن الجهم ^(٥) ثنا موسى بن هرون ثنا إسحاق بن راهوية أنا المعتمر بن سليمان عن حميد ، ثم اتفق خالد الحذاء وحميد كلاهما عن أبي التوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ أخص في الحجة للصائم » زاد حميد في روايته : « والقبلة » *

(١) في نسخة رقم (١٦) « ومن » بخلافه لا وهو خطأ (٢) في نسخة رقم (١٦) وقد كان طلع ، (٣) حديث ما فطر للمجاهد المحجوم ، ومن طرق كثيرة وانظر التبيين - لابن حجر (ص ١٩٠) (٤) في النسخة رقم (١٤) « ناسخاً » (٥) في نسخة رقم (١٦) « محمد بن الجهم » *

قال علي : إن أبا نصره ، وقتادة أوقاه عن أبي المتوكل ^(١) على أبي سعيد ، وإن
ابن المبارك أوقاه عن خالد الحذاء ^(٢) عن أبي المتوكل على أبي سعيد ، ولكن هذا
لا معنى له إذا أسند الثقة ، والمستد أن له عن خالد وحميد ثقتان ، قامت به الحجة بلفظة
«أرخس» لا تكون إلا بعد نهي ، فصح هذا الخبر نسخ الخبر الأول •
وعن قال بأن الحجة تفطر على بن أبي طالب ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله
ابن عمر ، وغيرهم •

ولم يرها تفطر ابن عباس ، وزيد بن أرقم وغيرهما •
وعهدنا بالخيفيين يقولون : إن خبر الواحد لا يقبل فيما تعظم بالبلوى ، وهذا مما
تكثرت به البلوى ، وقد قبلوا فيه خبر الواحد ^(٣) مضطرباً •
وأما الاحتلام فلا خلاف في أنه لا ينقض الصوم ، إلا عن لا يعتد به •
وأما الاستمناء فإنه لم يأت ^(٤) نص بأنه ينقض الصوم •
والعجب كله ممن لا ينقض الصوم فعمل قوم لوط ، واثان البهائم وقتل الأنفس ، والسمر
في الأرض بالفساد ، وترك الصلاة ، وتقبل نساء المسلمين عمداً إذا لم يمن ولا أمذى : —
ثم ينقضه بمن الذكر إذا كان معه امرأة !! وهم لا يختلفون أن مس الذكر لا يطل
الصوم ، وأن خروج المتى دون عمل لا ينقض الصوم ، ثم ينقض الصوم باجتماعهما ،
وهذا خطأ ظاهر لا خفاء به ^(٥) !! •

والعجب كله ممن ينقض الصوم بالانزال للمنى إذا تعدد اللذة ، ولم يأت بذلك نص ،
ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس : — ثم لا يوجب به الفسل إذا خرج بغير لذة ،
والنص جاء بإيجاب الفسل منه جملة !! •

وأما القلة والباشرة للرجل مع امرأته وأمه المباحة لهما سنة حسنة ، نستحبها
للصائم ، شاباً كان أو كهلاً أو شيخاً ، ولا نبالاً كان معها إنزال مقصود إليه أو لم يكن •
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا الحسن بن موسى ثنا شيان
عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف : أن عمر بن عبد العزيز
أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة أم المؤمنين أخبرته : « أن رسول الله ﷺ
كان يقبلها وهو صائم » •

(١) فلي نسخة رقم (١٩) على أبي المتوكل ، وروى (٢) فلي نسخة رقم (١٤) على خالد الحذاء ، وروى
(٣) فلي نسخة رقم (١٦) خبر الواحد ، (٤) فلي نسخة رقم (١٦) « ظم يأت » (٥) بل فلي نسخة رقم (١٤) لا معنى لها •

وبه الى مسلم : ثنا محمد بن المنثى ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ كان يباشر وهو صائم ^(١) » .

وقال الله تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) لاسيما من كابر على أن أفاله ﷺ فرض .
وقد روينا ذلك من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر ، وعلى بن الحسين ، وعمر بن ميمون ، ومسروق ، والأسود ، وأبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف ، كلهم عن عائشة بأسانيد كالذهب .

ورويناه بأسانيد في غاية الصحة عن أمهات المؤمنين أم سلمة ، وأم حبيبة ، وحفصة ^(٢) وعمر بن الخطاب ، وابن عباس ، وعمر بن أبي سلمة وغيرهم كلهم عن النبي ﷺ .
فادعى قوم أن القبلة تبطل الصوم .

وقال قوم : هي مكروهة ^(٣) .

وقال قوم : هي مباحة للشيخ ، مكروهة للشاب .

وقال قوم : هي خصوص للنبي ﷺ .

فأما من ادعى أنها خصوص له عليه السلام فقد قال الباطل ، وما يعجز عن الدعوى من لا تقوى له .

فإن احتج في ذلك بما روى من قول عائشة رضي الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ؛ ويباشر وهو صائم ، ولكنه كان أملككم لأربه » .

قلنا : لا حجة لك في قول عائشة هذا ، لأن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا قال ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن الحليل ثنا علي بن مسهر ثنا أبو اسحاق — هو الشيباني — عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كانت إحدانا إذا كانت حائضا فاراد النبي ﷺ أن يباشرها أمرها أن تتر في فور حيزتها ثم يباشرها ، قالت : وأبيكم يملك أربه كما كان رسول الله ^(٤) ﷺ يملك أربه ١٦ » فإن كان قولها ذلك في قبلة الصائم يوجب أنه خصوص قولها هذا في مباشرة الحائض يوجب أنها له أيضا خصوص ، أو أنها مكروهة ، أو أنها ^(٥) للشيخ دون الشاب ولا يمكنهم هنا دعوى الاجماع ، لأن ابن عباس وغيره كروا مباشرة الحائض جملة ،

(١) هنا والذي قبله في (ج ص ٣٠) (٢) في المتن (١٦) «وأم حفصة» وهو خطأ وانح (٣) في المتن

رقم (١٦) «مطروحة» (٤) في المتن رقم (١٤) «كما كان النبي» (٥) في المتن رقم (١٦) «رواها» .

ولعمري ان مباشرة الحائض لأشد غرراً لأنه يبقى عن جماعها أياماً وليلاً فتشتد حاجته يوماً الصائم فالبارحة وطئها ، والليله يطؤها ، فهو يشم من الوطء !!
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : أخبرني رجل من الأنصار : « أنه قبل امرأته على عهد رسول الله ﷺ : فأمرها فسألت النبي ﷺ عن ذلك فقال لها النبي ﷺ : ان رسول الله يفعل ذلك ، فأخبرته امرأته ، فقال لها : ان النبي ﷺ رخص له في أشياء ، فأرجعي اليه ، فرجعت اليه ، فذكرت له ذلك ، فقال لها رسول الله ﷺ : أنا أقاكم وأعلمكم بحدود الله » .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب أخبرني عمرو — هو ابن الحارث — عن عبد ربه بن سعيد عن عبد الله بن كعب الخيمري (١) عن عمر بن أبي سلمة المخزومي : « أنه سأل رسول الله ﷺ : أيقبل الصائم ؟ قال له رسول الله ﷺ (٢) : سل هذه ، يعني أم سلمة ، فأخبرته أن رسول الله ﷺ (٣) يصنع ذلك ، فقال : يا رسول الله ، قد غفر لك (٤) ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، قال (٥) : رسول الله ﷺ : أما والله إنى لأتقاكم الله وأخشاكم (٦) » .

فهذان الخبران يكذبان قول من ادعى في ذلك الخصوص له عليه السلام ، لأنه أفتى بذلك عليه السلام من استفتاه ، ويكذب قول من ادعى أنها مكروهة للشاب بإباحة للشيخ لأن عمر بن أبي سلمة كان شاباً جاداً في قوة شبابه ، إذ مات عليه السلام وهو ابن أم سلمة أم المؤمنين (٧) ، وزوجه النبي ﷺ بنت حمزة عمه رضى الله عنه (٨) .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة بن سعيد ثنا أبو عروانة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عثمان

(١) في النسخة رقم (١٩) « عن عبد ربه بن سعيد بن عبد الله بن كعب الخيمري » وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) فقال له عليه السلام ، وما تناهوا عن الخلق لئلا (ج ص ٣٠٥) (٣) في النسخة رقم (١٤) ، أنه عليه السلام ، وما تناهوا عن الخلق لئلا (ج ص ٣٠٥) (٤) في مسلم « قد غفر الله لك » (٥) في مسلم « فقال له » (٦) في مسلم « وأخشاكم الله » (٧) كلمة « أم المؤمنين » ، زيادة من النسخة رقم (١٤) (٨) الكلام ناقص لم يذكر من عمر بن مكرم الذي صلى الله عليه وسلم ، وقد اختلف فيها كثير أقوم بعضهم أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة ؛ وقال عبد الله بن الزبير بن عمار كبرته بستين ، وابن الزبير ولد في السنة الأولى ، وهذا الحديث يدل على أنه كان كبراً من ذلك ، وقد ورد من طريق صحيح أنه هو الذي تزوج أم سلمة رضى الله عنها بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل أن الذي زوجها هو خولمة ، وإن سلمة أجهل الذي تزوج أم سلمة بنت خزيمة رضى الله عنهم ، فظهر بهذا الوجه أنه قد بقي جدوا يحتاج إلى تحقيق .

القرشى عن عائشة أم المؤمنين قالت : « أهوى النبي ﷺ لقلبى ، فقلت : إني صائمة فقال : وأنا صائم ، قلبى » *

وكانت عائشة إذ مات عليه السلام بنت ثمان عشرة سنة *

فظهر بطلان قول من فرق في ذلك بين الشيخ والشاب ، وبطلان قول من قال : انها مكروهة ، وصح أنها حسنة مستحبة ، سنة من السن ، وقربة من القرب الى الله تعالى اقتداءً بالنبي ﷺ ، ووقوفاً عندفتياه بذلك *

وأما ما تعلق^(١) به من كرها للشاب فانما مما حدثنا سوء رويانا أحدهما من طريق فيها ابن لهيعة ، وهو لا شيء ، وفيها قيس مولى نجيب ، وهو مجبول لا يدري من هو ؟ والآخر من طريق اسرائيل ، وهو ضعيف ، عن أبي العنبر ، ولا يدري من هو ؟ عن الأغر عن أبي هريرة ، في كليهما : « أن النبي ﷺ أرخص في قبة الصائم للشيخ ونهى عنها الشاب » فسقطا جميعا *

وأما من أبطل الصوم بها فانهم احتجوا بقول الله تعالى : (فالآن باسروهن وابتنوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل) ففى هذه الآية المنع من المباشرة *

قلا : قد صح عن رسول الله ﷺ إباحة المباشرة ، وهو المبين عن الله تعالى مراده منا ، فصح أن المباشرة المحرمة في الصوم إنما هي الجماع فقط *

ولاحقة في هذه الآية الحنفى ولا مالكى ، فانهم^(٢) يبيحون المباشرة ، ولا يطلون الصوم بها أصلا^(٣) ، وإنما يطلونه بشيء يكون معها ؛ من المني أو المذى فقط ، وإنما هي حجة لمن منع المباشرة وأبطل الصوم بها *

وهؤلاء أيضا قد احتجوا بخبرين : رويانا أحدهما من طريق أبي أسامة محماد بن أسامة عن عمر بن حمزة أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه قال قال عمر : رأيت رسول الله ﷺ في المنام : فرأيت أنه لا ينظرني ، فقلت : يا رسول الله ، ما شأنى ؟ فقال : ألسنت الذى تقبل وأنت صائم ؟ قلت : فوالذى بعثك بالحق^(٤) لا أقبل بعدما وأنا صائم *

قال ابو محمد : الشرائع لا تؤخذ بالمنايات ! لاسيما وقد أتى رسول الله ﷺ عمر في الأيقظة حيا بإباحة القبة للصائم ؛ فمن الباطل أن ينسخ ذلك في المنام ميتا ! فعوذ بالله من هذا *

(١) في النسخة رقم (١٦) ، يعلق ، (٢) في النسخة رقم (١٤) « لانهم » (٣) كلمة أصلا ، زياضن النسخة رقم (١٤)

(٤) كلمة بالحق ، زياضن النسخة رقم (١٤) *

ويكفي من هذا كله ان عمر بن حمزة لاشيء (١) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك (٢) ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عيسى بن حماد — هو زغبة (٣) — عن الليث بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عبد الملك بن سعد الساعدي الأنصاري عن جابر بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب: «هششت قبلت وأنا صائم، قلت: يا رسول الله، صنعت اليوم أمراً عظيماً، قلت وأنا صائم، قال رسول الله ﷺ: أرأيت (٤) لو مضمت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به، قال: فقه؟ ١؟» *

والخبر الثاني الذي (٥) رواته من طريق إسرائيل — وهو ضعيف — عن زيد ابن جبير عن أبي يزيد الضبي — وهو مجهول — عن ميمونة بنت عتبة مولا رسول الله ﷺ: «أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل أمرأته وهما صائمان؟ فقال: قد أظفرا (٦)» قال أبو محمد: حتى لو صح هذا لكان حديث أبي سعيد الخدري — الذي ذكرنا في باب الحجامة للصائم — انه عليه السلام أرخص في القبله للصائم — ناسخه *

وعن روى عنه ابطال الصيام بالقبله من طريق سعيد بن المسيب (٧): أن عمر كان ينهى عن القبله للصائم، قيل له: «أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم» قال: ومن ذلّه من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ؟ *

ومن طريق عمران بن مسلم عن زاذان عن ابن عمر قال في الذي يقبل وهو صائم، قال (٨): ألا قبل جرة ١؟ *

وعن مروق (٩) عنه: أنه كان ينهى عنها *

ومن طريق علي بن أبي طالب قال (١٠): ما تريد الى خلوف فيها؟! دعها حتى تفتقر *

(١) عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن حمزة، وابن معين، والنسائي، يوزكروا بن جابر في الفتاوى، وقال الحاكم: إسناده كلها مستقيمة (٢) في النسخة رقم (١٦) وعمر بن عبد الله وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) عيسى بن حماد هو زغبة، و زغبة بنم الزاوي واسكان الدين المجسم سيد ما بامو حدة (٤) كلمة وأرأيت، بن ياقظن النسخة رقم (١٤) (٥) كلمة «الذي» زيد ياقظن النسخة رقم (١٤) (٦) في النسخة رقم (١٤) «عن ميمونة بنت عتبة مولا رسول الله ﷺ» قال علي بن عمر عن جابر أمه وهما صائمان قال غدا ظفر وهو خطأ ظاهر (٧) كنفاني الأصلين والمراد ظاهر، ولعل في الكلام تقصدا (٨) قوله «قال» وقوله وقال: عن زغبة في النسخة رقم (١٤) (٩) يضم الميم وقبح الولو وتشديد الراء المكسورة، وهو مروق بن مشرج - يضم الميم وقبح اللين المسجدة واسكان الميم وكسر الراء أوتقما - ابن عبد الله الجلي الكوفي الثاني، وفي الأصلين ومروق وهو خطأ وليس قد جال الحديث من يسمى هكذا إلا ابن الحواقي وهو من بني تميم (١٠) كلمة «قال» زيد ياقظن النسخة رقم (١٦) *

وعن المزهاز (١) : أن ابن مسعود سئل عن قبل وهو صائم ؟ فقال : أفطر ، نويقضى يوماً مكانه *

وعن حذيفة قال : من تأمل خلق (٢) امرأته وهو صائم بطل صومه *

وعن الزهري عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ ينهون عن القبلة للصائم *

ومن طريق شريح : أنه سئل عن قبلة الصائم ؟ فقال : يتق الله ولا يمد (٣) *

وعن أبي قلابة : أنه نهى عنها *

وعن محمد بن الحنفية : إنما الصوم من الشهوة . والقبلة من الشهوة *

وعن أبي رافع قال : لا يقبل الصائم *

وعن مسروق : أنه سئل عنها ؛ فقال : الليل قريب !! *

وقال (٤) ابن شبرمة : إن قيل الصائم أفطر وقضى (٥) يوماً مكانه *

ومن كرهها : رويانا عن سعيد بن المسيب : القبلة تنقص (٦) الصوم ولا تنظر *

وعن إبراهيم النخعي : أنه كرهها *

وعن عبد الله بن مغفل : أنه كرهها *

وعن سعيد بن جبير : أنه قال : لا بأس بها ، وإنها لبريد سوء ! *

وعن عروة بن الزبير قال : لم أر القبلة تدعو الى خير : يعنى للصائم *

وصح عن ابن عباس : أنه قال : هي دليل الى غيرها : والاعتزال أ كيس *

وكرهها مالك *

ومن فرق بين الشيخ والشاب : رويانا من طريق ابن المسيب عن عمر بن الخطاب ؛

ومن طريق أبي مجلز (٧) عن ابن عباس : ومن طريق ابن أبي مليكة عن أبي هريرة ،

ومن طريق نافع عن ابن عمر : ومن طريق هشام بن الغاز (٨) عن مكحول : ومن

طريق حريث عن الشعبي : أنهم كلهم رخصوا في قبلة الصائم للشيخ وكرهوها للشاب *

ومن كرهه المباشرة للصائم : رويانا من طريق عطاء عن ابن عباس : أنه سئل عن

(١) كنا في الأصلين ولم أجده ترجمة . الآن في تاريخ الطبري (ج ٤ ص ١٢٠) ذكر المزهاز بن عمرو العجل

في القواد في سنة ١٤ و ذكر ابن حجر في الإصابة (ج ١ ص ٢٨٤) على أنه صحابي ، وفي ابن سعد (ج ٢ ص ٢٧٢) ترجمة

« هر بنز باد أبو المزهاز العجل » وقال أنه قليل الحديث ، وأنا أظن أن الأول أرجح وأنه غير الثاني (٢) بالخال المعجمة ،

وفي الصفحة رقم (١٦) بالمهمة هو تصحيف (٣) بنم العين نهى عن العود (٤) في النسخة رقم (١٦) « وعن » (٥)

في النسخة رقم (١٦) « ويقتضى » (٦) في الأصلين بالصاد المعجمة ، والسياق يقتضى أن تكون بالمهمة (٧) في النسخة

رفد (١٦) « ابن أبي مجلز » وهو خطأ (٨) في النسخة رقم (١٤) « النازي » .

القبلة للصائم ؟ قال : لا بأس بها ، وسئل : أيقض على ساقها ؟ قال : لا يقض على ساقها ،
أغفوا^(١) الصيام .

ومن طريق مالك عن ابن عمر : أنه كان ينهى عن المباشرة للصائم .

وعن للزهري : أنه نهى عن لمس الصائم وتجريده .

وعن سعيد بن المسيب في الصائم يأشرك قال : يتوب عشر مرار . إنه ينقص من صومه
الذي يجرد أو يلبس ، لك أن تأخذ يدها وبأذى جسدها وتدع أخصاه .

وعن عطاء بن أبي رباح في الصائم يأشرك بالنهار قال : لم يطل صومه ، ولكن يبدل
يوماً مكانه .

وعن أبي رافع : لا يأشرك الصائم .

وكرهها مالك .

ومن أباح المباشرة للشيخ ونهى عنها للشاب : روينا هذا عن ابن عمر وعنه ابن عباس ،

والثعبي .

وأما من أباح كل ذلك : روينا من طريق عبد الرزاق عن مالك عن أبي النضر مولى
عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله أخبرته : أنها كانت عند عائشة
أم المؤمنين فدخل عليها زوجها — وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق —
وهو صائم في رمضان ، فقالت له عائشة أم المؤمنين : ما يمنعك أن تدنوا من أهلك فقبلها
وتلاعها ؟ قال : أقبلها وأنا صائم ؟ قالت : نعم .

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن مسروق قال : سألت
عائشة أم المؤمنين : ما يحل للرجل من أمره صائماً ؟ فقالت : كل شيء إلا الجماع .
قال أبو محمد : عائشة بنت طلحة كانت أجمل نساء أهل زمانها . وكانت أيام عائشة
هي وزوجها قيتين في غفوان^(٢) الحداثة .

وهذان الخبران يكذبان قول من لا يبالى بالكذب أنها أرادت بقولها : « وأيكم
أملك لأربه من رسول الله ﷺ » ؟ انتهى عن القبلة والمباشرة للصائم .

ومن طريق عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب : أن عمر بن الخطاب
كانت تقبله امرأته عائكة بنت زيد بن عمر وهو صائم ! فلا ينهها .

ومن طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير : أن رجلاً قال لابن عباس : اني

(١) في النسخة رقم (١٤) « غفوا » بدون من وحوط ، لأن غفواً لازم (٢) في الصحاح : غفوان
الشيء أوله . يقال : غفوان شياه . اهـ من حاشية النسخة رقم (١٤) .

تزوجت ابنة عم لي جميلة : فبني في رمضان ؛ فهل لي — بأبي أنت وأمي إلى قبلتها من سبيل !! فقال له ابن عباس : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم . قال : قبل : قال : فباني أنت وأمي هل إلى مباشرتها من سبيل !! قال : هل تملك نفسك ؟ قال : نعم . قال : فباشرها ، قال فهل لي أن أضرب يدي على فرجها من سبيل ؟ قال : وهل تملك نفسك ؟ قال : نعم ، قال اضرب . وهذه أصح طريق عن ابن عباس *

وعن يحيى بن سعيد القطان عن حبيب بن شهاب ^(١) عن أبيه قال : سألت أبا هريرة عن دنو الرجل من امرأته وهو صائم ؟ قال : إني لأرؤ ^(٢) شفتيها وأنا صائم *
وعن زيد بن أسلم قال : قيل لأبي هريرة : أتقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم وأكفحها — معناه : أنه يفتح فاه إلى فيها ^(٣) — وسئل عن تقبيل غير امرأته !! فأعرض بوجهه *
ومن طريق صحاح عن سعد بن أبي وقاص : أنه سئل : أتقبل وأنت صائم ؟ قال : نعم ؛ وأقبض على متاعها *

وعن أبي التوكل عن أبي سعيد الخدري : أنه كان لا يرى بالقبله للصائم بأساً *
وعن سفیان بن عيينة عن زكريا — هو ابن أبي زائدة — عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل أن ابن مسعود كان يباشر امرأته نصف النهار وهو صائم . وهذه أصح طريق عن ابن مسعود *

ومن طريق حنظلة بن سبرة بن المسيب بن نجيبة الفزاري ^(٤) عن عمته — وكانت تحت حذيفة بن اليمان — قالت : كان حذيفة إذا صلى الفجر في رمضان جاء فدخل معي في لحاف ثم يباشرني *

وعن أبي ظبيان عن علي بن أبي طالب : لا بأس بالقبله للصائم *
وعن مسعر عن سعيد بن مردان ^(٥) عن أبي كثير أن أم سلمة أم المؤمنين قالت

(١) حبيب بن شهاب عاصم بصرى وهو الثوري وهو ثقوله ترجمة في تسجيل النسخة (ص ٨٤) (٢) لعنم الرا .
والرف المص والترشف ، والرة المصة (٣) هكذا في المؤلف الكلمة . وفسرها في اللسان بأنه « قبلنا غفلة »
وبمعنى « اتكس من تقبيلها واستوفيه من غير اختلاس من المكافأة وهي مصادة الوجه » وحكى عن أبي عبيد
أن بعضهم رواها « وأنصتها » بالفتح وتقديم الحاء . وفسرها بأنه « إذا ضرب الرق من قفص الرجل ماني الآلة
أذا ضرب مانيه » (٤) نجية بالنون والجيم وإليه الفتوحات ، ثم هكذا هو في الأصلين بهذا التنب ولم يصفى الرواة
من يسمى حنظلة بن سبرة بن المسيب ، وأظن أن في النسخ خطأ وإن صوابه « حنظلة بن سبرة عن المسيب بن
نجية » والمسيب هذا تابعي معروف بالرواية عن علي وعن حذيفة وقتل في طلب دم الحسين سنة ٦٥ وله ترجمة في
الإصابة (ج ١ ص ١٧٤ - ١٧٥) وفي غيرها (٥) كذا هو في الأصلين ، وضبط في النسخة رقم (١٤) بفتح الميم
وإنما وبينهما راء ساكنة ، وبعد الألف نون ساكنة ، وبعد ذلك بار موحدة مفتوحة ثم هاء ساكنة . ولم
يجدهذا كرا ولا ترجمة .

له وقد تزوج في رمضان : لودنوت : لو قبلت *
ومن التابعين من طريق عكرمة : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم : إنما هي كالكرة
يشتمها (١) *

وعن الحسن البصري قال : يقبل الصائم ويأشرك *
وعن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف : أنه كان يقبل في رمضان نهاراً أو فتي بذلك *
وعن سعيد بن جبير إباحة القبلة للصائم *
وعن الشعبي : لا بأس بالقبلة والمباشرة للصائم *
وعن مسروق : أنه سئل عن تقبيل الصائم امرأته ؟ فقال : ما بالي أقبليها أو قبلت يدي *
فهؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم عائشة وأم سلة أما المؤمنين ، وعمر بن الخطاب ،
وعلي ، وعاتكة بنت زيد ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وابن مسعود ،
وأبو سعيد الخدري ، وحذيفة ، وما نعلم منهم أحداً روى عنه كراهتها إلا وقد جاء عنه
إباحتها بأصح من طريق الكراهة ، إلا ابن عمر وحده ، ورويت الإباحة جملة عن سعد ،
وأبي سعيد ، وعائشة ، وأم سلة ، وعاتكة *

قال أبو محمد : ولقد كان يجب لمن غلب القياس على الآخر أن يجعلها في الصيام بمنزلتها
في الحج ، ويجعل فيها صدقة كما جعل فيها هنالك ، ولكن هذا مما تركوا فيه القياس .
وبالله تعالى تأييد *

وإذا قد صح (٢) أن القبلة والمباشرة مستحبتان في الصوم وأنه لم يه الصائم في امرأته
عن شيء إلا إجماع — : فواء تعمد الامتاء في المباشرة أولم يعتمد الكل ذلك مباح
لا كراهة في شيء من ذلك إذ لم يأت بكراهية نص ولا إجماع ، فكيف إبطال الصوم
به ؟ فكيف أن تشرع فيه كفارة ؟ *

وقد بينا مع ذلك — من أنه خلاف السنة — فساد قول من رأى الصوم ينتقض
بذلك ، لأنهم ، يقولون : خروج المني يغير مباشرة لا ينتقض الصوم ؛ وإن المباشرة
إذا لم يخرج معها مذي ولا مني لا تنتقض الصوم ؛ وإن الانمياط دون مباشرة لا ينتقض
الصوم ، فكل واحد من هذه على انفراده لا يكدر في الصوم أصلاً ؛ فمن أين لهم إذا
اجتمعت أن تنتقض (٣) الصوم ؟ ! هذا باطل لا خفاء به . إلا أن يأتي بذلك نص ، ولا سبيل
إلى وجوده أبداً ، لأن رواية صحيحة ولا سقيمة ، وأما توليد الكذب والدعاوى

(١) في نسخة (١٦) « يشتمها » وثم واثم بمعنى (٢) في نسخة (١٦) « وإنها صح » (٢) في نسخة
(٣) « ينتقض » (١٤) « ينتقضوا » .

بالمكافأة فما يعجز عنها من لادين له (١) *

وماروى قط حلالا لحولال يجتمعان فيحرمان الا ان يأتى بذلك نص ، وبهذا الدليل نفسه خالف الحنفيون السنة الثابتة في تحريم نبيذ التمر والزبيب يجتمعان ، ثم حكموا (٢) به هنا حيث لا يحل الحكم به ، والله تعالى التوفيق *

وهم يقولون : ان الجماع دون الفرج حتى يمتنى لا يوجب حدا ولا يلحق به الولد ، وكان يجب ان يفرقوا بينه وبين الجماع في ابطال الصوم به ، مع ان نقض الصوم بتعمد الامناء خاصة لانعله عن احد من خلق الله تعالى قبل ابي حنيفة ، ثم اتبعه مالك ، والشافعي *

وأما القى ، الذى لا يعتمد فقد جاء الاثر بذلك على ما ذكرنا قبل ، ولا نعلم فى القلس والدم الخارجين (٣) من الانسان لا يرجعان الى الحلق ؛ خلافاً فى ان الصوم لا يبطل بهما ، وحتى لوجاه فى ذلك خلاف لما انفقت اليه ، اذ لم يوجب بطلان الصوم بذلك نص *
وأما الحفنة والتقطير فى الاحليل والتقطير فى الاذن والسعوط والكحل ومداداة الجائفة والمأمومة — فانه قالوا : ان ما وصل الى الجوف والى باطن الرأس — لانه جوف — فانه ينقض الصوم ، قياساً على الأكل *

ثم تناقضوا ، فلم يرا الحنفيون والشافعيون فى الكحل قضاء وان وصل الى حلقة . ولم ير مالك بالفتائل تستدخل لدواء بأساً للصائم : (٤) ولم ير الكحل يفطر ، إلا ان يكون فيه عقاقير *

وقال الحسن بن حى : لا تفطر الحفنة ان كانت لدواء *

وعن ابراهيم النخعي لا بأس بالسعوط للصائم *

ومن طريق عبد الرزاق عن المعتز بن سلمان التيمي : ان أباه ومنصور بن المعتز ، وابن أبى ليلى ، وابن شبرمة كانوا يقولون : ان اكتحل الصائم ففعله ان يقضى يومه مكانه *
قال أبو محمد : إنما هنا (٥) الله تعالى فى الصوم عن الأكل والشرب والجماع وتعمد القى والمعاصي ، وما علمنا أكل ولا شرباً يكون على دبر . أو إحليل ، أو أذن ، أو عين ، أو أنف أو من جرح فى البطن أو الرأس !! وما نسينا قط عن ان نوصل الى الجوف — بغير الأكل والشرب — ما لم يحرم علينا إيهاله !! *

والعجب ان من رأى منهم الفطر بكل ذلك لا يرى على من احتقن بالخر أو صلبها

(١) كلمة له ، سقطت خطا من النسخة رقم (١٦) (٢) فى النسخة رقم (١٦) ، ثم حكا ، وهو خطأ (٣) فى النسخة رقم (١٦) ، الخارج عنه (٤) فى النسخة رقم (١٦) « فى الصائم » وهو خطأ (٥) فى النسخة رقم (١٤) ، انتهى .

في أذنه جداً !! فصح أنه ليس شرباً ولاأ كلاً *
ثم تناقضهم في الكحل عجب جداً !! وهو أشد وصولاً الى الحلق، ويجرى الطعام من
القطور في الأذن *

واحتج بعضهم بأنه كغبار الطريق :والطحين *
ف قيل له : ليس مثله . لأن غبار الطريق والطحين لم يعتمد إصااله الى الحلق ، والكحل
تعتمد إصااله *

وأيضاً : فإن قياس السعوط على غبار الطريق والطحين أولى ، لأن كل ذلك مسلوك
الأنف : ولكنهم لا يحسنون قياساً ، ولا يلزمون نصاً : ولا يحدون أصلاً !! (١) *
وأما المضضة والاستنشاق فيقبله الماء . فيدخل حلقه عن غير تعمد *
فإن إباحيته قال : إن كان ذا كراً لصومه فقد افطر وعليه القضاء ، وإن كان ناسياً
فلا شيء عليه : وهو قول إبراهيم *

وقال مالك : عليه القضاء في كل ذلك *
وقال ابن أبي ليلى : لا قضاء عليه : ذا كراً كان أو غير ذا كر *
ورويانا عن بعض التابعين — وهو الشعبي نوحاد — وعن الحسن بن حي : إن كان
ذلك في وضوء لصلاة فلا شيء عليه : وإن كان لغير وضوء فطيه القضاء *
قال أبو محمد : قال الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
قلوبكم) . وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »
ورويانا قولنا في هذه المسألة عن عطاء بن أبي رباح *
واحتج من أفطر بذلك بالآثر الثابت عن رسول الله ﷺ : « وإذا استنشق
فبالغ ، إلا أن تكون صائماً » *

قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيه ؛ لأنه ليس فيه أنه يفطر الصائم بالمبالغة في
الاستنشاق ، وإنما فيه إيجاب المبالغة في الاستنشاق لغير الصائم وسقوط وجوب
ذلك عن الصائم قط ، لأنه عن المبالغة ، فالصائم مخير بين أن يبالغ في الاستنشاق
وبين أن لا يبالغ فيه ، (٢) وأما غير الصائم فالمبالغة في الاستنشاق فرض عليه ، ولا كان
مخالفاً لأمره عليه السلام بالمبالغة ، ولو أن امرأة تقول : إن المبالغة في الاستنشاق تفطر
الصائم لكان أدخل في التوبة منهم ، لأنه (٣) ليس في هذا الخبر من وصول الماء

(١) من أول قوله ولا يلزمون نصاً المستنطق من التنقيح رقم (١٦) (٢) هذا خلافاً لما مر من سياق الحديث
(٣) في الفتنة رقم (١٦) « لأنهم » وهو خطأ .

الى الحلق أثر ولا غير ^(١) ولا اشارة ولا دليل ؛ ولكنهم لا يزالون يتكهنون في السن ما يوافق آراءهم بالدعوى الكاذبة ١١ وبالله تعالى التوفيق •

وأما الذباب يدخل في الحلق غلبة ومن رفع رأسه الى السماء فتأب فوقه في حلقه نقطة ^(٢) من المطر - فان مالكا قال : يضر ؛ وقال أبو حنيفة : لا يضر بالذباب • وقد رونا من طريق وكيع عن أبي مالك عن ابن أبي نجيع عن مجاهد عن ابن عباس في الذباب يدخل حلق الصائم قال : لا يضر •

وعن وكيع عن الربيع عن الحسن في الذباب يدخل حلق الصائم قال : لا يضر • وعن الشعبي مثله •

ومانسلم لابن عباس في هذا غائلاً من الصحابة رضی الله عنهم إلا تلك الرواية الضعيفة عنه •

وعن ابن مسعود : الفطر مما دخل وليس مما خرج ؛ والوضوء مما خرج وليس مما دخل •

وكلمهم قد خالف هذه الرواية لأنهم يرون الفطر بتعمد خروج المني ، وهو ^(٣) خارج لا داخل ، ويطلون الوضوء بالإبلاج ، وهو ^(٤) داخل لا خارج •

قال أبو محمد : قد قلنا : إن ماليس أكلا ولا شرباً ولا جماعاً ولا مضغاً فلا يضر لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ •

وأما السواك بالرطب ، واليابس : ومضغ الطعام : وذوقه ما لم يصل منه الى الحلق شيء بتعمد - فكلهم لا يرون الصيام بذلك متقضاً ، وإن كان الشافعي كره السواك في آخر النهار ولم يطل بذلك الصوم ، ^(٥) •

وكره بعضهم مضغ الطعام وذوقه ، وهذا لا شيء ، لأن كراهة ما لم يأت قرآن ولا سنة بكرامته ^(٦) خطأ ، وهم لا يكرهون المضغ ، ولا فرق بينهما وبين مضغ الطعام ، بل الماء أخفى ولو جاز وأشد امتزاجاً بالريق من الطعام ، وهذا مما خالفوا فيه القياس • واحتج الشافعي بالخبر الثابت « أن خلوف فم الصائم أطيب عند الله ^(٧) من ريح المسك » •

قال أبو محمد : الخلوف خارج من الحلق ، وليس في الأسنان ، والمضغ تعمل

(١) ينفع العين المهمة ويكرهها مع اسكان التاء المثلثة وضع الياء . ويقال بتقديم الياء التاء مع فتح العين فقط ، وكلاهما بمعنى الاثر الحنفى (٢) في النسخة رقم (١٦) « قط » (٣) في النسخة رقم (١٤) « وهما » (٤) في النسخة رقم (١٤) « وهما » (٥) في النسخة رقم (١٦) « بالصوم » (٦) في النسخة رقم (١٦) « بكرامته » (٧) في النسخة رقم (١٦) « عند الله اطيب » وما هنا اقرب لاقفاظ الحديثه

فی ذلك عمل السواک، وهو لا یکرہا، وقول الشافعی فی هذا هو قول مجاهد، ووکیع وغيرهما. وقد حض رسول الله ﷺ علی السواک لكل صلاة، ولم یخص صائما من غیره. قال السواک سنة العصر، وللغرب، وسائر الصلوات.

وقد کوه أبو میسرۃ الرطب من السواک للصائم، ولم یکرهه الحسن وغيره. وروینا من طریق الحسن، وحامد، وإبراهیم: أنهم كانوا لا یکرهون للصائم أن یمضغ الطعام للصبی، وكان الحسن یفعله. وأما مضغ العلك، والزفت، والمصطکی: فروینا من طریق لا یصح عن أم حبیبة أم المؤمنین: أنها کرهت العلك للصائم. وروینا عن الشعبي: أنه لم یر به بأس.

وقد قلنا: ان مالم یکن أکلا ولا شربا ولا جماعا ولا معصية فهو مباح فی الصوم، ولم یأت به نص بنهی الصائم عن شیء مما ذکرنا، وليس أکلا ولا شربا، ولا یقصر منه شیء. بطول المضغ لو وزن. وبالله تعالی التوفیق.

وأما غبار ما یغریل فقد ذکرنا عن أبي حنیفة: أنه لا یفطر، ورویناه أيضا من طریق ابن وضاح عن سحنون وهو لا یسمی أکلا ولا شربا، فلا یفطر الصائم. وأما طعام یمخرج من بین الأسنان فی أی وقت من النهار خرج فرمی به: فهذا لم یأکل ولا شرب، فلا حرج، ولا یبطل الصوم وبالله تعالی التوفیق، وهو قولهم کلهم. وأما من أصبح جنبا عامدا أو ناسیا — مالم یتمد التمدادی ضحی كذلك حتی یرک الصلاة عامدا ذا کرا لها — فان السلف اختلفوا فی هذا.

فرأى بعضهم أنه یبطل صومه بترك الغسل قبل الفجر. وقال الحنفیون، والمالکیون، والشافعیون: صومه تام وان تمدل أن یغتسل من الجنابة شهر رمضان كله.

قال أبو محمد: أما هذا القول فظاهر الفساد، لما ذکرنا قبل من أن تعد المعصية یبطل الصوم، ولا معصية أعظم من تعد ترك الصلاة حتی یمخرج وقتها. وذمبت طائفة من السلف الی ما ذکرنا قبل.

كما روینا من طریق شعيب بن أبي حمزة عن الزهری أخبرنی عبدالله ^(١) بن عبدالله

(١) فی النسخة رقم (١٤) وعبدالله بالصنیر، وهو خطأ، ففی فتح الباری (ج ٤ ص ١٠٤) وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبدالرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة، وقد اختلف

ابن عمر : « أنه احتلم ليلة في رمضان ، ثم نام ظهريته حتى أصبح ، قال : فلقبت بأبهريرة فاستغيتني ؟ فقال : أطهر ، فان رسول الله ﷺ كان يأمر بالفطر اذا أصبح الرجل جنباً قال : فبحثت الى أبي فأخبرته بما أفئاني به أبو هريرة ، فقال : أقسم بالله لئن أفطرت لأرجعن منك ، صم : فان بذلك أن تصوم يوماً آخر فافعل » *

ورويانا من طريق سفیان بن عينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة سمعت عبدالله بن عمرو القاري قال : سمعت أباهريرة يقول : « لا ورب هذا البيت . ما أنا قلت : من أدركه الصبح وهو جنب فلا يصم ، محمد ورب الكعبة قاله » *
قال أبو محمد : وقد عاب من لادين له ولا علم له هذا الخبر بأن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام روى عن أبي هريرة أنه قال له في هذا الخبر : إن أسامة بن زيد حدثه به ، وإن الفضل بن عباس حدثه به *

قال أبو محمد : وهذه قوة زائدة للخبر : أن يكون أسامة والفضل روياء عن النبي ﷺ ، وما ندرى الى ما أشار به هذا الجاهل ؟! وما يخرج من هذا الاعتراض إلا نسبة أبي هريرة للكذب ، والمعترض بذلك ^(١) أحق بالكذب منه *
وكذلك عارض قوم — لا يحصلون ما يقولون — هذا الخبر بأن أمي المؤمنين روتنا : « أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك النهار » *
قال أبو محمد : وليس يعارض هذا الخبر ما رواه أبو هريرة لأن رواية أبي هريرة هي الزائدة *

والعجب بمن يرد روايتهما رضي الله عنهما في أن رسول الله ﷺ كان يقبل وهو صائم برأيه — ثم يجعل روايتهما هنا حاجة على السنة النابتة !! لاسيما مع صحة الرواية عن عائشة رضي الله عنها : أنها قالت « ما أدرك الفجر قط رسول الله ﷺ إلا وهو نائم » ^(٢) ، فبها حملوا هذا على غلبة النوم ، لا على تعمّد ترك الفسل ؟! *

واحتج أيضا قوم بما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن هشام الدستوائي

على الزهري في اسمه فقال شبيب عنه : اخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لي أباهريرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالفطر اذا أصبح الرجل جنباً ، اخبرني النسائي والطبراني في مسند الشاميين ، وقال غيل عنه : عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، فاختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراً ، عبيد الله مصغراً ، والذي تناهروا رواية شبيب فتبين انه المكبر ، وهذا الحديث الذي نسبته ابن حجر للنسائي لم أجده في النسائين وأظن أن نسخته من المطبوعة تنقص احاديث كثيرة من كتاب الصيام بل ومن غيره ^(١) في التفسير رقم (١٦) ، والمرض بهذا ، ^(٢) الحديث في مسلم (ج ١ ص ٢٠٥) فقط مما ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرا لا على في بيتي أو عدى إلا نائماً .

عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : رجع أبو هريرة عن قتادة في الرجل يصبح جنباً * قال علي : ولا حجة في رجوعه ، لأنه رأى منه . إنما الحجة في روايته عن النبي ﷺ ، وقد افترض علينا اتباع روايتهم ، ولم تومر باتباع الرأي ممن رآه منهم * والعجب ممن يحتج بهذا من المالكين ! وهم قد ثبتوا على ما روى عن عمر رضي الله عنه من تحريم المتزوجة في العدة على الذي دخل بها في الأبد ، وقد صح رجوع عمر عن ذلك إلى أنه مباح له ابتداء زواجها !! *

ومن قال بهذا من السلف كما زوينا من طريق ابن جريج عن عطاء : أنه لما اختلف عليه أبو هريرة ، وعائشة في هذا قال عطاء : يبدل يوماً ويتم يومه ذلك * ومن طريق سفیان بن عيينة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه أنه قال : من أدركه الصبح جنباً وهو متعمد أبدل الصيام . ومن أنه غير متعمد فلا يبدله * فهذا عروة ابن أخت عائشة رضي الله عنها قد ترك قولها لرواية أبي هريرة * ومن طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن سفیان الثوري عن منصور بن المعتمر قال : سألت إبراهيم النخعي عن الرجل يصبح جنباً ؟ فقال : أما رمضان فتم صومه ويصوم يوماً مكانه ، وأما التطوع فلا * *

ومن طريق عبد الرحمن بن مهيدي ثنا ابن اسحاق — هو عبد الله (١) — قال : سألت سألماً عن رجل أصبح جنباً في رمضان ؟ قال : يتم يومه (٢) ويقضى يوماً مكانه * ومن طريق عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : من أصبح جنباً في شهر رمضان فاستيقظ ولم يقتل حتى يصبح فإنه يتم ذلك اليوم ويصوم يوماً مكانه : فإن لم يستيقظ فلا يبدل عليه * *

ومن طريق وكيع عن الربيع عن الحسن البصري فيمن أصبح جنباً في رمضان يقضيه في الفرض * *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن عائدة بن حبيب عن هشام بن عروة في الذي يصبح جنباً في رمضان قال : عليه القضاء * *

قال أبو محمد : لو لم يكن إلا ما ذكرنا لكان الواجب القول بخبر أبي هريرة ، لكن منع من ذلك صحة نسخه * *

ويرهان ذلك قول الله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس

(١) لم أجد في الرواة من طبقة أتباع التابعين من اسمه عبد الله بن اسحق . (٢) فاستغفرتم (١٦) يتم

لكم واتم لباس لمن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن
باشروهم وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من
الخط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل) *

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن حنبل ثنا إبراهيم بن حمزة ثنا سماعة
ابن اسحاق ثنا عبد الواحد ثنا حماد بن سلمة ثنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس قال : (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) كان أحدهم اذا نام
لم يحل له النساء ، ولم يحل له ان يأكل شيئا الى القابلة ، ورخص الله لكم *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء
ابن هلال الرقي ثنا حسين بن عياش - ثقة من أهل باجدا (١) - ثنا زهير بن معاوية
ثنا أبو اسحاق السبيعي عن البراء بن عازب : ان احدهم كان اذا نام قبل ان يتعشى لم يحل
له ان يأكل شيئا ولا يشرب ليلته ويومه من القدر حتى تغرب الشمس ، حتى نزلت (وكلوا
واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر) *

قال أبو محمد : فصح ان هذه الآية ناسخة لكل حال تقدمت في الصوم ، وخبر أبي
هريرة موافق لبعض الاحوال المنسوخة ، واذ صح ان هذه الآية ناسخة لما تقدم لحكمها
باق لا يجوز نسخه (٢) وفيها إباحة الوطء الى تبين الفجر ، فاذا هو مباح يمين ، فلا
شك في أن الفصل لا يكون إلا بعد الفجر ، ولا شك في ان الفجر يدركه وهو جنب ،
فهذا وجب ترك حديث أبي هريرة ، لا بما سواه . وبالله تعالى التوفيق *

وأما من نسي انه صائم في رمضان أو في صوم فرض : أو تطوع فأكل وشرب ووطئ
وعصى . ومن ظن انه ليل ففعل شيئا من ذلك فاذا به قد أصبح ، أو ظن انه قد غابت
الشمس ففعل شيئا من ذلك فاذا بها لم تقرب — : فان صوم كل من ذكرنا تام . لقول
الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) . ولقول رسول الله
ﷺ : « رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » *

حدثنا بذلك أحمد بن عمر بن أنس العذري قال ثنا الحسين (٣) بن عبد الله الجرجاني
قال ثنا عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي أخبرنا فاطمة بنت الحسن (٤) الريان

(١) يفتح قبا. الموحدة والجيم . وتزيد الدال المهملة المقترحة وبالفتح ، وهي قرية بين راسين والرق ،
وباسمها قرية أخرى من قرى بغداد ، والحسين بن عياش من الاول لانه روى في الفسخة رقم (١٦) . يابعدوهو
خطأ (٢) في الفسخة رقم (١٦) « ولا يجوز روزه » (٣) في الفسخة رقم (١٤) « الحسن » (٤) في الاصلين فاطمة
بنت الحسين . ولكنه معني في المسألة ٣٨٠ من المحلى (ج٤ ص ٤) وفي الاحكام (ج٥ ص ١١٩) بهذا الاسناد وفيه
« فاطمة بنت الحسن » .

الخزومي وراق أبي بكر بن قتيبة ثنا الربيع بن سليمان المؤذن المراءى ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريبي ثنا البخاري ثنا عبدان أنا يزيد بن زريع ثنا هشام — هو ابن حسان — ثنا ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا نسي أحدكم فأكل ، أو شرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أحمد بن سلة ثنا أيوب — هو السخيتي — وحبيب بن الشهيد كلاهما عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم ؟ فقال : الله أطعمك وسقاك » *

ورويناه أيضاً عن أبي رافع ، وخلاس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ *
قال أبو محمد : فسيأمر رسول الله ﷺ صائماً ، وأمره بإتمام صومه ذلك ، فصح أنه صحح الصوم . وبه يقول جمهور السلف *

روينا من طريق وكيع عن شعبة عن عبد الله بن دينار قال : استسقى ابن عمر وهو صائم ، فقلت : ألت صائماً ؟ فقال : أراد الله أن يسقيني فمتعتي *
ومن طريق أبي هريرة : من شرب ناسياً أو أكل ناسياً فليس عليه بأس ، إن الله أطعمه وسقاه *

وعن علي بن أبي طالب ، يزيد بن ثابت مثل هذا *
ورويناه أيضاً عن عطاء ، ومجاهد ، والحسن ، وسوياء (١) في ذلك بين الجامع والآكل بعون الحكم بن عتيبة مثله ، وعن أبي الأحوص ، وعلقمة ، وإبراهيم النخعي ، والحسن البصري ، وهو قول أبي حنيفة . وسفيان ، وأحمد بن حنبل ، والشافعي . وأبي سليمان وغيرهم ، إلا أن بعض من ذكرنا رأى الجامع بخلاف الآكل والشرب ، ورأى فيه القضاء ، وهو قول عطاء ، وسفيان *

قال أبو محمد : وقال مالك : القضاء واجب على الناسي *
قال علي بن وهان لم حجة أصلاً ، إلا أنهم قالوا : الآكل ، والجامع ، والشرب ينافي الصوم *

(١) في النسخة رقم (١٤) : « وسوياء » وهو محتمل أن يكون المراد قناعة ومجاهد والحسن ، وأما عطاء فقد نقل عنه المؤلفات المنوعة بين الجامع والآكل ناسياً ، وكذلك نقله عنه ابن حجر في الفتح (ج ٤ ص ١١١) .

ف قيل لهم : وعلى هذا فالأكل والشرب ينافى الصلاة وأنتم تقولون : ان ذلك لا يبطل الصلاة اذا كان بنسيان ! فظهر تناقضهم ! فكيف وقولهم هذا خطأ ! *

وانما الصواب أن تعمد الأكل والشرب واجتماع والقيء ينافى الصوم : لا الأكل كيف كان ، ولا الشرب كيف كان . ولا اجتماع كيف كان ، والقيء كيف كان : فهذا هو الحق المتفق عليه ، والذي جاءت به النصوص من القرآن والسنة *

وأما دعواهم فباطل ، عارية من الدليل جملة ، لامن قرآن : ولا من سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا من قياس : ولا من قول أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، بل هذا مما نقضوا فيه وتناقضوا فيه : لأنهم يعظمون خلاف قول صاحب اذا وافقهم وخالقوا ههنا طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف ، وقالوا : الكلام : أو الأكل ، أو الشرب في الصلاة بنسيان لا يبطلها ، وأبطلوا الصوم بكل ذلك بالنسيان ! وهذا تناقض لاختفاء به *

وأما أبو حنيفة فتناقض أيضا . لانه رأى أن الكلام ناسيا . أو الأكل ناسيا . أو الشرب ناسيا تبطل الصلاة بكل ذلك ويتبناها ، وخالف السنة الواردة في ذلك ، ورأى اجتماع يبطل الحج ناسيا كان : أو عامدا ^(١) ورأى أن كل ذلك لا يبطل الصوم ، واتبع الخبر في ذلك : ورأى اجتماع ناسيا لا يبطل الصوم : قياسا على الأكل ، ولم يقس الأكل ناسيا على الأكل ناسيا : بل رأى ^(٢) الأكل ناسيا يبطل الصوم . وهو ناس بلا شك ، وهذا تخطيط لانظير له ! *

وادعى مقلدوه الاجماع على أن اجتماع والأكل ناسيا سواء ، وكذبوا في ذلك ، لأننا روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان ؟ فقال عطاء : لا ينسى هذا كله ! عليه القضاء ، لم يجعل الله له عذرا ، وان طعم ناسيا فليتم صومه ولا يقضيه ، الله أطعمه وسقاه ^(٣) وبه يقول سفيان الثوري . ورأى ابن الماجشون على من أكل ناسيا . أو شرب ناسيا القضاء ، وعلى من جامع ناسيا القضاء والكفارة ! وهذه أقوال فاسدة ، وتعارض لاتصح . وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ومن أكل وهو يظن أنه ليل أو جامع كذلك أو شرب كذلك فإذا به نهار إما يطلع الفجر واما بأن الشمس لم تغرب — : فكلاهما لم يعتمد إبطال صومه ، وكلاهما ظن أنه في غير صيام ، والناسي ظن أنه في غير صيام ولا فرق ، فما

(١) في النسخة رقم (١٤) ورأى الجماع فالمج ناسيا لوعدا يبطله . (٢) في النسخة رقم (١٦) ورأى *

(٣) قول ابن حجر في فتح اوله عن عطاء . (ج ٤ ص ١١١) *

والناسى سواء ولا فرق *.

وليس هذا قياساً — ومعاذ الله من ذلك — وإنما يكون قياساً لوجهنا الناسى أصلاً ثم شبهنا به من أكل وشرب وجامع وهو يظن أنه في ليل فاذبه في نهار ، ولم تفعل هذا بل كلهم سواء في قول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وفي قول رسول الله ﷺ : « إن الله تجاوز لآمتي ^(١) الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ^(٢) » *.

وهذا قول جمهور السلف *

وروينا من طريق عبد الرزاق : ثنا معمر بن الأعمش عن زيد بن وهب قال : أفتروا الناس في زمن عمر بن الخطاب فرأيت عباساً ^(٣) أخرجت من بيت حفصة فثربوا ، ثم طلعت الشمس من سحاب ، فكان ذلك شق على الناس ، فقالوا : نقضى هذا اليوم فقال عمر : لم ؟ والله ما تجاوزنا لآمتهم ^(٤) *.

وروينا أيضاً من طريق الأعمش عن المسيب ^(٥) عن زيد بن وهب . ومن طريق ابن أسلم عن أخيه عن أبيه ولم يذكر قضاء *.

وقد روى عن عمر أيضاً القضاء ، وهذا يخالف من قوله : فوجب الرجوع إلى ما اقترض الله تعالى الرجوع إليه عند التنازع ، من القرآن والسنة . فوجدنا ما ذكرنا قبل ، مع أن هذه الرواية عن عمر أولى لأن زيد بن وهب له صحة ، وإنما روى عنه القضاء من طريق علي بن حفظة عن أبيه ^(٦) *.

وروينا من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن تسحر نهاراً وهو يرى أن عليه ليلًا ؟ فقال : يتم صومه *.

ومن طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد قال : من أكل

(١) في نسخة رقم (١٤) «عن أمي» وبما شئتبا نسخنا أخرى كما هنا (٢) سواء ، وهو المتألف إن يكون ناسياً قياساً لوم مرض فانه قياس في الحقيقة على الناسى ، لأن التصريح يدل على عدم بطلان صوم من أخطأ طائلاً به في ليل ، والقياس على الناسى — الذي ذكره المؤلف — قياس صحيح ، وإن تخشى هو أن يسميه قياساً (٣) هو بكسر الميم وتخفيف السين المهملة ، جمع دعس ، يضم الميم وهو اتقدح الضخم ، قيل نحو ثمانية وأطال أو تسعة ، ويجمع أيضاً على «عاس» ودعسة بكسر الميم وفتح السين (٤) تجاوز لآمت : ماله به ، أى لم نل فيه لارتكاب آثم ، وفي الأصلين «تجاوز» وهو خطأ ، وقد قلناه ابن حجر في الفتوح (ج ٤ ص ١٤٣) يلفظ «ما تجاوزنا الآثم» وهو خطأ صرف (هـ) هو المسيب بن رافع الأسدي (٦) علي بن حفظة لم يجد له ترجمة ، وفي رواية تاريخ الطبري وعلي بن حفظة بن أسعد الشامي (ج ٤ ص ٢٤٣) فلا تدري هو أولاً ، وفي الرواية عن عمر ، حفظة بن قيس الزرقه وليس في أولاده من يسمى علياً ، وهذا الأثر نقله القاتع من طريق عبد الرزاق (ج ٤ ص ١٤٣) *

بعد طلوع الفجر وهو يظن أنه لم يطلع فليس عليه القضاء ، لأن الله تعالى يقول : (حتى يقين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا سهل بن يوسف عن عمرو عن الحسن البصري فيمن تسحر وهو يرى أنه ليل ، قال : يتم صومه *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو داود — هو الطيالسي — عن حبيب عن عمرو ابن هرم عن جابر بن زيد فيمن أكل يرى أنه ليل فاذا به نهار ، قال : يتم صومه *

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، ومعمّر ، قال ابن جريج : عن عطاء ، وقال معمّر : عن هشام بن عروة عن أبيه ، ثم اتفق عروة وعطاء فيمن أكل في الصبح وهو يرى أنه ليل : لم يقضه *

فهؤلاء عمر بن الخطاب ، والحكم بن عتيبة ، ومجاهد ، والحسن ، وجابر بن زيد أبو الشعثاء ، وعطاء بن أبي رباح ، وعروة بن الزبير ، وهو قول أبي سليمان *

ورويانا عن معاوية ، وسعيد بن جبيرة ، وابن سيرين ، وهشام بن عروة ، وعطاء ، وزياد ابن النصر (١) وأما قال هؤلاء : بالقضاء في الذي يفطر ، وهو يرى أنه ليل ثم طلع الشمس وأما في الفجر فلا ، مثل قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وما نعلم لهم حجة أصلاً *

فإن ذكرنا ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « أفطر الناس على عهد رسول الله ﷺ ثم طلعت الشمس » قال أبو أسامة : قلت لهشام : فأمروا بالقضاء ، فقال : ومن ذلك بد (٢) ؟ *

فإن هذا ليس إلا من كلام هشام ، وليس من الحديث ، فلا حجة فيه ، وقد قال معمّر : سمعت هشام بن عروة في هذا الخبر نفسه يقول : لا أدري أفضوا أم لا ؟ ! فصح ما قلنا *

وأما من أكره على الفطر ، أو وطئت امرأة نائمة ، أو مكروه أو مجنونة أو منقى عليها ، أو صب في حلقه ماء وهو نائم — فصوم التائم والنائمة والمكروه والمكروه تام صحيح لا داخلة فيه ، ولا شيء عليهم ، ولا شيء على المجنونة ، والمنقى عليها ، ولا على (٣) المجنون والمنقى عليه ، لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « إن الله تجاوز لامته (٤) »

(١) كذا بالأصليين بحذف المروي عنهم ، وهو مفهوم من السياق أنهم قالوا بالقضاء (٢) هو في البخاري (فتح ٤ ج ٣ ص ١٤٣) يقطع « ومن قضاه » ، وهو لفظ معتدل ، ولكن ابن سيرين عن روايته لا يذكر « لا بد من القضاء » ، (٣) في التفسير (١٤) موعده ، بحذف « لا » (٤) كذا في الأصلين وله حكاية قوله عليه السلام من الروي فيصح

عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه « والثائم والثائمة مكرهان بلا شك غير مختارين لما فعل هما »

وقال زفر : لا شيء على الثائم ، والثائمة ولا قضاء كما قلنا ، سواء سواء : وصومهما تام وهو قول الحسن بن زياد ، وقدرى أيضا عن أبي حنيفة في الثائم مثل قول زفر *
وقال سفيان الثوري : إذا جوعت المرأة مكرهة في نهار رمضان فصومها تام ولا قضاء عليها ^(١) ، وهو قول عبيد الله بن الحسن وبه يقول أبو سليمان وجميع أصحابنا *
والمنجون ، والمعنى عليه غير مخاطبين : قال رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن المجنون حتى يفقه ، والثائم حتى يستيقظ ، والصبي حتى يحتلم » *

والمشهور عن أبي حنيفة أن القضاء على الثائم والثائمة ، والمكره والمكرهه ، والمنجون والمنجونة ، والمعنى عليهما ^(٢) وهو قول مالك *

قال أبو محمد : وهو قول ظاهر الفساد ، وما نعلم لهم حجة من قرآن ، ولا سنة صحيحة ولا رواية فاسدة ولا قول صاحب ، ولا قياس ، إلا أن بعضهم قاس ذلك على المكره على الحدث أنه تنقض طهارته *

قال علي : وهذا قياس في غاية الفساد — لو كان القياس حقاً — فكيف والقياس كله باطل ؟ لأن الطهارة تنقض من الأحداث بقسمين : أحدهما ينقضها كيف ما كان ، بنسيان أو عمد أو إكراه ، والآخر لا ينقضها إلا بالعمد على حسب النصوص الواردة في ذلك ، وهم متفقون على أن الرجز والبول والغائط ينقض الطهارة بنسيان كان أو بعمد فيلزمهم إذا قاسوا الإكراه في الصوم على الإكراه في الطهارة — : أن يقيسوا الناس في الصوم ^(٣) على الناس في الطهارة ، والمغلوب بالقيء على المغلوب بالحدث ، وكلهم لا يقولون بهذا أصلاً ، فبطل قياسهم الفاسد ! *

وكان أوفى في القياس لو قاسوا المكره والمغلوب في الصوم على المكره والمغلوب في الصلاة على ترك القيام أو ترك السجود أو الركوع ، فهؤلاء صلاتهم تامة باجماع منهم ، فكذلك يجب أن يكون صوم المكره ^(٤) والمغلوب ولا فرق . ولكنهم لا يحسنون القياس ! ولا يتبعون النصوص ! ولا يطردون أصولهم ! وبالله تعالى التوفيق *

وأما دخول الحمام ، والتغليس في الماء ، ودهن الشارب فقد روينا عن علي بن أبي طالب

(١) في النسخة رقم (١٦) عليه ، وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) عليها ، وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) « في الثائم » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (١٦) « أن يكون المكره » .

رضي الله عنه : لا يدخل الصائم الحمام . وعن ابراهيم النخعي ^(١) الاضطرار بدمع الشارب ، وعن بعض السلف مثل ذلك في التطليس في الماء ، ولا حجة الا فيها صرح عن رسول الله ﷺ ، ولم يأت عنه نهى الصائم عن شيء من ذلك ، فكل ذلك مباح لا يكدر ^(٢) في الصوم . وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٤ — مسألة — قال علي : اختلف الناس في المجنون ، والمعنى عليه * فقال أبو حنيفة : من جن شهر رمضان كله فلا قضاء عليه ، فان أفاق في شيء منه ^(٣) قضى الشهر كله ، قال : ومن أغمى عليه الشهر كله فعليه قضاؤه كله ، فان أغمى عليه بعد ليلة من الشهر قضى الشهر كله إلا يوم تلك الليلة التي أغمى عليه فيها ، لأنه قد نوى صيامه من الليل *

وقال مالك : من بلغ وهو مجنون مطبق فاقام وهو كذلك سنين ثم أفاق : فانه يقضى كل رمضان كان في تلك السنين ، ولا يقضى شيئاً من الصلوات ، قال : فان أغمى عليه أكثر النهار فعليه قضاؤه ، فان أغمى عليه أقل النهار فليس عليه قضاؤه . وقد روى عنه إيجاب القضاء عليه جملة دون تقسيم *

وقال عبيد الله بن الحسن : لا قضاء على المجنون إلا على الذي يحسن ويفيق ، ولا قضاء على المعنى عليه *

وقال الشافعي : لا يقضى المجنون ، ويقضى المعنى عليه *

وقال أبو سليمان : لا قضاء عليهم *

قال أبو محمد : كنا نذهب الى ان المجنون هو المعنى عليه يطل صومها ولا قضاء عليها ، وكذلك الصلاة ، ونقول : ان الحجة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عمر ابن عبد الملك الحولاني ثنا أحمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن اساميل ثنا وهيب — هو ابن خالد — عن خالد — هو الحذاء — عن أبي الضحى عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال : «رفع القلم عن ثلاث : عن التائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل» وكنا نقول : اذا رفع القلم عنه فهو غير مخاطب بصوم ولا صلاة *

ثم تأملنا هذا الخبر — بتوفيق الله تعالى — فوجدناه ليس فيه الا ما ذكرنا من أنه غير مخاطب في حال جنونه حتى يعقل ، وليس في ذلك بطلان صومه الذي لزمه قبل

(١) في المنسخر رقم (١٤) . وعن النخعي ، (٢) الكدر كالقاف المحش (٣) في الفسخ رقم (١٦) « بنها »

جنونه ، ولا عودته عليه بعد افاقه ، وكذلك المعنى ، فوجب أن من جن بعد أن نوى الصوم من الليل فلا يكون مفطراً بجنونه ، لكنه فيه غير (١) مخاطب ، وقد كان مخاطباً به ، فإن أفاق في ذلك اليوم أو في يوم بعده من أيام رمضان فإنه ينوى الصوم من حينه ويكون صالحاً ، لأنه حينئذ علم بوجوب الصوم عليه ، -

وهكذا من جاءه الخبر برؤية الهلال ، أو من علم بأنه يوم نذره أو فرضه على ما قدمنا قبل ، وكذلك من أغمى عليه كما ذكرنا ، وكذلك من جن أو أغمى عليه قبل غروب الشمس ، أو من نام أو سكر قبل غروب الشمس فلم يستيقظ ولا صحا إلا من الغد وقد مضى أكثر النهار ، أو أفقه .

ووجدنا المجنون لا يبطل جنونه إيمانه ولا إيمانه (٢) ولا نكاحه ولا طلاقه ولاظهاره ولا إيلاده ولا حجه ولا احرامه ولا يبعه ولا هبته ، ولا شيئاً من أحكامه اللازمة له قبل جنونه ، ولا خلافه أن كانت خليفة ، ولا إمارته أن كان أميراً ، ولا ولايته (٣) ، ولا وكالته ، ولا توكيله ، ولا كفره ، ولا فسقه ، ولا عدالته ، ولا وصاياءه ، ولا اعتكافه ، ولا سفره ، ولا اقامته ، ولا ملكه ، ولا نذره ، ولا حته ، ولا حكم العام في الزكاة عليه (٤) . ووجدنا ذممه عن كل ذلك لا يوجب بطلان شيء من ذلك ، فقد يذهل الانسان عن الصوم والصلاة حتى يظن (٥) أنه ليس مصلياً ولا صائماً فيأكل ويشرب ، ولا يبطل بذلك صومه ولا صلاته ، بهذا جاءت السنن على ما ذكرنا في الصلاة وغيرها ، وكذلك المعنى عليه ولا فرق في كل ذلك ؛ ولا يبطل الجنون والاعماء إلا ما يبطل النوم من الطهارة بالوضوء وحده فقط .

وأيضاً : فإن المغلوب المكروه على الفطر لا يبطل صومه بذلك على ما نذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى ، والمجنون ، والمكروه مغلوبان مكروهان مضطربان بقدر (٦) غالب من عند الله تعالى على ما أصابهما ، فلا يبطل ذلك صومهما .

وأيضاً : فإن من نوى الصوم كما أمره الله عز وجل ثم جن ، أو أغمى عليه فقد صح صومه يقيناً من نص وإجماع ، فلا يجوز بطلانه بعد صحته إلا بنص أو إجماع ، ولا إجماع في ذلك أصلاً . وباقه تعالى التوفيق .

وأما من بلغ مجنوناً مطبقاً فهذا لم يكن قط مخاطباً ، ولا لزمه الشرائع ، ولا الأحكام

(١) كلمة غير مستطع عظم من المفقود (١٦) قوله ولا إيمانه زيادة من نسخة رقم (١٦) (٢) قوله ولا كان أميراً ولا ولايته زيادة من نسخة رقم (١٤) (٣) قوله ولا ولايته زيادة من نسخة رقم (١٤) (٤) قوله ولا حكم العام في الزكاة عليه . (٥) قوله ولا فسقه زيادة من نسخة رقم (١٤) (٦) قوله وباقه تعالى التوفيق .

ولم يزل مرفوعاً عنه القلم ، فلا يجب عليه قضاء صوم أصلاً ، بخلاف قول مالك :
فإذا عقل لحيتن (١) ابتداء الخطاب بزمومه إياه لأقبل ذلك * .

وأما من شرب حتى سكر في ليلة رمضان وكان نوى الصوم فصحا بعد صدر من النهار
أفله أو أكثره — أو بعد غروب الشمس — : فهو م تام ، وليس السكر مصيبة ،
إنما المصيبة شرب ما يسكر سواء سكر أم لم يسكر ، ولا خلاف في أن من قح فيه (٢)
أو أمسكت يده وجسده وصب الخمر في حلقه حتى سكر أنه ليس عاصياً بسكره ، لأنه
لم يشرب ما يسكره باختياره ، والسكر ليس هو فعله ، إنما هو فعل الله تعالى فيه ، وإنما
ينهى المرء عن فعله ، لا عن فعل الله تعالى فيه الذى لا اختيار له فيه * .

وكذلك من نام ولم يستيقظ إلا في النهار ولا فرق ، أو من نوى الصوم ثم لم يستيقظ
إلا بعد غروب الشمس ، فهو م تام * .

وبقى حكم من جن : أو أغشى عليه ؛ أو سكر ، أو نام قبل غروب الشمس فلم يقف
ولا صحا ولا انتبه ليتركها والتدكله إلى (٣) بعد غروب الشمس — : أيقضه أم لا ؟
فوجدنا القضاء بإيجاب شرع ، والشرع لا يجب إلا بنص : فلم نجد (٤) إيجاب القضاء
في النص إلا على أربعة : المسافر ، والمريض — بالقرآن — والحائض ، والنفساء ، والمتعمد
للقيء (٥) بالنسبة — أو لمزيد ، ووجدنا الثائم ، والسكران ، والمجنون المطبق عليه (٦) ليسوا
مسافرين ولا متعمدين للقيء ولا حيضا ولا من ذوات النفاس ولا مرضى : فلم يجب
عليهم القضاء (٧) أصلاً ، ولا خوطبوا بوجوب الصوم عليهم في تلك الأحوال ، بل
القلم مرفوع عنهم بالنسبة ، ووجدنا المصروع ، والمغمى عليه مريضين بلا شك ، لأن
المرض هو حال يخرج المرء عن حال الاعتدال ، ويصح الجوارح والقوة إلى الاضطراب
وضعف الجوارح واعتلالها ، وهذه صفة المصروع ، والمغمى عليه بلا شك ، ويبقى
وهن ذلك وضعفه عليهما بعد الإفاقة مدة ، فإذا هما مريضان فالقضاء عليهما بنص القرآن
وبالله تعالى التوفيق * .

وليس قولنا بسقوط الصلاة عن المغمى عليه إلا ما أفاق فوقته (٨) منها وقضاء الثائم
للصلاة — مخالف لقولنا هنا ، بل هو موافق ، لأن ما خرج وقته للمغمى عليه فلم يكن

(١) في النسخة رقم (١٦) «حيثن» بدل «لحيتن» (٢) في النسخة رقم (١٤) «فمن قح فيه» (٣) في النسخة رقم (١٦) «لا» بدل «ال» (٤) في النسخة رقم (١٦) «لم يجر» وما هنا أصح (٥) هؤلاء خمسة ، وكأنه عد الحائض والنفساء من نوع واحد (٦) كلمة «عليه» ليست في النسخة رقم (١٦) (٧) في النسخة رقم (١٦) «قضاء» (٨) في النسخة رقم (١٦) «في وقته» .

مخاطباً بالصلاة فيه ، ولا كان أيضاً مخاطباً بالصوم ، ولكن الله تعالى أوجب على المريض عدة من أيام أخر ، ولم يوجب تعالى على المريض قضاء صلاة ، وأوجب قضاء الصلاة على النائم والناسي ، ولم يوجب قضاء صيام على النائم والناسي ^(١) بل أسقطه تعالى عن الناسي والنائم ، إذ لم يوجه عليه ، فصح قولنا . والحمد لله رب العالمين .

وأما قول أبي حنيفة في غاية الفساد ، لأنه دعوى بلا برهان ، ولم يتبع نصاً ولا قياساً لأنه رأى على من أفاق في شيء من رمضان من جنونه قضاء الشهر كله ، وهو لا يراه على من بلغ ، أو أسلم حينئذ .

وقال بعض المالكيين : المجنون بمنزلة الحائض !! وهذا كلام يفني ذكره عن تكلف إبطاله ، وما ندري فيما يشبه المجنون الحائض ؟ !! *

٧٥٥ — مسألة — ومن جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر فمرض عليه أن يفطر ، لقول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) ولقول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقول الله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) ولقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

فإن كان خرج بذلك إلى حد المرض فعليه القضاء ، وإن كان لم يخرج إلى حد المرض فصومه صحيح ^(٢) ولا قضاء عليه ، لأنه مغلوب مكر مضطر ، قال الله عز وجل : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ولم يأت القرآن ولا السنة بإيجاب قضاء على مكره ، أو مغلوب ، بل قد أسقط الله تعالى القضاء عن ذرعه القى ^(٣) وأوجه على من تعمله . *

٧٥٦ — مسألة — ولا يلزم صوم في رمضان ولا في غيره إلا بيقين ^(٤) طلوع الفجر الثاني ، وأما ما لم يبين فالأكل والشرب والجماع مباح كل ذلك ، كان على شك من طلوع الفجر أو على يقين من أنه لم يطلع . *

فإن رأى الفجر وهو يأكل فليقذف ما في فمه من طعام أو شراب ، وليصم ؛ ولا قضاء عليه ، ومن رأى الفجر وهو يجمع فليترك ^(٥) من وقته ، وليصم ، ولا قضاء عليه ، وسواء في كل ذلك كان طلوع الفجر ^(٦) بدمعة طويلة أو قريبة ، فلو توقف باهتاً فلا شيء عليه ، وصومه تام ، ولو أقام عامداً فعليه الكفارة . *

(١) فالنسيتم (١٦) ، على الناسي يحذف النائم (٢) في النسيتم (١٦) ، وصومه تام (٣) في النسيتم (١٤) ، على من ذرعه القى (٤) في النسيتم (١٦) ، إلا في عينه وهو خطأ (٥) في النسيتم (١٦) ، وتليده (٦) في النسيتم (١٦) ، كان الطلوع الفجر . *

ومن أكل شاكا في غروب الشمس أو شرب فهو عاص لله تعالى ، مفسد لصومه ، ولا يقدر على القضاء ، فإن جامع شاكا في غروب الشمس فضليه الكفارة •
 برهان ذلك قول الله عز وجل : (فَأَلَا تَبْشُرُونَ بِاتِّخَاذِهِمْ أَصْنَامًا كَمَا اتَّخَذَ آدَمُ ابْنَهُ ذَاتَ الرَّجْلِ الْأُولَى سَوَاءً لَكَ مِنْهُمَا مِنَ الْمَالِ وَلِلْأُولَى أَكْثَرُ النَّاسِ تَوَكُّفًا هَؤُلَاءِ وَقَوْمُهُمَا لَخَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى الْفِتْنَةِ أُولَئِكَ طَرَفُ الْأَعْيُنِ وَالْأَفْئِدَةِ الْغَايَةِ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى الْقَتْلِ وَالضَّلَالِ الْبَاطِلِ وَالْجَبَلِ الْوُحْشِ وَالْجَنَّةِ الْبَاطِلِ وَالْجَنَّةِ الْوُحْشِ وَالْجَنَّةِ الْوُحْشِ وَالْجَنَّةِ الْوُحْشِ)
 والصيام إلى الليل (وهذا نص ما قلنا ، لأن الله تعالى أباح الرطه والأكل والشرب إلى أن يتبين لنا (١) الفجر ، ولم يقل تعالى : حتى يطلع الفجر ، ولا قال : حتى تشكروا في الفجر ، فلا يحل لأحد أن يقوله ، ولا أن يوجب صوما بطلوعه ما لم يتبين للبرء ، ثم أوجب الله تعالى التزام الصوم إلى الليل •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد بن اسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله هو ابن عمر عن نافع والقاسم بن محمد ابن أبي بكر : قال القاسم : عن عائشة ، وقال نافع : عن ابن عمر ، قالت عائشة وابن عمر كان « بلال يؤذن بليل ، فقال رسول الله ﷺ : ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » •
 وبه إلى البخاري : ثنا عبد الله بن مسلمة هو القعني عن مالك عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه : ان رسول الله ﷺ قال : « ان بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قال : وكان رجلا أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت » •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيخان بن فروخ ثنا عبد الوارث (٢) عن عبد الله ابن سوادة بن حنظلة القشيري حدثني أبي أنه سمع سمرة بن جندب يقول : قال رسول الله عليه السلام : (٣) « لا يقرن أحدكم نداء بلال من السحور ، ولا هذا اليأس حتى يستطير » •
 وكذلك حديث عدي بن حاتم ، وسهل بن سعد في الحظيين (٤) الأسود ، والأبيض ، فقال عليه السلام : « إنما ذلك سواد الليل وياض النهار » •

قال أبو محمد : فنص عليه السلام على أن ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يطلع (٥)

(١) كلمة « لا » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٢) قوله « ثنا عبد الوارث » سقط من الأصلين ، وهو خطأ ، ومصحنا من مسلم (ج ١ ص ٣٠٢) (٣) قوله « قال رسول الله عليه السلام ، حذف من الأصلين ، وكتب بمحاكاة النسخة رقم (١٤) وعليه ما صنفه « نسخة صحيحة » ، وهو ضروري لأن الحديث مرفوع ، وفي مسلم « سمعت عمداً من آل الله عليه وسلم يقول » الخ (٤) كلمة بالحظيين سقطت من النسخة رقم (١٦) (٥) قوله النسخة رقم (١٦) « إلخ » •

الفجر ، وأباح الأكل إلى أذانه ، قد صح أن الأكل مباح بعد طلوع الفجر ما لم يتبين لمريد الصوم طلوعه •

وقد ادعى قوم أن قوله تعالى : (حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود) وقول رسول الله ﷺ : « حتى يطلع الفجر » : و : « حتى يقل له : أصبحت أصبحت » أن ذلك على المقاربة ، مثل قوله تعالى : (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف) إنما معناه فإذا قاربنا بلوغ أجلهن •

قال أبو محمد : وقائل هذا مستهل للكذب على القرآن وعلى رسول الله ﷺ • أول ذلك أنه دعوى بلا برهان ، وإحالة لكلام الله تعالى عن مواضعه ، وكلام رسول الله ﷺ ، وقول عليه بالم يقل ، ولو كان ما قالوا لكان بلال وابن أم مكتوم معاً لا يؤذنان إلا قبل الفجر ، وهذا باطل ، لا يقوله أحد ، لأم ولا غيرهم •

وأما قوله تعالى : (فإذا بلغن أجلهن) فاقصاهم فيه أنه تعالى أراد فإذا قاربن بلوغ أجلهن — : باطل وكذب ، ودعوى بلا برهان ، ولو كان (١) ما قالو لكانت لا يجوز له الرجعة إلا عند مقاربة انتهاء العدة ، ولا يقول هذا أحد ، لأم ولا غيرهم ، وهو تحريف للكلم عن مواضعه ، بل الآية على ظاهرها ، وبلوغ أجلهن هو بلوغهن أجل العدة ، ليس هو انقضاءها ، وهذا هو الحق ، لأنهن إذا كن في أجل العدة كله فلزوج الرجعة ، وله الطلاق ، فبطل ما قالوه يقين لا إشكال فيه •

وقال بعضهم : قول النبي ﷺ لبلال : « اكلاً لنا الفجر » ، موجب لصحة قولهم • قال أبو محمد : وهذا باطل لوجهين •

أحدهما : أنه عليه السلام لم يأمره بذلك إلا للصلاة ، لا للصوم • والثاني : أنه مخي لو أمره بذلك للصوم لكان حجة لنا لأمهم ، لأن الأكل والجماع مباحان إلى أن ينذرهم بلال بطلوع الفجر ، وإنذاره لإياهم بطلوع الفجر لا يكون إلا لا بعد طلوع الفجر بلا شك ، فالأكل والشرب والجماع مباح كل ذلك ولو طلع الفجر ، وإنما يحرم كل ذلك بانذار بلال بعد طلوع الفجر ، معناه ما لا حيلة لهم فيه ، وقولهم هنا خلاف للقرآن ولجميع السنن •

حدثنا حام بن أحمد ثنا عبد الله بن محمد الباقي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن تاجيب ابن خلف البخاري ثنا أبو ثور إبراهيم بن خالد ثنا روح بن عباد ثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي الجود عن زرين جيش قال : « تسحرت ثم انطلقت إلى المسجد ، فدخلت

على حذيفة ، فامر بقلعة خلعت ، ثم أمر بقدر فسخت ، ثم قال : كل ، قلت : إني أريد الصوم ، قال : وأنا أريد الصوم ؛ فأكلنا ثم شربنا ثم أتينا المسجد ^(١) وقد أقيمت الصلاة ، فقال حذيفة : هكذا فعل بي ^(٢) رسول الله ﷺ ؛ قلت : بعد الصبح ؟ قال : بعد الصبح إلا أن الشمس لم تطلع . *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن زر ابن حبيش : « قلت لحذيفة : أي وقت تسحروا مع النبي ﷺ ؟ ! قال : هو النهار ، إلا أن الشمس لم تطلع » . *

ومن طريق حماد بن سلة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا سمع أحدكم النداء والاناء على يده فلا يضمه حتى يقضى حاجته منه ، ^(٣) قال عمار : وكانوا يؤذنون إذا برغ الفجر ، قال حماد عن هشام بن عروة : كان أبي يفتي بهذا . ومحدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة عن أنس : « أنه رأى رسول الله ﷺ قد تسحره وزيد بن ثابت ، وهو عليه السلام يريد الصوم ، ثم صلى الركعتين ثم خرج الى المسجد فأقيمت الصلاة » قال أبو محمد : هذا كله على أنه لم يكن يقين لهم الفجر بعد ، فهذا يتفق السنن مع القرآن . وروينا من طريق معمر عن أبيان عن أنس عن أبي بكر الصديق أنه قال : إذا نظر الرجلان الى الفجر فشك أحدهما فلما ^(٤) حتى يقين لهما . *

ومن طريق أبي احمد الزيري عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد قال : كان أبو بكر الصديق يقول لي : قم بيني وبين الفجر حتى أسحر ! *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف عن سالم بن عبيد الأشجعي قال : قم فاسترن من الفجر ، ثم أكل . *
سالم بن عبيد هذا أشجعي كوفي من أصحاب رسول الله ﷺ ، وهذه أصح طريق يمكن أن تكون . *

(١) من أول قوله « ثم أمر بقدر فسخت » الى هنا سقط خط من النسخة رقم (١٦) (٢) كلمة « في » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) الحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٨٦) عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد عن محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة مرفوعاً ، وسكت عنه هو والندوي ، وكلا الاسانيد صحيح ، وكذلك رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٦٦) من طريق عبد الأعلى بن حماد قسري عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو كرواية أبي داود ، وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي (٤) في النسخة رقم (١٦) « فلما أكل » وهو خطأ .

وقد روينا من طريق وكيع وعبد الرزاق ، قال وكيع : عن يونس بن أبي إسحق عن أبي السفر ، وقال عبد الرزاق : عن معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة ، قالاً جميعاً : كان أبو بكر الصديق يقول : أجيئوا الباب حتى تسحر !! الايجاف : النلق . ومن طريق الحسن : أن عمر بن الخطاب كان يقول : اذا شك الرجلان في الفجر فليأ كلا حتى يستيقنا *

ومن طريق حماد بن سلمة : ثنا حيد عن أبي رافع أو غيره عن أبي هريرة : أنه سمع النداء والائاء على يده فقال : أحزنتها ورب الكعبة !
ومن طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : أحل الله الشراب ماشككت ، يعني في الفجر *

وعن عكرمة قال قال ابن عباس : اسقني يا غلام ، قال له : أصبحت ، قلت : كلا ، فقال ابن عباس : شك لعمرك ، اسقني فشرب *

وعن وكيع عن عمارة بن زاذان عن مكحول الأزدي قال : رأيت ابن عمر أخذوا من زمزم وقال لرجلين : أطلع الفجر ؟ قال أحدهما : قد طلع ، وقال الآخر : لا ، فشرب ابن عمر *

وعن سعد بن أبي وقاص : أنه تسحر في رمضان بالكوفة ثم خرج إلى المسجد فأقيمت الصلاة *

وعن سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحارث : أنه تسحر مع علي بن أبي طالب وهما يريدان الصيام ، فلما فرغ قال للمؤذن : أقم الصلاة .
ومن طريق ابن أبي شيبة ثنا جرير — هو ابن عبد الحميد — عن منصور بن المعتمر عن شبيب بن غرقدة عن أبي عقيل قال : تسحرت مع علي بن أبي طالب ثم أمر المؤذن أن يقيم الصلاة *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن الشيباني — هو أبو اسحاق — عن جلة بن سحيم عن عامر بن مطر قال : أتيت عبد الله بن مسعود في داره ، فأخرج لنا فضل سحور ، فسحرنا معه ، فأقيمت الصلاة ، فخرجنا فصلينا معه .
ومن طريق حذيفة نحو هذا *

ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا عفان بن مسلم ثنا شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن

قال : سمعت عمى - وكانت قد حجت مع رسول الله ﷺ (١) - قالت : « كان رسول الله ﷺ يقول : إن ابن أم مكتوم ينادى بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادى بلال ، وإن بلالا يؤذن (٢) بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، قالت : وكان يصعد هذا وينزل هذا ، قالت فكنا نعلق به فنقول : كأنك حتى تسحرا » *
 فحصل لنا من هذا الخبر أنهما كانا مؤذنين : أحدهما قبل الفجر يسير ، أيهما كانا ، حيناً هذا ، وحيناً هذا والآخر ولا بد بعد الفجر *
 وعن محمد بن علي بن الحسين : كل حتى يتبين لك الفجر *
 وعن الحسن : كل ما امتريت *
 وعن أبي مجلز : الساطع . ذلك الصبح الكاذب ، ولكن إذا انقضى الصبح في الأفق *
 وعن إبراهيم النخعي : المعتزض الآخر يحمل الصلاة ويحرم الطعام *
 وعن ابن جريج : قلت لعطاء : أتكره أن أشرب وأنا في البيت لأدري لعلني قد أصبحت ؟ قال : لا بأس بذلك ، هو شك *
 ومن طريق ابن أبي شيبة : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم قال : لم يكونوا يمدون الفجر فجر كم ، إنما كانوا يمدون الفجر الذي يملأ البيوت والطرق *
 وعن أبي وائل : أنه تسحر وخرج إلى المسجد فأقيمت الصلاة *
 وعن معمر : أنه كان يؤخر السجود جداً ، حتى يقول الجاهل : لا صوم له *
 قال علي وقد ذكرنا في باب « من تسحر فإذا به نهار وهو يظن أنه ليل (٣) » من لم يرف ذلك قضاء *
 فقولاه أبو بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبو هريرة ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وعمه خبيب ، وزيد بن ثابت ، وسعد بن أبي وقاص ، فهم أحد عشر من الصحابة ، لا يعرف لهم مخالف من الصحابة رضي الله عنهم *
 إلا رواية ضعيفة من طريق مكحول عن أبي سعيد الخدري ولم يدركه ، ومن طريق يحيى الجزار عن ابن مسعود ولم يدركه *
 ومن التابعين : محمد بن علي ، وأبو مجلز ، وإبراهيم بن مسلم ، وأصحاب ابن مسعود ، وعطاء ، والحسن بن الحكم بن عتية ، ومجاهد ، وعروة بن الزبير ، وجابر بن زيد *
 ومن الفقهاء : معمر بن الأعمش *
 (١) غيب - جزم الخاء المعجمة ؛ وعنه هي آتية بفتح غيب - بالغيم اجنا - بن يافى الاصابية .
 انظر الاصابة (ج ٨ ص ٢٢) (٢) في التنقيح (١٤) «ديان» (٣) يعني في المائة ٧٥٣ .

فان ذكروا رواية سعيد بن قطن عن أبيه عن معاوية فيمن أفطر وهو يرى أنه ليل فطلعت الشمس : أن عليه القضاء ، وبالرواية عن عمر بمثل ذلك — : فانما هذا (١) في الاضطرار عند الليل ، لاني الأكل شاكا في الفجر ، وبين الأمرين فرق ، ولا يحمل الأكل الا بعد يقين غروب الشمس ، لان الله تعالى قال . (الى الليل) فمن أكل شاكا في مجيء الليل فقد عصى الله تعالى ، وصيامه باطل ، فان جامع فعليه الكفارة ، لانه في فرض الصيام ، مالم يوقن الليل ، بخلاف قوله : (حتى يتبين لكم الخطيط الأبيض) لأن هذا في فرض الاضطرار حتى يوقن بالنهار . وبالله تعالى التوفيق *

٧٥٧ — مسألة — ومن صح عنه بخبر من يصدقه — من رجل واحد ، أو امرأة واحدة عبد ، أو حر ، أو أمة أو حره فصاعداً — أن الهلال قد روى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم ، صام الناس أو لم يصوموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، ولو صح عنه بخبر واحد أيضا — كما ذكرنا — فصاعداً أن هلال شوال قد روى فليفطر ، أفطر الناس أو صاموا ، وكذلك لو رآه هو وحده ، فان خشي في ذلك أذى ، فليستر بذلك . حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى : قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « أنه ذكر رمضان فقال : لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فان غم عليكم (٢) فاقدروا له » . وبه الى مسلم : ثنا ابن المنني ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت أبا البختري عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « فان غم عليكم فأكلوا العدة » . واختلف الناس في قبول خبر الواحد في ذلك *

فقال ابو حنيفة ، والثاقفي بمثل قولنا في هلال رمضان ، ولم يجزوا في هلال شوال إلا رجلين عدلين *

قال أبو محمد : وهذا تناقض ظاهر *

وقال مالك : لا أقبل في كليهما إلا رجلين عدلين *

قال أبو محمد : أما من فرق بين الهلالين (٣) فما تعلم لهم حجة ، وأما قول مالك فانهم

قاسوه على سائر الاحكام *

قال أبو محمد : والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لان

(١) في نسخة رقم (١٦) « فانما هو » ، (٢) في نسخة رقم (١٦) « وان غم عليكم » وفي صحيح مسلم (١٤ ص ٢٩١) « فان أغنى عليكم » ، (٣) في نسخة رقم (١٦) « والملاهي بالافراد وهو خطأ » .

الحقوق تختلف ، فمنها عند المالكيين ما يقبل فيها شاهد وعين ، ومنها ما لا يقبل فيه إلا رجلان ، أو رجل وامرأتان ؛ ومنها ما لا يقبل فيه إلا رجلان فقط ، ومنها ما لا يقبل فيه إلا أربعة ، ومنها ما يسمع فيه حتى يجيزوا فيه ^(١) التصانق والفاسق ، كالعبودي . الطيب ، فمن أين لهم أن يخصوا بعض هذه الحقوق دون بعض بقياس الشهادة في الحلال عليه ؟ ونسألهم عن قرية ليس فيها الا فساق ؛ أو نصارى أو نساء ^(٢) وفيهم عدل يضعف بصره عن رؤية الحلال ؟

قال أبو محمد : فاما نحن فخير الكافة مقبول في ذلك ، وإن كانوا كفاراً أو فساقاً ، لأنه يوجب العلم ضرورة *

فان قالوا : قد أجمع الناس على قبول عدلين في ذلك * قلنا : لا بل أبو يوسف القاضي يقول : اذا كان الجو صافياً لم أقبل في رؤية الحلال . أقل من خمسين . *

فان قالوا : كلامه ساقط *

قلنا : نعم ، وقياسكم أسقط ^(٣) *

فان قالوا : فمن أين أجزتم فيها ^(٤) خبر الواحد ؟

قلنا : لأنه من الدين ، وقد صح في الدين قبول خبر الواحد ، فهو مقبول في كل مكان ، إلا حيث أمر الله تعالى بأن لا يقبل إلا عدد سماء لنا *

وأيضاً : فقد ذكرنا ^(٥) قبل هذا قول رسول الله ﷺ في أذان بلال : « كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » فأمر عليه السلام بالتزام الصيام بأذان ابن أم مكتوم . بالصبح ، وهو خبر واحد بأن الفجر قد تبين *

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي ثنا مروان بن محمد عن عبد الله بن وهب عن يحيى ابن عبد الله بن سالم عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : « تراءى الناس الحلال ، فاخبرت رسول الله ﷺ : اني رأيته ، فصام وأمر الناس

بصيامه » *

وهذا ^(٦) خبر صحيح . *

(١) في النسخة رقم (١٤) فهنا . (٢) قوله « لو نساء » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٦) . وقياسكم ساقط . (٤) في النسخة رقم (١٦) « فيها » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) « فان ذكرنا » وهو خطأ (٦) في النسخة رقم (١٤) فهنا .

وقد روينا من طريق أبي داود : ثنا الحسن بن علي ثنا حين — هو الجمعي — عن زائدة عن سمالك عن عكرمة عن ابن عباس قال : « جاء اعرابي الى رسول الله ﷺ فقال : اني رأيت الهلال ، يعني رمضان ، فقال : أتشهد أن لا اله إلا الله ؟ قال : نعم ، قال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : قم يا بلال فأذن في الناس فليصوموا غداً » *

قال أبو محمد : رواية سمالك لا تحتاج بها ولا تقبلها منهم ؛ وهم قد احتجوا بها في أخذ الدنانير من البرام ، فيلزمهم أن يأخذوها ^(١) منها ، والا فهم متلاعبون في الدين * فان تعلق من فرق بين هلال رمضان وهلال شوال بهذين الخبرين ، وقال : لم يرد الا في هلال رمضان *

قلنا : ولا جاء نص قط بالمتع من ذلك في هلال شوال ، وأتم أصحاب قياس ، فلا قسم هلال شوال على هلال رمضان ؟ *

فان قالوا : إن الشاهد في هلال رمضان لا يجر الى نفسه ، والشاهد في هلال شوال يجر الى نفسه *

قلنا فردوا بهذا الظن بعينه شهادة الشاهدين في شوال أيضاً ، لأنهما يجران الى أنفسهما ، كما تفعلون في سائر الحقوق *

وأيضاً : فان من يكذب في مثل هذا لا يبالي قبل أو رد *

ونقول لهم : اذا صتم بشهادة واحد فم الهلال بعد الثلاثين ، تصومون أحداً وثلاثين ^(٢) ؟ فهذه طامة ، وشرية ليست من دين الله تعالى ! أم تظفرون عند ^(٣) تمام الثلاثين وان لم تروا الهلال ؟ ! فقد أفترتم بشهادة واحد وتأفتم اوبائه تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : فان شغبوا بما روينا من طريق عباد بن العوام : ثنا أبو مالك الاشجي ثنا حسين بن الحارث الجبلي — جدية قيس — : أن أمير مكة وهو الحارث بن حاطب خطب فقال : « عهد يا رسول الله ﷺ أن تسلك لرؤيته ، فان لم تروهم شهد شاهد عدل نسكتا بشهادتهما » *

وبما روينا من طريق أبي عثمان النهدي قال : قدم على رسول الله ﷺ اعرابيان فقال رسول الله ﷺ : أسلمان أتيا ؟ قال : نعم « فأمر الناس فأفطروا أو صاموا » * وعن الحارث عن علي : اذا شهد رجلان على رؤية الهلال أفطروا *

(١) فالنبذة رقم (١٦) «ان يأخذوها» (٢) في النسخة رقم (١٦) واحد وثلاثين . وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (١٦) «عنده» وهو خطأ .

وعن عمرو بن دينار قال : أبى عثمان أن يجيز شهادة هاشم بن عتبة أو غيره على رؤية الهلال * .

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن أبى وائل قال : كتب اليأبى عمر . ونحن بمقاتين (١) : إذا رأيتم الهلال نهاراً فلا تظفروا حتى يشهد رجلان رأياء بالأس * . قلنا : أما حديث الحارث بن حاطب فإن راويه حسين بن الحارث وهو مجهول (٢) ثم لو صح لم يكن فيه حجة ، لأنه ليس فيه الاقبوله اثنين ، ونحن لا نسكر هذا ، وليس فيه أن لا يقبل واحد * .

وكذلك حديث أبى عثمان ، على أنه مرسل * .

وكذلك القول فى فعل على سواء سواء * .

وقد يمكن أن يكون عثمان رضى الله عنه إنما رد شهادة هاشم بن عتبة لأنه لم ير منه ، لا لأنه واحد ، ولقد كان هاشم أحد المجلبين على عثمان رضى الله عنه * .

وأما خبر عمر فقد صح عن عمر فى هذا خلاف ذلك ، كما روينا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن ابن عبد الأعلى الثعالبي (٣) عن أبيه عن عبد الرحمن بن أبى ليلي عن البراء بن عازب : أن عمر بن الخطاب كان ينظر الى الهلال ، فرآه رجل ، فقال عمر : يكفى المسلمين أحدهم ؛ فأمرهم فأظفروا أو صاموا . فهذا عمر بحضرة الصحابة * .

وقد روينا أيضاً عن على بن أبى طالب رضى الله عنه مثل هذا ، وبه يقول أبو ثور * . وأما قولنا : انه يبنى على رؤيته فقد روينا عن عمر خلاف ذلك ، وهو أن من رآه وحده فى استهلال رمضان فلا يصم ومن رآه وحده فى استهلال شوال فلا يفطر ، وبه يقول الحسن * .

روينا ذلك (٤) من طريق معمر عن أبى قلابة : أن رجلين رأيا الهلال فى سفر ؛ فعدما المدينة ضحى الفد ، فأخبرا عمر ، فقال لأحدهما : أصائم أنت ؟ قال : نعم ؛ كرهت أن يكون الناس صياما وأنا مفطر ، كرهت الخلاف عليهم ، وقال للآخر : فانت ؟ قال : أصبحت مفطراً ، لأنى رأيت الهلال ، فقال له عمر : لولا هذا — يعنى الذى صام — لأوجعنا رأسك ورددنا شهادتك ، ثم أمر الناس فأظفروا * .

(١) هو الحارث بن العيص والشافى المكورين ، ومروية من نول السواد فى طريق صفان من بغداد قال ياقوت (٢) كلابى مجهول ، قال ابن اللبني « معروف » وذكر ابن حبان فى الثقات ، وحديث هذا رواه أبو داود مطولاً (٢٤ ص ٢٧٢) ورواه البخارى فى (ص ١٢٢) وقال : « هذا أسند متصل صحيح » (٣) عبد الأعلى بن طاهر الثعالبي مختلف فيه وله أوام وحسن له الترمذى وصح له الطبرانى والمالك ، وأبى على بن عبد الأعلى (٤) فى نسخة رقم (١٤) وروينا ذلك * .

ومن طريق ابن جريج : أخبرت عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي : ان رجلا قال لعمر : إني رأيت هلال رمضان ، قال : أراه منك أحد ؟ قال : لا ، قال : فكيف صنعت (١) ؟ قال : صمت بصيام الناس ، فقال : عمر يالك فيها !! وهو قول عطاء • قال ابو محمد : ينبغي لمن قلده عمر فيا يدعونه من مخالفة : « اليهان بالخيار ما لم يتفرقا » وتحريم المنكحة في العدة — : أن يقلده (٢) هنا •

قال (٣) ابو حنيفة ، وما لك : يصوم ان رآه وحده ، ولا يفطر ان رآه وحده ! وهذا تناقض ! وقال الشافعي كما قلنا •

وخصونا لا يقولون بهذا ولا نقول به ، لان الله تعالى قال : (لا تكلف لانفسك) وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) . وقال تعالى : (فنشهد منكم الشهير فليصه) . فن رآه قد شاهده ، وقال رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (٤) » •

٧٥٨ — مسألة — واذا رؤى الهلال قبل الزوال فهو من البارحة ويصوم الناس من حيثئذ باقى يومهم — ان كان أول رمضان — ويفطرون ان كان آخره ، فان رؤى بعد الزوال فهو ليلة المقبلة •

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فخرج من هذا الظاهر اذا رؤى بعد الزوال بالاجماع المتيقن ، ولم يجب الصوم إلا من القدر : وبقى حكم لفظ الحديث اذا رؤى قبل الزوال ، للاختلاف في ذلك ، فوجب الرجوع الى النص ، وايضا فان الهلال اذا رؤى قبل الزوال فانما يراه الناظر اليه الشمس ينمو وينمو ولا شك في انهم يمكن رؤيته مع حوالة الشمس دونه الا وقد أهل من البارحة وبعد عنها بعدا كثيرا • رويانا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا ابي ناعيد الرحمن بن مهدي ناسفان . الثوري عن المغيرة بن مقسم عن سماك عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب كتب الى الناس اذا رأيتموه قبل زوال الشمس فأفطروا واذا رأيتموه بعد زوالها فلا تفطروا • ورويناه ايضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري بمثله ، وبه يقول سفيان • وروينا من طريق يحيى بن الجزار عن علي بن ابي طالب قال رضى الله عنه (٥) :

(١) في نسخة رقم (١٦) « اراه منك آخر قال : فكيف صنعت ؟ » وهو خطأ (٢) في نسخة رقم (١٤) فان يقلده (٣) في نسخة رقم (١٤) « قال » (٤) هنا اعترض الاستاذنا الحق والصحيح لأصول هذا الكتاب لافادة الطاعة المبررة قبلت عليهم ما لم يعمل به من غير ان الله تعالى لا يفتق الى التعامل ما يجب . وينبغي (٥) لفظ رضى الله عنه في نسخة رقم (١٦) •

إذا رأيتم الهلال من أول النهار فأفطروا وإذا رأيتموه في آخر النهار فلا تفطروا فإن الشمس تزيغ عنه أو تميل عنه *.

ومن طريق محمد بن المنى نا عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن الركين ابن الربيع عن أبيه ^(١) قال : كنا مع سلمان بن ربيعة الباهلي يلنجر ^(٢) فرأيت الهلال ضحى فاتيت سلمان فأخبرته فقام تحت شجرة فلما رآه أمر الناس ^(٣) فأفطروا : وبه يقول عبد الملك بن حبيب الأندلسي ، وأبو بكر بن داود ، وغيره ^(٤) فإن قيل ^(٥) قد روى عن عمر خلاف هذا ، قلنا : نعم وإذا صح التنازع وجب الرد إلى القرآن ، والسنة ، وقد ذكرنا الآن وجه ذلك وبالله تعالى التوفيق *.

٧٥٩ - مسألة - ومن السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور وإنما هو مفيد الشمس عن أفق الصائم ولا مزيد *.

روينا من طريق مسلم عن قتيبة عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : « تسحروا فإن في السحور بركة » *.

ومن طريق قتيبة عن الليث بن سعد عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن أبي قيس مولى عمرو بن العاصي عن عمرو بن العاصي أن رسول الله ﷺ قال ^(١) « فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحور ^(٢) » *.

قال أبو محمد : لا يضر الصوم تعمد ترك السحور لأنه من حكم الليل والصيام من حكم النهار ، ولا يطل عمل بترك عمل غيره إلا بان يوجب ذلك نص فيوقف عنده * ومن طريق ابن مسعود أنه كان يؤخر السحور ويعجل الإفطار فقالت عائشة : هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع ^(٣) *.

ومن طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » *.

ومن طريق البخاري عن مسدد عن عبد الواحد عن أبي إسحاق الشيباني عن عبد الله ابن أبي أوفى سنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم فلما غربت الشمس قال : « انزل فأجده ^(٤) ».

(١) لفظ عن أبيه زيادة من النسخة رقم (١٤) وهو الصحيح لأنه يروى عن أبيه (٢) فتحتين وسكون التين وجم مفتوحة وآخره را مدية يلاذ الحزير خلف باب الإيواف (٣) في النسخة رقم (١٦) وفأمر الناس ، زيادة الفاء (٤) في النسخة رقم (١٤) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ، (٥) كنا في التستين ، وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٢) « أكلة السحر » (٦) زيادة « يصنع » من صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٣) (٧) المجدح أن يترك السوق بالاء ويغوص حتى يستوى وكذلك اللبن ويحوى *.

لنا قال^(١) : يارسول الله لو أمست قال : انزل فاجدح لنا قال : يارسول الله ان عليك نهارا قال : انزل فاجدح لنا فزول فجدح فقال^(٢) رسول الله ﷺ : اذا رأيتم الليل قد^(٣) أقبل من ههنا فقد أظفر الصائم وأشار بأصبعه قبل المشرق *
وروي عن أبي موسى تأخير الفطر حتى تبدو الكواكب ولا قول : بهذا لما ذكرنا ، وتعجيل الفطر قبل الصلاة والأذان أفضل ، كذلك روي عن عمر بن الخطاب ، وأبي هريرة وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم *

٧٦٠ — مسألة — ومن أسلم — بعدما^(٤) تبين الفجر له أو بلغ كذلك : أورات الطهر^(٥) من الحيض كذلك : أو من النفاس كذلك ، أو أفاق من مرضه كذلك : أو قدم من سفره كذلك — فأنهم يأكلون باقي نهارهم ويضطون من نساءهم من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ذلك ، ويستأنفون الصوم من غد ، ولا قضاء على من أسلم : أو بلغ ، وتقضى الحائض ، والمغيق ، والقادم ، والنساء *

وقد اختلف الناس في بعض هذا فروينا عن ابراهيم النخعي انه قال في الحائض تطهر بعد طلوع الفجر : لأننا كل الى الليل كرامة التشبه بالمشركون وبه يقول أبو حنيفة :

والأوزاعي ، والحسن بن حي ، وعبيد الله بن الحسن : وعن عطاء ان طهرت أول النهار فلتنم يومها وان طهرت في آخره أكلت وشربت . وبمثل قولنا يقول سفيان الثوري ومالك ، والشافعي ، وأبو سليمان *

وأما الكافر يسلم فروينا عن عطاء ان أسلم الكافر في يوم من رمضان صام ما مضى من الشهر وان أسلم في آخر النهار صام ذلك اليوم *

وعن عكرمة مثل ذلك ، وقال : هو بمنزلة المسافر يدخل في صلاة المقيمين *

وعن الحسن مثل ذلك *

وقال ابو حنيفة في الصبي يبلغ بعد الفجر : ان عليه صوم ما بقي من يومه ، وكذلك قال في المسافر يقدم بعد الفجر *

قال ابو محمد : واحتج من أوجب صوم باقي اليوم بان قال : قد كان الصبي قبل بلوغه مأمورا بالصيام^(٦) فكيف بعد بلوغه : وقالوا : هلا جعلتم هؤلاء بمنزلة

(١) في النسخة رقم (١٤) وقال ، وما هنا هو الموافق البخاري (ج ٨١) (٢) في البخاري جزء ٨١ (٣) ثم قال ان رأيتم الخ (٣) لفظ قد غير موجود في البخاري (٤) في النسخة رقم (١٦) حذف (ما) وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (١٦) زيادة « كذلك » وسقط منها لفظ من الحيض (٦) في النسخة رقم (١٦) « بالصوم »

من بلغه الخبر ان الهلال روى الباری قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً لأن الذي جاءه خبر الهلال كان مأموراً بصوم ذلك اليوم لو علم أنه من رمضان أو انه فرضه ، وكل من ذكرنا فهم عالمون بوجوب الصوم على غيرهم وبدخول رمضان إلا أن فهم (١) من هو منى عن الصوم جملة . ولو صام كان عاصياً كالحائض ، والنفساء ، والمسافر ، والمريض الذي يؤذيه الصوم ، وفيهم من هو غير مخاطب بالصوم ولو صامه لم يجزه وهو الصبي ، وإنما يصوم ابن صام تطوعاً لا فرضاً ، وفيهم من هو مخاطب بالصوم بشرط أن يقدم الاسلام قبله وهو الكافر ، وفيهم من هو مفسوح له في الصوم ان قدر عليه وفي الفطران شاء وهو المريض الذي لا (٢) يشق عليه الصوم فكلهم غير ملزم ابتداء صوم ذلك اليوم بحال بخلاف من جاءه الخبر برؤية الهلال ، والذي جاءه الخبر برؤية الهلال يجزئه صيام باقي يومه ولا قضاء عليه وبعضه ان أكل ، وإنما اتبعنا فيمن بلغه ان اليوم من (٣) رمضان الخبر الوارد في ذلك فقط ، وايضا فان من (٤) ذكرنا لا يختلف الحاضرون المخالفون لنا في أن التي طهرت من الحيض ، والنفساء ، والقادم من السفر ، والمففق من المرض لا يجزئهم صيام ذلك اليوم وعليهم قضاؤه : ولا يختلفون في أن الذي بلغ والذي أسلم أن كلا (٥) فليس عليهما قضاؤه فصح أنهم في هذا اليوم غير صائمين أصلاً ، وإذا كانوا غير صائمين فلا معنى لصيامهم ولا أن يؤمروا بصوم ليس صوماً ولا هم مؤدبون به فرضاً لله تعالى ، ولا هم عاصون له بتركه وبالله تعالى التوفيق *

وأما من رأى القضاء في ذلك اليوم (٦) على من أسلم فقول لا دليل على صحته ، ولقد كان يلزم من رأى نية واحدة تجزئ للشهر كله في الصوم أن يقول : بهذا القول وإلا فهم متناقضون : وروينا عن ابن مسعود انه قال : من أكل أول النهار فليأكل آخره وبالله تعالى التوفيق *

٧٦١ — مسألة — ومن تعمد الفطر في يوم من رمضان عاصياً لله تعالى لم يحل له ان يأكل في باقيه (٧) ولا أن يشرب ولا أن يجامع وهو عاص لله تعالى ان فعل وهو مع ذلك غير صائم بخلاف من ذكرنا قبل هذا ، لأن كل من ذكرنا قبل هذا إما منى عن الصوم ، وإما مباح له ترك الصوم فهم في افطارهم مطيعون لله تعالى غير عاصين

(١) في النسخة رقم (١١) «ومنها» في الجميع (٢) في النسخة رقم (١٦) يشق يحذف خطأ (٣) في النسخة رقم (١٤) حذف من (٤) في النسخة رقم (١٦) فكل (٥) في النسخة رقم (١٦) ان أكلوا وهو غلط (٦) في النسخة رقم (١٦) حذف لفظ اليوم (٧) في النسخة رقم (١٤) بباقي، يحذف وفيه وماذا أصح .

له بذلك ؛ وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم «لأصيام لمن لم يبيت من الليل» ولم يخرج من هذه الجملة الا من جهل انه يوم فرضه فقط بالنص الوارد فيهم ، فلم يخرج ان يصوموا لانهم لم ينووه من الليل ولم يكونوا عصاة بالفطر فهم مفطرون لأصائمون ؛ وأما من تمعد الفطر عاصيا فهو مفترض عليه بلا خلاف صوم ذلك اليوم ومحرم عليه فيه كل ما يحرم على الصائم ، ولم يأت نص ، ولا إجماع بإباحة الفطر لما ذاعصى بتمعد (١) الفطر فهو باق على ما كان حراما عليه ، وهو متزيد من المعصية متى ما تزد فطرا ولا صوم له مع ذلك ، وروينا عن عمرو بن دينار نحو هذا ، وعن الحسن ، وعطاء ان له ان يفطر •

٧٦٢ — مسألة — ومن سافر في رمضان — سفر طاعة أو سفر (٢) معصية : أو لاطاعة ولا معصية — فرض عليه الفطر اذا تجاوز ميلا أو بلغه أو أزمه وقد جمل صومه حينئذ لأقل ذلك ، ويقضى بعد ذلك في أيام آخر ، وله ان يصومه تطوعا ، أو عن واجب لزمه ، أو قضاء عن رمضان خال لزمه ، وإن وافق فيه يوم نذر صامه لنذره • وقد فرق قوم بين سفر الطاعة ، وسفر المعصية فلم يروا له الفطر في سفر المعصية ، وهو قول مالك ، والثايفي • قال علي : والتسوية بين كل ذلك هو (٣) قول أبي حنيفة : وأبي سليمان ، وبرهان صحة قولنا قول الله تعالى : (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) نعم تعالى الأسفار كلها ولم يخص سفرا من سفر (وما كان ربك نسيا) وأيضا فقد أتينا بالبراهين على بطلان الصوم بالمعصية تتمعد ، والسفر في المعصية معصية وفوق فقد بطل صومه بهما ، والقوم اصحاب قياس يزعمهم ولا يختلفون ان من قطع الطريق أو ضارب قوما ظالما لهم مريدا قتلهم وأخذ أموالهم فدفعوه عن أنفسهم وأختونه ضربا في تلك المدافعة حتى أوهوه فرض من ذلك مرضا لا يقدر معه على الصوم : ولا على الصلاة قائما فانه يفطر وهو على قاعدا ويقصر (٤) ، فأى فرق بين مرض المصيطر وسفر المعصية ، وأما المقدار الذي يفطر فيه فقد ذكرناه في كتاب الصلاة متقضى والحمد لله رب العالمين ، ونذكر هنا ان شاء الله تعالى منه طرفا •

وهو ان أبا حنيفة حد السفر الذي يفطر فيه (٥) من الزمان بمسير ثلاثة أيام ، ومن المسافات بمقدار ما بين الكوفة والمدائن ، يذكر ذلك محمد بن الحسن في الجامع الصغير •

(١) في النسخة رقم (١٦) تتمد وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) حذف فقط السفر كان (٣) لنظ موزاة من النسخة رقم (١٤) (٤) في النسخة رقم (١٦) ويقضى وهو غلط (٥) في النسخة رقم (١٦) حذف قوله : الذي يفطر فيه ، خطأ

وحد الشافى ذلك بسة وأربعين ميلا * وحد مالك فى ذلك ، مرة يوما وليلة ،
ومرة ثمانية واربعين ميلا ، ومرة خمسة وأربعين ميلا ، ومرة اثنين واربعين ميلا ؛
ومرة أربعين ميلا ، ومرة ستة وثلاثين ميلا ؛ ذكر ذلك اسماعيل بن اسحاق فى كتابه
المعروف بالمبسوط *

قال أبو محمد : وكل هذه حدود فاسدة لادليل على صحة شيء منها لامن قرآن ، ولا من
سنة صحيحة ، ولا من رواية فاسدة ، ولا اجماع ، وقد ^(١) جاءت فى ذلك روايات
مختلفة عن الصحابة رضى الله عنهم ليس بعضها أولى من بعض ، فروى عن ابن عمر أنه
كان لا يقصر فى أقل مما بين خيبر والمدينة وهو ستة وتسعون ميلا * وروى عنه ان
لا يقصر فى أقل مما بين المدينة الى السويداء وهو اثنان وسبعون ميلا * وروى عنه لا يكون
الفطر الا فى ثلاثة ايام * وروى عنه لا يكون القصر الا فى اليوم التام ^(٢) * وروى عنه
القصر فى ثلاثين ميلا * وروى عنه القصر فى ثمانية عشر ميلا ، وكل ذلك صحيح عنه *
وروى عنه القصر فى سفر ساعة ، وفى ميل : وفى ^(٣) سفر ثلاثة أميال باسناد فى غاية
الصحة ، وهو جيلة بن سحيم عنه ، ونحارب بن دثار ، ومحمد بن زيد بن خليفة عنه *
وروى عن ابن عباس أربعة برد * وروى عنه يوم تام * وروى عنه لا يقصر فى يوم
الى العتمة فان زدت فاقصر ، ولا تعلق لهم باحد من الصحابة رضى الله عنهم غير من
ذكرنا ، وقد اختلف عنهم وعن الزهرى ، والحسن أنهما حدا ذلك يومين *
ورويتا من طريق ابن أبى شيبة نا وكيع نا مسعر هو ابن كدام عن محارب بن
دثار قال : سمعت ابن عمر يقول : انى لاسافر الساعة من النهار فاقصر *
ومن طريق ابن أبى شيبة نا على بن مسهر عن أبى اسحاق الشيبانى عن محمد بن زيد
ابن خليفة عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة فى مسيرة ثلاثة أميال *

ومن طريق محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدى ناسفان الثورى قال : سمعت
جيلة بن سحيم يقول : سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا لقصرت الصلاة * وعن
شرحيل بن السط عن ابن عمر أنه قصر فى أربعة أميال * وعن حفص بن عاصم بن عمر بن
الحطاب عن ابن عمر أنه خرج معه الى مكان على ثمانية عشر ميلا فقصر ابن عمر الصلاة . وهذه
أسانيد عنه كالشمس * وعن عمر بن الخطاب القصر فى ثلاثة أميال * وعن أنس فى
خمس عشر ميلا * وعن ابن مسعود فى اثني عشر ميلا * ومن طريق ابن أبى شيبة عن

(١) فى النسخة رقم (١٤) حذفنا «قد» (٢) فى النسخة رقم (١٦) اليوم اليوم ، بتكرر اليوم وفى نسخة رقم

(١٤) «اليوم» بدون تكرار ومصحاه من سنن البيهقى جز (٣ ص ١٣٧) (٣) لنظير فى زيادة من النسخة رقم (١٤) ،

حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن حرملة قال (١) سألت سعيد بن المسيب أنصروا فطر في بردين من المدينة قال : نعم *

حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر نا أبو داود نا عبيد الله (٢) ابن عمر نا عبد الله بن يزيد هو المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب نا يزيد بن أبي حبيب أن كليب بن زهل الحضرمي أخبره أن عبيد بن جبر قال : كنت مع أبي بصرة الغفاري صاحب رسول الله ﷺ في سفينة من القساطر في رمضان فرفع ثم قرب غداءه قال : اقرب فقلت : أأست ترى البيوت ؟ فقال : أترغب عن سنة رسول الله ﷺ ؟ فأكل ، والروايات في هذا كثيرة جداً *

فأما تحديد أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي فلا معنى لها أصلاً وإنما هي دعاوى بلا برهان ، وموه بعضهم في ذلك بالخبر عن رسول الله ﷺ فيما منع من أن تسافر المرأة لإلا مع ذي محرم *

قال أبو محمد : وذلك خبر صحيح لاحتج به لم فيه لأنه ليس فيه من حكم القصر والفطر أثر ولا دليل ، وأيضاً فإنه جاء بألفاظ مختلفة في بعضها « لا تسافر أكثر من ثلاث » وفي بعضها « لا تسافر ثلاثاً » وفي بعضها « لا تسافر ليلتين » وفي بعضها « لا تسافر يوماً وليلة » وفي بعضها « لا تسافر يوماً » وفي بعضها « لا تسافر بربداً » وهذه ألفاظ اختلفت فيها عن أبي سعيد ، وأبي هريرة ، وابن عمر * وصح من طريق ابن عباس هذا الخبر « لا تسافر المرأة » دون تحديد أصلاً ولم يختلف عنه (٣) في ذلك أصلاً ، فإن عزموا على ترك من اختلف عنه والأخذ برواية من لم يختلف عنه فإن عباس لم يختلف عنه فهو أولى على هذا الأصل ، وإن أخذوا بالزيادة ، فرواية ابن عباس هي الزائدة على سائر الروايات لأنها تعم كل سفر ، وإن أخذوا بالمتفق عليه فأكثر من ثلاث هو (٤) المتفق عليه لا الثلاث كما رواه عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعهذا ومحرم ، وهكذا رواه هشام الدستوائي ، وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عن قرعة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ (٥) ، وهكذا رواه أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ (٦) فبطل أن يكون لأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي متعلق بهذا الخبر

(١) لفظ قال زيادة من السنن رقم (١٤) (٢) في السنن رقم (١٦) عبد الله وهو غلط لأنه عبيد الله بن عمر ابن ميرة الجعفي أبو شعيب البصري القوار يرى شيخ أبي داود ، ووقع في تهذيب التهذيب عبيد الله بن عمرو . زيادة الأولى إليه وهو غلط أيضاً (٣) لفظ عنه زيادة من السنن رقم (١٤) (٤) في السنن رقم (١٦) وهو موه زيادة الزايد ولا معنى لها (٥) رواه مسلم في صحيحه (٦) رواه أيضاً مسلم في صحيحه *

أصلاً إلا كتملق الزهرى ، والحسن يذكر اللتين فيه ولا فرق ، ومالم بعد (١) هذا حيلة ، على أنهم قد كفونا المؤونة ، قد كرمناك في المدونة أن من تأول من الرعاة وغيرهم فافطر في مخرج ثلاثة أيام فليس عليه إلا القضاء ، ورأى القصر في منى من مكة وهذا قولنا ، وكذلك رأى أبو حنيفة ، والشافعي في التأول ولا فرق ، وأضافاتهم كلهم رأوا لمن سافر ثلاثة أيام أن يفطر إذا فارق بيوت القرية فان رجع لشيء أوجب عليه ترك السفر فلا شيء عليه إلا القضاء ، فقد أوجبوا الفطر في أقل من ميل ، ويغنى من هذا كله قول الله تعالى : (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يخص تعالى سفراً من سفر ، ووجدنا مادون الميل ليس له حكم السفر لأنه قد صح أن النبي ﷺ كان يبعد للغائط والبول فلا يقصر ولا يفطر ، ولم نجد في أقل من الميل قولاً عن أحد من أهل العلم بالدين واللغة *

قال علي : ويلزم من تعلق من الخفيفين بحديث « لا تسافر المرأة » أن لا يرى القصر والفطر في سفر معصية لأنه عليه السلام لم يبع لها بلا خلاف سفر المعصية أصلاً وإنما أباح لها بلا شك أسفار الطاعات ؛ وهذا إما أو هموا فيه من الأخبار أنهم أخذوا به (٢) وهم مخالفون له *

قال علي : فأما مادون الميل فقد قال قوم : ليس له حكم السفر فلا يجوز الفطر ولا القصر فيه أصلاً وإن أراد ميلاً فصاعداً لأن نية السفر هي غير السفر ؛ وقد ينوى السفر من لا يسافر ، وقد يسافر من لا ينوى السفر ، وقد روى عن أنس الفطر في رمضان في منزله إذا أراد السفر ، وروى عن علي إذا فارق (٣) بيوت القرية ؛ وروى عن ابن عمر ترك القصر حتى يبلغ ما يقصر في مثله ، وبقائه تعالى التوفيق *

وكان هذا هو النظر لو لا حديث أنس « خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فلم يزل يصلي ركعتين ركعتين (٤) حتى رجعنا (٥) إلى المدينة (٦) فهذا على عومه لا يجوز أن يخص منه شيء بغير نص *

وأما قولنا : يقضى بعد ذلك في أيام أخر فهو نص القرآن ، وجاز أن يقضيه

(١) في النسخة رقم (١٦) . ومالم بغير هذا حيلة ، (٢) في النسخة رقم (١٤) . وأخذوا به (٣) في النسخة رقم (١٤) إذا فارق (٤) زيادة لفظ ركعتين من البخاري مسلم (٥) في النسخة رقم (١٤) حتى يرجع وكتب عليها نصحها مع وما هنا هو الموافق لما في سنن البيهقي الكبرى (ج ٣ ص ١٣٦) ، (٦) زاد البيهقي في سنن الكبرى : قال : قلنا فاقم بمكة شيئاً قال : اثنا عشر ، وقال بعد ما أورد الحديث : رواه البخاري في الصحيح عن أبي معمر ، وأخرجه مسلم من لوجه أخر عن يحيى .

في سفر؛ وفي حضر لأن الله تعالى لم يخص بأيام آخر حضراً من سفره.

وأما قولنا : لا يجوز الصوم في السفر فإن الناس اختلفوا *

فقال طائفة : من سافر بعد دخول رمضان ف عليه ان يصومه كله ، وقالت طائفة : بل هو مخير إن شاء صام وإن شاء أفطر ، وقالت طائفة : لا بد له من الفطر ولا يجزئه صومه ، ثم افرق القائلون بتخييره فقالت طائفة : الصوم أفضل ، وقالت طائفة : الفطر أفضل ، وقالت طائفة : هما سواء ، وقالت طائفة : لا يجزئه الصوم ولا بد له من الفطر . فروينا القول الأول عن علي من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي بن أبي طالب قال : من ادركه رمضان وهو مقيم ثم سافر بعد لزمه الصوم لأن الله تعالى قال : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) * وعن عبيدة مثله * ومن طريق ابن عباس مثله * وعن عائشة أم المؤمنين انها نهت عن السفر في رمضان * وعن خيشة كانوا يقولون اذا حضر رمضان : فلا تسافر حتى تصوم ^(١) * وعن أبي مجلز مثله قال : فإن أبي ان لا يسافر فليصم * وعن ابراهيم النخعي مثل قول أبي مجلز * وعن عروة بن الزبير انه سئل عن المسافر أيصوم أم يفطر ؟ فقال : يصوم *

وأما الطائفة المحجزة للصوم والفطر أو المختارة ^(٢) للصوم فهو قول أبي حنيفة ، ومالك والشافعي فثبوا بقول الله تعالى (وان تصوموا خير لكم) واحتجوا بأحاديث منها حديث سلمة بن المحبق عن النبي ﷺ قال « من كانت له حيلة ^(٣) يأوى الى شبع فليصم رمضان حيث ادركه » * ومن طريق أبي سعيد ، وأبي الدرداء ، وجابر ان رسول الله ﷺ أمر أصحابه في السفر بالفطر وهو ضائم فرددوا فافطر هو عليه السلام ، وذكروا عن أم المؤمنين انها كانت تصوم في السفر وتم الصلاة * وعن أبي موسى انه كان يصوم رمضان في السفر * وعن أنس بن مالك ^(٤) أن أفطرت فرخصة الله تعالى وان صمت فالصوم أفضل * وعن عثمان بن أبي العاصي ، وابن عباس الصوم أفضل * وعن المسور ابن مخرمة ، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث مثله * وعن علي انه صام في سفر لانه كان راكبا ، وأفطر سعد مولاه لانه كان ماشيا * وعن عمر بن عبد العزيز صم في اليسر وأفطره في العسر * وعن طاووس الصوم أفضل * وعن الأسود بن يزيد مثله * واحتج من رأى الأمرين سواء بحديث حمزة بن عمرو الأسلمي انه قال : يا رسول الله

(١) في النسخة رقم (١٤) حتى تصم (٢) في النسخة رقم (١٦) الحيلة للصوم والفطر الحيلة للصوم (٣) هو بالغم الاحمال ، يعني انه يكون صاحب احوال يسافر بها ، وأما المحول فلا . هي الابل التي عليها الهواج كان فيها نساء ولم يكن اه نهاية الحديث يرواه ابو داود (ج ٢ ص ٢٩٢) (٤) في النسخة رقم (١٦) وعن أبي موسى *

اجبدي قرة على الصيام في السفر فقال رسول الله ﷺ : « أى ذلك شئت يا حمزة »
وبحديث مرسل عن العنبري أبي هارون : « ان رجلين سافرا فصام احدهما وأفطر
الأخر فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : كلا كما أصاب » وبحديث مرسل عن
أبي عياض : « ان رسول الله ﷺ أمر أن ينادى في الناس من شاء صام ومن شاء أفطر » *
ومن طريق أبي سعيد ، وجابر « كنا نساfer مع رسول الله ﷺ فلا يعيب الصائم
على المفطر ولا المفطر على الصائم » * وعن علقمة ، والأسود ، ويزيد بن معاوية النخعي
انهم سافروا في رمضان فصام بعضهم ، وأفطر بعضهم فلم يعيب بعضهم على بعض * وعن
عطاء ان شئت فسم وان شئت فافطر *

— وأما من رأى الفطر أفضل فاحتجوا بحديث حمزة بن عمرو اذ سأل رسول الله ﷺ
عن ذلك فقال له عليه السلام : « هى رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن
يصوم فلا جناح عليه » *

ومن روي ناعنه اختيار الفطر على الصوم سعد بن أبي وقاص روي أنهما سافرا هو وعبد الرحمن
ابن الأسود ، والمصور بن مخزومة فصاما وأفطر سعد فقبيل له في ذلك فقال : أنا الله
منهما * وصح عن ابن عمر انه كان لا يصوم في السفر وكان معمر قتيق فكان يقول : يا نافع
ضع له سحره قال نافع : وكان ابن عمر اذا سافر أحب اليه أن يفطر يقول : رخصة
ربي أحب الى وان أجر لك ان تفطر في السفر ، ويحتج أهل هذا القول ^(١) بحديث حمزة
ابن عمرو الذي روي أنهما عن النبي ﷺ هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن
ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه * فحسن الفطر ولم يزد في الصوم على إسقاط الجناح *
قال علي : هذا ما احتجت به كل طائفة ممن رأيت الصوم في السفر لم تدع منه شيئا ولنا
نقول : بشيء من هذه الأقوال فنحتاج الى ترجيح بعضها على بعض الا انها كلها متفقة
على جواز الصوم لرمضان في السفر ، وهو خلاف قولنا فانما يلزمنا دفعها كلها متى أجل
ذلك فنقول وبالله تعالى تأييدونستعين ^(٢) *

أما قول الله تعالى : (وان تصوموا خير لكم) فقد أتى كثيرة من الكبار وكذب
كذبا فاحشا من احتج بهائي باحة الصوم في السفر لانه حرف كلام الله تعالى عن
موضعه فعوذ بالله تعالى من مثل هذا : وهذا عار لا يرضى به محقق لان نص الآية
(كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) اياما معدودات فمن

(١) في نسخة رقم (١٤) اهل هذه المقالة (٢) في نسخة رقم (١٤) الذي ذكرنا (٣) في نسخة رقم (١٦)

وفاته تعالى التوفيق « بدلتا بدينتين »

كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين.
فمن تطوع خيراً فهو خير له وإن تصوموا خير لكم (الآية (١) وإنما نزلت هذه الآية
في حال الصوم المنسوخة، وذلك أنه كان الحكم في أول نزول صوم رمضان أن من شاء
صامه ومن شاء أفطره وأطعم مكان كل يوم مسكيناً، وكان الصوم أفضل هذا نص الآية،
وليس للسفر فيها مدخل أصلاً ولا للأطعام مدخل في الفطر في السفر أصلاً. فكيف
استجازوا هذه العاطمة؟ وبهذا جاءت السنن *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد
نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج حدثني عمرو بن سواد نا عبد الله بن وهب نا عمرو
ابن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد مولى سلة بن الأكوع عن سلة بن الأكوع قال
كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام ومن شاء أفطر فاقتدى بطعام
مسكين حتى نزلت هذه الآية (فن شهد منكم الشهر فليصمه) وبه إلى مسلم *

نا ثقيبة بن سعيد نا بكر — يعني ابن مضر — عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج
عن يزيد مولى سلة بن الأكوع عن سلة بن الأكوع قال: لما نزلت هذه الآية (وعلى
الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي
بعدها فنسختها *

قال أبو محمد: فحيث كان الصوم أفضل فظهرت فضيحة من احتج بهذه الآية في الصوم
في السفر *

وأما حديث ابن المحبق «من كان يأوى إلى حومة أو شبع فليصم» حديث ساقط
لأن رواه عبد الصمد بن حبيب — وهو بصري — لين الحديث عن سنان بن سلة بن المحبق
وهو مجبول (٧) ثم لو صح هذا الخبر لما كان فيه حجة لاحد من الطوائف المذكورة
إلا للقول المروى عن عمر بن عبد العزيز «صمه في اليسر وأفطره في العسر» لأنه ليس فيه
إلا إيجاب الصوم ولا بد على ذي الحول والشيخ: وهذا خلاف جميع الطوائف المذكورة
وأما حديث الفطريف، وأبي عياض فرسلان * ولا حجة في مرسل * وأما حديث
حزرة بن عمرو الذي ذكرنا هنا الذي فيه إباحة الصوم في رمضان في السفر فإنا هم من

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ «الآية» خطأ (٢) قال المحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٤ ص ٢٤٢) في آخر كلامه عليه: وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة، وذكره في موضع آخر فقال: كان معروفاً قليل الحديثاء.

رواية بن حمزة - ابنه محمد بن حمزة - وهو ضعيف^(١)، وأبوه كذلك، وأما الثابت من حديث حمزة هو ما ذكره^(٢) ان شاء الله تعالى *

وأما حديث أبي سعيد، وأبي الدرداء، وجابر فلاحية لهم في شيء منها لوجهين، أحدهما ليس في شيء منها انه عليه الصلاة والسلام كان صائما لرمضان واذ ليس ذلك خبا فلا يجوز القطع بذلك، ولا الاحتجاج باختراع ما ليس في الخبر على القرآن، وقد يمكن ان يكون صائما تظوعا، والثاني انه حتى لو كان ذلك فيها نصا لما كان لهم فيها حجة لان آخر الامر من رسول الله ﷺ ايجاب الفطر في رمضان في السفر ولو كان صوم رمضان في السفر قبل ذلك مباحا لكان منسوخا بآخر أمره عليه الصلاة والسلام كما ذكره^(٣) ان شاء الله تعالى *

وأما احتجاج من أوجب الصوم في السفر لمن أهل عليه الشهر في الحضر بقول الله تعالى (فن شهد منكم الشهر فليصمه) - فلا حجة لهم في هذه الآية لان الله تعالى لم يقل فن شهد بعض الشهر فليصمه، وانما أوجب تعالى صيامه على من شهد الشهر لاعلى من شهد بعضه، ثم يبطل قولهم ايضا قول الله تعالى: (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) - فجعل السفر والمرض ناقلين عن الصوم فيه الى الفطر - وأيضا فان رسول الله ﷺ صح عنه انه سافر في رمضان عام الفتح فافطر وهو أعلم بمبادئ به تعالى، والبلاغ منه تأخذه وعنه لامن غيره، فلما بطل كل ما احتجوا به وجب ان تأتي بالبرهان على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال على نذكر الآن حديث أبي سعيد، وأبي الدرداء، وجابر! وحمزة بن عمرو بن الزجوة الصحاح ان شاء الله تعالى، ونرى انها لا حجة لهم فيها ثم نقب بالبرهان على صحة قولنا ان شاء الله وبه تأييد *

روينا من طريق أبي داود نا مؤمل بن الفضل نا الوليد هو ابن مسلم نا حميد بن عبد العزيز حدثني اسماعيل بن عبيد الله حدثني أم الدرداء عن أبي الدرداء قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته في حر شديد حتى ان احدا ناضع يده على رأسه (أو كفه على رأسه)^(١) من شدة الحر ما فئنا صائم إلا رسول الله ﷺ، وعبد الله ابن رواحة * ومن طريق حماد بن سلمة عن الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن

(١) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (ج ٩ ص ١٢٧): ضعف ابن حزم وعاب ذلك عليه القنط الحلي وقال: لم يصفه قبله احد وقال ابن القنط: لا يعرف ساه (٢) في النسخة رقم (١٤) «هو كما ذكره» (٣) في النسخة رقم (١٤) «كما ذكره» (٤) الزيادة من سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩٢) ورواه أيضا مسلم (ج ١ ص ٣٩٠)

عبد الله ابن النبي ﷺ « كان في سفر فأقى على غدير فقال للقوم: اشربوا فقالوا: يا رسول الله أنشرب ولا نشرب؟ فقال: إني أيسر كم أني راكب وأنتم مشاة^(١) فشرب وشربوا » * ومن طريق حماد بن زيد عن الجريدي عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري قال: « خرجنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فربما فقال: انزلوا فاشربوا فلكنا القوم فنزل رسول الله ﷺ^(٢) فشرب وشربنا معه » * وقد روينا هذا الخبر من طريق لا يحتاج بها كما رويناه من طريق معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد حدثني قزعة أنه سأل أبا سعيد عن الصوم في السفر فقال: « سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام فنزلنا منزلا فقال رسول الله ﷺ: إنكم^(٣) قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة فنام صام ومنام أفطر ثم نزلنا منزلا آخر فقال: إنكم تصبحوا^(٤) عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا فكانت عزمة فأفطرننا، ثم قال^(٥): لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر » * ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن عكرمة عن ابن عباس قال: « خرج النبي ﷺ في شهر رمضان فصام حتى مر بغير في الطريق وذلك في نحر الظهيرة^(٦) فطش الناس فدعا النبي ﷺ فبدح فيه ماء فأمسكه على يده حتى رآه الناس ثم شرب فشرب الناس » * ومن طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله ﷺ: « أأصوم^(٧) في السفر؟ وكان كثير الصيام فقال: إن شئت فصم وإن شئت فأفطر » * ومن طريق مسلم نا أبو الربيع الزهراني ويحيى بن يحيى قاله أبو الربيع نا حماد—هو ابن زيد—، وقال يحيى نا أبو معاوية ثم اتفق أبو معاوية وحماد كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال: « يا رسول الله إني رجل أسرد الصوم أفأصوم^(٨) في السفر؟ قال: صم إن شئت » *

قال علي: كل هذا لاجبة لهم فيه، أما حديث أبي الدرداء فليس فيه أن ذلك كان في رمضان أصلا، وإقحام ما ليس في الخبر ككذب، وقديميكن أن يكون تطوعا فلا تتركه فلا تعلق لهم ولا لنا فيه * وأما حديث أبي سعيد فطريق معاوية بن صالح لا يحتاج بها

(١) ابن قزعة قال للقوم اشربوا إلى قوله و أنتم مشاة سقط من النسخة رقم (١٦) (٢) في النسخة رقم (١٤) ، فنزل عليه السلام . الخ (٣) لفظ « إنكم » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) كنا في النسختين بآتين وفي سنن أبي داود (ج ٢ ص ٢٩١) وتصحيحه وفي صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٩) مصحح عدوكم (٥) زيادة قال من صحيح مسلم وسنن أبي داود (٦) هو حين تبلغ الشمس متبها من الارتفاع (٧) زيادة المزمع من صحيح البخاري (ج ٢ ص ٢٨٤) (٨) في النسخة رقم (١٦) حذف إحدى المزيين .

ثم هلك أنها صحيحة فهو حجة لتأليفهم لأن فيه أن أمر رسول الله ﷺ كان الفطر هذا إن صح أنه كان في رمضان، وفي حديث حماد بن سلة المذكور؛ وحديث ابن عباس بيان أنه كان في رمضان، وفيهما على أبي حنيفة، ومالك، والشافعي أمر عظيم لأنهم لا يجوزون لمن صام وهو مسافر في رمضان أن يفطر في ذلك اليوم الذي ابتداء صيامه، واتفقوا على أنه مخطئ، وما يبعد عنهم إطلاق اسم المعصية عليه، ومالك يرى عليه الكفارة فلينظر ناصر أقوالهم ^(١) فيما إذا يدخل في احتجاجة بهذين الخبرين من إطلاق اسم الخطأ والمعصية على رسول الله ﷺ، وإيجاب الكفارة عليه في إظهاره، وهذا خروج عن الاسلام من أقدم عليه. وأما نحن فنقول: لو صح أنه ^(٢) عليه السلام كان صائماً بنوّه من رمضان لكان ذلك منسوخاً بآخر أمره وآخر فعله وإذ لم يأت ذلك في شيء من الأخبار فيمكن أن يكون صام تطوعاً والفطر للصائم تطوعاً مباح مطلق لا كرامة فيه كما فعل عليه السلام *

والمعجب كل المعجب بمن يقول في الخبر الثابت « إن امرأة كانت تستعير المحلى وتجمده فأمر رسول الله ﷺ بقطع يدها » : لعله انما قطع يدها لغير ذلك، ويقول في الخبر الثابت « إن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره بإعادة الصلاة » : لعله انما أمره بالإعادة لغير ذلك، ويقول في الخبر « إن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي ركعتي الفجر والصلاة تقام فقال له : بأى صلاتيك تمت » : لعله انما أنكر عليه أنه صلاهما بين الناس مكابرة للباطل : وفي الخبر منصوص أنه كان يصلهما ناحية . ثم لا يقول هنا : لعله كان يصوم تطوعاً، وهنا يجب أن يقال : هذا لأنه ليس في الأخبار دليل على غير ذلك، وأما تلك الأخبار فليس منها شيء، يحتمل ما تأولوه لأن نصها يمنع من ذلك *

والمعجب ^(٣) بمن يحتج بقول أنى سعيد : « ثم لقد رأيتنا نفصوم بعد ذلك في السفر مع رسول الله ﷺ » في إجازة ما ليس في الخبر منه أثر ولا غير ^(٤) من إجازة الصوم لرمضان في السفر : وليس في الخبر أنه عليه السلام علم بذلك فأقره، وهم لا يرون قول أسماء : ذهبنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه حجة، ولا يرون قول ابن عباس : « أن طلاق الثلاث كانت تجعل على عهد رسول الله ﷺ واحدة » حجة ^(٥)

(١) في النسخة رقم (١٦) ناصر لقولهم (٢) في النسخة رقم (١٦) أنه كان زيادة لفظ « كان » ولا منه

(٣) في النسخة رقم (١٤) سقط لفظ « المعجب » خطأ (٤) قال الجمهور في الصحاح في مادة عثر : يقال سارأت

لهم أزالوا غيرها ولا غيرها . ، والثير يتكئين الثاء التبار (٥) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « حجة » خطأ *

وهذا عجب عجيب وانما في حديث أني سعيد باحة الصوم في السفر ونحن لا نكتره تطوعاً أو فرضاً غير رمضان ، وبما بين هذا أنه لا يعلم أنه عليه السلام سافر في رمضان بعد عام الفتح * وأما خبر حزة فيان جلي في أنه إنما سأله عليه السلام عن التطوع لقوله في الخبر « اني امرؤ أسرد الصوم أفأصوم في السفر ؟ وكان كثير الصيام (١) » فبطل كل ما تأولوه وبطل أن يكون لهم في شيء من هذه الأخبار حجة وبالله تعالى التوفيق * قال ابو محمد : فاذ لم يبق لهم حجة لامن قرآن ولا من سنة فلنذكر الآن (٢) البراهين على صحة قولنا بحول الله تعالى وقوته *

قال الله تعالى : (فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وهذه آية محكمة باجماع من (٣) أهل الاسلام لامنسوخة ولا مخصوصة ، فصح أن الله تعالى لم يفرض صوم الشهر الا على من شاهده ، ولا فرض على المريض ، والمسافر الا أياماً أخر غير رمضان ، وهذا نص جلي لاحيلة فيه ، ولا يجوز لمن قال : انما معنى ذلك أن أفطرا فيه لانها دعوى موضوعة بلا برهان ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

نا عبدالله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد ابن علي نا مسلم بن الحجاج نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي نا جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بن عبد الله « ان رسول الله ﷺ خرج عام الفتح الى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم (٤) فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس اليه ثم شرب (٥) فقيل له بعد ذلك : ان بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة (أولئك العصاة) » (٦) *

قال ابو محمد : ان كان صيامه عليه السلام لرمضان فقد نسخ به قوله : « أولئك العصاة » وصار الفطر فرضاً والصوم معصية ، ولا سبيل الى خبر ناسخ لهذا أبداً ، وان كان صيامه عليه السلام تطوعاً فهذا أخرى للنع من صيام رمضان لرمضان في السفر ، ومن طريق البخاري ومسلم *

(١) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ١٩٤) : لكن يقتضيه بان عند أبي داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حزة عن أبيه عن جده ما يقتضي إسناده عن القرض وصحها الحاكم وأبو داود عن المبرود شرح سنن أبي طود (ج ٢ ص ٢٩٠) (٢) زيادة لفظ «الآن» من النسخة رقم (١٤) (٣) زيادة لفظ « من » من النسخة رقم (١٤) (٤) هو اسم موضع بانهما لجواز بين مكة والمدينة ؛ وهو واد امام عصفان بثانية اميال (٥) في النسخة رقم (١٤) « فشرب » وما هنا موافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠٨) (٦) زيادة لفظ « أولئك العصاة » الثانية من مسلم (ج ١ ص ٢٠٨) يولاني وهي توافق النسخة رقم (١٤) *

قال البخارى نا آدم : وقال مسلم : نا ابو بكر بن أبى شبة نا محمد بن جعفر ثم اتفق آدم ومحمد كلاهما عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارى عن محمد ابن عمرو بن الحسن بن على بن أبى طالب عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله ﷺ فى سفر فرأى رجلا ^(١) قد ظل عليه فسأل عنه فقيل : صائم ، فقال : ليس من البر الصوم فى السفر » هذا لفظ آدم : ولفظ غندر « ليس من البر أن تصوموا فى السفر » قال ابو محمد : وهذا مكشوف واضح ، فان قيل : انما منع عليه السلام فى مثل حال ذلك الرجل قلنا : هذا باطل لا يجوز لان تلك الحال محرم البلوغ اليها باختيار المرء للصوم فى الحضر كما هو فى السفر فتخصيص النبي ﷺ بالمنع من الصيام ^(٢) فى السفر إبطال لهذه الدعوى المفتراة عليه ^(٣) ، وواجب أخذ كلامه عليه السلام على عمومها . ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية الجبحى عن أم الدرداء عن كعب بن عاصم الأشقرى قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليس من البر الصيام فى السفر ^(٤) » ، صفوان ثقة مشهور مكى كان متروجا بالدرداء بنت أبى الدرداء ، وكعب بن عاصم مشهور الصفة هاجر مع أبى موسى وهو من الأشاقر حتى من الأزد .

ومن طريق شبيب بن إسحاق عن الأوزاعى حدثني يحيى هو ابن أبى كثير حدثني أبو قلابة الجرمى نا أبا أمية عمرو بن أمية الضمري أخبره أن رسول الله ﷺ قال له وقد دعاه الى الغداء : أخبرك عن المسافر ان الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة . ومن طريق أبى زرعة عبيد الله بن عبد الكريم نا سهل بن بكار نا أبو عوانة عن أبى بشر عن هانيء بن عبد الله بن الشخير عن أبيه « ان رسول الله ﷺ قال لهودعاه الى الغداء : أتندرى ما وضع الله عن المسافر ؟ قلت : ما وضع الله عن المسافر ؟ قال : الصوم وشطر الصلاة » .

ومن طريق يحيى بن أبى كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر بن عبد الله « ان رسول الله ﷺ مر برجل فى ظل يرش عليه الماء فسأل عنه فأخبر أنه صائم فقال : ليس من البر أن تصوموا فى السفر وعليكم برخصة الله التى رخص لكم فأقبلوها »

(١) فى صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٠٨) « فرأى رجلا مجتمع الناس عليه وقد ظل عليه فقال : ماله ؟ قالوا : رجل ماتم قتاله الخ : وفى صحيح البخارى (ج ٣ ص ٢٧) « فرأى زماما ورجلا قد ظل عليه فقال : ما هذا ؟ قالوا : صائم قتاله الخ (٢) فى نسخة رقم (١٤) « للصيام » (٣) هو فى مستدرك الامام احمد بن حنبل (ج ٥ ص ٤٣٤) .

فهذا أمر يقبولها وأمره عليه الصلاة والسلام فرض ^(١) في رخصة مفترضة ، وهج بهذه الأخبار أن الله تعالى أسقط عن المسافر الصوم ونصف الصلاة وهذه آثار متواترة متظاهرة لم يأت شيء يعارضها فلا يجوز الخروج عنها ، فإن قيل : فإن هذه الأخبار مانعة كلها بعمومها من كل صوم في السفر وأتم يتيحون فيه كل صوم الا رمضان وحده قلنا : نعم لأن النصوص جاءت بمثل ما قلنا لأن الله تعالى قال : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم) فافترض تعالى صوم الثلاثة الأيام في السفر ولا بد ، وقال رسول الله ﷺ في الحظ على صوم عرفة ماسئذ كره ان شاء الله تعالى وهو في السفر لمن كان حاجا ، وقال عليه الصلاة والسلام : « ان أفضل الصيام صيام داود يصوم يوما ويفطر يوما ^(٢) » فعم عليه الصلاة والسلام ولم يخص ، وقال عليه الصلاة والسلام : « من صام يوما فسيل الله باعد الله النار عن وجهه » ^(٣) فخص على الصوم في السفر فوجب الأخذ بجميع النصوص فخرج صوم رمضان في السفر بالمنع وحده ^(٤) وبقي سائر الصوم واجبه وتطوعه على جوازها في السفر ولا يجوز ترك نص لآخر .

وقال بعض أهل الجمل والجرأة على القول بالباطل في الدين : معنى قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس من البر الصيام في السفر » مثل قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس المسكين بهذا الطواف » .

قال أبو محمد : هذا تحريف للكلم عن مواضعه ، وكذب على رسول الله ﷺ ، وتقويل له ما لم يقل ، وفاعل هذا يتبوأ مقعده من النار بنص قوله عليه السلام ، وليس اذا وجد نص قد جاء نص آخر أو إجماع باخراجه عن ظاهره وجب أن تبطل جميع النصوص وتخرج عن ظواهرها فيحصل من فعل هذا على مذهب القرامطة في إحالة القرآن عن مفهومة وظاهره ، ومن بلغ الى هنا فقد كفى خصمه مؤنة ، ويقال له : اذا قلت هذا في قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس من البر الصيام في السفر » قلته أيضا في قوله تعالى : (ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) ولا فرق .

قال أبو محمد : ومن سلك هذا السيل فقد أبطل الدين والعقل والتفاهم جملة ، فان قيل : فكيف تقولون في صومه عليه الصلاة والسلام مع قول الله تعالى ^(٥) (فمن شهد منكم

(١) في الفسوق رقم (١٤) سقط لفظ « فرض » خطأ (٢) رواه النسائي والترمذي ، وقد تقدم قريبا (٣) رواه البخاري في صحيحه ، ورواه غير البخاري أيضا (٤) لفظ « وحده » سقط من النسخة رقم (١٦) خطأ (٥) في النسخة رقم (١٤) « مع قوله تعالى » وماذا ظهر .

الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فصعدة من أيام آخر)؛ قلنا : هذا في غاية البيان لا تخلو هذه الآية من أن يكون نزولها تأخر إلى وقت فتح مكة أو بعده ، وتقدم فرض رمضان بوحى آخر كما كان نزول آية الوضوء في المائدة متأخراً عن نزول (١) فرضه ، فإن كان تأخر نزولها فسؤالكم ساقط والله الحمد رب العالمين (٢) ، وإن كان تقدم نزولها فلا يخلو عليه الصلاة والسلام في صومه ذلك من أن يكون صامه لمضان أو تطوعاً ، فإن كان صامه تطوعاً فسؤالكم ساقط والله الحمد ، وإن كان صامه عليه الصلاة والسلام لمضان فلا تنكر أن يكون عليه الصلاة والسلام نسخ بقوله حكم الآية ثم نسخ ذلك الفعل وعاد حكم الآية ؛ فهذا كله حسن فكيف ولا دليل أصلاً على تقدم نزول الآية قبل غزوة الفتح ؛ وما نزل بعضها إلا بعد إسلام عدى بن حاتم بعد الفتح بمدة وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : ولم يبق علينا إلا أن نذكر من قال : بمثل قولنا ثلثا بدعوا علينا خلافاً للاجماع ؛ فالدعوى لذلك منهم سهلة ، وهم أكثر الناس خلافاً للاجماع على ما قد بينا في كتابنا هذا وفي غيره *

روينا من طريق سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن كلثوم بن جبر عن رجل من بني قيس أنه صام في السفر فأمره عمر بن الخطاب أن يعيد * ومن طريق سفیان ابن عيينة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب أنه أمر رجلاً أن يعيد صيامه في السفر *

قال أبو محمد : إن من احتج في رد السنن الثابتة من قول رسول الله ﷺ « كل يعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا » برواية شيخ من بني كنانة عن عمر أنه قال : البيع على (٣) صفقة أو تخاير ؛ ثم رد هذه الرواية عن عمر ومعه القرآن والسنن لأعجوبة وأخلوقة * ومن طريق سليمان بن حرب عن أبي عوانة عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه قال : نهيت عائشة أم المؤمنين (٤) عن أن أصوم رمضان في السفر * وعن أبي هريرة ليس من البر الصيام في السفر * ومن طريق شعبة عن أبي حمزة — نصر ابن عمران الضبي — قال : سألت ابن عباس عن الصوم في السفر فقال : يسرو عسر (٥) خذ (٦) يسر الله تعالى *

(١) لفظ « نزول » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) لفظ « رب العالمين » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٣) في النسخة رقم (١٤) « عن » (٤) لفظ « أم المؤمنين » زيادة من النسخة رقم (١٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) « مصر » و « يسره » (٦) في النسخة رقم (١٤) « خذوا يسر الله تعالى »

قال أبو محمد : أخبره بان صوم رمضان في السفر عسر إيجاب منه لفطره * وعنه أيضاً الإفطار في رمضان في السفر عزيمة *

روينا هذا عنه من طريق عبد بن حيد وابن أبي شيبة كلاهما عن محمد بن بشر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن جابر بن زيد أبي الشعثاء عن ابن عباس * ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن عمران القطان عن عمار ^(١) مولى بني هاشم — هو ابن أبي عمار — عن ابن عباس أنه سئل عن صام رمضان في السفر فقال ابن عباس : لا يجزئه — يعني لا يجزئه صيامه * وعن ابن عمر أنه سئل عن الصوم في السفر قال : (من كان حكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) * ومن طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن يوسف بن الحكم الثقفي أن ابن عمر سئل عن الصوم في السفر فقال : إنما هي صدقة تصدق الله بها عليك أرأيت لو تصدقت بصدقة فردت عليك ؟ ألم تغضب ؟ *

قال أبو محمد : هذا يبين أنه كان يرى الصوم في رمضان في السفر مقضياً لله تعالى : ولا يقال هذا في شيء مباح أصلاً *

ومن طريق حماد بن سلة عن كلثوم بن جبر أن امرأة صحبت ابن عمر في سفر فوضع الطعام فقال لها : كلي قالت : إني صائمة قال : لاتصحبينا *

ومن طريق معمر بن عيسى القزاز عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سنة ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : يقال : الصيام في السفر كالإفطار في الحضر ^(٢) *

قال أبو محمد : هذا إسناد صحيح ، وقد صح سماع أبي سلة من أبيه ، ولا يقول عبد الرحمن بن عوف : في الدين يقال ^(٣) كذا إلا عن الصحابة أصحابه رضي الله عنهم : وأما خصوصنا فلوجدوا مثل هذا لكان أسهل شيء عليهم أن يقولوا : لا يقول ذلك إلا عن رسول الله ﷺ *

ومن طريق أبي معاوية نا ابن أبي ذئب عن الزهري عن حيد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال : الصائم في السفر كالفطر في الحضر : وهذا سند في غاية الصحة * ومن طريق عطاء عن المحرر ^(٤) ابن أبي هريرة قال : صمت رمضان في السفر فأمرني أبو هريرة أن أعيده في أهلي وإن أقضيه قضيته * ومن طريق الدراوردي عن عبد الرحمن بن

(١) في النسخة رقم (١٦) «عن عمران» وهو غلط صحناه من تهذيب التذويب (ج ٧ ص ٤٠٤) (٢) من قوله وقال أبو محمد هذانين اسماء الى قوله ، في الحضر ، سقط من النسخة رقم (١٦) (٣) فقط وقاله زيادة من النسخة رقم (١٤) (٤) هو الرازي في آخره وفي النسخة رقم (١٦) بالزاي وهو غلط *

حرملة ابن رجل سأل سعيد بن المسيب أتم الصلاة في السفر وأصوم؟ قال: لا
 قال: أتى على ذلك قال سعيد: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان
 أقوى منك قد كان يقصر ويفطر • وعن عطاء أنه سئل عن الصوم في السفر فقال:
 أما المقروض فلا وأما التطوع فلا بأس به • ومن طريق شعبة عن عاصم مولى قرية
 عن عروة بن الزبير أنه قال في رجل صام في السفر: أنه يقضيه في الحضر، قال شعبة:
 لو صمت رمضان في السفر لكان في نفسي منه شيء • ومن طريق معمر عن الزهري قال:
 كان الفطر آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، وأما يؤخذ من أمر رسول الله
 ﷺ (١) بالآخر فالآخر • ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: لا تصوموا
 في السفر • وعن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أن أباه كان ينهى عن صيام
 رمضان في السفر؛ وكان محمد بن علي ينهى عن ذلك أيضاً • وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر
 قال: لا يصوم المسافر أفطر أفطر • وعن يونس بن عبيد وأصحابه أنهم أنكروا صيام
 رمضان في السفر •

قال أبو محمد: وقد جاء خبر لو وجدوا مثله لعظم الخطب معهم كما روينا من طريق (٣)
 محمد بن أحمد بن الجهم نا موسى بن هارون نا إبراهيم بن المنذر نا عبد الله بن موسى التيمي
 عن أسامة بن زيد الليثي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه
 ربه إلى النبي ﷺ قال: «الصائم في السفر في رمضان كالفطر في الحضر» •
 قال أبو محمد: وأما نحن فلا نحتاج بإسامة بن زيد الليثي ولا نزاهة حجة لنا ولا علينا (٤)
 وفي القرآن وصحح السنن كفاية والله الحمد •

قال علي: ومن العجبان أبا حنيفة لا يجزئ عنده إتمام الصلاة في السفر، ومالك
 يرى في ذلك الإعادة (٥) في الوقت ثم يختارون الصوم في السفر على الفطر تناقضا لا معنى له
 وخلافا لنص القرآن، والقياس الذي يدعون له السنن •

قال علي: فأذهب (٦) صح هذا من سافر في رمضان فله أن يصوم تطوعا وله أن يصوم
 فيه قضاء رمضان أفطره قبل أو سائر ما يلزمه من الصوم نذرا أو غيره لأن الله تعالى قال:
 (فعدة من أيام أخر) ولم يخص رمضان آخر من غيره ولم يمنع الصائم من صيامه إلا العينة
 فقط، وأما المريض فإن كان يؤذيه الصوم فله لم يجزه وعليه أن يقضيه لأنه منهى

(١) في نسخة رقم (١٤) • قال قاضي (١) في نسخة رقم (١٤) • وأما يؤخذ من أمر • الخ (٣) في النسخة
 رقم (١٤) • كما روينا عن محمد • الخ (٤) قوله • ولا علينا • زيادة من نسخة رقم (١٤) (٥) في نسخة رقم
 (١٤) • يرى الإعادة في ذلك • (٦) في نسخة رقم (١٤) •

عن الحرج والتكلف وعن أذى نفسه وإن كان لا يشق عليه أجزاءه لانه لا خلاف في ذلك وما نعلم ^(١) مريضا لأحرج عليه في الصوم قال الله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) فالخرج لم يجعله الله تعالى في الدين •

٧٦٣ - مسألة - ومن أقام من قبل الفجر ولم يسافر الى بعد غروب الشمس في سفره فعليه إذا نوى الإقامة المذكورة أن ينوي الصوم ولا بد ، سواء كان في جهاد أو عمرة أو غير ذلك لانه إنما الرزم الفطر إذا كان على سفر وهذا مقيم ، فإن افطر عامدا فقد أخطأ إن كان جاهلا متأولا ، وعصى إن كان عالما ولا قضاء عليه لانه مقيم صحيح ظن أنه مسافر ، فإن نوى من الليل وهو في سفره أن يرحل ^(٢) غدا فليزني الصوم فلما كان من القدر حدث له إقامة فهو مفطر لانه مأمور بما فعل ، وهو على سفر مالم ينو الإقامة المذكورة ، وهذا بخلاف الصلاة لأن النص ورد في الصلاة بقصر عشرين يوما يقيما في الجهاد ، وبقصر أربعة أيام يقيما في الحج ، وبقصر ما يكون فيه من الصلوات مقبلا من نزوله إلى رحله من غد ، ولم يأت نص بأن يفطر في غير يوم لا يكون فيه مسافرا •

فإن قيل • قال الله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) فهذا على سفر قلنا : لو كانت على في هذه الآية معناها ما علمت من إرادة السفر لا الدخول في السفر لوجب على من أراد السفر وهو في منزله أن يفطر وإن نوى السفر بعد أيام لانه على سفر وهذا مالا يشك ^(٣) في أنه لا يقوله أحد ، ويطلقه أيضا أول الآية إذ يقول تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فوجب على الشاهد صيامه وعلى المسافر إضاؤه لقول ^(٤) رسول الله ﷺ : « ليس من البر الصيام في السفر » ، ولقوله عليه الصلاة والسلام : « أن الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » فصح أنه ليس إلا مسافرا أو شاهدا ، فالشاهد يصوم والمسافر يفطر وليس المسافر إلا المتقل لا المقيم فلا يفطر إلا من انتقل بخلاف من لم ينتقل ، ومن كان مقيما صائما لم يحدث له سفر فانه إذا برز عن موضعه قد سافر قد بطل صومه وعليه قضاءؤه ، والله تعالى التوفيق •

فإن قيل • : بل قيس الصوم على الصلاة قلنا : القياس باطل ثم لو كان حاله كان هذا منه باطلا لانهم متفقون على أن قصر بعض الصلوات لا يقاس عليه قصر سائرهما ، فإذا لم يحز عندهم قياس قصر ^(٥) صلاة على قصر صلاة أخرى فابطل وأبعد أن يقاس فطر على فطر ، وأيضا قد ينوي في الصلاة المسافر إقامة فينتقل إلى حكم المقيم ولا يمكن

(١) في الصخر رقم (١٤) « ولا تلزم » (٢) في نسخة رقم (١٦) « وإن يدخل » وهو تصحيح (٣) في نسخة رقم (١٦) « ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » (٤) في نسخة رقم (١٦) « يقول » (٥) زيادة لفظ « قصر » من نسخة رقم (١٤) •

ذلك في الصوم فبطل على كل حال قياس أحدهما على الآخر : وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٤ - مسألة - والحيض الذي يبطل الصوم هو الأسود لقول النبي ﷺ :
« ان دم الحيض اسود يعرف ، وقوله عليه الصلاة والسلام : فاذا جاء الآخر فاغتسل
وصلى » وقد ذكرناه في كتاب الحيض من الطهارة من ديواننا هذا فاغنى عن اعاده *
وعن أم عطية وغيرها كنا لاندد الصفرة والكدرة شيئا *

٧٦٥ - مسألة - واذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر او رأتها النفساء وأتمتا
عدة أيام الحيض والنفس قبل ^(١) الفجر فاخرتا الفسل عمدا الى طلوع الفجر ثم اغتسلتا
وأدر كنا الدخول في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس لم يضرهما شيئا وصومهما تام
لانهما قلتا ما هو مباح لهما : فان تعمدتا ترك الفسل حتى تقويتما الصلاة بطل صومهما
لانهما عاصيتان ^(٢) بترك الصلاة عمدا ، فلو نسيتا ذلك أو جهلتا فصومهما تام لانهما لم
يتعمدا معصية ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٦ - مسألة - وتصوم المستخاضة كما تصلى على ما ذكرنا ^(٣) في كتاب الحيض
من ديواننا هذا فاغنى عن اعاده ، وبالله تعالى التوفيق *

٧٦٧ - مسألة - ومن كانت عليه أيام من رمضان فاخر قضاءها عمدا ، او لغتر ،
أو لنسيان حتى جاء رمضان آخر فانه يصوم رمضان الذي ورد عليه كما امره الله تعالى
فاذا أضر في أول شوال ^(٤) قضى الأيام التي كانت عليه ولا مزيد ولا اطعام عليه في
ذلك ؛ وكذلك لو أخرها عدة سنين ولا فرق الا أنه قد اساء في تأخيرها عمدا سواء
أخرها الى رمضان او مقدار ما كان يمكنه قضاؤها من الأيام لقول الله تعالى : (سارعوا
الى مغفرة من ربكم) فالمسارعة الى الطاعة المقرضة واجبة ، وقال الله تعالى : (فمن
كان منكم مريضا او على سفر فعدة من أيام أخر) وأمر النبي ﷺ للمتعذر اللقء ،
والحائض ، والنفساء بالقضاء ولم يحد الله تعالى ولا رسوله ﷺ في ذلك وقتا بعينه ،
فالقضاء واجب عليهم ابدا حتى يؤدي ابدا ، ولم يأت نص قرآن ولا سنة بايجاب اطعام
في ذلك فلا يجوز الزام ذلك احدا لانه شرع والشرع لا يوجه في الدين الا الله تعالى
على لسان رسوله ﷺ فقط ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأبي سليمان ، وقال مالك :
يطعم مع القضاء عن كل يوم من رمضان الأول ^(٥) مدأ مدأ عددها ما كين ان تعمد

(١) في نسخة رقم (١٦) من قبل ، زيادة من ولا متى لما (٢) في نسخة رقم (١٦) ، عاصيان (٣) في نسخة
رقم (١٦) ، كما ذكرناه ، (٤) في نسخة رقم (١٦) ، فاذا أضر في آخر رمضان ، وهو غلط (٥) في نسخة رقم (١٦)
الآق ، وما هنا أصح وأظهر *

ترك القضاء : فان كان تبادى مرضه قضى ولا إضمار عليه وهو قول الشافعى *
قال ابو محمد : وروينا في ذلك عن السنف رضى الله عنه أقوالا - فروينا عن ابن عباس ، وأبي هريرة مثل قول مالك ، والشافعى ، وروينا أيضا عن عمر بن الخطاب عن طريق من طريق من طريق صحبة انه يصوم رمضان الآخر ولا يقضى الأول (١) بصيام لكن يطعم عنه مكان كل يوم مسكينا مسكينا مدامدا وبه يقول أبو قتادة ، وعكرمة * وروينا عنه أيضا يهدى مكان كل رمضان فرض في قضاؤه بذمة مقلدة * وروينا من طريق ابن مسعود يصوم هذا يقضى الأول ولم يذ كر قطعا ما هو قول ابراهيم النخعي ، والحسن ، وطائوس ، وحاذين أنى سلمان * قال على : عهدنا بهم يقولون فيا واقضهم من قول الصحاب : مثل هذا لا يقال بالراى فلا قالوه في قول ابن عمر في البدينين ؟ *

٧٦٨ — مسألة — والمتابعة في قضاء رمضان واجبة لقول الله تعالى : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) فان لم يفعل فيقضيا متفرقة وتجزئه لقول الله تعالى : (فعدة من أيام أخر) . ولم يجد تعالى في ذلك وقتا يبطل القضاء بخروجه وهو قول أنى حنيفة ، ومالك ، والشافعى . وأنى سلمان — نعى انهم اتفقوا على جواز قضائها متفرقة ، واحتج من قال : بأنها لا تجزى . الا متابعة بان في مصحف أنى (فعدة من أيام أخر متابعات) *
قال على رويانا من طريق عبد الرزاق (٢) عن معمر عن الزهري قال عروة : قالت عائشة أم المؤمنين : نزلت (فعدة من أيام أخر متابعات) فقصت متابعات *
قال ابو محمد : سقوطها مسقط حكمها لأنه لا يسقط القرآن بعد نزوله الا باسقاط الله تعالى إياه قال الله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له حافظون) ، وقال تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو منها) وقال تعالى : (سنقرنك فلا تنسى إلا ما شاء الله) فان قيل : قد يسقط لفظ الآية ويبقى حكمها كما كان في آية الرجة قلنا : أولا إخبار النبي ﷺ ببقاء حكم (٣) الرجة لمساواة العمل به بعد إسقاط الآية للآية به (٤) لان ما رفع الله تعالى فلا يجوز لنا إبقاء لفظه ولا حكمه إلا بنص آخر *

٧٦٩ — مسألة — والأسير في دار الحرب ان عرف رمضان لزمه صيامه ان كان مقيا لأنه مخاطب بصومه في القرآن . فان سافر به أنظر (٥) ولا بد لأنه على سفر

(١) في نسخة رقم (١٤) بدل قوله (٢) في نسخة رقم (١٤) عند الرزق . وهو غلط يحسن فان عبد الرزاق هو الامام صاحب الجامع والمصنف (٣) لفظ « حكم » زيادة من نسخة رقم (١٤) (٤) لفظ « . » زيادة من نسخة رقم (١٦) (٥) في نسخة رقم (١٦) « أنظر » .

وعليه قضاءه لما ذكرنا قبل ، فان لم يعرف الشهر وأشكل عليه سقط عنه ^(١) صيامه وزمته أيام أخر ان كان مسافراً والا فلا • وقال قوم : يتحرى شهراً ويجزئهم • وقال آخرون : ان ولحق شهراً قبل رمضان لم يجزه ، وان وافق شهر أبعد رمضان أجزاء لانه يكون قضاء عن رمضان •

قال علي : أما تحرى شهر فيجزئهم أو يجعله قضاء لحكم لم يأت به قرآن ، ولا سنة صحيحة ، ولا رواية سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب وما كان هكذا فهو دعوى فاسدة لا برهان على صحتها ، فان قالوا : قناه على من جهل القبلة قلنا : هذا باطل لأن الله تعالى لم يوجب التحرى على من جهل القبلة بل من جهلها فقد سقط عنه فرضها ، فيصلى كيف شاء ؟ فان قالوا : قناه على من خفى عليه وقت الصلاة قلنا : وهذا باطل أيضا لانه لا تجزئ صلاته الا حتى يوقن بدخول وقتها ^(٢) •

قال ابو محمد : وبرهان صحة قولنا : قول الله تعالى : (فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) . فلم يوجب الله تعالى صيامه إلا على من شاهده ، وبالضرورة ندرى أن من جهل وقته فلم يشهده قال الله عز وجل ^(٣) : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، وقال تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) • فن لم يكن في وسعه معرفة دخول رمضان فلم يكلفه الله تعالى صيامه بنص القرآن ، ومن سقط عنه صوم الشهر فلا قضاء عليه لانه صوم غير ما أمر الله تعالى به ، •

فان صح عنه بعد ذلك انه كان فيه مريضاً أو مسافراً فعليه ما افترض الله تعالى على المريض فيه والمسافر فيه ^(٤) وهو عدة من أيام أخر ، فيقضى الايام التي سافر ، والتي مرض فقط ولا بد ، وان لم يوقن بأنه مرض فيه أو سافر فلا شيء عليه وبالله تعالى التوفيق •

٧٧ - مسألة - والحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم فصوم رمضان فرض عليهم ، فان جافت المرضع على المرضع قلة اللبن وضعفته لذلك ولم ^(٥) يكن له غيرها ، أو لم يقبل ثدي غيرها ، أو خافت الحامل على الجنين ، أو عجز الشيخ عن الصوم لكبره أفتروا ^(٦) ولا قضاء عليهم ولا إطعام : فان أفتروا لمرضهم عارض فعليه القضاء ، أما قضاؤهم لمرض فقلول الله تعالى : (فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) ، وأما وجوب الفطر عليهما في الخوف على الجنين

(١) لقط دعه زيادة من الفسخة رقم (١٤) (٢) في الفسخة رقم (١٦) • بدخول الوقت • (٣) في الفسخة رقم (١٦) • قال تعالى • (٤) لقط «فيه» زيادة من الفسخة رقم (١٤) (٥) في الفسخة رقم (١٦) • «وولم»

(٦) في الفسخة رقم (١٦) • أفتروا • وهو غلط •

والرضع فلقول الله تعالى : (قد خسر الذين قبلوا أولادهم سفها بغير علم) ، وقال رسول الله ﷺ « من لا يرحم لا يرحم » . فاذرحمة الجنين والرضيع فرض ، ولا وصول اليها إلا بالفطر فالفطر فرض ؛ وإذا هو فرض فقد سقط عنهما الصوم ، وإذا سقط الصوم فإيجاب القضاء عليهما ^(١) شرع لم يأذن الله تعالى به ولم يوجب الله تعالى القضاء إلا على المريض ، والمسافر ، والحائض ، والنفساء ، ومتعمد التقى فقط ، (ومن يتعمد حدود الله فقد ظلم نفسه) ، وأما الشيخ الذي لا يطبق الصوم لكبره فأنه تعالى يقول : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ، فإذا لم يكن الصوم في وسعه فلم يكلفه ، وأما تكليفهم إطعاماً فقد قال رسول الله ﷺ « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يجوز لأحد إيجاب غرامة لم يأت بها نص ولا إجماع .

قال أبو محمد : روي عن إبراهيم بن علقمة جاءته امرأة فقالت له : اني ^(٢) حبل وأنا فليق الصوم ^(٣) وزوجي يأمرني أن أفطر فقال لها علقمة : أطعمي ربك واعصى زوجك . ومن أسقط عنها القضاء روي عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع أن امرأة من قريش سألت ابن عمر وهي حبل فقال لها : أفطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضي .

ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن قتادة كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لأمة لمرضع : أنت بمنزلة (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) أفطري وأطعمي كل يوم مسكينا ولا تقضي .

روي كلاهما من طريق اسمعيل بن اسحاق عن الحجاج بن المنهال عن حماد ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير قال : تفتط الحامل التي في شهرها والمرضع التي تتخاف على ولدها وتطمع كل واحدة منهما كل يوم مسكينا ولا قضاء عليهما به يقول قتادة ، وهو ظاهر قول سعيد بن المسيب : ، ومن أسقط الاطعام كإروان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : تفتط الحامل ، والمرضع في رمضان وقضياهن صياما ولا اطعام عليهما : ومثله عن عكرمة ، وعن إبراهيم النخعي وهو قول أبي حنيفة ، وسفيان ، ومن رأى عليها الأمرين جميعا عطاء بن أبي رباح فإنه قال : إذا خافت المرضع والحامل على ولدها ^(٤) فتفتط وتطعم مكان كل يوم نصف صاع وتقضي بمد ذلك وهو قول الشافعي .

(١) قال البخاري رقم (١٦) مطبوع وهو غلط (٢) قال النخعي رقم (١٦) « لا حبل » (٣) قال النخعي رقم (١٤) « الحبل »

(٤) قال النخعي رقم (١٦) « ولا يهمل » .

قال أبو محمد : لم يتفقوا على إيجاب القضاء ولا على إيجاب الاطعام فلا يجب شي، من ذلك اذ لانص في وجوبه ولا إجماع، وعهدناهم يقولون في قول صاحب اذا واقهم : مثل هذا يقال بالرأى فلا قالوا ههنا في قول ابن عمر في إسقاط القضاء ، وقد روي عن ابن عباس مثل قولنا كما روي عن اسماعيل بن اسحاق نا البرهم بن حمزة الزيري نا عبد العزيز بن محمد هو الدراوردي عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس انه سئل عن مرضع في رمضان خشيت على ولدها فرخص لها ابن عباس في الفطر *

قال علي : ولم يذكر قضاء ولا اطعاما ، وقال مالك : أما المرضع ففطر وتطعم عن كل يوم مسكينا وتضي مع ذلك ، وأما الحامل فتضي ولا اطعام عليها ولا يحفظ هذا التقسيم عن احد من الصحابة والتابعين *

قال أبو محمد : احتج من رأى الاطعام في ذلك بقول الله تعالى : (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) * وذكرنا ما رويناه من طريق حماد بن سلة نا قنادة عن عكرمة قال : نزلت هذه الآية في الحلي ، والمرضع ، والشيخ ، والعجوز *

واحتج من رأى القضاء بما رويناه ^(١) من طريق يزيد بن هارون عن جوير عن الضحاك بن مزاحم قال : كان النبي ﷺ يرضع للحلي ، والمرضع ان يفطرا في رمضان فاذا أفطمت المرضع ووضعت الحلي جددا صومهما *

قال علي : حديث عكرمة مرسل ، وحديث الضحاك فيه ثلاث بلايا ، جوير وهو ساقط ^(٢) ، والضحاك مثله ^(٣) ، والارسال مع ذلك ، لكن الحق في ذلك ما رويناه قبل في حكم الصوم في السفر من طريق سلة بن الأكوخ ، ان ^(٤) هذه الآية منسوخة ، ومن طريق حماد ابن زيد عن سلة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن ابن عباس أنه قرأ هذه الآية (فدية طعام مسكين) فقال : هي منسوخة ، فهذا هو المستند الصحيح الذي لا يجوز خلافه ، والعجب كل العجب من هؤلاء القوم فانهم يصرفون هذه الآية تصرفا في غير ما أنزلت فيه ، فرة يحتجون بها فان الصوم في السفر أفضل ، ومرة يصرفونها في الحامل ، والمرضع ، والشيخ الكبير ، وكل هذا احالة لكلام الله تعالى وتحويل للكلم عن مواضعه ، وما ندرى كيف يستحيز من يعلم ان وعد الله حق مثل هذا في القرآن وفي دين الله تعالى ؟ ونعوذ بالله من الضلال *

(١) في النسخة رقم (١٦) وما رويناه (٢) هو كما قال المصنف انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٢ ص ١٢٣)
(٣) اختلف اهل الحديث فيه فجمهوره كاحمد بن حنبل وابو ذر غوث بن مينا وبعضهم ضمه كعيسى بن سعيد
انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٤ ص ٤٥٣) (٤) في النسخة رقم (١٦) هو انه زيادة الواو وهو خطأ

وأما الشيخ الكبير فإن أبا حنيفة أوجب عليه اطعام مسكين مكان كل يوم ، ولم ير مالك الاطعام عليه واجبا ، وقال الشافعي مرة ^(١) كقول أبي حنيفة ، ومرة كقول مالك * قال أبو محمد : روينا من طريق اسماعيل عن علي ^(٢) بن عبد الله عن سفيان ، وجري قال سفيان قال عمرو بن دينار : أخبرني عطاء انه سمع ابن عباس يقرؤها (وعلى الذين يطوفونه فدية طعام مسكين) يكفونهم ولا يطبقونه ، قال : هذا الشيخ الكبير والمراهمة الكبيرة الهمة ^(٣) لا يستطيع الصوم يفطر ويطعم كل يوم مسكينا ، وقال جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس : مثله *

قال علي : هذا صحيح عن ابن عباس ، وروينا عن علي بن أبي طالب انه قال في الشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم : انه يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ، وصح عن أنس أنه ضعف عن الصوم اذ كبر فكان يفطر ويطعم مكان كل يوم مسكينا ؛ قال قتادة : الواحد كفارة والثلاثة تطوع *

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الرحمن بن حرملة قال سمعت سعيد ابن المسيب : يقول في قول الله تعالى : (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) هو الكبير الذي عجز عن الصوم والحجلى يشق عليها الصوم ، فعلى كل واحد منهما اطعام مسكين عن كل يوم * وعن الحسن ، وقاتدة في الشيخ الكبير والعوزانها يطعمان مكان كل يوم مسكينا * وعن عطاء ، والحسن ، وسعيد بن جبير مثل ذلك ، وروى عن قيس بن السائب وهو من الصحابة مثل ذلك ^(٤) * وعن أبي هريرة أنه يتصدق عن كل يوم بدرهم * وعن مكحول ، وطاوس ، ويحيى بن أبي كثير فيمن منعه العطاش ^(٥) من الصوم انه يفطر ويطعم عن كل يوم مدا *

قال أبو محمد : فرأى أبو حنيفة على الشيخ الذي لا يطيق الصوم له رمة اطعام مسكين مكان كل يوم ولم يره على الحامل والمرضع ، وأوجه مالك على المرضع خاصة ولم يوجه على الحامل ولا الشيخ الكبير ، وهذا تناقض ظاهر * واحتج بعض الخفيفين بان الحامل

(١) سقط لفظ مرة من النسخة رقم (١٦) خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « اسماعيل بن علي » وهو غلط فان اسماعيل هو ابن اسحاق القاضي روى عن علي بن عبد الله وهو من اقرائه ، وعلى بن عبد الله هذا هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع السدي مولاهم ابو الحسن بن المدينى صاحب تصانيف * انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (ج ٣ ص ٣٤٩) (٣) قال الجوهرى في صحاحه : « اللهم بالكسر الشيخ القان ، والمراهمة ، ووقع في النسخة رقم (١٦) « المرأة الكبيرة الهمة » (٤) في النسخة رقم (١٦) « مثل هذا » (٥) قال الجوهرى في الصحاح « احتاش نار صيبا لانسان فيشرب الماء فلا يروى » *

والمرضع بمنزلة المريض والمسافر لانهم كلهم أبيض لهم الفطر دون اطعامه *
قال على : والشيخ كذلك وهو أشبه بالمرض ، والمسافر لانه أبيض له الفطر من أجل
نفسه كما أبيض لهما من أجل انفسهما ، وأما الحامل والمرضع فانما أبيض لهما الفطر من
أجل غيرهما *

قال على : وأما المالكيون فيشنعون بخلاف صاحب اذا وافق تقليد هم وقد خالفوا
هنا عليا ، وابن عباس ، وقيس بن السائب ، وأبا هريرة ، ولا يعرف لهم من الصحابة
عخالف ، وخالفوا عكرمة ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وقادة ، وسعيد بن جبيرة
يشنعون بمثل هذا *

قال أبو محمد : وأما نحن فلاحجة عندنا في غير النبي ﷺ ، وأما الرواية عن ابن عباس
أنه كان يقرأها (وعلى الذين يطوفونه) فراءة لا يحمل لأحد ان يقرأ بها لأن القرآن
لا يؤخذ الا عن لفظ رسول الله ﷺ ؛ فزاحت هذه الرواية فليقرأ بهذه القراءة وقاش
الله ان يطوق الشيخ مالا يطيقه ، وقد صح عن سلة بن الأكوع وعن ابن عباس نسخ
هذه الآية كما ذكرنا في هذا الباب ، وفي باب صوم المسافر وانها لم تنزل قط في الشيخ ،
ولا في الحامل ، ولا في المرضع وإنما نزلت في حال وقد نسخت وبطلت ، والشيخ والعجز
الذنان لا يطيقان الصوم فالصوم لا يلزمهما قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها)
واذ لم يلزمهما الصوم فالكفارة لا تلزمهما لان الله تعالى لم يلزمهما اياها ولا رسوله ﷺ
والأموال محرمة الا بصراو اجماع *

والعجب كله من ان أبا حنيفة ، ومالكا ، والشافعي يسقطون الكفارة عن أفطر
في نهار رمضان عمداً وقصد ابطال صومه عاصيا لله تعالى بفعل قوم لوط ، وبالأكل وشرب
الخير عمداً ، وبتعمد القى : نعم وبعضهم يسقط القضاء والكفارة عنه فيمن أخرج من
بين اسنانه شيئا من طعامه فتعمد أكله ذا كرا لصومه : ثم يوجبون الكفارة على من
أفطر ممن أمره الله تعالى بالافطار وابعاه له من مرضع خائفة على رضيعها التلف ، وشيخ
كبير لا يطبق الصوم ضعفاً وحامل تخاف على مافي ^(١) بطنها ، وحسبك بهذا تخليطا ،
ولا يحمل قبول مثل هذا الا من الذي لا يسأل عما يفعل وهو الله تعالى على لسان رسوله
صلى الله عليه وسلم *

٧٧١ — مسألة — ومن وطئ مرارا في اليوم عمداً فكفارة واحدة فقط ،
ومن وطئ في يومين عمداً فصاعداً فعليه لكل يوم كفارة ، سواء كفر قبل ان يطأ

الثانية أو لم يكفر *

قال أبو حنيفة : عليه لكل ذلك ولو أنه أفطر في كل يوم من رمضان عمداً كفارة واحدة فقط إلا أن يكون قد كفر ثم أفطر نهاراً آخر فعليه كفارة أخرى * وقد روى عنه أنه سواء كفر أو لم يكفر ليس عليه الا كفارة واحدة اذا كانت الأيام من شهر واحد ، فان كان اليومان اللذان أفطر فيهما من شهر رمضان اثنين فلكل يوم منهما كفارة غير كفارة اليوم الآخر ، فلم يختلف قوله فيمن تعمد الفطر أيام رمضان كلها أو بعضها أو يوماً واحداً منها في أنه ليس عليه الا كفارة واحدة فقط ، اذا لم يكفر في خلال ذلك ، ولم يختلف قوله فيمن أفطر يومين من رمضان ان عليه كفارتين كفر بينهما أو لم يكفر ، واختف قوله فيمن أفطر يومين فصاعداً من رمضان واحد وكفر في خلال ذلك ، فرة قال : عليه كفارة أخرى : ومرة قال : ليس عليه الا انكفارة التي كفر بعد * وقال مالك : واليثة ، والحسن بن حي : والشافعي : مثل قولنا ، وهو قول عطاء ، واحد قولي الشافعي *

قال أبو محمد : وهذا مما تناقض فيه أبو حنيفة وخالف فيه ^(١) جمهور العلماء *

برهان ^(٢) صحة قولنا أمر رسول الله ﷺ الذي وطئ امرأته في رمضان بالكفارة فصح ان لذلك اليوم الكفارة المأمور بها ، وكل يوم فلا فرق بين ذلك اليوم لأن الخطاب بالكفارة واقع عليه فيه كما وقع في اليوم الأول ولا فرق . فان قيل هلا قسم هذا على الحدود : قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل : لأن الحدود التي يقيما الامام والحاكم على المرء كرها ولا يحل للمرء أن يقيما على نفسه بخلاف الكفارة التي انما يقيما المرء على نفسه وهو مخاطب بها على نفسه وليس مخاطباً بالحدود على نفسه ، وفروق أخر نذكرها ان شاء الله تعالى في الحدود * وأيضا فان أبا حنيفة رأى ان كان اليومان من رمضان فكفارتان ولا بد ، ولا خلاف منه في أنه لو زنى بامرأتين من بلدين مختلفتين في عامين مختلفين لحد واحد ، ولو شرب خمراً من عصير عام واحد وخرأ من عصير عام آخر لحد واحد ، ولو سرق في عامين مختلفين قطع واحد وبالله تعالى التوفيق *

ومن أعجب الأشياء أن أبا حنيفة قال : ما ذكرنا ، ورأى فيمن ظاهر ^(٣) من امرأته بلفظ واحد أن عليه لكل امرأة كفارة أخرى ، وقال فيمن قال في مجلس :

(١) في النسخة رقم (١٦) سقط لفظ « فيه » خطأ (٢) في النسخة رقم (١٤) « وبرهان » بزيادة اللام

وما هنا أحسن (٣) في النسخة رقم (١٤) « من ظاهر »

والله لا كلت زيدا ، ثم قال في مجلس آخر : والله لا كلت زيدا أنهما يمينان يجب عليه كفارتان ، ومن قال : والله والرحمن لا كلت زيدا فليبه كفارتان إلا أن ينوي أنهما يمين واحدة •

قال علي : وأما إذا كرر الوطء في يوم واحد مراراً فأنبى النبي ﷺ لم يأمره إلا بكفارة واحدة ولم يسأله أعاد أم لا ؟ وأيضاً فإنه إذا وطئ قد أفطر فالوطء الثاني وقع في غير صيام فلا كفارة فيه ، وأيضاً فإن الواطئ (١) بأول إيلاجه متعمداً إذا كرا وجبت عليه الكفارة (٢) عاود أول يماود ، ولا كفارة في إيلاجه ثانية بالنسب ، والاجماع •

٧٧٢ — مسألة — ومن أفطر رمضان كله بسفر (٣) أو مرض فأنما عليه عدد الأيام التي أفطر ولا يجزئه شهر ناقص مكان تام ، ولا يلزمه شهر تام مكان ناقص لقول الله تعالى (فعدة من أيام أخر) ، وقال الحسن بن حي : يجزئ شهر مكان شهر إذا صام ما بين المثلين ولا برهان على صحة هذا القول •

٧٧٣ — مسألة — والمرء أن يفطر في صوم (٤) التطوع أن شاء لانكره له ذلك إلا أن عليه أن أفطر عامداً قضاء يوم مكانه •

برهان ذلك أن الشريعة كلها فرض وتطوع هذا معلوم بنصوص القرآن ، والسنن ، والاجماع : وضروفاً العقل إذا لا يمكن قسم ثالث أصلاً ، فالفرض هو الذي يعصى من تركه ، والتطوع هو الذي لا يعصى من تركه ولو عصى لكانت فرضاً ؛ والمفرط في التطوع تارك ما لا يجب عليه فرضاً فلا حرج عليه في ذلك ، وقد أخبر رسول الله ﷺ الأعرابي الذي سأله عن الصوم فأخبره عليه السلام برمضان « فقال : هل على غيره ؟ قال : لا إلا أن تطوع شيئاً فقال الأعرابي : والله لا أزيد على ذلك ولا أنقص منه ، فقال عليه السلام : أفطع إن صدق دخل الجنة إن صدق » فلم يجعل النبي ﷺ في ترك التطوع كرامة أصلاً ، وهكذا تقول فيمن قطع صلاة تطوع - أو بداهة في صدقة تطوع أو فسخ عمداً حج تطوع ، أو اعتكاف تطوع ، ولا فرق لما ذكرنا وما عدا ذلك فدعوى لا برهان عليها وإيجاب ما لم يوجب الله تعالى ولا رسوله ﷺ إلا أنه لا قضاء عليه في شيء مما ذكرنا إلا في فطر التطوع قطع لما نذكر إن شاء الله تعالى •

﴿فان قيل﴾ : إنكم توجبون فرضاً في الصوم غير رمضان كالندرو صيام الكفارات قلنا :

(١) في النسخة رقم (١٤) «فإن الوطء» (٢) في النسخة رقم (١٤) «أوجب عليه كفارة» (٣) في النسخة رقم (١٦) «لغير» (٤) في النسخة رقم (١٤) «مقيم» •

نوجب ما أوجب رسول الله ﷺ ونضيفه الى فرض رمضان . ولا نوجب ما لم يوجب ولا تعدى حدوده ولا نعارضه بآرائنا ، وقد جاءت في ذلك سنة *
كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن الهيثم نا أبو بكر الحنفى ^(١) نا سفيان عن طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبد الله عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين ^(٢) قالت : ان رسول الله ﷺ اتانا يوما فقال : هل عندكم من شيء ؟ قلنا : نعم أهدي لنا حيس فقال : أما ^(٣) إني اصحبت أريد الصوم فأكل ، وقد رويناه من طريق عائشة بنت طلحة عن أم المؤمنين *

قال علي : وهذه سنة ثابتة ، وحدثنا ^(٤) عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم ابن أحمد نا الفرير نا البخارى نا محمد بن بشار نا جعفر بن عون نا أبو العميس — هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : أخبرني أخى النبي ﷺ بين سلمان ، وأبى الدرداء فرار سلمان أبى الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال : كل قال : ^(٥) فإني صائم قال سلمان : ما أنا بآكل حتى تأكل فأكل وذكروا باقي الحديث ، وفيه أن سلمان قال له : ان لربك عليك حقا وان لنفسك عليك حقا ولاهلك عليك حقا فأعط كل ذى حق حقه فأبى النبي ﷺ فقال عليه السلام : « صدق سلمان » * فهذا النبي ﷺ قد صوب قول سلمان ^(٦) في افطار الصائم المتطوع ولم ينكره *

ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود عمر بن سعد الحنفى عن سفيان الثورى عن الأوزاعى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ بطعام وهو بمنى الظهران فقال لآبى بكر وعمر : ادنوا فكلوا قالا : انا صائمان فقال رسول الله ﷺ : ارحلوا لصاحبكم اعملوا لصاحبكم ادنوا

(١) في النسخة رقم (١٦) دنا أبو بكر بن الحنفى زيادة بن موهظ . ووقع في التماس (ج) ص ٣٠٠ المطبوع سنة ١٣١٢ بمصر الحنفى بالمالحة والصحة وبالباء آخر الحروف بدل التوضيح وتصحيح وكذلك نسخة المطبعة سنة ١٣٤٩ هـ (ج) ص ١٩٤ وهنا ما يدل على انها لم تراجع على نسخ كما ادعى صاحبها لان نسخة المطبعة باليد سنة ١٣١٦ هـ جاءت صحيحة انظر (ج) ص ٣٢٠ وهنا تقدم في المسألة ٣٣٠ من هذا الجزء وهذه البخارى كثرت في زيتنا فانسأنا لافلا خلاص العمل وصدق القول (٢) لفظ « أم المؤمنين » زيادة من النسخة رقم (١٦) (٣) لفظ « اما » زيادة من النسخة رقم (١٤) وهي موافقة لغير الساتى (٤) في النسخة رقم (١٦) دنا ، بدل موحدا . وما هنا أوضح (٥) زيادة لفظ قال من البخارى (ج) ص ١٨٥ (٦) لفظ يقول سلمان في سقط من النسخة رقم (٤) .

فكلا » : وهذه كلها آثار صحاح وهذا يقول جمهور السلف *

ورونا من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المكي عن قيس بن سعد عن داود بن أبي عامر عن سعيد بن المسيب قال : خرج عمر بن الخطاب يوما على أصحابه فقال : إني أصبحت صائما فرت في جارية لي فوقت عليها فاترون ؟ قال : فلم يألوا ماشكوا عليه ، وقال له علي : أصبت حلالا وقضى ^(١) يوما مكانه ، قال له عمر : أنت احسنهم قيا . ومن طريق وكيع عن مسعر بن كدام عن عمران بن عمير عن سعيد بن جبير عن ابن عمر في الذي يأكل بعد أن أصبح صائما قال ابن عمر : لا جناح عليه ما لم يكن نذرا أو قضاء *

ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح عن قيس بن سعد عن ابن عباس قال : الصيام تطوعا والطواف والصلاة والصدقة إن شاء مضى وإن شاء قطع * وروينا أنه كان يصبح متطوعا ثم يفطر ولا يزال ويأمر بقضاء يوم مكانه * وعن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كان لا يرى باضارا التطوع بأسا وهو قول سعيد بن جبير ، وعطاء ، وسليمان بن موسى ، والثاقبي ، وأبي سليمان إلا أنهم لم يريا في ذلك قضاء * وقال مالك : أن أفطر فيه ^(٢) ناسيا يثم ^(٣) صومه ولا شيء عليه وإن أفطر فيه عمدا فقد أساء وقضى *

قال علي : ولا يبرهان على صحة هذا القول مع خلافه لمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم أبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وابن عباس ، وابن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأم المؤمنين ، وغيرهم *

وأما إيجابنا القضاء فلما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عيسى عن ابن وهب عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة قالت : أصبحت صائمة أنا وحفصة أهدى لنا طعاما فاجبنا فافطرتنا فدخل النبي ﷺ فبدرتني حفصة فسأله قال : « صوما يوما مكانه » *

قال علي : لم يخف علينا قول من قال : أن جرير بن حازم أخطأ في هذا الخبر إلا أن هذا ليس بشيء لأن جريرا ثقة ، ودعوى الخطأ باطل إلا أن يقيم المدعى له برهان على صحة دعواه ، وليس أفراد جرير باسناده علة لأنه ثقة *

قال أبو محمد : لا خلاف بين أحد في أن حكم ما أفطر به من جاع أو غيره حكم

(١) فطر ، حلالا وتحتى خط من نسخة رقم (١٦) خطأ (٢) فطر فيه ، زيادتين للتخفيف (٣)

(٣) في النسخة رقم (١٦) ، فتم ، برأيه ولا شيء له *

واحد فن موجب للقضاء في كل ذلك ومن مسقط له في كل ذلك ، وقد صرح النص بالقضاء في الاضطرار فما نبأى بأى شيء أفطر ، وبالله تعالى التوفيق *
وأما تفريق مالك بين الاضطرار ناسياً في صوم تطوع أو فرض خطأ لا وجه له ، وليس إلا صائم أو مفطر ، فان كان مفطراً فالحكم واحد في القضاء أو تركه ، وان كان صائماً فلا قضاء على صائم *

٧٧٤ — مسألة — ومن أفطر عامداً في قضاء رمضان فليس عليه إلا قضاء يوم واحد فقط لان إيجاب القضاء بإيجاب شرع لم يأذن به الله تعالى ، وقد صرح أنه عليه السلام قضى ذلك اليوم من رمضان ^(١) فلا يجوز ان يزداد عليه غيره بغير نص ولا إجماع *
ورويان عن قتادة ان عليه الكفارة كن فعل ذلك في رمضان لانه بدل منه *
قال أبو محمد : هذا أصح ما يكون من القياس ان كان القياس ^(٢) حقاً ، وعن بعض السلف عليه قضاء يومين ، يوم رمضان ، ويوم القضاء *

﴿ تم ﴾

تم الجزء السادس من كتاب المحلى لابن حزم والحمد لله رب العالمين
ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء السابع مفتحة بـ (مسألة ومن مات وعليه صوم فرض من قضاء رمضان) الخ ونسأل الله المعونة على إتمامه

(١) في نسخة رقم (١٦) «وقد صرح أن عليه قضاء ذلك اليوم من رمضان وما هنا أظهر (٢) فقط والقياس يزياده من نسخة رقم (١٤) »

فهرست

الجزء السادس من المحلى

صفحة	صفحة
٢١	٢ زكاة البقر
٢٢	٢ المسألة ٦٧٣ الجواميس صنف من البقر يضم بعضها الى بعض
٢٣	٢ أقوال العلماء في نصاب البقر ودليل كل وتشديد المؤلف مذهبه بأدلة كثيرة لا تجددها في غير هذا الكتاب
٢٣	١٢ بيان أن الحنفية يقولون بالمراسيل اذا وافق مذهبهم ويردونها اذا خالف ذلك
٣٠	١٣ بيان أن حنفية عمرو بن حزم منقطة لا تقوم بها حجة
٣٠	١٤ إلزام الحنفية بقواعد مذهبهم
٣٠	١٥ الرد على من خالف رأى ابن حزم في نصاب البقر
٣٠	١٧ زكاة الابل
٣٠	١٧ المسألة ٦٧٤ البخت والأعرابة والتجب والمهاري وغيرها من أصناف الابل كلها ابل يضم بعضها الى بعض في الزكاة ، وهذا لا خلاف فيه
٣٠	١٧ بيان أن لا زكاة في أقل من خمسة من الابل بشرطها وفيها شاة واحدة
٣٠	١٧ المسألة ٦٧٥ يعطى المصدق الشاتين أو العشرين درهما ما أخذ من صدقة القم أو يبيع من الابل ودليل ذلك

بيان أن كلام ابن معين في الجرح والتعديل يقبل في غير الثقات
 بيان أن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى — أن من أزمته بنت مخاض ظم تكن عنده فإنه يؤدي قيمتها ولا يؤدي ابن لبون ذكر — مخالف لرسول الله ﷺ وأصحابه رضی الله عنهم
 مذاهب المجتهدين في أمر النبي ﷺ من تمويض سن من سن دونها أو فوقها عند عدم السن الواجبة ورد عشرين درهما أو شاتين في ذلك ، وبيان من أصاب الطريق ومن ظلمه ودليل ذلك
 بيان اختلاف العلماء فيما زاد على العشرين ومائة من الابل فإنصابه ؟ وذكر أقوال كل ودليل ما ذهب اليه وتحقيق المقام في ذلك بما اتراه في غير هذا الكتاب
 المسألة ٦٧٥ يعطى المصدق الشاتين أو العشرين درهما ما أخذ من صدقة القم أو يبيع من الابل ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٥٩	٤٤ المسألة ٦٧٦ الزكاة تكرر في كل سنة في الابل والبقر والغنم والذهب والقضه بخلاف البر والسمير والتمر
٥٩	٤٤ المسألة ٦٧٧ الزكاة واجبة في الابل والبقر والغنم بانقضاء الحول ولا حكم في ذلك لمحى الساعى ومذاهب العلماء في ذلك
٦٦	٤٥ زكاة السائمة وغيرها من الماشية
٦٦	٤٥ المسألة ٦٧٨ تركى السواثم والمعلوقه والمتخذة للركوب والحرس وغير ذلك من الابل والبقر والغنم وبما قال مالك والامام الليث وبعض أهل الظاهر ودليل ذلك ومذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم وتحقيق المقام
٧٤	٥٠ المسألة ٦٧٩ فرض على كل ذى ايل وبقر وغنم ان يحلبها يوم وردها على الماء ويتصدق من لبنها بما طابت به نفسه وحجة ذلك
٧٥	٥٠ المسألة ٦٨٠ بيان الاسنان المذكورات في الابل من كلام أهل اللغة
٧٥	٥١ المسألة ٦٨١ الخلطة في الماشية أو غيرها لا تحيل حكم الزكاة وليكل احد حكمه في ماله خالط أو لم يخالط لا يفرق بين شيء من ذلك ودليل
٧٤	ذلك ومذاهب العلماء وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا نظير له في الوصف
٥٩	المسألة ٦٨٢ لا زكاة في القضة مضروبة كانت أو مصوغة أو تقاراً أو غير ذلك حتى تبلغ خمس أو اقضية بحصة وحال عليها الحول وفيها خمسة دراهم ومذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وبسط ذلك بما لا يجده في غير هذا الكتاب
٦٦	المسألة ٦٨٣ لا زكاة في أبل من أربعين مثقالاً من الذهب الصرف الذى لا يخاطه شيء يوزن مكة فاذا بلغ ما ذكر فيه ربع عشره وهكذا الزيادة على ذلك ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وحججهم وتحقيق المقام
٧٣	مذهب التابعين في ذلك
٧٤	الرد على من جعل الوقص في الذهب أربعة دنائير
٧٥	المسألة ٦٨٤ الزكاة واجبة في حلى الذهب والقضه اذا بلغ كل واحد منها المقدار الذى ذكرناه أو أتم عندما لم يكن عاماً قريبا ولا يجوز ان يجمع بين الذهب والقضه في الزكاة ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك

صفحة	صفحة
٩٣	٨٣
المسألة ٦٩٠ من تلف ماله أو غصبه	وسرد أدلتهم وبيان الصواب في ذلك
غاصب أو حيل يتعونه فلا زكاة	بما لا تجده في كتاب على حدة
عليه فيه أى نوع كان من أنواع	(المال المستفاد)
المال ودليل ذلك وبيان أقوال	المسألة ٦٨٥ أقوال علماء الصحابة
العلماء في ذلك	في زكاة المال المستفاد
٩٥	٨٤
المسألة ٦٩١ من رهن ماشية أو ذهباً	أقوال المجتهدين في المال المستفاد
أو فضة أو أرضاً فزرعها أو نخلاً	وسرد أدلتهم وتحقيق ذلك
قائمته وحال الحول على الماشية	٨٧
والعين فالزكاة في كل ذلك وبرهان ذلك	المسألة ٦٨٦ حكم من اجتمع في
٩٥	ماله زكاتان فصاعداً وهو حى ،
المسألة ٦٩٢ ليس على من وجب	ودليل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك
عليه الزكاة إصاها إلى السلطان	وبيان حججهم
لكن عليه أن يجمع ماله للصدق	٨٨
ويدفع إليه الحق ودليل ذلك	المسألة ٦٨٧ لومات الذئب وجبت
٩٥	عليه الزكاة سنة أو سنتين فأنها من
المسألة ٦٩٣ لا يجوز تسجيل الزكاة	رأس ماله أقرها أو قامت عليه بيته
قبل تمام الحول ولا بطرقة عين	وبرهان ذلك وذكر أقوال علماء
وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء	الامصار في ذلك وسرد أدلتهم
الامصار في ذلك وذكر حججهم	٩١
والتظير فيها وتحقيق الحق بما تسرعين	المسألة ٦٨٨ لا يجوز أداء الزكاة
الناظر في هذا المقام فعليك به	إذا أخرجه المسلم عن نفسه أو وكيله
٩٩	بإمره أو ابنته أنها الزكاة المفروضة
المسألة ٦٩٤ من عليه دين دراهم	عليه ودليل ذلك وبيان مذاهب
أو دنانير أو ماشية تجب الزكاة	عليه الفقه في ذلك وحججهم
في مقدار ذلك لو كان حاضراً أو دليل	٩٢
ذلك وبيان مذاهب السلف في ذلك	المسألة ٦٨٩ من خرج المال عن
١٠١	ملكه في داخل الحول قبل تمامه
المسألة ٦٩٥ من عليه دين وعنده	ثم رجع إليه فإنه يستأق به الحول
مال تجب في مثله الزكاة فإنه يزكى	من حين رجوعه لا من حين الحول
ما عتد ولا يسقط من أجل الدين	الأول وبرهان ذلك وبيان مذاهب
الذئب عليه شيء من زكاة ما يئده	المجتهدين في ذلك
وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك	
وذكر حججهم	

صفحة	صفحة
١١٤	١٠٣
المسألة ٧٠٢ لا يجوز اخذ زكاة ولا تمشير بما يتجر به تجار المسلمين ودليل ذلك ويان مذاهب المجتهدين في ذلك	دين سواء كان حالا أو مؤجلا عند مليء مقرى يمكنه قبضه أو منكر فلا زكاته على صاحبه وبرهان ذلك وكذا أقوال العلماء في ذلك وأدلتهم
١١٧	١٠٥
المسألة ٧٠٣ وليس في شيء ما أصيب من العنبر والجواهر والياقوت والزمرى أصلا بل كله لمن وجده وبرهان ذلك	المسألة ٦٩٧ المور والخلع والديات بمنزلة ما قلنا ما لم يتعين المهر ودليل ذلك
١١٨	١٠٥
المسألة ٧٠٤ زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم وإن كان جنيثا في بطن أمه على كل واحد صاع من تمر أو شعير فقط لا يجوز قح ولا دقيق قح أو شعير ولا خبز ولا قيمة ودليل ذلك مفصلا وذكر أقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه وقد اطنب المصنف في تأييد مذهبه بما يستقر له من قوة حفظه واحاطة ذا كرمه وكاه عظمه وشدة تمسكه بدينه رحمه الله وجل	المسألة ٦٩٨ من كان له دين على بعض أهل الصدقات فصدق عليه بدينه قبله ونوى بذلك أنه من زكاته اجزأه ذلك ودليل ذلك
١٣١	١٠٦
مخالفة المالكيين لمعمل أهل المدينة	المسألة ٦٩٩ من أعطى زكاة ماله من وجبت له من أهلها أو دفعها إلى المصدق المأمور بقبضها فباعها من قبض حقه فيها الخ لا تجزئ وبرهان ذلك ويان أقوال العلماء وحججهم في ذلك
١٣١	١٠٨
مخالفة الحنفيين المتزينين في هذا المكان باتساع الصحابة أبي بكر وعمر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم	المسألة ٧٠٠ لشيء في المعادن كلها لا خمس فيها ولا زكاة معجلة إلا إذا كان ذهابا أو فاضتوق عند استخراجها لولا قرايا وبلغ نصابا ودليل ذلك وكذا مذاهب المجتهدين في ذلك وحججهم
	١١١
	المسألة ٧٠١ لا تؤخذ زكاة من كافر وبرهان ذلك وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وكذا أدلتهم مفصلة

صفحة	صفحة
١٣٨	المسألة ٧٠٥ يؤدى المسلم زكاة الفطر عن رقيقه مؤمنا كان او كافرا لتجارة أو لغير تجارة وبرهان ذلك ومذاهب العلماء فى ذلك
١٣٩	المسألة ٧٠٦ ان كان العبدین اثنين فصاعدا فعلى سيدهما اخراج زكاة الفطر ومذاهب الفقهاء فى ذلك
١٤٠	المسألة ٧٠٧ المكاتب الذى لم يؤد شيئا من كتابته فعلى سيده زكاة فطره وبرهان ذلك
١٤١	المسألة ٧٠٨ لا يحرى اخراج بعض الصاع شعيرا وبعضه تمرا ولا قيمة اصلا ودليل ذلك
١٤١	المسألة ٧٠٩ ليس على الانسان ان يخرج زكاة الفطر عن ايمه ولا امه ولا عن زوجته : وولده لانزومه الا عن نفسه ورقيقه فقط ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك
١٤١	المسألة ٧١٠ من كان من العبيد له رقيق فعليه اخراجها عنهم لاعلى سيده وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه
١٤١	المسألة ٧١١ من ولده عبدان فأكثر فلهان يخرج عن احدهما تمرا وعن الآخر شعيرا ودليل ذلك
١٤١	المسألة ٧١٢ اما الصغار فعليه ان يخرجها الأب والولى عنهم من مال ان كان لهم والا فلا زكاة فطر عليهم حيثنولابعد ذلك وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك
١٤١	المسألة ٧١٣ الذى لا يجد من أين يؤدى زكاة الفطر فليست عليه ودليل ذلك
١٤١	المسألة ٧١٤ تجب زكاة الفطر على السيد عن عبده المروى والآبى والغائب والمفصوب وبرهان ذلك
١٤١	المسألة ٧١٥ الزكاة للفطر واجبة على المجنون ان كان له مال
١٤١	المسألة ٧١٦ من كان فقيرا فاخذ من زكاة الفطر أو غيرها مقدار ما يقوم بقوته يومه وفضل له منه ما يدعى فى زكاة الفطر لزومه ان يعطيه ، ومذاهب العلماء فى ذلك وبرهان ذلك
١٤١	المسألة ٧١٧ من اراد اخراج زكاة الفطر عن ولده الصغار أو الكبار أو عن غيرهم لم يجز له ذلك الا بان يهبها لهم ثم يخرجها وهذا مذهب ابن حزم وهو غريب جداً
١٤٢	المسألة ٧١٨ وقت زكاة الفطر هو أثر طلوع الفجر الثانى من يوم الفطر ممتداً الى أن تبيض الشمس وبرهان ذلك وذكر مذاهب المجتهدين وبيان حججهم

صفحة	صفحة
أو أربعين مثقالاً أو خمس من الأبل	١٤٣ (قسم الصدقات)
أو أربعين شاة الخ وهو لا يقوم	١٤٣ المسئلة ٧١٩ من تولى تفريق زكاة
مامعه بعوله لكثرة عياله أو لقله	ماله أو زكاة فطره أو تولاهما
السعر فهو مسكين يعطى من الصدقة	الامام أو أميره فان الامام أو أميره
المفروضة وتؤخذ منه فيما وجبت	يفرقانها ثمانية أجزاء مستوية
فيه من ماله وبرهان ذلك ومذاهب	للمساكين والفقراء الخ ودليل
المجتهدين في ذلك وأدلتهم بما لا يجده	ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك
في غير هذا الديوان	١٤٦ الدليل على أنه لا يجزى في توزيع
المسئلة ٣٣٤ اظهار الصدقة مطلقاً	الزكاة أقل من ثلاثة من كل صنف
١٥٦ من غير أن ينوى بذلك رياء حسن	الا أن لا يجزى
واخفاء كل ذلك أفضل ودليل ذلك	١٤٦ الدليل على أنه لا يعطى كافر من
المسئلة ٣٣٥ فرض على الأغنياء	الصدقة
١٥٦ من أهل كل بلدان يقوموا بفقرائهم	١٤٦ الدليل على أن الصدقات لا تجوز
ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم	لبنى هاشم وعبد المطلب
الزكوات بهم وبرهان ذلك	١٤٨ المسئلة ٧٢٠ الفقراء هم الذين
ومذاهب السلف في ذلك	لا شيء لهم أصلاً والمساكين هم
١٦٠ (كتاب الصيام)	الذين لهم شيء لا يقوم بهم
١٦٠ المسئلة ٧٢٦ تقسيم الصيام الى	وبرهان ذلك وأقوال العلماء
فرض وتطوع	في ذلك
١٦٠ المسئلة ٧٢٧ بيان أن صيام شهر	١٥١ المسئلة ٧٢١ جائز أن يعطى المرء
رمضان فرض	منها مكاتبه ومكاتب غيره، والعبد
١٦٠ المسئلة ٧٢٨ لا يجزى صيام أصلاً	الححتاج الذي يظله سيده ولا يعطيه
الا بنية وبرهان ذلك وذكر	حقه ودليل ذلك
١٦٠ أقوال المجتهدين في ذلك وبيان	١٥٢ المسئلة ٧٢٢ تعطى المرأة زوجها
أدلتهم تفصيلاً	من زكاتها إن كان من أهل السهام
١٦٤ المسئلة ٧٢٩ من نسي أن ينوى	وبرهان ذلك
من الليل في رمضان فأتى وقت	١٥٢ المسئلة ٧٢٣ من كان له مال مما
ذكر من النهار الثاني لتلك الليلة	يجب فيه الصدقة كاتني درهم

صفحة	م
١٨٥	المسألة ٧٣٥ من تعمد ذا كراً لصومه شيئاً عما ذكرنا بطل صومه ولا يقدر على قضاءه ان كان في رمضان أو في نذر معين إلا في تعمد القى خاصة فعليه القضاء وبرهان ذلك ويان أقوال الفقهاء في ذلك
١٨٥	المسألة ٧٣٦ لا كفارة على من تعمد فطراً في رمضان بما لم يباح له إلا من وطئ في الفرج وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الأصناف في ذلك ويان حججهم وتحقيق المقام في ذلك وقد اطنب المصنف في هذا المكان بما لا يتجده في غير هذا الكتاب
١٩٧	المسألة ٧٣٨ من وطئ عمدًا في نهار رمضان ثم سافر في يومه ذلك أو جن أو مرض لا تنقض عنه الكفارة ودليل ذلك
١٩٧	المسألة ٧٣٩ صفة الكفارة الواجبة هي كاذكرنا وبرهان ذلك
١٩٧	المسألة ٧٤٠ يجزى في الكفارة رقة مؤمنة أو كافرة مطلقاً ودليل ذلك ومذاهب علماء الأصناف في ذلك وأدلتهم
١٩٩	المسألة ٧٤١ كل ما لا يجزى في الكفارة فهو عتق مردود باطل لا ينفذ وبرهان ذلك
	فانه ينوى الصوم من وقته اذا ذكر وبمسك عما أسك عنه الصائم ولا قضاء عليه ودليل ذلك وسرد مذاهب علماء الأصناف ويان حججهم وتحقيق القول في ذلك
	١٦٨ تحقيق القول في ابن قانع شيخ الجصاص وأحد بن علي بن مسلم
	١٧٠ المسألة ٧٣٠ لا يجزى صوم التطوع إلا بقية من الليل ولا صوم قضاء رمضان أو الكفارات إلا كذلك وبرهان ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
	١٧٤ المسألة ٧٣١ من مزج نية صوم فرض بفرض آخر أو بتطوع أو غير ذلك لم يجز شيء من ذلك ودليل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك ويان أدلتهم
	١٧٤ المسألة ٧٣٢ من نوى وهو صائم إبطال صومه بطل اذا تعمد ذلك ودليل ذلك
	١٧٥ المسألة ٧٣٣ يبطل الصوم تعمد الأكل والشرب والوطء في الفرج وتعمد القى ذا كراً لصومه الخ وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الأصناف في ذلك
	١٧٧ المسألة ٧٣٤ يبطل الصوم أيضاً تعمد كل معصية ودليل ذلك وسرد أقوال الفقهاء في ذلك

صفحة	صفحة
٢٠٣ المسألة ٧٥٢ الحر والعبد في كل ما ذكر سواء ودليل ذلك	٢٠٠ المسألة ٧٤٢ يلزم في كفارة فطر رمضان صوم متابع ودليل ذلك
٢٠٣ المسألة ٧٥٣ لا ينقض الصوم حجامه ولا احتلام ولا استنائه ولا مباشرة الرجل امرأته فيما دون الفرج تعدد الامناء أم لا أمضى أم لم يمد الخ ويرهان ذلك	٢٠٠ المسألة ٧٤٣ فان اعترض صائم الكفارة نذر بطل النذر وسقط عنه ويرهان ذلك
ويان أقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وقد أطلال المؤلف البحث في هذا المقام بما لا يجدهم في كتاب	٢٠٠ المسألة ٧٤٤ ان بدأ بصوم الشهرين في أول يوم من الشهر صام الى ان يرى الهلال الثالث ولا بدودليل ذلك
المسألة ٧٥٤ اختلاف العلماء في المجنون والمغنى عنه في شهر رمضان هل عليهما القضاء أم لا ودليل كل وتحقيق المقام	٢٠٠ المسألة ٧٤٥ ان بدأ بصوم الشهرين في بعض الشهر لزمه صوم ثمانية وخسين يوماً لا أكثر ويرهان ذلك
٢٢٩ المسألة ٧٥٥ من جهده الجوع أو العطش حتى غلبه الأمر ففرض عليه أن يفطر ويرهان ذلك	٢٠١ المسألة ٧٤٦ من كان فرضه الاطعام فانه لا بد له من ان يطعمهم شعبهم ودليل ذلك
٢٢٩ المسألة ٧٥٦ لا يلزم صوم في رمضان ولا في غيره الا بيقين طلوع الفجر الثاني ودليل ذلك	٢٠٢ المسألة ٧٤٧ لا يجوز اطعام رضيع لا ياكل الطعام ولا اعطاؤه من الزكاة
ويان أقوال علماء المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتحقيق البحث بما أسر منه النفوس	٢٠٢ المسألة ٧٤٨ لا يجزىء اطعام اقل من ستين ولا صيام اقل من شهرين في الكفارة
٢٣٥ المسألة ٧٥٧ من صح عنده بخير من يصدقه ان الهلال قد رؤى البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم ويرهان ذلك وسرد مذاهب الفقهاء في ذلك وأدلتهم	٢٠٢ المسألة ٧٤٩ من كان قادرا حين وطئ على الرقة لم يجزه غير ما افقر بعد ذلك او لم يفقر ودليل ذلك
	٢٠٢ المسألة ٧٥٠ من لم يجد الارقية لاغنى به عنها الخ لم يلزمه عتقها ويرهان ذلك
	٢٠٣ المسألة ٧٥١ من كان عاجزاً عن ذلك كله ففرضه الاطعام ودليل ذلك

صفحة	صفحة
٢٣٩	المسألة ٧٥٨ إذا روى الهلال
٢٤٠	قبل الزوال فهو من البارحة ويصوم الناس من حيثئذ باقى يومهم
٢٤٠	المسألة ٧٥٩ من السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور وبرهان ذلك وذكر أدلة علماء الفقه
٢٤١	المسألة ٧٦٠ من أسلم بعد ما تبين له انفجر أو بلغ كذلك الخ فانه يأكل باقى نهاره ويصا من نسائه من لم تبلغ أو من طهرت في يومها ذلك ويستأنف الصوم من غد ولا قضاء عليه . وأقوال الفقهاء في ذلك
٢٤٢	المسألة ٧٦١ من تعمد الفطر في يوم من رمضان غاصب لله تعالى لم يحل أن يأكل في باقيه ولا أن يجامع
٢٤٣	المسألة ٧٦٢ من سافر في رمضان مطاقاً ففرض عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً ويقضى بعد ذلك في أيام أخر ويان أقوال المجتهدين في ذلك وقد أظن المصنف وأحال ذيول البحث بما لا نظيره ولا يوجد في كتاب
٢٥٩	المسألة ٧٦٣ من أقام قبل الفجر ولم يسافر إلى بعد غروب الشمس في سفره فعليه إذا نوى الإقامة المذكورة أن ينوي الصوم ولا بد الخ ودليل ذلك ويان المذاهب
٢٦٠	المسألة ٧٦٤ الحيض الذي يطل الصوم والدم الأسود وبرهان ذلك
٢٦٠	المسألة ٧٦٥ إذا رأت الحائض الطهر قبل الفجر أو النساء فأخرتا
٢٦٠	المسألة ٧٦٦ من كان عليه قضاء رمضان فأنقضه قضاء رمضان فليس عليه الا قضاء يوم واحد فقط ودليل ذلك
٢٦٠	المسألة ٧٦٧ من كانت عليا من رمضان فأخّر قضاءه أو لعذر حتى جاء رمضان فانه يصوم رمضان الذي ورد دليل ذلك ويان مذهب ال
٢٦١	المسألة ٧٦٨ المتابعة في رمضان واجبة والدليل على ذلك
٢٦١	المسألة ٧٦٩ الاسير في دار الحرب ان عرف رمضان لزمه صيامه ان كان مقبلاً وبرهان ذلك
٢٦٢	المسألة ٧٧٠ الحامل والمرضع والشيخ الكبير كلهم مخاطبون بالصوم ما لم تخف المرضع على الرضيع والحامل على الجنين أو عجز الشيخ عن الصوم الكبير ودليل
٢٦٦	ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك
٢٦٦	المسألة ٧٧١ من وطئ مراراً في اليوم عامداً فكفارته واحدة عليه فما زاد فبحسابه وبرهان ذلك
٢٦٨	المسألة ٧٧٢ من أفطر رمضان كله بسفر أو مرض فعليه عدد الايام التي أفطرها
٢٦٨	المسألة ٧٧٣ للبرءان فطر في صوم التطوع ان شاء وبرهان ذلك
٢٧١	المسألة ٧٧٤ من أفطر عامداً في قضاء رمضان فليس عليه الا قضاء يوم واحد فقط ودليل ذلك

